سلسلة الكتاب الإلكتروني 5

الجامعة العربية المفتوحة
Arab Open University

مؤتمر المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر
في البلدان العربية: الواقع والتطلعات
الكويت 2015

المؤتمر الإقليمي "المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في البلدان العربية: الواقع والتطلعات"

١٥ - ١٦ محرم ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٨ - ٢٩ أكتوبر ٢٠١٥ م

مكان الإنعقاد: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - دولة الكويت

www.arabou.edu.kw

فهرس الموضوعات

اسم الموضوع	رقم الصفحة
كلمة ممثل حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (حفظه الله ورعاه) معالي الدكتور بدر حمد العيسى وزير التربية ووزير التعليم العالي	4
كلمة ممثل صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز - رئيس برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) ورئيس مجلس الأمناء- سمو الأمير خالد بن طلال بن عبد العزيز	6 -5
كلمة الأستاذة الدكتورة موضي عبد العزيز الحمود مدير الجامعة العربية المفتوحة	8 -7
كلمة ممثل الجهات المنظمة للمؤتمر سعادة الشيخ عبد الله العلي النعيم رئيس المعهد العربي لإنماء المدن ورئيس مجلس الأمناء	10 -9
اللجنتين التنظيمية والعلمية للمؤتمر	11
التمويل الأصغر: المنطلق لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والوصول للشمول المالي (نموذج أجفند) السيد/ ناصر القحطاني	38 -12
المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تايوان - SMEs in Taiwan Mrs. Mei-Li Hsiao	48 -39
دور الاتحاد العربي للمشروعات الصغيرة والصندوق الاجتماعي للتنمية المصري - السيدة / سها سليمان	60 -49
The Economic Structure of SME'S in Dubai and their Drivers and Barriers With Respect to CSR - Mr. Essa Ali Al- Zaabi	74 -61
البيئة المؤسسية للمشاريع متناهية الصغر و الصغيرة الجزائرية - د/ بن حمو عبدالله **و** أ. زيتوني صابرين	89 -75
Toward Establishing a Comprehensive SME Institutional Support System: The Case of the UAE - Dr. Abbas Abdelkarim Ahmed	113 -90
تعزيز مكانة المرأة وتمكينها من خلال المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الصغيرة بالمغرب – د. نجاة زروق	129 -114
المعوقات الثقافية لسيدات الأعمال العربيات: حالة الجزائر أ.د/ بوفلجة غيات	154 -130
دور صندوق الأمير سلطان بن عبد العزيز لتنمية المرأة - السيدة / هناء بنت عبد المحسن الزهير	178 -155
تجربة الجمعية التعاونية النسائية متعددة الأغراض بمنطقة القصيم (حرفة) في مشروع الأسر المنتجة السيدة / نوال بنت عبدالله العجاجي	195 -179
دعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عن طريق برنامج تنمية رواد الأعمال والإبداع د/ هاشم حسين	206 -196
المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة روافد للتنمية - جهود المملكة العربية السعودية الشيخ/ عبد الله العلي النعيم	222 -207
دور المعهد العربي للتخطيط في تقديم الخدمات غير التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية- د/ حسين الطلافحة	280 -223

دور الصندوق العربي في مجال تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة د/ خليفة علي ضو	290 -281
تجربة " الوطني" في مجال التمويل الأصغر لغايات التنمية في المملكة الأردنية الهاشمية السيد/ خالد عمر المحيسن	308-291
Innovation in Youth and Women Dedicated Products - Ebdaa Bank for Microfinance Bahrain - Dr. Khaled Al-Gazawi	333 -309
تجربة تمويل المشروعات المتناهية الصغر في الريف - بنك الإبداع للتمويل الأصغر السودان السيد/ عادل محمد علي بله	344 -334
مشروع تخريج أصحاب المشاريع الصغرى إلى الصغيرة والمتوسطة AGFUND Link Program الأستاذ / ناصر القحطاني **و** د. بشار الزعبي	364 -345
تجربة مجموعة بنك البحرين للتنمية - الشيخ/ هشام محمد خليفه آل خليفه	368 -365
Financial Gap and Limited Islamic Products Offering to SME's in the Middle East and North African (MENA) Countries - Dr. Hael Y. Fakhoury	389 -369
آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: نماذج من التجربة المصرية - د/ محمد محمود يوسف	414 -390
تجربة البنك في مجال تمويل ورعاية المنشآت الصغيرة والمشاريع متناهية الصغر ومشاريع الأسر المنتجة السيد/ مازن بن عبد العالي السلمي	430 -415
قطاع التمويل الأصغر: التجربة السودانية - أ.د/ بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم	449 -431
جمعيات القروض الصغرى بالمغرب ودورها في تنمية وتمويل المشاريع الصغيرة د/ ماجدة صواب **و** د/ بوشتي الخزان	472 -450
عرض تجربة مركز بناء الأسر المنتجة (جنى) في التمويل - الشيخ/ محمد بن حمد الخميس	475 -473
Queen Rania Center for Entrepreneurship Overview , Programs and Activities مركز الملكة رانيا للريادة - د/ عبد الرحيم أبو البصل	505 -476
المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تجربة جهاز بناء وتنمية القرية المصرية فى محافظة الفيوم السيد/ محمود فرج عبد الواحد	538 -506
دور برنامج "كفالة" في دعم وتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة - السيد/ خالد بن عبدالله الجبيري	546 -539
تجربة حاضنات الأعمال في الشركة الأردنية للإبداع (حالة دراسية) - السيد/ محمد أحمد العموش	562 -547
تجربة باب رزق جميل : مبادرات عبد اللطيف جميل الاجتماعية - السيد/ عبد الرحمن بن عبد العزيز آل فهيد	586 -563
توصيات المؤتمر	588 -587
البيان الختامي للمؤتمر	590 -589

كلمة معالي وزير التربية ووزير التعليم العالي

معالي الدكتور/ بدر حمد العيسى

السيدات والسادة ضيوف الكويت الأعزاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

يسرني بهذه المناسبة الطيبة أن أنقل لكم تحيات صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه .. راعي هذا المؤتمر الذي يبارك لكم مشاركتكم في هذا المؤتمر الهام الذي يجمع كوكبة متميزة من الخبراء والباحثين الذين يمثلون جامعات ومعاهد ومؤسسات حكومية وأهلية محلية وإقليمية ودولية تجتمع اليوم للعمل على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر مالياً وفنياً وإدارياً.

كما يسرني أن أتقدم بالشكر للجامعة العربية المفتوحة التي تدرك تمام الإدراك بأن الجامعات في كثير من بلدان العالم هي شريك أساسي في محاور التنمية والبناء ومنبع تحديث وإبداع لكثير من الواجبات الوطنية، كما لم تعد الجامعات مؤسسات تعليمية فحسب بل مؤسسات تخدم المجتمعات بتقديم الحلول للمشكلات القائمة على أساس علمي. ولا شك أن انعقاد مؤتمركم هذا في ظل الظروف الإقليمية والدولية وما تمر به منطقتنا من تحدياتٍ جسام في المجالات الاقتصادية والأمنية يشكل مسعىً يبعث على التفاؤل والأمل في نفوس الشباب ذكوراً وإناثاً للاعتماد على النفس واتخاذ المبادرات في مجال إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي ينبغي أن تلقى كل أشكال الدعم والرعاية من كافة الدول العربية وعلى رأسها دولة الكويت التي لم تبخل بإنشاء المؤسسات والهيئات لدعم هذه المشروعات بكل أشكال الدعم المعنوي والمادي في إطار خطة استراتيجية وطنية هدفها القضاء على البطالة خاصة بيـــن الشباب الذين هم عماد الأمة وقادة المستقبل، والذين تقع على عاتقهم تنمية مجتمعاتهم في شتى المجالات.

السيدات والسادة ضيوف الكويت الأعزاء

لعل انعقاد هذا المؤتمر الإقليمي الهام بدولة الكويت مناسبة للتأكيد على ضرورة العمل على إعداد الشباب ذهنياً ووجدانيا وسلوكياً في مراحل التعليم المختلفة، مع أهمية التوجه للتعليم الفني والمهني للنهوض بالمشاريع الصغيرة والتي سبقتنا فيها دول متقدمة ورائدة في هذا المجال.

والكويت وعلى رأسها حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى ترجو لمؤتمركم هذا كل النجاح والتوفيق ، راجين أن تتوج أعمال المؤتمر بتوصيات عملية هامة تساعد في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة في محيطنا المحلي والإقليمي.

والله الموفق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

كلمة ممثل صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز
رئيس برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) ورئيس مجلس الأمناء
سمو الأمير خالد بن طلال بن عبد العزيز

معالي الدكتور/ بدر حمد العيسى - وزيرَ التربيةِ ووزيرَ التعليم العالي / ممثلُ حضرةِ صاحبِ السمو أميرَ البلادِ حفظهُ اللهُ ورعاه، راعي هذا المؤتمر؛
أصحابَ المعالي والسعادةْ المشاركينَ الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
نرحبُ بكم في هذا اللقاء الذي يرعاهُ أخي صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أميرُ دولة الكويت. فهذه الرعايةُ نابعةٌ من اهتمامِ سُمُوهِ بفئاتِ المجتمعاتِ غير المشمولةِ بالنظامِ الاقتصادي و بالكيفيةِ المناسبةِ للنهوضِ بتلكَ الفئاتِ ودمجها، وهو ما يُلقي بتبعاتٍ كبيرةٍ على المشاركينَ، لتكونَ المداولاتُ والنتائجُ على مستـــــــــوى الاهتمامِ، وتوقعاتِ الشعوبِ العربيةْ.

السيداتُ والسادة:
بينما نحن في هذا المؤتمر، هناك أحداثٌ جسامٌ تجري حولنَا حارتْ العقولُ في تشخيصِها لغرابَتِها، ولما تُشَكِّلهُ من تحدٍ لكلِ ما هو عقلانيٌ وموضوعيٌ وقيميْ. فالبعضُ يعيدُ أسبابَها ومنشأُها إلى خللٍ فكريٍ وتربويْ، فيما يعيدها البعض إلى اختلالاتِ برامجِ التنميةِ وقصورِها الحاد.
مهما يكن، فإن الأحداثَ جارفةُ والحريقُ هائلُ، بل وهناكَ من يعمل على فرضِ أمرٍ واقع. ولا يمكن مجابهةَ هذا التحدي إلا برؤيةٍ عميقةٍ تتعاملُ مع الحاضر بكل مخاوفِه على الأوطانِ ومكتسباتِها الماديةِ و البشريةْ، وتستشرفُ المستقبلَ لتعودَ معه الحياةُ إلى الجادةِ الصحيحةِ رغم التضحياتِ والتكاليفِ الباهظةْ.

السيدات والسادة:
إنَّ هذا المؤتمرَ وغَيرَهُ من المحافلِ التي تُعنى بتصحيحِ الأوضاعِ الاقتصاديةِ و التنموية، يعكسُ ضرورةَ تعاظمِ دورِ التنمويينَ في إدراكِ ما يمكن إدراكَه ، وتفادي مَزيدٍ من انزلاقِ المنطقةَ إلى مهاوي الصراعاتِ التي يؤججها التطرفُ والطائفيةُ المَقيتةْ.
وإن إستهدافَ هذا المؤتمرَ المشاريعَ الصغيرةِ والمتناهيةِ الصغرْ في هذه المرحلِ بالذاتْ، هو خطوةُ محمودةُ يُشْكَر عليها منظمُو المؤتمر . فهذا القطاعُ - من واقعِ تجربتَنا في أجفند - يثبتُ باستمرارِ مرونةً كبيرةً في حل المشكلاتِ المجتمعية، والحدَّ من الفقرِ، الذي يتسبب بعدم الاستقرار.
فخلالَ مسيرةِ مشروعِ تأسيسِ بنوكَ الفقراءْ، منذ تسعينياتِ القرنِ الماضي، حتى أصبحَ هذا البنكُ تسعةَ بنوكٍ عاملةْ، فضلاً عن عددٍ منها تحتَ الإنشاءْ- لمسَنا حراكاً للمشاريعِ الصغيرةِ في التجاوبِ مع متطلباتِ مكافحة الفقرْ، وتحقيقِ الشمولِ المالي، ودمجِ الفقراءِ في العمليةِ الانتاجيةْ، والتغيراتُ التي تُحدثها في حياتِهم بتحويلِهم من عاطلينَ وباحثينَ عن فرصِ العملِ إلى حَمَلةِ مفاتيحِ فرصِ العملِ لغيرِهم.

السيداتُ والسادة:
إنه لمن دواعي الغبطةِ والسرورِ أن تكونَ الجامعةُ العربيةُ المفتوحةُ ضمنَ الشراكةِ الرباعيةِ في تنظيمِ هذا المؤتمر (مع المعهدِ العربي لإنماءِ المُدنْ، أجفند، واتحادِ مصارفِ الكويتْ). فهذه الجامعةُ التي كانت أملاً راودَنَا طويلاً، تستوفي أهدافَها، وتحققُ جدوىَ الفكرةِ التي قامت عليها.

ونَحْمَدُ اللهَ أنها تأسستْ برؤيةٍ نابعةٍ منْ صميمِ احتياجاتِ المجتمعِ العربيْ، وأصبحت استثماراً حقيقياً يُسهم في كسرِ طوقِ البطالةِ والفقرْ، لأن استراتيجيَتها قائمةٌ على تأهيلِ المحتاجينَ، والوصولِ إلى المرأةِ في الريفِ المُهْمَل في كثيرٍ من دُولِنا. فقناعتنا دوماً أن التعليمَ الجيدَ من أهمِ مصداتِ الفقرْ الذي يجبُ أن تتمَ مكافحتُهُ أولاً في العقولِ والمفاهيمْ.

ختاماً أيها السيداتٌ والسادة، أرجو أن يخرجَ هذا المؤتمرَ بمايحققُ ترجمةَ أوراقهِ ومداخلاتِهِ القيَمةِ إلى آلياتٍ واضحةٍ ومبتكرةْ، تُسهمَ في تطويرِ المشاريعِ الصغيرةِ ومتناهيةِ الصغرْ، وتُحسنَ واقعِها، وبالتالي تُعززَ ناتِجَها ومخرجاتِها وإسهامَها في حلِ الإشكلاتِ المجتمعيةِ ومكافحةِ الفقر، وأن يكونَ هذا المؤتمرُ منطلقاً لتتبنى دولُنا تشريعاتٍ وأنظمةٍ وقوانينَ توفرُ البيئةَ الصحيةَ الصالحةَ لهذا القطاع وترتقِي به.

وفقَ اللهُ الجميعَ لما فيهِ الخيرْ، والسلامُ عليكُم ورحمةُ اللهِ وبركاتُه.

كلمة مدير الجامعة العربية المفتوحة

الأستاذة الدكتورة موضي عبد العزيز الحمود

معالي الدكتور / بدر حمد العيسى - وزير التربية ووزير التعليم العالـــي / ممثل حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه ، راعي هذا المؤتمر،

سمو الأمير خالد بن طلال ممثل رئيس مجلس الأمناء صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز،

السادة ضيوف الكويت وضيوف المؤتمر الأعزاء

حضورنا الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

يُسعدني باسمي وباسم جميع منتسبي الجامعة العربية المفتوحة، أن أرحبَ بكم جميعاً وأشكركُم على تواجدكم معنا في هذا التجمع التنموي الهام، والذي يستهدفُ التعرفَ على واقعِ المشروعاتِ المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في البلادِ العربية، ويهيئ الأرضية المناسبة عبرَ منصاتِ الحوار والنقاش، لتبادلِ الخبراتِ والتجارب والمعلومات بين أصحاب الشأن من ناحية، وبينهم وبين الباحثينَ، والمؤسسات الداعمة وأصحاب القرار الاقتصادي من ناحية أخرى، وذلك بهدفِ تطويرِ تلك المشروعات وتمكينها وضمان فرص نجاحها.

السادة الحضور:

غنيٌ عن القولِ بأن الوطنَ العربي وشبابَه يمرُ ويمرونَ في هذه المرحلةِ الحرجة من عُمرِ الزمن بظروفٍ بالغةِ التعقيد، بعضُها مُزمِن وهيكلي وبعضها الآخر مستجد حيث ضربت الفوضى السياسية عدداً من دولنا العربية، فقوَّضَتْ قواها الاقتصادية وأثرت على بنيتها البشرية، ودفعت شبابَها إلى الهجرةِ شرقاً وغرباً للبحث عن حياة آمنة لا غير ... على الجانب الآخر، تشهد اقتصاديات دول عربية أخرى وخاصة الدول النفطية تراجع مداخيلها، وتآكل مواردها الناضبة لانخفاض أسعارها في الأسواق العالمية، كما تُعاني جميع دولنا العربية دون استثناء من تغول القطاع الحكومي وهيمنته على أغلبية الأنشطة الاقتصادية وتضاؤل مساحة مساهمة القطاع الخاص ومنشآته. ولا يخفى عليكم –أيها السادة– بأن أغلبية كبيرة من مجتمعاتنا العربية تُعاني من الفقر وتضاؤل فرص العمل... وتعاني جميع دول المنطقة دون استثناء من ارتفاع نسب البطالة بين شبابها وبنسب مخيفة بلغ متوسطها 20%، حيث يصل عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي

حوالي 25 مليون عاطل، والأمرٌ مُرعب في ضوء حقيقة مفادها أن 60% تقريبا من سكان بلادنا هم دون سن الـ 25 عاماً، وأن 3.4 مليون فرداً يدخلون سوق العمل ويتوقعون الحصول على فرص عمل مناسبة، مما يتطلب ضخ ما يقارب الـ 70 مليار دولار لرفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية وذلك لخلق ما لا يقل عن 5 ملايين فرصة عمل سنوياً.

في وسط كل تلك المشاكل والتحديات، ترسم المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر أملاً وطريقاً لا يخدم أصحابه فقط وإنما يرفد اقتصاديات تلك الدول ويفتح فرصاً واعدة لشبابها داخل أسواق العمل.

تلك المشاريع ازدهرت ونمت في كثيرٍ من دول العالم المتقدمة لتوافر فرص الرعاية والدعم العام والخاص بشقيه الفني والمالي حتى أصبحت تشكل رقماً هاماً في إقتصادياتها... وهو ما نأمل أن تتيحهُ هذه اللقاءات من زيادة في الوعي بأهميتها، ومن تشجيع لأبنائنا وتمكينهم من الأخذ بها، وتشجيع المؤسسات المختلفة محلية أو إقليمية من توفير الدعم اللازم بأنواعه لها، وهذا ما نهدف إليه في هذا اللقاء.

السادة الحضور:

في ختام كلمتي اسمحوا لي باسمي واسمكم جميعاً أن أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان لراعي هذا المؤتمر صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، الذي غَمَرَنا بدعمه وتشجيعه لأنشطة الجامعة منذ نشأتها وحتى هذه اللحظة .. كذلك الشكر موصول لرئيس مجلس أمناء الجامعة الأمير طلال بن عبد العزيز لدعمه ورعايته لكثير من مشاريع وجهود التنمية في بلادنا العربية، وكل الشكر لمن فتح لنا أبواب هذا الصرح الجميل واحتضن دائما أنشطتنا العلمية، وأخص بالذكر مدير الصندوق العربي للتنمية الأستاذ/ عبد اللطيف يوسف الحمد وفريق الإدارة والعاملين معه في الصندوق، وكذلك الشكر موصول لمن آزَرَنا في المُضي بهذا النشاط وخاصة رؤساء المنظمات المشاركة، وهم برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) ورئيس المعهد العربي لإنماء المدن، واتحاد المصارف الكويتي، والداعمين الآخرين. كما أشكر زملائي أعضاء فريق العمل الجامعي وعلى رأسه أ.د. مصطفى عشوي وجميع العاملين في اللجان المنظمة للمؤتمر، وللباحثين وأصحاب الخبرة والرأي الذين جعلوا هذا اللقاء واقعاً مُثمراً بأبحاثهم وأوراقهم، ولكل من تَحَمَّل عناء السفر منهم كل الشكر والامتنان ومثله لكم أنتم أيها السادة الحضور لدعمكم لهذا النشاط العلمي الهادف.

وفقنا الله وإياكم لخدمة أوطاننا العربية العزيزة وشبابها الواعد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

كلمة معالي الشيخ عبد الله العلي النعيم

رئيس مجلس أمناء المعهد العربي لإنماء المدن ورئيس المعهد

صاحب المعالي الأستاذ الدكتور بدر حمد العيسى ممثل حضرة صاحب السمو أمير البلاد المعظم (حفظه الله ورعاه)

صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن طلال بن عبد العزيز ممثل صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز رئيس مجلس أمناء برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)

معالي الأستاذة الدكتورة موضي عبد العزيز الحمود - مدير الجامعة العربية المفتوحة

سعادة الأستاذ ناصر القحطاني - الرئيس التنفيذي لبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)

سعادة الأستاذ الدكتورعبد العزيز الفايز - سفير خادم الحرمين الشريفين لدى دولة الكويت

أصحاب السعادة السفراء

سعادة المهندس أحمد حمد الصبيح - أمين عام منظمة المدن العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

يشرفني ويسعدني أن أحييكم أطيب تحية وأن أرحب بجمعكم الكريم بإسم الأخوة الأعزاء حضور المؤتمر باحثين ومشاركين وبإسم منظمة المدن العربية وأمانتها العامة وبإسم المعهد العربي لإنماء المدن الجهاز العلمي والفني للمنظمة.

كما أعبّر عن خالص سعادتي بهذا اللقاء العلمي الذي تحتضنه مدينة الكويت العزيزة.

واسمحوا لي أيها الأخوة والأخوات أن أتوجه بالشكر الجزيل والتعبيرعن العرفان والتقدير نيابة عنكم لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت (حفظه الله ورعاه) على تفضله برعاية المؤتمر وهذا استشعار من سموه الكريم على أهمية المؤتمر وموضوعه المشروعات الصغيرة كرافد للتنمية حيث تمثل المشاريع الصغيرة والأسر المنتجة قرابة 90% من المشاريع في الدول المتقدمة اقتصادياً .

كما أتقدم لكم يا صاحب السمو بعظيم الشكر والامتنان على تفضلكم برعاية هذا الحفل والشكر والتقدير لحكومتكم الرشيدة على عقد هذا المؤتمر في رحاب دولة الكويت الشقيقة .

واسمحوا لي أن أتقدم بهذه المناسبة بوافر الشكر لصاحب السمو الملكي الأمير/ طلال بن عبد العزيز رئيس برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) رئيس مجلس أمناء الجامعة العربية المفتوحة على دعمه اللا محدود للمؤتمر وموافقته على شراكة (أجفند) والجامعة العربية المفتوحة بالكويت مع المعهد في تنفيذه .

والشكر والتقدير لأخوتنا في أجفند والجامعة العربية المفتوحة بالكويت على تعاونهم الوثيق في تنسيق المؤتمر وفعالياته وإخراجه بالصورة المشرفة بحول الله وخاصة معالي الأخت العزيزة الأستاذة الدكتورة / موضي عبد العزيز الحمود رئيسة الجامعة وسعادة الأخ العزيز الأستاذ الفاضل / ناصر القحطاني الرئيس التنفيذي لأجفند.

والشكر والتقدير موصول للأخوات والأخوة الزملاء المتحدثين ومقدمي التجارب على مشاركتهم وتقديم خبراتهم لتبادل الخبرات والتجارب .

كما أرحب بالأخوة المشاركين من المدن والمؤسسات والوزارات والجمعيات المعنية والبنوك والغرف التجارية .

وتحية خالصة للرعاة والداعمين للمؤتمر من البنوك والمؤسسات وللصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لعقد فعاليات المؤتمر في رحابه ، ولا يمكن أن أغفل عن ذكر الأخوة الذين وقفوا وراء هذا العمل وواصلوا العمل صباحاً ومساءً لإخراج المؤتمر بالصورة المشرفة من برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) والجامعة العربية المفتوحة بالكويت والمعهد العربي لإنماء المدن.

أصحاب المعالي والسعادة
السادة الحضور
ضيوفنا الكرام

ينعقد هذا المؤتمر استجابة لما لمسناه من تحديات تواجه الدول العربية ومدنها الكبرى من كثافة سكانية تعاني من العطالة والعطالة المقنعة وعدم توفر فرص العمل للشباب والشابات والنساء وخصوصاً الأرامل ... الخ ، من هنا كان الاهتمام بالمشاريع والتمويل الأصغر والأسر المنتجة . ومن هنا كان اهتمام الدول بالمشاريع الصغيرة ممثلة في أجهزة التمويل البنوك والغرف التجارية ومؤسسات الدولة المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وانطلاقاً من حرص منظمة المدن العربية والمعهد العربي لإنماء المدن على تناول الموضوعات التي تهم المجتمعات العربية وتعالج قضاياه الحياتية ، كان موضوع هذا المؤتمر ، المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في الوطن العربي ، وهو من الموضوعات التي تحظى باهتمام دولي وإقليمي ومحلي ، ومعظم الدول ومؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني تبادر بطرح المشروعات الاقتصادية وتمويل الخطط والبرامج التنموية لمكافحة الفقر والعطالة وتمويل الأسر الفقيرة لتكون منتجة وبعيدة على أن تكون عالة على المجتمع .

وإنني واثق من أن البحوث والدراسات وأوراق العمل والتجارب المقدمة في هذا المؤتمر سوف تغطي كثيراً من الجوانب التي تشغل بال المسئولين والباحثين والمهتمين بقضايا الأسر الفقيرة والشباب والشابات العاطلين عن العمل وذلك من خلال استراتيجيات تنموية ومشروعات استثمارية بتمويل مفرداتها لتمكن تلك الفئات من العمل لتكون منتجة وداعمة لاقتصاديات الدولة نتيجة للمنتجات النابعة من تلك المشاريع .

ونأمل أن نصل من خلال تلك الأبحاث والأوراق والتجارب إلى رؤى واضحة وموجهات تساعد متخذي القرار والمعنيين من الاقتصاديين والاجتماعيين والمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، على تنسيق الجهود في مجال التنمية وابتكار حلول وأطروحات جديدة وذكية للمشكلات والقضايا التي تواجهها المجتمعات المحلية في القرى والمجتمعات الحضرية في المدن .

فالشكر للأخوة زملائي المتحدثين في محاور المؤتمر من مختلف التخصصات ومن الأجهزة الاقتصادية والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات ذات الصلة .

وختاماً أرجو أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى حكومة دولة الكويت الشقيقة وكافة المسئولين فيها على دعمهم وتشجيعهم لنشاطات وبرامج المعهد .

والشكر والتقدير للجامعة العربية المفتوحة بالكويت لتحملها العبء الأكبر في تنسيق فعاليات هذا المؤتمر ولكافة الزملاء في اللجان التنظيمية والعلمية والاعلامية والاستقبال والعلاقات العامة وكافة اللجان المساعدة فلهم مني الشكر والتقدير .

والشكر لكم أنتم الحضور الكريم ..مع تمنياتي للمؤتمر بالنجاح والتوفيق وإلى لقاءات متجددة بحول الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

اللجنتين التنظيمية والعلمية للمؤتمر

أولاً: اللجنة التنظيمية

د. محمد علي ميرغني - نائب مدير الجامعة للشؤون الإدارية والمالية	رئيساً
أ.د. مصطفى عشوي - نائب مدير الجامعة لشؤون التخطيط والبحث والتطوير	عضواً
د. نايف المطيري - مدير فرع الجامعة بالكويت	عضواً
السيد/ علي القلاف - مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بالجامعة	عضواً
السيد/ وداعة الله عبد الله حمراوي - اختصاصي الإدارة المحلية والتدريب المعهد العربي لإنماء المدن	عضواً
السيد/ أحمد الداعج - برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)	عضواً

ثانياً: اللجنة العلمية

أ.د. مصطفى عشوي - الجامعة العربية المفتوحة	رئيساً
د. عباس عبد الكريم أحمد - الجامعة العربية المفتوحة	عضواً
د. باسم شبيب - الجامعة العربية المفتوحة	عضواً
أ.د. عثمان الحسن محمد نور - المعهد العربي لإنماء المدن	عضواً
د. حماد بن علي الحمادي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	عضواً
السيد/ محمد السليم - برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)	عضواً

الشمول المالي: المنطلق لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر

«نموذج أجفند»

ناصر القحطاني

28 أكتوبر 2015م

أجفند

برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، منظمة عربية دولية مانحة، أنشئت في عام 1980، تعمل على دعم التنمية البشرية المستدامة بالتركيز على مكافحة الفقر، وتعزيز الصحة، والتعليم، وتنمية الطفولة المبكرة للشرائح المستهدفة في البلدان الأقل نموا.

محاور أجفند وإنجازاته

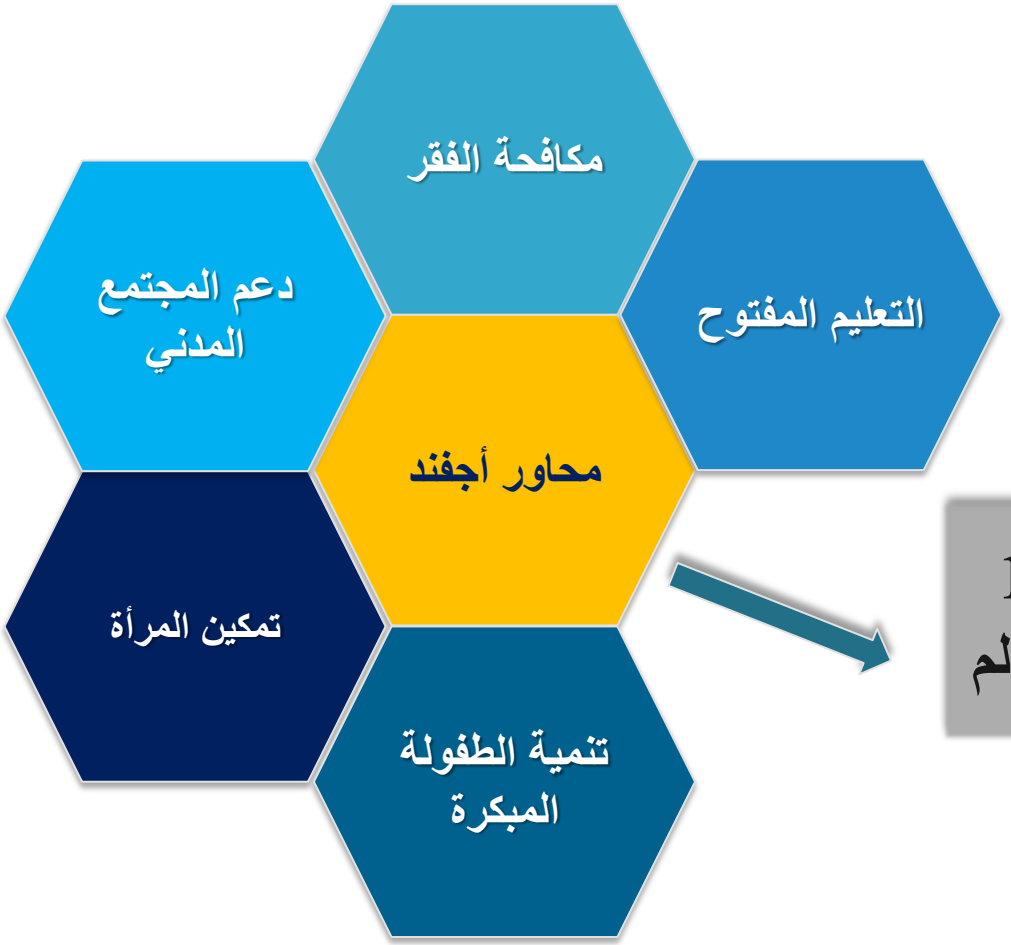

تم تقديم الدعم أكثر من 1495
مشروع في 133 دولة حول العالم

نموذج أجفند

- يملك الأجفند رؤية واضحة لطرح وتعميم المشاريع التنموية المبتكرة.
- تتمثل هذه الرؤية في نموذج الأجفند للتنمية البشرية وفقاً لعناصره التالية :

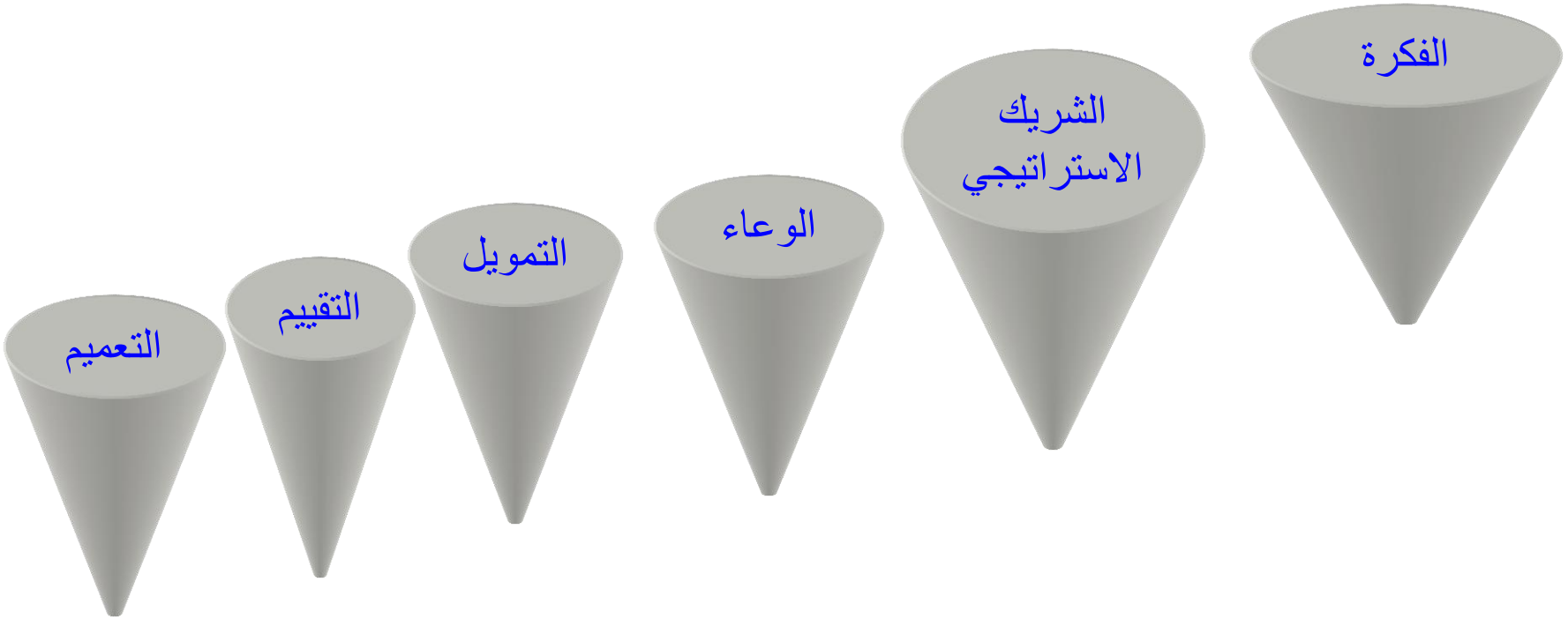

بنوك الفقراء

الآليات والإنجازات

دعم التمويل الأصغر لتحقيق الشمول المالي

لماذا ندعم التمويل الأصغر؟

يقدر عدد السكان في العالم العربي (22 دولة) بـ 385,300,000 نسمة. 32٪ منهم يعيشون تحت خط الفقر.

يقدر عدد الفقراء في العالم العربي بـ 123 مليون شخص. عدد الفقراء المؤهلين للحصول على الخدمات المالية حوالي 44 مليون نسمة، ولكن في الحقيقة 10 ملايين فقط تمكنوا من الحصول على مثل هذه الخدمات.

يقدر الطلب على سوق التمويل الأصغر حاليا حوالي 22 مليار دولار أمريكي في حين يبلغ الطلب المغطى منه 1.6 مليار دولار فقط..

يقدر عدد اصحاب الحسابات الجارية في العالم العربي بنحو 25%

يقدر عدد اصحاب حسابات الإدخار في العالم العربي بنحو 4%

لماذا ندعم التمويل الأصغر؟

عدم وجدود بنوك متخصصة ومؤسسات كافية ومؤهلة لتغطية سوق التمويل الأصغر.

ندرة الكوادر المؤهلة والمتخصصة في صناعة التمويل الأصغر

تعاني مؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي من عدم توفر التسهيلات المالية لها في الوقت المناسب لتغطية وتلبية احتياجات عملائها

التحديات التي تواجه التمويل الأصغر

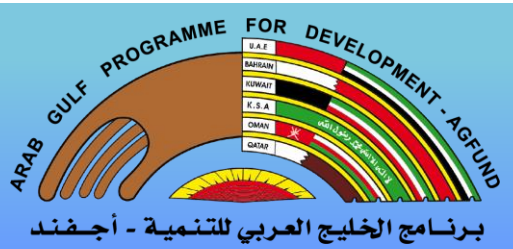

- غياب استراتيجيات وطنية للتمويل الأصغر
- عدم وجود التشريعات التي تنظم هذه الصناعة
- ضعف الوعي والدعم لمبدأ الأعمال الاجتماعية

نموذج أجفند في بنوك التمويل الأصغر

نموذج أجفند	النماذج السائدة
العمل لتطوير البيئة التشريعية للتمويل الأصغر	غير موجود
تقديم خدمات مالية شاملة (قروض، ادخار، تأمين ...)	قروض فقط
شرط التوظيف: عدم وجود خبرة سابقة	شرط التوظيف: وجود خبرة لا تقل عن 4 سنوات
يتبع نموذج الأعمال الاجتماعية ولا يوزع أرباحاً على المساهمين	قد يوزع أرباحاً على المساهمين

نموذج أجفند في بنوك التمويل الأصغر

نموذج أجفند	النماذج السائدة
مساهمة القطاع الخاص المؤمنين بالاستثمار الاجتماعي في رأس المال	غير موجود
دعم الصناعات المساندة: (نظام المعلومات الإدارية ...)	غير موجود
الأولوية للاستعانة بخبراء محليين	الأولوية للاستعانة بخبراء من الخارج
الدعم الفني لاستدامة البنك: سنتين بأقل من 500,000 دولار أمريكي	الدعم الفني لاستدامة البنك: 3 سنوات بتكلفة تصل إلى 2,400,000 دولار أمريكي
العمل على تخريج العملاء من دائرة المشاريع متناهية الصغر وربطهم بالمشاريع الصغيرة	غير موجود

منتجات البنوك*

- ادخار
- حسابات الشباب
- الحسابات الجارية
- ودائع لأجل
- صناديق استثمارية

- قروض
- فردي ومجموعات
- تمويل ريفي
- قروض عبر الجمعيات
- قروض صغيرة ومتوسطة
- ضمان اجتماعي

- التحويلات
- صرف العملات
- صرف نقدي

- الاستعانة بمصادر خارجية
- تأمين صحي
- تأمين تكافلي

* تقدم هذه المنتجات في بنوك الأجفند وفقا للترخيص الصادر من السلطات الحكومية ذات العلاقة

ما يميزنا ...

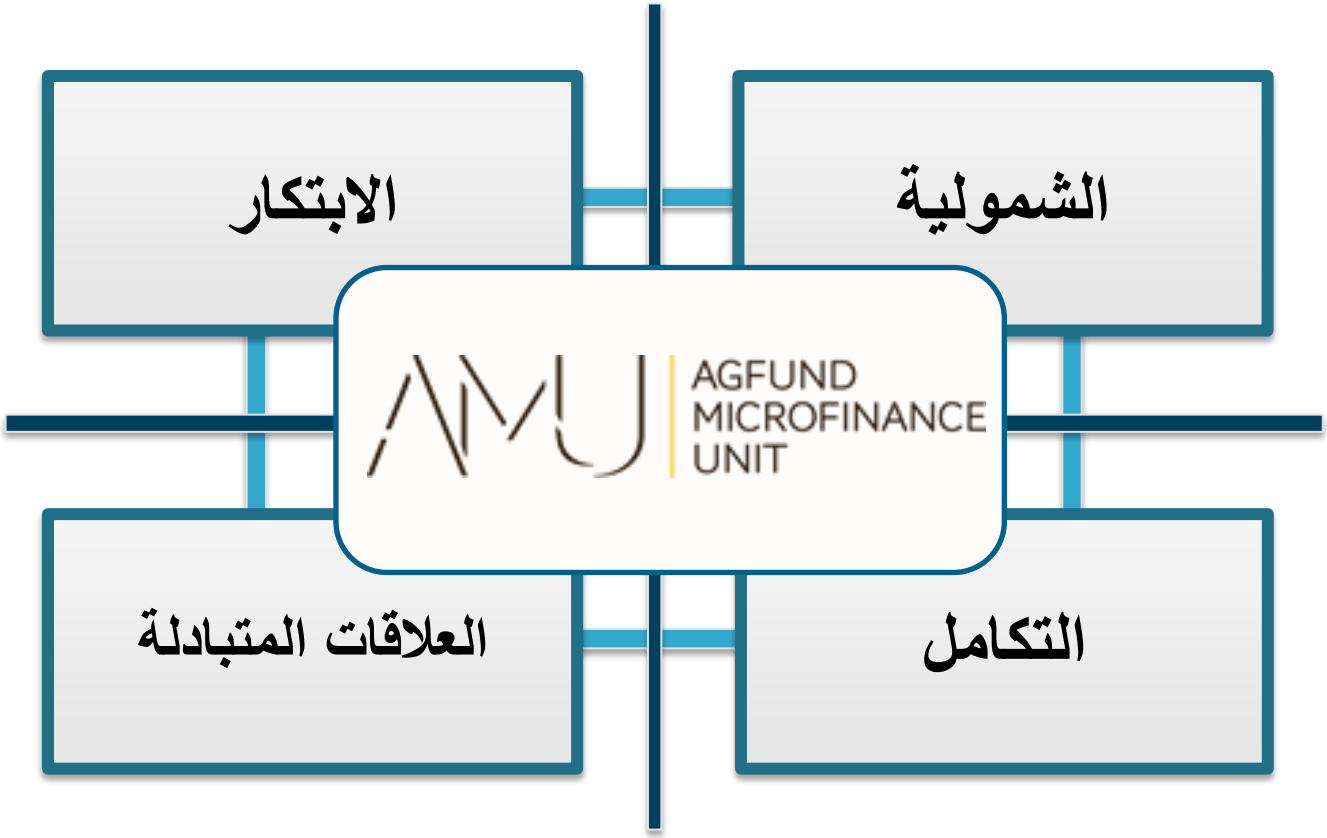
الابتكار
الشمولية
AMU
AGFUND
MICROFINANCE
UNIT
العلاقات المتبادلة
التكامل

ما يميزنا ...

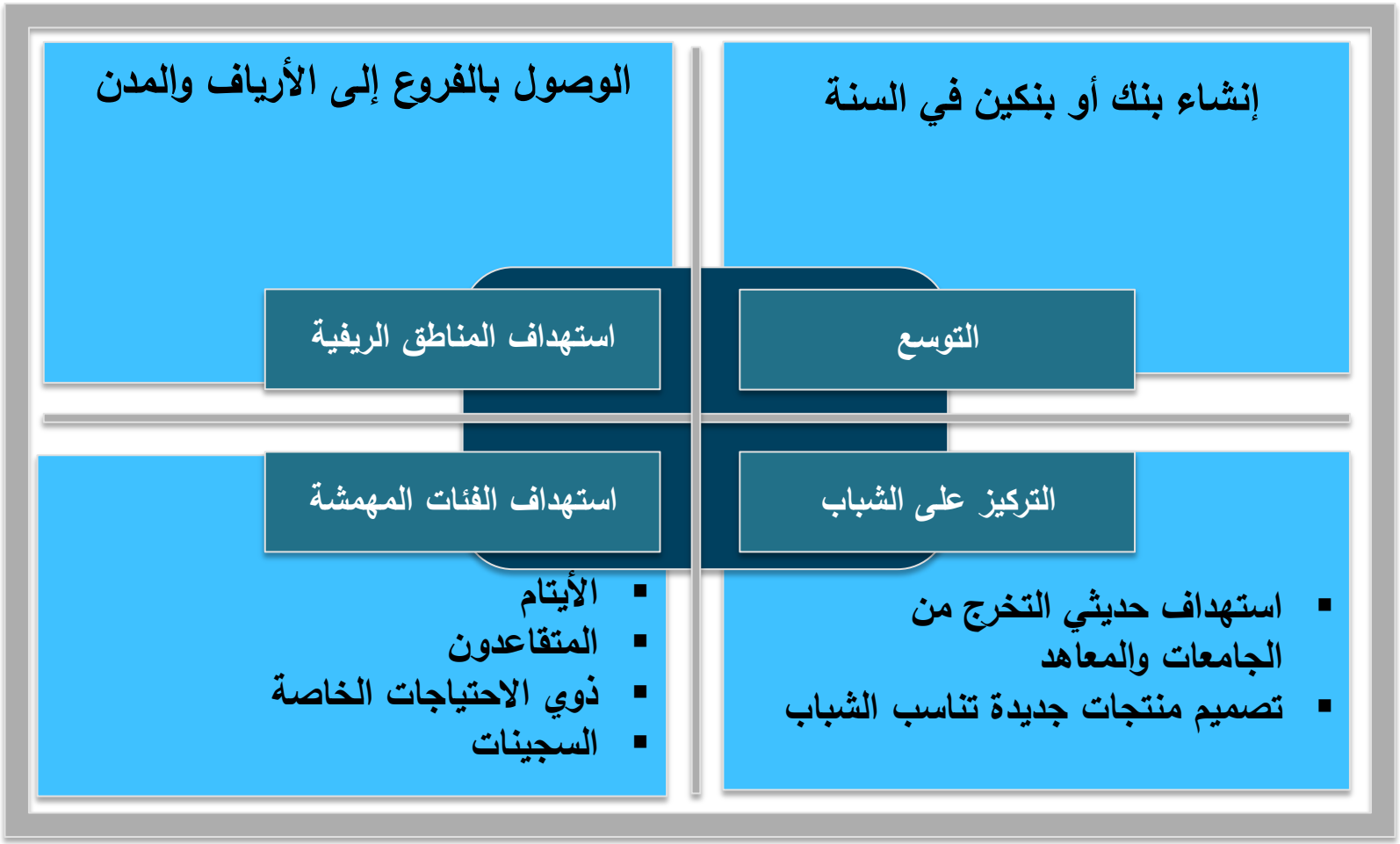
إنشاء بنك أو بنكين في السنة
الوصول بالفروع إلى الأرياف والمدن
التوسع
استهداف المناطق الريفية
التركيز على الشباب
استهداف الفئات المهمشة
استهداف حديثي التخرج من الجامعات والمعاهد
تصميم منتجات جديدة تناسب الشباب
الأيتام
المتقاعدون
ذوي الاحتياجات الخاصة
السجينات

ما يميزنا ...

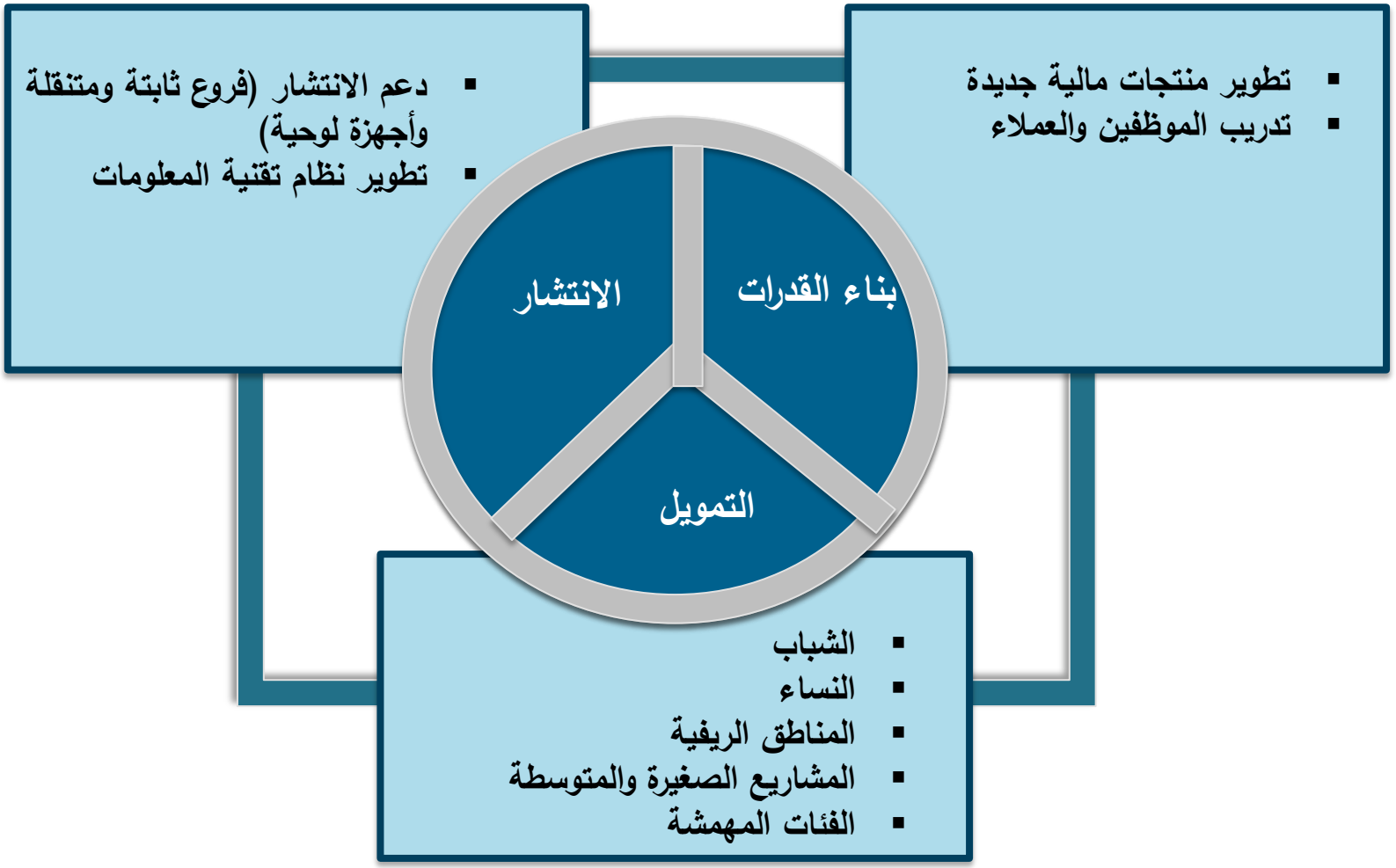
بناء القدرات
الانتشار
التمويل
تطوير منتجات مالية جديدة
تدريب الموظفين والعملاء
دعم الانتشار (فروع ثابتة ومتنقلة وأجهزة لوحية)
تطوير نظام تقنية المعلومات
الشباب
النساء
المناطق الريفية
المشاريع الصغيرة والمتوسطة
الفئات المهمشة

ما يميزنا ...

برنـامج الخليج العربي للتنمية - أجـفند

نموذج أجفند لتطوير الإدماج المالى من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة فى المنطقة

- الادخار
- القروض
- قرض التعليم
- التأمين

الشروط اللازمة لتخريج العملاء من المشاريع الصغرى إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة

- عمل تجاري يحقق أرباحاً
- 3 سجلات ائتمانية جيدة
- سجل تجاري
- يخلق فرص وظيفية
- خدمات غير مالية

الأداء المالي والخطط المستقبلية

المؤشرات الحالية لبنوك أجفند

برنـامج الخليج العربي للتنمية - أجـفند

منذ التأسيس حتى نهاية سبتمبر 2015	الوطني الاردن	الامل اليمن	الابداع البحرين	الابداع سوريا	الابداع سيراليون	الابداع لبنان	الابداع السودان	الابداع فلسطين	الابداع موريتانيا	الاجمالي
عدد القروض المصروفة	278,020	194,245	4,908	11334,	10,004	17,709	12,193	3,428	4,138	466,549
عدد العملاء المدخريـن		242,587	-	8,817	-	-	14,200	-	3,452	269,056
إجمالي عدد العملاء منذ التأسيس	278,020	194,245	4,908	11,334	10,004	17,709	12,193	3,428	4,138	535,979
إجمالي عدد المستفيدين	1,390,100	971,225	24,540	56,670	50,020	88,545	60,965	17,140	20,690	2,679,895
إجمالي مبالغ القروض المصروفة (مليون)	269	46	19	4.0	2.0	22.8	6.1	6.4	1.0	376.3
نسبة النساء المقترضات	90%	56%	52%	35%	100%	75%	87%	46%	39%	64%
نسبة السداد	99%	58%	82%	100%	95%	99%	97%	93%	100%	91%
عدد الموظفيـن	333	256	33	49	14	99	82	55	35	956
عدد الفـروع	25	18	2	3	1	6	9	5	3	72

رأس المال و حقوق الملكية لبنوك أجفند

	رأس المال التأسيسي	حقوق الملكية الحالية	نسبة النمو
الأردن	5,700,000	22,000,000	286%
اليمن	5,000,000	17,488,000	250%
البحرين	5,850,000	3,450,000	(25%)
سيراليون	606,000	327,154	(46%)
سوريا	5,000,000	5,000,000	0%
لبنان	5,000,000	5,200,000	4%
السودان	4,175,000	4,200,000	0.6%
فلسطين	5,150,000	5,150,000	0%
موريتانيا	2,760,000	2,760,000	0%
المجموع	39,241,000	65,575,154	52%

بنوك أجفند

بنك الوطني بالأردن، بنك الأمل باليمن، بنك الإبداع والشراكة بسيراليون، إبداع البحرين، إبداع سوريا، إبداع لبنان، إبداع السودان، إبداع فلسطين، إبداع موريتانيا

رأس المال عند التأسيس
39.2 مليون دولار أمريكي

نسبة النمو في رأس المال 52٪

زيادة رأس مال في الوقت الراهن إلى
65.5 مليون
دولار أمريكي

الاستثمار في رأس المال هو دليل واضح للنموذج الاجتماعي الذي تطبقه بنوك (أجفند)، فهي لا توزع أرباحاً على المساهمين وإنما تقوم برسملتها أو استخدامها لأغراض توسعية.

توزيع العملاء وفقا للدخل

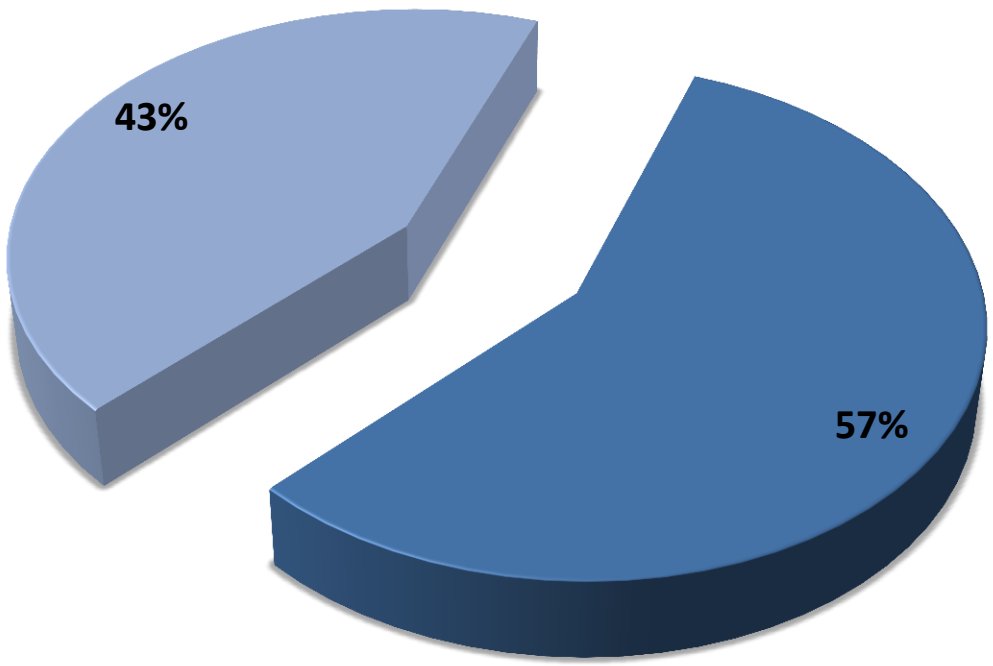

توزيع العملاء وفقا للعمر

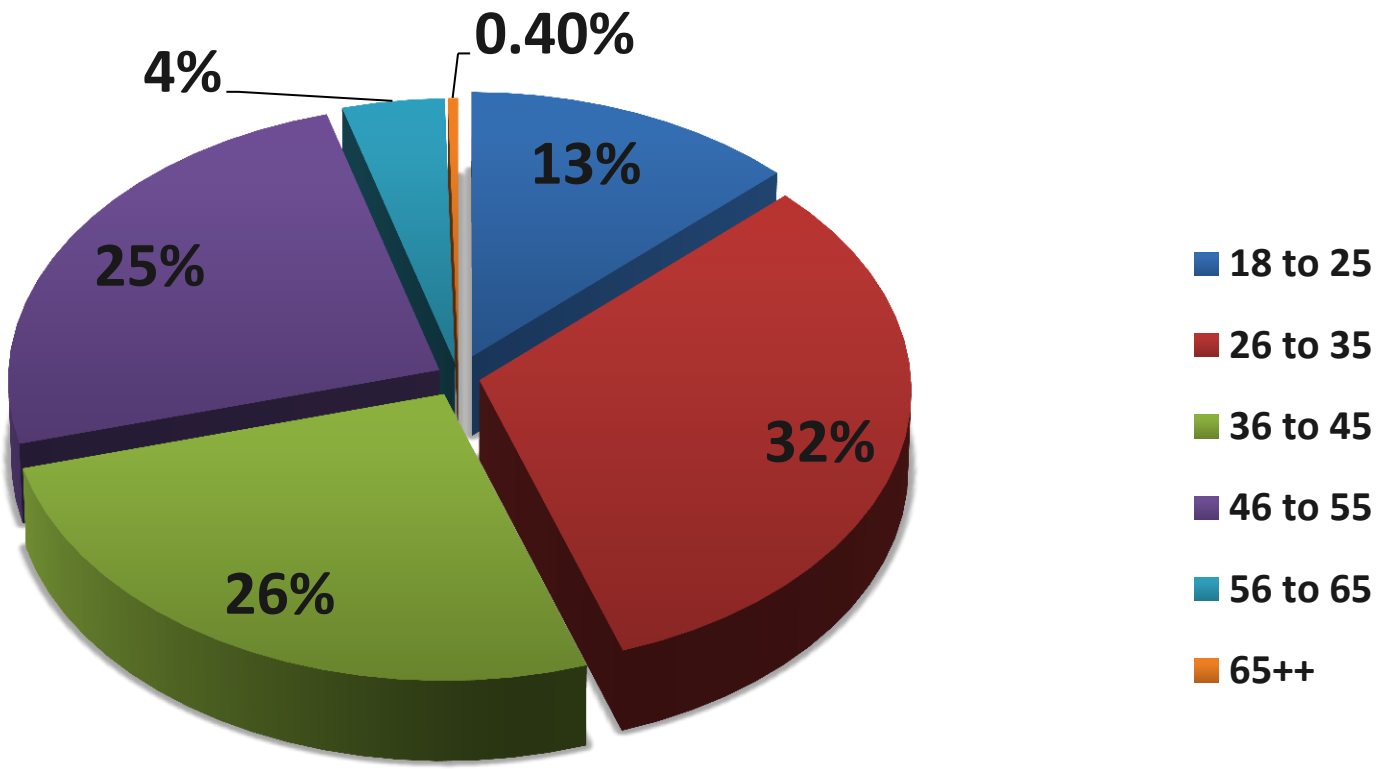

توزيع العملاء وفقا للقطاع

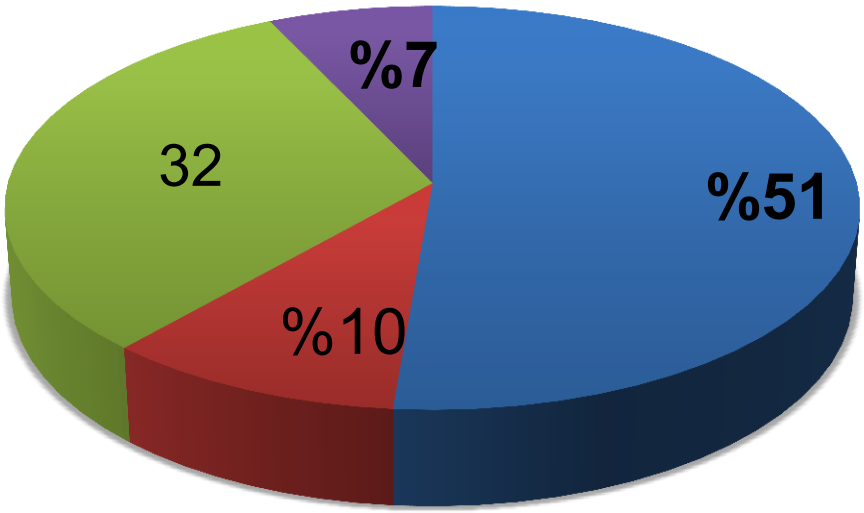

تجاري
صناعي
خدمي
اخر

خطة العمل المستقبلية لأجفند

خطة العمل الخمسية تستند على إنشاء بنك للتمويل الأصغر في كل عام.

الإطار التشريعي للتمويل الأصغر

برنامج الخليج العربي للتنمية - أجفند

الشمول المالي	مقدمي التمويل الأصغر	مقدمي القروض متناهية الصغر
اليمن	اليمن	الأردن
السودان	سوريا	اليمن
	موريتانيا	البحرين
		سوريا
		سيراليون
		لبنان
		السودان
		فلسطين
		موريتانيا

الهدف النهائي هو تحقيق الشمول المالي لجميع البلدان

المؤشرات المستقبليه لبنوك أجفند

2019	2018	2017	2016	2015	
298,276	252,718	216,510	173,279	140,909	عدد القروض المصروفة
254,867	176,194	113,747	82,117	59,772	عدد حسابات الادخار
405,027	324,369	263,536	189,918	154,405	عدد العملاء
2,025,135	1,621,845	1,317,680	949,590	772,025	عدد المستفيدين (5 أفراد لكل عائلة)
231.6	211.1	181.6	172.7	147.1	مبالغ القروض المصروفة
69%	68%	67%	66%	66%	نسبة النساء
99%	98%	98%	97%	97%	نسبة السداد
1,457,662	1,159,386	906,668	690,158	516,879	العدد التراكمي للقروض
7,288,310	5,796,930	4,533,340	3,450,790	2,584,395	عدد المستفيدين (تراكمي)

شركاؤنا

ISLAMIC DEVELOPMENT BANK • BANQUE ISLAMIQUE DE DEVELOPPEMENT

ARAB GULF PROGRAMME FOR DEVELOPMENT - AGFUND
برنامج الخليج العربي للتنمية - أجفند

جمعية لدعم الأطفال المرضى بالسرطان
Sanad Children's Cancer Support Association

international
youth
foundation

سنابل

OFID
The OPEC Fund for International Development
Uniting against Poverty

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
منذ 1961
شركاء في التنمية

kfw
BANKENGRUPPE

giz
Deutsche Gesellschaft
für Internationale
Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

بنك تنمية الصادرات
Export Development Bank
E.D.B

دلة البركة
Dallah Albaraka

الصندوق السعودي للتنمية
The South Fund For Development

MICROCREDIT SUMMIT CAMPAIGN
A Project of RESULTS Educational Fund

مصرف المزارع التجاري
FARMER'S COMMERCIAL BANK

UNRWA

بنك الإسكان
ESKAN BANK

BDB
بنك البريد للتنمية

تمويلكم
tamweelcom
الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة
Jordan Micro Credit Company

KING ABDULLAH II FUND FOR DEVELOPMENT
صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية

ARAB GULF PROGRAMME FOR DEVELOPMENT - AGFUND
برنامج الخليج العربي للتنمية - أجفند

شكراً لكم

SMEs in Taiwan

By:
Mrs. Mei- Li Hsiao
Hi-tech Promotion Center
Taipei City Government

Contents

- The global overview
- The development of Taiwan SMEs
- The strategy of Taiwan SMEs to the environment change
- The transition and upgrade of Taiwan SMEs
- The Taiwan government fostering policy for SMEs
- Conclusions and suggestions

The global overview

- Changes of foreign economic environment
  - Slow recovery in advanced economies
  - Slowing growth in emerging market countries
  - The rise of regional economic integration
  - Youth unemployment has become a global structural problem

The global overview

- Changes of domestic economic environment
  - General downturn in the economy
  - Rise of consumer prices
  - Private investment mainly in 3C industries
  - Growth in foreign trade but worries
  - Money market interest rates remain steady
  - Poor youth employment, the real wages fall
  - Taiwan economics outlook is getting better

The global overview

- The SME development situation in principal countries
  - USA
  - Mainland China
  - Japan
  - Germany
  - UK
  - France
  - Italy
  - Canada
  - Korea
  - Singapore
  - Taiwan

The development of Taiwan SMEs

- Development direction of Taiwan SMEs
  - The overall business situation
  - Taiwan SMEs in manufacturing
  - Taiwan SMEs in commerce
  - Taiwan SMEs in new ventures
  - The financing of Taiwan SMEs
  - The human resources of Taiwan SMEs

The strategy of Taiwan SMEs to the environment change

- Measures of Taiwan government confront economic changes
- Changes and directions which Taiwan SMEs face

The transition and upgrade of Taiwan SMEs

- Globalization and export development of Taiwan SMEs
- Business opportunities and challenges to Taiwan SMEs
- The development strategy of Taiwan SME new ventures

The Taiwan government fostering policy for SMEs

- Financial services improvement and investment promotion
- Transition, upgrade and R&D stimulation
- Innovation and entrepreneurship building, accelerating incubation
- Consolidating local industries and markets
- Related matching measures

Conclusions and suggestions

ورقة عمل

في المؤتمر الإقليمي

" تطوير المشاريع متناهية الصغر والصغيرة في البلدان العربية"

الكويت

14-15 محرم 1437 هـ الموافق 28-29 أكتوبر 2015م

تقديم: الأستاذة/ سها سليمان
الأمين العام للصندوق الاجتماعي للتنمية المصري
ورئيس الاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة

الكويت
أكتوبر 2015

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
أولا: نبذة عن الصندوق الاجتماعي للتنمية	2
ثانيا: مقدمة عن واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الوطن العربى	10
ثالثا: الأهداف الرئيسية للاتحاد	10
رابعا: العضوية والمحاور الأساسية	11
خامسا: رؤية الاتحاد لدوره	11
سادسا: الأنشطة الرئيسية للاتحاد	11
سابعا: آليات العمل على المستوى العربي	11
ثامنا: رؤية الاتحاد للتوجهات المستقبلية	12

أولا: نبذة عن الصندوق الاجتماعي للتنمية المصري

أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية بالقرار الجمهوري رقم 40 لعام 1991، كأحد أهم شبكات الأمان الاجتماعي في مصر للمساهمة في حل مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل على نطاق واسع والتعامل مع الآثار الجانبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي وتخفيف وطأة إجراءاتها عن كاهل محدودي الدخل. وتترجم برامج الصندوق التنموية الأساسية إلي أربعة محاور أساسية، تنمية المشروعات الصغيرة، تنمية المشروعات متناهية الصغر، التنمية المجتمعية والبشرية، ونشر وتعميق ثقافة العمل الحر، والمساهمة الفعالة في مسيرة التنمية الشاملة من خلال دعم إقامة مشرعات صغيرة جديدة والتوسع وتحديث القائم منها. وتتلخص مهام الصندوق في تعبئة الموارد المالية والفنية، العالمية والمحلية، لتنفيذ برامج توفر فرص عمل جديدة دائمة ومؤقتة، ومساعدة الفئات الأكثر احتياجاً، وتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية، وذلك للفئات المستهدفة للصندوق وهي: محدودي الدخل، وشباب الخريجين، والمرأة، وسكان المناطق المحرومة من الخدمات، والفئات الأكثر تأثرا ببرنامج الإصلاح الاقتصادي للدولة.

ويهدف الصندوق إلى توفير فرص عمل من خلال قروض للمشروعات الصغيرة واتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من إمكانية توفير هذه الفرص، ويعطي الصندوق أفضلية نسبية لفرص العمل الدائمة، بالإضافة للمشروعات المجتمعية والبشرية، كما يعطي أولوية للمشروعات التي بها قدر من المشاركة الشعبية من الفئات المستهدفة. ويقوم أيضاً بتوفير فرص عمل من خلال تنفيذ وتطوير مجموعة من السياسات الإجرائية للتعرف على احتياجات الفئات المستهدفة وضمان وصول خدماته إليها بسرعة وكفاءة. ولتحقيق ذلك يتم دعم الوكالات المنفذة ومنحها المعونة الفنية، والدعم الإداري والتنظيمي اللازمين لحسن سير وتنفيذ المشروعات.

منذ إنشاء الصندوق الاجتماعي وبداية عملة وهو يمتلك استراتيجية ورؤية طويلة المدى لأنشطته وتحقيق أهدافه وهذه الروية شارك في وضعها الحكومة مع صناديق التنمية الدولية والجهات المانحة والبنك الدولي وخبراء الصندوق الاجتماعي للتنمية ومما ساهم على استمرار الصندوق في دعم رواد الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة كانت بتطور العمل ومتطلبات التنمية .

<u>يتبنى الصندوق في سبيل تنفيذ مهامه عدة محاور عمل أساسية تتمثل في ما يلي:</u>

- تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر يقدم من خلالها حزماً متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية.
- المشروعات المجتمعية والبشرية، كما يعطي أولوية لمشروعات البنية الأساسية كثيفة العمالة.
- كما يشجع الصندوق كذلك مختلف البرامج والسياسات التى تهدف إلى ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب وطلاب الجامعات والمعاهد الدراسية وتوفير الفرص للتدريب بهدف التشغيل إلى جانب تعزيز المبادرات التى تسهم في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

الخدمات التى يقدمها الصندوق:

1. **خدمات مالية.**
2. **خدمات غير مالية.**
3. **تمويل مشروعات البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب.**

1)الخدمات المالية:

- يقدم الصندوق خدماته التمويلية للمنشآت الفردية أو الشركات الجديدة والقائمة التي ينطبق عليها تعريف المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر كما وردت بقانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم 141 لسنة 2004 ويقصد بالمنشأة الصغيرة في تطبيق أحكام هذا القانون كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً إقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجارياً لا يقل رأس مالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه و لا يجاوز مليون جنيه و لا يزيد عدد العاملين بها على خمسين عامل، كما يقصد بالمنشأة المتناهية الصغر كل شركة أو منشأة فردية يقل رأس مالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه

- يتم تمويل كافة الأنشطة المرخص لها بالعمل طبقاً للقوانين السائدة بالدولة ، ويشمل ذلك كافة المشروعات الإنتاجية والخدمية والتجارية التي تعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وذلك بشرط توافر الجدوى الفنية والإقتصادية لكافة المشروعات الممولة ومطابقتها للالتزامات البيئية .
- هذا وإلتزاماً من الصندوق في القيام بدوره الرائد في دعم ومساندة خطط التنمية القومية وإستمراره في المساهمة في تنفيذ المشروعات القومية ذات البُعد الإقتصادي والإجتماعي ، فقد قام الصندوق بإبرام بروتوكولات للإشتراك في تنفيذ مشروع تطوير المخابز البلدية المدعمة وتحويلها للإنتاج الآلي بالكامل وكذلك مشروع مشروع إستبدال وإحلال مركبات السرفيس القديمة بأخري جديدة تعمل بالغاز الطبيعى .
- **<u>أشكال القروض / التمويلات التى تمنح للمشروعات الصغيرة بنظام الصندوق :</u>**
  - قروض قصيرة ومتوسطة الأجل (قروض تقليدية) .
  - التمويل بنظام الحد الجاري مدين (لتمويل النفقات الجارية للنشاط) .
  - التمويل وفقاً لصيغ العقود الإسلامية (المرابحات) .
  - التمويل من خلال صيغة التأجير التمويلي .
  - التمويل من خلال صيغة التخصيم التجاري .
- **<u>مجالات إستخدام القروض / التمويلات التى تمنح للمشروعات الصغيرة بنظام الصندوق :</u>**
  - تمويل شراء الآلات الجديدة والمستعملة المحلية والمستوردة بشرط توافر فترات الضمان والصيانة المناسبة وقطع الغيار.
  - تمويل رأس المال العامل .
  - تمويل الإنشاءات والمباني والتجهيزات بشرط أن يكون التمويل مقترناً بتمويل رأسمال عامل و/أو آلات .
- **من خلال الجهات الوسيطة للمشروعات متناهية الصغر:** سواء الجمعيات الأهلية لإقراض المستفيد النهائي او البنوك لإقراض الجمعيات الأهلية لنشر ثقافة عمل الجمعيات الأهلية مع البنوك وتزويدها بحجم تمويل أكبر يتناسب مع طبيعة نشاطها.

1) الخدمات غير المالية:

- دعم تحويل القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي من خلال 33 وحدة شباك واحد بالمحافظات عن طريق تبسيط وتيسير الإجراءات واستصدار الموافقات والتراخيص اللازمة لبدء عمل المشروعات.
- إتاحة فرص ومنافذ تسويقية لأصحاب المشروعات من خلال عرض منتجاتهم بسلاسل القطاع العام والسلاسل التجارية الكبرى بالقاهرة والمحافظات.
- إيجاد سوق دائم بين أصحاب المشروعات من خلال خدمات Business Match Making B2B .
- التسويق لكافة منتجات المشروعات الصغيرة من خلال المعارض التابعة للصندوق والتي تقام بالمعرض الدائم للمنشآت الصغيرة بأرض المعارض بصلاح سالم وكذا من خلال المعارض المتنوعة التي تقام بصفة دورية في كافة محافظات الجمهورية.
- الترويج لفكر الحاضنات واختيار انسب الجهات المشاركة
- تقديم حزم تمويل ودعم فنى (بدء تطوير سلاسل القيمة).
- تدريب فنى متخصص فى المجال الزراعى/ الصناعى/ الخدمى/ الفرنشايز
- افكار ودراسات جدوى استرشادية للمشروعات الزراعية والصناعية.
- خدمة معلومات الاعمال (معلومات عن مصادر المواد الخام/ موردين الآلات/ الجهات الفنية المساعده/...الخ)
- تنفيذ مشروعات متخصصة مع جهات مانحه (تنمية التجمعات الطبيعية– دعم سيدات الاعمال– مشروع قرية واحدة منتج واحد – الدعم الإقتصادى للمرأة).
- عقد ندوات للتوعية بأهمية ريادة الاعمال وخدمات الصندوق.

2) تمويل مشروعات البنية الأساسية والبيئية والتنمية المجتمعية والتدريب:

1. يقوم الصندوق الاجتماعى بدور فعال في مجال التنمية المجتمعية والبشرية والحد من الفقر وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية باستخدام أسلوب العمالة المكثفة كجزء من شبكة الأمان الاجتماعي التي تهدف إلى توفير فرص عمل مؤقتة في المجتمعات المستهدفة طبقا لخريطة الفقر بغرض تحسين الظروف المعيشية مع التركيز على أسلوب الإدارة والمتابعة والإشراف والاستدامة وإتاحة فرص عمل للمقاول الصغير للقيام بتنفيذ تلك الأعمال وكذلك أعمال الصيانة، ومن ضمن هذه المشاريع:

- ✓ تطهير وتبطين القنوات والمصارف المائية وحماية جوانبها.
- ✓ تغطية القنوات والمصارف المائية المخترقة للكتل السكنية للقرى والتي تسبب تلوثا بيئيا شديدا
- ✓ الأعمال المدنية لمحطات الرفع وإنشاء محطات المعالجة لمياه الصرف الصحي باستخدام تقنيات بسيطة
- ✓ إنشاء شبكات الانحدار وخطوط الطرد لمشروعات الصرف الصحي.
- ✓ رصف وصلات الطرق الريفية ومداخل القرى.
- ✓ حماية جسور الطرق بعمل التكسيات وإنشاء الحوائط السائدة.
- ✓ إنشاء وإحلال وتجديد شبكات المياه.
- ✓ إنشاء خزانات المياه العلوية والأرضية.
- ✓ مشروعات المبانى وتشمل ترميم واستكمال المباني الخدمية العامة مثل الوحدات الصحية والبيطرية والاجتماعية ومراكز الشباب.
- ✓ حماية جوانب نهر النيل.

2. يهدف الصندوق إلي رفع وتحسين مستويات المعيشة بالمناطق الفقيرة والمستهدفة وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من المبادرات والخدمات المجتمعية والبشرية ويتم توصيل تلك الخدمات إلي اكبر قطاع ممكن من المواطنين.

- ✓ الخدمات الصحية والسكانية.
- ✓ تشغيل الشباب بالمناطق الريفية والحضرية.
- ✓ حملات النظافة ونقل المخلفات.
- ✓ خدمات التعليم بمرحلة الطفولة.
- ✓ تشغيل الشباب في حملات محو الأمية.
- ✓ التشغيل في أنشطة التحقق والمساءلة الاجتماعية من خلال الجمعيات الأهلية.
- ✓ تشغيل الشباب من خلال توفير فرص عمل" التشغيل لدى الغير " ، وتيسير فرص التشغيل الذاتى بعد تأهيلهم على المهارات الفنية والحياتية والإدارية اللازمة لسوق العمل .

3. يهدف الصندوق إلى حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال تطبيق "خطط الإدارة البيئية المتكاملة" وذلك بالمشروعات الممولة كليا أو جزئيا من الصندوق الاجتماعي للتنمية . كما تهدف إدارة البيئة التابعة للصندوق بمنظور أشمل إلى مساعدة شركاء التنمية Stakeholders للقيام بدور إيجابي في تحسين نوعية الحياة من خلال تنفيذ مشروعات وأنشطة تنموية تحترم البيئة وتحافظ على الموارد الطبيعية بصورة آمنة للأجيال القادمة وذلك من خلال:

- ✓ تقديم الدعم الفني لإدارات الصندوق الاجتماعي للتنمية وباقي شركاء التنمية .
- ✓ بناء قدرات العاملين بالصندوق الاجتماعي للتنمية بما في ذلك الإدارات والمكاتب الإقليمية لتضمين البعد البيئي في كامل دورة حياة المشاريع .
- ✓ المشاركة بالدعم الفني في تنفيذ مشاريع بيئية نموذجية تساهم في حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية .
- ✓ تقوية الروابط مع جهاز شئون البيئة ووزارة الدولة لشئون البيئة وجميع الجهات الدولية العاملة في مجال الحفاظ على البيئة.

✓ المشاركة في تحفيز الجهات المانحة على تقديم الدعم للأنشطة والمشروعات البيئية.

✓ التنسيق وتبادل الخبرات مع المنظمات القومية والإقليمية والدولية العاملة في مجال حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

أداء الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة منذ نشأته عام 1991 حتى 2015/8/31:

قام الصندوق الاجتماعي للتنمية منذ إنشاؤه بضخ إجمالي تمويل حوالي28.6 مليار جنيه لتنفيذ العديد من المشروعات حتى نهاية أغسطس 2015 تفصيلها كالآتي:-

- قروض لتمويل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر بحوالي 23.5 مليار جنيه مولت حوالي 2.2 مليون مشروع وفرت 3.6 مليون فرصة عمل.
- منح لتمويل البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب بلغ حجم تمويلها 5.1 مليار جنيه وفرت 710.874 فرصة عمل.

أداء الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة من 2014/11/1 حتى 2015/8/31:

قام الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة بضخ إجمالي تمويل حوالي 4.5 مليار جنيه لتنفيذ العديد من المشروعات حتى نهاية أغسطس 2015 تفصيلها كالآتي:-

- قروض لتمويل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر بحوالي 3872.2 مليون جنية مولت حوالي 180.951 مشروع وفرت 261.378 فرصة عمل.
- منح لتمويل البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب بلغ حجم تمويلها 634.3 مليون جنيه وفرت 100.417 فرصة عمل.

هذا ويعكس الشكل البياني التالى زيادة معدلات الإقراض للفترة من 2014/11/1 حتى 2015/8/31 مقارنة بالفترات السابقة **وبزيادة قدرها 79 % عن التمويل المتاح للعملاء خلال نفس الفترة للعام السابق ، 93.6 % عن الفترة من 2012/11/1 حتى 2013/7/31 ، 129 % عن الفترة من 2011/11/1 حتى 2012/7/31 .**

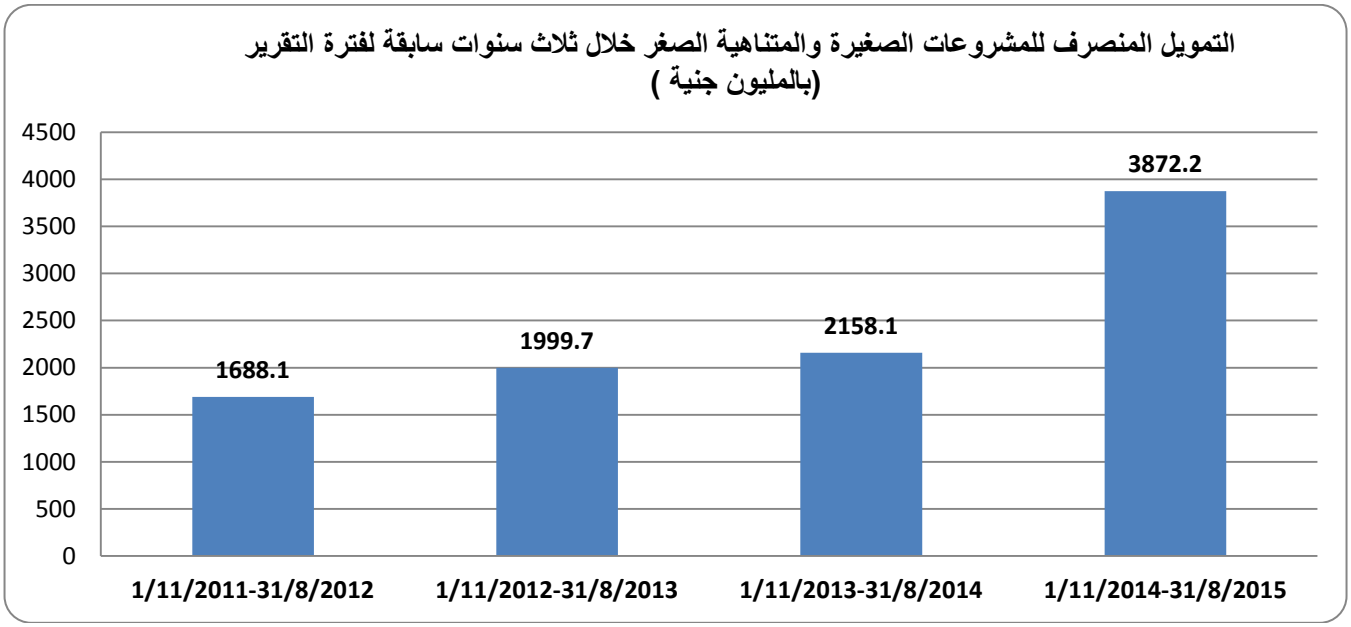

التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر موزعا جغرافيا :

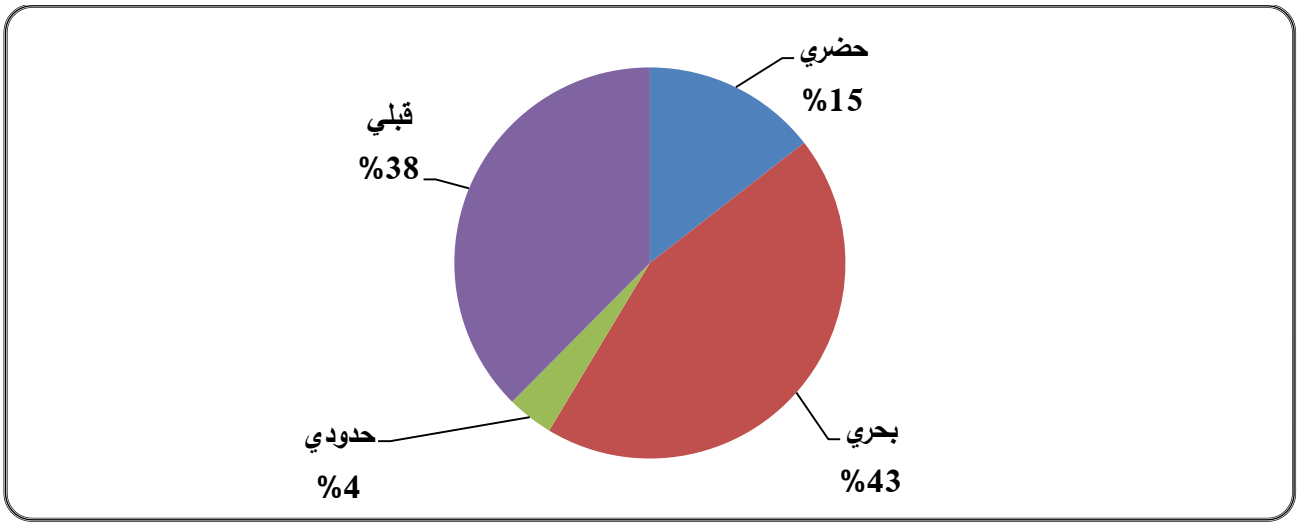

-التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر طبقا للنوع الاجتماعى:

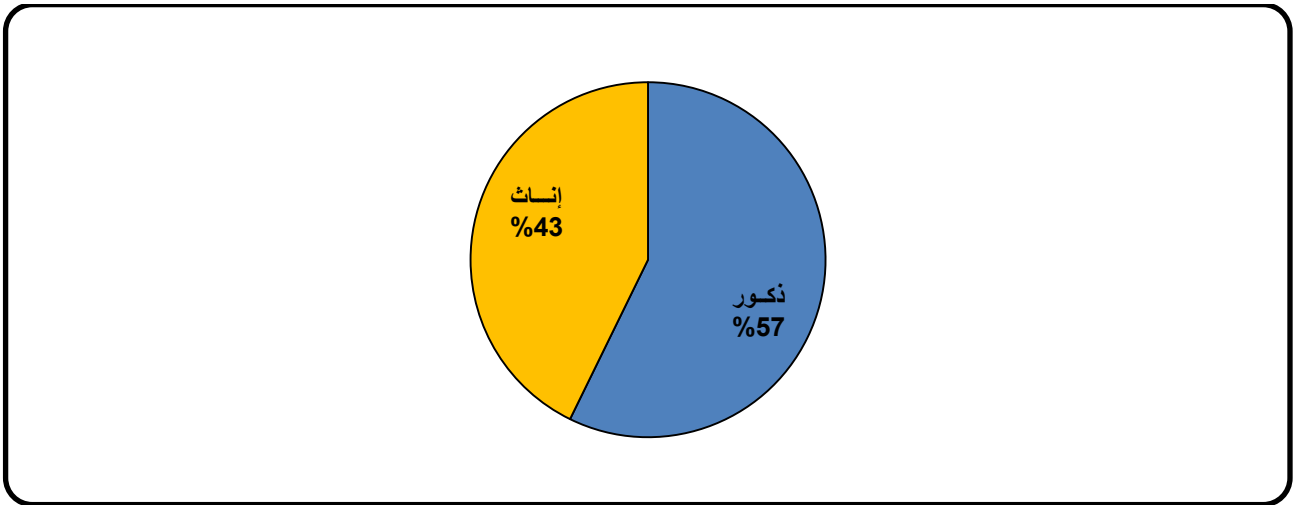

هذا ويعكس الشكل البيانى التالى زيادة المنصرف على مشروعات البنية الأساسية والتنمية المجتمعية السابقة وبزيادة قدرها 122 % عن نفس الفترة 2013/11/1 حتى 2014/8/31 و939 % عن نفس الفترة من 2012/11/1 حتى 2013/8/31

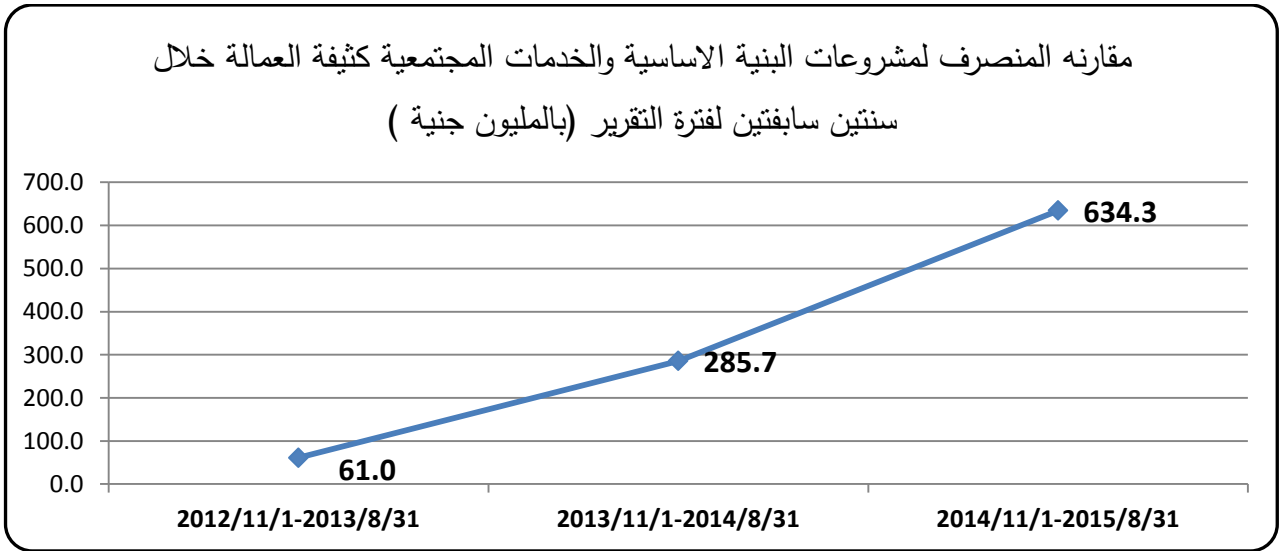

قام الصندوق خلال نفس الفترة بدعم عملية التكامل بين الخدمات الغير مالية والمالية فضلا عن قيام الصندوق بدور الميسر في تقديم بعض الخدمات وفى هذا الإطار أنتهى الصندوق من دعم توفير استراتيجية زراعية للبنك الأهلي المصري وبنك التنمية الصناعي مع توفير تمويل لوضع استراتيجية قومية للتجمعات الإنتاجية الطبيعية يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية حزمة من الخدمات غير المالية لتنمية المشروعات الصغيرة والتي ترتبط بدورة حياة المشروع وذلك كما يلى :

أ : مرحلة بدء المشروع

- تدريب عملاء – ريادة الأعمال لعدد 2310 متدرب.
- تدريب مدربين – ريادة الاعمال لعدد 66 مدرب ومدربة.
- توفير خدمات معلوماتية لعدد 8570 مستفيد.
- توفير عدد 62 دراسة جدوى استرشاديه للمشروعات الصناعية والزراعية.
- إصدار التراخيص للمشروعات من خلال 31 مركز الشباك الواحد أصدرت 15697 رخصة نهائية ، 19021 رقم قومي للمنشأة ، 3289 سجل تجارى ،7359 بطاقة ضريبية خلال الفترة.

ب : مرحلة النمو/الاستمرارية للمشروع

تسويق منتجات المشروعات الصغيرة من خلال آليات متنوعة أهمها:

- المعارض حيث تم تنفيذ 52معرض أشترك بها 1395 عارض وحققت مبيعات وتعاقدات بأجمالي 9.38 مليون جنية.
- تسجيل عدد 1692 مستفيد من جميع المحافظات بالجهات الحكومية لتفعيل بند 10% من المشتريات الحكومية لصالح المشروعات الصغيرة بقيمة مناقصات 26.364 مليون جنية .
- خدمة تسهيل تكويد المنتجات للعملاء (بار كود) حيث تم تكويد منتجات 167 عميل .
- تسكين المشروعات بجميع فروع شركات القطاع العام والسلاسل التجارية الكبرى بالقاهرة والمحافظات لمساعدة العملاء في التسويق من خلال عرض منتجاتهم حيث تم تسكين عدد 147 مشروع بقيمة مبيعات بالقطاع العام 1.525 مليون جنية.
- ترشيح عدد 94 مشروع للحصول على فرص تصديرية من خلال نقطة التجارة الدولية
- تنفيذ صفقات تكامل بين المشروعات من عملاء الصندوق لتغطية احتياجات المشروعات من مكونات العملية الإنتاجية بواسطة مشروع اخر B2B حيث تم تنفيذ 114 صفقة بقيمة حوالى 3.975 مليون جنية.

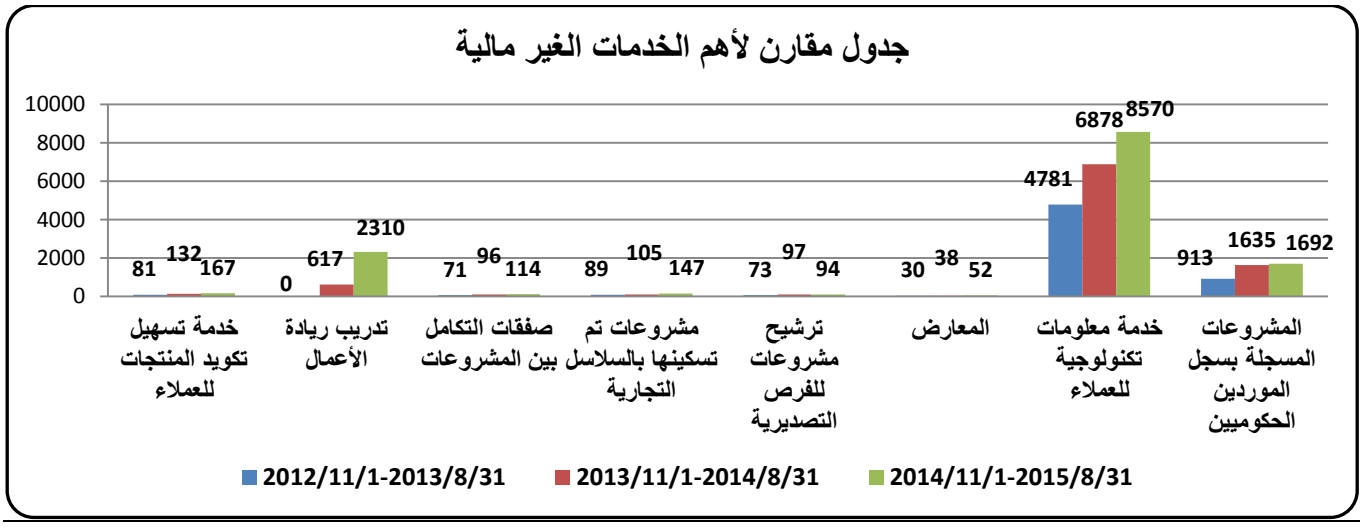

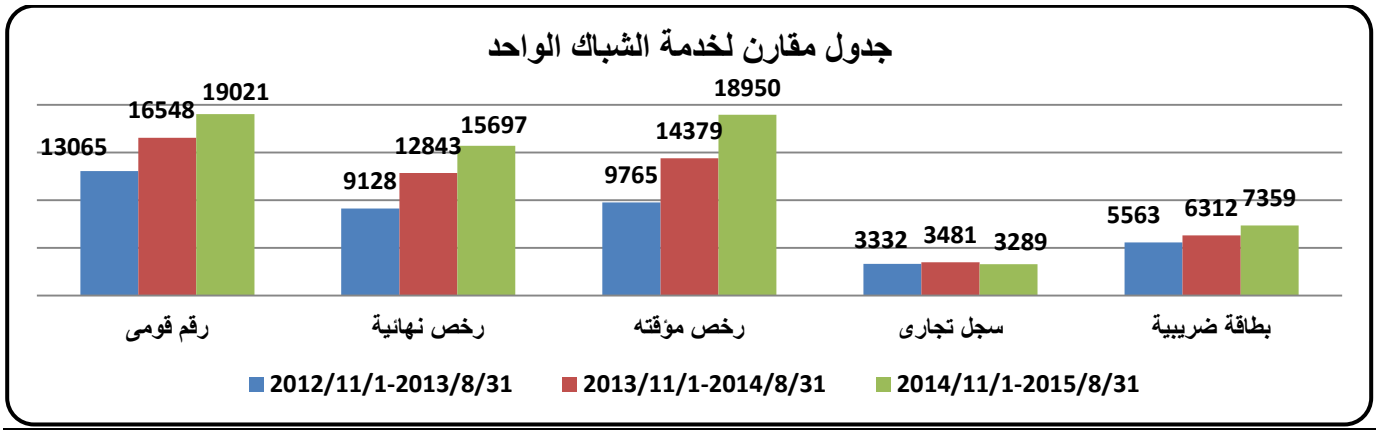

التوجهات الاستراتيجية للصندوق الاجتماعي للتنمية خلال عام 2015

الصندوق الاجتماعي للتنمية معنى في المقام الأول بالتشغيل وإتاحة فرص عمل وهو شبكة أمان تساند الدولة وتدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، فقد تبنى الصندوق الاجتماعي استراتيجية لعام 2015 من خلال المحاور التالية:

- وضع استراتيجية قومية بتعريف موحد لقطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تحت مظلة وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير فرص تشغيل و بناء قدرات ومهارات الشباب العاطلين وذلك لمواجهة الأزمة الاقتصادية الحالية حيث يتم التركيز علي المشروعات كثيفة العمالة في القطاعات المختلفة والتي تهدف إلي زيادة فرص التشغيل بالنسبة للشباب والفتيات، كما يتم التركيز ايضاً علي المحافظات الأكثر فقراً طبقاً لخريطة الفقر
- تقديم المزيد من تبسيط الإجراءات واستحداث آليات تمويلية وغير تمويلية جديدة لتشجيع الشباب على إقامة مشروعاتهم في مختلف مدن ومحافظات الجمهورية.
- التركيز على بعض الفئات المستهدفة وأهمها الشباب والمرأة.
- المساهمة في دماج القطاع غير الرسمي بالقطاع الرسمي ووضع أليه لتطبيق عملية الإدماج مع وضع بعض الحوافز للمساعدة على التطبيق مثال (الضرائب، التدريب، الأراضي....).
- الاستهداف القطاعي والجغرافي حيث التوجه نحو استهداف زيادة نسبة القطاع الصناعي في المشروعات الصغيرة وخاصة الصناعة كثيفة التشغيل ودعم فكرة المجمعات الصناعية المتخصصة، واستهداف تمويل مشروعات بمحافظات الصعيد والتركيز على المحافظات الأكثر فقراً، واستهداف المشروعات الكبرى للثروة الحيوانية والسمكية .
- إجمالي مستهدفات تمويل / منح لمشروعات الصندوق خلال العام المالى المنتهى فى ديسمبر 2015 مبلغ حوالى 4.7 مليار جنيها .
- مساهمة الصندوق في الشركات المتخصصة في التمويل متناهي الصغر.
- تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات وذلك من خلال دعم التجمعات الإنتاجية Clusters وقد تم البدء في تحفيز الموارد لهذا الغرض.
- التوسع في خلق شركات استراتيجية مع شركاء التنمية من وزارات وهيئات محلية ودولية 0

ثانيا: مقدمة عن واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الوطن العربى:

تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة 90 في المئة من المنشآت المسجلة في الوطن العربي وهي النسبة في كل من سلطنة عمان والكويت في حين ترتفع هذه النسبة الى 95 في المئة في السعودية وتتجاوز ما نسبته 1ر99 في المئة من مجموع المنشآت غير الزراعية في مصر حسب دراسة صادرة عن المعهد العربي للتخطيط في الكويت.

وبلغت مساهمة هذه المنشآت في اجمالي الناتج المحلي للجزائر 77 في المئة و 59 في المئة في فلسطين وحوالي 25 في المئة في السعودية وتوظف هذه المنشآت حوالي 74 في المئة من مجموع التوظيف في مصر وحوالي 50 في المئة في الاردن ونحو 3ر72 في المئة في البحرين فيما بلغ عدد هذه المنشآت في الوطن العربي عام 2010 بحسب الدراسة نحو 10 ملايين منشاة.

ثالثا: نشأة الإتحاد والأهداف الرئيسية.

أنشأ عام 2004 كاتحاد عربي غير هادف للربح تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. ويضم المؤسسات والجهات التنموية الراعية والداعمة والمهتمة بتنمية وتمويل المنشآت والمؤسسات الصغيرة ويهدف إلى:

– تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة العربية وتعظيم قدراتها التنافسية وتوثيق الروابط بينهما

–تبادل الخبرات والنماذج العربية والتعريف بالبرامج التدريبية المتاحة والعمل على الاستفادة منها.

–رفع قدرة وتنافسية المنشآت الصغيرة من خلال خدمات تنمية الاعمال والدعم الفني وخدمات التمويل.

–دعم ومساندة المؤسسات والجمعيات التي تعمل في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والاستفادة من أنشطة المؤسسات الأعضاء بالاتحاد.

رابعا: العضوية والمحاور الأساسية

العضوية للاتحاد: يجمع الاتحاد في عضويته:

1. العضوية العاملة: الهيئات والصناديق والاتحادات والجمعيات والمراكز والمؤسسات التي تعمل في مجال تنمية وتمويل ورعاية ودعم المنشآت والمؤسسات الصغيرة.
2. العضوية المنتسبة: المؤسسات والمنشآت الصغيرة .
3. العضوية المراقبة: الجهات العربية والدولية .
4. ويضم الاتحاد كل من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة العمل العربية واتحاد المصارف العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وتشارك هذه الهيئات في حضور اجتماعات مجلس الادارة والجمعية العمومية.

خامسا: رؤية الاتحاد لدوره

1.آلية للتشبيك : Networking

لإمكانية الاستفادة من القدرات والخبرات العربية لكافة الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية.

2.آلية للتبادل الفني: Exchangeلنقل الخبرات والتعريف بنماذج البرامج التدريبية العربية والاستفادة منها من خلال المنظمات والهيئات التنموية العربية والدولية مثال ذلك: منظمة اليونيدو والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ومنظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية وغيرها.

3.آلية للتعاون: Cooperation

بهدف تنمية المنشآت والمؤسسات الصغيرة من خلال أعضاء لحل مشكلة البطالة والتشغيل من خلال التعاون العربي وبرامج التنمية وريادة الاعمال والاستثمار المختلفة.

سادسا: الأنشطة الرئيسية للاتحاد

- المساهمة والعمل على نشر برامج ريادة الأعمال العربية Entrepreneurship
- المشاركة والتعاون مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في برامجه لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- التعاون مع ومشاركة الاتحادات النوعية والمنظمات العربية والدولية والصندوق الاجتماعي للتنمية على أنشطة اقامة وتنفيذ المنتديات والملتقيات والمؤتمرات العربية لدعم المشروعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

سابعا: آليات العمل على المستوى العربي

1. العمل على تعزيز مجتمع ريادة الأعمال والمشروعات والمنشآت والمؤسسات الصغيرة على مستوى الوطن العربي من خلال أعضائه للمساهمة في مشكلات البطالة والتشغيل وفي خلق فرص العمل المنتجة وتوسيع وخلق أسواق العمل الجديدة.
2. العمل على تنمية مشروعات سلاسل القيمة وسلاسل الإمداد من خلال تبادل الخبرات العربية والدولية والنماذج الإنتاجية العربية ومساعدة الجهات العربية على نقل الخبرات العربية من خلال اللقاءات والنشرات.
3. التعاون مع المؤسسات والهيئات في تنمية ونشر فكر العمل الحر وريادة الأعمال لتنمية المنشآت الصغيرة والتعريف بخدمات دعم الأعمال والتعاون مع المنظمات العربية والدولية لنشر برامج التدريب الخاصة بتنمية التعاون والتبادل التجاري للمشروعات والمنشآت الصغيرة.
4. التعاون مع مجلس الوحدة الاقتصادية في خططه في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساعدة المنشآت والمؤسسات للاستفادة من التمويل المتاح بالمبادرة الكويتية للحصول على التمويل في المشروعات التنموية.

أهم الأنشطة الحالية:

1. المشاركة في المبادرات وتفعيل الأهداف المرجوة للأنشطة مع شركاء التنمية:

التركيز على الأهداف الرئيسية للاتحاد لتفعيل دور المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال العربية في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن الغذائي وتوفر فرص العمل المنتجة وفي تلبية الاحتياجات المحلية وتحقيق مشاركة الشباب في التنمية، من خلال عدة محاور استراتيجية مقترحة للمدى القريب خلال الفترة الحالية والمستقبل القريب، حيث تقوم الجهات أعضاء الاتحاد باختيار المحاور التي يرون أولوياتها وفي مجال عملها والتركيز عليها من قبل أعضاءه ومن خلال مشاركة الهيئات والجهات الداعمة في كل بلد لتحقيق تلك الأهداف ويتم تبادل الخبرات فيما بينها.

2. تبادل الخبرات العربية في مجال تنمية المنشآت والمؤسسات الصغيرة

لدعم ريادة الأعمال والاستفادة منها بين الدول العربية، حيث أن لاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة هو آلية للتشبيك Networking for Small Businesses بين المؤسسات الداعمة تحت مظلة عربية يمكننها المساهمة في تعظيم مجتمع ريادة الأعمال العربي.

3. الاستفادة من نماذج البرامج التدريبية العربية على المستوى العربي Entrepreneurship ، مثال ذلك: منظمة اليونيدو والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ومنظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية وغيرها في المساعدة في حل مشكلة البطالة العربية والتشغيل من خلال التعاون العربي وبرامج التنمية وتبني برامج ريادة الأعمال العربية.
4. التعاون مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في برامجه لتنمية المشروعات:

وخاصة المشاركة في الملتقيات العربية لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الاتحادات للمساهمة للاستفادة من الخبرات العربية ومن التمويل المتاح ومن القدرات والخبرات العربية.

ثامنا: رؤية الاتحاد للتوجهات المستقبلية

وهي ثلاثة توجهات حتمية يجب العمل عليها وهي:

1. التركيز على ربط رؤية ومهمة وأهداف تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالتنمية البشرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي: لإمكانية وضع الخطط والوسائل والآليات التنفيذية لتحقيق اهداف التنمية وعوائدها.
2. أن تكون تنمية المشروعات غاية ووسيلة لزيادة كفاءة وفاعلية وتنافسية منشآت وكيانات سلاسل القيمة والامداد، وللمساهمة في حل مشكلات المجتمع وخاصة الأمن الغذائي وتحقيق نوعية وجودة الحياة.
3. أن نشجع ونعزز مفهوم ريادة الأعمال لتحقيق إنشاء مشروعات تتسم بالإبداع والمخاطرة والقدرة على النمو وتحقيق قصص نجاح وتكوين الثروات لتحقق التنمية المنشودة وليكون الخيار الدائم والأساسي للشباب وللخريجين عن الخيار الوظيفي.

Arab Open University Conference on:

Small and Microenterprises in the Arab Countries: Reality and Aspirations

Kuwait, 27-29 October 2015

THE ECONOMIC STRUCTURE OF SME'S IN DUBAI AND THEIR DRIVERS AND BARRIERS WITH RESPECT TO CSR

By:
Essa Alzaabi

DUBAI CHAMBER
Centre for Responsible Business

1.0. Background

This paper summarizes the main characteristics of SME's in Dubai, their role, economic structure and contribution to economic activity. The paper also describes SME's drivers and barriers with respect to corporate Social Responsibility (CSR). The results are based on a recently conducted Survey amongst SME's in Dubai with the objective of facilitating a broader implementation of CSR amongst SMEs in order to integrate them in sustainable economic development of the Emirates. The survey design follows the CSR Framework created by CRB covering four key areas of CSR as defined by CRB: *Marketplace, Workplace, Environment, and Community.*

Table 1 Sampling Design and Response Rate

Sector (Stratum)	Employment Size (Substratum)	Frame size, N	Sample size, N	Responses, N	Response rate, %
Manufacturing, electricity, gas and water	Micro	3546	50	6	12.0%
	Small	1213	40	3	7.5%
	Medium	670	30	8	26.7%
	Total	**5,429**	**120**	**30**	**25.0%**
Construction	Micro	10523	50	7	14.0%
	Small	3037	40	7	17.5%
	Medium	1010	30	5	16.7%
	Total	**14,570**	**120**	**37**	**30.8%**
Trade, wholesale, retail	Micro	47744	50	34	68.0%
	Small	4096	40	16	40.0%
	Medium	1228	30	4	13.3%
	Total	**53,068**	**120**	**65**	**54.2%**
Hotels and other social services	Micro	8838	50	8	16.0%
	Small	2594	40	3	7.5%
	Medium	1058	30	12	40.0%
	Total	**12,490**	**120**	**40**	**33.3%**
Real estate and other business services	Micro	10037	50	6	12.0%
	Small	2063	40	7	17.5%
	Medium	802	30	8	26.7%
	Total	12,902	120	32	26.7%
Total	Micro	80688	250	61	24.4%
	Small	13003	200	36	18.0%
	Medium	4768	150	37	24.7%
	Total	**98,459**	**600**	**204**	**34.0%**

2.0. Structure of SME's in Dubai

The small and medium companies, broadly called the SMEs, play an important economic role in Dubai's economy, generally contributing more than 30% to the total GDP with Trade being an important pillar of the economy and with trading companies of all sizes abound. Of the 166 thousand currently active businesses in Dubai, about 98% could be considered SMEs, or companies employing at most 100 workers. They are engaged in various types of economic activities all over the Emirate.

Fig. 1 highlights the distribution of businesses with respect to economic activities, with the SMEs being highly concentrated in the services sectors, particularly in Trading. While only 20% of them are in the Manufacturing (MFG) and Construction (CONST) sectors, the majority (55%) are in Trading Sector (TRADE). In contrast, the largest number of large companies (34%) are in Construction, while 15% are in Manufacturing. Although the respective percentages are comparable in the other sectors[1] the SMEs highly dominate with respect to number of businesses in operation.

Fig. 1. Percentage distribution of SMEs and Large companies by economic activity

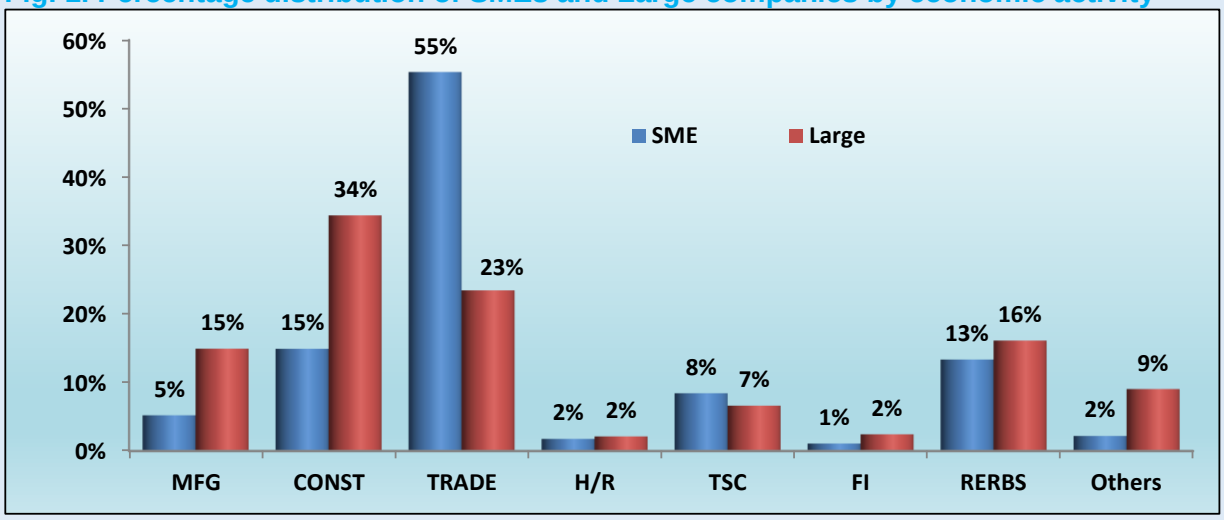

[1] The other sectors are H/R – Hotels and Restaurants, TSC – Transport, Storage and communications, FI – Financial Intermediations, RERBS – Real Estate, Renting and Business Services. Included in Others are the small sectors consisting of Agriculture and Fishery; Mining and Quarrying; Electricity, Gas and Water; and Social and Personal Services.

Further classifying the SMEs in the Services and Industry sectors by employment size and considering the distribution of companies across the sub-classifications, defined as:

i. Micro, with employment of 1 – 9;
ii. Small, with employment of 10 – 19;
iii. Medium Small, with employment of 20 – 49; and
iv. Medium, with employment of 50 – 100.

is shown in Fig. 2. Nearly all of the SMEs in the services sectors employ less than 20 workers, with Micro accounting for 70% of the total number; and Small, 26%. Only 3% are Medium Small and only 1% are Medium. On the other hand, corresponding percentages of SMEs in the Industrial sectors are 48%, Micro; 44%, Small; 5%, Medium Small; and 3%, Medium.

Fig. 2. Distribution of SMEs by sector

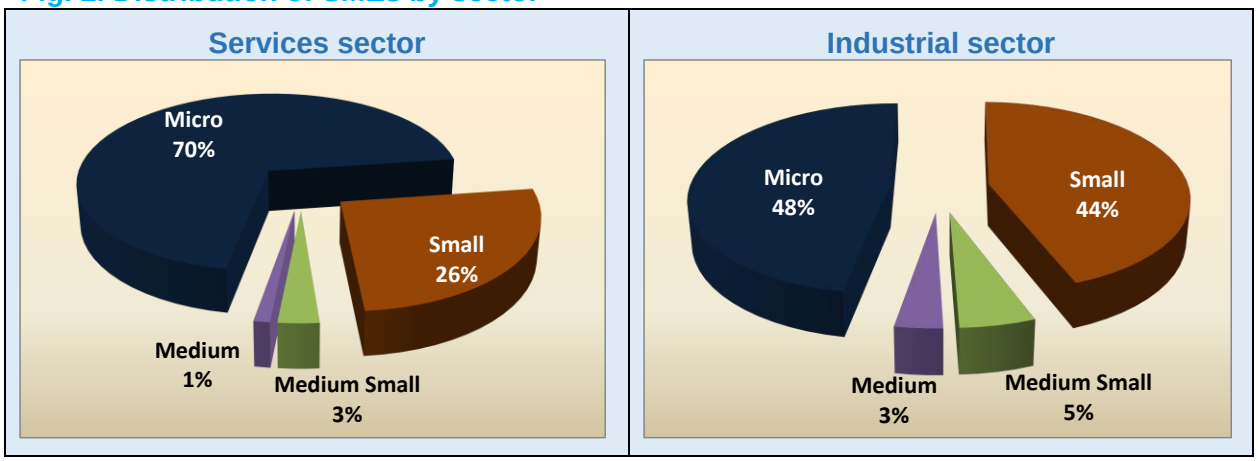

EXPORTING ACTIVITIES OF SMEs

Dubai has been considered as the trade hub of the region, efficiently moving goods from major supplying countries to the various parts of the region and vice versa. Being a trading hub, it is not surprising to note that among the 11,850 members of the Dubai Chamber engaged in it in 2014, 71% are SMEs, with their total export accounting for more than 60% of the year's total.

Among the SMEs, a disparity between the number of companies and the level of activity could be observed; i.e., despite the larger number of relatively smaller companies, the total exports of relatively larger companies within the group was higher.

A shown in Fig. 3, majority of exporting SMEs during the year were Micro, while 36% were Small. Only 6% were Medium Small and 3% were Medium. In terms of export value, however, a reversed pattern could be seen. The Micro's share to total SMEs' export value during the year accounted for only 6%. The share went up with employment size with the share of Small at 8%, and of Medium Small, at 24%. The export value of Medium exporters accounted for the bulk (62%) of the group's total export.

The same observation could be noted with respect to the frequency of exporting activities,

measured in terms of the number of Certificates of Origin (COs) issued to exporters during the year. On the average, a Micro company exported 22 times during the year, while a Small company exported 39 times. The exporting frequency rose to 149 times for Medium Small company, and to 211 for Medium companies.

Fig. 3. Distribution of SME exporters and their export share, 2014

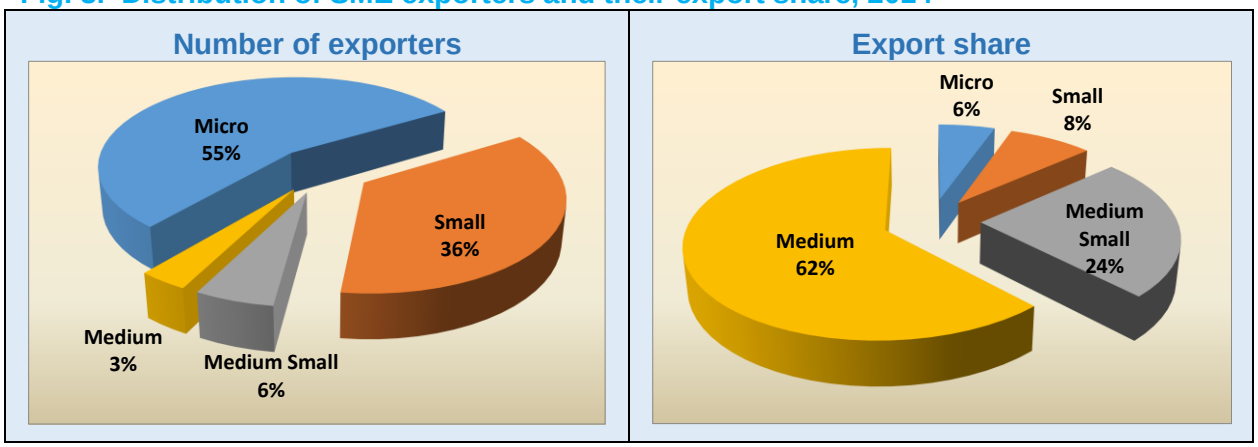

3.0 SMES IN THE SOCIO-ECONOMY

From an individual street vendor to a complex multinational enterprise, every business entity has its stakeholders and its impacts on society and the environment, both positive and negative. The notion of corporate social responsibility (CSR), broadly defined as the overall contribution of a business to sustainable development (SD), refers to ensuring of economic success for an organization by integrating social and environmental issues in its processes so that the organization can adequately manage the impact of those processes on both the environment and local communities. Therefore, this should be equally valid for large and small enterprises. But when CSR is discussed in academia, the media, and wider civil society, the focus tends to be on the larger companies. Small and Medium Enterprises (SMEs) are often overlooked.

Although the term 'SME' is frequently used it is seldom defined. In the UAE, different definitions have been used. Until recently, the *Dubai Chamber of Commerce and Industry* considered companies with less than 10 employee's micro, those with less than 20 or 25 small, and those with less than 100 medium-size, provided turnover is less than 100 million Dirham/year. In late 2009, the Dubai government set a general definition for SMEs, which is differentiated by sector and takes both turnover and workforce size into account.

Yet, SMEs count. They are in many countries, at the core of the economy, and a major source of entrepreneurial skills, innovation and employment. On average, they represent over 90% of businesses and account for 50-60% of employment at a national level. In Dubai, and according to the *Mohammed Bin Rashed Establishment for SME Development*, SMEs constitute 90-95%

of all businesses contributing 30-35% to the national gross domestic product (GDP), and their contribution to the national economy also results in social benefits by employing about 61% of the total workforce. As such they play a fundamental role in society, and can potentially have a huge impact on both environment and community.

With their strong influence on economic, social, and environmental matters, impacts attributed to SMEs' activities are certainly significant, not only the magnitude but also the diversity. Thus, the social and environmental performance of SMEs remains weak in many parts of the world and it is believed specifically that the environmental damage caused by SMEs will grow unless innovative strategies are devised. However, SMEs today work in markets affected by a global pattern of supply and demand that favors larger companies. Therefore, CSR concepts were mainly developed with large companies in mind and many concepts and instruments have been developed to address their environmental and social impacts.

4.0 CHALLANGES AND DRIVERS TO ADOPTING CSR CONCEPTS

Although SMEs are considered the core of the economy, they are viewed as a challenge in the sustainable development debate. They apply considerable pressure on both society and the environment, not individually, but collectively. For example, SMEs are avid consumers of resources and energy and the result is a significant generation of waste by-products. There are also a number of problems that deprive SMEs from achieving their full potential: they use outdated technology; lack finance; lack access to export markets; lack market information; are resistant to change; and, the decision-making is done by the owners of these companies. These problems contribute to disregard of social issues and environmental degradation. Therefore, they are seen unconcerned by environmental and social issues even those relevant to their businesses.

Table 2 Implementation of CSR Management Action by Company Size

CSR Management Action	Micro	Small	Medium	Average
Policy	22%	43%	31%	32%
Strategy	28%	39%	46%	38%
CSR Steering Committee	11%	13%	24%	16%
Dedicated department/officer for CSR	13%	24%	28%	22%
Directors involved in CSR management	13%	22%	40%	25%

In the analysis of the primary drivers and barriers of CSR practices, some interesting findings have emerged in relation to SMEs in Dubai.

The majority of the respondents highlighted *image and reputation* as a main driver for adopting and implementing CSR practices, followed by legal and regulatory processes, employee retention, improved standing with the government, and competitiveness were considered fundamental by 78.5% of respondents.

Table 3 Drivers and Barriers of CSR Programs and Activities by Company Size

Factor	Micro	Small	Medium	Average
Drivers				
Company Image/Reputation	80%	69%	96%	82%
Improved Risk Management	69%	63%	87%	73%
Pressure From Business Partners	49%	30%	55%	44%
Pressure From Customers	50%	33%	57%	47%
Pressure From Investors	43%	24%	62%	43%
Employee Attraction/Motivation/	74%	70%	94%	79%

Retention				
Competitiveness	73%	61%	92%	75%
Compliance To Islamic Values/ Practices	58%	68%	80%	69%
Legal/Regulatory Drivers	78%	71%	92%	80%
Improved Standing With Government	75%	59%	94%	76%
Barriers				
No Awareness	50%	14%	50%	38%
Lack Of Knowledge	55%	25%	64%	48%
Lack Of Top Management Support	32%	18%	29%	26%
No Time To Resource CSR	46%	45%	54%	48%
Employee Resistant To CSR	32%	23%	41%	32%
Perceived High Cost Of CSR Project	42%	48%	66%	52%
Belief That CSR Lacks Direct Impact On Financial Success	42%	50%	48%	47%
Thinks There Is Lack Of Appropriate Institution To Support CSR	44%	54%	67%	55%
Lack On Incentive To Encourage CSR	49%	51%	60%	53%
Lack Of Government Support, Involvement, Legislation	34%	42%	51%	42%
Note: the percentage for a driver refers to the relative number of companies in each sector giving a rating of at least 2 in importance; while for the barriers the percentage refers to the relative number agreeing that the specific barrier is the reason for implementation of CSR programs/ activities.				

On the other hand, the main barriers to the implementation of CSR activities were largely identified in time and resources cost, some respondents also indicated that lack of efficient institutions to assist them in implementing CSR activities was a major barrier.
Lack of incentives to becoming more socially and environmentally responsible was another barrier as indicated by 53.3% of respondents.

Micro companies are expected to have limited capabilities to organize a CSR steering committee, much less, a dedicated department/officer for CSR. Thus, it was not surprising to note that very few of the companies reported these management actions as having been implemented, nor are they looking to implement them in the near future. In contrast, 55% of the large companies had the former and 53%, the latter. From a 22% occurrence among micro companies the percentage of having a CSR policy rose to 43% for small companies, to 65% for large companies. Unexpectedly medium companies reported a low occurrence of 31%. The pattern for having CSR strategy was more as expected, rising from 28% for micro, to 39% for small, to 46% for medium, and to 52% for large companies.

Another barrier facing SMEs is that they do not appear to have a cradle-to-cradle understanding of the social responsibility agenda, i.e. how the different areas of environmental and social responsibility can combine to bring improvements across the triple-bottom-line (economic, social and environmental) performance. Yet, in SMEs it is much easier to get full buy-in to responsible business and understanding of what the commitment means in practice.

Integrating CSR throughout an SME can be undertaken through practical, simple and cost efficient actions, and does not need to be complex or expensive.

Owing to their small size, and their potential for being more flexible and innovative, SMEs may in fact provide particularly good opportunities for social responsibility. Nevertheless, SMEs are incapable and/or indifferent to conform to socially and environmentally-friendly practices due to financial constraints, lack of proper information and a lack of motivation.

Table 4 CSR Practices by Area and Company Size

Area	CSR Practice	Micro	Small	Medium	Average
Workplace	Provide training	60%	84%	90%	78%
	Support Emiratisation	80%	12%	5%	32%
	Equal Pay	62%	53%	80%	65%
	Engage and consult employees	46%	73%	84%	68%
	Policies for Health and Safety (H&S)	83%	75%	89%	82%
Community	Community policy/strategy	36%	41%	57%	45%
	Engage stakeholders	36%	34%	43%	38%
	Cash contribution	43%	66%	86%	65%
	Time	36%	56%	42%	45%
	In kind support	28%	51%	70%	50%
Environment	Environmental policy	32%	38%	55%	42%
	Measure water usage	52%	57%	73%	61%
	Measure material usage	48%	86%	79%	71%
	Measure CO2 emission	23%	23%	36%	27%
	Transport and business travel	49%	58%	73%	60%
Market	Ensure customer privacy	95%	100%	100%	98%
	Measure customer satisfaction	91%	84%	92%	89%
	Seek opportunities for new products to address social/environmental problems	52%	50%	64%	55%
	Environmental policies for suppliers	42%	50%	60%	51%
	H & S suppliers	50%	55%	62%	56%

Promoting the uptake of CSR amongst SMEs requires approaches that fit the respective needs and capacities of these businesses, and do not adversely affect their economic viability.

The long-run benefits SMEs can realize by adopting CSR strategies can indeed be significant and involve the following key dimensions:

Cost Savings: adopting CSR practices leads to operational savings (less waste, energy and material inputs, higher efficiency in resource use, etc.) resulting from environmental and productivity improvements within an eco-efficiency perspective.

Enhanced Staff Loyalty: offering advanced human resource development programs, and safe workplaces can result in higher level of loyalty and lower level of absenteeism.

Enhanced Reputation: the positive image effects of implementing CSR cab be a decisive actor for future market development. It is an excellent tool for benchmarking the performance of business partners in different areas and documenting the efforts undertaken in that respect.

Improvements in Productivity and Quality: greater efficiency and better management encouraged by adopting CSR practices can help SMEs improve the quality and productivity of their output.

Consumer Response and Customer Satisfaction: while responsible consumer behavior is still somewhat confined to niche markets, it appears to be growing rapidly. In the field of customer satisfaction, adopting CSR practices will improve SMEs performance in particular with respect to lower defect rates and delivery on time.

SMEs should not just consider CSR an ethical issue, they must see the business relevance of what they do. If they do not, they may miss out on important business opportunities.

5.0 CONCLUSION

The results outlined in the report show that SMEs in Dubai make a significant contribution to their economy as well as to their local communities through financial, voluntary and in kind support. To their employees through Emiratisation, providing training and development and safe working environment. The results also showed significant importance of marketplace responsibility, specifically the protection of customer details and satisfaction.

These activities, although deemed important by the SMEs are often not reported or documented therefore get unnoticed and sometimes unacknowledged as a CSR activity.

In conclusion, we believe that strategic CSR is very much a possibility for SMEs and that it may offer a means to formalizing some of its processes and policies, especially where no formal strategy exists.

الجامعة العربية المفتوحة – الكويت –

المعهد العربي لإنماء المدن

برنامج الخليج العربي للتنمية

المؤتمر الإقليمي حول : تطوير المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة في البلدان العربية

محور المداخلة : البيئة التمكينية ، التشريعات و المناصرة في مجال السياسات .

عنوان المداخلة" البيئة المؤسسية للمشاريع متناهية الصغر و الصغيرة الجزائرية "

من اعداد:

- ✓ **بن حمو عبدالله، أستاذ مساعد، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة مستغانم abdel.ben11@hotmail.com**
- ✓ **زيتوني صابرين، باحثة و طالبة بالسنة الثالثة دكتوراه و عضو بمخبر البحث poidex ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة مستغانم sabrine90@live.com**

الملخص:

تلعب المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة دورا مهما و أساسيا في التنمية الاقتصادية للدول، هذه الأخيرة باعتبارها نسيجا قطاعيا مميزا له القدرة على التأقلم وسرعة التغيير والتقليل من الانعكاسات السلبية للمؤسسات الكبيرة، و نظرا أيضا للخصوصيات التي تتميز بها من مرونة و عدم تأثرها بشكل كبير بالتغيرات الاقتصادية الكبرى و أيضا سهولة تسييرها...الخ.

و في ظل التغيرات الاقتصادية الجارية في العالم، بما في ذلك انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و إبرامها عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ما يعني تحرير التجارة و إلغاء الرسوم الجمركية لمؤسسات الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة و لدول الاتحاد الأوروبي، أصبح أمام هذه المؤسسات جملة من التحديات على الصعيد المحلي و الدولي، و لعل أهم هذه التحديات هو المنافسة التي سوف تشكلها مؤسسات هذه الدول، مما يفرض عليها إيجاد محيط ملائم للقيام بنشاطها على أكمل وجه بما في ذلك محيط مالي يساعد الإدارة المالية لهذه المؤسسات للقيام بنشاطها بطريقة مثلى.

Abstract:

SMEs play an important role and a key role in economic development, it is a capacity unique textile industry to adapt and pace of change and minimize the negative effects of big business, and also because of features that are characterized by flexibility and is not affected by major economic and also the ease to manage, etc. ....

And in light of economic changes taking place in the world, including Algeria's accession to the WTO and the agreement with the European Union, which means that trade liberalization and removal of tariffs for the enterprises of the Member States of the WTO and the countries of the European Union, became the face of these enterprises a series of challenges at local and international, and perhaps most important of these challenges is the competition that will be posed by the enterprises of these countries. Algerian SMEs must be equipped to face these threats which impose an appropriate perimeter to do its activity to the fullest, including financial circumference helps financial management of these institutions to carry out its activity in an optimal way.

مقدمة:

أفرزت التحولات الاقتصادية الدولية توجهات جديدة في بعض جوانب نظريات التنمية الاقتصادية، و من ذلك بروز دور و أهمية قطاع: " المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة " في التنمية الاقتصادية للدول، هذا الأخير باعتباره نسيجا قطاعيا مميزا له القدرة على التأقلم وسرعة التغيير والتقليل من الانعكاسات السلبية للمؤسسات الكبيرة، وزاد اهتمام المنظمات الدولية في مختلف بلدان العالم بنشاط وفعالية أداء هذه المؤسسات حتى باتت محور برامجها التنموية، لما تلعبه من دور في تدعيم باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

و الجزائر بدورها أدركت هذه الحقيقة، إلا أن التحولات الاقتصادية الجارية في العالم جعلت هذا النوع من المشاريع في محك مواجهة منافسة شديدة من قبل مؤسسات الدول المتطورة خاصة الشركات المتعددة الجنسيات التي تتميز بقدرة عالية على اختراق الأسواق و التأثير في الزبائن، و ذلك بعد إقبال الجزائر على مغامرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ودخولها اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

سوف نحاول تسليط الضوء في هذه الورقة على المشاريع المقاولاتية الشبابية و بالأخص المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة بعرض للمنظومة المؤسسية التي تعيش تحت إشرافها هذه المشاريع بالجزائر، و نعني بذلك وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الهيئات العاملة تحت إشرافها من جهة، و من جهة أخرى الهيئات الحكومية و المؤسسات المتخصصة في دعم هذا النوع من المؤسسات. لنصل في الأخير إلى أهم الفرص و التهديدات التي يوفرها المحيط الخارجي لهذه المشاريع بالجزائر، و بالتالي معرفة مكانة قطاع المؤسسات و المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة في السياسة الاقتصادية للدولة.

1-المنظومة المؤسسية لتنمية المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة :

1-1 وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات العاملة تحت إشرافها:

لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتبارا من سنة 1993 ثم في 2010 الى وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إلى أن أصبحت وزارة الصناعة و المناجم في يومنا هذا ،وذلك من أجل ترقية المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة في الجزائر وهي مكلفة بـ

- تنمية المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة وترقيتها.
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة.
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.
- تبني سياسة ترقية للقطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمشاريع متناهية الصغر و الصغيرة.
- ترقية الاستثمارات المنشئة والموسعة والمطورة للمشاريع متناهية الصغر و الصغيرة.
- إيجاد إستراتيجية لتطوير هذا القطاع .

•تعزيز القدرة التنافسية للقطاع.

وهي بهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه و تأطير و مراقبة المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة ،وقد أنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع نذكر منها:

*المشاتل و حاضنات الأعمال.

*مراكز التسهيل.

*المجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-1 المشاتل وحاضنات الأعمال[1] :

وهي مكلفة بمساعدة المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة ودعمها، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وقد أنشئت طبقا للمادة12 من القانون 01 – 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 وتأخذ ثلاث أشكال هي:

أ- المحضنة : وهي تتكفل بأصحاب المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة في قطاع الخدمات.

ب- ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

ج- نزل المؤسسات : و يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

1-1-1 أهداف المحاضن:

تسعى المشاتل إلى تحقيق أهداف عديدة من أهمها:

•تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي.

•المشاركة في الحركية الاقتصادية في مكان تواجدها.

•تشجيع نمو المشاريع المبتكرة.

•تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد.

•ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.

•تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل.

•التحول في المدى المتوسط إلى عامل إستراتيجي في التطور الاقتصادي.

1-1-2 وظائف المحاضن:

وتتكلف هذه المحاضن (المشاتل) بما يلي:

•استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع.

•تسيير وإيجار المحلات.

•تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري .

[1] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003،يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.

•تقديم الإرشادات الخاصة والاستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة نضج المشروع وتتكون المشتلة من مجلس إدارة ومدير ولجنة اعتماد المشاريع.

1-2 مراكز التسهيل[2] :

وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت تطبيقا للمادة 13 من القانون 01 -18 .وتعتبر هذه المراكز هيئات استقبال وتوجيه ومرافقة حاملي المشاريع ومنشئي المؤسسات و المقاولين، كما تعتبر أيضا قاطرة لتنمية روح المؤسسة إذ أنها تجمع بين كل من رجال الأعمال، المستثمرين و المقاولين والإدارات المركزية والمحلية ومراكز البحث و كذا مكاتب الدراسات و الاستشارة و مؤسسات التكوين وكل الأقطاب الصناعية و التكنولوجية والمالية .

1-2-1 أهداف مراكز التسهيل:

وتسعى لتحقيق العديد من الأهداف منها :

•وضع شباك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين وتقليص آجال إنشاء المشاريع.

•تسيير الملفات التي تحضى بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية .

•تطوير التكنولوجيات الجديدة وتثمين البحث والكفاءات.

•تطوير النسيج الاقتصادي المحلي ومرافقة المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة على الاندماج الاقتصادي الوطني والدولي.

1-2-2 وظائف ومهام مراكز التسهيل:

وتقوم هذه المراكز بمهام عديدة أهمها:

•دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس

•مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار.

•دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق و التكنولوجيا والابتكار.

ويدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير، وتسمح هذه المراكز بتوجيه المؤسسات نحو اندماج اكبر في الاقتصاد الوطني و العالمي وذلك عن طريق توفير دراسات إستراتيجية حول الأسواق المحلية والدولية .

1-3 المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[3]:

وهو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد أنشىء تطبيقا للمادة 25 من القانون 01 – 18 ومن مهامه:

---

[2] أمحمد حميدوش , مدير ترقية الاستثمارات , مراكز التسهيل فضاء جديد لبعث الاستثمار ومرافقة المؤسسة , مجلة فضاءات , وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية , العدد 2003،2 ، ص12-13.

[3] المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 03 – 80 المؤرخ في 2003/02/25 يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله.

•ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات وإستراتيجيات لتطوير القطاع .

•تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية...الخ.

ويتشكل المجلس من الهيئات التالية:

•الجمعية العامة، الرئيس، المكتب، اللجان الدائمة.

1-4صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4](FGAR):

تتميز المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة بانخفاض رأسمالها ومحدودية الضمانات خاصة العينية منها، مما أدى إلى عزوف البنوك عن تمويل هذه المشاريع وذلك لصعوبة تقدير وتقييم المخاطر الناجمة عن نشاط هذه المؤسسات . ولذلك تم إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)وما عزز ضرورة إنشاء هذا الصندوق في الجزائر هو غياب مؤسسات متخصصة تلبي الاحتياجات التمويلية للمشاريع متناهية الصغر و الصغيرة.

وقد أنشيء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02- 373 [5] المؤرخ في 11نوفمبر 2002 و المتضمن إنشاء صندوق ضمان قروض المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة وتحديد قانونه الأساسي، وجاء ذلك تطبيقا للمادة 14 من القانون 01- 18 , و هو تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي . وقد انطلق نشاطه فعليا في مارس 2004[6] .

2- الهيئات الحكومية و المؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالإضافة إلى الأنشطة التي تقوم بها الوزارة المختصة في القطاع والهيئات التابعة لها هناك هيئات حكومية ومؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في تنمية المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة نذكر منها:

2-1 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب[7]: ANSEJ وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وقد أنشئت سنة 1996 ولها فروع جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة و يتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة.

---

[4] يوسف العشاب، مدير فرعي لترقية تدعيمات التمويل، ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آلية لتدعيم التمويل، مجلة فضاءات ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، العدد 2، الجزائر 2003، ص14.

[5] المادة 05 من المرسوم التنفيذي 02- 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي.

[6]المادة 04 من المرسوم التنفيذي 04- 134 المؤرخ في 19 افريل 2004 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض.

[7] تلايجية نوة و ا. ماضي بلقاسم مداخلة بعنوان : دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمارات من المؤتمر الدولي العلمي الثاني: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر.جامعة سكيكدة 2004.

2-2 وكالة ترقية ودعم الاستثمارات[8]:(APSI)

وقد أنشئت كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بمقتضى نص المادة السابعة من قانون ترقية الاستثمار الصادر في 1993 على أن تحدد صلاحياتها و تنظيمها و سيرها فضلا عن الصلاحيات المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي عن طريق التنظيم.

وهي مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع لإكمال المنظومة الإجرائية المتعلقة بإقامة استثماراتهم من خلال إنشاء شباك موحد وحيد يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشروعات، وذلك بغية تقليص أجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشروعات بحيث لا تتجاوز 60 يوما.

2-3 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[9]: (ANDI)

بعد النتائج الضعيفة التي حققتها وكالة دعم وترقية الاستثمار حيث نجد أن هناك فجوة كبيرة بين نوايا الاستثمار والتي بلغ عددها 43000 بتكلفة قدرها 42 مليار دولار أمريكي , وبين الاستثمارات المحققة فعليا والتي لم تتجاوز 500 مليون دولار أمريكي كما تبين أن معظم المزايا المقدمة لم يستفد منها سوى المضاربين، لذلك أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001 بموجب الأمر 01 – 03 المتعلق بتطوير الاستثمارات وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

2-4 لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية:

أنشئت سنة 1994 وهي لجان على مستوى المحليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشروعات وتقدم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة.

وحسب معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية فقد بلغت المشاريع التي صادقت عليها وخصصت لها قطع أراضي منذ سنة 1994 إلى غاية سبتمبر 1999 حوالي 13000 مشروع يتوقع أن تستقطب حوالي 311 ألف عامل بعد إنجازها موزعة على معظم الفروع بالقطاعات الاقتصادية .وقد ضمت إلى الشباك الوحيد في إطار قانون الاستثمار لسنة.2001

2-5 بورصات المناولة والشراكة:

وهي جمعيات ذات منفعة عامة في خدمة القطاع الاقتصادي تم إنشاؤها عام 1991 وتتكون من المؤسسات العمومية والخاصة ومن مهامها:

- إحصاء الطاقات الحقيقة للمؤسسات الصناعية لغرض إنشاء دليل لطاقات المناولة.
- ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وإنشاء فضاء للوساطة المهنية.
- تشجيع الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية للصناعات المحلية
- إعلام المؤسسات وتزويدها بالوثائق المناسبة
- تقديم المساعدات الاستشارية والمعلومات اللازمة للمؤسسات
- المساهمة في أعمال تكثيف النسيج الصناعي بتشجيع إنشاء مؤسسات لمشاريع وصناعات صغيرة ومتوسطة جديدة في ميدان

---

[8] المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 94- 319 المؤرخ في 1994/10/17 المتضمن كيفية تنظيم عمل وكالة ترقية ودعم الاستثمارات.

[9] المادة 25 من المرسوم التنفيذي 01-282 المؤرخ في 2001/09/24 المتعلق بتنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

المناولة.

•ترقية المناولة والشراكة على المستوى الجهوي والوطني والعالمي.

•تنظيم الملتقيات واللقاءات حول مواضيع المناولة.

•تمكين المؤسسات الجزائرية من الاشتراك في المعارض[10].

2- التهديدات و الفرص التي يوفرها محيط المؤسسات و المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة الجزائرية.

1- التهديدات:

1-1 جمود المحيط الإداري:

تتطلب الإجراءات الإدارية عناية تامة لضمان تطابقها مع السياسات والتشريعات و النظم ذات الصلة ، وتشكل هذه الإجراءات مساحة للالتقاء بين الحكومة من جهة وأصحاب المشاريع من جهة أخرى. باعتبار أن نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا خاصة قطاع المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة الذي يتميز بالديناميكية.

و الملاحظ أن الإدارة الجزائرية لا تزال بنفس الروتين الرسمي الممل، فهناك الكثير من مشاريع الاستثمار عطلت أو لم يوافق عليها في وقتها المحدد مما ضيع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا لا تعوض. ويعود ذلك إلى:

*أن الدهنيات لم تهيأ أو لم تتهيأ لهضم وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات ومن ثم التعامل معها بما تتطلبه من سرعة في إنجاز الإجراءات الإدارية.

*السرعة في إصدار النصوص واتخاذ القرارات لم يواكبها حركية مماثلة في أداء وتفعيل الجهاز التنفيذي.

أما بالنسبة لمرحلة تكوين المؤسسة، تجدر الإشارة إلى انه تستغرق الإجراءات وقتا طويلا من الزمن، حيث نجد بعض الإجراءات الإدارية وإجراءات التوثيق جد معقدة بسبب كثرة الوثائق المطلوبة . أما الآجال المتوسطة لانطلاق مشروع في الجزائر فتقدر بـ 5 سنوات حسب الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، و بسنتين حسب المستثمر وذلك بمساعدة خبير، وحسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مدة إنشاء مؤسسة يتراوح بين 6 أشهر و 3 سنوات حسب طبيعة النشاط . فرغم إنشاء الشباك الوحيد للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلا أن المستثمر مازال يعاني من ثقل الإدارة ومن نفس المشاكل التي كانت قبل إنشاء الوكالة، إذ أن ممثلي الإدارات على مستوى الوكالة لا يقومون بالأدوار المنوطة بهم وذلك لضعف الصلاحيات الممنوحة لهم، ولوحظ أن مأمور البلدية وممثل المركز الوطني للسجل التجاري هما فقط اللذان اثبتا قدرتهما على إتمام مهامهم على مستوى الوكالة، فالأول يقوم بالتصديق على الوثائق و الثاني يقوم بتسليم شهادة عدم سبق التسمية و تسليم الوصل المؤقت للمستثمر، وذلك بفضل شبكة الإعلام الآلي التي تربط الممثل على مستوى الشباك الوحيد بالمركز الوطني للسجل التجاري [11].

---

[10] شبايكي سعدان . معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة عمار ثليجي- الاغواط- 8 و9 أفريل 2002.

[11] قدي عبد المجيد , مداخلة بعنوان الاقتصاد الجزائري و الشراكة الأجنبية في ظل المناخ الاستثماري الجديد , من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاستثماري الجديد , 22 – 23 افريل 2003

وللإشارة فان الوقت الذي يستغرقه انطلاق مشروع في ألمانيا يتراوح بين يوم و24 أسبوعا، وفي البرازيل بين 4 و 7 أسابيع، أما اسبانيا فبين أسبوع و 28 أسبوعا و السويد بين 2 و4 أسابيع.

1-2 المشاكل المتعلقة بالعقار و العقار الصناعي[12]:

يعاني أصحاب المشاريع الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا من أجل الحصول على التراخيص الأخرى المكملة.

فالمجال العقاري يعتبر من المجالات المعقدة وذلك لتعدد الهيئات المتدخلة و العديد من النصوص القانونية .وإلى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار بحيث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل وكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والتي ضمت إلى الشباك الوحيد على مستوى وكالة تطوير الاستثمار، وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة.

1-3 مشاكل التمويل[13]:

تواجه المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة صعوبات في مجال التمويل ،ويمثل ذلك إشكالا حقيقيا يحد من تطور القطاع، ويبقى أحد العوامل المعقدة والشائكة في حياة المؤسسة، حتى وان سجلت المنظومة المصرفية بعض التطور فإن سلوك البنوك يبقى متخوفا إزاء جميع الاستثمارات غير المدعمة من طرف الدولة، وتبقى ملفات الاستثمار معطلة وآجال التنفيذ طويلة.

فمن جهة تعاتب البنوك المؤسسات على ضعف تنظيمها وتسييرها وانعدام الشفافية بها، ومن جهة أخرى تعاتب المؤسسات البنوك على قلة اهتمامها بالمشاريع متناهية الصغر و الصغيرة وغياب هياكل متخصصة لمعالجة الملفات.

و ترجع مشاكل تمويل المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة إلى عدة أسباب أهمها:

*ضعف تكييف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، ففي الوقت الذي يتحدث فيه الخطاب الرسمي عن إجراءات الدعم المالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة، فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها :

* غياب أو نقص شديد في ميدان التمويل الطويل المدى، ذلك أن معظم موارد البنوك في الجزائر تعتبر قصيرة المدى، ,أما فيما يخص تمويل دورة الإنتاج فان البنك يمول 15 يوما من دورة الإنتاج فقط 1999/2002 .

* المركزية في منح القروض.

* نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة.

* القروض البنكية المقدمة من البنوك العمومية لا تمنح على أساس حجم التدفقات المالية المستقبلية، بل تمنح غالبا على أساس تاريخ الزبون و الضمانات المقدمة.

*ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القرض خاضع للإشهار .إضافة إلى البطء الشديد في معالجة

---

[12] الأمر الوزاري رقم 28 المؤرخ في 15 ماي 1994 المتعلق بكيفيات المساعدة والتسهيلات في مجال منح الأراضي للمستثمرين.

[13] حميسي يوسف- ماهي آفاق تمويل المؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -مجلة فضاءات صادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية , العدد01 2002.ص7.

ملفات طلبات تمويل المشاريع الاستثمارية حيث تستغرق معالجة ملف طلب القرض:

▪من شهر إلى شهرين على المستوى الجهوي، ومن 3 إلى 5 أشهر على مستوى المركزي.

* محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية وذلك راجع لنمط التنظيم المصرفي المتميز بقرارات مركزية.

* محدودية المنتجات المصرفية.

* غياب هيئات مالية متخصصة في تمويل المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة وغياب تمويل تنافسي كاف.

فمن أهم و أخطر المشاكل التي تواجه تطور منظومة المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة نجد مشكلة التمويل و ذلك بسبب الجهاز المصرفي الجزائري الذي يتميز بمحدوديته على المستويات التالية[14] :

-محدودية التمويل المصرفي المتعلقة بالتكاليف و الضمانات:

إن تكلفة التمويل و مشكلة الضمانات قد أضحتا تحددان من مرونة التمويل و انسيابه بالحجم المناسب و في الآجال الملائمة، و بالتالي أضحي هذا الوضع بتكاليفه الرسمية و غير الرسمية عائقا لتطور المشروعات.

-محدودية التمويل المتعلقة بالصيغ و الإجراءات:

يتميز التمويل المصرفي التقليدي في الجزائر بمحدوديته و تعقيداته الإجرائية و الوثائقية ذلك أن الوساطة المالية و المنظومة المصرفية لم يكن بإمكانها التكيف مع وتيرة التحولات الهيكلية المسجلة على مستوى الاقتصاد الكلي، بحيث ظهرتا كأنهما تجاوزتهما الأحداث.

-محدودية التمويل المتعلقة بالحجم و الأولويات:

إن حصة المشروعات الفردية المتناهية الصغر و الصغيرة في تغطية احتياجاتها التمويلية محدودة من حيث الحجم و من ناحية الأولويات و خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي، حيث انعكس ذلك على: حرمان الأنشطة الإنتاجية و في آن واحد تشجيع أنشطة المضاربة. و توسعت الدائرة التجارية المضاربة على حساب الدائرة الإنتاجية التي توفر الثروات و مناصب الشغل بسبب الانفتاح غير المضبوط للاقتصاد الوطني .

وحسب تحقيق قام به مركز الأبحاث (CREAD)،كشف أن من مجموع 775مؤسسة طلبت قروض من البنوك فإن 66% فقط تلقت جوابا بالقبول، وأن أسباب الرفض تركزت في ثلاث محاور:

-بسبب قواعد الحذر التي تطبقها البنوك، نقص الضمانات، ملفات ناقصة.

بالإضافة إلى ذلك فإن عملية تجميع الوثائق التي يتطلبها طلب القرض حسب نفس التحقيق تستغرق 36 يوما بالنسبة للمشاريع متناهية الصغر و الصغيرة وان إجراءات التحويل تستغرق وقتا طويلا يتراوح بين 17 و 25 يوما.

أما بالنسبة للبنوك الخاصة، فنظرا لأن المشاريع الاستثمارية تواجه عراقيل موضوعية لا تشجع البنوك التابعة للقطاع الخاص على منح القروض بصورة معتبرة، مما يؤدي إلى بقاء البنوك العمومية تواجه الحاجات المتعددة لتمويل المتعاملين الخواص.

---

[14] أمبارك .إطار في بنك , مداخلة بعنوان : عوائق التمويل . من الملتقى الوطني الأول حول القطاع الخاص في الجزائر واقع وأفاق جامعة سعد دحلب البليدة 26-27 افريل 2005.

1-4 غياب التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية:

تعتبر الأعباء الضريبية التي تتحملها المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة عاملا لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي

فبالرغم من سياسة الإصلاح الجبائي التي كان من أهم أهدافها التخفيف من حدة الأعباء و العراقيل البيروقراطية الكبيرة التي مست النظام الجبائي في السنوات السابقة، إلا أنه لا يزال يتسم بكثير من التعقيدات وعدم الاستقرار و التدابير الاستثنائية، مما خلق حالة من عدم الشفافية وبطء عمل الإدارة الضريبية نتيجة عدم تعميم الإعلام الآلي، وعدم قدرة الإدارة الضريبية اعتماد فكرة الزبونية في علاقتها مع الغير.

كما يضاف إلى ذلك أن المتعاملين يشتكون من ارتفاع اشتراكات أرباب العمل في صندوق الضمان الاجتماعي والتي تثقل كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-5 مشاكل التموين:

إن التموين بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها يمثل احد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة ، ذلك أن معظمها يفتقد إلى الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة، فبعد تحرير التجارة الخارجية ظهرت مؤسسات خاصة تمارس عملية الاستيراد و التي اهتمت باستيراد السلع الاستهلاكية السريعة النفاذ في السوق المحلية، الأمر الذي اثر على تموين المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة التي أصبحت تعاني من مشكل نقص التموين وارتفاع أسعار المواد الأولية المتوفرة وقطع الغيار والتجهيزات الإنتاجية، وذلك نتيجة مشاكل الصرف (خطر الصرف) والتذبذبات التي تعرفها الأسواق على المستوى العالمي وغياب سياسة تنظيمية لهذا المجال.

1-6 ضعف تنافسية المؤسسات و المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة في الجزائر وعدم حماية المنتوج الوطني:

تواجه معظم المنشات متناهية الصغر و الصغيرة خاصة في الدول النامية قدرا متزايدا من المنافسة و الضغوط الحادة، ذلك أن قوى التدويل و العولمة تضغط على الشركات بمختلف أنواعها و أحجامها، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ففي غالبية الدول النامية تظل هذه المؤسسات تعمل في أنشطة تقليدية تتسم بانخفاض الإنتاجية وضعف الجودة و صغر الأسواق المحلية التي تخدمها و قلة الديناميكية التكنولوجية.

ولا يوجد في معظم هذه الدول قطاع مشاريع متناهية الصغر و الصغيرة قوي وديناميكي، وأهم ما يميز هذا القطاع هو قلة المؤسسات الحديثة القائمة على كثافة رأس المال، إذ نجد أن العديد منها يستعمل تكنولوجيا بسيطة وتقليدية للغاية ويخدم سوقا محدودة جدا.

وتتميز المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة في الجزائر بنفس هذه الخصائص باعتبار أن معظمها حديث النشأة، إذ تصنف أغلبية هذه المشاريع من طرف الأجهزة التنظيمية و التسييرية الوصية عليها بأنها تحت المستوى الأدنى الاقتصادي المطلوب الذي يجب أن تتمتع به هذه المشاريع في ظل متطلبات اقتصاد السوق.

ويعود ضعف المردودية الاقتصادية المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة في الجزائر إلى الصعوبات و المشاكل الحادة التي تواجه هذه الأخيرة والانفتاح الاقتصادي غير المدروس على الأسواق العالمية وعدم استحداث طرق و ميكانيزمات لحماية المنتوج الوطني من

منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية وانخفاض الأسعار.

وقد تأثرت المؤسسة الجزائرية من إجراءات تحرير التجارة الخارجية دون أية مراقبة، وقد أدى ذلك إلى ظهور ظاهرة الاستيراد الفوضوي.[15].

2- الفرص:

رغم كثرة التهديدات و الصعوبات التي تواجه المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة الجزائرية، فإنه أمام هذه المشاريع بعض الفرص و المحفزات التي تساعدها على النجاح في محيطها المحلي، و التي تساعدها أيضا على دخول تجربة ناجحة على مستوى الأسواق الدولية. هذه الفرص و المحفزات تتمثل في برامج التأهيل التي اتخذتها الدولة على عاتقها و التي تهدف إلى تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي ورفع أدائها الاقتصادي والمالي.

2-1 برنامج تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية:

2-1-1 أهداف برنامج التأهيل:

إن برنامج التأهيل لا يتعلق فقط بالجانب الخاص بالمؤسسة من إدارة أو تسيير الموارد، بل يتعداه إلى مجموعة الهيئات المؤسساتية المحيطة و المتعاملة مع المؤسسة. و تأهيل المحيط يشمل الجانب القانوني التنظيمي، إصلاح المنظومة المصرفية، تطوير شبكة الاتصالات، المناطق الصناعية و النشاط، ...إلخ.

ويهدف البرنامج إلى[16]:

***على المستوى الكلي**: يمكن تلخيص توجهات السياسية العامة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة في ما يتعلق بإعادة الهيكلة الصناعية، في النقاط التالية :

-إعداد سياسات اقتصادية تكون أساسا لبرامج الدعم و الحث على رفع المستوى التأهيلي، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرص المتاحة من قبل الطاقات الوطنية والدولية.

-وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات والهيئات والحكومة بالقيام بنشاطات على المستوى القطاعي والجزئي.

-إعداد برنامج لتأهيل المؤسسة الاقتصادية ومحيطها.

-إعداد برنامج للتحسيس والاتصال لتوضيح الرؤية لدى المتعاملين الاقتصاديين وتحديد بدقة الوسائل المتاحة لدى المؤسسات .

***على المستوى القطاعي** : البرنامج يهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها وإمكانياتها، وتأكيد مدى كفاءتها في دعم عملية تأهيل المؤسسة وترقيتها. ومن هنا يتضح أن هدف برنامج التأهيل في هذا الإطار هو تدعيم إمكانيات الهيئات المساعدة للمؤسسة ومحيطها بما يؤدي إلى تحسين المنافسة بين المؤسسات .

***على المستوى الجزئي**: إن برنامج التأهيل عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية المؤسسة، أي أن هذا

---

[15] Babacar N'diaye –PME/PMI sur l'actuel du sacrifice – Algérie entreprise .n0 6 .juin 2003. p 11.

[16] عبد الرحمن بن عنتر – واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة و آفاقها المستقبلية – مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة فرحات عباس , سطيف الجزائر , العدد 01 .2002. ص167.

البرنامج منفصل عن سياسة ترقية الاستثمارات وحماية المؤسسة التي لها صعوبات. فمن وجهة نظر المؤسسة، يعتبر برنامج التأهيل مسار تحسين دائم أو إجراء تطوري يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بها المؤسسة

.ويهدف هذا البرنامج إلى:

-تحديث وسائل الإنتاج.

-تطوير أساليب التنظيم والتسيير والإنتاج.

-تطوير التكوين والنوعية و الوظيفة التجارية وكذا البحث عن منافذ و أسواق للسلع.

-منح و صرف المساعدات المالية : تم إنشاء صندوق لترقية التنافسية الصناعية

" le fonds de promotion de la compétitivité industrielle"بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة1999 لتمويل جزء من عمليات تنفيذ برنامج التأهيل للمؤسسات، و هذا في شكل مساعدات مالية و تتمثل معدلات المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية في :

-المساعدة بـ 70% من تكلفة التشخيص الإستراتيجي الشامل و وضع مخطط التأهيل في حدود 3 مليون دينار،

-المساهمة بـ 15% من قيمة الاستثمارات العادية الممولة من طرف المؤسسة بأموالها الخاصة،

-المساهمة بـ 10 % من قيمة الاستثمارات المادية الممولة عن طريق القرض،

-المساهمة بـ 50% من قيمة الاستثمارات غير المادية أو المعنوية (التكوين، التنظيم، ...).

2-2 برنامج التعاون الأورومتوسطي من أجل إنشاء منطقة التبادل الحر بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و دول البحر الأبيض المتوسط في آفاق 2010 – 2012[17] ميدا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قصد إنجاح مسار الشراكة الأورومتوسطية بأبعادها الثلاث السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، وبالأخص تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسطية الشريكة والاتحاد الأوروبي، فقد تم توسيع نطاق التعاون المالي بخلق آلية جديدة من قبل الاتحاد الأوروبي متمثلة في هذا البرنامج .

لقد تعاهدت الجمعية الأوروبية لوضع هذا البرنامج الطموح لدعم تطوير المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة في الجزائر، هذا البرنامج يهدف إلى تأهيل وتحسين القطاع الخاص بما يسمح وتكيفه مع متطلبات اقتصاد السوق.

2-2-1 أهداف البرنامج:

يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تحسين تنافسية المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة الجزائرية، وعلى هذا الأساس يرتكز برنامج الدعم على ثلاثة محاور وهي:

***2-2-1-1 تحسين التسيير العملي* للمشاريع متناهية الصغر و الصغيرة :**

ينتظر من البرنامج الشروع في إجراءات تغطي أولا التشخيص و التموضع الإستراتيجي للمشاريع من أجل تقوية مستواها التنافسي وأدائها في كل عناصر التسيير : الإنتاج، التمويل، تسيير المخزونات،

[17] Commission Européenne, UGP, Note d'information sur le programme MEDA d'appui aux PME/PMI, journée d'information sur les programmes d'appui organisée par le Ministère de la PME/PMI, 29 avril 2002, ISGP.

التسويق، الإجراءات التسويقية، النشاط التجاري، قوة البيع، التوزيع والتصدير، الموارد البشرية، التكوين، تنظيم المعلومات والاتصالات.

فالبرنامج يهدف إلى تحسين مستوى كفاءة وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات متناهية الصغر و الصغيرة عبر دورات تكوينية مناسبة وتقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن المؤسسات من التوصل إلى المعلومة عبر شبكة معلومات وطنية.

***2-2-1-2 دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل* المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة:**

ينتظر من البرنامج المساهمة في تحسين تمويل المشاريع بإمدادها بالدعم للابتكار وتكوين مؤسسات مالية متخصصة من أجل توسيع سلسلة الوسائل المالية التي هي في متناول المشاريع والممولين لمشاريعهم قصد تطويرها.

***2-2-1-3 دعم محيط* المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة:**

في إطار تلبية حاجيات و انشغالات المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة ، تم وضع إجراءات تهدف إلى تحسين محيط المشاريع وذلك بدعم: هيئات الدعم العمومية والخاصة، جمعيات أرباب العمل، معاهد التكوين، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات، المعاهد العمومية والإدارات المركزية.

2-2-2 توجهات البرنامج : يستفيد من البرنامج كل من:

***2-2-2-1 الأعوان الخواص* للمشاريع متناهية الصغر و الصغيرة**: يقصد بها المؤسسات المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة التي تمارس نشاطها في القطاعات التالية : المواد الغذائية و الفلاحية، الصناعات المائية، الصيدلة، مواد البناء، السلع المصنعة، ويستثنى منها قطاعات الزراعة، التجارة والخدمات.

***2-2-2-2 الهيئات المالية والمشرفين الماليين الخواص*:** تتمثل هذه الهيئات في البنوك والهيئات المالية والمشرفين والخواص الذين يهدفون إلى خلق وترقية المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة بصفة عامة، وباستخدام أدوات جديدة مثل القرض الايجاري، رأسمال المخاطر.

***2-2-2-3 الهيئات وأجهزة الدعم للمؤسسة*:** يدمج هذا البرنامج كل الوحدات العمومية أو الخاصة التي لها القدرة على الترقية و التأطير والمساندة تحت الأشكال التالية : أجهزة الدعم التقني والتكنولوجي، الإدارات المركزية الاقتصادية، الهيئات العمومية لخدمة المؤسسات، غرف التجارة والصناعة، بورصة المناولة والشراكة، جمعيات أرباب العمل، مراكز ومعاهد التكوين، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات الاقتصادية.

الخاتمة:

تلعب المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة دورا مهما و أساسيا في النهوض باقتصاديات الدول، ذلك نظرا للعدد الهائل من هذه المؤسسات باقتصاد أي دولة، ضف إلى ذلك عدد العمالة الذي يشغل بهذا النوع من المشاريع، و نظرا أيضا للخصوصيات التي تتميز بها من مرونة و عدم تأثرها بشكل كبير بالتغيرات الاقتصادية الكبرى و أيضا سهولة تسييرها...الخ.

و في ظل التغيرات الاقتصادية الجارية في العالم، و في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و إبرامها عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يعني تحرير التجارة و إلغاء الرسوم الجمركية لمؤسسات الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة و لدول الاتحاد الأوروبي، أصبح أمام هذه المشاريع جملة من التحديات على الصعيد المحلي و الدولي، و لعله أهم هذه التحديات هو المنافسة التي سوف تشكلها مؤسسات هذه الدول، و منه فلابد على المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة الجزائرية أن تجهز نفسها للوقوف في وجه هذه التهديدات، و منه كان لابد على المؤسسات متناهية الصغر و الصغيرة الجزائرية الاستفادة من المنظومة المؤسسية التي صخرتها الدولة لها و نعني بذلك وزارة الصناعة والمناجم و الهيئات العاملة تحت إشرافها من جهة، و من جهة أخرى الهيئات الحكومية و المؤسسات المتخصصة في دعم هذا النوع من المشاريع و ذلك حتى يمكن لهذه الأخيرة أن تواجه التهديدات السابقة الذكر و أن تستفيد من الفرص التي يوفرها المحيط المحلي لها.

قائمة المراجع

1. أمحمد حميدوش , مدير ترقية الاستثمارات , مراكز التسهيل فضاء جديد لبعث الاستثمار ومرافقة المؤسسة , مجلة فضاءات , وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية , العدد3 ، الجزائر 2003.
2. أمبارك .إطار في بنك , مداخلة بعنوان : عوائق التمويل . من الملتقى الوطني الأول حول القطاع الخاص في الجزائر واقع وأفاق جامعة سعد دحلب البليدة 26-27 افريل 2005.
3. عبد الرحمن بن عنتر – واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة و آفاقها المستقبلية – مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة فرحات عباس , سطيف الجزائر , العدد 01، 2002.
4. يوسف العشاب، مدير فرعي لترقية تدعيمات التمويل، ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آلية لتدعيم التمويل، مجلة فضاءات ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، العدد 2، الجزائر 2003.
5. تلايجية نوة و ا. ماضي بلقاسم مداخلة بعنوان : دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمارات من المؤتمر الدولي العلمي الثاني: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر.جامعة سكيكدة 2004.
6. حميسي يوسف- ماهي آفاق تمويل المؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -مجلة فضاءات صادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية , العدد01 2002. شبايكي سعدان . معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة عمار ثليجي- الاغواط- 8 و9 أفريل 2002.
7. قدي عبد المجيد , مداخلة بعنوان الاقتصاد الجزائري و الشراكة الأجنبية في ظل المناخ الاستثماري الجديد , من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاستثماري الجديد , 22 – 23 افريل 2003

8. المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003،يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.

9. المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 03 – 80 المؤرخ في 2003/02/25 يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله.

10.المادة 04 من المرسوم التنفيذي 04- 134 المؤرخ في 19 افريل 2004 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض.

11. المادة 05 من المرسوم التنفيذي 02- 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي

12.المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 94- 319 المؤرخ في 1994/10/17 المتضمن كيفية تنظيم عمل وكالة ترقية ودعم الاستثمارات.

13.المادة 25 من المرسوم التنفيذي 01-282 المؤرخ في 2001/09/24 المتعلق بتنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

14.الأمر الوزاري رقم 28 المؤرخ في 15 ماي 1994 المتعلق بكيفيات المساعدة والتسهيلات في مجال منح الأراضي للمستثمرين.

15. Babacar N'diaye –PME/PMI sur l'actuel du sacrifice – Algérie entreprise .n0 6 .juin 2003

16. Commission Européenne, UGP, Note d'information sur le programme MEDA d'appui aux PME/PMI, journée d'information sur les programmes d'appui organisée par le Ministère de la PME/PMI, 29 avril 2002, ISGP

TOWARD ESTABLISHING A COMPREHENSIVE SME INSTIUTIONAL SUPPORT SYSTEM: THE CASE OF THE UAE

Abbas Abdelkarim

Preamble

The United Arab Emirates (UAE) is one of the six oil producing and exporting countries that constitute the Gulf Cooperation Council (GCC); others are Bahrain, Kuwait, Oman, Saudi Arabia and Qatar. The six countries share many similarities in their economic, social, political, demographic and cultural structures. As a result of colossal incomes derived from exportation of oil and gas, the GCC governments embarked on executing huge modern infrastructural projects, and developing vast health and education facilities and other services in the last four decades. The enormous government investments pushed the level of economic activities to new unprecedented heights (see among others- Beblawi and Lunciani, 1987, and Abdelkarim, 1999).

The huge development projects called for importation of foreign labour, whose influx has been progressing at unparalleled level, and has led to a complete transformation of demographic structures in all countries of the GCC. Expatriates have become majority in population and labour force of the GCC region. While the GCC countries' stock of immigrant workers has been growing, their own local labour force has been facing increasing difficulties in finding jobs. Due to competition with the expatriates, locals have opted to seek jobs t in the public sector that is offering priority of relatively more-rewarding employment to them. "Concern of the governments is that public sector jobs are not expanding at a rate commensurate with that of an increasingly educated national labour force, and the private sector employment has become the unchallenged domain of foreign workers" (Abdelkarim, 2001/a: 2). Nationalisation polices aiming at expanding employment opportunities for the citizens have been developed in all GCC countries.

Introduction and Background to the Research Problem

Before signing the union between the emirates in 1971 (Abu Dhabi, Ajman, Dubai, Fujairah, Sharjah and Umm Al-Quwain; Ras Al-Khaimah emirate joined in 1972), their political umbrella was The Trucial States Development Council. The Council organised the first population census in 1968. By then, the local population formed majority (Table1). The 1970's witnessed significant transformations: the establishment of the UAE, production and exportation of oil and the start of massive infrastructural and social service projects and extensive economic activities. By 1975, non-citizens became majority in the population and labour force of the country, and ever since their proportion has been augmenting. The citizens formed 20.1% of the total population in the last census in 2005, and 11.5% only according to (the Government's latest) official estimates in 2010. Expatriates dominated the labour force by 90.9% in the latest census, making the UAE the world's extreme case of dependency on foreign labour.

UAE is classified by the World Bank as a High Income Country. According to the World Bank Country Data (World Bank, 2015), UAE GDP at current USD in 1980 was estimated at 43.6 billion; 1990: 50.7; 2000: 104.3; 2010: 286.1; and in 2014 at 401.6 billion. In 2014, GDP per capita at current USD was estimated at 42,522; and on the basis of international dollar (PPP) at 63,497- making the UAE to stand as the world's 7th highest.

Table 1- UAE Population and Labour Force - 1968-2010

Year	Population	Citizens %	Non-Citizens %	Total Labour Force	Citizens %	Non-Citizens %
1968	180,425	63.5	63.5	–	–	–
1975	557,887	36.1	63.9	293,788	15.2	84.8
1985	1,042,099	27.9	72.1	683,825	10.0	90.0
1995	2,411,041	24.4	75.6	1,335,894	9.1	90.9
2005	3,280,932	20.1	79.9	2,478,619	7.5	92.5
2010	8,264,070	11.5	88.5	–	–	–

Source: 1968-2005 Census Data (Ministry of Planning); 2010 estimates by National Bureau of Statistics, website accessed 22/7/2015.

While oil has been playing a paramount role in GDP formation in the UAE, growth of non-oil sectors has been substantial. Table 2 shows percentage contribution of the non-oil sectors to the GDP, and the annual compound real growth rate of these sectors in selected years- with 5-year intervals- in the period 1975-2014. Non-oil sectors contributed no less than 62% of the GDP from 1985. If we disregard the years of massive growth in the period 1975-1980, the annual compound real rate of growth of the non-oil sectors was minimally at 2.8% and maximally at 7.8% in the period 1980 and 2014 (with the 15 years preceding the world economic recession at 7.5% to 7.8%).

Table 2- UAE Non-Oil Sectors' Contribution to GDP and Annual Real Growth Rate: 1975 -2014

Year	Non - Oil as % of GDP	Non – Oil Annual Compound Real Rates of Increase
1975	41.6	–
1980	42.9	17.6
1985	62.1	5.2
1990	62.7	2.8
1995	65.0	7.8
2000	70.4	7.5
2005	62.9	7.7
2010	69.5	4.5
2014*	65.7	3.9

* 2014 GDP estimated by the source.

Source: Compiled from various tables from National Bureau of Statistics (2015) – website accessed 27/7/2015.

Together with significant increase in the population and the GDP, the UAE witnessed a large rise in the number of business enterprises. In the UAE, the population census includes count of (non-governmental) enterprises (see Table 3). Unlike the figures received from Economic Departments of the various emirates, which record all registered enterprises (regardless of being active or inactive), census figures tally only the active ones.

During the period 1980-2005, the number of active enterprises grew by 513% (6.76% compound annual growth rate). In the same period, UAE's population rose by 394% (at 5.64% annually) [(1)]. Among the seven emirates, Dubai accommodated the highest number of enterprises in 2005; 37% (up from 30% in 1980), and Ajman recorded the fastest, and Abu Dhabi the slowest growth rate.

Table 3- Number of Active Enterprises by Emirates and Census Year (1980 – 2005)

Emirate	1980	1985	1995	2005
Abu Dhabi	13207	17321	26970	50425
Dubai	10952	14864	29900	70152
Sharjah	6625	9918	18895	36584
Ajman	1671	2353	6095	11427
Umm Al Quwain	388	680	1373	2238
Ras Al- Khaimah	2944	4034	6683	12016
Fujairah	1060	1815	3347	6263
Total	36847	50985	93263	189105

Source: Ministry of Planning – Census 1980, 1985, 1995, 2005.

The majority of the enterprises are effectively owned by expatriates. However, the laws stipulate that enterprises should either by wholly or majority-owned by a UAE citizen. Exceptions to this are micro enterprises operating in certain crafts and all enterprises in the free-zones. To satisfy/go round the legal requirement, enterprises fully or majority-owned by expatriates are registered under the name of a local person (as owner or as majority shares holder), who receives a fee for this service as sponsor (locally called 'keel').

The last population census (2005) makes available the total number of employers and self-employed (business owners), but the number is not segregated by nationality group (citizens and non-citizens). The 2009 Labour Force Survey (National Bureau of Statistics, 2015) provides this classification as a percentage of all employed in the two respective groups. Using the two pieces of data, we can estimate the number of expatriate business owners at 77,969 and the number of local business owners at 4,820 (5.8 % of all business owners) in the last population census [(2)].

Research Problem/Objective

That only 6% of business owners in any country are citizens and the rest are foreigners poses enormous political and economic challenges to that country. In the UAE, major concerns raised were employment opportunities for the citizens and issues of economic sovereignty.

The UAE citizens (Emiratis) operating in the SME sector face fierce competition with the expatriates. Expatriates are more experienced and utilise own (same citizenship) networks within the UAE and in the country of origin. It is often the case that small entrepreneurs from a certain nationality or ethnic background control a certain line of activity within a certain locality making it difficult for outsides (citizens and non-citizens) to enter or to stay in the business (Abdelkarim,2001/b; Haan, 2003/a). Lucrative government and public sector jobs citizens enjoy, which means a high transitional cost to move to the business sector, lack of business experience of, and of 'role model' for, young citizens, fee derived as 'kafeel' of businesses (without taking risk of the business) and lack of institutional

support system to Emirati-owned SMEs were cited among as main factors hindering Emiratis to enter (and succeed in) small business (Haan, 2002, 2003/a).

Since the early (and the first) works of the Ministry of Labour and TANMIA on Emirati SMEs-see section (1) below- discussions at various levels in the country have been going on on the need to enhance presence of citizens in the SME sector. In the last 10 years, a number of organisations in all emirates have been established to support Emirati SMEs. These, and a few other earlier programmes, have been engaged (or intend to engage) in some aspects of support to Emirati SMEs (see section 2 below).

The main objective of this paper is to contribute to laying down of (various aspects of) the institutional support system required for Emirati-owned SME development, and in doing so, the paper will be tapping on lessons learned from the Singaporean and other Asian experiences[(3)].

Framework, Methodology and Organisation

On the basis of international experience and literature, main pillars of the institutional support system for the development of SMEs are taken in this paper to include the following:

- Legislations, enabling environment and policy advocacy;

- Finance and financial Services;

- Business Development Services (BDS);

- Organisation and networking.

These will be used as a guiding framework for outlining what the paper considers as necessary interventions for the development of Emirati SMEs and of Emirati entrepreneurship.

What is considered as 'necessary interventions' will be expounded on the basis of benchmarking approach. Benchmarking and identification and transfer of best practices have been widely used in policy development (see, among others, Arrowsmith et al, 2004). Policy benchmarking is about assessing current situation/policies against selected (relevant) best practices.

Assessing current situation will be based on the following:

1- Brief literature review of works resting on interviews with Emirati entrepreneurs and on the GEM report on entrepreneurship in the UAE.

This will elucidate (part of) the present situation of the Emirati SMEs, characteristics of Emirati entrepreneurs and shed light on some of the issues that SME-engaged citizens perceive as enablers or inhibitors of the development of their own enterprises and of Emirati SMEs in general.

2- Description of the initiatives and programmes of the main organisations providing support to Emirati SMEs.

The UAE SME support organisations do not publish (annual) reports on their performance in the designated areas of activity. Information on the areas of support currently provided (and/or

intended), regardless of the scale of operations and impacts (which we have no adequate knowledge about), can lead to identification of current gaps in the structure of the support system.

It is to be noted at the start that there is no unified definition for what makes micro, small, medium and the large enterprise in the UAE.

- For benchmarking purpose various aspects of Singapore's SME institutional support system is selected; with reference to some other Asian experiences. Singapore is a prominent case of successful government intervention in the economy, and its SME institutional support system, only 30 years old, is regarded as one of the world's most comprehensive systems, from which other countries have been learning.

1. EMIRATI ENTREPRENEURS: a Brief Situational Analysis Based on Findings of Past Research

The first published works on SMEs in the UAE were carried out within a project for the Ministry of Labour in 1999 to develop a strategy for the development and employment of the Emirati labour force. These works are: 1- Rettab (2001); based on a sample survey of small enterprises owned by expatriates or Emiratis (it still remains to date as the only SME study based on proper sampling covering all the emirates) and 2- Baud and Mahgoub (2001); in relation to Emirati women's employment opportunities. The Ministry's project resulted in the establishment of TANMIA-the National Human Resource Development and Employment Authority (see Abdelkarim, 2001/b for details). It is within TANMIA's Centre for Labour Market Research and Information that the first studies focusing on Emirati entrepreneurs- based on small surveys and in-depth interviews providing quantitative and qualitative insights- were concluded (see below). These studies stand out to date as the most informative on the subject, and they served as advocacy for the need to intervene in support of Emirati SMEs. Following these studies, works based on interviews with Emiratis are scarce, and include reports of GEM (Global Entrepreneurship Monitor). These reports target both Emiratis and expatriates, but opportunity is provided for data separation.

Emirati women's achievement in higher education (exceeding men by far in numbers) coupled with having higher unemployment rate than men (see website of UAE National Bureau of Statistics), in addition to advocacy by The National Strategy for the Advancement of Women, Businesswomen Associations and TANMIA, have generated increased interest in supporting Emirati women's entrepreneurship (see Gulf News, 2002; UAE Year Book 2005, 235-240). A few papers focusing on Emirati women entrepreneurs came out in the last 7-8 years. Notwithstanding that they were based on very limited number of interviews and/or limited scope of investigation, they derived unsupported generalisations. They will not be reviewed here.

TANMIA's Earlier Works

This section reviews the main finding of TANMIA's studies pertinent to the foci of this paper (Haan, 2002, 2003/a, 2003/b, 2004)[(4)].

- Maximising earning was the motive for the majority (63%) of the Emirati entrepreneurs interviewed. Continuing the family business and the desire to be independent were also cited (12% each).

- Before establishing own business, 7 in 10 worked in the government sector (majority continued to do so), 1 in 10 in the private sector (for wage or as owner), and 2 in 10 did not answer or did not work.

- As expected, trade was the main activity of small businesses (38%), followed by transport (18%), business services (15%), and industry (13%).

- Legal entity of most of the enterprises was sole ownership, with a few limited liability companies.

- Based on Haan's classification, micro-enterprises (5 workers and less) accounted for 40% of the total, 43% were small (6-20), and only 17% were medium (21-50) enterprises.

- Respondents stated that they were actively seeking information related to their businesses prior to starting up by talking to family members and friends. Some of them used a feasibility study (not necessarily in every sense of the word). Others relied on their own idea about market opportunities, (to a lesser extent) obtained information from partners or through training.

- During the start-up phase, small business owners received counselling from the family, friends and other Emirati business owners. Business owners raised the initial capital for their new business mainly through personal sources (59%), through family (12%) or through banks (22%).

- Main Problems associated with starting a business were 1- finding suitable location for the business, 2- hiring and 3- information.

- The major problems small businesses faced after establishment were 1- competition with other owners, especially expatriates who get support through their networks, 2- finance, 3- marketing and 4-lack of institutional support.

- Production inputs or traded final goods are acquired from importing companies or large local wholesale/retail companies (about half of the cases), imported directly by the business (about 1 out of 4), and in few cases, local procurement or importation was organised in cooperation with other small businesses.

- About one third of enterprises conducted their businesses through sub-contracts. Two out of every five of them did so jointly with other enterprises owned by citizens or expatriates.

- Emirati small businesses mainly sold their products or services to individual customers. Sales to other businesses or to government were considered far less important. A very small segment of owners conducted marketing promotion campaigns (1 in 10). In their sale strategy, most of the enterprises focused on provision of quality services and products and offering competitive prices.

- Emirati small entrepreneurs believed that their success chances were low or very low (55%) or fair or good (45%). In a larger survey of small entrepreneurs, with expatriates as majority (Rettab, 2001: 226), response on the same was a bit different: 40% 'low/very low' and 58% 'fair or good'.

- To the question why UAE citizens are reluctant to enter into private business in larger numbers, the answers were as follows: "not used to this kind of experience with unknown outcome"; "lack of

capital to start the project"; "lack of institutional support to Emirati SMEs", and "low rate of return to investment".

- The study conducted on Emirati small enterprises in the Northern Emirates (Sharjah, Ajman, Umm Al-Quwain, Ras Al-Khaimah and Fujairah), revealed that most of them were smaller in size (by average number of employees per enterprise) compared to Abu Dhabi and Dubai. Some were established as continuation of a family business or as branches of enterprises in other (bigger) emirates.

- Emirati businesswomen are confronted with the same problems as men, but more especially with 1-securing institutional funding, 2- lack of previous experience in business, 3-handling government procedures, and 4- in some cases, lack of support of husbands and/or family.

It should be noted that Emirati small business support organisations now established almost in every emirate, were not available (except for Mohammed bin Rashid Foundation in Dubai, which was just starting) at the time the surveys by Haan (TANMIA) were conducted.

UAE GEM Reports

Globally, GEM reports started to be published in 1999. They aim at measuring and interpreting country differences in entrepreneurial tendencies and attitudes. In addition to global and specialist reports, GEM country reports were produced in over 100 countries in 2014 (GEM, website, accessed August 2015). The first GEM report for the UAE was prepared in 2006, and the last in 2011.

The following points draw on GEM 2011 UAE report (published in 2013).

- In 2011, 2.7% of the adult population (citizens and non-citizens) of 18-64 ages were reported as established entrepreneurs (defined as those who are currently owners/managers of established business for a period more than 42 months). With this, the UAE ranked second lowest among the group of innovation-driven countries (of which UAE was classified as one in the GEM reports); whose average was 7.2%. It is to be noted that percentage of established entrepreneurs in 2011 retreated from its 2009 record- which was 5.7%.

- In 2011, 2.2% of the surveyed population sample discontinued business in the last 12 months preceding the survey. Corresponding rate in 2009 and 2007 were 3.7% and 4.7%, respectively.

- Rate of Emirati entrepreneurs who discontinued business in 2011 was more than double the average for the country (which means also more than double the rate for non-Emiratis). Main stated reasons were 'personal reasons' (35.8%) and business 'non-profitable' (32.3%). By gender, the reasons varied considerably: 50.7% of Emirati men attributed closing business for 'business not profitable' (against only 14.3% of women), and 66.7% of the women stated 'for personal reasons' (with only 12.4% of men). The report commented that cultural pressures (familial commitments) could be the reason for the high incidence of 'personal reasons' among women.

- The 2011 report confirmed Haan's finding (see above) that majority of Emirati business owners were in full-time (government) employment when and after they started their business (80% in the GEM report). Explanation given was that lucrative government jobs are difficult to leave in order to take up (insecurities of) private business. (With the relative ease of importation of labour, it can also

be added that Emirati entrepreneurs can easily find experienced, low cost expatriates as full-time operation or general managers of their businesses).

- The report confirmed another finding by Haan that Emiratis seeking business advice rely more on social (family and friends) than on external advisory (professional and market) networks.

2. SUPPORT ORGANISATIONS AND PROGRAMMES FOR EMIRATI-OWNED SMES

The first project focusing on supporting citizens in starting/developing their SMEs was Al-Tomooh Scheme in 1998. TANMIA's research, referred to in (1) above, played a pivotal role in raising awareness about the issue, and in pinpointing areas of support needed. Following Al- Tomooh and other limited initiatives, Dubai Government initiated an organisation dedicated to supporting Dubai-based Emirati SMEs. This was followed by similar initiatives in Abu Dhabi and other emirates. In addition to some early starts, this section focuses on the support organisations in Dubai and Abu Dhabi (the largest two Emirates; which are inhabited by the majority of the population and produce the bulk of the country's GDP).

Al-Tomooh Scheme

Unless otherwise mentioned, this section draws on Haan (2002) and Al-Tomooh website (Al-Tomooh, 2015).

On experimental bases in mid-1998, Al-Tomooh Financial Scheme was established by the then Emirates International Bank (now Emirates National Bank of Dubai), with additional grant by Shaikh Mohammed bin Rashid (by then crown prince of Dubai) and support by Dubai Economic Department and Dubai Chamber of Commerce and Industry. It is a "financial scheme designed to stimulate creativity and encourage the entrepreneurial spirit amongst UAE Nationals". The Scheme provides loan up to a maximum of two million UAE dirhams-AED (3.65 AED to 1 USD), with no interest for 3 years, re-payment starts from second year and loan duration may extend up to 8 years. Projects are selected on strict bases. Dubai Chamber and Economic Development Department may participate in evaluation. Graduates are preferred and the proportion of women applicants is low. Projects approved were mainly in Dubai. Up to 2013, 130 projects had been financed for a total of million dirhams 60. Al-Tomooh does not provide any other support (AMEinfo.com, 2013).

Intilaq Project

Intilaq was initiated by Dubai Economic Department in 1999. It licences home-based businesses. The license is issued at a discounted fee. Each person is entitled for one license without restriction on activities, but hiring of workers is not allowed. Women are the major beneficiaries of this Project (Haan, 2002:42). Similar projects were established in Sharjah emirate (I'timad) and in Abu Dhabi emirate (Mobdi'a- for women only). Intilaq has become part of the programmes of Dubai SME (see below). No data is available on the number of active enterprises under these projects, but it could reach several hundred in each.

Dubai SME (Mohammed bin Rashid Establishment for SME Development)

Unless mentioned separately, this section relies on Dubai SME (2011) and Dubai SME website (Dubai SME, 2015).

Mohammed bin Rashid Establishment for Young Business Leaders was established in 2002. In 2009, it was re-named Mohammed bin Rashid Establishment for SME Development, commonly known as Dubai SME.

According to SME Dubai estimates, SMEs count for 95% of all enterprises, employ 42% of work force and contribute 40% of Dubai value added. Majority of them operate in trade and service sectors.

It is to be noted at the start that Dubai SME does not publish periodic reports on its annual plans and record of achievements. We could only gather bits of that from newspapers.

Programmes and Initiatives

Programmes and services provided by Dubai SME for Emiratis establishing their business in Dubai include:

- *Funding*: criteria used for selection include commitment of the entrepreneur and financial feasibility/viability. It is for both starting and existing enterprises. The website does not provide information on magnitude of funding. However, in a press conference, the CEO of Dubai SME announced launching of Mohammed bin Rashid Fund for SMEs with assets totalling AED 600 million. The Fund offers innovative enterprises two types of loans; 1-Seed Capital loan- offered directly to start-ups in the range of AED 50,000 to 500,000, and 2- Credit Scheme Loan for both start-ups and existing enterprises requiring a fund of AED 500,00 to 5 Million. There are procedures for applying to avail of funding, and SME Dubai provides support in fulfilling some of these by assisting in developing business plan and feasibility study and by providing necessary training. Repayment is within 7 years, with a grace period of 2 years (Emirates News agency, 12/4/2015- WAM, 2015).

- *Advisory Services*: help in developing business plan, obtain license and apply for funding.

- *Intilaq Programme*: as mentioned above, Intilaq now comes under the umbrella of Dubai SME. Intialq applicants may be provided with start-up support including licensing, training, consultancy service and incubation.

- *Business Incubation Centre*: is for selected early stage enterprises with high growth potential. On 12th of September, 2014, Dubai SME announced the establishment of 'Hamdan Innovation Incubator', planned to spread over 20,000 sq. feet. The hub is anticipated to be the largest in the region (Khaleej Times, 2014).

- *Dubai Entrepreneurship Academy*: its mission is to "provide aspiring entrepreneurs with the skill and knowledge they need to become future business leader".

- *SMEconnect*: a networking platform for exchange of knowledge among Emirati entrepreneurs and business professionals.

- *Government Procurement Programme (GPP)*: under this programme, and on the basis of a directive from Dubai Government, all Dubai Government departments allocate 5% of their procurement to Emirati SMEs. Since its inception in 2002, the programme has helped Emirati enterprises to sell over AED 1 billion.

- *Young Entrepreneur's Competition*: is meant to encourage entrepreneurial spirit among school and college students.

- *Dubai SME 100*: launched in 2011, the initiative ranks the best performing SMEs in Dubai on the basis of financial and non-financial criteria ("human resource development, innovation, corporate governance and international orientation").

As indicated above, Dubai SME does not publish data on the number of beneficiaries of its programmes. However, in September 2015, the CEO announced that over the preceding 11 years, Dubai SME served about 13, 000 Emirati entrepreneur (Gulf News, 2015/1). Majority of these would be expected to be marginal beneficiaries.

Khalifa Fund for Enterprise Development

Khalifa Fund was established in 2007 to help develop Emirati SMES, especially in Abu Dhabi emirate. Currently, capital available to it is AED 2 billion. The Fund started mainly as a financing institution, and then moved into provision of (more) non-financial support: entrepreneurial training (mainly), consultancy service and information.

This section draws on the Fund website (Khalifa Fund, 2015), unless separately mentioned. As in the case of Dubai SME, Khalifa Fund does not provide information on number beneficiaries of its various services, nor does it, like other UAE SME support organisations, provide analysis of impacts of funding and other support provided.

Programmes and Initiatives

Funding: this is the major strength of Khalifa Fund. Various financing programmes are offered.

1- *Khutwa* (microfinance): directed primarily at home-based businesses and is social in nature; targeting special groups (divorced women, widows, etc.). Loan is up to AED 250,000.

2- *Bedaya*: offers to start-up loans up to AED 3 million.

3- Zeyada: under this programme existing enterprises may receive up to AED 5 million for expansion.

4- *Tasneea*: earmarked for industrial enterprises: up to AED 10 million

5- *Zaria*: enhances technology use and non-traditional farming methods in agricultural enterprises. The programme is organised in collaboration with two local organisations. Another Programme, Al Hasela targets fishing enterprises.

In addition, the Fund finances 'social outreach' programmes like *Al Rada* (a programme for inmates, in collaboration with Abu Dhabi Police); *Ishraq* (helps former drug addicts to re-integrate through developing own enterprises); *Amal* (for Emiratis with special needs). In addition to financing, beneficiaries receive entrepreneurial training and consultancy support.

- *Capacity building:* provides the Fund members with the necessary skill and knowledge to start, operate and expand their enterprises.

For- start-up: programmes include General Entrepreneurship; Business Plan Preparation, Soft Skills (presentation, communication and negotiation); Basic Finance; Introduction to Industrial Projects (for those interested in industry). Coaching workshops are customised according to needs .

For Growth (existing enterprises): programmes include: Advance Sales and Marketing; Management and Human Recourse Development; Tenders and Bidding, Advance Finance; Technology Sourcing and Adoption; Franchising; Legal Agreements.

SME Toolkit: this is a project by the International finance Corporation (World Bank) which offers free business management information and training for SMEs in various aspects. It includes business management software, on-line training, business self-assessment exercise and other resources. It has been translated into 15 languages, and the Fund makes it available to all enterprises in the UAE.

- The Fund also makes available support for its member-enterprises to find location for their businesses and receive approvals and fee-waivers from government departments.

- The Enterprise Monitoring and Advisory Unit assess business performance and recommend solutions to mitigate failure and enhance growth.

- A *Knowledge Management Platform* has been created to avail businesses with industry data and studies.

- *Incubation:* so far not provided, but the CEO of the Fund announced on 11 February, 2015 that they are considering launching a unique incubator for innovation (The National, 2015).

Recently, Khalifa Fund has extended its services to four other emirates: Sharjah, Ras Al- Khaimah, Ajman and Fujairah. No information is provided on programmes offered.

A Conclusion

The past years witnessed the emergence of SMEs support institutions and programmes in almost all the emirates. The extent and impact of this support may vary between emirates, and is not reported by these institutions. These institutions have been functioning in the absence of an integrated strategy and without coordinating mechanisms in place. Financial opportunities seem to be more available in the Emirate of Abu Dhabi, and recently increasing in Dubai, but there is no evidence of the same in other emirates. Limited BDS and networking venues seem to be provided by the support organisations themselves.

3. SME DEVELOPMENT STRATEGIES AND SUPPORT ORGANISATIONS AND PROGRAMMES IN SINGAPORE

Singapore has undergone major economic structural transformations. Upon independence in 1965, it was a country with no natural resource, confronted with high level of illiteracy and wide-spread unemployment. At the beginning of the Millennium, Singapore has transformed into one of the world's fastest growing economies, a leading financial hub and one of the top 10 innovation countries (PRO INNO EUROPE, 2012:8).

SMEs in Singapore (180,000 in number) make up 99% of all enterprises, contribute to nearly half of the GDP and employ 70% of the workforce (SPRING Singapore, no date: 1).

SME Strategies

Liang (2007:202) summarises the evolution of Singapore SME strategies as follows:

-1965-85: The economic policy (spearheaded by the Economic Development Board-EDB) was focusing on industrialisation through attracting MNCs. SME development was not specifically targeted.

-1986: The new economic policy document entitled "Singapore Economy: New Directions" highlighted the need for developing SME policies and interventions. The EDB established a special SME unit.

-1989: First SME Master Plan was launched.

-2000: Second SME Master Plan (SME 21) was released.

The 1989 SME Master Plan came as result of recognition, incited by the 1985 recession, that local SMEs' role cannot be relegated to providing support functions to the MNCs; they are a paramount constituent of Singapore's future economic development (Soon, 1994: 38-39).

The 1989 Plan was a comprehensive and a detailed document of programmes and actions to make the SME sector a capable player in facilitating economic growth and transformation of Singapore into a newly industrialised economy. It signalled the beginning of Singapore's systematic emphasis on SME development. The Plan focused on: 1- promoting domestic entrepreneurship, technology adoption and innovation, 2- enhancing information exchange on new methods and opportunities, including finance, business planning and human resource management, 3- facilitating access to training and consultancy services and promoting and transferring best business practices to enhance growth and improve productivity, and 4-encouraging SMEs to grow internationally through collaboration (Teng, 2011: 12 and Liang, 2007: 202).

Building on the First SME Master Plan, SME 21 'Positioning Singapore for the 21st Century' envisions the creation of a SME sector which is "a source of entrepreneurship and innovation; a base of strong supporting industries and strategic partner for foreign SMEs and MNCs; manufacturer of high-value added products, global provider of professional services; robust domestic service sector enhancing the quality of life in Singapore" (cited in Wei-Yen and Nee, 2004: 183).

SME 21 identified three strategic goals, each associated with a different level of strategic actions: 1- groom innovative high growth SMEs (enterprise-level strategies), 2- Developing productive SME sectors (sector-level strategies), and 3- creating a knowledge-based pro-enterprise environment (broad-based strategies). It identified a detailed structure of strategies, together with the supporting programmes at each level (for an overview of the earlier programmes, see Liang, 2007: 2002-2006, and Wei-Yen and Nee, 2004: 183-191).

Periodic reviews characterise the Singaporean SME strategies' and policies' scene. The latest started in 2012 and was completed in 2013, and involved the Ministry of Trade and Industry(MTI), Spring Singapore, International Enterprise Singapore and some other SME stakeholders (see below for a brief on these organisations). The Review called for more support in the areas of productivity, innovation, capability building, business growth opportunities, including in external markets, and for the creation of integrated, one-stop-centres to simplify access to assistance programmes (Ministry of Trade and Industry, 2015).

In Singapore SME support system, the two most prominent organisations are MTI (at the level of strategies and policies) and SPRING (at the level of programmes).

Major Support Organisation and Programmes- SPRING SINGAPORE

SPRING Singapore started as the National Productivity Board (under the Ministry of Trade and Industry) with a mandate not focusing only on SMEs. In 1996, it merged with related functions of EDB (including SME Unit) to form the 'Productivity and Standards Board'(PSB). Then, after SME 21 was released, which focused on growth and innovation, PSB was renamed as SPRING 'Standards, Productivity, Innovation and Growth' (Liang, 2004: 202).

The list of programmes given below draws on the website of SPRING Singapore (Spring Singapore, 2015), which was updated on the 25th of January, 2015.

Some Programmes for Start-up Enterprises*:*

- *SPRING Start-up Enterprise Development Scheme* (SPRING SEED): SPRING SEED is the investment arm of SPRING Singapore. SEED runs the equity-based co-financing option for innovative start-ups that have strong international growth potential.

- *Business Angel Scheme*: Start-ups that are able to attract investment interest from any of the business angel investors can apply for similar investment from SPRING SEEDS. Both the angel investor and SEEDs then become equity holders in the company.

-*Technology Enterprise Commercialisation Scheme* (TECS): Start-ups with strong technology intellectual property and growth potential benefit from this programme which helps them to commercialise their projects.

- *The Incubator Development Programme* (IDP): IDP supports incubators by offering them up to 70% grant to upgrade their capabilities to assist start-ups.

- *YES! Schools* : offers funding for selected projects by students of junior colleges and schools.

Some Programmes for Established Enterprises:

These programmes aim at building and enhancing business capabilities.

- *Toolkits for Success*: provide enterprises with self-help methods to analyse their strengths and weakness and develop solutions: They include: Customer Service Toolkit, Financial Management Toolkit, Financial Management Toolkit Marketing Toolkit, and Productivity Toolkit.

- *Productivity and Innovation Credit* (PIC) : PIC grants tax deductions for companies investing in stepping-up productivity and innovation.

- *Innovation & Capability Voucher* (ICV): ICV, of $5,000 value, is given encourage SMEs taking first steps in developing their capability.

- *Capability Development Grant* (CDG): CDG covers up to 70 percent of cost of capability enhancing and equipment that aim at productivity improvement , product development and market expansion.

- *Local Enterprise Finance Scheme* (LEFS**):** offers credit of up to S$15 million for SMEs owned by Singaporeans. The *Micro Loan Programme* (MLP) provides credit of up to S$100,000 for micro enterprises (10 or less workers) owned by Singaporeans.

- *Loans Insurance scheme* (LIS): insures loans against default risks; premium is paid by the government and the SME.

- *Over-the-counter capital* (OTC): a trading platform for unlisted companies to raise capital through selling shares (see the website of MAS- Monetary Authority of Singapore).

Collaborative Partnerships and Other Support Organisations

- It is to be noted that while SPRING Singapore' website provides a comprehensive list of programmes to support SMEs, these programmes are not necessarily administered by SPRING itself or alone. Many other organisations may be involved in these and other programmes. For example, SPRING enters in partnerships with industry associations to develop specialised clusters and to enhance industry and enterprises competitiveness. One of such programmes is LEAD (Local Enterprise and Association Development). Activities under LEAD include: technology and infrastructure, management competencies , research and consultancy.

- Other notable SME support organisations include:

Association of Small and Medium Enterprises (ASME): established in 1986 as a not-for-profit organisation of SMEs with the aim of promoting 'a more conducive business environment which facilitates the start-up, growth and development of a larger pool of SMEs' (ASME, 2015). It is the voice of the SMEs in Singapore.

Enterprise International Singapore (I.E): I.E. furthers international presence of SMEs through provision of capability programmes (market readiness and capability upgrading) and finance (gain access to finance and financing of participation in trade fairs). It also set a permanent office in China, Singapore Enterprise Centre, to help SMEs venturing into the Chinese market (IE Singapore, 2015).

- *Infocomm Development Authority* (ADA) is a statutory body under the Ministry of Information and Communication. It is regarded as the Government Chief Information Officer. Its mission is to identify and facilitate adoption of ICT generally. In 2010, iSPRINT programme was established to boost SME adoption of ICT technology to enhance productivity and growth (ADA,2015).

4. TOWARD A COMPREHENSIVE INSTITUTIONAL SUPPORT SYSTEM FOR EMIRATI SME DEVELOPMENT

Introduction: The need for Such a System

Supporting the development of the SME sector at large is vital to growth and diversification of the UAE economy. However, our concern here is the development of a system for institutional support to Emirati national SMEs, in order to diversify opportunities for economic participation of Emiratis, and to enable them to actively engage in formulating the future of their national economy. The need for such a system is justified by the following:

- Citizens entered many business activities relatively late (historically trade constituted the main area of activity of Emirati businesses).

- They represent a minority engaged in a sector mostly dominated by expatriates They are faced with fierce and inequitable competition. This competition often causes higher percentage rate of business discontinuation among Emirati SMEs (double the expatriates' rate, see section 1 above).

- Expatriates gain their competitive position not only because of their early entry into business, but also by using strong networks along ethnic/nationality lines, which enables them to cooperate with each other and with larger enterprises within the same network inside the UAE and in the countries of origin (section 1). In this way they get support not only in accessing markets and finance, but also by benefiting from the experience of older and/or larger enterprises.

- Developing a special institutional support system for Emiratis in the SME sector does not constitute a unique UAE or GCC policy. Many countries have established such a system to support minorities. Perhaps the best example of this is Malaysia, where an integrated system of intervention has been developed to support indigenous Malaysian (BUMIPUTERA communities) entrepreneurs - (see among others, National SME Development Council- Malaysia, 2012)).

Enabling Environment, Legislation and Policy Advocacy

The SME legislative scene in the UAE witnessed a major development. In April 2014, a federal SME Law was signed, objective of which is to encourage Emiratis to run SMEs. The law identified the Emirates Development Bank, established in 2011 (with a capital of AED 10 billion to help boost economic development) to provide government funding to local SMEs. The Law called for the formation of SME council. It also stated that government entities and companies in which the government owns more than 25% of the total capital, are to contract with Emirati SMEs by at least 5% of the total value of their contracts. Listed companies are called upon to follow suit (The National, 2014).

It should be noted that in their pursue of creating enabling environment for SME development, countries may either use laws and acts as legislative tools or develop strategies and policies and ensure presence of empowered institutions to grant their implementation. In Japan, and after the World War II, the Small And Medium Enterprises Basic Law was issued in 1954, then followed by other subsidiary legislations, such as the Financial Assistance Act, in addition to developing a large number of implementing policies and regulations to promote SME development (Ituh and Urata, 1994).

With or without the presence of a legislation to support SME development, emerging economies (especially of East and Southeast Asia) opted for developing long-term vision (a strategy or a plan) to help create enabling environment and a comprehensive support system for the development of their SME sector. Singapore (the first 1989 strategy and second SME 21) was one example. Malaysia is example of others. Malaysia is currently implementing its second Master Plan for SMEs (2012/2020). The Plan developed a general framework with specific targets and identified priority areas and supporting institutions for each of them (National SME Development Council- Malaysia, 2012). The targets of the Plan are:

1- Increase the number of SMEs (by 6% annually);

2- Increase the number of high-growth and innovative SMEs (by 10% annually);

3- Increase productivity (by two-fold);

4- Formalise informal enterprises (by 15% annually).

How can UAE make advantage of the above experiences?

In the UAE, the SME Law and the creation of SME Council are positive initial steps. However, it is important to emphasise that a strategy for the development of Emirati-owned SMEs, that aims to be sustainable, cannot be advanced without the presence of enabling environment for the development of the whole country's SME sector. Emirati SMEs simply cannot flourish when the business environment for SMEs in the country is not conducive and when economic conditions for growth are lacking. The specific strategy to enhance participation of Emiratis in the SME sector is to be linked to a vision for the development of the country's SME sector, and the latter to the UAE Vision 2021, specifically the requirements of economic diversification, balanced regional development and the movement towards higher skills, technology and productivity (see UAE Vision 2021). The Emirati SME- focused strategy should identify the specific areas of intervention, as well as plans for the strengthening of existing and establishment of new support institutions – as required – that can be assigned the implementation of programmes set for each intervention area / policy identified.

Finance and Financial Services

Debate and Evidence

There has been a debate in the literature regarding the role of the state in supporting SMEs, including areas and extent of this support. The roots of the debate lie in the ideological differences between economic liberalism and state interventionism.

SMEs around the world are undoubtedly facing difficult situations, compared to larger enterprises, in many areas: access to finance, information, markets, etc. There is a consensus that this unfavourable situation must be corrected, but the difference is whether the remedy should be by providing direct or indirect support. The liberalists argue that financial support leads to distortion of the market dynamics for the benefit of SMEs, which do not necessarily represent the suitable size for all activities. They also think that this could lead to reluctance of these enterprises to grow into larger enterprises (so as not to lose support), and thus compromise efficiency standards. They conclude that the role of the state can alternately be 'levelling the playing field' by removing obstacles facing SMEs, mainly lack of access to information, and by creating an enabling business environment for all enterprises (see for further discussions, Hallberg, 2000; Batra and Mahmood, 2003).

On the other hand, evidence shows that in the success of a number of East and Southeast Asian countries the state (selective) intervention in the economy, including support for enterprise development and provision of direct and/or indirect finance, has been instrumental (see among others, Pistor and Wellons , 1999 ; Page, 1994).

Singapore, as shown above, has developed a mix of financial solutions and support for SMEs: direct finance, equity finance, loan insurance Scheme, tax deduction, and subsidised capacity building programmes. South Korea, and for decades, is also a case of the state's active support to SMEs, including provision of finance. Recently, the government announced a new programme to expand

financial support. The Government has allocated additional KRW 10 trillion (about USD 8.3 billion; 1USD=KRW1,200) in 2014 for SME financing through state-run banks. Korea Development Bank and Industrial Bank have assigned KRW 3 trillion for Facility Investment Fund, also to finance SMEs. Credit guarantee was increased by 1.5 trillion, trade insurance by 0.4 trillion in 2014, in addition to a reduction in tariffs in purchasing automated manufacturing facilities. This financial support for SMEs has been introduced as part of a comprehensive economic strategy to stimulate growth (G20, 2014:12).

What can be concluded from the above for the purpose of drawing-up a structure of SME financing solutions for Emirati SMEs?

The need for Government intervention to support Emirati SME growth and development has been argued for above. And indeed the Government has taken measures in this direction. Al-Tomooh started in 1998, followed by local (emirate-level) government organisations: Dubai SME in 2002, Khalifa Fund in 2007, and then similar organisations in other emirates. These organisations provide direct and indirect financial support to Emirati SMEs (with Khalifa Fund standing as the most significant contributor). Recently, the Government assigned Emirates Development Bank to provide federal financial support to Emirati SMEs.

In addition to finance provided by organisations mentioned above, there are opportunities to tap on regular banking finance and on venture capital.

- The UAE enjoys a wide network of banks, many of them with SME finance programmes. But these banks require collateral for the provision of finance, which most of SMEs cannot provide, especially the start-ups. Loan insurance programmes exist not only in Singapore but also in many other developed and developing countries. These programmes may also support loan interest and negotiate grace periods prior to repayment (for detailed account and analysis of some international experiences, see OECD, 2013).The establishment of loan guarantee programmes in the UAE can ease the burden on government / public funding. It is to be noted that Dubai SME, as mentioned above, has a beginning in such programmes. The newly established Emirates Development Bank may want to enhance its financial services in this direction.

- Private venture capital may be raised through Over-The-Counter (OTC) capital markets. OTCs raise capital for both existing and stat-up innovative companies with growth potential. In addition to Singapore, OTC capital markets exist in other countries. In Korea, for example, KONEX, part of Korea Exchange, focuses on raising venture capital for promising start-up SMEs (see website of KONEX). When the Emirati SME sector reaches a certain maturity level, private venture capital can be raised through OTC market. In addition to raising funds, venture capital may have non-financial benefit; it can contribute to strengthening the management capacity of the SMEs, as they can take advantage of the diversified knowledge of more experienced investors who may partner with them.

Business Development Services

Concept and Development of Practice

In addition to funding opportunities, SMEs generally suffer shortage in other areas: information, administrative and technical capabilities, professional advice (consulting), marketing, acquisition of

technology, and appropriate infrastructure. All these non-financial services are included under the notion of Business Development Services (BDS).

Interest in BDS increased with the flow of financial resources from donor countries and international organisations providing support to developing countries to develop their private sectors (primarily through assistance to create and improve support systems for SMEs). A committee of donor organisations was formed to facilitate exchange of experiences: "Donor Committee for Enterprise Development - DCED " (www.enterprisedevelopment.org). It was formerly known, since its inception in 1979 until 2005, as the "Committee for Donor Agencies for the Development of Small Enterprises".

After tens of years of experience in supporting SMEs directly through programmes run by governmental or by non-governmental organisations (the latter either being in cooperation with, or under supervision by government entities), the system has been judged by the Donors Committee as inefficient; reaching only a limited segment of the SMEs and marred by bureaucracy and corruption (for a detailed historical account of Donors' experiences in supporting SMEs in the developing countries and discussion on alternative routes, see Levitsky, 1996). The option that seems to come across was to consider moving to the so-called "market development model". The search for alternative routes to providing BDS support to SMES endeavoured to answer the question of '*how to develop a system for BDS operating in the private sector to serve beneficiaries who lack financial resources and knowledge of the usefulness of these services*?' Wide literature, mostly initiated by international organisations and bi-lateral donors, explored answers to the question, and came up with various alternatives to suit the varying situation of countries (In addition to Levitsky,1996,see: Committee of Donor Agencies for Small enterprise Development (2001); Hitchins (2002) for the ILO; Altenburg and Stamm (2004), for the German Development Institute).

The objective here is not to provide a literature review of these, but to use some of the findings to propose a system of provision that suits the UAE, which, together with other GCC countries, definitely face a unique situation

BDS Provision in the UAE

Developing a Market for BDS

Government SME organisations dedicated to supporting Emirati-owned SMEs provide some BDS, mainly at the start-up phase. It is not clear whether all of the services are directly provided by the organisations themselves or through sub-contracts.

Three major issues face policy makers in the UAE in the search for efficient BDS system of support to Emirati SMEs:

1- Providing BDS entirely through dedicated public institutions run the risks of inefficiency that the international literature has been warning about.

2- The market for private BDS currently seems to be weak (the cause in the first place is demand deficiency, as in an open economy like the UAE, it will not be difficult attract viable providers has sufficient demand being there). This market needs to be developed as a first step.

3- Emirati SMEs comprise a very small segment of the SME sector (in a small country). To develop a BDS market covering all fields and based on the needs of Emirati SMEs alone, will be a difficult and costly undertaking.

The task is, then, to *develop a BDS market (expanding both the demand and the supply sides) to serve all businesses, with Emirati SMEs organisations (as per their mission) providing support to Emirati citizens.* Developing a viable BDS market helps to enhance capabilities, productivity and innovation of the entire SME sector in the UAE which, as has been mentioned earlier, is a necessary condition for sustainable growth of the economy and of Emirati-owned SME enterprises themselves.

Organising BDS support to Emirati-owned enterprises

Governments in countries with SME support systems tend to be actively involved in information collection and dissemination as an important condition for creating a market for BDS. Information is provided usually by specialised information centres (public mainly, but also private). The information provider is an intermediary between enterprises and BDS providers. It provides information to service providers regarding the needs of SMEs, and to users about the available services and their benefits. It is important that a UAE government organisation (may be the new SME Council) is to assume this intermediary role (collecting information on BDS provision and on the changing BDS needs of all the SME sector; not only Emirati-owned).

Negotiating with providers and grouping of Emirati beneficiaries to avail of BDS services (as providing service to individual enterprises could be very expensive) can be undertaken by the existing emirate-level dedicated support organisation, which may also offer advice on BDS provision (and information on other matters, like government regulations, access to finance, etc.) through 'one-stop- centres' (like the ones recently introduced in Singapore).

In organising BDS support to Emirati entrepreneurs, two methods may be used. 1- SME organisations may contract private providers to deliver the services to their beneficiaries, with the beneficiaries receiving this service free of charge or in subsidised costs. 2- Introduce use of the voucher system to select providers. The voucher system is especially useful for established enterprises, which are more capable of identifying their specific needs and of selecting providers, and at the same time may offer them the opportunity, while using the service in a group, to mix/network with expatriates with different experiences.

Networking and Associations of SME Owners

Studies conducted by TANMIA based on surveys and focus group meetings and the survey of GEM Report (section 1) reveal that Emirati SMEs owners lack effective, institutional networking. They mainly depend on friends in getting business information.

Examples of temporary networks in the UAE are to be found in Khalifa Fund and Dubai SME. Member SMEs are occasionally invited to attend special events. UAE Businesswomen Council**s,** structured at UAE- and emirate-level, and include citizens and expatriates, follow the same pattern of networking (see for example the website of Emirate Businesswomen Council- (www.uaebwc.ae).

There is an urgent need to create permanent communication channels/networks among the Emirati SME owners. Global experience has shown the advantages of these networks, not only to support

SME business development through sharing of information and experience, but also to make their voices heard by relevant government and non-government organisations (see for example, Bennett and Ramsden, 2007).

Such permanent networks in the form of unions or associations can be geographic and may be further segmented by specific business activities. Initially, such organisations may be created at the level of individual emirates, and at a later stage, they can evolve into a networking relationship across emirates creating permanent networks in the form of functional associations (related to specific activities) and a general one. The SME council can contribute to the establishment of such associations in cooperation with emirate-level Chambers of Commerce and Industry and existing SME support organisations.

A Concluding Note:

The development of a detailed comprehensive institutional system for supporting Emirati SMEs goes beyond the scope of this paper, and requires a separate project. The first step in such effort is to create enabling environment for development of the country's SME sector (at large), followed by the development of institutional support system for Emirati SMEs, including specialised organisations, projects and programmes.

Endnotes

(1) In addition to the population and GDP growth, the growth in the number of establishments can be explained by the massive expansion of re-export trade in Dubai, Sharjah and Ajman (which were actually the emirates with the fastest growth in the numbers of establishments).

(2) The given estimate assumes that the percentage of business owners among the total employed in each of the two major citizenship groups (citizen and non-citizens) in 2009 remained the same as in 2005.

(3) This paper uses a section of unpublished consultancy report in Arabic that the author has been commissioned to prepare for the UAE Ministry of Economy. The paper is a predominantly revised, updated, and academically 'formatted' version.

(4) Haan (2002) represents the first, relatively wider survey; (2003/a) focused on entrepreneurs in the five Northern Emirates; (2003/b) investigated networking available to Emirati entrepreneurs and (2004) was conducted among Emirati women entrepreneurs.

Cited References

Articles, Books And Official Publications

- Abdelkarim, Abbas, (ed) (1999), Change and Development in the Gulf, MACMILLAN PRESS, London and ST MARTIN PRESS, New York.

- Abdelkarim, Abbas (2001/a), UAE Labour Market and Problems of Employment of Nationals, an Overview and Policy Agenda", June 2001, Research Report No. 1, Centre for Labour Market Research and Information, TANMIA, Dubai.

- Abdelkarim, Abbas (ed.) (2001/b), Employment and Employability in a Small Economy- The UAE, SHAKER Publishing, Maastricht.

- Altenburg, Tilman and Andreas Stamm (2004*),* Towards a More Effective Provision of Business Services, German Development Institute -Discussion-Paper 4/2004
http://www.die-gdi.de/uploads/media/4-2004.pdf

- Asian Development Bank, (2014), Asia SME Finance Monitor 2013, Mandaluyong City, Philippines.

- Arrowsmith, James, Keith Sisson and Paul Marginson (2004), What Can 'Benchmarking' Offer the Open Method of Co-ordination? Journal of European Public Policy, Volume 11, No. 2, April 2004: 311–328.

- Batra, Geeta and Mahmood, Syed (2003), Direct Support to Private Firms: Evidence on Effectiveness (November 18, 2003). World Bank Policy Research Working Paper No. 3170. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=636589.2003

- Baud, Isa and Hala Mahgoub (2001) "Towards Increasing National Female Participation in the Labour Force", Research Report 2, Centre for Labour Market Research and Information, TANMIA, Dubai.

- Beblawi, H. and G. Lunciani (eds) (1987). The Rentier State (eds), Croom Helm, London.

-Bennett, Robert and Mark Ramsden (2007), The Contribution of Business Associations to SMEs: Strategy, Bundling or Reassurance? International Small Business Journal, Volume 25, No 1, (49-76).

- Committee of Donor Agencies for Small enterprise Development (2001), Business development Services for Small Enterprises: guiding principles for donor intervention www.enterprise-development.org/download.ashx?id=1291

- DUBAI SME (2011), The Role of Government in Supporting Entrepreneurship & SME Development, Government of Dubai-Mohammed Bin Rashid Establishment For SME Development.

- G 20 (2014,) Comprehensive Growth Strategy- Republic of Korea

https://g20.org/wpcontent/uploads/2014/12/g20_comprehensive_growth_strategy_south_korea.

- GEM 2011 UAE (2013), www.**gem**consortium.org

- Haan, Hans (2002), Report on A survey Among National Small and Medium Enterprises, Research Report No. 6, Centre for Labour Market Research and Information, TANMIA, Dubai.

- Haan, Hans (2003/a), 'Fingers of Hand': Experience of Small Enterprises in the Northern Emirates, Research Report No. 11, Centre for Labour Market Research and Information, TANMIA, Dubai.

- Haan, Hans (2004), Small Enterprises: Women Entrepreneurs in the UAE, Research Report No. 19, Centre for Labour Market. 19, Research and Information, TANMIA, Dubai.
- Haan, Hans (2003/b), Business Networking for SME Development in the UAE, Research Report No. 12, Centre for Labour Market Research and Information, TANMIA, Dubai.

- Haalberg, Kristin (2000), A market-Oriented Strategy for Small and Medium-Scale Enterprise, Discussion Paper No.60, International Finance Corporation, The World Bank.

- Hitchins, Rob (2002), The Role of Government in BDS Market Development: a preliminary review of the International Labour office SEED:

http://www.value-chains.org/dyn/bds/docs/174/RoS%20BDS%20RH.pd:

- Levitsky, Jacob (1996), Support Systems for SMEs in Developing Countries- A review, UNIDO Small and Medium Enterprise Programme, UNIDO.

- Liang, Tan Wee (2007), The Policy Environment for the Development of SMES, in SME Development in Singapore: Of Entrepreneurship Infrastructure and SME Strategies, (p. 191- 225), Pacific Economic Cooperation Council- Chinese Taipei Pacific Economic Cooperation Committee, Singapore

- Ministry of Planning (1968);(1975);(1980);(1985);(1995);(2005) UAE Population Census, Abu Dhabi.

- Page, John (1994), The East Asian Miracle: Four Lessons for Development Policy, in Stanley Fischer and Julio J. Rotemberg, eds., NBER (National Bureau of Economic Research) Macroeconomics Annual 1994, Volume 9, p. 219 – 282, MIT Press.

- Pistor, Katharina and Philip A. Wellons (1999), The Role of Law and Legal Institutions in Asian Economic Development, 1960-1995, Oxford University Press.

- PRO INNO EUROPE (201) (, Singapore SME Innovation Support Schemes, European Commission-enterprise and Industry, Document ID: IPF 12-012, Brussels.

- Rettab, Belaid (2001), Employment Creation through Small Enterprise Development, in Abbas Abdelkarim- edited (2001), Employment and Employability in a Small Economy- The UAE, SHAKER Publishing, Maastricht.

- Soon, Tan Thiam (1994), A Pragmatic Approach to SME Development in Singapore, Journal of Small Business and Entrepreneurship, Volume 11, Issue 2 (38-45).

- Teng, Harold Slow Song (2011) Government Policy and Critical Success Factors of Small Business in Singapore, Cambridge Scholars Publishing, New Castle, UK.

- UAE Year Book 2005, *www.**uaeyearbook**.com/**Yearbooks/2005**/ENG/*

- Wei-Yen, Denis Hew and Loi Wee Nee (2004), Entrepreneurs and SMEs in Southeast Asia, Institute of Southeast Asia Studies, Singapore.

Websites and News Papers

- ADA (2015), https://www.ida.gov.sg/Programmes-Partnership/Small-and-Medium-Enterprises

-Al-Tomooh(2015),https://www.google.com/search?q=al+tomooh+project%2C+dubai&ie=utf-8&oe=utf-8

- ASME, 2015, http://www.asme.org.sg/index.php/about_asme

- Dubai SME (2015), https://www.google.com/search?q=dubai+sme&ie=utf-8&oe=utf-8

- Donor Committee for Enterprise Development - DCED: www.enterprisedevelopment.org

- Emirati Business Women Council: www.uaebwc.ae

- Gulf News (2002) http://m.gulfnews.com/news/uae/general/uae-women-strategy-launch-today-1.405371

- Gulf News (2014) http://gulfnews.com/business/sectors/general/sme-law-to-boost-business-climate-of-this-sector-1.1321157

- Gulf News (2015) http://gulfnews.com/business/sectors/general/dubai-sme-reports-50-increase-1.1243507

- IE Singapore (2015), http://www.iesingapore.gov.sg/

- Khalifa Fund: www.khalifafund.ae/

- Khaleej Times (2014), http://www.khaleejtimes.com/article/20140912/ARTICLE/309129915/1037,

- Ministry of Trade and Industry Singapore (2015), https://www.mti.gov.sg/newsroom/pages/government-enhances-support-for-smes-to-achieve-quality-growth.aspx.

- National Bureau of Statistics- UAE (2015), http://www.uaestatistics.gov.ae/EnglishHome/

-SPRING Singapore (no date)

http://www.spring.gov.sg/Resources/Documents/Corp_Marketing_Brochure_Eng.pd

- SPRING Singapore-(2015) (last updated 25 January 2015)

http://www.spring.gov.sg/NewsEvents/PR/Pages/More-SMEs-Raised-Productivity-Innovated-and-Upgraded-Capabilities-in-2012-20130219.aspx

- The National (2015) http://www.thenational.ae/business/industry-insights/khalifa-fund-considers-incubator-programme-for-emirati-innovators

-The National (2014) http://www.thenational.ae/business/industry-insights/economics/landmark-smes-law-has-big-implications-for-uae-economy

- WAM (2015) https://www.wam.ae/en/news/economics/1395279162583.html

- World Bank Data (2015),http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?page=2

مؤتمر "المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في البلدان العربية: الواقع والتطلعات"
المزمع عقده خلال الفترة 15-16 محرم 1437 هـ الموافق 28-29 أكتوبر 2015 م، من خلال ورقة حول موضوع

"تعزيز مكانة المرأة و تمكينها من خلال المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الصغيرة بالمملكة المغربية"

من طرف الدكتورة نجاة زروق، موظفة سامية سابقة بالمملكة المغربية، عضوة لجنة الخبراء في الإدارة العامة لدى هيئة الأمم المتحدة وعضوة مجلس إدارة معهد القيادات النسائية العربية بالأردن

مدخل: أهمية ورهانات مسألة وضعية المرأة و تمكينها

تعتبر قضية المرأة (أو بالأحرى إشكالية المرأة) التي تهم المجتمع الدولي ككل، قضية مصيرية بالنسبة لكافة الأمم، سواء كانت متقدمة أو في طور النمو، تستمد أسسها وشرعيتها وكذلك جذورها العميقة من مبادئ حقوق الإنسان، كما هو متعارف عليه عالمياً. فلا يمكن للديمقراطية ودولة القانون أن يكتملا بدون اعتراف قانوني و فعلي لمشاركة المرأة في مسلسل التنمية والتقدم وتطور المجتمع. فكما أكدت على ذلك السيدة هيلاري كلنتون-رودام في عدة مناسبات: ***"حقوق الإنسان هي حقوق المرأة و حقوق المرأة هي حقوق الإنسان"***[1].

> ***"المرأة مورد ذو قيمة و غير مستغل بالكامل في اقتصاد عالمي يتسم بالضبابية. فخلال الأزمة المالية عام 2008، ساعد دخل المرأة في استمرار كثير من الأسر، ومن ثم تأتي أهمية ضمان عدم تقييد إنتاجية المرأة و دخلها بحواجز السوق و المؤسسات أو بتمييز صريح..."***
> روبرت زوليك، الرئيس السابق للبنك الدولي

تعتبر كذلك شرطاً أساسياً ومسبقاً لتحقيق الحكامة الجيدة ومكافحة الفساد وترسيخ القيم والأخلاقيات، انطلاقاً من دورها المحوري في مجالي التربية و التعليم. فكما جاء على لسان الشاعر حافظ ابراهيم: ***"الأم مدرسة إذا أعددتها، أعددت شعباً طيب الأعراق"***.
هي كذلك قضية تجسد النضال، على امتداد قرون عديدة إلى يومنا هذا، من أجل الكرامة و الاحترام و المساواة و الحرية وإزالة جميع أشكال التمييز، إلى جانب أنها تسعى لتحسين أو تغيير العادات والتقاليد والممارسات والمواقف والسلوكات والقوانين و الأنظمة والصور النمطية التي لا زالت النساء ضحايا لها كل يوم وفي كل مكان من أنحاء العالم.

و كذلك لأن بناء أي مشروع طموح للمجتمع لا يمكن تصوره من دون اعتراف بمكانة وحقوق المرأة داخل المجتمع وكذلك مساهمتها الملموسة والفعالة في ديناميكية التنمية والتقدم لأي بلد.

ويبقى مع ذلك أن أي تحول و أي تقدم وأي تغيير وأي تطور في هذا الميدان تطلب و يتطلب وجود ضغط إيجابي دولي على مستوى المجتمع الدولي، رؤية و إرادة سياسية قوية على المستوى الوطني، مجتمع مدني وهيئات نسائية منظمة ومهيكلة، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار **عامل الزمن** و السياق الملائم و السبل المتاحة والتطور السوسيو- ثقافي للمجتمعات.

فمن هذا المنطلق، ما هو الدور الذي يمكن للمشروعات المتناهية الصغر و الصغيرة أن تلعبه في تفعيل دور المرأة في خطط النهوض بالمجتمع و تحسين وضعيتها و تنميتها ثقافياً و اجتماعياً و اقتصادياً ؟ إلى أي مدى تساهم هذه المشروعات في الحد من المشاكل و المعيقات التي لازالت تعانيها المرأة في مجتمعاتنا العربية؟ ما هي الشروط الأساسية لجعل هذا النوع من المشروعات رافداً أساسياً لتمكين وتحفيز المرأة والقضاء على مختلف أوجه التمييز والفوارق التي لا زالت تواجهها؟

وللإجابة على هذه الأسئلة، سيتم الاستئناس بتجربة المملكة المغربية في هذا الشأن، عبر أهم المحاور التالية:

- أهم المكتسبات في مجال تمكين المرأة على المستوى العالمي؛
- أهمية المشروعات الصغيرة في النهوض بوضعية المرأة وتمكينها ؛
- المرأة بالمغرب، فاعل أساسي في مسلسل التنمية و النهوض بالمجتمع؛

[1] انظر خطاب السيدة هيلاري كلينتون بمناسبة المؤتمر الدولي الرابع للأمم المتحدة حول المرأة ببيجين (الصين) بتاريخ 5 شتنبر 1995.

- مكانة المشروعات الصغيرة لفائدة المرأة في ديناميكية التنمية المغربية ؛
- أي تقييم و أي تحديات؟
- تقديم بعض الاقتراحات.

أولا: أهم المكتسبات في مجال تمكين المرأة على المستوى العالمي

منذ أحداث منظمة الأمم المتحدة، لعبت هذه الهيئة بطريقة تدريجية دوراً مهماً فيما يخص تحسين وضعية المرأة، وذلك عبر تنظيم العديد من المؤتمرات والقمم العالمية، و اعتماد عدة خطط عمل و برامج و وضع العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية، وخلق صناديق للدعم...، إلى غير ذلك من المبادرات التي تمت بلورتها في مجموعة من الالتزامات الدولية التي تطمح إلى ترسيخ ثلاثة مبادئ أساسية و هي المساواة و عدم التمييز و أهمية مسؤولية الدول في هذا المجال. و يبرز الجدول رقم 1 المرفق بهذه المداخلة أهم المحطات التي عرفها نشاط هيئة الأمم المتحدة في هذا الشأن.

فخلال المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة في بكين بالصين في سبتمبر 1995، اعتمدت وفود الحكومات من 189 دولة، بالإجماع، إعلان و منهاج عمل بكين([2]) الذي يحتوي على جدول أعمال لتمكين المرأة بهدف التغلب على شتى العقبات و حث الحكومات و المجتمع الدولي و المجتمع المدني و القطاع الخاص على اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن عدد من القضايا الحاسمة (الفقر و التفاوت و عدم المساواة في الهياكل السياسية و الاقتصادية في كل أشكال الأنشطة الإنتاجية و الاستفادة من الموارد و عدم المساواة في تقاسم السلطة و اتخاذ القرار على جميع المستويات، وكذلك عدم كفاية الآليات الضرورية للنهوض بالمرأة على جميع المستويات....). كما يعتبر **الهدف الثالث** من بين أهم الأهداف الإنمائية للتنمية التي تم اعتمادها سنة 2000، فيما يخص النهوض بأوضاع المرأة، من خلال تعزيز المساواة بين الرجل و المرأة عبر **"تمكين"** هذه الأخيرة.

ويركز برنامج الأمم المتحدة للتنمية على أن المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة ليس فقط كحقوق للإنسان، بل أيضاً لأنها سبيل إلى تحقيق "الأهداف الإنمائية للألفية" والتنمية المستدامة. كما يقوم بتقييم سنوي لما تم إنجازه في هذا المجال([3]). بدورها اعتمدت هيئة الأمم المتحدة للنساء التي ثم إحداثها سنة 2010 عدة أولويات و محاور أساسية لبلورة خارطة طريقها، و هي:

- إعطاء الأولوية للتعليم والصحة والحقوق الإنجابية،
- **التمكين الاقتصادي** كمكونات أساسية لتحرير المرأة،
- تعزيز القيادة النسائية وتوسيع مشاركة المرأة،
- مكافحة العنف ضد المرأة،
- ضمان تمثيل أفضل للمرأة داخل منظومة الأمم المتحدة،
- العمل على تعريف هدف إنمائي شمولي حول جميع القضايا المتعلقة بوضعية المرأة**(4)**.

ولبلوغ مختلف هذه الأهداف و تحقيق هذه الأولويات، تم اعتماد مقاربتين أساسيتين و تكميليتين:

- **مقاربة إدماج النوع الاجتماعي** (***Gender Mainstreaming***) التي تترجم في مقاربة مندمجة للمساواة، أي دمج منظور النوع بطريقة أفقية في جميع مراحل التخطيط و التنفيذ وكذلك التتبع وتقييم السياسات العامة، من أجل القضاء على جميع الفوارق الموجودة بين الرجل والمرأة ؛
- **مقاربة التمكين**([5]) التي تتجلى في تعزيز وضعية و سلطة و قيادة النساء والتقليص من الفوارق فيما يخص الحصول على الموارد و ولوج مراكز اتخاذ القرار.

والتمكين مفهوم حديث، ظهر في نهاية تسعينات القرن العشرين وأصبح الأكثر استخداماً في سياسات وبرامج معظم المنظمات الإنمائية، سواء تلك التابعة لهيئة الأمم المتحدة أو غير الحكومية، و هو أكثر المفاهيم اعترافاً بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية، كما أنه يسعى للقضاء على كل مظاهر التمييز ضدها من خلال الآليات التي تعينها و تؤهلها، للاعتماد على الذات و امتلاك عناصر القوة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية من أجل تحسين أوضاعها المعيشية و المادية على نحو متواصل، و للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس جميع جوانب حياتها. التمكين يشمل كذلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها، فردياً وجماعياً ، واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علامات القوة في حياتها فتكسب الثقة بالنفس و القدرة على التصدي لعدم المساواة بينها و بين الرجل أو لمختلف أوجه التمييز التي لا زالت تعاني منها.
وتوجد عدة مؤشرات للتمكين حسب الميادين، كما هو مبين في الجدول التالي:

---

[2] تم تبني إعلان و منهاج عمل بكين بالإجماع في 15 سبتمبر 1995 من قبل الحكومات المشاركة في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، ثم اعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 ديسمبر 1995 تحت رقم A/RES/50/42

[3] أنظر البوابة الإلكترونية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية www.undp.org

[4] انظر المؤتمر الصحفي للمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للنساء بتاريخ 12 سبتمبر 2013 www.unwomen.org

[5] Empowerment باللغة الإنجليزية و Autonomisation باللغة الفرنسية.

مؤشرات التمكين

التمكين السياسي	التمكين الاقتصادي	التمكين الاجتماعي
▪ نسبة النساء في البرلمان و الأعيان ▪ نسبة النساء في المجالس المحلية و مراكز اتخاذ القرار ▪ نسبة النساء في الخدمة المدنية ▪ نسبة النساء اللواتي سجلن للتصويت و الانتخاب ▪ نسبة النساء اللواتي يحق لهن التصويت	▪ التغير في نسبة معدلات التوظيف ▪ مشاركة أفراد الأسرة في أعمال البيت و رعاية الأطفال ▪ الفرق في المرتبات و الأجور بين النساء و الرجال ▪ النسبة المئوية للملكية ▪ النسبة المئوية للمصروفات على الصحة و التعليم ▪ النسبة المئوية للفرص المتوفرة للمرأة لتطوير قدراتها التقنية كالخدمات الفنية المقدمة من قبل الحكومة أو المصادر غير الحكومية	▪ عدد النساء في منظمات المجتمع المدني ▪ مقارنة النساء اللواتي في مواقع اتخاذ القرار بالعدد الكلي للأفراد في المشاريع و الدوائر الرسمية و غير الرسمية ▪ حرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالإنجاب ▪ حرية الحركة داخليا و خارجيا بالمقارنة مع الرجال
المصدر: خليل النعيمات، مدرب، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، تمكين المرأة ANERA		

ويبقى دعم التمكين الاقتصادي لفائدة المرأة من الشروط الأساسية لتحقيق النمو و التنمية المستدامة، كما أن له ارتباط وطيد بدعم الحقوق وبناء مجتمعات منصفة[6] و يعطي الفرصة للنساء للوصول إلى الموارد و الآليات الاقتصادية، كالشغل و الخدمات المالية و العقار، إلى غير ذلك من إمكانيات الإنتاج و التكوين و التدريب و دعم القدرات و الوصول إلى المعلومات حول سوق الشغل، وكذلك إلى تحقيق الذات و الاستقلالية و التأثير الإيجابي و النافع على المجتمع.

وفي هذا الصدد، لابد من الإشادة بكل ما حققه العالم من خطوات ملموسة خلال العقود الأخيرة تجاه تضييق الفجوات بين الرجال و النساء في شتى المجالات، كالتعليم و الرعاية الصحية و ولوج أسواق العمل و الوصول إلى مراكز القرار وكذلك التقليص من التمييز الذي لازال يطال وضعية المرأة مقارنة مع وضعية الرجل، انطلاقاً من القناعة بأن "***تمكين المرأة يعزز قدرات الأمم***"[7].

وقد استلزم ذلك من المجتمع الدولي والدول والمنظمات الإنمائية وكذلك المنظمات غير الحكومية بلورة و تنفيذ العديد من الاستراتيجيات و البرامج و تعبئة الموارد اللازمة لبناء و دعم قدرات المرأة وتمكينها من حقوقها الإنسانية و إعطائها الفرص و تمكينها من الموارد، إلى جانب أخيها الرجل.

بناءا على ما سبق، إلى أي مدى يمكن للمشروعات الصغيرة أن تساهم في دينامكية تمكين المرأة وتحسين وضعيتها؟

ثانيا: أهمية المشروعات الصغيرة في النهوض بوضعية المرأة وتمكينها

يتضمن مسلسل التنمية في كل بلد مجموعة من السياسات البنيوية والاقتصادية والمالية والتجارية والصناعية و الزراعية والبيئية التي تسعى إلى ضمان الأمن و الاستقرار و إلى الرفع من وتيرة النمو و الرفاه و التقدم، سواء من خلال الموارد الوطنية أو بفضل كافة الفرص المتاحة في إطار التعاون الدولي و الشراكة.

و يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المشاريع الصغرى وتشجيع إقامتها ودعمها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول بشكل عام، و بالأخص في الدول النامية[8].

1) تعريف المشروعات الصغيرة

حسب الدكتور ماهر حسن المحروق و الدكتور إيهاب مقابله، "***لبات في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد و موحد للمشروعات الصغيرة و المتوسطة. هذا بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة" و "متوسطة" هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى و من قطاع لآخر حتى في داخل الدولة***"[9]. كما أشارا إلى إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية بأن هناك أكثر من 55 تعريفاً لهذا النوع من المشروعات في 75 دولة.

في غياب هذا التعريف الموحد، يتم الاعتماد على مجموعة من المعايير، أهمها عدد العمال و حجم رأس المال و حجم المبيعات، إلخ...، مع الأخذ بعين الاعتبار الإطار القانوني لكل بلد أو منظمة، كما هو موضح في الجدول الموالي. و يبقى معيار عدد العمال الأكثر استعمالا لما له من مزايا كمقياس ثابت و موحد، حيث يسهل جمع المعلومات حوله و كذلك عملية المقارنة بين القطاعات و الدول، دون أن يكون له أي ارتباط بتغيرات الأسعار أو أسعار الصرف.

---

[6] انظر منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية: التمكين الاقتصادي لفائدة المرأة، وثيقة تفكير، أبريل 2011.

[7] انظر مقال روبرت زوليك حول "تمكين المرأة يعزز قدرات العالم" و كذلك تقرير مجموعة البنك الدولي "تقرير عن التنمية في العالم 2012: المساواة بين الجنسين و التنمية"، www.worldbank.org

[8] د. ماهر حسن المحروق و د. إيهاب مقابله، مركز المنشآت الصغيرة و المتوسطة: "المشروعات الصغيرة و المتوسطة: أهميتها و معوقاتها"، الأردن، أيار 2006، www.aabfs.org

[9] نفس المصدر.

اعتماد عدد العمال كمعيار لتعريف المشروعات الصغيرة و المتوسطة	
البلد/المنظمة	**عدد العمال**
البنك الدولي	50 عاملا
الولايات المتحدة، إيطاليا، فرنسا	حتى 500 عامل
السويد	حتى 200 عامل
كندا، استراليا	حتى 99 عاملا
الدنمارك	لغاية 50 عاملا
المصدر: د. ماهر حسن المحروق و د. إيهاب مقابله، مركز المنشآت الصغيرة و المتوسطة: المشروعات الصغيرة و المتوسطة: أهميتها و معوقاتها، الأردن، أيار 2006، www.aabfs.org	

و يمكن تعريف هذا النوع من المشروعات في المغرب([10]) بالاستئناس بمفهوم المقاولة الصغرى و المتوسطة التي تم تعريفها و تقنينها بموجب الظهير الشريف رقم 1.02.188 صادر في 12 من جمادى الأولى 1423 (23 يوليو 2002) بتنفيذ القانون رقم 53.00 المتعلق بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة([11]) في المادة الأولى (أحكام عامة)، حيث ارتكز المشرع المغربي على مجموعة من المعايير للتعريف بهذا النوع من المنشآت و هي كالتالي: **أولاً:** كل مقاولة يقوم مباشرة بتسييرها أو إدارتها أو هما معاً ، الأشخاص الطبيعيون المالكون لها أو الملاك الشركاء أو المساهمون فيها، إذا كان رأس مالها أو حقوق التصويت فيها غير مملوكة بنسبة حقوق 25% من لدن مقاولة أو عدة مقاولات لا ينطبق عليها تعريف المقاولة الصغرى والمتوسطة ؛ **ثانياً:** بالنسبة للمقاولات الموجودة، التوفر على عدد من المستخدمين الدائمين لا يتعدى 200 شخص والقيام خلال السنتين المحاسبيتين الأخيرتين بتحقيق إما رقم أعمال سنوي دون اعتبار الضرائب لا يتجاوز 75 مليون درهم وإما حصيلة سنوية إجمالية لا تتجاوز 50 مليون درهم ؛ **ثالثاً:** بالنسبة للمقاولات الحديثة العهد أي كل مقاولة مضى على وجودها أقل من سنتين، الشروع في برنامج استثمار أولي إجمالي لا يتجاوز مجموعه 25 مليون درهم والتقيد بنسبة استثمار عن كل منصب شغل تقل عن 250.000 درهم.

نوع المقاولة	عدد المستخدمين	رقم الأعمال السنوي	أو الحصيلة السنوية
المقاولة الصغيرة و المتوسطة	أقل من 200	أقل أو يساوي 75 مليون درهم	أقل أو تساوي 50 مليون درهم

و قد سعى المشرع المغربي من خلال هذا التعريف الواسع إلى فتح المجال و إعطاء الفرصة لهذا النوع من المنشآت انطلاقاً من الأهمية التي تكتسبها هذه المشروعات في الاقتصاد المغربي.

بالموازاة مع هذا التعريف القانوني، اعتمدت مجموعة من الأبناك المغربية ابتداءاً من سنة 2004 تصنيف مقاييس متباينة وفقاً لفئة المقاولات المعنية انطلاقاً من المعايير التالية:

نوع المقاولة	عدد المستخدمين	رقم الأعمال السنوي	أو الحصيلة السنوية
المقاولة الكبيرة	يساوي أو يتجاوز 250	يساوي أو يتجاوز 75 مليون درهم	يساوي أو يتجاوز 90 مليون درهم
المقاولة الصغيرة و المتوسطة	يساوي أو يقل عن 250	أقل من 75 مليون درهم	أقل من 90 مليون درهم
المقاولة الصغيرة جداً	أقل من 10	أقل من 10 مليون درهم	أقل من 15 مليون درهم
المصدر: د. محمد العبدلاوي و د. أمينة الحوضي، "آليات التمويل و معيقات تنمية المقاولة الصغرى و المتوسطة بالمغرب"، جامعة فاس، المغرب، www.abhatoo.net.ma			

2) أهم خصائص و مميزات المشروعات الصغيرة

يلعب هذا النوع من المشروعات كأحد أهم روافد العملية التنموية، دوراً لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، إلى جانب أنه يتميز بعدة خصائص من أهمها أن هذه المشاريع في غالب الأحيان ذات طابع أسري، ويكون مالك المنشأة هو مديرها، لا تستلزم رؤوس أموال كبيرة لإنشائها، ملاءمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال و ملاءمته لأصحاب هذه المشروعات، الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية، المرونة و القدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف، قد تكون مكملة وداعمة و مغذية للمشروعات الكبيرة، تعتبر المصدر الرئيسي لتوفير مناصب الشغل في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء كما أن تكلفة خلق فرص الشغل فيها منخفضة مقارنة بتكلفتها بالنسبة للمشروعات الكبيرة، و كذا من المجالات الخصبة لتطوير الإبداع و الأفكار و لاستغلال الطاقات

[10] أنظر د. محمد العبدلاوي و د. أمينة الحوضي، "آليات التمويل و معيقات تنمية المقاولة الصغرى و المتوسطة بالمغرب"، جامعة فاس، المغرب، www.abhatoo.net.ma

[11] الجريدة الرسمية عدد 5031 بتاريخ 2002/08/19 الصفحة 2368.

و الإمكانيات و لتطوير الخبرات و المهارات، كما تكون عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة، و خير مثال على ذلك بعض المشاريع التي بدأت صغيرة جدا و أصبحت شركات عالمية رائدة أو ساهمت في العملية التنموية كما يبرز ذلك الجدول التالي:

نماذج مشروعات صغيرة تحولت إلى قصص نجاحات رائعة على المستوى العالمي سواء في مجال التنمية أو الإنتاج

آلة الخياطة SINGER	أنشأت و ربت و علمت الكثير من الأمهات أجيالا عديدة من النساء و الرجال باستخدام هذه الآلة داخل البيت كمشروع صغير مدر للدخل
مجموعة رحال ممول الحفلات في المغرب	بنى ثروته ابتداءا من 20 سنتيما و بدأ بمحل بيع الحلويات طوله متر مربع واحد بمدينة الدار البيضاء سنة 1946 ليصبح هذا المشروع مجموعة رحال الشركة المعروفة عالمياً في مجال التموين
شركة بينيتون للألبسة United Colors of Benetton	بدأ صاحب هذه الشركة بالعمل على ماكنة خياطة واحدة في مدخل العمارة التي يسكنها و كان يجمع بواقي القماش من المصنع و يحيكها على شكل ملابس جاهزة
سلسلة مطاعم بيتزا هت Pizza Hut	**أكبر سلسلة مطاعم بيتزا على مستوى العالم من حيث عدد الفروع (12000 فرع) موزعة على 90 دولة وما يقرب 300000 موظف** في عام 1958، قرر الأخوان دان وفرانك كيرني بافتتاح مطعم لتقديم وجبات البيزا في مدينة ويتشتا في ولاية كانسس الأمريكية، حيث تم افتتاح مطعم يحتوي على 25 مقعداً فقط. وعندما أرادوا تسمية المطعم لم يكن هناك متسع على اللوحة إلا لعدد 9 حروف. وتم اختيار كلمة " بيتزا " كـ كلمة أولى وحيث أن المطعم كان مُصمم على شكل كوخ، أُختيرت كلمة هت والتي تعني "كوخ" باللغة الإنكليزية، وهكذا كانت ولادة بيتزا هت
المصدر	**الأنترنيت و موسوعة ويكيبديا**

ثالثا: المرأة بالمغرب، فاعل أساسي في مسلسل التنمية و النهوض بالمجتمع

تعيش المرأة المغربية ثورة حقيقية وهادئة و ثابتة الخطوات، انطلاقاً من إرادة سياسية قوية ومتينة لا رجعة فيها، تستمد جذورها من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف و من السنة النبوية السمحاء، حيث يقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "***النساء شقائق الرجال***". ففي عهد المغفور له صاحب الجلالة الملك محمد الخامس، سمح للنساء في سنوات 1950 من القرن الماضي الاستفادة من قانون الحريات العامة (1958) و الحصول على التعليم و ولوج الوظيفة العمومية من خلال النظام العام للوظيفة العمومية (1958) و التمتع بالحق في التصويت وحق الترشيح في الانتخابات (1959) . كما قام المغفور له صاحب الجلالة **الملك الحسن الثاني** بدعم هذه المكتسبات وتعزيزها في إطار الدساتير الخمس الصادرة في سنوات 1962 و 1970 و 1972 و 1992 و 1996، علاوة على الوصول إلى جميع مستويات التعليم و مختلف قطاعات الشغل وكذلك مناصب المسؤولية. وعرفت قضية المرأة قفزات نوعية معبرة ومشرقة منذ اعتلاء **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصر الله** عرش أسلافه المنعمين، وذلك في إطار بناء مغرب ديمقراطي و حداثي قوامه احترام حقوق الإنسان كما هو متعارف بها دوليا و بناء دولة الحق و القانون و تحقيق التنمية الشاملة و المستدامة. فقد أكد جلالته في الخطاب الملكي بتاريخ 20 أغسطس 1999 "***وكيف يتصور بلوغ رقي المجتمع وازدهاره والنساء اللائي يشكلن زهاء نصفه تهدر مصالحهن في غير مراعاة لما منحهن الدين الحنيف من حقوق هن بها شقائق الرجال تتناسب ورسالتهن السامية في إنصاف لهن مما قد يتعرضن له من حيف أو عنف مع أنهن بلغن مستوى نافسن به الذكور سواء في ميدان العلم أو العمل؟***" . و بناءً على هذه المرتكزات و تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية، انخرطت المملكة المغربية في مسارات تعزيز دور المرأة في التنمية من خلال جملة من المحطات التاريخية كان من أكثرها دلالة نص جلالة الملك محمد السادس حفظه الله على إقرار يوم 10 أكتوبر من كل سنة يوماً وطنياً للمرأة المغربية، إلى جانب ملائمة القوانين مع الالتزامات الدولية و مدونة الأسرة (2004) و وصول النساء لمراكز القرار وطنياً ومحلياً و خارج الوطن و اعتماد دستور جديد سنة 2011 مبني على الديمقراطية التشاركية و ربط المسؤولية بالمساءلة والمناصفة ومقاربة النوع([12]).

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2011

"و لن يتأتى ما نتوخاه من نهوض بالعدالة الاجتماعية و المجالية، إلا بتعزيز السياسات الاجتماعية لمحاربة الفقر و الإقصاء و التهميش، وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى، و النهوض بالمساواة بين الرجل و المرأة فضلا عن إيلاء عناية خاصة للعالم القروي و للمناطق الجبلية و النائية و المعزولة، و بلورة ميثاق اجتماعي متقدم."

12 أنظر الباب الثاني من دستور 2011 حول الحريات والحقوق الأساسية، الفصل 19 الذي ينص على ما يلي: "يتمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية،كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها. تسعى الدولة إلى تحقيق مبدإ المناصفة بين الرجال والنساء. وتُحدث لهذه الغاية، هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز." ؛ أنظر كذلك "المرأة في الدستور: من مطلب التضمين إلى الحق في التنزيل"، مجلة مسالك، عدد مزدوج 23-2013/24.

النساء بالمغرب هن أيضاً قياديات في العديد من القطاعات تؤثر مباشرة أو بصفة غير مباشرة على إحداث و دعم و نجاح المشروعات الصغيرة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، حوالي 9.000 إلى 10.000 امرأة مغربية هن مقاولات يملكن أو يسيرن شركة، بمعدل 10 % من مجموع المقاولات. و تشمل هذه المقاولات قطاع الخدمات (37 بالمائة)، والتجارة (31 بالمائة) و الصناعة المتمثلة أساسا في قطاع النسيج (21 بالمائة)([13]).

ولو أن عمل المرأة لا يحتسب في غالب الأحيان في الإحصائيات الوطنية و في المحاسبة الوطنية، فإن هذه الأخيرة تلعب كذلك دوراً هاماً داخل وخارج المنزل في إنشاء وتدبير وتسيير المشروعات الصغيرة، في المجالين الحضري و القروي، و في عدة قطاعات كالفلاحة و الزراعة و الصناعة التقليدية و السياحة و الخدمات، و كذا في القطاعين المهيكل و الغير مهيكل.

فإلى أي حد ساهمت المشروعات الصغيرة في النهوض بأوضاع المرأة و كيف ساهمت هذه الأخيرة في إنجاز و إنجاح مثل هذا النوع من المشاريع؟

رابعا: مكانة المشروعات الصغيرة لفائدة المرأة في ديناميكية التنمية المغربية

لقد أولى المغرب للمشروعات الصغيرة (و المتوسطة) نفس الأهمية التي أعطيت للمشروعات الكبيرة في بناء الدولة و في العملية التنموية منذ فجر الاستقلال. فاستناداً إلى مختلف المخططات التنموية التي اعتمدها المغرب في تحقيق التنمية البشرية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، نرى أن الدولة كانت دائماً توفر المناخ الملائم و تقدم الدعم اللازم لمثل هذه المشروعات التي تشكل أساس النسيج الاقتصادي المغربي وتساهم بأعدادها الوافرة مساهمة إيجابية في النمو الاقتصادي وفي إحداث مناصب الشغل والتنمية الوطنية والجهوية والمحلية. ونظراً لكثرة المبادرات في هذا الشأن، سنقوم باستعراض أهم المنجزات التي قامت بها الدولة و الجماعات الترابية و القطاع الخاص و المجتمع المدني مع الإستئناس بالمنجزات الرائدة في هذا المجال.

1) دعم المشروعات الصغيرة في إطار عدة سياسات و برامج عمومية للدولة

في البداية لابد من إبراز الدور المحوري الذي لعبته الدولة في إنجاز و تتبع و تمويل الأوراش الكبرى([14]) و بناء التجهيزات الأساسية (الطرق، الطرق السيارة، السكن، المدارس، الجامعات، السدود، الكهرباء، الماء الصالح للشرب، المستشفيات و المستوصفات....) و تأهيل النسيج الإنتاجي الوطني و اتخاذ عدة تدابير لتحفيز الاستثمار و المبادرة الحرة (كالتمويل و التحفيز الضريبي و توفير الأراضي و الفضاءات المجهزة للاستثمار...)، إلى جانب السياسات القطاعية و برامج التنمية الجهوية، وتكوين الأطر، مما يساهم في توفير المناخ الملائم لإنجاز و إنجاح المشروعات الصغيرة. فهناك العديد من السياسات و البرامج العمومية التي تستهدف و تعنى بالمشروعات الصغيرة، همت المرأة سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة. ونخص بالذكر منها مخطط المساواة بين المرأة و الرجل ؛ مؤسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي في ممارسات البرمجة و التخطيط بالنسبة للقطاعات الوزارية و المؤسسات العمومية ؛ الولوج إلى الحقوق الاقتصادية من خلال عدة برامج عمومية ؛ اعتماد الميثاق الوطني حول المقاولات الصغرى و المتوسطة ؛ المخطط الاستراتيجي لتنمية و دعم الصناعة التقليدية ؛ إنجازات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ؛ دعم التمويل و منح تسهيلات في مجال الصفقات العمومية.

أ- الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" في أفق المناصفة (2012-2016)

في إطار تفعيل مقتضيات دستور 2011، لاسيما الفصول 19 و 31 و 34 منه و تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية و تحقيقا للأهداف الإنمائية للتنمية، أعدت الحكومة المغربية من خلال وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" في أفق المناصفة (2012-2016)([15]). وتعتبر هذه الخطة التي صادق عليها مجلس الحكومة في 6 يونيو 2013 و التي تستفيد من دعم و شراكة الاتحاد الأوروبي، أداة لترجمة الالتزامات المعبر عنها في البرنامج الحكومي للفترة (2012-2016) و قد ساهمت في بلورتها جميع القطاعات الوزارية، وفق ثمانية مجالات و هي: مؤسسة ونشر الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة؛ مكافحة كل أشكال التمييز و العنف ضد النساء([16])؛ تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف و المساواة؛ تعزيز الولوج المنصف و المتساوي للخدمات الصحية؛ تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء و الفتيات؛ **التمكين الاجتماعي و الاقتصادي للنساء؛ الولوج المنصف و المتساوي لمناصب اتخاذ القرار الإداري و السياسي و الاقتصادي؛ تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل.**

وفيما يلي أهم الإجراءات المبرمجة أو التي هي في طور الإنجاز حول التمكين الاجتماعي و الاقتصادي الذي يهدف إلى تأهيل النساء و الحد من هشاشة أوضاعهن، و ذلك عبر التصدي للعوامل المساهمة في ذلك كالفقر و الأمية و التمييز و العنف:

---

[13] انظر وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية، تقييم خطة عمل بيجين +20، تقرير المملكة المغربية، 2015، الصفحة 39.

[14] من أهم هذه الأوراش التي تساهم في إنجاح المشروعات الصغرى و المتوسطة: المخطط الأزرق للنهوض بالسياحة، مخطط إقلاع للنهوض بالصناعة، المخطط الأخضر الخاص بالفلاحة، المخطط "هاليوتيس" حول الصيد البحري، المخطط "المغرب الرقمي 2013"، المخطط المغربي للطاقة الشمسية، أنظر www.maghribcom.gov.ma

[15] انظر وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية، الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" في أفق المناصفة (2012-2016) و كذا تقييم خطة عمل بيجين +20...، البوابة الإلكترونية www.social.gov.ma

[16] وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية، النهوض بالمساواة و محاربة العنف ضد النساء بالمغرب، حصيلة و آفاق، تقرير المملكة المغربية خلال مشاركتها في أشغال الدورة 57 للجنة وضعية المرأة لدى هيأة الأمم المتحدة، 4-15 مارس 2013.

الأهداف و الإجراءات الرامية إلى التمكين الاجتماعي و الاقتصادي للنساء	
الأهداف	**الإجراءات**
محاربة الفقر و الهشاشة	❖ إدماج النوع الاجتماعي في مختلف برامج الحد من الفقر و الهشاشة و محاربة التسول ❖ دعم مشاريع المجتمع المدني المساهمة في تحقيق المساواة و تقليص تهميش النساء ❖ إدماج مقاربة النوع في مخططات التنمية الجهوية للاقتصاد الاجتماعي ❖ وضع برامج خاصة بالنساء في وضعية صعبة (الأمهات المتخلى عنهم، النساء السجينات، النساء المعرضات لمخاطر الدعارة و الفتاة و المرأة في وضعية إعاقة...
التمكين الاقتصادي للنساء	❖ إذكاء روح المقاولة و الاستثمار لدى النساء حاملات المشاريع ❖ تشجيع المقاولة النسائية و الرفع من نسبة ولوجها لبرامج الدعم التي توفرها الدولة من أجل الرفع من تنافسية المقاولات ❖ تسهيل ولوج النساء العاملات إلى أنشطة مهنية في بنيات الإنتاج و التسويق ❖ دعم ومواكبة النساء العاملات في القطاع غير المهيكل للارتقاء إلى القطاع المهيكل من خلال التكوين التكميلي من أجل الملاءمة، التحفيزات الضريبية و الاجتماعية المخولة من طرف الدولة، دعم و مواكبة النساء العاملات في القطاع المهيكل ❖ خلق فضاءات للإنتاج و تمويل التجهيزات الضرورية من خلال تسريع و تعزيز برامج دور الصانعة ❖ تشجيع إحداث التعاونيات و مواكبتها ❖ إدماج النوع الاجتماعي في برنامج "تقوية" لدعم قدرات و تأهيل الجمعيات ❖ تطوير التجارة المنصفة لفائدة النساء القرويات
النهوض بحقوق النساء المسنات	❖ إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في إعداد خطة العمل الوطنية لحماية الأشخاص المسنين ❖ إنجاز دراسات في مجال النهوض بأوضاع الأشخاص المسنين مع إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ❖ تفحص و تتبع وضعية الأشخاص المسنين نساء و رجال داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية ❖ دعم تخصص "طب الشيخوخة"
النهوض بحقوق النساء في وضعية إعاقة	❖ النهوض بالصحة الجسمانية و الذهنية للنساء في وضعية إعاقة ❖ تحسين نسبة التمدرس و التكوين المهني لدى الفتيات في وضعية إعاقة و إدماج مقاربة النوع الاجتماعي عند خلق الأقسام المدمجة ❖ وضع برامج لإدماج النساء في وضعية إعاقة في سوق الشغل من خلال وضع الآليات اللازمة و برامج التشغيل الذاتي و إدماج مقاربة النوع الاجتماعي عند إنجاز و تأهيل البنيات الخاصة بهؤلاء الأشخاص
المصدر: الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" في أفق المناصفة (2012-2016)	

ب- مؤسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي في ممارسات البرمجة و التخطيط بالنسبة للقطاعات الوزارية و المؤسسات العمومية

ضمن مسار الجهود المبذولة لتقييم السياسات العمومية على أساس مبادئ المساواة بين الجنسين و من منظور حقوق الإنسان، شرعت وزارة المالية و الاقتصاد منذ سنة 2006 في اعتماد ميزانية مبنية على النوع الاجتماعي، مع إصدار تقرير سنوي حول ميزانية النوع الاجتماعي (**[17]**) نالت جائزة الأمم المتحدة في الخدمة المدنية سنة 2014 (المرتبة الأولى بإفريقيا). كما باشرت هذه الوزارة تفعيل مركز الامتياز الخاص بالميزانية المراعية للنوع الاجتماعي منذ سنة 2013. ويتضمن هذا التقرير الذي يرافق القانون المالي كل سنة، أهم المعطيات التالية: جذاذة تقديمية للقطاع الوزاري المعني؛ الجهود المبذولة لتنفيذ السياسات العمومية التي تراعي النوع الاجتماعي؛ إعداد الميزانية و وضع مؤشرات النجاعة؛ تحليل مؤشرات النتائج الرئيسية المتعلقة بالقطاع.

ت- الميثاق الوطني حول المقاولات الصغرى و المتوسطة (2002)

من خلال القانون رقم 53.00 المتعلق بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة المشار إليه أعلاه، قررت الدولة انتهاج سياسة جديدة للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة. ويعتبر هذا القانون الإطار المرجعي للعمل الذي تعتزم الدولة القيام به بشراكة مع جميع الأطراف المعنية على أساس مبادئ التشاور والمساهمة والشفافية. ولهذه الغاية تم تنفيذ ما يلي:

- ❖ إقرار إطار مؤسساتي للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة يقوم على بنيات وآليات التشاور والحوار والشراكة مع الفاعلين والمؤسسات التي تمثل المقاولات الصغرى والمتوسطة، و ذلك من خلال إحداث الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة([18])؛
- ❖ تقديم العون والمساندة و الدعم من خلال عدة تدابير : تهيئة الأراضي، إحداث صندوق النهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، إمكانية إنشاء صناديق جماعية للاستثمار في رأس المال وشركات استثمار في رأس المال وشركات جهوية لتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل تمويل هذه المقاولات، هيئات الائتمان التعاضدي والتعاوني، هيئات رأس مال المجازفة، شركات رأس مال المجازفة، الصناديق المشتركة لتوظيف الأموال بالمجازفة، صندوق ضمان القروض الممنوحة عند إحداث المقاولة الحديثة العهد، صناديق الضمان، أحكام ذات طابع ضريبي،
- ❖ إحداث إطار قانوني أكثر ملائمة لجمعيات دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة التي يمكن أن تستفيد من نظام الجمعيات المعتبرة ذات منفعة عامة.

[17] انظر تقرير النوع الاجتماعي منذ سنة 2006، على البوابة الإلكترونية http://www.finances.gov.ma/depf/depf.htm

[18] أنظر البوابة الإلكترونية *www.anpme.ma*

- ❖ اعتماد عدة إصلاحات تهدف إلى تخفيف وتبسيط القواعد القانونية والإجراءات الإدارية ولاسيما في مجالات التجارة والضرائب والمحاسبة والتشريع الخاص بالشركات وعلاقات الشغل والضمان الاجتماعي، وكذلك في مجال الصفقات العمومية؛
- ❖ اعتماد عدة إصلاحات تهدف إلى تخفيف وتبسيط القواعد القانونية والإجراءات الإدارية ولاسيما في مجالات التجارة والضرائب والمحاسبة والتشريع الخاص بالشركات وعلاقات الشغل والضمان الاجتماعي وكذلك في مجال الصفقات العمومية؛

وليتأتى للمقاولات الصغرى و المتوسطة الانخراط في هذا العمل المشترك، وجب عليها أن تنتظم داخل بنيات تمثيلية ديناميكية و تلتزم ببذل مجهود هام فيما يتعلق بإحداث مناصب الشغل والتحديث والتنافسية عن طريق التكوين وتحسين التأطير وتنمية الموارد البشرية وعن طريق تحسين الجودة والبحث لأجل التنمية واستعمال التكنولوجيات الحديثة والمحافظة على البيئة والإدارة السليمة والشفافة، وفقا للقواعد الأدبية الخاضعة لها مقاولة مواطنة[19]. كما يضاف إلى مهمتها التقليدية المتعلقة بإحداث المناصب والقيمة المضافة، مهمة توزيع الثروات والتكوين والإدماج. وبهذا تصير المقاولة الصغرى والمتوسطة مركزاً تتبلور فيه عدة مهام اقتصادية واجتماعية وثقافية تطبع اقتصاداً فاعلاً ومتضامناً.
و من ناحية الأرقام، يبرز الجدول رفقته أهمية المقاولات الصغيرة و المتوسطة في النسيج الاقتصادي المغربي[20].

المقاولات الصغيرة و المتوسطة بالمغرب في أرقام

- ❖ من 40.000 إلى 70.000 مقاولة
- ❖ 98 % من النسيج الإنتاجي الوطني
- ❖ + 50 % من مستخدمي القطاع الخاص
- ❖ 40% من الإنتاج
- ❖ 30% من الصادرات
- ❖ 40% من الاستثمارات الخاصة
- ❖ 21% من القيمة المضافة الإجمالية

ث- التمكين الاقتصادي من خلال عدة برامج و سياسات عمومية

في إطار التمكين الاقتصادي للمرأة، اتخذت السلطات العمومية، بشراكة مع القطاع الخاص و المجتمع المدني و بدعم من المانحين و المنظمات الدولية، عدة تدابير لتهيئة الظروف اللازمة ولتوفير البيئة الملائمة للرقي بوضعية المرأة في النسيج الاقتصادي و الإنتاجي. و يلخص الجدول التالي أهم المنجزات في هذا المجال:

أهم المبادرات المتخذة لدعم ولوج المرأة للحقوق الاقتصادية

الإستراتيجية الوطنية لإنعاش المقاولة الصغيرة جدا التي تم إعدادها سنة 2010 و أطلقت فعليا سنة 2013، والتي تهدف إلى دعم و مواكبة و تطوير المقاولات الصغيرة جداً المنظمة و المحدثة قانونياً من طرف الرجال و النساء، وفق منهجية تشاركية بين القطاعين العام و الخاص، على الصعيدين الوطني و الجهوي.
إطلاق **"برنامج مرافقة"**، الذي يهدف إلى مواكبة و دعم ألفي (2000) تعاونية حديثة التأسيس على امتداد خمس سنوات (2011-2015)، بمعدل 500 تعاونية في السنة، و يأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي عن طريق تحفيز المشاريع التي تعطي فرصاً أكبر للمرأة في الحياة الاقتصادية
إحداث **صندوق الضمان "إليك"** لتشجيع و مواكبة تنمية المقاولات النسوية الخاصة، وذلك عبر تمكين النساء رئيسات المقاولات من الاستفادة من القروض لتنمية مشاريعهن من جهة، و إطلاق مجموعة من البرامج من بينها: - **برنامج "إدماج"** (2005) الذي تشرف عليه الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل و الكفاءات (ANAPEC) مكن من توفير الشغل لحوالي 400.000 باحث عن الشغل خلال الفترة 2006-2013. و بلغ هذا العدد سنة 2013، 56.700، 50% منهم من النساء؛ - **برنامج "تأهيل"** (2005) الذي يشمل التكوين التعاقدي و الذي استفادت منه 2222 امرأة (67 % من مجموع المستفيدين)؛ - **برنامج "مقاولتي"** (2007) الذي يهدف أساساً إلى الحد التدريجي من معدل البطالة و المحافظة على المقاولات الموجودة، كما يؤمن كذلك القروض البنكية في حدود 85% مع تسبيق بدون فوائد في حدود 10% من الحجم الإجمالي للاستثمار الذي يجب أن لا يتجاوز 250.000 درهم للفرد مع إمكانية الوصول إلى 500.000 درهم في حالة شراكة شابين، الشباب المقاولين الذين يتم انتقاؤهم من طرف شبابيك مقاولاتي يستفيدون من مواكبة قبلية من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل و الكفاءات (www.moukawalati.ma). *وقد تمت مصاحبة حوالي 31.000 مرشحاً بين 2007 و 2013، كما تم تمويل أو دعم التمويل الذاتي لحوالي 5473 مقاولة مما مكن من توفير أزيد من 15.300 منصب شغل. وقد استفادت* 198 امرأة حاملة لمشروع، أي 29 بالمائة من مجموع المستفيدين. - **برنامج "في ما بينهن في الجهات"** (2009) الذي يهدف إلى تعزيز القدرات الإدارية للنساء المقاولات و التعاونيات و تشرف عليه *الوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى و المتوسطة، بشراكة مع المراكز الجهوية للاستثمار و التعاون التقني الألماني، و ذلك عبر تنظيم دورات للتكوين و التدريب الفردي في مختلف مجالات إدارة المقاولات و التي استفاد منها حوالي 120 مقاولة و 156 امرأة مقاولة عند نهاية 2013 ؛* - **برنامج "امتياز"** (2009) الذي يقوم بدعم الشركات الحاملة لمشروع تنموي وترغب في الاستفادة من قسط للاستثمار المادي أو المعنوي قيمته 20 في المائة من إجمالي الاستثمارات، قد يصل إلى 5 مليون درهم؛ - **برنامج "مساندة"** (2009) الذي يهدف إلى دعم و مواكبة الشركات الموجودة في مرحلة التحديث لتحسين إنتاجيتها وتعزيز قدرتها التنافسية. ويتكون من عرض عدة خدمات تغطي جميع احتياجات الشركات. يدعم هذا البرنامج 60% إلى 80% من تكاليف الخدمات مما قد يصل إلى 1 مليون درهم لا سيما في سياق خطط التقدم، بما فيها تحديث مناهج الإنتاج باستعمال التقنيات الحديثة للتواصل و الإعلام. هناك كذلك برنامج "مساندة السياحة" الذي يرمي إلى دعم و مواكبة و تأهيل المنشآت

19 أنظر الظهير الشريف رقم 1.02.188 صادر في 12 من جمادى الأولى 1423 (23 يوليو 2002) بتنفيذ القانون رقم 53.00 المتعلق بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة بالجريدة الرسمية عدد 5031 بتاريخ 2002/08/19 الصفحة 2368.

20 أنظر البوابة الإلكترونية *www.anpme.ma*

الصغرى و المتوسطة السياحية (الفنادق، وكالات الأسفار و شركات النقل السياحي). وقد استفادت من هذه البرامج 1218 مقاولة، ضمنها 132 مقاولة نسائية (10%)؛ - **برنامج "انفتاح لها"** (2011) الذي يهدف تحسيس المقاولات الصغيرة جداً و التعاونيات بفوائد و مزايا تكنولوجيا المعلومات للحصول على رخصة رقمية تمكنهم من الولوج إلى عروض تفضيلية بدعم مالي من الدولة، حيث تم تسليم 10.000 رخصة رقمية، منها 253 مستفيدة من أصل 3786 مستفيد (6,7 %)؛ - **الإستراتيجية الوطنية لتنمية الاقتصاد الاجتماعي (2010-2020) :** دعم مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي و تشجيع تسويق منتجاتها و خدماتها و دعم انخراط النساء و الشباب في أنشطة جماعية تدعم الولوج إلى مشاريع مدرة للدخل، كالتعاونيات مثلا؛ - **برامج الإدماج الاجتماعي عبر الاقتصاد،** كبرنامج "تثمين" الخاص بتطوير المنتوجات المحلية، و برنامج "مغرب المبادرات" الذي يركز على **مواكبة الأفراد...**
مخطط المغرب الأخضر، كإستراتيجية متكاملة و مندمجة لتنمية القطاع الفلاحي، يهدف إلى إعطاء القطاع الفلاحي دينامكية متطورة متوازنة مع مراعاة الخصوصيات و تثمين الإمكانات واستثمار هوامش التطور و مواجهة الرهانات المعاصرة، مع الحفاظ على التوازنات السوسيو- اقتصادية و مواكبة التحولات العميقة التي يعرفها قطاع الصناعات الغذائية على المستوى العلمي. و في هذا الإطار، اتخذت العديد من الإجراءات الهادفة إلى مراعاة أولويات المرأة القروية و حاجياتها في مجال الدعم التقني و التكوين و التأطير و تعزيز قدراتها الإنتاجية، بالإضافة إلى تطوير الشراكة المرتبطة بالمساواة بين الجنسين مع مختلف الأطراف الفاعلة في مجال التنمية الفلاحية على المستوى المحلي و الوطني و مع المؤسسات الدولية. و في هذا الإطار، تم إحداث أزيد من 1000 تعاونية و جمعية نسوية فلاحية، و تمويل أكثر من 700 مشروع لفائدة 14000 مرأة قروية
الإستراتيجية الوطنية للسياحة: في إطار تنفيذ هذا المخطط، انتقل عدد النساء العاملات في قطاع المطاعم و الفنادق بين 1999 و 2012، من 21.350 إلى 54.053 عاملة. و من المرتقب تكوين 300 امرأة في المجالات المرتبطة بهذا القطاع
بالنسبة لقطاع الصيد البحري: مشروع يهم الصيد التقليدي يأخذ بعن الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي من خلال دعم القدرات ووضع مشاريع تجريبية و إجراءات موجهة حصرياً للنساء و قد استفاد 11826 شخصاً من أنشطة محو الأمية والتكوين، 66% منهم هن زوجات صيادين، 20% هن بنات صيادين و 14% هن عاملات بمجال تصنيع السمك، فضلا عن 266 امرأة استفادت من المشاريع الموجهة حصريا للنساء من خلال إنشاء تعاونيات لتثمين المنتجات البحرية و مشروع لجمع الطحالب و تثمين فواكه البحر
الإستراتيجية الوطنية "رؤية 2015" لدعم قطاع الصناعة التقليدية: تعتبر الصناعة التقليدية من المجالات المغربية التي تلعب فيها المرأة دوراً محورياً منذ القدم. و انطلاقاً من الأبعاد التاريخية و الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية لهذا المجال، اعتمدت الحكومة إستراتيجية وطنية تسمى "رؤية 2015" التي تم التوقيع عليها من طرف كافة القطاعات الحكومية المعنية، تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده. و من بين الأولويات الرئيسية لهذه الرؤية هو خلق فرص الشغل و الزيادة في رقم معاملات القطاع و مضاعفة حجم الصادرات المباشرة وغير المباشرة وخلق نسيج شركات ديناميكية. من الناحية الكمية، الأمر يتعلق بإنشاء 300 مشروع صغير و متوسط و 115.000 منصب شغل و مضاعفة رقم أعمال الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية و مضاعفة الصادرات بنسبة 10 % وتكوين وتدريب 60.000 شخص. وفيما يتعلق بالنهوض بأوضاع المرأة على مستوى هذا القطاع، نخص بالذكر ما يلي: إنشاء 700 مقاولة صغيرة و متوسطة إلى حد الآن ؛ و بشراكة مع الفاعلين المحليين، قامت وزارة الصناعة التقليدية بإنجاز و تجهيز 41 "دار الصنعة" مما سمح بإحداث فرص شغل لما يزيد عن 3.522 امرأة قروية صانعة تقليدية ؛ دعم و مواكبة أحداث 1.640 تعاونية في أواخر سنة 2013 في مجال الصناعة التقليدية (في حين كان عددها سنة 2008، 773 تعاونية فقط). وقد وصل عدد المنخرطين فيها 28.305 شخص، رجالاً و نساءً.
المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تعتبر ورشا ملكيا([21]) أعطى انطلاقته صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه بتاريخ 18 مايو 2005 الذي يجسد خارطة الطريق والمرجعية الأساسية لهذا المشروع التنموي الذي يسعى إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المغرب عبر محاربة الفقر والهشاشة وكذا الإقصاء الاجتماعي. و ترتكز المبادرة على ثلاث محاور أساسية وهي (أولاً) التصدي للعجز الاجتماعي بالأحياء الحضرية الفقيرة والجماعات القروية الأشد خصاصا، (ثانياً)، تشجيع الأنشطة المدرة للدخل القار والمتيحة لفرص الشغل، و (ثالثاً)، العمل على الاستجابة للحاجيات الضرورية للأشخاص في وضعية صعبة. ومنذ إحداثها، تم إنجاز العديد من المشاريع لدعم البنيات التحتية الأساسية، و أنشطة التكوين وتقوية القدرات، والتنشيط الاجتماعي، والثقافي والرياضي و دعم التكنولوجيات الجديدة للمعلومات ومحاربة الأمية و الهذر المدرسي، إلى جانب الأنشطة المدرة للدخل. و قد بلغ عدد المستفيدين من هذه المبادرة 9 مليون شخص، منهم 3,8 مليون من النساء من خلال 38000 مشروع و 8000 نشاط تنموي باستثمار إجمالي يقدر بـ 28,5 مليار درهم. كما أن المرأة في صلب هذه المبادرة، سواء داخل أجهزة الحكامة التي تشارك فيها الإدارات و الجماعات الترابية و فعاليات المجتمع المدني، حيث **تصل نسبة تمثيلية النساء 20 %**، أو بصفتها منشأة لمشاريع المبادرة أو كمستفيدة من هذه المشاريع. و تعتبر الأنشطة المدرة للدخل أو مشاريع التنمية الاقتصادية من المجالات التي شاركت فيها المرأة المغربية بامتياز، وذلك اعتماداً على مجموعة من المعايير([22]).
المصدر: التقرير السنوي حول ميزانية النوع الاجتماعي – 2015، تقييم خطة عمل بيجين +20، تقرير المملكة المغربية، إلى جانب مصادر مختلفة أخرى.

د - دعم تمويل المقاولات الصغيرة جداً والمقاولات الصغرى

انطلاقا من سنة 2014، قرر بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب وصندوق الضمان المركزي إحداث **"صندوق الدعم المالي للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة"** بغرض دعمها وتعزيز مساهمتها في النمو الاقتصادي. كما أن هذا الصندوق الذي سيتم تدبيره من طرف صندوق الضمان المركزي، يهدف إلى التمويل المشترك مع البنوك للبرامج الرامية إلى ***"إعادة وتعزيز التوازن المالي للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة القادرة على الاستمرار، لكنها تعرف صعوبات مالية عابرة"***، و كذلك الحفاظ على الأنشطة الإنتاجية لهذه الفئة من المقاولات وبالأخص الشركات المصدرة، وكذلك تلك التي تعمل في القطاع الصناعي. كما يمكن للمقاولات ذات الحجم المتوسط أن تستفيد أيضاً من هذا الصندوق.

[21] أنظر البوابة الإلكترونية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية : www.indh.gov.ma

[22] www.indh.gov.ma

ويتدخل الصندوق على شكل قرض ثانوي مع سقف يصل إلى 50 مليون درهم، و يمكن أن تكون حصة البنك عبارة عن قرض لتمويل حاجيات إعادة الهيكلة أو الاستغلال أو الاستثمار، مع إمكانية الاستفادة من ضمانة صندوق الضمان المركزي. وقد تصل مدة تسديد القرض المشترك إلى 10 سنوات، علماً أن جميع البنوك المغربية تشارك في هذه الآلية الموجهة للتمويل المشترك للمقاولات الصغيرة جداً والمقاولات الصغرى والمتوسطة([23]).

هـ - منح المقاولات الصغيرة امتيازات وتسهيلات في مجال الصفقات العمومية (أو المشتريات العامة)

بناءً على مقتضيات الميثاق الوطني للمقاولات الصغرى و المتوسطة، تستفيد هذه المقاولات كذلك من الصفقات العمومية. وتساند الدولة لدى الإدارات والهيئات العامة والجماعات الترابية الجهود التي تبذلها المقاولات الصغرى والمتوسطة للمشاركة بصورة أكثر فاعلية قي الطلبات العمومية. وتحرص على تقليص آجال الأداء المحددة للمقاولات الصغرى والمتوسطة المقبولة لإنجاز الطلبات العمومية. و في هذا الصدد، شكلت الإصلاحات المتتالية التي عرفها مجال الصفقات العمومية بالمغرب خطوات هامة في مسار تحديث المساطر و تدعيم الشفافية و الفعالية في إبرام و مراقبة و تدبير هذا النوع من الصفقات، كانت آخر محطة فيها إصدار المرسوم المنظم للصفقات العمومية بتاريخ 20 مارس 2013. فإلى جانب تدعيم وحدة الأنظمة المؤطرة للصفقات العمومية و تبسيط و توضيح المساطر و تحسين مناخ الأعمال و المنافسة و تدعيم الشفافية و أخلاقيات تدبير المشتريات العمومية و اعتماد التكنولوجيات الحديثة للإعلام و التواصل في تدبير هذه الصفقات، تحسين الضمانات الممنوحة للمتنافسين و آليات تقديم الطعون، تم إدخال مجموعة من الإجراءات لتسهيل عملية ولوج المقاولات الصغرى و المتوسطة إلى الصفقات العمومية من خلال مثلا تخصيص 20% من المبلغ التوقعي للصفقات لفائدة هذه المقاولات أو تحصيص الصفقات([24]).

و- القضاء على التمييز في سوق العمل

لقد حرص المشرع المغربي على صيانة و حماية حقوق المرأة في عالم الشغل، حيث تنص مدونة الشغل على منع كل تمييز في الأجر بين الرجل و المرأة و عززتها بمقتضيات زجرية([25])، كما خص هذا القانون الأم الأجيرة ببعض التدابير الحمائية، فيما تم إرساء مجموعة من الآليات لضمان التوازن بين الحياة الأسرية و المهنية (مشروع إحداث المصلحة الاجتماعية داخل المقاولات التي تشغل 200 أجير و أجيرة فأكثر.

2) دعم المشروعات الصغيرة في إطار عدة سياسات و برامج عمومية من طرف الجماعات الترابية

تعتبر الجماعات الترابية (الجهات و العمالات و الأقاليم و الجماعات) بالمغرب فاعلا أساسيا في مسلسل التنمية بالمغرب من خلال الاختصاصات الواسعة و المهمة التي خولها المشرع منذ الستينات لهذه الهيئات[26] التي تلعب دوراً أساسياً في توفير المناخ الملائم للمنشآت الصغرى و المتوسطة عبر البنيات و التجهيزات الأساسية و الخدمات (الماء، الكهرباء، التطهير السائل، الموارد، التعليم، الصحة، السلامة، النقل، السكن، الشغل، البيئة، الرخص، التعمير...)، سواء تعلق الأمر بالمجال الحضري أو القروي.

وبناءً على آليات التمييز الإيجابي من خلال اعتماد نظام الكوطا (Quota) ، تم تعزيز تواجد المرأة داخل هذه الهيئات و كذلك على مستوى اتخاذ القرار.

كما أن هناك عدة آليات تسمح بإشراك المرأة في تحديد الحاجيات و تحديد المشاريع و دعم تكافئ الفرص (إحداث لجان استشارية للمساواة وتكافؤ الفرص، وضع و تنفيذ مخططات للتنمية، اعتماد نظام معلوماتي جماعي مبني على مقاربة النوع...).

3) دعم المشروعات الصغيرة من طرف القطاع الخاص

بدوره، يساهم القطاع الخاص كشريك إلى جانب الفاعلين الآخرين، في دعم إنشاء و مواكبة هذا النوع من المشروعات. فكجزء أساسي من مهمتها وأهدافها، مخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، أنشأ الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب (CGEM) عن طريق ***لجنة "المقاولات الصغيرة والمتوسطة"*** سلسلة من التدابير المصاحبة و المواكبة و الداعمة و التوجيهية والوقائية والتصحيحية لمثل هذه المنشآت في كل القطاعات التي تعني مناخ الأعمال و المقاولات([27]). ومن بين الإجراءات المتخذة في هذا الصدد، نخص بالذكر ما يلي:

- تشخيص و إحصاء و تحديد الإشكاليات و المعيقات التي يعاني منها هذا النوع من المنشآت و اقتراح الحلول المناسبة لها و لحجمها و لإكراهاتها؛
- تفعيل الإجراءات الوقائية و التصحيحية لهذه المشاكل، بتنسيق مع الفدراليات و الاتحادات الجهوية؛
- تعيين لجنة "المقاولات الصغيرة والمتوسطة" كمخاطب لمثل هذه المشروعات داخل أجهزة و هياكل الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب؛
- إعداد دلائل عملية و مبسطة و ملائمة لهذا النوع من المقاولات؛
- العمل على التقليص من مواعيد السداد التي تعتبر من أهم حواجز الاستثمار و تنمية هذه المقاولات؛

---

[23] *انظر* www.menara.ma/ - *يوليوز 2014.*

[24] أنظر الخزينة العامة للمملكة المغربية، مستجدات المرسوم الجديد 2.12.349 المتعلق بالصفقات العمومية، *https://www.tgr.gov.ma*

[25] أنظر الظهير الشريف رقم 1.03.194 بتاريخ 11 شتنبر 2003، الصادر بتنفيذه القانون رقم 65.99 حول مدونة الشغل، خاصة المادة 346 و المادة 361 منها.

[26] تساهم كذلك الجماعات الترابية في تمويل مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المشار إليها أعلاه.

[27] أنظر "مناخ المقاولة الصغيرة و المتوسطة بالاتحاد العام للمقاولات بالمغرب : سلسلة إجراءات... بمجلة « La Tribune » بتاريخ 6 يونيو 2011، lnt.ma/lenvironnement-de-la-pme-cgem-une-batterie-dactions-pour-la-pme

- عبر لجنة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات و العلامات، أطلق الإتحاد العام لمقاولات المغرب مشروع **"وضعيتي"** الذي يهدف إلى تطوير آلية للوسائل التعليمية لأجل التقييم الذاتي و مواكبة المقاولات في مجال المساواة بين الجنسين؛
- دعم و تشجيع البحث العلمي و الابتكار و الجودة، من خلال تنظيم دورات تدريبية ؛
- دعم الشراكة و التعاون على المستوى القاري و الدولي و كذا إشراك المقاولات الصغرى و المتوسطة في الملتقيات المنظمة على المستوى العالمي.

ويعتمد الإتحاد العام للمقاولات بالمغرب على الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي و لجنة تتبع تنافسية المقاولة الصغيرة و المتوسطة و برامج امتياز و مساندة المشار إليهم أعلاه و دليل المقاولة الصغرى و المتوسطة (خاصة فيما يتعلق بمجال الضرائب) و الخدمات ذات القيمة المضافة و نظم المعلومات([28]).

4) دعم المشروعات الصغيرة من طرف المجتمع المدني

منذ التسعينات، و تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية و أخذاً بعين الاعتبار التطور الذي عرفه المجتمع المدني على المستوى الدولي، أصبح المجتمع المدني بالمغرب شريكا و فاعلاً أساسياً في عملية التنمية و في دعم حقوق الإنسان و وضعية المرأة و الطفل و الأشخاص المعاقين و الأشخاص المسنين و محاربة الفقر و التهميش و مكافحة الرشوة و الفساد و حماية البيئة([29]). وقد شكلت آخر محطة في مسار دعم و تقوية المجتمع المدني، تخصيص ثلث مقتضيات دستور 2011 للحريات الفردية وللمشاركة، عبر عدة آليات من شأنها خلق مناخ للتشاور و للحوار و للمساهمة لفائدة المواطنات والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني، خاصة في إعداد برامج التنمية، و عبر الحق في تقديم العرائض والمبادرات التشريعية، إلى جانب دسترة المجتمع المدني من خلال عدة مقتضيات (الفصول 12 و 33 و 170) و إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، كهيئة استشارية في ميادين حماية الشباب والنهوض بتطوير الحياة الجمعوية مكلفة بدراسة وتتبع المسائل التي تهم هذه الميادين، وتقديم اقتراحات حول كل موضوع اقتصادي واجتماعي وثقافي، يهم مباشرة النهوض بأوضاع الشباب والعمل الجمعوي، وتنمية طاقاتهم الإبداعية، وتحفيزهم على الانخراط في الحياة الوطنية، بروح المواطنة المسؤولة.

وانطلاقاً من التسهيلات القانونية و المسطرية و التحفيزات المختلفة بما فيها التمويل الداخلي و الخارجي، يوجد حاليا ما يزيد عن 400.000 جمعية بالمغرب، حوالي 65% ناشطة في مجال التنمية الاجتماعية، و الأخرى في مجالات تهم البنيات التحتية، علما أن هناك عدد لا يستهان به من الجمعيات المحدثة و المسيرة من طرف النساء في المجالي القروي و الحضري.

ومن أهم المنجزات التي قامت بها جمعيات المجتمع المدني و التي لها ارتباط بالموضوع، نخص بالذكر تلك الناشطة في مجال التنمية البشرية كما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه، و الدور الريادي الذي تلعبه كل من مؤسسة محمد الخامس للتضامن من جهة، و جمعية النساء المقاولات بالمغرب (AFEM) ([30]) من جهة أخرى:

أ- **أحدثت مؤسسة محمد الخامس للتضامن**([31])، تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس سنة 1999 بمقتضى المرسوم الصادر في 21 ربيع الأول 1420 موافق 05 يوليو 1999 م، وهي مؤسسة ذات منفعة عمومية تساهم بمعية الفاعلين الجمعويين الآخرين، في محاربة الفقر تحت شعار ***"لنتحد ضد الحاجة"***. و فيما يخص **محاور تدخلات المؤسسة، التي** حصلت على الصفة الاستشارية الخاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة، **فهي تشمل:**

- **الأعمال الإنسانية**: إسعاف ضحايا الكوارث الطبيعية، والدعم الغذائي، خاصة خلال شهر رمضان، واستقبال المغاربة المقيمين بالخارج، ودعم برامج الجمعيات؛
- **دعم الساكنة في وضعية هشة**: إرساء أو إنشاء مراكز اجتماعية: مراكز للدعم والنهوض بالمرأة ودور لإستقبال وإيواء الأطفال والأشخاص المسنين ودور لإيواء الطلبة والطالبات وبنيات لاستقبال وتكوين وإدماج المعاقين ومركبات للتأطير والتنشيط السوسيو- ثقافي والرياضي لفائدة الشباب وبناء مراكز صحية وتجهيز المستشفيات العمومية، الخ....؛
- **التنمية المستدامة**: تحسين البنيات التحتية الأساسية ومحاربة الأمية والتربية غير النظامية والتكوين المهني و تطوير الأنشطة و إنشاء وحدات مدرة للثروات المستدامة، و ذلك لفائدة المرأة القروية على وجه الخصوص؛
- **دعم الجمعيات** التي تتقاسم مع المؤسسة نفس الأهداف والقيم من خلال الدعم المادي واللوجيستيكي.

كما تولي مؤسسة محمد الخامس لوضعية المرأة أهمية بالغة. ففضلاً عن الاعتناء بدور الأطفال اليتامى منهم والمعوزين ودعم عدد كبير من المؤسسات الاجتماعية، فقد أنجزت المؤسسة برامج مختلفة متكاملة، وغالباً ما تكون مندمجة، لصالح الفتيات والنساء والقرويات مساهمة بذلك في تقوية البنية الاجتماعية الأساسية و تمكينها من مؤهلات توفر لها موارد قارة.

وإيماناً منها بأهمية القروض الصغرى كرافعة قوية لتنمية الأنشطة المدرة للدخل، حيث تمكّن الساكنات في وضعية هشة، من ضمان إدماجها الاجتماعي والاقتصادي، من خلال مجهوداتها الذاتية و بفضل حذقها و حتى تتمكن شرائح عريضة من الساكنة ولوج مثل هذه الخدمات، قررت المؤسسة دعم فاعلي القطاع، لتمكينهم من تنمية أنشطتهم، و منح عدد وافر من

---

[28] انظر البوابة الإلكترونية للإتحاد العام للمقاولات بالمغرب www.cgem.ma

[29] د. الوردي العباس: "دور المجتمع المدني في مجال التنمية السوسيو-اقتصادية و الثقافية بالمغرب"، جامعة بول-سيزان إكس مارسيليا III www.sciencespo-aix.fr/media/elouardi-med6-oct2013.pdf

[30] انظر البوابة الإلكترونية *afem.ma*

[31] أنظر البوابة الإلكترونية لمؤسسة محمد الخامس للتضامن http://www.fm5.ma

المستفيدين فرصة إنجاز مشاريعهم والانخراط في سيرورة الاندماج الذاتي والاقتصادي والاجتماعي. هكذا، وطبقاً للتعليمات الملكية السامية، وبتشاور مع فاعلي قطاع القروض الصغرى، قامت هذه المؤسسة **بإنشاء مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية**،الذي دشنه عاهل المغرب يوم 8 نوفمبر 2007، بمناسبة حفل إعطاء انطلاقة الحملة الوطنية العاشرة للتضامن. و يهدف المركز إلى تنمية قطاع القروض الصغرى والمساهمة في تكوين أعضاء الجمعيات ودعم حاملي المشاريع، وتشجيع تسويق منتوجات المقاولات الصغرى. كما منحت المؤسسة هبات مالية لجمعيات القروض الصغرى لتمكينها من تمويل برامجها التنموية. و قد استفادت العديد من النساء و الشابات من هذه التسهيلات لإنجاز مشاريعهن([32]). كما تم إحداث الجائزة الوطنية لأصحاب المشاريع الصغرى بما ترمز إليه من قيم التضامن والتآزر، التي ترمي إلى تشجيع التجارب المقاولاتية والمبادرات الإنسانية الناجحة ودعم الإدماج المالي والاندماج الاقتصادي للمستفيدين، من أجل ضمان عيش كريم لهم ولأسرهم وتحسين دخلهم .

وهكذا، فقد أشرفت السيدة زليخة نصري، مستشارة صاحب الجلالة، بتاريخ 9 دجنبر 2014 بطنجة، على حفل تسليم الجوائز لثلاثين (30) من الرجال والنساء من المقاولين الصغار المنتمين إلى مختلف جهات المملكة الذين تم انتقاؤهم من طرف لجنة تحكيم وطنية من ضمن 180 مرشحا من أصحاب المقاولات الصغرى الناجحة، والذين سبق أن استفادوا من القروض الصغرى لتطوير مشاريعهم بمبادرة من مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية والفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى، وذلك في إطار الدورة الثالثة للجائزة الوطنية للمقاولين الصغار. ويشتغل المقاولون الصغار المعنيون في مجالات الصناعة التقليدية والطبخ والتجارة والخدمات، كتقطير النباتات وتدوير الزجاج وإنتاج الزيوت وصنع وتسويق أدوات الفخار وصنع الملابس وصنع وتسويق أفران من ابتكار المقاولين الصغار وصنع وإصلاح الحلي والمخابز والحلويات والنسيج والصباغة وخدمات الفيديو. وقد تم تكريم هذه المقاولات الصغرى تقديرا لمستوى اندماجها في محيطها المحلي والجهوي، اقتصادياً واجتماعياً، وتحقيقها مساراً مهنياً استثنائياً واستقلالية مالية، وكذلك نجاحها في الاستثمار في السياحة البديلة وإنعاش الصناعة التقليدية المحلية والمنتوجات المجالية. كما تمكنت العديد من هذه المقاولات الصغرى المتوجة من الانتقال بنجاح من مشروع غير مهيكل إلى مشروع مهيكل([33]).

ب- من جهتها، تعتبر **جمعية النساء المقاولات بالمغرب هيئة مستقلة أحدثت سنة 2000**، مهمتها العمل على توفير إطار فعال و شبكة لفائدة النساء المقاولات و تشجيع انخراطهن في الحوار الاجتماعي و الاقتصادي الوطني و في مسلسل اتخاذ القرار. وتعتمد هذه الجمعية النشيطة و المهيكلة و المنظمة على شبكة مكونة من ما يزيد عن 5000 امرأة مقاولة أحدثت ما يزيد عن 50.000 منصب شغل. و قد كان لها سنة 2013 شرف تنظيم الملتقى الدولي الواحد و الستون (61) للنساء المقاولات بمدينة مراكش تمخضت عنه عدة توصيات من شأنها الرفع من مساهمة المرأة في القطاع الخاص و تحسين مناخ الأعمال و دعم التشبيك.

ومن أهم منجزات هذه الجمعية تجدر الإشارة إلى إحداث حاضنات للمقاولات في عدة مدن مغربية منذ 2007 و الرامية إلى توفير المناخ الملائم و إحداث الهياكل المشجعة على إحداث المقاولات من طرف النساء الحاملات لمشاريع مبتكرة في جميع المجالات التي لها ارتباط بالتنمية. و يهدف هذا المشروع الذي يستفيد من دعم هيئة الأمم المتحدة للنساء إلى الرفع من عدد المقاولات المحدثة أو المسيرة من طرف النساء؛ إحداث فرص شغل و فرص الثراء للنساء؛ المساهمة في المجهود الوطني للحد من البطالة؛ دعم مشاركة المرأة في مسلسل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؛ المساهمة في تغيير الصور النمطية اتجاه المرأة؛ تثمين وضعية المرأة و الاعتراف بقدراتها و مؤهلاتها و قدرتها على الابتكار وإعطائها المكانة التي تستحقها في المجتمع بناءً على مبدأ تكافؤ الفرص([34]).

كانت هذه نبذة عن أهم المبادرات والمشاريع والمنجزات الرامية إلى دعم و تعزيز وإنجاح المشروعات الصغرى بالمغرب و خلق مناخ ملائم لها، من طرف مختلف الفاعلين في مسلسل التنمية بهذا البلد.

ورغم كل هذه المنجزات، فلا زالت هذه الفئة من المشروعات تعاني من عدة عراقيل و معيقات، كما هو الحال في أغلب دول العالم.

خامسا: أي تقييم و أي تحديات؟

منذ القدم، كانت المرأة المغربية سباقة إلى إنجاز المشروعات الصغرى و المتوسطة المدرة للدخل، خاصة في العالم القروي و في داخل منزلها لإشباع حاجيات العائلة أو لتوفير دخل إضافي لها. و قد همت هذه المشروعات ميادين مختلفة كالنسيج و الخياطة و الحياكة و الطرز و الزربي و الزراعة و الصناعة و السياحة و الصيد البحري و الخدمات، إلخ...([35]).

وبفضل المجهود المكثف الذي تم بذله منذ فجر الاستقلال و التراكمات و الإمكانيات التي تمت تعبئتها، أصبح هذا النوع من المشاريع ليس فقط رافداً أساسياً في مسلسل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و البيئية بالمغرب، بل كذلك وسيلة فعالة لتمكين المرأة على جميع المستويات، خصوصاً على المستوى الاقتصادي، بحيث أصبحت تستغل التعليم الذي تلقته و الإمكانيات المختلفة المتوفر عليها و مواهبها و مهاراتها للمشاركة البناءة في سوق العمل و في قضاء وقتها في أنشطة تدعم قدراتها و مؤهلاتها و تثمنها كفاعل في حد ذاته في تشكيل مجتمعها و اقتصاد و تنافسية و نمو و رفاهية بلدها، فضلا عن أعمال البيت و رعاية الأطفال. ويبقى مع ذلك أن المشروعات الصغرى، بالخصوص تلك المنجزة أو المسيرة من

---

[32] أنظر "مؤسسة محمد الخامس للتضامن.. نموذج فاعل لمؤسسة العمل التضامني وتعزيز قيم التكافل الاجتماعي"، www.menara.ma

[33] أنظر زليخة نصري تشرف على تسليم الجوائز الوطنية لأصحاب المشاريع الصغرى. www.ahdath.info - www.almaghribia.ma - www.assabah.press.ma

[34] أنظر التقرير النهائي حول المشروع المعد من طرف جمعية النساء المقاولات بالمغرب و منظمة الأمم المتحدة للنساء و الدليل العملي لتفعيل مشروع حاضنات المقاولات، في البوابة الالكترونية لجمعية النساء المقاولات بالمغرب و بوابة هيئة الأمم المتحدة للنساء *www.un.org.ma*

[35] د. رجاء مجاطي العلمي: "النساء و سوق الشغل بالمغرب"، بالفرنسية، L'Année du Maghreb, CNRS édition 2004

طرف النساء، لازالت تعاني من العديد من المعيقات و المشاكل و الإكراهات، متداخلة مع بعضها البعض و تكتسي طابعا داخلياً و خارجياً ([36]):

1) معيقات ذات طابع داخلي

- **غياب إستراتيجية موحدة و التقائية و منسقة مبنية على مقاربة النوع**، علما أن المبادرات كثيرة و متشعبة و متنوعة تطال جميع القطاعات، كما تمت الإشارة إلى ذلك؛
- **الإجراءات الحكومية** التي يغلب عليها طابع التعقيد و التشعب و كثرة المساطير و عدم استقراريتها و الافتقار للشفافية ؛
- **عدم الأخذ بعين الاعتبار كافة الأشغال و الأعمال و المجهودات** التي تقوم بها المرأة داخل الأسرة وداخل المجتمع في الإحصائيات الوطنية [؛]
- **كلفة رأس المال** التي تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات و أسعار الفوائد و الاعتماد على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها المشاريع؛
- **التضخم** الذي يؤثر على ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما يؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل، إلى جانب المنافسة التي تعاني منه من طرف المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمال وأسعار المواد الأولية؛
- **التمويل**، علماً أن الصعوبات على هذا المستوى لها ارتباط بالوصول إلى المعلومة و بصغر حجم مثل هذه المنشآت (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الإئتماني)، مما يؤدي إلى تعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل مثل هذه المشروعات في مختلف مراحل نموها (التأسيس الأولي - النمو الأولي - النمو الفعلي – الاندماج، التصدير). ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية في غالب الأحيان توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على نقود المودعين؛
- **ثقل الضرائب** و ارتفاعها ؛
- **المنافسة و القدرة على التسويق** أمام الواردات و المشروعات الكبيرة ؛
- **ندرة المواد الأولية** من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف و الجمارك؛
- **ندرة وقلة المعلومات و الدراسات** حول هذه المشروعات و عن المشروعات المنجزة و المسيرة من طرف النساء؛
- **من ناحية التدبير و التسيير:** هيمنة صاحب المشروع بصفته المالك، محدودية التأطير و مناهج التدبير، غياب الابتكار، هيمنة الثقافة الشفوية، غياب القدرات القيادية و التدبيرية؛
- **محدودية استعمال و استغلال التكنولوجيات الحديثة للتواصل و الإعلام؛**
- **عدم الإلمام بالتجارب الرائدة الموجودة على المستوى العالمي** (الولايات المتحدة، أندونيسيا، مصر، الأردن....)؛
- **هيمنة القطاع غير المهيكل** مع كل الإكراهات التي يعرفها هذا القطاع و كذا **الآثار السلبية للتهريب** على وضعية المنشآت الصغرى؛
- لا زالت بعض المشاكل المجتمعية يغلب عليها طابع التأنيث كالفقر و الأمية و الولوج إلى سوق الشغل([37]) والتهميش و الإقصاء و العنف.

2) عراقيل ذات طابع خارجي

تعتبر المشروعات الصغرى من بين المشاريع الأكثر عرضة للآثار السلبية للعولمة و التنافسية العالمية و التبادل الحر، سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو النجاعة أو الفعالية أو الابتكار أو الإستفادة من الفرص المتاحة أو التحكم في التكنولوجيات الحديثة للتواصل و الإعلام أو التصدير أو القدرة على التأقلم السريع مع التحولات و المتغيرات و الأزمات و المخاطر التي أصبحت تهيمن على الاقتصاد العالمي.

كما أن الأزمات الاقتصادية و المالية تأثر في غالب الأحيان على الدعم و على التمويل الذي تقدمه الدول أو المنظمات الدولية أو المانحين، مما قد يؤثر سلباً على إنجاز مثل هذه المشاريع.

من ناحية أخرى، لابد من إثارة الانتباه لظاهرة الاتجار في البشر، خاصة النساء و الفتيات منهم، من خلال شبكات متخصصة في مثل هذه الأمور، تصبح معها النساء و الفتيات عرضة و ضحية لأفعال مشينة و لا أخلاقية.

---

[36] الدكتور ماهر حسن المحروق والدكتور أيهاب مقابل، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها... http://anneemaghreb.revues.org

أنظر كذلك نموذج هايتي : تمكين النساء في وضعية هشة من خلال المشاريع المدرة للدخل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 31 دجنبر 2012 www.ht.undp.org

[37] رغم النتائج المشجعة المسجلة على مستوى برامج دعم الشغل، يظهر المعدل الوطني للنشاط اختلافا واضحا بين الجنسين (73 % لدى الرجال و 25,1 % لدى النساء خلال سنة 2013) مما يعكس ضعف مشاركة المرأة في سوق الشغل، انظر التقرير السنوي حول ميزانية النوع الاجتماعي - 2015 ص. 15.

سادسا: بعض الاقتراحات

لا توجد هناك عصا سحرية لتمكين النساء على جميع المستويات (السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية) بين عشية وضحاها لبلوغ هذا الهدف، يجب على السلطات العمومية نهج سياسات صائبة مبنية على مقاربة شمولية و مندمجة و تعبئة طويلة الأمد من طرف جميع الفاعلين في مجال التنمية([38])، مع ضرورة :

1. وضع رؤية موحدة و واضحة المعالم فيما يخص المشاريع الصغرى جداً و الصغيرة تحت إشراف قطاع و سلطة واحدة، و بإشراك و التنسيق مع جميع الفاعلين المعنيين من دولة و جماعات ترابية و قطاع خاص و مجتمع مدني و بنوك و نقابات و غرف مهنية، مبنية على مقاربة النوع؛

2. وضع مخطط إستراتيجي متعدد السنوات، في شكل خارطة طريق، لدعم مثل هذه المشروعات بناءً على كافة الإجراءات و التدابير المشار إليها أعلاه و بإدماج جميع القطاعات المعنية (الفلاحة، الصناعة، الصناعة التقليدية، السياحة، الخدمات....)؛

3. مضاعفة المجهودات فيما يتعلق بخلق مناخ للأعمال ملائم لتشجيع المقاولات و الشغل لفائدة النساء؛

4. ضمان ولوج عادل للموارد و للخدمات (الأرض، الماء، التقنيات بما فيها تقنيات الإعلام و التواصل، القروض، الخدمات البنكية و المالية، المنشآت السوسيو- ثقافية للعناية بالأطفال....)؛

5. التوفر على المعلومات و على أنظمة المعلومات و إحصائيات و مؤشرات مبنية على مقاربة النوع؛

6. تثمين شغل المرأة الغير مؤدى عنه؛

7. القيام بدراسات لتقييم المنجزات، علما أن تقييم السياسات العمومية تم التنصيص عليه في دستور 2011؛

8. نشر المعلومات و التواصل حول جميع الإمكانيات و المساعدات و الدعم و المعونة المقدمة لمثل هذه المشروعات، مع التركيز على تلك التي تهم المرأة و المرأة في العالم القروي و في المناطق النائية و المعزولة و الجبلية؛

9. تبسيط المساطر و إعداد دلائل مبسطة في الموضوع بعدة لغات و لهجات؛

10. توفير التمويل اللازم و تبسيط المساطر بشأنه، مع ضمان الشفافية في هذا المجال؛

11. تكوين و دعم قدرات النساء المقاولات و النساء القرويات و تشجيع التشبيك لما له من فوائد في تثمين و تمكين المرأة؛

12. مواصلة تفعيل إصلاح القضاء؛

13. تنظيم حملات للتوعية و التحسيس؛

14. تعزيز تمثيلية المرأة في الغرف المهنية و في النقابات ؛

15. دعم البحث العلمي و الدراسات ؛

16. تنظيم المزيد من الملتقيات حول هذا الموضوع خاصة على مستوى الدول العربية لتقاسم الخبرات و التجارب الرائدة و الناجحة؛

17. حث المنظمات الدولية و المانحين على تقديم المزيد من الدعم في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة؛

18. إحداث جائزة عربية للمقاولة الصغرى مبنية على مقاربة النوع([39]).

[38] انظر منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية: التمكين الاقتصادي لفائدة المرأة، وثيقة تفكير، أبريل 2011.

[39] أنظر كذلك منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، برنامج العمل لتشجيع المقاولة و الشغل لفائدة النساء في جهة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط (2009) و الإعلان حول دعم مقاولات النساء في جهة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط (2007) *www.oecd.org/mena/*

- المراجـــع

- خليل النعيمات، مدرب، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، تمكين المرأة ANERA
- د. محمد العبدلاوي و د. أمينة الحوضي، "آليات التمويل و معيقات تنمية المقاولة الصغرى و المتوسطة بالمغرب"، جامعة فاس، المغرب، www.abhatoo.net.ma
- مجلة مسالك: "المرأة في الدستور: من مطلب التضمين إلى الحق في التنزيل"، عدد مزدوج 23-24/2013.
- د. رجاء مجاطي العلمي: "النساء و سوق الشغل بالمغرب"، بالفرنسية، L'Année du Maghreb, CNRS 2004 -édition
- د. ماهر حسن المحروق و د. إيهاب مقابله، مركز المنشآت الصغيرة و المتوسطة: "المشروعات الصغيرة و المتوسطة: أهميتها و معوقاتها"، الأردن، أيار 2006، www.aabfs.org
- د. الوردي العباس: "دور المجتمع المدني في مجال التنمية السوسيو-اقتصادية و الثقافية بالمغرب"، جامعة بول-سيزان إكس مارسيليا III www.sciencespo-aix.fr/media/elouardi-med6-oct2013.pdf
- مجموعة البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2012: المساواة بين الجنسين و التنمية"، www.worldbank.org
- منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية: التمكين الاقتصادي لفائدة المرأة، وثيقة تفكير، أبريل 2011.
- دستور المملكة المغربية لسنة 2011.
- البوابة الإلكترونية لمؤسسة محمد الخامس للتضامن www.fm5.ma
- المخططات التنموية بالمملكة المغربية: الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" في أفق المناصفة (2012-2016)، المخطط الأزرق للنهوض بالسياحة، مخطط إقلاع للنهوض بالصناعة، المخطط الأخضر الخاص بالفلاحة، المخطط "هاليوتيس" حول الصيد البحري، المخطط "المغرب الرقمي 2013"، المخطط المغربي للطاقة الشمسية...، أنظر البوابات الإلكترونية www.maroc.org www.maghribcom.gov.ma ؛ www.social.gov.ma ؛ www.menara.ma
- وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية بالمغرب، تقييم خطة عمل بيجين +20، تقرير المملكة المغربية، 2015.
- وزارة الاقتصاد و المالية بالمغرب، تقرير النوع الاجتماعي منذ سنة 2006، على البوابة الإلكترونية www.finances.gov.ma/
- وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية بالمغرب ، النهوض بالمساواة و محاربة العنف ضد النساء بالمغرب، حصيلة و آفاق، تقرير المملكة المغربية خلال مشاركتها في أشغال الدورة 57 للجنة وضعية المرأة لدى هيأة الأمم المتحدة، 4-15 مارس 2013.
- البوابة الإلكترونية للوكالة الوطنية لإنعاش المقاولة الصغرى و المتوسطة www.anpme.ma
- البوابة الإلكترونية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية : www.indh.gov.ma
- البوابة الإلكترونية للإتحاد العام للمقاولات بالمغرب www.cgem.ma
- البوابة الإلكترونية لجمعية النساء المقاولات بالمغرب www.*afem.ma*
- جمعية النساء المقاولات بالمغرب و منظمة الأمم المتحدة للنساء، التقرير النهائي حول مشروع حاضنات المقاولات و الدليل العملي لتفعيل المشروع، في البوابة الالكترونية لجمعية النساء المقاولات بالمغرب و لهيأة الأمم المتحدة للنساء *www.un.org.ma*
- الظهير الشريف رقم 1.02.188 صادر في 12 من جمادى الأولى 1423 (23 يوليو 2002) بتنفيذ القانون رقم 53.00 المتعلق بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة بالجريدة الرسمية عدد 5031 بتاريخ 2002/08/19 الصفحة 2368.
- الخزينة العامة للمملكة المغربية، مستجدات المرسوم الجديد 2.12.349 المتعلق بالصفقات العمومية، *www.tgr.gov.ma*
- الظهيرالشريف رقم 1.03.194 بتاريخ 11 شتنبر 2003، الصادر بتنفيذه القانون رقم 65.99 حول مدونة الشغل.
- مجلة لاتربون "Tribune"، مناخ المقاولة الصغيرة و المتوسطة بالاتحاد العام للمقاولات بالمغرب : سلسلة إجراءات، بتاريخ 6 يونيو 2011
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، برنامج العمل لتشجيع المقاولة و الشغل لفائدة النساء في جهة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط (2009) و الإعلان حول دعم مقاولات النساء في جهة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط (2007)، */www.oecd.org/mena*
- البوابة الإلكترونية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية www.undp.org
- البوابة الإلكترونية لهيأة الأمم المتحدة للنساء www.unwomen.org

مـــوجـــز

منذ القدم، كانت المرأة المغربية كفاعل أساسي في مسلسل التنمية و النهوض بالمجتمع، سباقة إلى إنجاز المشروعات الصغرى و المتوسطة المدرة للدخل، خاصة في العالم القروي و في داخل منزلها لإشباع حاجيات العائلة أو لتوفير دخل إضافي لها. و قد همت هذه المشروعات ميادين مختلفة كالنسيج و الخياطة و الحياكة و الطرز و الزرابي و الزراعة و الصناعة و السياحة و الصيد البحري و الخدمات، إلخ....

فمن خلال تقديم التجربة المغربية فيما يخص المشروعات الصغيرة التي تهم المرأة، يتضح أن أي طموح فيما يخص هذه المسألة، استوجب وجود إرادة سياسية قوية و القناعة بأهمية ورهانات مسألة وضعية المرأة و الاعتماد و تبني كافة المكتسبات في مجال تمكين المرأة على المستوى العالمي، سواء سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، إلى جانب تعبئة كافة الفاعلين في مسلسل التنمية (الدولة، الجماعات الترابية، القطاع الخاص و فعاليات المجتمع المدني)، و كذلك دعم المنظمات الدولية و المانحين. من هذا المنطلق، عملت هذه المساهمة المتواضعة على إبراز أهم المبادرات و المشاريع و الإنجازات المتعلقة بتمكين المرأة المغربية من خلال المشاريع الصغرى، و التي استوجبت بلورة و إعداد و تنفيذ العديد من السياسات العمومية و المبادرات و تعبئة موارد و وسائل لا يستهان بها.

وبفضل المجهودات المكثفة التي بذلت و التراكمات و الإمكانيات التي تمت تعبئتها لدعم وضعية المرأة على جميع المستويات، أصبح هذا النوع من المشاريع ليس فقط رافداً أساسياً في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و البيئية بالمغرب، بل كذلك وسيلة فعالة لتمكين المرأة على جميع المستويات، خصوصا على المستوى الاقتصادي، بحيث أصبحت تستغل التعليم الذي تلقته و الإمكانيات المختلفة المتوفر عليها و مواهبها و مهاراتها للمشاركة البناءة في سوق العمل و في قضاء وقتها في أنشطة تدعم قدراتها و مؤهلاتها و تثمنها كفاعل في حد ذاته في تشكيل مجتمعها و اقتصاد و تنافسية و نمو و رفاهية بلدها، فضلا عن أعمال البيت و رعاية الأطفال.

ومن خلال سرد هذه المنجزات، يتضح أن المشروعات الصغرى، خاصة تلك التي تهم المرأة، لازالت تواجه العديد من الإكراهات و المعيقات و المشاكل ذات طابع داخلي و خارجي تستوجب بلورة رؤية وخارطة طريق جديدة قوامها الالتقائية و التنسيق و الاندماج و التشارك و الشراكة و التكوين و دعم القدرات و تعبئة الموارد المالية منها و التقنية والبشرية، مع ضرورة الانفتاح على العالم الخارجي و رصد التجارب الرائدة في هذا المجال.

المؤتمر الإقليمي حول:

المشاريع متناهية الصغر والصغيرة في البلدان العربية

دولة الكويت 15-16 محرم 1437 ه الموافق 28-29 اكتوبر 2015 م.

المعوقات الثقافية لسيدات الأعمال العربيات: حالة الجزائر

أ. د/ بوفلجة غيات

كلية العلوم الاجتماعية

جامعة وهران - 2

ملخص

العوائق الثقافية لسيدات الأعمال العربيات: حالة الجزائر

تعرف الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية تحولات كبيرة في الوطن العربي. ومن بين الجوانب المتأثرة، نجد عمل المرأة وميلها إلى مهنة إدارة الأعمال.

لقد نال موضع سيدات الأعمال اهتماما متزايدا من طرف الباحثين والأكاديميين. حيث التركيز على دراسة العقبات الاجتماعية والثقافية التي تواجهها وصعوبات تعاملها مع مستخدميها، ومشاكل المحيط الاجتماعي والاقتصادي الذي تنشط في إطاره. كما تعاني سيدات الأعمال المتزوجات من كثرة التزاماتهن الأسرية وعدم تفهم كثير من الأزواج لظروفهن الخاصة. مع ذلك يمكن ملاحظة تغيرات اجتماعية وثقافية لصالح سيدة الأعمال التي بدأت تفرض نفسها، مما أدى إلى تحسن مكانتها الاجتماعية. وهي جوانب تحتاج إلى مزيد من الدراسة والاهتمام.

للتعرف على هذه الجوانب، تم تطوير استبيان لهذا الغرض. تمثلت عينة الدراسة في 65 سيدة أعمال لهن مؤسسات متناهية الصغر بالجزائر. وقد أظهرت النتائج وجود مجموعة من المعوقات والتحديات الثقافية والقيود الاجتماعية التي تعيق سيدات الأعمال، نتيجة حداثة خروج المرأة للعمل في مهن كانت حكرا على الرجال. وقد عرفت المجتمعات العربية تحولات لصالح قبول سيدة الأعمال، والتي تزاول نشاطاتها إلى جانب الرجال، بل تتنافس معهم.

إن الهدف من هذه الورقة هو التعرف على العوائق الثقافية المؤثرة على سيدة الأعمال، ومدى تقبل المجتمعات العربية لهذه النشاطات الاقتصادية. كما يتم تقديم توصيات تساعد على تمكين سيدة الأعمال في المنطقة العربية ومساعدتها على مواجهة تحديات المجتمع الذكوري.

كلمات مفتاحية:

عمل المرأة، سيدة الأعمال، ثقافة إدارة الأعمال، العوائق الثقافية لسيدات الأعمال، سيدات الأعمال المتزوجات.

Abstract

Cultural barriers of Arab business women: the case of Algeria

The social, cultural and economic environment in Arab countries, knew great changes. Among the affected areas, are the work of women and their interests in entrepreneurial occupations.

The study of business women is attracting more and more attention from researchers and academicians. There are interests in the study of the socio-cultural constraints of women entrepreneurs in male societies.

Business women face several difficulties with their employees, their social and economic environment. Married women are also strained by the family obligations and the lack of understanding from their husbands. In spite of all these constraints, new social changes are in favour of business women. These aspects need to further field studies and attention.

To investigate these issues, a questionnaire was developed for this purpose. 65 questionnaires were filled by women Algerian entrepreneurs. The results demonstrated that they have strong personalities, marked by the spirit of adventure and initiative, which are necessary for the success in their businesses.

The majority of business women complain about socio-cultural constraints of the society. The support they receive from their friends and their family members represents a valuable addition that helps to overcome the problems encountered.

The objective of this paper is the study of the socio-cultural constraints of business women in dealing with the human environment while managing their enterprises in a male society are examined.

Keywords:

Business woman, entrepreneurial culture, women's work, married business women.

العوائق الثقافية لسيدات الأعمال العربيات: حالة الجزائر

1. مقدمة:

للمرأة العربية المسلمة عادات وتقاليد ساهمت في تحديد تصرفاتها وأدوارها ووظائفها الاجتماعية والمهنية. وقد انحصر دور المرأة العربية سابقا في العناية بأسرتها وتربية أبنائها، في حين يشتغل الرجال خارج المنزل ويهتمون بتوفير مستلزمات العيش لأفراد أسرهم، بما في ذلك زوجاتهم.

إلا أن العالم عرف تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية، في ظل العولمة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتزايد عدد الفتيات الملتحقات بالتعليم العالي في مختلف التخصصات، وتوق المرأة إلى العمل والتحرّر من العمل المنزلي.

كلّها عوامل ساعدت المرأة العربية على الخروج إلى ميادين العمل المختلفة. وما ساعد على ذلك، ظهور جمعيات حقوق المرأة في الوطن العربي وتوسّع عمل المرأة في مختلف الوظائف الحكومية، مما مكنهن من العمل والارتقاء إلى مناصب المسؤولية.

مع ذلك بقيت أعمال المرأة العربية منحصرة في بعض الوظائف المحدّدة ثقافيا، ومنها التربية والتعليم، والأعمال المكتبية والتمريض والصيدلة، وغيرها من وظائف التطبيب.

إلا أن المرأة العربية عرفت في السنوات الأخيرة دخولها إلى مجالات مهنية جديدة في إطار المهن الحرّة و من بينها إدارة الأعمال.

يمكن تعريف مفهوم سيدات الأعمال، بأنهن السيدات اللواتي لا تشتغلن وفق عقد العمل المأجور، لكنهن تشتغلن في مهن حرّة مستقلة، أو كمساهمات في شركات ذات أسهم. تعمل هذه النساء بصورة مستقلة أو في إطار شراكة، وتتحمّل مسؤوليات المخاطرة في مجالات متعدّدة، منها المسؤولية المالية والإدارية والاجتماعية المرتبطة بأنشطة المؤسسة (Cornet et Constantinidis, 2004).

فالنساء المقاولات تنشئن فرص عمل لأنفسهن وللآخرين، وتساهمن أحيانا في تحقيق رغباتهن الخاصة (توقيت مناسب للعمل، مرونة في تلبية الحاجات الأسرية)، مع إيجاد حلول متميزة لبعض المشاكل المطروحة، كطريقة إدارة المؤسسات والتعامل مع مشاكلها المعقدة ("دي بوفورت" De Beaufort, 2011, 7).

إن عملية إنشاء وإدارة المشاريع، تتطلبان قدرات عقلية ونفسية لإدارة مختلف جوانب الإنتاج، والمنافسة، وإدارة العلاقات مع المرؤوسين والزملاء، ومواجهة العديد من الصعوبات المالية والبيروقراطية والبشرية.

يمكن تعريف سيدة الأعمال بأنها تلك التي تشتغل في إطار مشروعها الخاص، أو أنها صاحبة مشروع اقتصادي يشغّل فردا واحدا أو أكثر لحسابها الخاص (رشدي، 2006). أما المقاولة المتناهية الصغر، فتتمل في أي مؤسسة خاصة ينشط صاحبها في إطارها بمفرده، أو أنها تشغل بعض العمال

بحيث لا يتجاوز عددهم 10 (Rachdi, 2006) .

وقد بدأنا نسمع في السنوات الأخيرة عن سيدات الأعمال، وتكرّرت مناسبات التعامل معهن، في الحصول على مختلف السلع والخدمات.

ليس من السهل بالنسبة للنساء إنشاء مشاريع في مجتمعات محافظة، حيث تتحكم القيَم والعادات والتقاليد والأعراف، في تحديد الوظائف والمهام وفي العلاقات بين الجنسين، مما يعيق عمليّات التواصل والعمل. إضافة إلى معوقات سيدات الأعمال في المجتمع وأثناء تأديتهن لمهامهن، نجدهن تعانين من تحمل مسؤولياتهن الأسرية، وقد تكون مهامهن في إدارة الأعمال سببا في حدوث مشاكل مع أسرهن وأزواجهن.

تشكو غالبية سيدات الأعمال من القيود الاجتماعية والثقافية التي يفرضها المجتمع عليهن. وهو ما يؤثر على علاقاتهن بالمستخدمين داخل مؤسساتهن، وبالزملاء وبأفراد مختلف الإدارات في محيط عملهن.

يمكن توضيح هذه العلاقات والعوائق الثقافية في المخطط رقم 1.

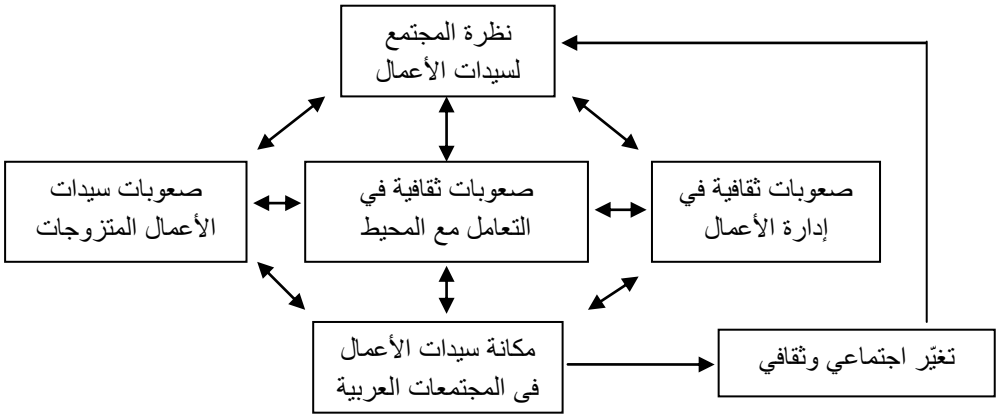

مخطط رقم 1: المعوقات الثقافية لسيدات الأعمال في المجتمعات العربية

هناك مجموعة من العوامل المتشابكة ذات العلاقات المترابطة للعوامل الثقافية المعرقلة لمهام لسيدات الأعمال في المجتمعات العربية. تتمثل هذه العوامل خاصة في صعوبات تعاملهن مع العمال والعاملات في مؤسساتهن، وطريقة تعامل المجتمع معهن، ومدى تأثر مكانتهن في المجتمع بعد إنشائهن لمؤسساتهن.

وقد أخذ موضوع سيدات الأعمال يجذب اهتمام الباحثين والأكاديميين أكثر فأكثر. حيث بدأ التركيز على الخصائص الشخصية اللازمة لنجاحهن والعقبات الاجتماعية والثقافية التي تعترض طريقهن، وهي جوانب تحتاج إلى مزيد من الدراسة والاهتمام.

لقد أجريت معظم الدراسات السابقة حول سيدات الأعمال من طرف علماء الاجتماع لمعالجة هذا الموضوع بصفته ظاهرة اجتماعية، مرتبطة بالتغيرات الاجتماعية؛ أو من وجهة نظر اقتصادية باعتبارها إستراتيجية تطوير، أو من طرف باحثين في إدارة الأعمال، والذين ركزوا على ممارساتهن الإدارية، في حين بقيت دراسة الموضوع من جوانبه النفسية أو النفسية الاجتماعية محدودة.

وقد أظهرت بحوث منشورة في منطقة المغرب العربي (المغرب، الجزائر وتونس خاصة)، حول سيدات الأعمال، وجود تشابه كبير فيما يتعلق القيود الاجتماعية والثقافية التي تعانين منها، بسبب انتمائهن إلى نفس الثقافة العربية الإسلامية. مع ذلك تبقى البحوث الميدانية حول النساء المقاولات في الجزائر، وفي الوطن العربي محدودة، لكون الظاهرة جديدة إلى حدّ كبير.

وهو ما يتطلب إجراء بحوث معمّقة عن سيدات الأعمال، والقيود الاجتماعية والثقافية التي تعترضهن، وخاصة في إدارة العلاقات "ذكور/إناث" في مواقع العمل، في بيئة ذكورية غير مرتاحة لوصول المرأة للمناصب القيادية.

2. سيدات الأعمال في الجزائر:

تنحصر مهام المرأة الجزائرية في غالب الأحيان، كما هو الحال بالنسبة للمرأة العربية عموما، في العناية بأسرتها –كربة بيت –، وبزوجها وبتربية أبنائها. إلا أنه مع نهاية القرن العشرين للميلاد، وبداية الألفية الثالثة، عرف المجتمع الجزائري، والمجتمعات العربية عموما، خروج النساء للعمل في إطار الوظائف الحكومية أو الأعمال المأجورة. وأخذت أعداد السيدات اللواتي تبوّأن مناصب المسؤولية في تزايد مستمرّ. بل أن العديد منهن اختارت أن تصبح سيدات أعمال لهن مشاريعهن الخاصة، وهو ما يؤشر إلى إقبال مختلف الدول العربية على تحوّلات اجتماعية وثقافية عميقة.

وترجع هذه التغيرات إلى أسباب سياسية وتطوّر ظروف المعيشة، وتحسّن مستوى التعليم الذي أصبح مطلبا لجميع الأطفال الجزائريين دون تمييز، ذكورا وإناثا. إذ لا يميّز التشريع الجزائري بين الجنسين فيما يتعلق بالتعليم والعمل. وقد صرّحت نوارة جعفر، وزيرة سابقة للأسرة: " بأن القانون يضع الرجال والنساء على قدم المساواة. إلا أن هناك تباين بين الجنسين فيما يخص إدارة الأعمال. وقد أرجعت ذلك إلى وجود مشكلة ذهنية ثقافية سائدة في المجتمع" (بلخيري، Belkhiri، 2012).

فخلال افتتاح الطبعة الرابعة من المنتدى الوطني لسيدات الأعمال، صرّح عبد الكريم المنصوري، المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، أن "السنوات العشر الأخيرة شهدت إنشاء 3275 مؤسسة من طرف سيدات، منها أكثر من 2000 شركة منذ عام 2008 "، موضحا أن نسبة سيدات الأعمال في الجزائر يمثل 6٪ مع زيادة سنوية قدرها 3 ٪ (Ouazzi, 2014) .

الجدول1: ملخص السكان النشطين في الجزائر بالآلاف (الديوان الوطني للإحصاء، ONS.dz، 2013)

	مناطق حضرية			مناطق ريفية			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
مشغلون ومستقلون	1710	298	2008	962	147	1110	2672	445	3117

وقد ربط رضا حمياني، رئيس منتدى رجال الأعمال، خلال الدورة الرابعة للمنتدى الوطني للسيدات الأعمال "انخفاض تمثيل المرأة في إدارة الأعمال، إلى ثقافة الأعمال في المجتمع الجزائري، الذي ينظر بعين الرّيبة إلى وصول النساء إلى عالم إدارة الأعمال، وعدم العناية بموضوع إدارة الأعمال في أي إصلاح تربوي (Ouazzi, 2014) .

ووفقا لرئيسة جمعية سيدات الأعمال الجزائريات AME، السيدة بلهادي خديجة: لا توجد إحصائيات موثوقة عن عدد سيدات الأعمال، وحتى في حالة حيازة عدد كبير منهن على السجل التجاري، تظل الحقيقة أن غالبية هذه السجلات تستخدم من قبل أقارب من الجنس الآخر لمزاولة الأعمال وإخفاء هويتهم أمام مصالح الضرائب (Invest med، 2010، ص. 10).

إن مزاولة المرأة لإدارة الأعمال يتطلب منها شخصية قوية، وقدرة على إدارة النساء والرجال، وإعطاء الأوامر، والحصول على تنفيذها. وهو ما يتعارض أحيانا مع ما تتلقاه السيدات أثناء تربيتهن في بيئة عربية إسلامية. حيث يكون سلوك النساء مقيدا بالقيم والعادات والأعراف والتقاليد الثقافية التي تمارس ضغوطا على سيدة الأعمال. ففي هذه البيئة الاجتماعية والثقافية، تتميز المرأة بصفات عاطفية حيث يتم التأثير عليها عادة. وبالتالي فإنه يصعب عليها مواجهة العوائق والصعوبات التي تترك عادة للرجال.

وقد شهدت الجزائر بعد استقلالها تغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية كبيرة نتيجة توسّع التعليم؛ بما في ذلك التعليم العالي. ومنذ بداية الألفية الثالثة، أصبحت الفتيات في الجامعة الجزائرية تشكلن أغلبية، بما في ذلك القطاعات التي كانت منحصرة على الذكور كالهندسة المدنية، والهندسة البحرية والهندسة الزراعية والهندسة الميكانيكية... (Ghiat, 2015).

إلا أن ظهور الأزمة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة، وعجز القطاعات التقليدية عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب المتعلّم، دفع الدولة إلى اعتماد سياسة تشجيع الشباب على إنشاء مقاولاتهم الخاصة. وهو ما أدى بالكثير من النساء المتخرجات من الجامعة ومراكز التدريب المهني إلى اقتحام أنشطة مهنية جديدة، بما فيها إنشاء المشاريع. وهكذا أصبحت كثير من متخرجات الجامعات سيدات أعمال، توفقن في إنشاء مؤسساتهن الخاصة.

أثر الثقافة المحلية على إدارة الأعمال:

من المفاهيم الصعبة التحديد مفهوم الثقافة. وقد عرّفها تايلور (Taylor :1871، 3) بأنها "ذلك الكلّ المركّب الذي يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفنّ والأخلاق والقانون والعادات أو أي قدرات أخرى، أو عادات يكتسبها الإنسان بصفته عضوا في المجتمع". فرغم قدم هذا التعريف، إلا أنه يبقى أكثر تداولا وشمولية، والأصدق تعبيرا عن مفهوم الثقافة.

إلى جانب ذلك، نجد عدّة تعاريف حديثة لمفهوم الثقافة. فقد ذكر محمد بن عبد الكريم الجزائري (1988)، عشر استعمالات لمفهوم الثقافة عند العرب، وأهم معنى عندهم هو تصحيح وتقويم الإعوجاج. فرغم تعدّد التعاريف الحديثة لمفهوم الثقافة، واختلافها من باحث إلى آخر حسب انتمائه العلمي واهتماماته، إلا أن ما يهمنا في هذا المجال، هو العلاقة بين الثقافة والسلوك. يرى وولاس (Wallace :1961، 25) أن الثقافة هي "أساليب السلوك أو أساليب حلّ المشكلات التي يمكن وصفها بأن احتمال استخدام أفراد المجتمع لها أكبر، لما تتميز به، عن الأساليب الأخرى، من كثرة التواتر وإمكانية المحاكاة ". وقد استخلص بن نعمان (1988، 90) من مختلف تعاريف الثقافة على أنها شيء مكتسب، وأنها تؤثر على السلوك الفردي والجماعي للأفراد.

تدخل في إطار الثقافة منظومة الاعتقادات والقيّم المتعلقة بالأفراد، كأعضاء في المجتمع، وخاصة كأعضاء عاملين.(...). وهكذا فإن الثقافة السائدة، هي التي تحدّد خصوصيات التنظيمات والقيم السائدة فيها (Davis: 1968، 3).

من هنا نستخلص أن القيم الثقافية هي نتاج تفاعل اجتماعي مُعقد ومتعدّد الجوانب والمشارب. كما أن للقيّم الثقافية دور كبير في ضبط وتحديد سلوكيات الأفراد في مختلف المواقف المهنية والاجتماعية.

2.1. العوائق والاجتماعية والثقافية لسيدات الأعمال العربيات:

إن القيام بإدارة أعمال في بيئة متخلفة اقتصاديا وثقافيا هو مغامرة حقيقية، لكون ذلك ينطوي على الكثير من التحديات والقيود البيئة. إن كانت هذه المهمة صعبة بالنسبة للرجال، فما بالك بالنسبة للنساء؟. لقد شهدت الجزائر فترة من النظام الاشتراكي، حيث كانت المبادرة إنشاء المشاريع، وخاصة المتوسطة والكبيرة، منحصرة في الدّولة. وبعد تفتح الاقتصاد الجزائري على اقتصاد السوق في أواخر القرن ال20، كان نشاط إدارة الأعمال مرتبطا بالرجال بالدرجة الأولى. إلا أنه مع تزايد عدد خريجات الجامعة الجزائرية، وبسبب البطالة المتفشية بينهن، بدأ إقبال الفتيات إلى مختلف المهن والنشاطات الاقتصادية، بما في ذلك إنشاء المشاريع الخاصة. إنه تحدّ للمرأة أن المغامرة في إنشاء وإدارة الأعمال، في بيئة اجتماعية وثقافية مليئة بالصعوبات والتحدّيات.

هناك تشابه كبير في البيئات الاجتماعية والثقافية في البلدان العربية والإسلامية. حيث استنتجت صابر (Saber, 2002) من خلال دراسة عن المجتمع الإيراني، أن "نظرة المجتمع السلبية إلى سيدات الأعمال، وانعدام الأمن الاجتماعي للنساء، هي اعتقادات تقليدية في المجتمع الإيراني (Arasti,2008) .

كما أن الدول العربية تشترك في انتشار مجموعة من القيَم الثقافية والعادات والتقاليد والممارسات التي تقيّد خروج المرأة للعمل، وتحدّ من علاقاتها مع الرجال، وتحدّد المهن المسموح لها بشغلها والأخرى المستهجنة والممنوعة عليها ثقافيا واجتماعيا. وحتى تتمكن المرأة من الانسجام مع مجتمعها، فهي مضطرة إلى الامتثال لهذه القواعد.

وهو واقع اجتماعي منبثق عن التنشئة الاجتماعية للمرأة وتربيتها وتفاعلها مع المجتمع. يرى راشدي أن "التنشئة الاجتماعية للفتيات لا تساعد على تطوير ثقتهن بأنفسهن، واستقلاليتهن، ومجازفتهن بالمخاطرة وتذوق طعم الابتكار، وهي خصائص نفسية ومهارات ضرورية لأي فرد يريد تطوير وإدارة مشروعه الخاص" (Rachdi, 2006). وقد عبرت سيدة أعمال مغربية عن هذا الواقع من خلال تعبيرها بأنه: " حتى اليوم، هناك أفراد يتكلمون معك ويرفضون النظر إلى عينيك، وقد يتوجهون نحو أحد عمالي من الرجال لتوجيه الحديث إليّ عوض التحدث إليّ مباشرة " (Salman et al. 2012, 13).

يمكن حصر أهم الضوابط السلوكية والعوامل الثقافية السائدة في المجتمعات العربية الإسلامية، والمؤثرة على ممارسات سيدات الأعمال في مجموعة من القيَم، وتتمثل أهمها في:

- الالتزام باللباس الشرعي.
- عدم الاختلاء بالرجال ولو في مواقع العمل.
- عدم مصافحة الرجال ولو كانوا ضيوفا.
- عدم السفر دون مَحرم.
- عدم البقاء في سفر لمدة طويلة بعيدا عن الأسرة.
- عدم المشاركة في غذاء عمل مختلط مع الأجانب.
- عدم تناول الكحول بما في ذلك أثناء جلسات العمل.
- عدم النظر إلى أعين الرجال عند التحدث إليهم (غظ البصر).
- تقيّد المرأة العربية عموما، بما في ذلك سيدات الأعمال، بقيم وعادات وتقاليد المجتمع.

وهي بعض المعوّقات الثقافية التي تعاني منها سيدة الأعمال وتحدّ من حرّيتها واستقلاليتها، وخاصة السيّدة الملتزمة. وهو ما يجعل كثيرا من السيدات تفضلن ممارسة بعض الوظائف العمومية، أو الحرف والخدمات التي تسمح لهن بالحفاظ على تقاليدهن وقيمهن. وهو السبب الرئيسي في بقاء غالبية مشاريع السيدات عبارة عن مؤسسات متناهية الصغر، وعدم تطوّرها إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة.

وهكذا، فإن إدارة الأعمال ليست ظاهرة اقتصادية واجتماعية فقط، ولكنها اجتماعية وثقافية أيضا. إذ لا يمكن تصوّر نشاط لإدارة الأعمال خارج إطار المجتمع الذي ينتمي له رجل الأعمال (Berreziga et Meziane, 2012, 8). يرى الطاهر مطيش وجود ممارسة للرقابة الذاتية فيما يتعلق بالسياق الاجتماعي والثقافي، ويبدو أن بيئة الأعمال والمناخ الاجتماعي في الجزائر قد تكونان أقل تمييزا بين الجنسين مما يعتقد الكثير" ((Tahir–Metaiche, 2013, 20). كما يرى سلمان وآخرون، أن "المرأة المغربية، حتى المتعلّمة، تواجه عوائق في ممارسة نشاط خارج بيتها... فرغم التغيّرات الكبيرة التي عرفتها وضعية المرأة المغربية، إلا أن الذهنيات والنظرة الاجتماعية لم تتطوّرا بما فيه الكفاية (Salman et al., 2012).

2.2. البيئة الثقافية والمكانة الاجتماعية لسيدات الأعمال:

لا يمكن فهم ثقافة أي مجتمع وقيمه خارج السياق التاريخي والديني له. وهكذا فإن مرور الجزائر بأحقاب تاريخها وما عرفته من احتلال، عوامل أدت إلى انتشار الفقر والجهل والتخلف في المجتمع عموما، وأصاب مكانة المرأة ودورها في المجتمع بشكل خاص.

ففي دراسة لسلمان وآخرون عن العوائق الثقافية لسيدات الأعمال المغربيات، فقد استنتجوا أن: المرأة المغربية بقيت لمدة طويلة في الخلفية، بسبب التقاليد والأعراف التي تثمّن الرجل على حساب المرأة، وتؤكد علوّه مقارنة بها (Salman et al., 2012).

وهكذا لم يكن بمقدور المرأة الجزائرية، وفقا للعادات والممارسات الثقافية، إدارة الرجال، أو إعطاءهم الأوامر. وهو ما يجعل الرجال بدورهم يجدون حرجا من العمل تحت قيادة سيدات، وتلقي الأوامر منهن. وهي ثقافة مجتمع ذكوري، تتسبب في العديد من المشاكل الاجتماعية والثقافية، وهي مصدر إزعاج بالنسبة لسيّدات الأعمال بالجزائر. وهي قيم وممارسات ثقافية نجدها في غالبية المجتمعات العربية، إن لم نقل كلّها.

2.3. عوائق سيدات الأعمال المتزوجات:

رغم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها المنطقة، إلا أن المرأة العربية لا زالت تعاني من ضغوط نفسية وقيود ثقافية واجتماعية وحواجز مادية.

فإذا دققنا النظر في واقع التغيّرات التي تحدث في المجتمعات العربية نجد أنها ظاهرية في كثير من الأحيان. فالمرأة تشتغل خارج المنزل، مع الحفاظ على كلّ مسؤوليتها نحو أسرتها وبيتها. كما أن الرجال، رغم ارتفاع مستواهم الثقافي، ووظائفهم القيادية، وما لهم من مظاهر الحداثة، إلا ممارساتهم

داخل بيوتهم تبقى في أغلب الأحيان تقليدية، وأن الزوجة تقوم بكل شيء. وبالتالي فإن سيدات الأعمال العربيات، تبذلن جهودا مضاعفة.

لقد توصلت بن غبريط وآخرون، من خلال مقابلتها لعينة من سيدات الأعمال، فقد أجبن كلهن بأنهن تقمن بجهد مضن، تمضي وقتهن في المهام المنزلية، والعناية بالأطفال، إلى جانب الوقت التي تقضيه في إدارة أعمالهن، وهو ما يجعل منهن نساء خارقات (superwoman) (Benghabrit et Rahoo, 2006).

لإلقاء الضوء على المعوقات الثقافية لسيدات الأعمال، أجريت دراسة ميدانية عن عينة من 65 منهن بمنطقة وهران بالغرب الجزائري. وقد تمّ وضع استبيان لجمع المعطيات، لهدف التعرّف على أهم العوائق الثقافية التي تعترضهن. حيث شملت العينة سيدات تشتغلن في النشاطات الصناعية والتقليدية والخدمات.

3. منهجية البحث:

من أجل دراسة ظاهرة سيدات الأعمال في الجزائر بشكل موضوعي، ينبغي دراستها من خلال منهج الكمي، وهو ما تمّ باستخدام استبيان صمّم لهذا الغرض. وقد تمّ وضعه لغرض التعرف على المعوقات الاجتماعية والثقافية، وتعامل المجتمع مع سيدات الأعمال، داخل مؤسساتهن وخارجها، والمكانة الاجتماعية لهن.

3.1. إشكالية البحث:

تتطلب مهنة إدارة الأعمال مجموعة من الصفات الشخصية والكفاءات الإدارية، وما يتطلبه ذلك من قدرة على قيادة الرجال والنساء على حدّ سواء وسيولة التواصل معهم. فمشاهدة عدد من سيدات الأعمال في مجتمعات عربية محافظة، لم يكن بالإمكان تصوره في منتصف القرن الماضي، إلا أن ذلك أصبح حقيقة وواقعا نتعامل معه اليوم.

فرغم تحسن الاقتصاد والجزائري إلا أنه عرف أزمات وارتفاعا في معدّلات البطالة بما في ذلك بين حاملي الشهادات الجامعية. وهذا ما دفع الدّولة إلى تبني سياسة تشغيل الشباب ومنحهم قروضا لتشجيعهم على إنشاء مؤسساتهم الخاصة. وقد شجعت هذه العوامل الشباب، ذكورا وإناثا على المغامرة في إدارة الأعمال.

تبذل الجزائر جهودا معتبرة في مجالات التعليم والتدريب لكلا الجنسين دون تمييز، إلا أن المحيط

الاجتماعي والثقافي بقي عائقا حقيقيا في وجه نجاح المرأة إلى نشاطات الأعمال، مما يتطلب حلولا لتجاوزه والتغلب عليه.

هناك حاجة إلى مزيد من البحوث الميدانية، للتعرف على العوائق الثقافية لسيدات الأعمال، والعوامل المساعدة على تجاوزها والتغلب عليها، وهو ما تساهم هذه الورقة في إلقاء الضوء عليه.

3.2. أسئلة البحث:

لقد تمّ وضع مجموعة من الأسئلة لتوجيه بحثنا ومحاولة الإجابة عنها، وهي:

1. ما هي خصائص سيدات الأعمال؟
2. ما مدى تقبل العمال لسلطة سيدة الأعمال ؟
3. ما مدى نجاح سيدة الأعمال في التعامل مع محيطها؟
4. ما هي مكانة سيدة الأعمال في المجتمع؟
5. ما هي العوائق الثقافية لسيدات الأعمال المتزوجات؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، تم بناء استبيان لجمع المعطيات.

3.3. أداة وإجراءات جمع المعطيات:

لقد تم تطوير "**مؤشر العوائق الثقافية لسيدات الأعمال"**، وذلك من أجل الحصول على بيانات حول الجوانب التالية:

1. معلومات شخصية عن سيدات الأعمال
2. معلومات عن المشاريع التي تمّ إنشاؤها.
3. الصعوبات التي تعاني منها سيدات الأعمال في تعاملهن مع مساعديهن.
4. الصعوبات الثقافية التي تعاني منها سيدات الأعمال في تعاملهن مع محيطهن.
5. المكانة الاجتماعية لسيدات الأعمال.
6. صعوبات سيدات الأعمال المتزوجات.

تم بناء الاستبيان من خلال مجموعة من المراحل المنهجية. حيث تمّ:

- الاطلاع على مجموعة من المراجع في مجال إدارة الأعمال في الوطن العربي.
- حصر مجموعة من العوامل الثقافية المؤثرة على نشاطات سيدات الأعمال في المجتمعات العربية الإسلامية.
- إجراء مجموعة من المقابلات المفتوحة مع عينة من سيدات الأعمال (05)، حاول الباحث من خلالها التعرّف على المؤثرات الثقافية وأساليب تعاملن مع القيم الثقافية السائدة في المجتمع. خاصة في

علاقاتهن بالرجال، ومدى تقبل المجتمع لنشاطهن الذي يتطلب قدرا من الحرية والاستقلالية.

– تصميم استبيان أولي تمّ تطبيقه على عينة من 06 سيدات الأعمال، وتمت مناقشتهن حول مدى تغطية الاستبيان للجوانب المرتبطة بالبعد الثقافي، ومدى قابلية تطبيقه.

وقد وضعت الإجابات بطريقة بسيطة ومباشرة، من خلال اختيار وضع العلامة "X" في الخانة المناسبة والمتمثلة في: "**نعم**"، "**أحيانا**" أو "**لا**" عن الأسئلة المطروحة، إلى جانب بعض الأسئلة المفتوحة التي تجنبت جلّ عينة الدراسة الإجابة عنها.

وقد استعان الباحث بطلبة الدراسات العليا في علم النفس العمل والتنظيم، وخاصة الطالبات، لتوزيع استبيانات على سيدات الأعمال ومساعدتهن على ملئها، في محيطهن الأسري والسكني ومواقع عملهن، وهو ما ساعد على الحصول على عينة الدراسة.

وقد شملت الدراسة كلّ النساء اللواتي تشتغلن لحسابهن، وقبلن التعاون مع فريق البحث دون شروط أخرى. وقد أجريت الدراسة خلال السنة الجامعة 2013 / 2014.

3.4. صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من تمتع الأداة من الاتساق الداخلي وذلك بحساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمجال وكانت معاملات الارتباط كلها دالة عند مستوى (0.01). كما حسب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية للمجال والدرجة الكلية للأداة كما هو موضح في الجدولين 2 و 3.

جدول رقم 2: معاملات الارتباط بين درجات كلّ عبارة والدرجة الكلية للبعد.

البعد	رقم العبارة	معامل الارتباط		البعد	رقم العبارة	معامل الارتباط
2. الصعوبات النفسية والاجتماعية	3	0.30		3. عوائق المرأة المقاولة المتزوجة	1	0.17
	4	0.38			2	0.26
	5	0.36			3	0.23
	6	0.38			4	0.47
	7	0.32			5	0.39
	9	0.18			6	0.12
	10	0.36			7	0.28
	11	0.47			8	0.33
	12	0.29			9	0.30
	13	0.22			10	0.33
	14	0.30			11	0.29
	15	0.57			12	0.16
	16	0.46			13	0.27

جدول رقم 3: معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية للبعد والدرجة الكلية للأداة

مجال الاتساق	معامل الارتباط
2. الصعوبات النفسية الاجتماعية	0.64
3. سيدات الأعمال المتزوجات	0.84

تم احتساب النسب المئوية، وتظهر النتائج في الجداول (12- 15).

4. عينة الدراسة:

تمّ الحصول على عيّنة الدراسة بطريقة عشوائية. ففي موضوع حساس، كما هو الحال عند الحديث عن البُعد الثقافي لإدارة الأعمال، فإن السيدات تحترزن وقد ترفض كثير منهن التعاون لملء الاستبيانات، وخاصة بالنسبة للسيدات اللواتي تشتغلن بطريقة غير مصرّح بها، وغير رسمية، تهرّبا من الضرائب، كما هو الحال بالنسبة لغالبية المؤسسات المتناهية الصغر في الجزائر.

لقد أجريت الدراسة على عينة من 65 سيدة ذاتية التشغيل، أو أنهن توظفن عددا محدودا من العمال والعاملات.

4.1. أعمار عينة الدراسة:

تتميز سيدات الأعمال اللواتي تمت دراستهن بأنهن شابات في غالبيتهن، وذلك لحداثة ظاهرة إدارة الأعمال النسائية في الجزائر.

جدول رقم 4: أعمار عينة الدراسة

الأعمار	التكرارات	النسب المائوية
20 – 30	15	23.10 %
31- 40	31	47.70 %
41- 50	12	18.50 %
51 فأكثر	07	10.80 %
المجموع	65	100.00 %

يوضح الجدول رقم 4 أن أعمار (70.80 %) منهن أقل من أربعين سنة.

4.2. الحالة المدنية سيدات الأعمال.

جدول رقم 5 : الحالة المدنية لعينة الدراسة

الحالة المدنية	التكرارات	النسب المائوية
عازبات	25	38.50 %
متزوجات	32	49.20 %
مطلقات	03	04.60 %
أرملات	05	07.70 %
المجموع	65	100.00 %

وفق الجدول رقم 5، فإن أغلبية عينة الدراسة من سيدات الأعمال متزوجات (49.20 %) ، في حين أن أدنى نسبة صغيرة منهن (04.60 %) مطلقات.

4.3. المستوى الدراسي لسيدات الأعمال.

تتميز سيدات الأعمال بالارتفاع النسبي لمستواهن الدراسي، فهو أعلى من مستوى زملائهن من الذكور. ذلك أن الفتيات أكثر دافعية نحو الدراسة لرغبتهن في النجاح والتفوق وبالتالي دخول عالم الشغل للتحرّر من القيود الثقافية المفروضة عليهن.

جدول رقم 6: المستوى الدراسي لأفراد عينة الدراسة

	أساسي	ثانوي	عالي	المجموع
مستوى التعليم	09	24	32	65
النسب المائوية	**13.80 %**	**36.90 %**	**49.20 %**	**100 %**

وفق الجدول رقم 6، فإن حوالي نصف (49.20 %)، من سيدات الأعمال ، أعضاء عينة الدراسة، تابعن دراساتهن الجامعية.

4.4. مجالات النشاط الاقتصادي لسيدات الأعمال:

جدول رقم 07: مجال نشاط المؤسسة

نشاط المؤسسة	التكرارات	النسب المائوية
خدمات	25	38.50 %
صناعة تقليدية	22	33.80 %
أشغال عمومية	12	18.50 %
صناعة	06	09.20 %
المجموع	**65**	**100 %**

تنشط غالبية المشاريع متناهية الصغر في الخدمات (**38.50 %**)، وتنشط أقل نسبة (**09.20 %**) في المجالات الصناعية.

4.5. مدة تواجد المؤسسة:

جدول رقم 08: أقدمية نشاطات المؤسسة

مدة النشاط	تكرار	نسب مائوية
أقل من 5 سنوات	31	47.70 %
5-10 سنوات	20	30.80 %
11-15 سنة	04	06.20 %
أكثر من 15 سنة	10	15.40 %
المجموع	**65**	**100 %**

وفق ما جاء في الجدول رقم 08، فإن حوالي نصف مؤسسات عينة الدراسة حديثة الإنشاء، لا يتجاوز عمرها 5 سنوات من النشاط.

5. النتائج:

تعاني غالبية سيدات الأعمال من المعوّقات الاجتماعية والثقافية للمحيط. حيث أن جلّ مشاكلهن مرتبطة بالاتصال، ناتجة عن الاتجاهات نحوهن من أفراد المجتمع، سواء كانوا عمالا داخل المؤسسة أو

زملاء من المحيط، أو من المجتمع ككل. وهو ما يرتبط جوانب كثيرة من إدارة الأعمال اليومية، إضافة إلى مسؤولياتهن الأسرية وعلاقاتهن مع أزواجهن بالنسبة للنساء المتزوجات.

إن تفريغ وتحليل الاستبيانات ساعد على استخلاص مجموعة من النتائج كما هي موضحة في الجداول اللاحقة (09-12).

5.1. المعوقات الثقافية في إدارة سيدات الأعمال لمشاريعهن:

تعاني جلّ سيدات الأعمال في الجزائر من صعوبات في إدارة العلاقات الإنسانية حتى داخل مؤسساتهن، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 09: صعوبات المرأة المقاولة في إدارة مؤسستها.

	الأبعاد	نعم	%	أحيانا	%	لا	%
18	يتقبل عمالي التوجيهات والأوامر التي أقدّمها لهم.	34	**52.3**	23	**35.4**	8	**12.3**
12	يتقبل عمالي وجود امرأة قائدة عليهم.	30	**46.2**	21	**32.3**	14	**21.5**
16	إن نجاحي في عملي ناتج عن كوني امرأة.	26	**40.0**	14	**21.5**	25	**38.5**
14	أجد صعوبة في التعامل مع الرجال العاملين عندي	13	**20.0**	25	**38.5**	27	**41.5**
13	أجد صعوبة في التعامل مع النساء العاملات عندي	7	**10.8**	21	**32.3**	37	**56.9**

من خلال الجدول رقم 09، يتضح لنا تقبل غالبية المستخدمين لتوجيهات وأوامر النساء المقاولات (**52.3** %) أجبن **بنعم** و (**35.4** %) ب **أحيانا**. مع ذلك فهناك بعض الصعوبات في التعامل مع المستخدمين من الرجال (**20.0** %) و (**10.8** %) بنعم. إلى جانب إجابات بصعوبات **أحيانا** عند التعامل مع النساء (**38.5** %) ومع الرجال ب (**32.3** %)، وهي نسب مرتفعة نسبيا.

5.2. المعوقات الثقافية لسيدات الأعمال في تعاملهن مع محيطهن المهني:

إلى جانب الصعوبات التي تعاني منها سيدات الأعمال في إدارة مؤسساتهن من الناحية الإنسانية، نجد أنهن تعانين في تعاملهن مع محيطهن الإداري ومع الزملاء والزميلات من المقاولين، كما هو موضح في الجدول رقم 10.

جدول رقم 10: صعوبات سيدة الأعمال في تعاملها مع محيطها

	الأبعاد	نعم	%	أحيانا	%	لا	%
21	هناك منافسة بين سيدات الأعمال.	40	**61.5**	16	**24.6**	09	**13.8**
22	هناك غيرة بين سيدات الأعمال.	31	**47.7**	22	**33.8**	12	**18.5**
15	أعتقد أن المتنافسين معي يغارون مني.	31	**47.7**	22	**33.8**	12	**18.5**
25	أعاني من مضايقة بعض الرجال وتحرشهم بي	26	**40.0**	24	**36.9**	24	**36.9**

20	هناك تعاون بين سيدات الأعمال.	25	**38.5**	22	**33.8**	18	**27.7**
23	أفضل التعامل مع سيدات الأعمال.	25	**38.5**	23	**35.4**	17	**26.2**
19	نظرة رجال الأعمال إلى سيدات الأعمال سلبية.	25	**38.5**	27	**41.5**	13	**20.0**

من خلال الجدول رقم 10، تتضح لنا أهمية المعوّقات الثقافية التي تعاني منها سيدات الأعمال أثناء معاملاتهن اليومية مع مختلف الإدارات والمصالح، إذ أنهن تعانين من مضايقات الرجال وتحرشهم بهن (40.0 %)، ونظرتهم السلبية إليهن (38.5 %) بنعم و (41.5%) أحيانا، وهي نسب مرتفعة نسبيا .

5.3. المكانة الاجتماعية لسيدات الأعمال:

ترتبط مكانة الفرد في المجتمع بمستوى دخله. وليس غريبا أن تكون مكانة المرأة العربية متدنية تقليديا بسبب عدم امتهانها لأعمال مأجورة. أما الآن وقد ولجت النساء ميادين المال والأعمال، فليس بغريب تحسن مكانتهن الاجتماعية، كما هو موضح في الجدول رقم 11.

جدول رقم 11: المكانة الاجتماعية لسيدات الأعمال

	الأبعاد	نعم	%	أحيانا	%	لا	%
24	أشعر بتحسّن مكانتي الاجتماعية بعد أن أصبحت سيدة أعمال.	44	**67.7**	10	**15.4**	11	**16.9**
26	إن نجاح النساء في مجال الأعمال يتطلب تغييرا جذريا في الذهنية الاجتماعية.	42	**64.6**	14	**21.5**	9	**13.8**
17	أعتقد أن بعض مشاكل عملي هي بسبب كوني امرأة	23	**35.4**	20	**30.8**	22	**33.8**
11	أعتقد أن نظرة المجتمع إلى سيدات الأعمال إيجابية.	20	**30.8**	24	**36.9**	21	**32.3**

وفق إجابات أفراد عينة الدراسة من سيدات الأعمال، فإن (30.80%) منهن ترى تفشي نظرة سلبية إليهن في المجتمع، وهي سلبية **أحيانا** بنسبة (36.90%). إلا أن سيدات الأعمال أكّدت على تحسّن مكانتهن الاجتماعية بعد إنشائهن لمقاولاتهن الخاصة بنسبة (64.70%)، وهي نسبة لا بأس بها.

5.4. معوقات سيدات الأعمال المتزوجات:

تعاني سيدات الأعمال المتزوجات من العمل المزدوج داخل البيت وخارجه، في ظل امتناع عدد لا بأس به من الأزواج عن مساعدة زوجاتهم في الأشغال المنزلية.

جدول رقم 12: عوائق سيدات الأعمال المتزوجات (ن = 32)

	الأبعاد	نعم	%	أحيانا	%	لا	%
34	كثرة مهامي في العمل تسبب لي تقصيرا في حق الأسرة.	24	**75.0**	4	**12.5**	4	**12.5**
37	يساندني زوجي في تحمّل أعباء عملي.	21	**56.7**	9	**24.3**	7	**18.9**
32	يسبب عملي مع الرجال مشاكل مع زوجي.	15	**46.9**	9	**28.1**	8	**25.0**
33	بعض الخلافات بيني وبين زوجي ناتجة عن طبيعة عملي	14	**43.7**	11	**34.4**	7	**22.0**
28	أجد صعوبة في التوفيق بين العمل وأعباء المنزل	10	**31.2**	12	**37.5**	9	**28.1**
31	يغار زوجي من نجاحاتي.	10	**31.2**	12	**37.5**	11	**34.4**
30	يتذمّر زوجي من طبيعة عملي.	8	**25.0**	16	**50.0**	8	**25.0**
29	يساعدني زوجي في شؤون المنزل	06	**18.7**	11	**34.4**	18	**46.9**

يتضح من خلال الجدول رقم 12 أن سيدات الأعمال المتزوجات تعانين من صعوبات مع أزواجهن وأسرهن لأسباب اجتماعية وثقافية. يعود ذلك إلى مسؤوليات عملهن، وواجباتهن المنزلية، خاصة أن غالبية النساء اللواتي تدرن مقاولات متناهية الصغر، ليست لهن مساعدات في إدارة شؤون البيت. علما أن وجود نساء شغّيلات في البيوت، عادة غير متفشية في المجتمع الجزائري، كما هو سائد في المجتمعات الخليجية.

6. مناقشة:

تقدم هذه المناقشة النتائج المحصل عليها من خلال الاستبيانات، إلى جانب خلاصة الملاحظات المستخلصة من الحياة اليومية، ومقابلات مع سيدات الأعمال. وقد تمت مقارنة هذه النتائج مع أبحاث أخرى في مختلف الأقطار العربية والإسلامية عموما (راشدي Rachdi ، 2006 ، كيلاني Kilani، 1998).

6.1. الخصائص الشخصية لسيدات الأعمال:

من خلال نتائج الدراسة، ومن خلال المعلومات الشخصية عن سيدات الأعمال اللواتي نتعامل معهن عادة، فإن أعمار جلّهن تحت 30 سنة، وهو ما يؤكد حداثة إقبال النساء على مهن الأعمال، بعد التحسن في المستوى الدراسي للفتيات وحصولهن على شهادات جامعية. فحسب الإحصائيات الرسمية لعدد الناجحين في شهادة الباكلوريا لسنة 2015، فإن نسبة الإناث كانت 61.87 % من مجمل الناجحين.

وبالنسبة للحالة المدنية، فإن (49.20 %) منهن متزوجات، و (38.50 %) منهن عازبات. وما يميز سيدات الأعمال عن زملائهن من رجال الأعمال، ارتفاع نسب مستواهن الدراسي، حيث أن (38.50 %) مستواهن جامعي، كما هو موضح الجدول رقم 06.

أما أهم نشاطات المقاولات المتناهية الصغر فتتمثل في مختلف الخدمات (38.50%) والصناعات التقليدية (33.80 %). تتمثل أهم نشاطات سيدات الأعمال في الحلاقة النسوية وصناعة الحلويات والخياطة التقليدية، إلى جانب محلات لخدمات الاتصالات.

كما توجد مهن ونشاطات أخرى تتطلب مستويات علمية عليا، في مجالات متعددة مثل العيادات الطبية العامة والمتخصصة والصيدليات...، والمحاماة، إلى جانب بعض النشاطات المرتبطة بالأشغال العمومية (18.50 %) والصناعية (9.2%)، وهي نسب لازالت منخفضة.

كما أن نشاطات إدارة الأعمال حديثة في الجزائر، وفي الوطن العربي عموما. فمن خلال عينة الدراسة، تبين لنا أن (47.70%) من المؤسسات تم إنشاؤها منذ فترة لا تتجاوز 5 سنوات، وفقط (15.40%) تجاوزت مدة إنشائها 15 سنة.

وقد أظهرت الدراسة أيضا أن غالبية مشاريع سيدات الأعمال صغيرة، وهي توظف أقل من 5 أشخاص. وهو يؤكد نتائج دراسات سابقة بقلة تأسيس النساء لشركات، فهن تفضلن البقاء كمالكات وحيدات لمؤسسات متناهية الصغر، وذلك عكس الرجال (Cornet and Constantinidis,2004).

ما يمكن استنتاجه من خلال هذه الدراسة أيضا، حداثة نشاطات إدارة الأعمال عند السيدات، وهو ما يتضح من خلال صغر سن سيدات الأعمال وحداثة إنشاء مؤسساتهن.

6.2. المعوقات الثقافية لسيدات الأعمال في إدارة مؤسساتهن:

لازالت شرائح واسعة من الرجال في المجتمع الجزائري التقليدي، يرفضون العمل تحت سلطة امرأة. وهكذا سمعنا كثيرا عن طلبة لا ينظرون إلى أستاذاتهم عند الحديث معهن. إلا أن ما يمكن ملاحظته في السنوات الأخير قبول الرجال للعمل تحت سلطة النساء، كما هو الحال بالنسبة للعمل في مؤسسة سيدة أعمال. تتميز سيدات الأعمال بالصفات القيادية، وقد أجابت غالبية أفراد العينة (34) منهن أن عمالهن يتقبلون أوامرهن (52.3٪). كما بدأ أفراد المجتمع عموما في تقبل وجود امرأة قائدة، حيث أن 30 من الإجابات (46.2٪)، أشارت إلى أن المستخدمين يتقبلون هذا الواقع الجديد.

وفيما يخص كون صاحبة الأعمال سيدة، وأثر ذلك على نجاحها أو فشلها، فهناك إجابات متوازنة بين **نعم** (35.4٪) **وأحيانا** (30.8٪) و لا (33.8٪). وهو ما يؤكد أن نسبة كبيرة من سيدات الأعمال تعتقدن أنهن تعانين من مشاكل في عملهن بسبب كونهن سيدات.

ومن بين المشاكل الاجتماعية والثقافية لسيدات الأعمال، علاقاتهن الاجتماعية مع الجنسين. وقد أكّدت النتائج عدم وجود صعوبات في التواصل مع النساء (56.9٪)، بينما بقيت نسب صعوبات الاتصال مع الرجال مرتفعة نسبيا، بين (20.0٪) **بنعم**، و (38.5٪) **بنوع ما**. وهي صعوبات يعاني منها الرجال والمديرون أيضا. فصعوبة الاتصال، ورفض تنفيذ الأوامر بشتى الحجج، ظاهرة تعاني منها المؤسسات الجزائرية، وخاصة في حالة وجود امرأة في مركز القيادة. وهو ما لا نجده في الدّول الخليجية لوجود العمالة الوافدة، والتي لا ترفض تنفيذ أي أمر من مواطن خليجي، مهما كانت تلك الأوامر.

هذا يدلّ على أن سيدات الأعمال تواجه مشاكل في التواصل مع موظفيهن من كلا الجنسين. مع ذلك أثبتت الدراسة بداية تحوّل ذهنية الرجل الجزائري، والعربي عموما، لانتشار التعليم في المجتمع، بحيث أصبحت المجتمعات الحديثة أكثر تفتحا وقبولا لتواجد الجنس الآخر في مواقع العمل.

6.3. المعوّقات الثقافية لسيدات الأعمال في تعاملهن مع محيط نشاطهن:

من بين العوامل الثقافية التي تؤثر على سلوك سيدات الأعمال، وجود بعض المظاهر النفسية من

منافسة وتعاون وغيرة. فمن خلال الجدول رقم 6، يتضح لنا وجود تعاون بين سيدات الأعمال (38.5٪)، ووجود تعاون أحيانا (33.8٪). ترى أيضا وجود منافسة حادّة بينهن (61.5٪)، ووجود غيرة بينهن (47.7٪)، إلى جانب (33.8٪) أجبن ب"**أحيانا**".

وهكذا نجد سيدات الأعمال تعانين من الشعور بالغيرة من المتنافسين معهن من الجنسين (47.7٪) و (33.8٪) **أحيانا**.

وفيما يخص نظرة رجال الأعمال إلى سيدات الأعمال، ترى (38.5٪) منهن أن نظرتهم لهن سلبية، و(41.5٪) ترى أن نظرتهم سلبية **أحيانا**. وتعاني (40.0٪) من سيدات الأعمال من مضايقات الرجال والتحرش بهن، وهو ما يؤثر سلبا دون شك على أدائهن ونجاحهن في إدارة مؤسساتهن.

وهكذا فإن مناخ الأعمال في الجزائر تشوبه الكثير من العوائق والصعوبات البيروقراطية، إلى جانب كثير من مظاهر الفساد في المجتمع عموما. إلا أن هذا المحيط أكثر وطء وصعوبة على سيدات الأعمال مما هو على رجال الأعمال. وهو ما يستدعي حاجة سيدات الأعمال إلى دعم من أفراد الأسرة والأصدقاء والمعارف، ومساعدتهن على مواجهة سلطة بعض الإداريين المتسلطين.

تزيد صعوبات سيدات الأعمال في حالات تمسكهن بلباس لإسلامي محتشم، مما قد يجعلهن موضوع سخرية من بعض الشباب. مع ذلك، تبقى المرأة العربية عموما، تتمسك بثقافتها، حيث لا يمكن فصل هويتها عن الإسلام بقيمه ومبادئه.

6.4. البيئة الثقافية والمكانة الاجتماعية لسيدات الأعمال:

يرى بعض الباحثين الاجتماعيين أن من بين أساليب تمكين النساء في المجتمعات النامية، مساعدتهن على إنشاء مشاريعهن الخاصة (Adema 2014, Dwivedi 2013, Ghiat 2015). ومن خلال هذه الدراسة، يوضح لنا جدول رقم 7، أن (67.7٪) من السيدات أجبن بتحسن مكانتهن الاجتماعية بعد إنشاء مشاريعهن الخاصة. كما ترى أن نجاح سيدات الأعمال يتطلّب تحولات جذرية في ذهنيات واتجاهات المجتمع نحوهن (67.6٪)، وترى (35.4٪) من عينة الدراسة اعتقادهن بأن جلّ مشاكلهن في العمل ناتجة عن كونهن نساء. وفقط (30.8٪) من سيدات الأعمال ترى أن نظرة المجتمع نحوهن إيجابية، مما يؤكد أن المجتمع الجزائري، لا زال مجتمعا ذكوريا رغم ما عرفه من تحوّلات.

وهكذا فإن المرأة الجزائرية والعربية بشكل عام، تتمسك بثقافتها، حيث لا يمكن فصل هويتها عن الإسلام بقيمه ومبادئه. وإن عرفت ظروف عمل المرأة تحولات كبيرة، إلا أن مواقف وتصورات المجتمع نحوها لم تعرف تطورا بما فيه الكفاية (سلمان وآخرون) (Salman et al. 2012, p3).

6.5. معوقات سيدات الأعمال المتزوجات:

يتضح من خلال الجدول رقم 12 أن سيدات الأعمال المتزوجات تعانين من صعوبات مع أزواجهن وأسرهن لأسباب اجتماعية وثقافية. يعود ذلك إلى تراكم مسؤوليات عملهن، وواجباتهن المنزلية. خاصة أن غالبية النساء اللواتي تدرن مقاولات متناهية الصغر، ليست لهن عاملات لإعانتهن في إدارة شؤون البيت.

تؤدي سيدات الأعمال مهامهن في وسط تنافسي لا يرحم. إضافة إلى ذلك، نجد مسؤوليات الأسرة وتربية الأولاد، مما يتطلب من المرأة جهودا إضافية جبارة. وهو ما عبّرت عنه بن غبريط، بكونهن نساء خارقات (Superwomen) (Benghebrit et Rahoo, 2006) .

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن كثيرا من الأزواج يساعدون نساءهم في إدارة أعمالهن، وهو ما أكدته (56.7٪) من أفراد العينة. إلا أن هناك أيضا خلافات وصراعات بين سيدات الأعمال وأزواجهن بسبب طبيعة عملهن، حيث ترى (46.9٪) أن عملهن يسبب لهن مشاكل مع أزواجهن، وأن (43.7٪) منهن ترى أن الخلافات بين الزوجين ناتجة عن طبيعة العمل. كما أكّدت (50.0٪) من سيدات الأعمال أن أزواجهن يشتكين من طبيعة عملهن. وقد يصل الأمر إلى شعور المرأة بغيرة زوجها منها بسبب نجاحاتها (37.5٪) ويحصل ذلك **أحيانا** بنسبة (28.1٪).

وهكذا فإن الثقافة السائدة في المجتمع الجزائري، تؤثر سلبا على سيدة الأعمال. وكثيرا ما تضطر للتضحية سواء بعملها أو بأسرتها وأطفالها أو برضا زوجها من أجل تركيزها على أعمالها. وهي خيارات صعبة جعلت كثيرا من النساء تفضلن الاستقرار العائلي على العمل والنجاح المهني. وقد تختار سيدة الأعمال الاتجاه المعاكس مما يؤدي أحيانا إلى الطلاق.

7. التغير الاجتماعي وتحوّل النظرة الاجتماعية لسيدات الأعمال:

ساعدت عدة عوامل وشجعت على خروج المرأة للعمل وتبوّأت مناصب المسؤولية، فتمكنت الكثير منهن من رفع التحديات ومواجهة الصعاب. وما ساعد على ذلك توسّع التعليم في الأقطار العربية بما في ذلك التعليم العالي، وتوسّع استعمال وسائل الإعلام والاتصال، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي. وهو ما أدى إلى تغير اجتماعي، وبالتالي إلى القبول بدخول المرأة إلى مختلف المجالات المهنية، بما في ذلك إدارة الأعمال.

هناك رغبة لتفعيل دور المرأة في المجالات الاقتصادية، إذ لا يمكن الإبقاء على نصف المجتمع خاملا غير مستغل، رغم ما يمثله ما كفاءات وطاقات غير محدودة، هناك حاجة ملحّة لاستغلالها. إن نجاح سيدة الأعمال في المجتمع، وتعوّد التعامل معها، يؤدي دون شك إلى تمكين المرأة العربية، وهو ما

يسعى الساسة ورجال الاقتصاد والمصلحون إلى تحقيقه ((Ghiat, B. (2015). Dwivedi, N. T. (2013) ، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال المخطط رقم 1.

فمجرد وجود سيدات أعمال في المجتمعات العربية يؤكد حدوث تغيرات كبيرة في الثقافة والذهنيات والاتجاهات نحو عمل المرأة؛ والتي أصبحت أكثر إيجابية، مما يفسر دخولها إلى مختلف المهن، بما في ذلك مجالات الأعمال. كما أن دخول المرأة إلى سوق العمل، يؤثر – على المدى الطويل – على عدّة عوامل، تدخل في إطار سياسة لتحسين مستوى التعليم، والحدّ من الخصوبة، ووضع معالم أنماط ثقافية جديدة تمنح هامشا أوسع لاستقلالية المرأة (Gherbi, 2013).

وقد ألقت هذه الدراسة الضوء على الجوانب الثقافية التي تعيق تمكين المرأة في المجتمعات العربية، مما يتطلب منا التعمّق في فهمها والوعي بخطورتها، وبالتالي البحث عن أساليب ناجعة لمواجهتها. كما يجب أخذ البعد الثقافي في الإدارة بعين الاعتبار في الجامعات ومراكز التدريب العليا، من خلال وضع برامج علمية تتطرق إلى الأبعاد النفسية والثقافية الاجتماعية الضرورية لنجاح إدارة الأعمال، وبالتالي إيجاد أساليب مدروسة للتعامل معها، وهو ما سعت هذه الدراسة إلى تحقيقه.

8. خاتمة وتوصيات:

يهتم المُشرّعون العرب وصناع القرارات بترقية العمل النسوي، في مختلف النشاطات وخاصة في المستويات الإدارية والفنية والسياسية العليا، والسعي إلى تمكينهنّ. رغم ذلك يبقى الكثير مما يتعين عليهم القيام به لتهيئة الظروف وتوفير بيئة اجتماعية وثقافية تساعد على إيجاد بيئة مناسبة لنجاح الأعمال النسوية.

إن عمل المرأة العربية واقتحامها لمجال الأعمال، قد أصبح واقعا لا يمكن تجاهله. لذا وجب التعامل إيجابيا معه والعمل على حلّ المشاكل المادية والثقافية التي تعترضه. وذلك من أجل ضمان مستقبل أفضل لأمتنا في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وبالتلي التكيف مع متطلبات الواقع الحديث، وما يعرفه من تحولات وتطوّرات وتغيّرات على كافة الأصعدة.

هناك حاجة لمزيد من البحوث، وعلى عينة أكبر من سيدات الأعمال ورجال الأعمال من أجل فهم أفضل للجانب الثقافي وأثره على أداءات وممارسات سيدات الأعمال في الجزائر والوطن العربي ككل.

كما لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به لحلّ المشاكل ومواجهة الصعوبات الاجتماعية والثقافية للمرأة العربية عموما، والمساعدة في إيجاد مناخ سليم، يسمح للنساء بمزاولة مهام الأعمال، وتمكينهن من تجاوز العوائق الثقافية التي تفرزها المجتمعات الذكورية.

المراجع

بن نعمان أحمد (1988) *سمات الشخصية الجزائرية من منظور الإنثروبولوجيا النفسية* (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب).

غيات بوفلجة (2013) نظرة النساء القياديات للاتجاهات الاجتماعية نحوهن: دراسة ميدانية بمنطقة وهران/ الجزائر، الندوة الإقليمية حول: *المرأة في مراكز القيادة واتخاذ القرار بالبلدان العربية*، الكويت 10 - 11 مارس.

محمد بن عبد الكريم (دون تاريخ) *الثقافة و مآسي رجالها*. (الجزائر: شركة الشهاب).

Adema, William et al. (2014) *Enhancing women's economic empowerment trough entrepreneurship and business leadership in OECD countries*. OECD & CDRF.

Arasti Zahra (2008) L'entrepreneuriat féminin en Iran : les structures socioculturelles. *Revue Libanaise de Gestion et d'Economie*, Vol. 1.

Belkhiri, Faria, 115 000 sont gérées par des femmes, Quotidien *Horizon*, Alger, 18 juin 2012.

Benghabrit, R., N. et Rahoo, Y. (2006), Itinéraire de femmes entrepreneurs en Algérie : cas d'Oran, Colloque international création d'entreprise et territoire. Tamerrasset, 3-4 décembre.

Berreziga, A. et Meziane A., (2012) La culture entrepreneuriale chez les entrepreneurs algériens. *Colloque national sur les stratégies d'organisation et d'accompagnement des PME en Algérie*, Université K. M. Ouargla, 18 et 19 avril.

Cornet Annie et Constantinidis Christina (2004) Entreprendre au féminin : une réalité multiple et des attentes différenciées, *Revue française de gestion* 4/ (n° 151), p. 191-204.

Davis, Louis E. (1968) *Job Satisfaction: A Socio-Technical View*. Paper prsented at conference of U.S. Department of Labor. Airlie House. December 12, 13.

De Beaufort, (2011) La création d'entreprise au féminin en Europe 2011 – Eléments comparatifs. Research Center, ESSEC Working Paper 1105, May.

Dwivedi, N. T. (2013) Women-empowerment through women entrepreneurship (A study of Faizabad zone of Uttar-Pradesh). *Voice of research*. Vol. 2, September.

Gherbi, H., (2013) Caractéristiques et déterminants de l'emploi informel féminin en Algérie, http://www.erudite.univ-paris-est.fr/evenements/colloques-et-conferences/atm.

Ghiat B. (2015) Culture de travail et entrepreneuriat en Algérie. Publibook. Paris.

Ghiat B. (2015) Women's empowerment through entrepreneurship in Algeria, International conference on entrepreneurship 2015, *Isra University, Hyderabad, Pakistan.* March 16-17.

INVEST MED, étude n° 23/ Septembre 2010.

Kilani Mondher (dir.), (1998) Islam et changement social. Lausanne, Éditions Payot, 1998

ONS.dz, http://www. ons.dz.dz/IMG/pdf/Donnees_Stat_Emploi_2013.pdf

Ouazzi, M., (2014) http://www.lactualite-dz.info/Entrepreneuriat-feminin.html

Rachdi Fatimezzaahra (2006) *L'entreprenariat féminin au Maroc : une étude exploratoire*, 8e CIFEPME, 25 – 27 octobre, Haute Ecole de Gestion, Fribourg, Suisse.

Saber, F. (2002) Le développement de l'entrepreneuriat en Iran. Roshangarn publication.

Salman Noura, Al-Abboudi Manal et Henda Sana (2012) *Les femmes chefs d'entreprises au Maroc*, 11e CIFEPME, Brest, 24-26 octobre.

Tahir Metaiche, F. (2013) *Le profil de l'entrepreneuriat féminin en Algérie: une étude exploratoire*, http://www.aei2013.ch/FR/Documents/35_Metaiche_AEI2013.pdf.

Taylor, E. B. (1871) *Primitive culture* (London: Gohn Murry).

Wallace A. (1961) *Culture and Personality* (New york: Randomhouse).

ملحق

مؤشر المعوقات الثقافية لسيدات الأعمال

تعليمات ملء الاستبيان:

في إطار البحوث الميدانية التي يقوم بها طلبة الماجستير، مشروع التنمية البشرية وفعالية الأداءات، نتقدم إليك سيدتي بمجموعة من العبارات التي تتعلق بممارسات المرأة المقاولة في المجتمع الجزائري. لذا نرجو منك الإجابة بوضع علامة (x) في الخانة التي تعبر عن رأيك مع العلم أنه ليست هناك إجابة صحيحة وأخرى خاطئة، فلكل مقاولة واقعها وممارساتها. لذلك فالرجاء منك سيدتي، التعبير عن رأيك بصدق، و سوف يتم تحليل النتائج إحصائيا وتستخدم لهدف البحث العلمي فقط.

وشكرا لتعاونك معنا

ghiat_boufelja@yahoo.fr

1. معلومات شخصية:

1- السن : 20-30 [ ] 31-40 [ ] 41- 50 [ ] 51 وما فوق[ ]

2- الحالة المدنية: عزباء [ ] متزوجة [ ] مطلقة [ ] أرملة [ ]

3- المستوى الدراسي؟ ابتدائي [ ] متوسط [ ] ثانوي [ ] جامعي [ ]

4- تخصص الدراسي إن وجد:.....

5- هل أجريت تدريبا مهنيا؟ نعم [ ] لا [ ]

- إن نعم فما نوعه؟.....وما مدّته؟.....

- هل له علاقة بنشاط مقاولتك؟ نعم [ ] لا [ ]

2. معلومات عن المؤسسة:

6- قطاع النشاط : حرفي [ ] خدمات [ ] صناعة [ ] أشغال عمومية [ ]

7- طبيعة العمل:.....

8- الدافع الأساسي وراء ممارستك لهذه المهنة:

- نفس النشاط أحد أفراد الأسرة: الجدّ الأب [ ] الأم [ ] الأخ [ ] الزوج [ ]

- ميول شخصية وحب المهنة [ ] تخصص الدراسة [ ] هو مجال عمل مربح [ ]

- أسباب أخرى :.....

9- منذ متى أنشأت مشروعك: أقل من 5 سنوات [ ] 05-10سنة [ ] 11-15 سنة [ ] أكثر من15 سنة [ ]

10.-عدد عمال مؤسستك: رجال ..... نساء:..... المجموع:.....

3- الصعوبات الاجتماعية و الثقافية:

11- تعتقدين أن نظرة المجتمع إلى سيدات الأعمال إيجابية. نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

12- ترين أن عمالك يتقبلونك كونك امرأة قائدة عليهم. نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

13- تجدين صعوبة في التعامل مع النساء العاملات عندك. نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

14- تجدين صعوبة في التعامل مع الرجال العاملين عندك. نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

15- تعتقدين أن منافسيك يغارون منك . نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

16- تعتقدين أنك ناجحة في عملك لكونك امرأة. نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

17- تعتقدين أن بعض مشاكل عملك هي بسبب كونك امرأة. نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

18- تشعرين بأن عمالك يتقبلون توجيهاتك وأوامرك. نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

19- نظرة رجال الأعمال إلى سيدات الأعمال سلبية. نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

20- هناك تعاون بين سيدات الأعمال. نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

21- هناك منافسة بين سيدات الأعمال. نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

22- هناك غيرة بين سيدات الأعمال. نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

23- تفضلين التعامل مع سيدات الأعمال. نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

24- تشعرين أن مكانتك ازدادت في نظر المجتمع بعد إنشائك لمشروعك. نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

25- هل يضايقك بعض الرجال بتحرشهم بك؟ نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

إن نعم، فأين؟: في الشارع في مؤسستك في المصالح الإدارية التي تتعاملين معها

كيف ذلك؟.....

26 تعتبرين أن النجاح السيدات في إدارة الأعمال يحتاج إلي تغيير جدري في الذهنيات الاجتماعية .

نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

- ملاحظات أخرى عن الصعوبات الاجتماعية والثقافية عند سيدات الأعمال.....

.....

.....

4. سيدة الأعمال المتزوجة:

27- عدد الأولاد إن وجدوا.....

28- تجدين صعوبة في التوفيق بين العمل وأعباء المنزل . نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

29- يساعدك زوجك في شؤون المنزل . نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

30- يتذمر زوجك من طبيعة عملك. نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

31- يغار زوجك من نجاحك. نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

32- عملك مع الذكور يسبب لك مشاكل مع زوجك . نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

33- تنتج بعض الخلافات بينك وبين زوجك بسبب عملك. نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

34- كثرة مهامك في العمل تسبب لك تقصيرا في حق الأسرة. نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

35- تعتقدين أنك ناجحة في التوفيق بين مسؤولية الأسرة وواجبات العمل. نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

36- تعتقدين أن مشكلة الحمل والولادة تقلل من قدرتك على إدارة مشروعك. نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

37- تشعرين أن زوجك يساندك في تحمّل أعباء عملك. نعم [ ] لا [ ] أحيانا [ ]

- ملاحظات أخرى حول الصعوبات الاجتماعية الثقافية لسيدة الأعمال:.....

.....

صندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز
لتنميـــــة المـــــرأة

ورقة عمل

صندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز لتنمية المرأة

المشاركة في المؤتمر الإقليمي "المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في البلدان العربية:الواقع والتطلعات"

تقديم : حسن بن علي الجاسر

أمين عام صندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز لتنمية المرأة

الكويت 15- 16 محرم 1437

28- 29 أكتوبر 2015

رائد الأعمال يصطدم عادة بعدد من المعوقات منها نقص الموارد ،الدعم الفني ،الإرشاد والعديد من المعوقات .
وقد حرص صندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز لتنمية المرأة منذ البدء على إستكمال منظومة دعم المشاريع الصغيرة من خلال التدريب والتمويل والدعم الفني.
وقد اكتملت هذه المنظومة بإنشاء بيادر (حاضنات أعمال صندوق الأمير سلطان) ولعلي في هذه الورقة أقدم نبذة عن (بيادر) وعن المتوقع منها.

(بيادر) حاضنات الإعمال
تقدم بيادر (حاضنات أعمال صندوق الأمير سلطان) حزمة متكاملة من الخدمات التى ترتبط مباشرة بتقليل الصعوبات والعقبات التى تواجه المشروعات الصغيرة فى مرحلة الانطلاق ومنها:
1/خدمات فنية:

- **المساعدة فى وضع خطة العمل والموازنة التفصيلية للمشروعات المستوطنة في بيادر .**
- **تعريف المشروعات المحتضنة بالورش والمختبرات المتخصصة فى محيط بيادر ومساعدتها على خلق قنوات اتصال معها وذلك تبعا لاحتياجات كل مشروع.**
- **تقديم الدورات التدريبية المكثفة والاستشارات الفنية والإدارية للمشروعات المحتضنة لإعداد كوادر قادرة على إدارة تلك المشروعات بكفاءة وذلك تبعاً للحاجة الفعلية لكل مشروع**

2/خدمات تسويق
إشراك المشروعات المتميزة في المعارض الداخلية والخارجية طبقا للنظام المعمول به.
تسويق منتجات المستفيدين بشكل مناسب للمنتج وإحتياجات السوق.

وقد أشارت تقارير الجمعية الأمريكية للحاضنات إلى أن معدلات نجاح واستمرارية المشروعات الجديدة المقامة داخل الحاضنات وصلت إلى 88 في المائة، وفي دراسة أخرى أجراها قطاع الأعمال في الدول الأوروبية، تبين أن 90 في المائة من جميع الشركات التي أقامتها داخل حاضنات مازالت تعمل بنجاح بعد مضي ثلاثة أعوام على إقامتها، فالنتائج العالمية للحاضنات تشير إلى أهمية إقامتها في مناطق ذات بيئة استثمارية خصبة كالمنطقة الشرقية خصوصا أنها مهيأة لذلك.

وقد حرص الصندوق من خلال الحاضنات على دعم صناعة الحرف التقليدية ، وهي بمثابة رصيد حضاري يختزن إبداع الشعوب وعبقريتها، ويعبر عن مستوى تفوقها في مضمار الإنتاج الفني والصناعي ما يسهم في كسر معدلات البطالة، وتوفير فرص العمل المهنية التي تحتاج إلى أيدي عاملة متعدد. معتبرين أن المرأة أكثر إبداعا في مجالات الفن والحرفيات، مرجحين ذلك، "الدقة المتناهية التي تتميز بها المرأة في عملها، فهي صاحبة تصاميم لمملكتها وهو منزلها لذا ستكون مؤهلة للنجاح بصورة أكثر من الرجل الذي ربما يجد نفسه في القطاع نفسه بأفكار مغايرة، ففتح الأفق أمامها وتخفيف وطأة العراقيل وتوفير المواد الخام وفرص التسويق سيرفع من نشاط قطاع الحرف والصناعات اليدوية والمشغولات، ما ينبئ عن إقامة مصانع ومعارض ضخمة، في حال توفرت المؤهلات التدريبية وورش العمل بدل من العمل من المنزل، وهذه مشكلة تؤرق الفتيات، إلا أن بوادر فكها باتت واضحة".

دعم الصندوق الأمير سلطان بن عبد العزيز لتنمية المرأة للحرفيات

وقد بدأت فكرة دعم الحرفيات من لحظة مولد حاضنة بيادر حيث كانت الصورة واضحة لهذه الحاضنة وهي مركز مختص لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة متضمنة المشاريع المتناهية الصغر أيضا ، فبدأ الصندوق بالعمل على وضع خطة لإلية دعم كل فئة من فئات المشاريع كيف سيكون العمل على احتضانها وتطويرها والعمل على الأستدامه لهذه المشاريع ايضا ، فعند الحديث على المشاريع المتناهية الصغر والتي يكون عمودها الفقري أساسه هن الحرفيات فنحن نتحدث عن أسر منتجة ذات دخل محدود أو اقل منه لذلك فالمنتج الذي تنتجة وتعمل على إنتاج يكاد لايتغير أو لايتطور لذلك استندنا في آلية العمل على هذه الفئة من المشاريع أن نعمل على التطوير سواء للمنتج أو للحرفية نفسها فعملنا على إعداد مشروع حرفي (تلاد مثلا) حيث نحتضن في هذا المشروع الحرفية والمنتج الذي تنتج فيكون دعمنا للحرفية بتوفير مدربات ذوات اختصاص الهدف من هذا هو

التطوير على الحرفة الموجودة لديها والعمل على تطوير شخصية الحرفية سواء على الصعيد الشخصي أو العملي فلو أخذنا الجانب العملي فنحن نتكلم عن دائرة اكبر وهدف أسمى وأعمق وهي ان هذه الحرفية ستتمكن بعد هذا التدريب بتدريب مجموعة أخرى من سيدات من الأسر المنتجة والتي قد تكون لديهن القواعد الأساسية من الحرف.

لذلك فعملنا على الحرفيات لن يقتصر على جعلهن منتجات بل صنع حرفيات قادرات على نقل المعرفة وتعليمها وتجنيدها لمن يرغبن بذلك ، إما بخصوص الآلية المتبعة في التطوير على المنتجات حرصنا إن نعمل على تطوير المنتج نفسه ليكون مواكبًا للتطور كما إننا بدأنا بالعمل على تخصيص جزء من حاضنة (بيادر) لتكون منطقة لخلق أفكار إبداعية تنقل هذا الفكرة لتضع الحرفية بصمتها عليها فيكون نتاج ذلك منتج مبتكر ذو هوية وطنية ينافس المنتجات الأخرى. فخطتنا لتطوير المنتجات شاملة جميع الجوانب من جانب تسويق لهذه المنتجات وفتح منافذ توزيع لها في كل الأرجاء لتكون في متناول الجميع وإمام الجميع سواء من أبناء المملكة او من الوافدين او الزوار للملكة .فنحن بذلك عززنا الحرف وعملنا على تدريب الحرفيات على كيفية إدارة المشاريع المتناهية الصغر والبدء فيها وتطويرها ، وممارسة ذلك في بيئة خصبة لإنشاء وتطوير المشاريع فيظل هدف الصندوق هو تنمية المرأة وتطوير الفكر الريادي لها . كما أن هذا الهدف يتماشى مع هدف هذا المشروع وهو الارتقاء بالمشاريع المتناهية الصغر للأسر النامية .

حيث سيخلق هذا البرنامج فرص وظيفية وتطويرية للحرفيات فتأهيلهن وإكسابهن مهارات فنية وحرفية على ايدي ذو خبرة هو النجاح بذاته الذي يعقبه نجاح أخر وهو خلق براند سعودي متعدد المنتجات بأيدي سيدات من أسر الأقل حظ في هذه الحياة .

أن حاضنة (بيادر) تعمل على تنمية وتنشيط المجتمع المحلي المحيط بها، من حيث تطوير وتنمية بيئة الأعمال المحيطة بها، وإقامة مشروعات في مجالات تنمية المجتمع، وجعل الحاضنة نواة تنمية إقليمية ومحلية، لنشر روح العمل الحر لدى السيدات. كما أن الحاضنة تستطيع تمكين المنطقة التي تقام فيها من تحقيق معدلات عالية لإقامة أنشطة اقتصادية جديدة، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو عالية للمشروعات المشتركة بالحاضنة، وذلك من خلال العمل على تسهيل توطين وإقامة عدد من المشروعات الإنتاجية أو الخدمية الجديدة في هذا المجتمع، هذه المشروعات الجديدة تعتبر في حد ذاتها إحدى أهم ركائز التنمية الاقتصادية

وفي بيادر نشعر أننا أزلنا بعض معوقات المشاريع الصغيرة للسيدات ،والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

صندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز

لتنمية المرأة

الرؤية

تمكين المرأة السعودية من المساهمة في التنمية الوطنية الشاملة

الرسالة

تعزيز دور المرأة السعودية في التنمية المستدامة وذالك بإيجاد منظومة متكاملة من الدعم المعرفي والإجتماعي والإقتصادي

أهداف الصندوق

تمكين المرأة السعودية من بدء عملها الحر كما وتنمية الاقتصاد المحلي من خلال تحفيز بيئة الأعمال في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يعمل المركزعلى تأهيل الفتاة السعودية اقتصاديا ومعرفيا وإعداد جيل رائد مؤهل يمتلك أدواته الذاتية للقيادة وصناعة المستقبل

جهة رائدة في قضايا المرأة السعودية ووضع الخطط التي تتعلق بها ودفعها للمشاركة في الحركة التنموية في المملكة

حاضنة بيادر

أول حاضنة أعمال نسائية غير ربحية على مستوى المملكة تعمل على تهيئة المكان المناسب لدعم

واحتضان مشاريع رائدات الأعمال وتبني الأفكار المبدعة والطموحه

آلية الآنتساب لحاضنة أعمال صندوق الأمير سلطان

برنامج

Start Up Business

البرنامج متفرد من حيث النوعية والجودة والتي ينفرد بها الصندوق بحقيبته التدريبية المقدمة من خلال نخبة من المدربات والاستشاريات المتخصصات في مجال إدارة وتطوير المشاريع الصغيرة

خدمات بيادر

الدعم

معمل للإبداع والابتكار لتوليد الافكار لمشاريع غير تقليدية

IDEAS LAP

تدريب متقدم

برنامج START –UP

برنامج نمو لتحويل المشاريع

الصغيرة الى شركات كبيرة

حاضنة بيادر للأعمال
BYADER INCUBATOR BUSINESS

خدمات بيادر

مساحات مرنه

أنواع المشاريع بحاضنة أعمال
صندوق الأمير سلطان

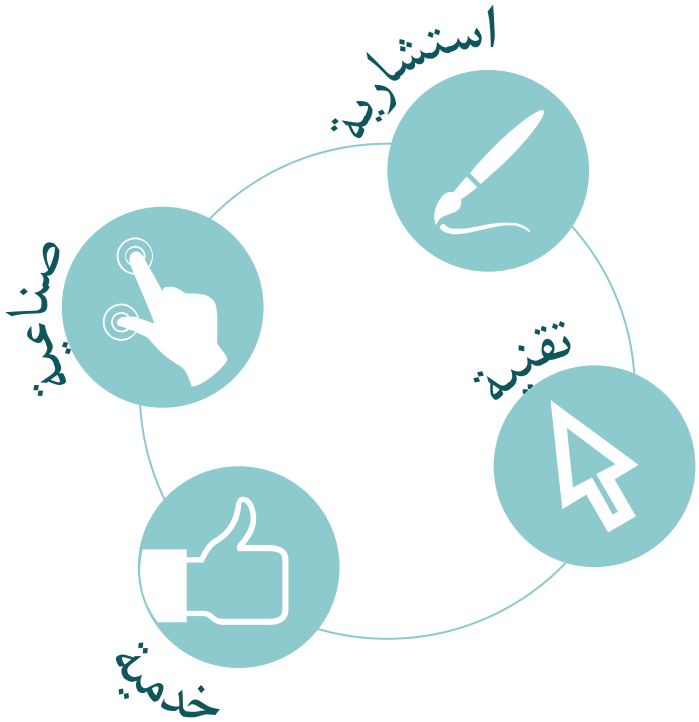

حاضنة بيادر للأعمال
BYADER INCUBATOR BUSINESS

صور لبعض
مشاريع المدعومة
من قبل الصندوق
نوريات
مركز نوريات للتطبيخ
NOUR YAT CENTER
Fun Snacks

الجوائز التي حصدتها مشاريع الصندوق

الأندية الفكرية

LEADERS Café
مقهى القادة

TOASTMASTERS INTERNATIONAL

قَائِدٌ قَارِئ

ملتقى المرأة السعودية

تجمع فكري يتمحور مضمونه حول أهم الإنجازات التي حققتها المرأة السعودية على كافة الأصعدة ، بجانب استعراض بعض النماذج المتميزة وعدد من التجارب الخاصة بسيدات سعوديات ناجحات

آخر بصمات الأمير نايف-رحمه الله- في

دعم المرأة السعودية للتعريف

بنجاحات وتميز المرأة في حقول

العمل المتنوعة وتوثيق منجزاتها

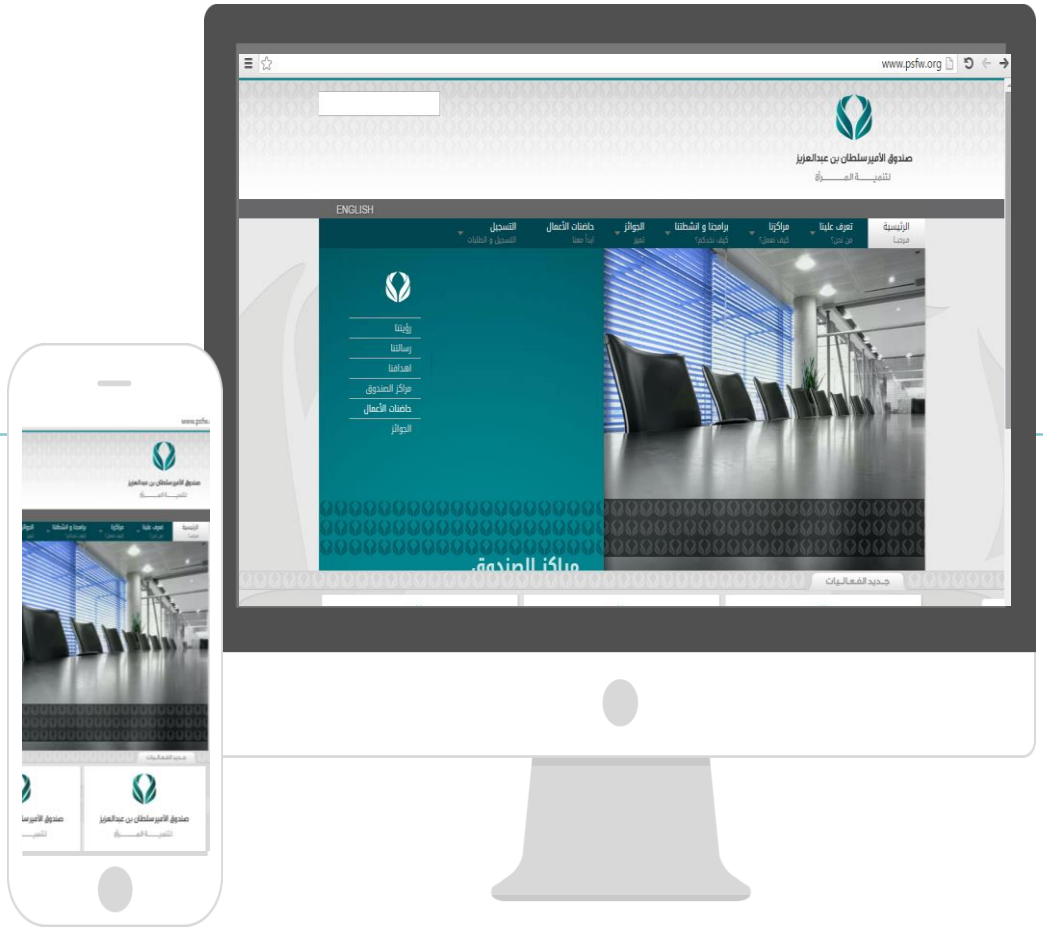

• http://www.psfw.org/

psf_info

psf_info

INFO@PSFW.ORG

0138140037

تجربة
الجمعية التعاونية النسائية متعددة الأغراض
بمنطقة القصيم (حرفة)
في مشروع الأسر المنتجة

إعداد وتقديم

أ. نوال بنت عبدالله العجاجي

نائب رئيس مجلس الإدارة

جمعية حرفة

Sara Al-johar

نشأة حرفة (الفكرة و العمل)

- بدأت الفكرة من التخطيط للتحول من مؤسسة معتمدة على الإعانات المالية إلى منظمة إنتاجية مساهمة.
- تحقيق مفهوم (الاستدامة) للأسر المنتجة والعمل الحرفي والحرفيات من خلال مشروع الأسر المنتجة .

رؤيتنا :

صرح رائد محلياً ودولياً في إحياء التراث السعودي بأساليب معاصرة ومرجع في تمكين الحرفيات .

رسالتنا :

الحفاظ على الموروث الثقافي السعودي بأسلوب معاصر وجودة عالية بأيدي حرفيات متمكنات

مشروع دعم الأسر المنتجة
وصاحبات المشروعات الصغيره

مشروع الأسر المنتجة:

- يعتبر مشروع الأسر المنتجة النواة الأولى لدعم صاحبات المشروعات الصغيرة والنهوض بهن في كافة المجالات ,ومساعدة الاسره المنتجة في امتلاك مشروع صغير يعود عليها وعلى أسرتها بالنفع والفائدة , وتحقق قدر من الاكتفاء الذاتي من خلال العديد من الخدمات منها :
- تمويل الأسر المنتجة
- تدريب وتأهيل المتقدمات
- عمل دراسات جدوى اقتصاديه
- تقديم الاستشارات الاقتصادية
- خلق منافذ تسويق لمنتجات الأسر المنتجة
- التطوير والابتكار

قروض حرفتي

- بدأت حرفة برنامج القروض في سبتمبر 2010 للحرفيات والأسر المنتجة .
- حجم المحفظة الإقراضية (ستة ملايين) ممولة من بنك التسليف والادخار السعودي وصندوق الخليج العربي الأجفند وبنك الجزيره والصندوق الخيري الاجتماعي .
- حجم القرض يتراوح بين 30000-3000 ريال
- مدة القرض 24-48 شهر.

إحصائيات

- تم تمويل عدد 500 مشروع صغير .
- تم تدريب مايقارب 300 اسره منتجه في مجالات الاداراة المشروعات والتسويق ودراسات الجدوى الاقتصادية .
- تم تدريب عدد 150 حرفيه في مجال الحرف اليدوية .
- تمت مشاركة الحرفيات والأسر المنتجة في مايقارب 200 مهرجان ومعرض على المستوى المحلي والعالمي .
- تم تحسين اوضاع ما يقارب 30 حرفيه واسره منتجه .

✓تم تمويل مايقارب 500 أسرة منتجه بمشاريع متنوعه .

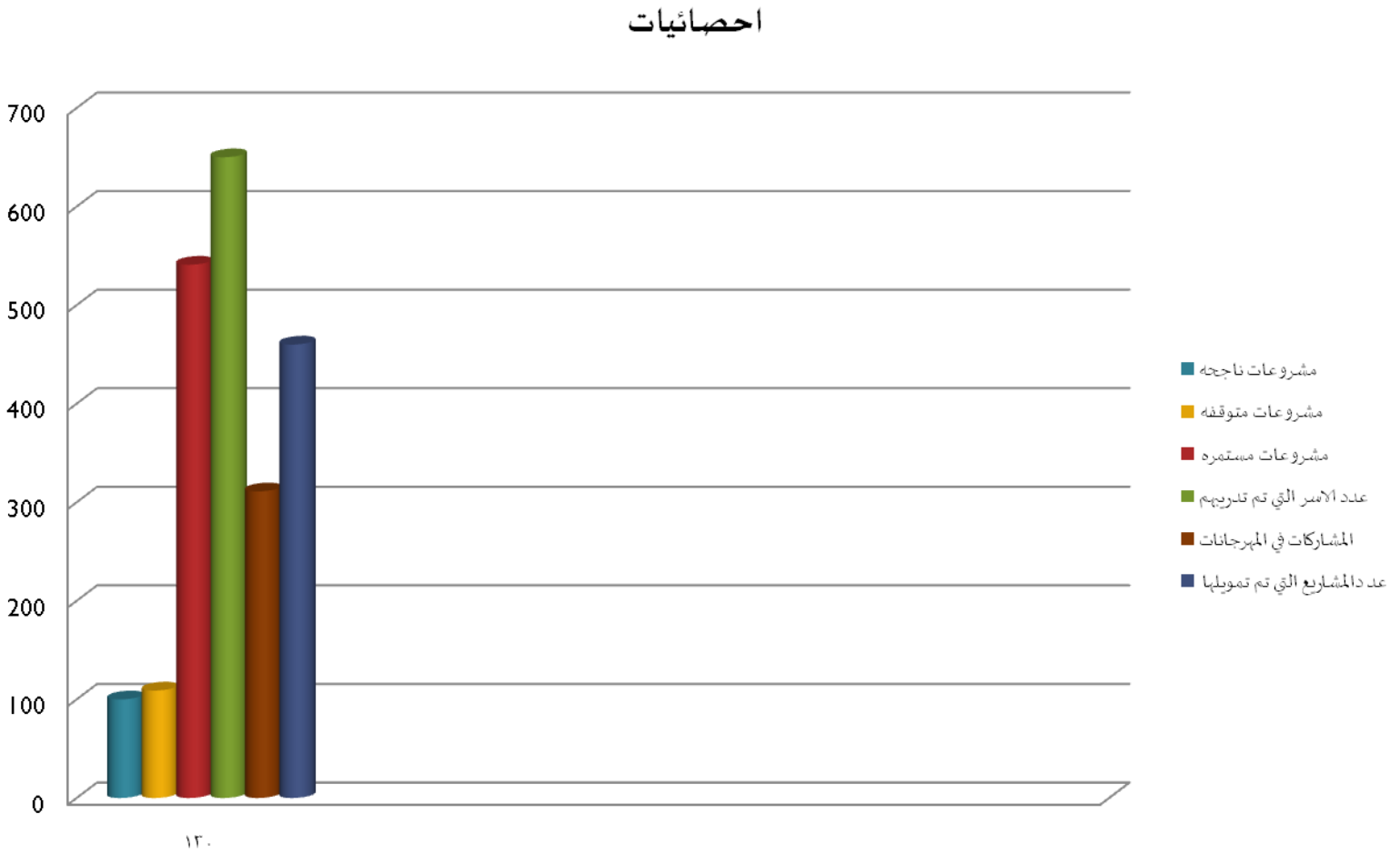

المنافذ التسويقيه 1-1

سوق حرفه (بيت المحترف السعودي)

- يعتبر بيت المحترف السعودي من اهم المنافذ التسويقيه للأسر المنتجة والحرفيات حيث يتم تقديم محلات مجانيه لصاحبات المشاريع لعرض منتجاتهم بسوق دائم مجهز بكافة المرافق والخدمات حيث يضم السوق مايقارب 43 كشك تجاري ومركز حضانه وكافتيريا ويعمل به طاقم اداري متخصص .

المنافذ التسويقيه 1-2

- المشاركة في العديد من المهرجانات المحلية والإقليمية والدوليه.
- مشروع المباسط النسائيه من خلال امتلاك الأسر المنتجة مايقل عن 150 كشك تجاري للارتقاء بمستوى الخدمة وتقديم أفضل الخدمات المتاحه من خلال شراكة الجمعية مع أمانه منطقة القصيم لتنفيذ هذا المشروع .
- التسويق الالكتروني من خلال الموقع الالكتروني وقنوات التواصل الاجتماعي.

الانجازات

- الحملة الوطنية للأسر المنتجة [حرفة وطن]
- «الحملة الوطنية للأسر المنتجة وحماية التراث السعودي» ركزت وبشراكة 28 جهة حكومية وخاصة في التوعية بأهمية المحافظة على العمل اليدوي الحرفي والعمل عن بعد من المنزل وتوريثه للأجيال الجديدة، ولتطوير منظومة وطنية مستدامة لدعم الأسر المنتجة والحفاظ على التراث.
- واستمرت الحملة عاماً كاملاً 2011- 2012

معهد الحرف والصناعات اليدوية للتدريب والتأهيل

- ✓ على مستوى الاسر المنتجة
- خدمات التدريب المجاني للأسر المنتجة
- لتطوير منتجاتها في مجال المهارات الإداريه لإدارة المشروعات ودراسات الجدوى الاقتصادية والتسويق والتطوير والابتكار
- وهو احد توصيات " دراسة أحوال الأسر المنتجة بمنطقة القصيم " والتي تنص على أهمية التدريب والتأهيل لصاحبات المشروعات الصغيره وذلك لتقليل نسب تعثر المشروعات العشوائيه .

دراسات وأبحاث في مجال الأسر المنتجة

- دراسة أوضاع الأسر المنتجة بمنطقة القصيم
- دراسة مشروع تطوير حرفيات حي الشقه
- إعداد تصور لبرنامج الاسر المنتجة في منطقة القصيم بالتعاون مع الجهات ذات العلاقه
- المشاركة في اجتماعات المجلس التوجيهي بوزارة العمل لعمل المرأة من المنزل
- المشاركة في اعداد مسودة لائحة عمل الأسر المنتجة تمهيداً لرفعها لمجلس الوزراء

الجوائز التي تم تحقيقها في مشروع الأسر المنتجة :

- جائزة المفوضية الأوروبية شاليوت لحماية حقوق الحرفيات 2010م
- جائزة التميز السياحي 2011م
- الحصول على شهادة الايزو2011م وشهادة الهاسب في السلامة الغذائية 2011م

- اعتراف اليونسكو كأول هيئة سعودية غير حكومية تهتم بالتراث وتحافظ عليه عالمياً 2012م
- جائزة شركاء النجاح البريد السعودي 2012م
- منحة مؤسسة الملك خالد الخيرية لمشروع «مكن» 2012م
- تشغيل مقهى حرفة (جائزة التميز السياحي للمطاعم من فئة ***** لعام 2012)
- جائزة الأميرة صيتة لتمكين الحرفيات

شركاؤنا في النجاح

الهيئة العامة للسياحة والآثار
General Commission for Tourism & Antiquities

www.RNON.com شبكة أفنان للشؤون الرقمية

شكرا لحسن الاستماع .....

www.herfah.org.sa

دعم المؤسسات المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة عن طريق برنامج تنمية و رواد الأعمال والإبداع

المركز العربي الدولي لريادة الاعمال و الإستثمار التابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو" – مملكة البحرين

الخلفية و المفهوم:

إن عملية دعم المؤسسات المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة تم تعريفها للعالم على أنها أداة فعالة من أجل تسهيل التطور الاقتصادي. و لذلك فإن قطاع المؤسسات المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة توظف نسبة عالية من رأس المال و هو القطاع الذي يوفر الفرص للشباب والباحثين عن عمل من أجل اكتشاف مواهبهم الريادية المحتملة كونهم يوفرون سبل فرص العمل بدل أن يبحثوا عنه. وهذا يوضح الأهمية العظمى لهذا القطاع في فترات زيادة نسب الباحثين عن العمل, و يتطلب هذا القطاع رواد أعمال يدركون الفرص، و يستثمرون الموارد المتاحة بطريقة منظمة من أجل إنشاء و إدارة مشروع ما بنجاح. البعض قد يقول بأن النجاح قد يأتي عن طريق توافر الموارد المالية لنجاح المشروع، المشورة المساندة، السياسة المساندة، الهبات و الإعانات، تخفيض الضرائب، ... الخ. و مع ذلك فالخبرة تشير إلى أن الموارد المالية و التسهيلات و الدوافع قد تكون ضرورية و لكن غير كافية لتحفيز رواد الأعمال. لتنمية رواد الأعمال فإنه يتطلب التركيز على الموارد البشرية و تجميع الموارد المالية و تهيئة البنية التحتية ... الخ.

و لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن عملية دعم رواد الأعمال هي المفتاح للنمو الاقتصادي و القوة الرئيسية لخلق ثراء الدولة و العديد من حكومات الدول المتطورة و الاقتصادية قد أخذت تركز على تفعيل هذا الدور في عملية الإنتاج.

بالإضافة إلى ما سبق فإن برنامج تنمية و تدريب رواد الأعمال قد تم تبنيها و تطبيقها في مملكة البحرين، و ذلك نتيجة للبيئة العملية في مملكة البحرين و الحاجة الخاصة لرواد الأعمال البحرينيين. و هذا البرنامج يهدف إلى:

- **توافر الموارد البشرية المدربة التي تعمل على تدريب و مشاورة و مساندة رواد الأعمال المحتملين.**
- **التعاون مع المؤسسات المعنية بتسهيل و تنمية المؤسسات المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة. و يكون بذلك البرنامج أكثر أهمية إذا استخدمت لأهداف على المدى الطويل.**
- **تشبيك رواد الاعمال فيما بينهم و خاصة مع المستثمرين الأجانب مما يسهم في فتح أسواق جديدة و توطين التكنولوجيا الحديثة.**

بالإضافة إلى الخلفية السابقة فقد قام مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في العام 2001 بتنظيم برنامج لتدريب المدربين على آلية تنمية رواد الأعمال ومساندة المؤسسات المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة في مملكة البحرين، و شارك في هذا البرنامج 27 مشارك ممثلين مختلف المعاهد التعليمية و المتخصصة في مملكة البحرين، و كان هذا البرنامج بداية برامج تنمية و تدريب الأعمال في المملكة.

<u>إنشاء المركز العربي الإقليمي لتنمية و تدريب رواد الأعمال و الاستثمار (الأرسيت)–مملكة البحرين في العام 2001 و تحويله الى المركز العربي الدولي لريادة الاعمال و الإستثمار في العام 2013:</u>

تم إنشاء المركز العربي الإقليمي لتنمية و تدريب رواد الأعمال و الاستثمار (ARCEIT) في العام 2001 من خلال التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) و مملكة البحرين و المركز الإقليمي لتنمية و تدريب الأعمال و الاستثمار في الهند، وتم تنفيذه من قبل معهد تنمية رواد الأعمال في الهند.
تم اتخاذ مملكة البحرين كمركز إقليمي رئيسي للمنطقة العربية من المركز الإقليمي في الهند، بدعم مشترك من اليونيدو و حكومة الهند بغرض تقوية الطاقات الإنتاجية في الدول العربية و الآسيوية و الأفريقية في قطاعات دعم الاستثمار و تنمية رواد الأعمال.
إن التعاون و المساندة من قبل الحكومة و المعاهد المحلية و الاستجابة الجيدة من المجتمع العربي في المنطقة، أدى إلى إنشاء المركز العربي الإقليمي لتنمية و تدريب رواد الأعمال و الاستثمار (الارسيت) في مملكة البحرين من أجل دعم و مساندة عملية ترويج الاستثمار و التكنولوجيا و تنمية رواد الأعمال في المنطقة.
يعمل الأرسيت بهدف تطوير و تنمية الطاقات الشابة في المنطقة العربية من أجل ترويج الاستثمار والتكنولوجيا و تنمية رواد الأعمال. و نشاطات الأرسيت تنظم و تنسق من قبل مكتب اليونيدو لترويج الاستثمار و التكنولوجيا بمملكة البحرين من أجل الوصول على أقصى درجة من التعاون بين المشاركين .

أهداف المركز:

- **يكون مركز متخصص من أجل تعزيز برنامج تنمية و تدريب رواد الأعمال في المنطقة العربية و العالم.**
- **المنهج الأساسي لمختلف برامج ترويج الاستثمار و التكنولوجيا و تنمية رواد الأعمال.**
- **منهل للعلم و المعلومات عن فرص الاستثمار الصناعي و التكنولوجيا و الأسواق.**
- **إطار لتبادل الخبرات ووجهات النظر عن تنمية و رواد الأعمال.**
- **المصدر الأساسي لمساندة و تأسيس برامج ترويج الاستثمار و التكنولوجيا و تنمية رواد الأعمال في المنطقة.**

المهام:

- **خلق و نشر روح الريادة في مجال الأعمال بين شباب من خلال زيادة أعداد رواد الأعمال عن طريق البرامج التعليمية و التدريبية و المشورة.**
- **تسهيل عملية خلق المشاريع الجديدة في قطاع المؤسسات المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة و خلق روح التنافس بين المشاريع القائمة.**
- **دعم الشراكة بين رواد الأعمال المحليين و رواد أعمال العرب و الاجانب.**
- **تجميع المعلومات و الحقائق الهامة المتعلقة بترويج الاستثمار و التكنولوجيا و رواد الأعمال.**
- **تسهيل عملية خلق بيئة العملية المناسبة من أجل إنشاء و دعم و تطوير المشاريع المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة.**

وتماشيا مع توجهات الحكومة الرشيدة في تسهيل عملية تنويع القاعدة الاقتصادية في المملكة من خلال تنشيط اقامة المؤسسات المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة, فقد قام كل من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ممثلة الارسيت و بالتعاون مع وزارة الصناعة و التجارة و بنك البحرين للتنمية بمملكة البحرين باقامة نموذج فريد اصبح يعرف دولياً بالنموذج البحريني العربي لتنمية رواد الاعمال و إنشاء المؤسسات المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة و الذي يتم تطبيقة بنجاح لخدمة شباب رواد الاعمال البحرينين منذ عام 2000. (يعرض الملحق رقم 1 آلية النموذج البحريني العربي بالتفصيل).

إن الارسيت يطبق النموذج البحريني العربي في 42 دولة حول العالم:
الدول العربية: البحرين و الكويت و الامارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية و لبنان و سوريا و الاردن و تونس و اليمن و السودان و العراق و مصر و فلسطين و المغرب
افريقيا: سيراليون و جامبيا و زانزيبار و تنزانيا و اريتريا و إثيوبيا و غانا و كينيا و يوغندا و الموزمبيق و غينيا و ليبيريا

آسيا: جمهورية الصين الشعبية و تركيا و باكستان و بروناي و كزخستان و اذربيجان و تركمنستان و لاوس و أفغانستان و بنغلادش و ماليزيا.
امريكا الاتينية: يوروغواي

و قام الارسيت و منذ إنشئه بتدريب و نقل معرفة ريادة الاعمال و الإستثمار الى 2400 خبيراً من شتى انحاء العالم.

لمحة تاريخية
عام 2001: إنشاء المركز العربي الإقليمي لتدريب و تنمية رواد الاعمال و الاستثمار في البحرين و إنطلاقة آالية النموذج البحريني
عام 2003: تم إفتتاح حاضنة الاعمال في مملكة البحرين
عام 2005: توقيع إتفاقية عمل مع البنك الإسلامي للتنمية لنقل آلية النموذج البحريني للدول الاعضاء
عام 2006: توقيع آالية عمل مع برنامج الخليج العربي لدعم برامج الامم المتحدة الإنمائية و تحويل مسمى النموذج البحريني الى النموذج البحريني العربي
عام 2007: الجمعية العمومية الثانية عشر لمنظمة اليونيدو تعتمد النموذج البحريني العربي رسمياً على انه "آلية اليونيدو لتنمية و تحفيز الاستثمار و التكنولوجيا – النموذج البحريني"
عام 2008: قامت اليونيدو بتقييم مستقل لدور المركز العربي الإقليمي لتدريب و تنمية رواد الاعمال و الاستثمار و بشكل خاص آلية النموذج البحريني. و جاء في التقييم ان الدور الذي يلعبه هذا المركز محوري في التمكين الإقتصادي للشباب و ان يصبح مركزاً دولياً لريادة الاعمال و الإستثمار.
عام 2009: تم الإعلان عن ان النموذج البحريني العربي أفضل برنامج تنموي على مستوى العالم من ضمن برامج الامم المتحدة
عام 2010: تم إعتماد النموذج رسمياً من قبل الإتحاد العربي للمنشأت الصغيرة التابع لجامعة الدول العربية
عام 2012: تم إعتماد النموذج رسمياً من قبل الإتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية
26 فبراير 2013: على ضوء التقييم الذي تم في العام 2008 تحول "المركز العربي الإقليمي لتدريب و تنمية رواد الاعمال و الاستثمار" الى المركز العربي الدولي لريادة الاعمال و الإستثمار و ذلك في حفل مهيب اقيم في مملكة البحرين تحت رعاية وزير الصناعة و التجارة و بحضور سعادة مدير عام منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية الدكتور كانده يمكلا.

إنجازات المركز:

1. **نقل آلية النموذج البحريني العربي الى 42 دولة في العالم**
2. **إعداد ووضع منهج "المشروعات الصغيرة" بالتعاون مع إدارة المناهج و منظمة اليونسكو و الذي يدرس في المدارس التابعة لوزارة التربية في مملكة البحرين منذ العام 2006. كما تم تدريب 225 مدرس المولجون بتدريس هذه المنهج. و نحن اليوم بصدد تحديث هذا المنهج.**
3. **تنظيم مسابقة افضل خطة عمل لخمس مدارس (4 إناث و 1 ذكور).**
4. **إعداد برامج متخصصة لريادة الاعمال و الإبداع على غرار آلية النموذج البحريني العربي في مجالات محددة على سبيل المثال رواد الاعمال التكنولوجيين (Techno-preneurs)و رواد الاعمال المزارعين (Agro-Preneurs)و رواد الاعمال الصحيين(Fit-Preneurs).**
5. **إنشاء عدد من مراكز ريادة الاعمال و الإبداع في الجامعات و المعاهد البحرينية لتحفيز روح و ثقافة العمل الحر من بينها مركز التميز لتمكين المرأة في الجامعة الملكية للبنات.**
6. **دعم و مساندة برنامج الخليج العربي لدعم منظمات المم المتحدة الإنمائية "أجفند" في إنشاء بنك الإبداع في عدد من الدول منها البحرين و سيراليون و سوريا و لبنان و الاردن. و يتم من خلال هذه الشراكة تقديم الخدمات الغير مالية لرواد الاعمال من خلال المركز العربي الدولي و يقوم البنك بتقديم الخدمات المالية.**
7. **تقديم الدعم و المساندة ل6,000 رائد عمل من البحرين مما نتج عنه إنشاء 1,200 مشروع جديد بإستثمارات تقدر ب 1.4 مليار دولار و إيجاد 15,000 فرصة عمل.**

ملحق رقم 1

تتكون إستراتيجية "النموذج البحريني العربي" برنامج تنمية رواد الاعمال و إنشاء المؤسسات المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة من ثلاث مراحل أساسية متكاملة و هي على الشكل التالي:

المرحلة الاولى: ما قبل الإحتضان

و تتألف من خمسة خطوات متكاملة

الخطوة الاولى برنامج توعوي لنشر روح ريادة الاعمال:

إن الترويج لبرنامج تنمية رواد الاعمال يتطلب إعداد حملة إعلامية شاملة تستهدف بصورة خاصة رواد الاعمال المحتملين بهدف تعريفهم ببرنامج ريادة الاعمال و الخدمات التي تقدم من خلاله. و عليه لا بد من تنظيم ورش عمل و جلسات حوارية و نقاشية في الجامعات و المعاهد و المدارس. بلإضافة الى الإستعانه بوسائل الإعلام على جميع اشكالها المكتوبة و المرئية و المسموعة لتعريف الشباب بالبرنامج

بهدف حثهم على التفكير بصورة واقعيه تجاه إنشاء مشروعاتهم الصغيرة و تحقيق تطلعاتهم الإقتصادية و الإجتماعية.

و على ضوء هذه الحملة سيتقدم مجموعة من الشباب الراغب بإنشاء مشروعاتهم الخاصة من خلال الإتصال بوحدة ريادة الاعمال و تقديم طلبات الإنتساب للبرنامج.

<u>الخطوة الثانية إختيار رواد الاعمال المحتملين:</u>

تتطلب عملية إختيار رواد الاعمال المحتملين الى إنشاء لجنة متخصصه من الجهات الاساسية الداعمة لريادة الاعمال و التي تقوم بإختيار الانسب من خلال معايير علمية للمشاركة من خلال المقابلات الشخصية.

<u>الخطوة الثالثة إعداد و تمكين رواد الاعمال:</u>

إن عملية إعداد و تمكين رواد الأعمال مبنية على أسس نظرية و اعتقادات من خلال خبرة تاريخية بأن رواد الأعمال لم يولدوا فقط بل يمكن تدريبهم و تطويرهم. فمن الملاحظ أن الكثير من الأفراد لا يملكون مهارات رواد الأعمال أو الرغبة في إنشاء عمل جديد أو الظهور في شكل مميز و العمل على الوصول لأعلى درجات النجاح. و لكن البعض منهم يملك هذه المهارات و التي يمكن اكتشافها و التي يمكن تدريبهم عليها ليصبحوا رواد أعمال من خلال برنامج تنموي و يقوي مهاراتهم و الثقة بالنفس من أجل إنشاء مشروعهم الخاص، و تزويدهم بالمهارات و المعرفة بالأمور المالية و التقنية و الإدارية و المعلومات و كيفية الحصول على أفكار المشاريع و تحليل مدخلات ومخرجات و تطبيق المشروع، و استخدام الموارد المالية و التقنية المناسبة و التمكن من إدارة المشروع و مواجهة مشاكله بنجاح .

و بناء على فلسفة سابقة فإن البرنامج قد وضع لمساعدة رواد الأعمال المحتملين على ترجمة أفكارهم إلى مشاريع سواء في القطاع الصناعي أو الخدمات بشكل عام .

الهدف الرئيسي من برنامج تدريب و تنمية رواد الأعمال يتلخص في توفير الدعم لتأسيس والبدء وضمان استمرارية المشاريع الخاصة، و لذلك فإن هذه الخطوة تتضمن التالي:

- **عرض مهارات رواد الأعمال و علم النفس و المداخل الرئيسية من أجل تقوية المهارات.**
- **تحديد فرص المشروعات: كيفية تحديد فرص المشروع، اختيار المشروع، اختيار الفكرة، فكرة تأسيس مشروع جديد أو التوسعة في مشروع قائم.**
- **وضع خطة العمل: مهارات في كيفية إعداد خطة المشروع و المساندة لإنشاء المشروع.**
- **عرض أساسيات إدارة المشروع الصغيرة.**

- **تقييم حالة السوق: كيفية الاستفادة من تقييم السوق من أجل معرفة الحقل الذي يوجد فيه المنتج أو الخدمة.**
- **مداخل عن كيفية تنفيذ المشروع.**
- **عملية إنشاء مشروع صغير في السودان: القوانين و الإجراءات اللازمة الضريبة و طبيعة المساعدات المتوفرة من خلال مختلف المؤسسات ذات العلاقة**
- **الإعفاءات المتاحة من خلال المؤسسات الحكومية.**

<u>الخطوة الرابعة خدمات المشورة و الربط التكنولوجي و الذي قد يؤدي الى عقد شراكات:</u>

بالإضافة إلى التدريب هناك متابعة عن طريق برنامج المشورة و الذي يهدف إلى المساعدة على عملية البدء في المشروع. يتم مساعدة رواد الأعمال المتدربين على وضع تصور لأفكار مشاريعهم و العمل على توفر المعلومات من أجل البدء في إعداد خطة المشروع بالإضافة إلى المساعدة في الاختيار التكنولوجي و عقد شراكات مع مستثمرين أجانب و ذلك من خلال شبكة مكاتب ترويج الاستثمار و التكنولوجيا التابعة لليونيدو. و تجدر الإشارة إلى أن برنامج المشورة يتم تصميمه على أساس احتياجات كل رائد عمل ويتضمن البرنامج الخدمات التالية:

- **إعطاء فكرة واضحة عن كيفية الحصول على فرصة المشروع.**
- **عمل دراسة و تحليل للسوق و متطلباته و جمع و تحليل المعلومات.**
- **المساعدة في البحث عن المعلومات التكنولوجيا المتخصصة والتي قد تشمل المعدات المطلوبة و المواد الخام.**
- **تسهيل عملية التبادل التكنولوجي و عقد شراكات مع شركاء أجانب**
- **إعداد لخطة العمل.**
- **إكمال جميع متطلبات البدء في المشروع من الإجراءات و القوانين و استخراج السجل التجاري أو الصناعي و الإعفاء الجمركي.**
- **الإشراف على البدء في خطة العمل.**

<u>الخطوة الخامسة الربط المالي:</u>

الخدمة التالية لما بعد برنامج المشورة هي دعم عملية ترابط المشروع و الموارد المالية. المورد المالي المناسب يتم تعريفه على أساس متطلبات المشروع و لإمكانيات استثمار صاحب المشروع. تتم مشورة و مساندة صاحب المشروع عن إكمال إجراءات طلب قرض مساند من المؤسسات المالية للمساندة و المشورة، و يكون بمثابة وسيط بين صاحب المشروع و المؤسسة المالية.

المرحلة الثانية الإحتضان

الاحتضان بنوعيه:

فعلى ضوء نوع و متطلبات المشروع و رائد العمل يتم إحتضان رائد العمل إما من خلال حاضنة الاعمال او من خلال الإحتضان خارج الجدران.

1. الإحتضان داخل الجدران (المرئي)

فتبعاً لاحتياجات كل مشروع استكمال هذه الخدمات المتكاملة والتي تلبي احتياجات المشروع الناشئ من خلال عملية الاحتضان و الدعم المقدم من خلال برنامج تدريب و تنمية رواد الأعمال وإنشاء المؤسسات الصغيره والمتوسطة . حيث يتم البدء في التنفيذ وبدء عمليات الانتاج في الحيز المكاني أو الوحدة التي يتم الحصول عليه في حاضنة مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة حيث يقوم فريق العمل بالحاضنة بتقديم الدعم اللازم سواء في عمليات التجهيز و توظيف العمالة وعمليات التشغيل التجريبي والفعلي للمشروع. في هذه الحاضنة يتم تقديم الخدمات التي تلبي احتياجات كل مشروع من خدمات سكرتارية وادراية وتسويقية واستشارية متخصصة, بالاضافة الي الرعاية والمتابعه اليومية للمشروع من خلال ادارة الحاضنة. هذه الحزمة من الخدمات تؤدي وبشكل مباشر الي دفع المشروع في المراحل الاولي لتأسيس ومساعدته في ان يخطو الخطوات الاولي في بيئة اعمال خاصة, هذه البيئة الخاصة تساعد في رفع وزيادة المعدلات نمو المشروعات الناشئة وتصل بها الي مراحل النجاح والاستدامه في الاعمال, وقد اثبتت التجارب العالمية ان احتضان المشروعات الصغيرة الناشئة يرفع من نسب نجاحها من حوالي 45-50% ليصل بها الي حوالي 87%, مما يحقق اهداف التنمية وتخفيف الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن انهيار وفشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2. الإحتضان خارج الجدران (الغير مرئي)

يقوم رائد العمل بالبدء بإنشاء و تنفيذ مشروعه خارج حاضنة الاعمال و يستمر تقديم كافة الخدمات المطلوبة لنجاح مشروعه من خلال مستشاري الاعمال و يتم العمل معه لتحقيق النمو المستدام.

المرحلة الثالثة النمو و ما بعد الإحتضان

بعد فترة زمنية من إنشاء المشروع تصبح الخدمات المطلوبة من قبل رائد العمل أكثر تعقيداً و عليه يتم تقديم مجموعة من خدمات الإدارية و المالية و التكنولوجيه و التي تتماشى من ديمومة نمو المشروع و منها:

1. **المرافقة: إذ يتم ربط رائد العمل مع رواد اعمال آخرين يتمتعون بخبرة أكبر و ذلك بهدف تقديم المشورة العملية بلإضافة الى إيجاد فرص للتعاون المشترك**
2. **الدعم التقني و الإداري**
   - **المعلومات و الإحصائيات**
   - **إعداد خطط العمل الخاصة بنمو المشروع إما للحصول على تمويل او عقد شراكات مع مستثمرين أجانب**
   - **برامج و آليات تحديد و تقييم التكنولوجيا الحديثة التي تتلائم مع متطلبات المشروع و السوق.**
   - **برامج رفع الجودة لتتلائم مع متطلبات الاسواق العالمية**
   - **الخدمات القانونية**
3. **دخول اسواق جديدة من خلال التجمعات التصديرية و الإمتيازات التجارية و التجمعات الصناعية المشتركة**
4. **التمويل إذ يتطلب نمو المشروعات الى إستثمارات و تمويل متوسط الى طويل الأمد بلإضافة الى إيجاد محافظ المخاطرة**
5. **البنى التحتية و التي تشتمل على الحاضنات الصناعية المتخصصة و حدائق العلوم التكنولوجيا و مراكز البحث و التطوير**

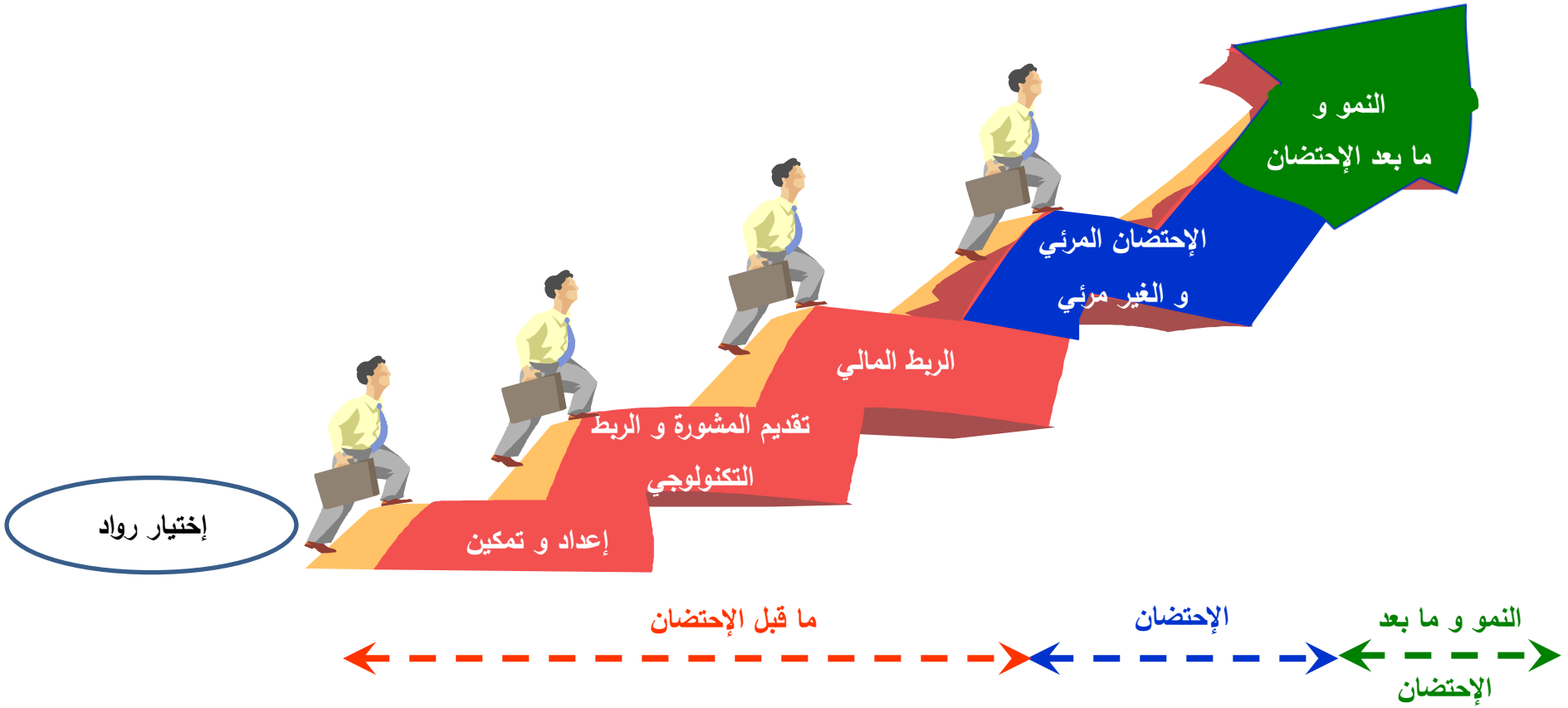
النمو و
ما بعد الإحتضان
الإحتضان المرئي
و الغير مرئي
الربط المالي
تقديم المشورة و الربط
التكنولوجي
إعداد و تمكين
إختيار رواد
ما قبل الإحتضان
الإحتضان
النمو و ما بعد
الإحتضان

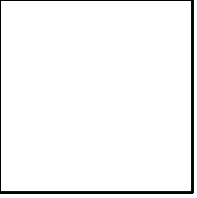

المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة روافد للتنمية
جهود المملكة العربية السعودية في تعضيدها ومساعدتها

إعداد

الأستاذ الشيخ / عبد الله العلي النعيم

رئيس مجلس أمناء المعهد العربي لإنماء المدن رئيس المعهد

ورقة عمل مقدمة إلى:

المؤتمر الإقليمي "المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في البلدان العربية: الواقع والتطلعات"

مكان الإنعقاد: الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي – الكويت

خلال الفترة : 15– 16 محرم 1437 هـ الموافق 28–29 أكتوبر 2015 م

المعهد العربي لإنماء المدن / 2015م

مقدمـــة :

تشهد الكثير من مدن العالم أزمات اقتصادية تؤثر في نموها الاقتصادي والاجتماعي وذلك لعدة أسباب منها انخفاض فرص العمل في الدول الصناعية نتيجة إدخال التكنولوجيا الحديثة والآلات والروبوتات إلى المصانع لتحل محل الإنسان . وقد أدى التطور التكنولوجي إلى زيادة تغير التقنية الانتاجية المستخدمة ، فأصبحت المصانع الكبيرة عائقاً أمام مواكبة التقدم التكنولوجي نظراً للتكلفة العالية التي يتطلبها شراء تكنولوجيا جديدة ، الأمر الذي أدى إلى إقامة مصانع أصغر حجماً وأقل تكلفة وتتمتع بالمرونة على التغير السريع لإعادة تكيف الانتاج وفقاً للتغير في الاحتياجات والأذواق .

وعليه أصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة وفي الدول النامية كذلك .

ونظراً لمعاناة الكثير من دول العالم العربي من مجموعة من العوامل التي تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وترتب على ذلك تفشي البطالة مع انخفاض الموارد وشح الاستثمارات . وكان لابد من اتخاذ خطوات وسياسات للحد من آثار الأزمة الاقتصادية والتخفيف من آثارها وخاصة بطالة الشباب . ولعل الحل يكمن في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة كمفاتيح لتنمية المجتمعات المحلية وتوفير فرص العمل وتوظيف الشباب .

وتساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم الأسر المنتجة في عملية تنمية الأقاليم والمحليات لما تتميز به من خاصية الانتشار وتوطينها في أماكن تواجد قوة العمل الأمر الذي يحقق العدالة في توزيع عائد التنمية الاقتصادية من خلال التوازن الإقليمي للتنمية . وهذه المشاريع لا تحتاج إلى أموال طائلة أو تقنيات عالية مما يجعلها تتلاءم مع الكثير من الدول النامية .

وتؤكد تجارب الكثير من الدول مثل اليابان والصين والهند إلى أن دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد حقق طفرة مقدرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي .

هذا وقد وصل الاهتمام بهذا النوع من المشاريع إلى تشكيل وزارات خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة كما هو الحال في فرنسا والهند وسريلانكا وبنغلاديش وماليزيا وكوريا . وقد حققت بعض الدول في آسيا نجاحاً كبيراً واقتصاديات قوية حتى أصبحت تُعرف بالنمور الآسيوية .

وتشكل هذه المشاريع نسبة 95% من إجمالي المشاريع في العالم ، وتختلف هذه النسبة من دولة إلى أخرى حسب المعايير المستخدمة في تصنيف هذه المشروعات . وإن كان هذا في عدد المشاريع ، وليس بالنسبة لرأسمالها ، إذ أن هناك شركات عملاقة رأسمالها بمئات المليارات .

وستتناول هذه الورقة تجربة المملكة العربية السعودية في هذا المجال الاقتصادي والاجتماعي الحيوي .

مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

يختلف تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى حسب امكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية كطبيعة مكونات وعوامل الانتاج ونوعية الصناعات القائمة وحجم السكان وتوفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها ومستويات الدخل والأجور . كما ويختلف التعريف وفقاً للهدف منه سواء أكان للأغراض الإحصائية أم التمويلية أو غيرهما .

ومع اختلاف المعايير المستخدمة في تصنيف المشاريع ، فإن معظم الدول تستخدم معيار عدد العمال لسهولته ولأنه ثابت لا يرتبط بتغيرات الأسعار ، وتستخدم بعض الدول معيار حجم رأس المال المستثمر.

في الدول المتقدمة تصنف المشاريع بأنها صغيرة إذا كان عدد العمال أقل من 99 ، ومتوسطة إذا كان عدد العمال 100 – 499 ، وكبيرة إذا كان عدد العمال أكثر من 500 عامل . بينما في الدول النامية تصف المشاريع متناهية الصغر إذا كان عدد العمال 1 – 4 ، وصغيرة إذا كان العدد 5 – 19 ، ومتوسطة إذا كان العدد 20 – 99 ، وكبيرة إذا كان العدد أكثر من 100 .

وحسب تعريف المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين فإن المشاريع الصغيرة جداً يعمل بها أقل من 5 عمال ورأسمالها المستثمر في الأصول أقل من 5000 دولار أمريكي . والصناعات الصغيرة يعمل بها 6– 15 عاملاً ورأسمالها في الأصول أقل من 15.000 دولار ، بينما الصناعات المتوسطة يعمل فيها 15 – 50 عاملاً وتستثمر من 15.000 – 25.000 $.

وبالرغم من عدم وجود تعريف واضح متفق عليه فإن هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة يغلب عليها طابع الفردية وأحياناً تكون عائلية وتتسم بصغر حجم رأس المال وبساطة التكنولوجيا المستخدمة وتواضع مؤهلات العاملين فيها .

أهمية ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

بالرغم من أهمية هذه المشاريع كطاقة انتاجية مولدة للدخل وفرص العمل ، فإنها تعمل على زيادة الناتج القومي . كما أنها تمثل دوراً في التنمية الاجتماعية من خلال خفض معدلات الفقر والبطالة ، وإشراك المرأة في العملية الانتاجية وتحفيز المشاركة الشعبية في الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل للمواطنين .

وتقوم بدور ظاهر في التنمية الاقتصادية حيث تساعد في استيعاب الموارد الانتاجية على مستويات الاقتصاد كافة حيث تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة ، وتزيد من حدة المنافسة في السوق المحلي ، وتحل محل المشاريع الكبيرة التي أجبرت على الخروج من السوق .

وتعمل هذه المشاريع الصغيرة على استغلال المخلفات الزراعية والصناعية " كمثال " الأمر الذي يساهم في عدم تلوث البيئة .

كما لها أثرها الايجابي في التطوير والابتكار لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشاريعهم . وتسهم بقدر كبير في استغلال مدخرات المواطنين .

ومثل هذه المشاريع لها القدرة على تحمل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية ، وقدرتها على مواجهة المتغيرات والمرونة على التكيف بسرعة معها .

جهود المملكة العربية السعودية في تشجيع المشروعات الصغيرة والأسر المنتجة :

انطلاقاً مما تقدم حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ودورها في تنمية الأسر وما تقوم به من دور مميز في توفير نسبة عالية من فرص العمل ومكافحة الفقر وتنمية الأسر الفقيرة بتمليكهم وسائل للإنتاج، هذا بالإضافة إلى المساهمة في الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة ... أولت المملكة العربية السعودية ممثلة في أجهزتها المالية والاقتصادية عناية كبيرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة ، كما ساهمت مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ممثلة في الجمعيات التعاونية والخيرية بجهود مقدرة في دعم وإنجاح هذه المشروعات .

وفيما يلي استعراض للجهود الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني .

الجهود الرسمية والحكومية :

أولاً – صناديق الأقراض :

خصصت الدولة في ميزانية هذا العام 2014م حوالي 85.3 مليار ريال لصناديق الأقراض تشكل حوالي 9.9% من حجم الانفاق المخصص في الدولة والبالغ 855 مليار ريـال ، حيث بلغ إجمالي ما تم صرفه من قروض للصندوق العقاري والصندوق الصناعي ، بنك التسليف ، والصندوق الزراعي وصندوق الاستثمارات العامة منذ انشائها حتى هذا العام حوالي 537.5 مليار ريـال .

وهذا الرقم الضخم يبين الاهتمام الذي توليه المملكة لبرنامج الأقراض الميسر بدون فوائد ، وهذا يعزز التنمية في المملكة . ولكن يلاحظ أن بعض الصناديق الإقراضية تعمل في إطار تركيز المبالغ المخصصة

---

* الاستغلال الأمثل للمواد الأولية المتاحة محلياً لإنتاج سلع تامة الصنع

لها وتديرها وفق تعليمات وزارة المالية أكثر من تركيزها على جوانب الصرف في المجالات التي يحتاجها المواطن، والشواهد كثيرة وعلى سبيل المثال لدى بنك التسليف حوالي 36 ملياراً ونسبة المنصرف متدينة ولا تتواكب مع الاحتياجات المتزايدة للمواطنين ، وكذلك الصندوق الصناعي حيث مول مشاريع لا تتجاوز 140 مشروعاً بتمويل قدره 9.9 مليارات بينما ميزانيته تفوق ذلك بكثير جداً ، والحاجة إلى ضخ استثمارات صناعية هامة جداً للاقتصاد السعودي ، فلماذا تبقى هذه الأموال حبيسة في حسابات الصناديق بينما الحاجة تتزايد بشكل كبير ؟ .

والمحور الثاني أن هذه الصناديق عدا الصندوق العقاري وبنك التسليف إلى حد ما ، تركز على تمويل كبار المستثمرين وأصحاب الشركات الكبرى ، إذاً أين حقوق صغار المستثمرين من القروض ؟ وكيف ننمي قطاع المشروعات الصغيرة والمبالغ " تقريباً " محتكرة على هذه الشركات الكبرى التي أسست امبراطوريات صناعية بدعم الدولة بهذه القروض الميسرة . ولتفادي هذه السلبيات يُقترح تخصيص صندوق إقراضي استثماري خاص من الدولة لا يمول إلاّ صغار المستثمرين وبدون ضمانات ولا فوائد ولا تعقيدات مثل شروط بنك التسليف . فالمستثمر الناشئ هو الأولى بالدعم والرعاية . وعلى غرار بنك جرامين في بنغلاديش وبنوك الفقراء التي أسسها ودعمها صاحب السمو الملكي الأمير طلال من خلال برنامج الخليج العربي للتنمية – أجفند .

البنك السعودي للتسليف والادخار :

تأسس البنك عام 1391هـ حيث تركز نشاطه في بدايته على تقديم القروض الاجتماعية (زواج ، ترميم ، أسرة) ، ثم تطور وفقاً لرغبة القيادة الرشيدة في تنويع نشاط البنك فصدر المرسوم الملكي رقم م/34 وتاريخ 1427/6/1هـ ملغياً المرسوم السابق ، ليكون البنك أحد الركائز الحكومية الهامة في مجال تقديم القروض التنموية الميسرة للمواطنين لتمكينهم من المساهمة بدور فاعل ومؤثر في مسيرة البناء إضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة والناشئة لما لها من أهمية في بناء اقتصاد المملكة .

وقد تبنى البنك استراتيجيات للتطوير وتسهيل عملية الإقراض من خلال اطلاق برنامج (مسارات) عام 2011م الذي يهتم بتمويل المشاريع الصغيرة والناشئة بدون فوائد لأصحاب الحرف والمهن من المواطنين تشجيعاً لهم على مزاولة الأعمال بأنفسهم ولحسابهم الخاص .

وقد حقق البنك خلال الفترة الماضية وحتى نهاية الربع الثاني من عام 2013م اعتماده ودعمه لما يزيد على 21 ألف مشروع بقيمة تجاوزت 3.260 مليار ريـال تنوعت ما بين مشاريع خدمية ، صناعية ، تعليمية ، طبية واختراع .

كما قام البنك بإطلاق مبادرة تمثلت بتأسيس مجلس مستقل للجهات الراعية لتوحيد الجهود وتوزيع الأدوار بين الجهات الراعية لمشاريع رواد الأعمال .

وفي إطار دور البنك كمنسق لرعاية قطاع المنشآت الصغيرة والناشئة ، بادر البنك بتأسيس المركز الوطني لرعاية المنشآت الصغيرة والناشئة وتنفيذ المبادرات التي يحتاجها القطاع بالمملكة . كما قام البنك بإعداد لائحة اعتماد الجهات الراعية للعمل مع البنك لتقديم أفضل الخدمات ، وقد تم التوقيع حتى الآن مع هيئة السياحة والآثار ، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (بادر) ، صندوق المئوية ومعهد ريادة الأعمال الوطني (رياده) ، وهيئة المدن الصناعية (مدن) .

وبالرغم من كل هذه الجهود إلا أنه لا يوجد حالياً جهاز حكومي قوي يخدم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة . ويعمل بنك التسليف والادخار على إنشاء صندوق لرأس المال الجرئ إضافة إلى صناديق استثمارية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة . وهناك اتجاه إلى إنشاء هيئة عامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لدى الجهات العليا لاتخاذ قرار بشأنها سواء كانت كهيئة مستقلة أو تابعة للبنك . ولا شك أن الحاجة ملحة لتلك الهيئة لتكون عاملاً رئيسياً في تنظيم وتطوير قطاع المنشآت خصوصاً وأن هناك نسبة فشل مرتفعة في المشروعات السابقة ويرجع ذلك لنقص الخبرة والتدريب وتوفير دراسات الجدوى.

وقد تم مؤخراً بناء استراتيجية جديدة لبرامج البنك التمويلية لمشروعات الشباب بالتعاون مع البنك الدولي ستغير وجه البنك ، وأن هذه الاستراتيجية معروضة على مجلس الإدارة لإقرارها . وقد رفع البنك حجم القروض للمشروعات بنسبة 50% العام الماضي ويعمل على زيادتها في الأعوام القادمة . ويقدم البنك شهرياً 11 ألف قرض بنصف مليار ريـال ، وسيتم رفعها اعتباراً من 2014/6/15م لتصبح من مليار إلى 1.3 مليار . كما أبرم البنك اتفاقية مع هيئة المدن الصناعية لتوفير الأراضي المخدومة بالمرافق للشباب أصحاب المشروعات الصغيرة . كما وأن البنك يتعاون مع الجمعيات الخيرية التي تدعم الأسر المنتجة .

البنوك المحلية وإقراض المؤسسات الصغيرة :

بدأت البنوك المحلية مرحلة جديدة بإقراض المؤسسات الصغيرة وفقاً لمبادرة وزارة العمل لإيجاد برنامج يلزم المصارف بتخصيص نسبة من قروضها للمنشآت الصغيرة لدعمها فضلاً عن التوجه لنقل التجارب المتقدمة في مجال دعم المنشآت الصغيرة ، ومنها التجربتان الماليزية والتركية .

ومن المؤكد أن قيام البنوك السعودية بتخصيص نسبة من محافظها الإقراضية لقطاع المؤسسات الصغيرة يعطي دلالة على الرؤية الحكومية الصائبة لمؤسسة النقد ووزارة المالية إلى خطورة عدم دعم هذا القطاع ولجوئه إلى قنوات غير رسمية مما يضر الاقتصاد المحلي بوصول فائدة القرض إلى 6.5–8.5% وهي نسبة مرهقة جداً لملاك المشروعات الصغيرة .

نماذج من المشروعات الصغيرة والأسر المنتجة كقاطرة للتنمية :

انطلاقاً من كون المجتمع السعودي مجتمع تكافلي ، نجد أن مشروعات الأسر الصغيرة تجد الدعم والمساندة من مؤسسات المجتمع المدني ، كما وأن مؤسسات الدولة الاقتصادية والمالية تجد الرعاية والدعم .. لذا تعددت البرامج والمشروعات والصناديق التي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة وفيما يلي نشير إلى نماذج :

1 – برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة :

اعتمد البرنامج في النصف الأول من العام الحالي (2014م) 1198 كفالة مقابل 835 كفالة خلال نفس الفترة من العام السابق بقيمة إجمالية بلغت 635.3 مليون ريـال مقابل 470.2 مليون ريـال خلال نفس الفترة بزيادة 35% .

كما وأن التمويل المقدم من البنوك والمصارف المشاركة مع البرنامج بلغت قيمته 1.144 مليون ريـال في هذا العام بزيادة 29% من العام السابق ، تصدرها البنك الأهلي التجاري من حيث عدد الكفالات بنسبة 41% ، ويأتي في المرتبة الثانية بنك الرياض بنسبة 18% ثم البنك العربي 11% وبنك الجزيرة 9% وباقي البنوك مجتمعة 21% .

ومنذ انطلاقة البرنامج في عام 2006م وحتى عام 2013م تم اعتماد 5.963 كفالة استفادت منها 3483 منشأة صغيرة ومتوسطة بقيمة إجمالية بلغت 319605 مليون ريـال ، مقابل اعتماد للتمويل بلغت قيمته 6.4802 مليون ريـال .

ولضمان تحقيق التنمية المتوازنة لكافة المناطق خصوصاً الأقل نمواً اقتصادياً ، حرص البرنامج وبالتعاون مع البنوك المشاركة على استفادة معظم المناطق من الكفالات الممنوحة للقطاع . وبلغ عدد الكفالات التي قدمها البرنامج نحو 7280 كفالة بقيمة إجمالية أكثر من 3 مليار ريـال مقابل تمويل مقدم من البنوك المشاركة بـ 7 مليار ريـال ، استفادت منه 4082 منشأة صغيرة ومتوسطة .

إن برنامج كفالة يعد إحدى الركائز الأساسية التي تستند إليه جهود المملكة لدعم وتعزيز مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي .

2 – صندوق الأمير سلطان بن عبد العزيز لتنمية المرأة :

وهو صندوق أُقيم لخدمة المشاريع الصغيرة ، انشئ بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة ويعتمد في دخله على التبرعات من المحسنين وإعانة الحكومة ، وصل عدد مشاريع تنسيق وتنظيم المعارض

الممولة من الصندوق إلى 6 مشاريع نسائية ، وهي قليلة ، وقد تلاحظ أن عدد المؤسسات المختصة في نشاط تنظيم المعارض في السوق السعودية محدود، ويتطلب من المرأة مشاركة أكثر . وينفذ الصندوق خطة لدعم هذه المشاريع من خلال برنامج " انطلاقتي " الذي ينفذه الصندوق لتدريب المستفيدات وتمويل مشاريعهن . وأن خطة الصندوق في زيادة حجم التمويل للمؤسسات النسائية في تنظيم المعارض والدعاية والاعلان .

3 – تأسيس أول بنك للفقراء في السعودية :

يعمل برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) على افتتاح بنك للفقراء في السعودية يقدم قروضاً متناهية الصغر للمحتاجين تساعدهم في إنشاء مشاريعهم الصغيرة .

بدأت فكرة بنوك الفقراء أساساً من المبادرة التي طرحها الأمير / طلال بن عبد العزيز رئيس برنامج الخليج (أجفند) لمكافحة الفقر في المجتمعات النامية والمنطقة العربية خصوصاً ، من خلال تعميم تجربة التمويل الأصغر . وتم فتح أول بنكين في الأردن واليمن بالشراكة مع القطاع الخاص ، والآن وصلت إلى 6 بنوك في المنطقة العربية في اليمن ، الأردن ، البحرين ، سوريه ، لبنان ، والسودان . كما انتقل بالمشروع إلى غرب أفريقيا حيث تم إنشاء بنك في سيراليون يعمل بنجاح . ويشمل البرنامج هذا العام افتتاح بنكين جديدين في كل من فلسطين وموريتانيا ، ويجري الإعداد لافتتاح بنك في الفلبين . وبذلك يكون لأجفند 10 بنوك منذ بدأ المشروع عملياً في العام 2006م .

4 – شركة مركز أرامكو السعودية لريادة الأعمال (واعد) ومعهد ريادة الأعمال الوطني (ريادة)

وقعت شركة مركز أرامكو السعودية لريادة الأعمال المحدودة (واعد) ومعهد ريادة الأعمال الوطني (ريادة) مذكرة تفاهم تُعنى بدعم ريادة الأعمال في المملكة .

وتهدف المذكرة إلى تكامل الجهود والموارد المطلوبة لدعم المشروعات الشبابية ذات الصبغة الابتكارية من خلال استراتيجية تقوم بموجبها (واعد) بتوفير برامج التدريب والتأهيل المتخصص بما في ذلك الدعم المالي سواء بالإقراض أو بالمشاركة في رأس المال لإقامة تلك المشاريع التي تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتوفير فرص وظيفية لشباب وشابات المملكة .

ومعهد (ريادة) من خلال مكاتبه ال (38) المنتشرة في المملكة وتمثل 25 مكتباً لفرع الرجال و 13 مكتباً لفروع النساء تسعى إلى استقطاب أفكار المشاريع الناشئة ومساعدة أصحابها في تحويلها إلى مشروع ناشئ صغير يتم تمويله من البنك السعودي للتسليف والادخار وتشغيله بنفسه والانطلاق نحو عالم المال

والأعمال بحيث تكون تلك المشاريع ذات تأثير في المجتمع والاقتصاد السعودي .

علماً بأن مشروع (رياده) مشروع وطني مؤسس بمبادرة من وزارة البترول والثروة المعدنية من خلال المؤسسة العامة للتدريب المهني كإحدى الشركات الاستراتيجية مع سابك وأرامكو والاتصالات السعودية ومصرف الإنماء والبنك السعودي للتسليف والادخار . ودرب البرنامج إلى الآن 7500 مواطن ومواطنة وافتتح حتى الآن 3350 مشروعاً صغيراً تتم متابعتهم ودعمهم للتأكد من أن المشاريع داعمة للاقتصاد .

5 – وزارة العمل ودعم المشاريع الصغيرة :

تقوم الحكومة بدعم الشباب حيث أنه خيار استراتيجي ، والابتعاث خير دليل حيث وصل أرقاماً قياسية . كما تم إنشاء جهات داعمة للشباب فأصبح هناك أكثر من 26 جهة تدعم الشباب ، ووزارة العمل هي أحد اللعبين الأساسيين . ووزارة العمل دعمت من الشباب من يبحث عن عمل ، ولكنها في المقابل لم تدعم المبدعين من الشباب الذين يبحثون عن خلق وظائف لغيرهم ، ألا وهم شباب الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والذين يعتبرون شركاء لوزارة العمل في القضاء على البطالة . المبدعون هؤلاء رغم قلة نسبتهم في العالم إلا أنهم يوظفون حوالي 50% من القوى العاملة في أمريكا ، ومثلها تقريباً في كندا . لذا نجد دول العالم المتقدمة تدعمهم . وحتى في المناسبات التي تدعم المشاريع الصغيرة مثل جائزة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز ، وجائزة رواد الأعمال الأكثر ابداعاً في السعودية والتي أقامها فوربز، ومنتدى التنافسية الذي تشرف عليه هيئة الاستثمار ، نرى الجميع يدعمها ولكن لا نرى وزارة العمل تدعمها .

6 – صندوق الموارد البشرية ينفذ برامج خاصة للسجناء وملاك المنشآت الصغيرة :

نفذ صندوق تنمية الموارد البشرية بمحافظة القطيف برنامج (العمل عن بعد) لدعم توظيف السيدات وذوي الاحتياجات الخاصة ممن لديهم تأهيل في المهنة المرشحين للعمل فيها ، فيتحمل الصندوق نسبة 50% من راتب الموظف أو الموظفة بما لا يزيد عن 2000 ريال شهرياً وذلك لمدة سنتين والصندوق على استعداد للتعاون مع أي شركة تستقطب هذه الفئات ، شرط توفير تقارير عمل تثبت التحاق الموظف العمل بالشركة . كما أن لدى الصندوق تواصلاً مع كافة الجمعيات الخيرية في المحافظة لاستقطاب هذه الفئات وغيرها ، والصندوق يقوم بتنفيذ برامج أبرزها برنامج التدريب المنتهي بالتوظيف في منشآت القطاع الخاص بموجب عقود عمل .

كما وهناك برامج لدعم ملاك المنشآت الصغيرة حيث يتم دفع إعانة شهرية لمالك المنشأة الصغيرة شريطة

أن يكون تحت مظلة جهة راعية كبنك التسليف أو صندوق المئوية .

كما وينفذ الصندوق برنامجاً لدعم تشغيل السجناء ، يساهم ولمدة 24 شهراً بمبلغ إضافة في الراتب نسبته 50% من راتب الموظف السجين خلال مدة محكوميته بالسجن بما لا يتجاوز 1000 ريـال شهرياً .

7 – نسائية مجلس الغرف السعودية – مشروع العمل من المنزل :

بدأت الوطنية النسائية بمجلس الغرف السعودية خطواتها بتنفيذ مشروعها الطموح (العمل من المنزل) وذلك لمزاولة 85 نشاطاً تجارياً من المنزل في مختلف مناطق المملكة بخاصة للمرأة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة . وقد ساهمت ثمانية جهات حكومية في وضع الضوابط والشروط لإصدار تراخيص لمزاولة الأنشطة من المنزل .. وتشمل الأنشطة التي اتفق مع الجهات الحكومية المانحة للتراخيص أبرزها : الخياطة والتطريز والملابس الجاهزة ، المشاغل والتجميل ، التصنيع الغذائي ، صناعة العطور ، خدمات الأفراح والمناسبات ، المنتجات اليدوية والحرفية ، التصميم الداخلي ، الاستشارات بأنواعها ، صيانة المعدات والأجهزة الالكترونية ، الإرشاد السياحي ، تنظيم الرحلات ، ترميم الآثار ، رياض الأطفال ، دروس التقوية ، ضيافة الأطفال والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة ، خدمات الاتصال والرسائل ومراقبة الشبكات ، الدعاية والاعلان ، خدمات العلاقات العامة والاعلام والترجمة .

وجدير بالذكر أن هذا المشروع يمثل أهمية خاصة للمرأة السعودية بالترخيص لها نظامياً لمزاولة بعض الأنشطة التجارية الصغيرة .

8 – برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

صندوق التنمية الصناعية السعودي

تم إنشاء برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة عام 2006م بدعم من وزارة المالية وبعض البنوك المحلية . ويقوم صندوق التنمية الصناعية السعودي بإدارة البرنامج لضمان التغلب على معوقات التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وذلك من خلال تغطية نسبة من مخاطر الجهة الممولة .

كما ويقوم البرنامج بدور كبير في مجالات التدريب والتثقيف والتطوير لتنمية روح العمل الحر لدى شباب الأعمال من خلال دورات تدريبية وورش عمل بالتعاون مع البنك الدولي بهدف تزويد أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمعلومات الأساسية والخطوات الفاعلة لتأسيس وتطوير ونمو الأعمال ، وزيادة الوعي وبناء وتعزيز القدرات المهنية .

ويبذل البرنامج جهوداً مقدرة لمواجهة التحديات والمعوقات لتوفير العدد الكافي من مسئولي الائتمان بالبنوك للتعامل مع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

ويعمل البرنامج على تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق البحوث بالتعاون مع وزارة المالية والجهات ذات العلاقة لدعم القطاع وزيادة دوره في خلق فرص عمل جديدة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومنذ انطلاق البرنامج في عام 2006م وحتى عام 2013م تم اعتماد 5.963 كفالة استفادت منها 3483 منشأة صغيرة ومتوسطة بقيمة إجمالية بلغت 3.196.5 مليون ريـال ، مقابل اعتماد للتمويل بلغت قيمته 6.480.2 مليون ريـال . *

وقد شهد عام 2013م أداءً متميزاً صاحبه زيادة كبيرة في حجم نشاط البرنامج لدوره في خدمة الاقتصاد الوطني وإيجاد فرص وظيفية لشباب وشابات الوطن .

ويُعد برنامج كفالة أحد الركائز الأساسية التي تستند إليه جهود المملكة لدعم وتعزيز مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي .

9 - باب رزق جميل :

أحد مبادرات عبد اللطيف جميل الاجتماعية . وهذا البرنامج يركز بشكل مباشر على مجالات توفير فرص العمل من خلال فروعه في جميع مناطق المملكة .

وتتركز أهداف باب رزق جميل في توفير فرص عمل للشباب والشابات ، وتعريف الشركات بالكوادر الباحثة عن عمل ، والباحثين عن العمل بالفرص المتاحة في تلك الشركات . كما ويهدف البرنامج إلى دعم أصحاب المشاريع الصغيرة ، ودعم برامج العمل من المنزل ، وتوفير البيئة المتميزة لأصحاب المشاريع الصغيرة .

ويعمل باب رزق جميل على تحقيق أهدافه من خلال البرامج التالية :

- برنامج التدريب المنتهي بالتوظيف .
- برنامج التوظيف المباشر .

---

* جريدة الجزيرة (الاقتصادي) ص 16 ، تاريخ 29 يوليو 2013م .

- برنامج دعم المشاريع الصغيرة .
- برنامج دعم الأسر المنتجة .
- برنامج تمليك سيارات الأجرة العامة .
- برنامج تمليك سيارات النقل .
- برنامج الامتياز التجاري .

ولكل برنامج شروطه لضبط ترتيبات تنفيذه وتحقيق أهدافه .

10- الجمعية التعاونية النسائية بمنطقة القصيم (حرفه) :

فكرة الجمعية التحول من مؤسسة معتمدة على الاعانات المالية إلى مؤسسة منتجة لتحقيق الأمن الاقتصادي للأسر المنتجة واستدامتها .

وتهدف الجمعية إلى تشغيل الأسر والحرفيات وخريجات الاقتصاد المنزلي والتربية الفنية ، وتنفيذ المشاريع الانتاجية وإيجاد قنوات تمويلها .

وتعمل الجمعية على تحقيق أهدافها من خلال النشاطات التالية :

1- تدريب الحرفيات والأسر المنتجة والعضوات والموظفات في مجال الانتاج وضبط الجودة والتسويق والتغليف .

2- إيجاد منافذ تسويق محلية وإقليمية ودولية وذلك بالمشاركة في المعارض والمهرجانات .

3- تقديم المساندة للأسر المنتجة من خلال قسم القروض ، وحجم القرض 3000-15000 ريال ومدته 24 شهراً بدون كفيل (فقط كفالة شخصية) .

4- استقطاب التمويل والدعم للمؤسسات والجمعيات باسمهم .

5- صندوق الدعم الاجتماعي للأسر المنتجة ، وتأسيس مبادرة خيرية ليقدم خدماته في الجوانب التالية: ترميم المساكن ، الحج والعمرة ، الديون المتعثرة ، التأثيث ، الزواج .

6- الحملة الوطنية للأسر المنتجة (حرفه وطن) وتهدف إلى حماية التراث السعودي عن طريق التوعية بأهمية المحافظة على العمل اليدوي الحرفي ، والعمل عن بعد من المنزل وتوريثه للأجيال الجديدة .

7- المنهجية العلمية في تأسيس مظلة رسمية لرعاية الأسر المنتجة على مستوى المناطق بالمملكة .

11- هيئة السياحة تنفذ برامج ومشاريع لتطوير الاستثمار السياحي :

تعمل الهيئة على عدد من البرامج والأنظمة والمشاريع المتعلقة بالاستثمار السياحي لفوائده الاقتصادية والاجتماعية حيث يوفر فرص عمل للمواطنين في مختلف مناطق المملكة . ويأتي تأسيس شركات للتنمية السياحية في المقدمة لتنمية الوجهات السياحية ، ثم تأسيس شركة تطوير العقير (شركة مساهمة مقفلة) برأسمال 2.710 مليار ريـال لتطوير واجهة العقير في الاحساء بمساهمة من القطاعين العام والخاص . كما تعمل الهيئة على تأسيس الشركات المساهمة في تطوير وتنمية قطاع السياحة والآثار والاستثمار فيه وهي : شركة الضيافة والفنادق التراثية ، الشركة السعودية للتنمية والاستثمار السياحي وهي شركة حكومية قابضة يمتلكها صندوق الاستثمارات العامة وتعمل على إعداد دراسات الجدوى وترتيب مسارات المشاريع.

كما قامت الهيئة بتوقيع اتفاقيات مع الصناديق التمويلية الحكومية : البنك السعودي للتسليف والادخار ، صندوق التنمية الصناعية السعودي (برنامج كفالة) ، صندوق التنمية الزراعية ، صندوق المئوية ، صندوق الموارد البشرية لتمويل المشاريع السياحية المتوسطة والصغيرة .

وطرحت الهيئة مؤخراً 20 حقيبة استثمارية لمشاريع استثمارية في مجال السياحة والآثار .

التوصيات :

انطلاقاً من التجارب المتعددة لأجهزة المملكة العربية السعودية الرسمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والأسر المنتجة ، يمكن صياغة التوصيات التالية :

1. ايلاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الاهتمام الجدي والفعال من خلال صياغة السياسات والقوانين والأنظمة الملائمة التي تشجع إقامة مثل هذه المشاريع باعتبارها روافد للتنمية .
2. يؤخذ على معظم صناديق الإقراض تركيزها على تمويل كبار المستثمرين وأصحاب العلاقات والنافذين وأصحاب الشركات الكبرى ، ولا بد من الأخذ في الاعتبار حقوق صغار المستثمرين من القروض .
3. تخصيص صندوق اقتراض استثماري خاص من الدولة لا يمول إلا صغار المستثمرين وبدون ضمانات ولا فوائد ولا تعقيدات .

الخاتمــة :

من خلال استعراض تجربة المملكة العربية السعودية في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، يمكن القول أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة قد حظيت برعاية كبيرة من قبل الأجهزة الحكومية والمحلية بإصدار التشريعات وصياغة السياسات التي تحقق الاستقرار والحماية والنمو لهذه المشاريع وإنشاء المؤسسات والأجهزة التي تقوم بإمدادها بالقروض اللازمة ومساعدتها على تسويق منتجاتها وحمايتها من التعثر والافلاس .

وحيث أن المجتمع السعودي مجتمع تكافلي ، فإن الدولة السعودية ممثلة بأجهزتها الرسمية والقطاع الخاص ممثلاً بالبنوك والشركات ورجال الأعمال ، ومنظمات المجتمع المدني الخيرية والتعاونية تعمل جميعها على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة ، وكل المشاريع التي تساعد وتدعم كل الفئات الضعيفة في المجتمع خصوصاً النساء والشباب والأطفال وأصحاب الحاجات الخاصة مستهدفين من ذلك ليكونوا فاعلين في المجتمع ويعتمدون على أنفسهم .

والمملكة العربية السعودية ، ودستورها القرآن والسنة المطهرة ، تعتمد في كل ذلك على تعاليم الإسلام ، فالله سبحانه وتعالى يقول " وما تنفقوا من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً " ويقول تعالي "وتعاونوا على البر والتقوى " ويقول سبحانه " وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " صدق الله العظيم .

وفق الله الجميع لكل خير ،،،،،،

المراجع :

1- سمير زهير الصوص – بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، 2010م ، مكتب محافظة قلقيليه . وزارة الاقتصاد الوطني ، فلسطين .

2- د. زكيه مقري و د. نعيمة يحياوي (2011) ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية ، بحث مقدم للملتقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة . الجزائر ، 2011م .

3- وزارة الشؤون الاجتماعية – وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي – تقرير عن برنامج الأسر المنتجة .

4- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض – المنشآت الصغيرة – الأسر المنتجة كنواه للمشروعات الصغيرة النسائية .

5- البنك السعودي للتسليف والادخار – كتيب تعريفي 1433هـ .

6- صناديق الإقراض – جريدة الرياض ، العدد 16633 بتاريخ 6 ربيع الأول 1435هـ الموافق 7 يناير 2014م ص 3

7- البنك السعودي للتسليف والادخار – جريدة الجزيرة العدد 15096 وتاريخ 26 ربيع الأول 1435هـ الموافق 27/ يناير 2014م .

8- برنامج كفالة – جريدة الجزيرة العدد 15106 وتاريخ 6 ربيع الآخر 1435هـ – اقتصاد 26

9- صندوق الأمير سلطان بن عبد العزيز لتنمية المرأة – جريدة الحياة العدد 18373 وتاريخ 15 رمضان 1434هـ الموافق 24 يوليو 2013م ص 7 المحلية .

10- تأسيس أول بنك للفقراء في السعودية – مجلة الحياة ، عدد الثلاثاء 14 يناير 2014م .

11- شركة مركز أرامكو السعودية لريادة الأعمال (واعد) ومعهد ريادة الأعمال (رياده) – جريدة الجزيرة ، عدد السبت 25 صفر 1435هـ ص (21) .

12- وزارة العمل ودعم المشاريع الصغيرة – جريدة الجزيرة ، مقال للأستاذ / خالد البواردي ، العدد 15077 بتاريخ 2014/1/8م .

13- صندوق الموارد البشرية – جريدة الرياض الاقتصادي ، العدد 16649 ص (2) بتاريخ الخميس 22 ربيع الأول 1435هـ الموافق 23 يناير 2014م .

14- نسائية مجلس الغرف السعودية ، مشروع العمل من المنزل – جريدة الرياض الاقتصادي ، الخميس 22 ربيع الأول 1435هـ الموافق 23 يناير 2014م العدد 16649 ص (5) .

15- هيئة السياحة والآثار – برنامج مشاريع تطوير الاستثمار السياحي ، جريدة الرياض الاقتصادي ، عدد السبت 17 ربيع الأول 1435هـ الموافق 18 يناير 2014م .

ورقة عمل حول

«دور المعهد العربي للتخطيط في تقديم الخدمات غير التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية»

مؤتمر المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر: الواقع والتطلعات"

28-29 أكتوبر 2015

دولة الكويت

الأجندة

- لمحة عن المعهد العربي للتخطيط
- أهداف المعهد ومجالات عمله
- فلسفة وفكر المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- دور المركز في تقديم الخدمات غير التمويلية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- برنامج المبادر المتميز
- مشروع تدريب المدربين في مجال ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

المعهد العربي للتخطيط

مؤسسة عربية إقليمية مستقلة

مقرها دولة الكويت

لا تهدف إلى الربح

تأسست عام 1972

عدد دول الأعضاء عند التأسيس 11 دولة

19 دولة

الدول الأعضاء

مملكة البحرين

جمهورية الصومال

جمهورية جيبوتي

دولة قطر

الجمهورية التونسية

جمهورية السودان

الدولة المغربية

دولة الكويت

ليبيا

الجمهورية العربية السورية

الإمارات العربية المتحدة

جمهورية مصر العربية

سلطنة عمان

فلسطين

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

المملكة الأردنية الهاشمية

الجمهورية اللبنانية

الجمهورية العراقية

الجمهورية اليمنية

أهداف
المعهد العربي للتخطيط

- دعم كافة الجهود الإنمائية في الدول العربية لتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال ما يقدمه من خدمات متنوعة وشاملة في مجالات بناء القدرات والتدريب والاستشارات والدعم المؤسسي والدراسات والنشر.

- تعزيز جهود العمل العربي المشترك وتقديم الخدمات غير التمويلية لكافة المؤسسات والجهات الحكومية ومؤسسات النفع العامفي الدول العربية.

مجالات عمل
المعهد العربي للتخطيط

- البحوث واللقاءات العلمية
- الدعم المؤسسي والاستشارات
- بناء القدرات الوطنية

مجالات عمل
المعهد العربي للتخطيط

- حلقات نقاشية
- مؤتمرات
- ورش عمل
- ندوات
- محاضرات عامة

التنمية الاقتصادية	التنمية القطاعية	التنمية الاجتماعية	البيئة الإقليمية والدولية للتنمية	المشروعات الصغيرة والمتوسطة	آخر التطورات الاقتصادية

إصدارات المعهد العربي للتخطيط

سلسلة الخبراء

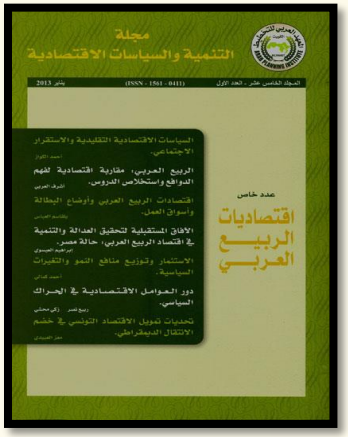

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

سلسلة أوراق العمل

جسر التنمية

تقرير التنافسية العربية

تقرير التنمية العربية

مجالات عمل
المعهد العربي للتخطيط

الدعم المؤسسي والاستشارات

الدعم المؤسسي والاستشارات

الدعم المؤسسي والاستشارات

مجالات عمل
المعهد العربي للتخطيط

- البرامج التعاقدية خارج الهيكل الأساسي للبرامج التدريبية
- برامج تدريبية خارج دولة الكويت
  - الشهادات التخصصية
  - البرامج التدريبية الأسبوعية
- الهيكل الأساسي للبرامج التدريبية
  - الشهادات التخصصية
  - البرامج التدريبية الأسبوعية

برامج القياديين

البرامج التدريبية الأسبوعية المنفردة

برامج التدريب الذاتي عبر الإنترنت

المعهد العربي للتخطيط

وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

في الدول العربية

رؤية المعهد العربي للتخطيط
وفكروفلسفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يتبنى المعهد العربي للتخطيط فلسفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة على الإبداع والابتكار والتميز، والفكر الذي يشجع ويتبنى الأفكار الاستثمارية الجديدة والمتميزة التي تمتاز بارتفاع القيمة المضافة ومستويات التشغيل في كافة القطاعات الاقتصادية، بعيداً عن اللجوء إلى الأفكار الاستثمارية التقليدية التي غالباً ما تظهر كنتيجة طبيعية لآلية السوق وزيادة الطلب على بعض السلع والخدمات التي ترتبط بالحياة اليومية للأسرة والفرد.

تنافسية مرتفعة	قيمة مضافة عالية	روابط أمامية وخلفية	تنويع اقتصادي
الاستمرارية	جودة عالية	تشغيل	قدرة على التصدير

البرنامج الوطني لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- قام المعهد بإعداد وثيقة البرنامج الوطني لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي يستهدف تمكين رواد الأعمال وتوعيتهم وتوجيههم خلال تقديم حزمة من الخدمات غير التمويلية تغطي مراحل دورة حياة المشروع (مرحلة ما قبل الاستثمار– مرحلة الاستثمار– مرحلة التشغيل – مرحلة التقييم والتوسع).

- قام المعهد بتأسيس أول مركز إقليمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة

SMEs Center

تأسس عام 2014

من نحن

رؤيتنا

رسالتنا

أهدافنا

خدماتنا

الفئات المستهدفة

برامجنا التدريبية

مركز
المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SMEs Center

1. مركز إقليمي متخصص بتنمية ريادة الأعمال وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2. نقدم مجموعة من الخدمات التدريبية والاستشارية وخدمات الدعم الفني والدراسات من أجل الارتقاء بمستوى المؤسسات الحكومية ومؤسسات النفع العام.

3. نقدم خدماتنا المختلفة بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية ووفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

من نحن

رؤيتنا

رسالتنا

أهدافنا

خدماتنا

الفئات المستهدفة

برامجنا التدريبية

أن نكون مركزاً إقليمياً متخصصاً ومتميزاً في مجال دعم وتنمية ريادة الأعمال وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الداعمة والممولة له في كافة الدول العربية.

أن نكون بيت خبرة على المستويين الإقليمي والدولي يقدم خدماته المختلفة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

1. تعزيز جهود تنمية ريادة الأعمال في الدول العربية.
2. المساهمة في رفع كفاءة المؤسسات الراعية والداعمة والممولة له على المستويين القطري والإقليمي.
3. تعزيز جهود نشر ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال وتطوير قدرات رواد الأعمال والمبادرين وأصحاب المشروعات القائمة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

يسعى مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتعلقة برؤيته ورسالته المعهد العربي للتخطيط في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مركز
المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SMEs Center

أهدافنا

- الأهداف العامة
- الأهداف المتعلقة بمجال التدريب وبناء القدرات
- الأهداف المتعلقة بمجال العمل الاستشاري والدعم المؤسسي
- الأهداف المتعلقة بمجال العمل البحثي والملتقيات والنشر والمعلومات

مركز
المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SMEs Center

أهدافنا

الأهداف العامة

المساهمة الفاعلة في تحقيق رؤية المعهد وتنفيذ رسالته وأهدافه الخاصة بقطاع ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعزيز مستوى التنسيق والتعاون بين المعهد والجهات القطرية و الإقليمية المعنية

إضافة لبنة أساسية في مجال العمل الاستشاري والتدريبي المتعلق بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال

تعزيز مبدأ الشمولية في تقديم الخدمات للرياديين، والمؤسسات الراعية والداعمة والممولة

مركز
المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SMEs Center

أهدافنا

الأهداف المتعلقة بمجال العمل الاستشاري والدعم المؤسسي

المساهمة في جهود رسم السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تعزيز فرص الاستفادة من أفضل الممارسات والتجارب الدولية وتعزيز التشبيك والتكامل.

المساعدة في تأسيس وحدات خاصة بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المؤسسات العامة ذات العلاقة.

المساهمة في تعزيز العمل الريادي في الدول العربية وتطوير خدمات الدعم المؤسسي وتقديمها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

تعزيز فرص التعاون وتبادل الخبرات والمعرفة والمعلومات وقصص النجاح على مستوى المؤسسات المعنية بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أبرز الانجازات المتعلقة بمجال العمل الاستشاري والدعم المؤسسي

في إطار المشاركة في تعزيز النشاط الاستشاري وخدمات الدعم المؤسسي التي يقدمها المعهد العربي للتخطيط، قام المركز بما يلي:

تقديم الدعم المؤسسي حول "منهجية دراسة الخارطة الاستثمارية" لصالح وزارة الصناعة والاستثمار في ولاية الخرطوم – جمهورية السودان.

المشاركة في إعداد دراسة الخارطة الاستثمارية لصالح وزارة التخطيط وهيئة الاستثمار في المملكة الاردنية الهاشمية والتركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المنزلية.

تقديم الدعم المؤسسي حول " تقييم تجربة صندوق تنمية المحافظات" لصالح وزارة التخطيط والتعاون الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية.

أبرز الانجازات المتعلقة بمجال العمل الاستشاري والدعم المؤسسي

إعداد مقترح ومنهجية الدراسة الاستشارية حول "واقع وآفاق قطاع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والحرفية بدولة الكويت" لصالح الهيئة العامة للصناعة – دولة الكويت.

الدراسة الاستشارية حول "الخارطة الاستثمارية" لصالح غرفة تجارة وصناعة عُمان في محافظة ظفار – سلطنة عُمان.

الدراسة الاستشارية حول "الدعم المؤسسي والفني وآفاق قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان : حالة محافظة ظفار" لصالح غرفة تجارة وصناعة عُمان في محافظة ظفار – سلطنة عُمان. ويجري العمل على إتمام الدراسة خلال العام الحالي.

مركز
المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SMEs Center

أهدافنا

الأهداف المتعلقة بمجال العمل البحثي والملتقيات والنشر والمعلومات

متابعة كافة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية القطرية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تنظيم ورش عمل والحلقات النقاشية والمنتديات والمؤتمرات لمناقشة مختلف القضايا الرئيسية ذات العلاقة.
"ملتقى مؤسسات التعليم العالي"

المساهمة في بناء قاعدة معلومات ومعرفة عربية وفي إطار موحد من أجل سد الفجوة الحاصلة في هذا المجال.
"ملتقى هيئات الإحصاء"

تزويد الباحثين والمهتمين بسلسلة من المنشورات والدراسات التي تتناول مختلف قضايا ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أبرز الانجازات المتعلقة بمجال العمل البحثي والملتقيات والنشر والمعلومات

قام المركز بإعداد عدد من الدراسات والبحوث الخاصة بقطاع ريادة الأعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال العام 2014/2015، وذلك على النحو التالي:

"الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة"، جسر التنمية، عدد 122، 2015.

"البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت"، دراسات تنموية، العدد 48، أكتوبر 2014.

"بيئة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية: مجلد 17، العدد 1، 2015.

أبرز الانجازات المتعلقة بمجال العمل البحثي والملتقيات والنشر والمعلومات

"محددات نمو المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في المملكة الأردنية الهاشمية"، سلسلة أوراق متميزة،2014.

"مرتكزات التخطيط الاستراتيجي لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، ملتقى المشاريع الصغيرة: مستقبل وطموح،16/2/2015 في مقر الجامعة الأمريكية في الكويت، دولة الكويت.

خرائط فرص الاستثمار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. جسر التنمية، عدد 125، 2015.

أبرز الانجازات المتعلقة بمجال العمل البحثي والملتقيات والنشر والمعلومات

شارك مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنظيم بعض المؤتمرات، كما شارك بالحضور في مجموعة أخرى من المؤتمرات وورش العمل التي تناقش موضوعات ذات علاقة بريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبعمل المركز بشكل عام، وذلك على النحو التالي:

شارك في تنظيم "ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة" الذي نظمه المعهد العربي للتخطيط بالتعاون مع اتحاد المصارف الكويتية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

شارك في تنظيم "ملتقى سيدات الأعمال والمهنيات بدولة الكويت" الذي عقد بمقر المعهد.

شارك في تنظيم مؤتمر "فرص الاستثمار في الاقتصاد الأخضر بالعالم العربي" بالتعاون مع المجلس العربي للاقتصاد الأخضر وعدد من المؤسسات الأخرى مدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أبرز الانجازات المتعلقة بمجال العمل البحثي والملتقيات والنشر والمعلومات

ساهم المركز في تنفيذ ورشة عمل حول "منهجية إعداد الخارطة الاستثمارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" لصالح مفوضية تشجيع الاستثمار بوزارة الصناعة والاستثمار - ولاية الخرطوم في جمهورية السودان.

ساهم في تنفيذ ورشة عمل حول "تنفيذ الخارطة الاستثمارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الخرطوم" لصالح وزارة الصناعة والاستثمار- ولاية الخرطوم في جمهورية السودان.

قام بتقديم محاضرة حول" المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمكين الشباب والمرأة" ضمن برنامج تدريبي حول آليات تمكين الشباب والمرأة الذي تفذ داخل المعهد العربي للتخطيط خلال الخطة التدريبية للعام 2014/2015.

أبرز الانجازات المتعلقة بمجال العمل البحثي والملتقيات والنشر والمعلومات

المشاركة في ورشة العمل التعريفية التي عقدها المعهد العربي للتخطيط في دولة قطر، حيث تم تقديم عرض تفصيلي حول مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة والخدمات التي يقدمها.

المشاركة في مؤتمر المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي نظمته اتحاد المصارف العربية في عمان في المملكة الأردنية الهاشمية.

المشاركة في "ملتقى المشاريع الصغيرة: مستقبل وطموح"، مجموعة التطوير الشبابية وتقديم ورقة بحثية.

مركز
المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SMEs Center

أهدافنا

الأهداف المتعلقة بمجال التدريب وبناء القدرات

المساهمة في تطوير مهارات الرياديين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة
"برنامج المبادر المتميز"

المساهمة في بناء قدرات العاملين في المؤسسات الحكومية ومؤسسات النفع العام

تعزيز جهود نشر ثقافة الريادة والمبادرة والعمل الحر
"برنامج تدريب المدربين"

المساهمة في تنفيذ البرامج القطرية المعنية بتطوير العمل الريادي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

مركز
المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SMEs Center

- من نحن
- رؤيتنا
- رسالتنا
- أهدافنا
- **خدماتنا**
- الفئات المستهدفة
- برامجنا التدريبية

مركز
المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SMEs Center

من نحن | رؤيتنا

رسالتنا | أهدافنا

خدماتنا | **الفئات المستهدفة**

برامجنا التدريبية

المؤسسات المعنية بريادة الأعمال والعمل الحر.	المؤسسات الحكومية الراعية والداعمة والممولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
المؤسسات غير الحكومية المحلية والدولية الراعية والداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	المؤسسات المعنية برسم سياسات وصياغة التشريعات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
المؤسسات والاتحادات والجمعيات الإقليمية والعربية العاملة في مجال دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	وحدات الدعم الفني المتخصصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
مؤسسات النفع العام ذات العلاقة بالريادة والعمل الحر والتشغيل	المؤسسات الدولية المانحة ذات العلاقة بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مركز
المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SMEs Center

من نحن | رؤيتنا

رسالتنا | أهدافنا

خدماتنا | **الفئات المستهدفة**

برامجنا التدريبية

المؤسسات التمويلية وغير التمويلية الأهلية العاملة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	المؤسسات المعنية بالتشغيل وسياسات سوق العمل وتمكين الشباب والمرأة.
حاضنات الأعمال والمؤسسات الراعية لها.	الجمعيات التعاونية والخيرية ذات العلاقة بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
غرف الصناعة والتجارة ومنظمات الأعمال.	مؤسسات الدعم الفني وخدمات تطوير الأعمال الحكومية وغير الحكومية
الرياديين والمبادرين والخريجين الجدد والعاطلين عن العمل.	أصحاب المشروعات القائمة

من نحن
رؤيتنا
رسالتنا
أهدافنا
خدماتنا
الفئات المستهدفة
برامجنا التدريبية

البرامج التدريبية
للرياديين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة

البرامج التدريبية
للمؤسسات المعنية بريادة الأعمال
وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة

البرامج التدريبية التخصصية

الدبلومات التدريبية

مركز
المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SMEs Center

من نحن | رؤيتنا

رسالتنا | أهدافنا

خدماتنا | الفئات المستهدفة

برامجنا التدريبية

برامج خاصة برواد الأعمال

- **8** برامج تدريبية أسبوعية
- **1** برنامج تدريبي تخصصي
- **1** دبلوم تدريبي

برامج خاصة بالمؤسسات

- **16** برامج تدريبية أسبوعية
- **3** برنامج تدريبي تخصصي
- **3** دبلوم تدريبي

مركز
المشروعات الصغيرة والمتوسـ
SMEs Center

البرامج التدريبية
للرياديين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة

من نحن | رؤيتنا
رسالتنا | أهدافنا
خدماتنا | الفئات المستهدفة
برامجنا التدريبية

مشروعك الصغير..من الفكرة إلى التشغيل والتطوير	إعداد دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
كيف تضع خطة عمل لمشروعك الصغير	كيف تمول مشروعك الصغير
تسويق المشروعات الصغيرة والمتوسطة	إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة
محاسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة	حقوق الامتياز والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

مركز
المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SMEs Center

البرامج التدريبية
للمؤسسات المعنية بريادة الأعمال وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة

من نحن | رؤيتنا

رسالتنا | أهدافنا

خدماتنا | الفئات المستهدفة

برامجنا التدريبية

نظم الدعم المؤسسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
إعداد وتقييم دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	حاضنات الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
سياسات تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	تحليل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكتابة التقارير
أدوات التمويل الإسلامي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	مخاطر الائتمان وربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مركز
المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SMEs Center

البرامج التدريبية
للمؤسسات المعنية بريادة الأعمال
وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة

من نحن | رؤيتنا

رسالتنا | أهدافنا

خدماتنا | الفئات المستهدفة

برامجنا التدريبية

إدارة وتحصيل الديون المتعثرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	آليات تمكين وتفعيل مشاركة المرأة في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة
إعداد الخرائط الاستثمارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	التخطيط الاستراتيجي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
حقوق الامتياز والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	تقييم وتطوير مؤسسات التمويل الأصغر
تحليل سلاسل القيمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	تدريب المدربين في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مركز
المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SMEs Center

البرامج التدريبية التخصصية (2/1)

- من نحن
- رؤيتنا
- رسالتنا
- أهدافنا
- خدماتنا
- الفئات المستهدفة
- برامجنا التدريبية

تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- نظم الدعم المؤسسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

إعداد الخرائط الاستثمارية وتقييم المشروعات

- مهارات إعداد الخرائط الاستثمارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- مهارات إعداد دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

مركز
المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SMEs Center

البرامج التدريبية التخصصية (2/2)

- من نحن
- رؤيتنا
- رسالتنا
- أهدافنا
- خدماتنا
- الفئات المستهدفة
- برامجنا التدريبية

التخطيط الاستراتيجي وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- التخطيط الاستراتيجي للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
- مهارات إعداد الخرائط الاستثمارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

- مشروعك الصغير.. من الفكرة إلى التشغيل والتطوير
- مهارات إعداد دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

مركز
المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SMEs Center

الدبلومات التدريبية (3/1)

- من نحن
- رؤيتنا
- رسالتنا
- أهدافنا
- خدماتنا
- الفئات المستهدفة
- برامجنا التدريبية

دبلوم ريـادة الأعمـال

- مشروعك الصغير..من الفكرة إلى التشغيل والتطوير
- مهارات إعداد دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- إعداد خطط العمل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- كيف تمول مشروعك .. تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- كيف تشغل مشروعك ...إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- تسويق المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- محاسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الدبلومات التدريبية (3/2)

دبلوم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- مهارات إعداد دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسط
- مخاطر الائتمان وقياس ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- إدارة وتحصيل الديون المتعثرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- أدوات التمويل الإسلامي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- تدريب المدربين في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة

من نحن
رؤيتنا
رسالتنا
أهدافنا
خدماتنا
الفئات المستهدفة
برامجنا التدريبية

الدبلومات التدريبية (3/3)

دبلوم تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- نظم الدعم المؤسسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- سياسات تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- إعداد الخرائط الاستثمارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- التخطيط الاستراتيجي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- تدريب المدربين في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة

من نحن
رؤيتنا
رسالتنا
أهدافنا
خدماتنا
الفئات المستهدفة
برامجنا التدريبية

أبرز الانجازات المتعلقة بمجال بناء القدرات والتدريب لرواد الأعمال والعاملين في المؤسسات ذات العلاقة

مركز
المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SMEs Center

قام المركز بتنفيذ مجموعة كبيرة من البرامج التدريبية في مقره وخارج دولة المقر

برنامج أسبوعي حول "الدعم المؤسسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة – مقر المعهد – دولة الكويت

برنامج أسبوعي حول "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة« – مقر المعهد – دولة الكويت

برنامج تخصصي حول " تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة« – مقر المعهد – دولة الكويت

برنامج تخصصي حول " تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"برنامج تدريبي حول "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة" لصالح صندوق التنمية والتشغيل في مدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من 28/9-2/10/2014 ، حيث تم تدريب 35 مشارك.

مركز
المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SMEs Center

أبرز الانجازات المتعلقة بمجال بناء القدرات والتدريب لرواد الأعمال والعاملين في المؤسسات ذات العلاقة

برنامج "دراسة الجدوى وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة" خلال الفترة من 19- 23/10/2014، لصالح جمعية نهضة فتاة البحرين، مملكة البحرين حيث تم تدريب 18 مشارك.

برنامج "تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة" لصالح وزارة التنمية البشرية والعمل – ولاية الخرطوم بجمهورية السودان خلال الفترة 14-18/12/2014 ، حيث تم تدريب 49 مشارك .

برنامج "إعداد وتقييم دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" لصالح وزارة التنمية البشرية والعمل – ولاية الخرطوم ، جمهورية السودان خلال الفترة 18-22/1/2015، حيث تم تدريب 72 مشارك.

برنامج تدريبي "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة" لصالح وزارة المالية والاقتصاد الوطني والأمانة العامة للمجلس القومي للتدريب في مدينة الخرطوم بجمهورية السودان خلال الفترة 1-5/3/2015، حيث تم تدريب 33 مشارك.

مركز
المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SMEs Center

أبرز الانجازات المتعلقة بمجال بناء القدرات والتدريب لرواد الأعمال والعاملين في المؤسسات ذات العلاقة

برنامج تدريبي "الدعم المؤسسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" لصالح وزارة المالية والاقتصاد الوطني والأمانة العامة للمجلس القومي للتدريب في مدينة الخرطوم بجمهورية السودان خلال الفترة 22-26/3/2015، حيث تم تدريب 29 مشارك.

برنامج تدريبي حول " الدعم المؤسسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" لصالح غرفة تجارة وصناعة عمان بمحافظة ظفارفي سلطنة عمان خلال الفترة 24-28/5/2015 ، حيث تم تدريب 41 مشارك.

برنامج تدريبي حول " تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة" لصالح وزارة الاقتصاد والمالية في مدينة الرباط بالمملكة المغربية خلال الفترة 1-5/6/2015، حيث تم تدريب 21 مشارك.

مركز
المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SMEs Center

نشاطاتنا القادمة

- مؤتمر "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في الوطني العربي"- دولة قطر.
- المساهمة في إعداد الخارطة الاستثمارية لمحافظات الوسط - المملكة الأردنية الهاشمية.
- البدء بتنفيذ برنامج تدريب المدربين في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول.
- البدء بتنفيذ مشروع المبادر المتميز.
- ورشة عمل حول الإعلام الاقتصادي ومناقشة قضايا ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مركز
المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SMEs Center

نشاطاتنا القادمة

- تقديم حزمة من البرامج التدريبية لرواد الأعمال في سلطنة عمان.
- الاستمرار بتنفيذ اتفاقية بناء القدرات لرواد الاعمال والعاملين في المؤسسات ذات العلاقة الموقعة مع صندوق التنمية والتشغيل في المملكة الاردنية الهاشمية.
- تنفيذ عدد من البرامج التدريبية في مجال ريادة الاعمال والمشروعات الصغيرة وفي بعض الدول العربية.
- متابعة عملية تنفيذ مشروع المبادر المتميز بالتعاون مع الكلية الاسترالية بدولة الكويت.
- الإعداد لملتقى هيئات الإحصاءات العامة.
- الإعداد ملتقى مؤسسات التعليم العالي.

مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة

SMEs Center

برنامج المبادر المتميز

برنامج المبادر المتميز

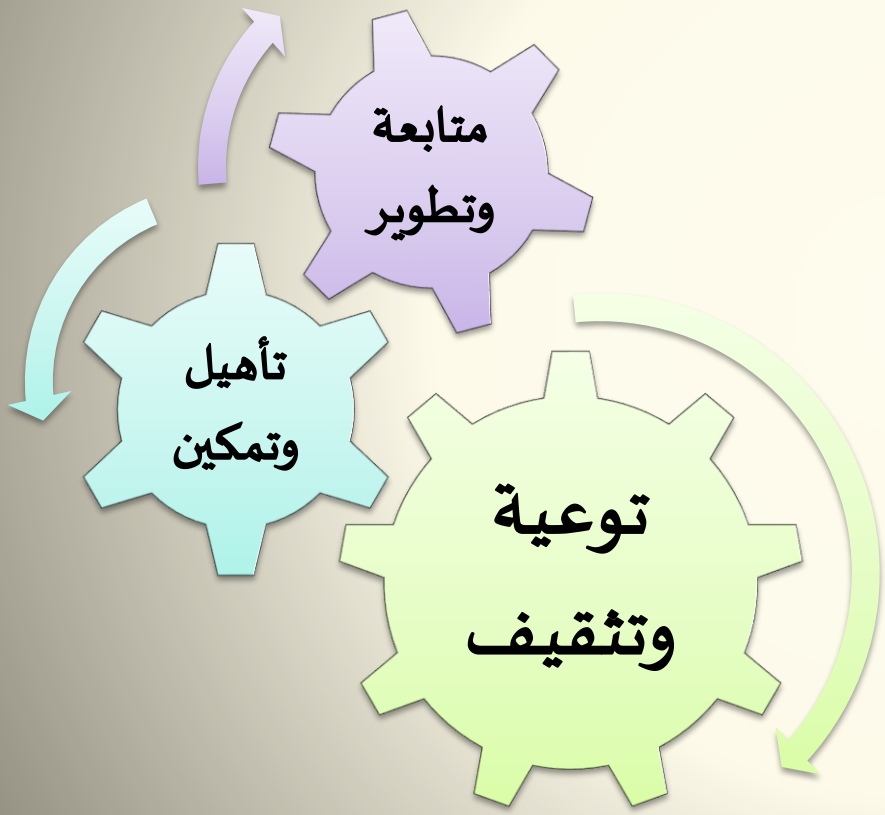

مكونات البرنامج :

1- مكـــون التوعيـــة والتثقيـــف (مكـــون تثقيفي).

2- مكـــون التمكـــين والخـــدمات المتكاملـــة والشاملة (مكون تأهيلي تمكيني).

3- مرحلـــة الاحتضـــان والتقيـــيم والمتابعـــة (مكون تطويري).

برنامج المبادر المتميز

مراحل تنفيذ المشروع:

برنامج المبادر المتميز

وصف وآلية العمل

مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة

SMEs Center

برنامج تدريب المدربين

اتصل بنا

للمزيد عن المعلومات حول المعهد العربي للتخطيط ، يرجى الاتصال على الأرقام التالية أو زيارة الموقع الإلكتروني للمعهد:

- هاتف: 24843130 / 24848754 / 00965-24844061
- فاكس: 00965-24842935
- الموقع الإلكتروني: http://www.arab-api.org/ar/contactus.aspx

نشكرلكم حسن استماعكم

مؤتمر تطوير المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة في البلدان العربية
الكويت 28 – 29 أكتوبر 2015

دور الصندوق العربي

في مجال

تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

د. خليفة علي ضو

مستشار مالي

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

دور الصندوق العربي
في مجال
تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

د. خليفة علي ضو
مستشار مالي
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على الدور الهام الذي يقوم به الصندوق العربي في تنمية الاقتصادات العربية بصورة عامة، بما في ذلك مشروعات البنية الأساسية العامة، ومشروعات القطاع الخاص الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

وقد كان تركيز الصندوق العربي منذ أن بدأ أعماله عام 1974، ولا يزال حتى الآن، على العمل من خلال الحكومات في الدول العربية الأعضاء، على المساهمة في تمويل مشروعات البنية التحتية والخدمية. واستحدث الصندوق العربي عام 2001 نافذة للتمويل المباشر لمشروعات القطاع الخاص في الدول العربية، في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات البعد الإنمائي.

وتم في عام 2009 تكليف الصندوق العربي بمهمة تأسيس وإدارة الحساب الخاص لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الذي تم إنشاؤه بناء على مبادرة كريمة من صاحب السمو أمير دولة الكويت. وقد بدأ الحساب الخاص في تقديم التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير التمويل للجهات المحلية المعنية بتمويل هذه المشروعات، مثل البنوك والصناديق الاجتماعية العاملة في الدول العربية، وذلك وفق مجموعة من السياسات والقواعد الارشادية التي تضمن المرونة في العمل والوصول إلى المستفيدين المستهدفين.

وإلى جانب توفير التمويل المناسب لهذا النوع من المشروعات، فإن هناك عدة تحديات أخرى ينبغي الاهتمام بها، حتى تتمكن هذه المشروعات من تحقيق النجاح والاستمرار في العمل.

دور الصندوق العربي دور الصندوق العربي
في مجال
تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

مقدمة

وافق مؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية الذي انعقد في الخرطوم عام 1967 على انشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وتم الإعلان عن نفاذ اتفاقية انشاء الصندوق العربي يوم السبت الموافق 1971/02/18. ويهدف الصندوق إلى الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، من خلال المساهمة في تمويل مشاريع الانماء بشروط ميسرة للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة، وتشجيع توظيف الأموال وتوفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية.

كان تركيز الصندوق العربي منذ أن بدأ أعماله عام 1974، ولا يزال حتى الآن، على المساهمة في تمويل مشروعات البنية التحتية والخدمية العامة، بما في ذلك مشروعات المواصلات والاتصالات والمياه والزراعة والطاقة والتعليم والصحة والبيئة وغيرها، وذلك من خلال حكومات الدول العربية الأعضاء. واستحدث الصندوق العربي عام 2001 نافذة لتمويل مشروعات القطاع الخاص في الدول العربية، في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات البعد الإنمائي. وتم في عام 2009 تكليف الصندوق العربي بمهمة تأسيس وإدارة الحساب الخاص لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الذي تم إنشاؤه بناء على مبادرة كريمة من صاحب السمو أمير دولة الكويت.

وتتناول هذه الورقة نشاط الصندوق العربي الإنمائي بشكل عام ومختصر، في مجالات تمويل مشروعات القطاعين العام والخاص وتقديم المعونات، ثم تسلط الضوء على نشاط الحساب الخاص بشيء من التفصيل.

أولا: نشاط الصندوق العربي في مجال التنمية العربية

1- تمويل المشروعات العامة

بدأ الصندوق العربي أعماله برأسمال بلغ 100 مليون دينار كويتي ("د.ك.")، وقدم أول قرض عام 1974 بمبلغ 3.2 مليون د.ك.، للجمهورية اليمنية (مشروع متعدد الأغراض / المكلا). وبلغ إجمالي عدد القروض التي قدمها الصندوق في تلك السنة 8 قروض، بقيمة إجمالية بلغت 37.1 مليون د.ك. وارتفع حجم الإقراض السنوي المقدم من الصندوق العربي بشكل ملحوظ منذ عام 1986، فقد ارتفع من حوالي 53 مليون د.ك. عام 1985 إلى حوالي 413 مليون د.ك. عام 2014، أي بمعدل نمو سنوي وسطي بلغ حوالي 7.3% خلال الفترة. وبذلك فقد ارتفع العدد التراكمي للقروض الموقعة خلال

الفترة 1974 – 2014 حتى بلغ 626 قرضاً، ساهمت في تمويل 530 مشروعا، موزعة على 17 دولة عربية. وبلغ الإجمالي التراكمي لمبالغ هذه القروض حوالي 8.4 مليار د.ك. وقد كان هذا النمو الكبير في عدد وقيمة القروض المقدمة من الصندوق محصلة لعدة عوامل، كان من أهمها: (1) رفع رأسمال الصندوق عدة مرات، كان آخرها عام 2013، حيث رفع رأسماله المكتتب به من 2 مليار إلى 3 مليار د.ك.، و (2) اتباع الصندوق لسياسة تقوم على أساس استخدام معظم موارده في تمويل المشروعات الإنمائية المؤهلة في الدول الأعضاء، وهو الهدف الأساسي من انشائه، بدلا من الاحتفاظ بها في شكل استثمارات أخرى أو سيولة. لذلك فإن معدل رصيد القروض إلى إجمالي أصول الصندوق قد ارتفع من حوالي 36% عام 1985 إلى حوالي 86% عام 2014.

ودأب الصندوق العربي منذ إنشائه على الاستجابة إلى طلبات الدول المقدمة للحصول على تمويل للمشروعات الانمائية المؤهلة، طبقا لأولويات تلك الدول، وبما يتماشى مع سياساتها وتوجهاتها الاقتصادية. ويطبق الصندوق شروطا ميسرة لقروضه، تتضمن عنصر منح بلغ متوسطه حوالي 40%. وتتمثل هذه الشروط حاليا في فترة سداد تتراوح ما بين 22 سنة إلى 25 سنة، منها فترة امهال تتراوح ما بين 4 إلى 8 سنوات، وبسعري فائدة ثابتين يبلغان 3% و2.5%، لمجموعتي الدول الأعضاء المقترضة – متوسطة الدخل والأقل دخلاً – على التوالي.

2- تمويل مشروعات القطاع الخاص

تهدف مشروعات البنية الأساسية التي يسهم الصندوق العربي في تمويلها إلى تطوير الاقتصاد وتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الخاص، إلى جانب توفير وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين. كذلك فإن الصندوق العربي قد أسهم بشكل غير مباشر في تمويل مشروعات القطاع الخاص، إذ أنه قد قدم منذ انشائه 36 قرضا، وبما مجموعه حوالي 428 مليون د.ك.، وذلك حتى نهاية عام 2014، لبنوك وصناديق تنمية اقتصادية واجتماعية مختلفة في الدول الأعضاء، بهدف إعادة اقراضها للمساهمة في تمويل مشروعات القطاع الخاص المختلفة، في مختلف المجالات الزراعية والصناعية والحرفية والخدمية وغيرها. وقد كان معظم المشروعات الممولة من هذه القروض يقع ضمن مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حسب التصنيفات المختلفة المطبقة في الدولة المعنية.

ونظراً للدور الهام الذي يضطلع به القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية في الوطن العربي، بما في ذلك تحقيق قيمة مضافة وتشغيل الأيدي العاملة، قام الصندوق العربي بتخصيص مبلغ 500 مليون دولار للمساهمة بشكل مباشر في تمويل مشروعات القطاع الخاص في الدول العربية الأعضاء. وقد بدأ الصندوق في تنفيذ هذا البرنامج منذ عام 2001. وتم اعتماد إطار عام لمداخلات الصندوق في عمليات القطاع الخاص، يتضمن القواعد الارشادية التي يطبقها في تحديد نوع وحجم وشروط مساهماته في تمويل مشروعات القطاع الخاص، والتي يمكن أن

تكون في شكل مساهمة في رأسمال المشروع أو تقديم قرض لـه، أو الاثنين معـا. وتوجد نسخة من هذا الإطار على صفحة الصندوق العربي على شبكة المعلومات www.arabfund.org.

تركز استراتيجية الصندوق العربي في مجال تمويل مشروعات القطاع الخاص على أساس تحفيز الاستثمار في هذا القطاع ودعم دوره في النهوض بالتنمية الاقتصادية العربية، وذلك من خلال المساهمة في تمويل مشروعات إنتاجية وخدمية تخدم أهداف إنمائية في البلاد المقامة فيها، وتحظى بفرص نجاح عالية ومخاطر محدودة، مع أخذ كل الضمانات الممكنة التي من شأنها الحفاظ على أموال الصندوق. لذلك فإنه في حين بلغ المجموع التراكمي لطلبات تمويل مشاريع القطاع الخاص التي استلمها الصندوق العربي منذ إنشاء هذا البرنامج وحتى منتصف العام الحالي 2015، حوالي 550 طلبا، فقد قدم الصندوق 14 قرضا حتى الآن، للمساهمة المباشرة في تمويل 12 مشروعا للقطاع الخاص، بلغ إجمالي قيمها حوالي 56 مليون د.ك. كذلك قام الصندوق بالمساهمة في رؤوس أموال سبعة مشاريع للقطاع الخاص، بلغ إجمالي مساهماته فيها حوالي 32 مليون د.ك. وقد كانت تلك المشاريع في قطاعات إنتاجية وخدمية مختلفة، وفي سبعة دول عربية شملت كلاً من البحرين والسعودية واليمن ومصر وموريتانيا والسودان والأردن.

وتعزى محدودية مشاريع القطاع الخاص التي أسهم الصندوق في تمويلها، بالرغم من كثرة الطلبات المستلمة، إلى عدة أسباب، منها:

(1) عدم توقيع بعض الدول العربية الأعضاء على خطاب التفاهم، الذي يسمح للصندوق بالمساهمة في التمويل ويمنحه حصانات محددة.

(2) عدم أهلية بعض المشروعات من حيث الأوضاع القانونية أو الإدارية أو المالية.

(3) عدم توفر المناخ الاستثماري الملائم.

(4) عدم جاهزية المشروعات، من حيث دراسات السوق والجدوى الاقتصادية والفنية وتكامل خطة التمويل.

(5) عدم توفر الضمانات الكافية اللازمة لتقديم التمويل والمحافظة على أموال الصندوق.

3- المعونات

بالإضافة إلى مساهمة الصندوق العربي في تمويل المشروعات المختلفة، في القطاعين العام والخاص، يخصص الصندوق 5% من أرباحه السنوية لتقديم معونات للدول الأعضاء في مختلف المجالات، مثل إعداد الدراسات والدعم المؤسسي، بما في ذلك التدريب وتطوير الأنظمة والمعلوماتية، ومعالجة الآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية والحفاظ على التراث العربي والإسلامي وغيرها.

وقد قدم الصندوق العربي 1062 معونة بقيمة إجمالية بلغت حوالي 204 مليون د.ك.، وذلك حتى نهاية عام 2014. وتم تخصيص حوالي 29 مليون د.ك. (حوالي 14%) من إجمالي هذه المعونات لدعم صمود الشعب الفلسطيني. وتم كذلك تخصيص معونات إضافية إلى فلسطين (البرنامج العاجل لدعم فلسطين) بمبلغ حوالي 127 مليون د.ك.، حتى ذلك التاريخ.

ثانيا: الحساب الخاص لتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة

1- إنشاء الحساب الخاص

بمبادرة كريمة من صاحب السمو أمير دولة الكويت، أقرت القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية التي انعقدت بدولة الكويت خلال الفترة 19 – 20 يناير 2009، إنشاء حساب خاص بمبلغ 2.0 مليار دولار، لدعم مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. وتضمنت مبادرة صاحب السمو مساهمة دولة الكويت بمبلغ 500 مليون دولار في رأسمال الحساب الخاص. وقامت المملكة العربية السعودية بتأييد المبادرة والمساهمة بمبلغ مماثل لذات الغرض. وقد ساهم الصندوق العربي أيضاً في هذا الحساب بمبلغ 100 مليون دولار، كما ساهمت دولة ليبيا بمبلغ مماثل. وتوالت المساهمات بعد ذلك من عدة دول عربية أخرى بمبالغ مختلفة. وبلغ إجمالي الدول المساهمة في هذا الحساب حتى الآن 18 دولة عربية، كما بلغ إجمالي رأسماله المكتتب به 1310 مليون دولار، استلم منها حتى الآن مبلغ 1262.5 مليون دولار.

وقد تم تكليف الصندوق العربي بمهمة تأسيس وإدارة الحساب الخاص لتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ("الحساب الخاص"). وبدأ الحساب الخاص أعماله بمنح أول قرض لبرنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند"، عام 2012.

2- أهداف الحساب الخاص

تم انشاء الحساب الخاص لتحقيق مجموعة من الأهداف تتركز حول:

(1) المساهمة في تمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة على أسس إنمائية وتجارية.
(2) تشجيع تدفق رأس المال من داخل وخارج الدول العربية، لتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة.
(3) تطوير وتعزيز قدرات القطاع الخاص عن طريق تقديم العون الفني والاستشاري.

3- السياسة العامة والقواعد الارشادية لعمليات الحساب الخاص

تم عام 2011 اعتماد السياسة العامة لعمليات الحساب الخاص من قبل مجلس الإشراف على الحساب الخاص، كما تم اعتماد القواعد الارشادية لعمليات الحساب الخاص من قبل لجنة إدارة الحساب الخاص. وتحدد تلك السياسات والقواعد الإطار العام لنشاط الحساب الخاص في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. وتتضمن السياسات العامة المبادئ التوجيهية لعمل الحساب، وأهلية المنشآت والمشروعات، ومجالات التمويل وآلياته، والعون الفني والدعم المؤسسي والضمانات. وتتضمن القواعد الارشادية معايير تأهيل المشروعات المستفيدة، وشروط التمويل، والضمانات والعون الفني. ويمكن الاطلاع على هاتين الوثيقتين على صفحة الصندوق العربي على الانترنت. www.arabfund.org

بدأ الحساب الخاص في تطبيق هذه السياسات والقواعد الإرشادية انطلاقاً من العمل مع مؤسسات التمويل الوسيطة المؤهلة والموجودة في كل بلد عربي، مثل الصناديق الاجتماعية والبنوك وغيرها، وذلك للاستفادة من تواجدها وانتشارها وخبرتها في هذا المجال في البلدان المعنية. وحرص الحساب الخاص على إيصال التمويل إلى المستفيدين المستهدفين، من خلال ترتيبات تتضمن المرونة في العمل وعدم التدخل في التعريف المطبق محليا لكل من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وكذلك عدم التدخل في آلية عمل وتوازن السوق المالي المحلي، والحد من إمكانية استغلال التمويل المتاح من الحساب الخاص لتحقيق هوامش ربح مبالغ فيها للجهات الوسيطة على حساب المستفيدين المستهدفين. لذلك تتضمن اتفاقيات القروض المقدمة من الحساب الخاص، والموقعة مع مؤسسات التمويل الوسيطة والحكومات المقترضة، مجموعة من الضوابط المناسبة، منها:

(1) تطبيق معايير إعادة إقراض للمستفيدين المستهدفين يوافق عليها الحساب الخاص.
(2) مراعاة التنوع الجغرافي والقطاعي للقروض الممنوحة للمستفيدين.
(3) إعادة تدوير أقساط القروض المحصلة من المستفيدين لذات الغرض الذي منح من أجله قرض الحساب الخاص.
(4) تجنيب أية زيادة في الفوائد المحصلة من المستفيدين عن سقف محدد متفق عليه بين الحساب الخاص والمؤسسة المالية الوسيطة المقترضة، في حساب مصرفي يتم الانفاق منه على أغراض التنمية في البلد المعني، بما في ذلك تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الخدمات المساندة، بموافقة الحساب الخاص.

4- *نشاط الحساب الخاص*

قام الحساب الخاص منذ انشائه حتى 2015/09/30 باعتماد 26 قرضاً لحكومات ومؤسسات مالية عربية، في 12 بلداً عربياً، وبمبلغ إجمالي بلغ 898 مليون دولار. وقد

بلغ إجمالي السحوبات من هذه القروض حتى ذلك التاريخ 294 مليون دولار. ولم يبدأ سداد أي من القروض الممنوحة من الحساب الخاص حتى الآن، نظراً لأن فترة الامهال تبلغ ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ بدء السحب.

وبالإضافة إلى ذلك، استفاد الحساب الخاص من علاقات التعاون الممتازة التي يرتبط بها الصندوق العربي مع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية التابعة له (IFC). ومن خلال تلك العلاقات، تم عام 2012 إقامة ندوة متعلقة بتفعيل دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية العربية، وذلك إضافة إلى المشاركة في تمويل برامج محددة وتقديم دعم مؤسسي لبعض المنشآت العربية العاملة في هذا القطاع.

5- التحديات

لا شك أن قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، يلعب دوراً هاماً في اقتصاد جميع الدول العربية. ويعتبر هذا القطاع هو المحرك الرئيسي لتوفير الوظائف للأعداد الكبيرة العاطلة عن العمل، والحد من مشكلات الفقر وتدنى مستويات الدخل، في كثير من تلك الدول. ويواجه هذا القطاع العديد من التحديات التي ينبغي دراستها والحد من آثارها السلبية. وقد تختلف التحديات التي تواجه هذا القطاع من بلد عربي إلى آخر، ومن حين إلى آخر. إلا أنه يمكننا القول أن معظم هذه التحديات تتركز حول الموضوعات الرئيسة التالية:

(1) نقص الخدمات المساندة التي يحتاجها المستفيدون المستهدفون من التمويل، والمتعلقة بالتعرف على المشروعات المجدية، ودراستها وتقديمها في شكل مقبول لمؤسسات التمويل، وإدارتها، وتسويق منتجاتها، ودعمها عند تعثرها.
(2) صعوبة الحصول على مواقع لإقامة المشروعات.
(3) ارتفاع تكلفة التمويل المحملة على المستفيدين.
(4) ارتفاع المخاطر.
(5) قلة توفر الضمانات المناسبة لدى المستفيدين.
(6) ضعف أداء مؤسسات ضمان القروض، إن وجدت.
(7) شح مصادر التمويل المناسب لهذا النوع من المشروعات، ففي حين يسهم هذا القطاع بحوالي 45% من فرص التشغيل، وحوالي 33% من الناتج المحلي الإجمالي، يحصل على حوالي 8% فقط من إجمالي التمويل المقدم من البنوك في الدول النامية.

ولابد من تظافر جهود جميع المهتمين بهذا القطاع لمواجهة هذه التحديات، بما في ذلك الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية، ومؤسسات التمويل والضمان المحلية والإقليمية والدولية.

ومن جانبه، يعمل الحساب الخاص على الاستفادة من تجاربه الميدانية في تطوير أدائه بما يساعده على تحقيق قدر أكبر من الأهداف التي أنشئ من أجلها، ومن ثم المساهمة في الحد من أثار التحديات المذكورة. ولا شك أن مشاركتنا في مثل هذه الندوة ستتيح لنا فرصة الاستفادة من الأوراق المقدمة للندوة ومن المناقشات والملاحظات المطروحة خلالها، بما في ذلك الخبرة العملية والتجارب التي مرت بها المؤسسات المالية الوسيطة وكذلك المستفيدون المستهدفون.

الخاتمة

وختاما فإنه من المناسب أن يتم التأكيد على النقاط التالية:

(1) قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مهم جدا للنمو والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

(2) توفير التمويل لهذا النوع من المشروعات أمر حيوي وضروري.
(3) هناك تحديات أخرى غير التمويل ينبغي تكاثف الجهود للحد من آثارها.
(4) يعمل الصندوق العربي من خلال موارده الذاتية ونشاطه العادي، وكذلك من خلال الحساب الخاص لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الذي يتولى إدارته، على المساهمة في تقديم الدعم المطلوب لهذا القطاع الحيوي والهام.

وفقنا الله جميعا لخدمة وطننا العربي، كل من موقعه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قائمة المراجع

1- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، *اتفاقية الإنشاء*.
2- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، *السياسة العامة والقواعد الارشادية لعمليات القطاع الخاص*.
3- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، *التقرير السنوي 2014*.
4- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، *السياسة العامة والقواعد الارشادية لعمليات الحساب الخاص*.

5. Kushnir, Khrystyna, Mirmalstein, Melina Laura, and Ramalho, Rita

Micro, Small and Medium Enterprises, World Bank – IFC.

6. Girgis, Maurice (ed.), *Towards Invigorating SMEs in the Arab Word: Proceedings of the Second Arab Development Symposium,* The World Bank and The Arab Fund for Economic and Social Development, 2014.

7. Ngui, Thomas Katua, The Role of SMEs in Employment Creation and

Economic Growth in Selected Countries, *International Journal of Education and Research* Vol. 2, No. 12, December 2014.

8. Qamar, Saleem, Overcoming Constraints to SME Development in MENA Countries and Enhancing Access to Finance, IFC Advisory Services in the Middle East and North Africa.

9. Rocha, Roberto, Farazi, Subika, Khouri, Rania and Pearce, Douglas,

The Status of Bank Lending to SMES in the MENA Region: The Results of Joint Survey of the Union of Arab Banks and the World Bank, June 2010, The Union of the Arab Banks- the World Bank.

10. Sahar, Nasr, Economic Implications of Arab Transitions: Reforms and

Role of Banks, Economic Reforms Required for the Next Phase, The Annual Arab Banking Conference, Beirut, Lebanon, November 15 – 16, 2013, MENA – World Bank.

الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة
NATIONAL MICROFINANCE BANK

تجربة "الوطني" في مجال التمويل الأصغر لغايات التنمية في المملكة الأردنية الهاشمية

ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المشاريع متناهية الصغر والصغيرة في البلدان العربية – دولة الكويت (أكتوبر 2015)

مقدمة

لم يعد التساؤل يدور حول جدوى المساهمة الاقتصادية والدور الاجتماعي الذي يقدمه التمويل الأصغر في كل من دول الفقيرة والنامية محلاً للجدل، فصانعو السياسات والمنظمات التنموية الإقليمية والدولية، بجانب المهتمين من المجال الأكاديمي، أخذوا في طرح أسئلة تتعلق بكيفية تعميق الأثر الإيجابي الذي يحققه التمويل الأصغر بوصفه أداة تنموية لها تأثيرات اجتماعية واقتصادية ملموسة في مختلف المجتمعات، وبالتأكيد على خصوصية القطاع في كل بلد واختلاف الظروف السائدة بين بلد وآخر، إلا أن الممارسين لأعمال التمويل الأصغر يدركون بأنهم يسهمون في مساعدة كثير من الفئات التي صنفت تقليدياً بوصفها مستثناة من الانخراط في الأنشطة الاقتصادية المنتجة على تجاوز ذلك الواقع، والاعتماد على أنفسهم في تأسيس مشروعات متناهية الصغر وصغيرة تساعدهم على تحقيق دخل مستدام يمكنهم من الحصول على المكانة الاجتماعية التي يتطلعون لها وبما يشتمل على أثر مطرد ينعكس على مجتمعاتهم المحلية من خلال توفير أسواق صغيرة تستطيع أن تستوعب جزءاً من العمالة المعطلة، وهو ما يتكامل مع مختلف الجهود التنموية المبذولة على مختلف المستويات.

تطور تعريف التمويل الأصغر عبر عدة مراحل، بداية من القروض الميكروية الصغيرة التي تتوجه للنساء الفقيرات والفقيرات للغاية من أجل توفير مصدر دخل متواضع، وصولاً إلى دوره الحالي بوصفه أداة تنموية فاعلة، والتعريف الذي يتبناه البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة يرى التمويل الأصغر بوصفه آلية متكاملة لتزويد الأسر أصحاب المشاريع الصغيرة ومحدودي الدخل بشكل عام، ممن ليس لهم القدرة على الاقتراض من البنوك التجارية بالقروض بالغة الصغر (Micro Credit) لمساعدتهم على العمل في أنشطة منتجة أو تنمية أعمالهم التجارية الصغيرة جدا (المايكروية) في الأردن، وبالرغم من عدم وجود تعريف واضح للقروض بالغة الصغر أو المشاريع المتوسّطة والصغيرة (SME)، لكن عندما يتم التحدّث عن تحديد القروض الصغيرة جدا بشكل عام فيجب أخذ خطّ الفقر بعين الاعتبار، وكذلك المناطق التي تفتقر لوجود البنوك التجارية ولا تمثل المشروعات المقامة فيها عاملا لجذب هذه البنوك.

بمرور الوقت أصبح التمويل الأصغر يشمل مدى أوسع من الخدمات (الائتمان، المدّخرات، التأمين، الخ...) حيث أننا وصلنا إلى مرحلة إدراك أن صاحب المشروع الصغير الذي لا يتمكن من الوصول إلى المؤسسات المالية التقليدية، يحتاج إلى تشكيلة متنوعة من المنتجات المالية.

بذلك تم الانتقال من مفهوم التمويل لمساعدة العملاء على إنشاء مشاريع مدرة للدخل لمساعدتهم في تخطي عتبة الفقر، إلى مفهوم الاشتمال المالي Financial Inclusive الذي يقدم جميع الخدمات المالية للفقراء ومحدودي الدخل لتمكينهم من بناء الأصول والحصول على مستوى معقول من الاستهلاك لتوفير الحاجات الرئيسية وكذلك مواجهة المخاطر المحتملة.

إن جملة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية يعمل التمويل الأصغر على تعزيزها لدى الفئات المستهدفة ومجتمعاتها المحلية، ويمكن توزيع الآثار الاجتماعية والاقتصادية على النحو التالي:

الأثر الاجتماعي

- تفعيل دور المرأة وهو الأمر الذي يكتسب أهمية خاصة في المجتمعات العربية حيث أكدت الدراسات الدولية المختصة، ومن أهمها تقرير التنمية البشرية الذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهمية زيادة إسهام المرأة الاقتصادي وتجنب ابقاء الطاقات التي تحوزها معطلة دون أن يستفيد منها المجتمع ككل، وعلى مستوى المملكة الأردنية الهاشمية فإن دراسة وزارة التخطيط سنة 2004 أشارت بوضوح إلى الخلل التنموي المرتبط بانخفاض مشاركة المرأة في قوى العمل في القطاع المنظم. ونتيجة لذلك فإن جانباً مهماً من جهود التمويل الأصغر ينصرف لتمكين المرأة اقتصادياً وهو ما ينتج عنه زيادة مشاركتها الاجتماعية، خصوصاً أن المشاريع المنزلية التي تمكن من المرأة من إنتاج الدخل على مستوى المنزل تشكل الجانب الأكبر من التمويل الذي تخصصه المؤسسات المتخصصة في التمويل الأصغر.
- تعليم الأبناء: إن ارتباط الفقر بالمعدلات المرتفعة للتسرب من المدارس مسألة لا ترتبط بالدول النامية، فتقرير "مجتمع علم النفس الأمريكي" يشير إلى أن هذه النسبة تبلغ خمسة أضعاف المتوسط العام لدى الطبقات الفقيرة في الولايات المتحدة، ولعل النسبة تزيد عن ذلك كثيراً في الدول الفقيرة والنامية، ويذكر أن 14% من أطفال العالم لا يحصلون أصلاً على فرصة التعليم الأساسي، وحتى لو كانت هذه النسبة أقل كثيراً في الدول العربية (تبلغ في الأردن نحو 4 بالألف) إلا أن التسرب الذي يحدث في المراحل اللاحقة يمكن أن يكون مؤثراً على المجتمع ككل، كما أنه يؤثر في تمكن الأسر الفقيرة من الحصول على فرصة للانعتاق من الفقر بناء على الدخول التي يمكن أن يحققها الأبناء في حالة حصولهم على التعليم المناسب، سواء المهني أو الأكاديمي.
- تطوير الرعاية الصحية: تتعامل الأسر الفقيرة مع مرض أحد أفرادها بكثير من العشوائية، وتحاول أن تتدبر مصاريف علاجه المباشرة وغير المباشرة من شتى المصادر المتاحة أمامها، إلا أن الرعاية الصحية الوقائية ترتبط بضرورة وجود إنفاق مخصص ووعي متكامل لأهميتها، وبذلك فإن زيادة الدخل التي تتحقق من تفعيل دور المتعطلين عن العمل من شأنه أن يسهم في استثمار جزء من الدخل لهذه الغايات.
- تحسين ظروف السكن: عطفاً على جانب الرعاية الصحية، وغيرها من العوامل الأخرى المرتبطة بالصحة النفسية والجسدية، عدا عن تحسين المكانة الاجتماعية، فإن التمويل الأصغر يعطي الأسر الفقيرة فرصاً متعددة من خلال منتجاته لتحسين ظروف السكن سواء من خلال صيانة السكن الخاص بالأسرة أو توسعته أو الانتقال إلى مكان آخر بظروف أفضل.
- تحسين مستوى التغذية: إن اعتماد الفقراء على البنود المدعومة من قبل الحكومات مثل

الخبز وغيره من البقوليات من شأنه أن يحرمهم من الحصول على الكثير من المواد الغذائية الضرورية لتعزيز الصحة العامة مثل الفيتامينات والبروتينيات التي تتوفر في الفواكه والخضروات واللحوم، والتمويل الأصغر يعزز من دخل الأسرة وما يقتطع من أجل التغذية وذلك لتنويعها وجعلها أكثر مواءمة لاحتياجات الأطفال والناضجين.

الأثر الاقتصادي

- تحسين مستوى الدخل: إن المشروعات الصغيرة تستطيع أن تعتمد على استثمار مبالغ بسيطة للإنطلاق من خلال المنزل، وتعتمد هذه المشاريع عادة على القيمة المضافة للعمل الذي يقدمه صاحب المشروع أكثر من اعتمادها على الأصول الإنتاجية، وهو الأمر الذي ينصب في الدخل بصورة عامة، إلا أن التحديات الرئيسية ترتبط بتحسين قدرة صاحب المشروع على إدارة دخله، وتأمين الاستمرارية والاستدامة للدخل في المدى البعيد.
- القدرة على الإدخار: تبدو الأسر الفقيرة أسيرة للبقاء في حلقة الفقر وذلك نتيجة لعدم قدرتها على بناء الأصول، وخاصة المنتجة منها، ولذلك يعتبر الإدخار الذي تحققه الأسرة بناء على تنامي الدخل مهماً في التوسع في أعمالهم بالغة الصغر وتحقيق الاستدامة لها، وعليه فإن تعزيز القدرة على الإدخار تمثل أحد الإسهامات التي يقدمها التمويل الأصغر للمجتمعات المستهدفة، وقبل ذلك فإن التمويل الأصغر يؤدي دوراً مهما في تعزيز ثقافة الإدخار.
- القدرة على توسيع قاعدة الاستثمار: إن القروض الميكروية تسهم في زيادة ملحوظة في الدخل من شأنها أن تفتح آفاقاً جديدة للعمل بالنسبة للفقراء، ودخولهم في حلقة الاستفادة من التمويل الأصغر تجعلهم أكثر قدرة على اتخاذ المبادرة والاعتماد على مدخراتهم بجانب التمويل الذي يتمكنون من الوصول إليه لتحقيق المزيد من المشاركة الاقتصادية.
- مواجهة التقلبات الاقتصادية: تعتبر الهشاشة والضعف أمام التقلبات الاقتصادية وخاصة السلبية منها بالغة التأثير على الفقراء أكثر من غيرهم، والتمويل الأصغر بما يقدمه من حلول (وخاصة التأمينية) يساعدهم على مواجهة هذه التقلبات والمحافظة على مكتسباتهم الاقتصادية.

إن هذه الآثار من شأنها أن توضع أمام صناع القرار والمهتمين بالتنمية الاقتصادية، وتستطيع المؤسسات العاملة في المجال أن تقدم الأدلة والبراهين على نجاحها في تحقيق جانب كبير منها، يختلف حسب البلد التي تعمل بها، وطبيعة الظروف السائدة، ولكن يبقى المؤكد أن التمويل الأصغر أداة تنموية تعمل من القاعدة الواسعة مباشرة، وتستطيع أن تتعرف وتتلمس وتواجه مختلف التحديات التي يواجهها الفقراء ومحدودي الدخل.

نموذج العمل Business Model المطروح من قبل الأجفند، والقيمة المضافة التي مثلها لقطاع التمويل الأصغر في الأردن

تأسس البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة بموجب مبادرة أطلقها صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز لتبني نموذج بنوك الفقراء واستثمار التجربة الواسعة التي عمل على تطويرها وإثبات جدارتها البروفيسور محمد يونس مؤسس بنك جرامين في بنجلاديش، وكانت استجابة صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله لهذه المبادرة وتبنيها على المستوى الأردني تعلن انطلاق أول البنوك المتخصصة وفق ذلك النموذج في منطقة الشرق الأوسط.

سعى برنامج الخليج العربي للتنمية (الأجفند) للبحث عن شريك مهتم من القطاع الخاص في المملكة الأردنية الهاشمية، فكان واضحاً منذ البداية أن البرنامج يسعى إلى تجربة تستطيع أن تمازج بين خبرات القطاع الخاص وبين متطلبات العمل التنموي، سيما أن التجارب التي أسهمت الحكومات في إطلاقها وإدارتها طالما عانت من نمط العمل البيروقراطي واختلطت فيها الأدوار التنموية مع الأدوار الاجتماعية التي تصنف ضمن الإعانات وشبكات الأمن الاجتماعي.

بدأت الحكومة الأردنية في التفاوض مع الأجفند من أجل الوصول إلى إطار قانوني يتأسس بموجبه البنك، وذلك استجابة لدعوة الملكة رانيا العبد الله وتنويهها بأهمية قطاع التمويل الأصغر، وكانت تلك الجهود تتكلل بالقانون الخاص بالبنك الوطني رقم 53 – 2003، وبدأت لاحقاً مفاوضات مع صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية المعني بتحقيق وتعزيز التنمية المستدامة على مستوى المملكة، وتكللت بإطلاق شركة البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة كشركة مساهمة خاصة، وجمعت بجانب الأجفند وصندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية مساهمين من القطاع الخاص، وكان لنجاح هذه التجربة التي طبقها الأجفند في الأر دن الدور الكبير في إقناع القطاع الخاص في دول أخرى بالتعامل مع النموذج ذاته من الشراكة، والإسهام في تقديم منصة تنموية مستدامة تستطيع أن تحقق التوسع والنمو المطرد من خلال عملها وفق مبادئ القطاع الخاص، وبذلك كانت الأرباح التي تتحقق نتيجة الممارسة المهنية لعمليات الإقراض تمثل أساساً لتوسع البنك دون الحاجة لحصوله على أية منح من أي جهة محلية أو إقليمية أو دولية، وهو ما أعطى الثقة للقطاع المصرفي المحلي والإقليمي لتمويل البنك بناء على أدائه المالي الذي نتعرض له في موضع آخر من العرض لمنجزات البنك. يبلغ رأس مال البنك المصرح به عشرة ملايين دينار أردني (10,000,000) أما رأس المال المدفوع فهو أربعة ملايين وثمانية وخمسون ألف دينار أردني (4,058,000)، إلا أن البنك حالياً تمكن من الوصول إلى مبلغ 13.35 مليون دينار أردني في بند حقوق الملكية بنهاية السنة المالية 2014 وذلك من خلال تدوير الأرباح المتأتية من عملياته منذ الربع الأول سنة 2006.

عرض لواقع صناعة التمويل الأصغر في المملكة الأردنية الهاشمية منذ منتصف التسعينيات ولغاية تأسيس البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة.

انطلقت مسيرة صناعة التمويل الأصغر الأردنية في منتصف التسعينيات، من خال مبادرة تبناها برنامج إنقاذ الطفل Save the Children ومن ثم وكالة المعونة الأمريكية من خلال قيامها بتوفير منحة مشروطة بقيمة ثلاثة ملايين دولار أمريكي مقسمة بالتساوي لتأسيس ثلاث مؤسسات تمويل أصغر، بالإضافة إلى مؤسسة التمويل الأصغر التي تم تأسيسها مسبقاً من قبل برنامج" إنقاذ الطفل ."وبعد نجاح المؤسسات والالتزام بمعايير المنحة المشروطة" الوصول إلى الاستدامة "ونيل منحة مقدارها مليون دولار أمريكي كما هو متعاقد عليه مع وكالة المعونة الأمريكية USAID ، بدأت هذه المؤسسات بالتفكير ملياً بالتوسع المسؤول وقررت تقديم خدماتها بحيث تصل إلى مناطق جغرافية مختلفة، لم يكن قد شُملت من خال عملياتها حتى ذلك الوقت، ونتيجة لذلك تضاعف عدد العماء من حوالي 2,500 في سنة 1996 إلى 5,000 عميل في سنة 2001 ثم ليرتفع إلى ما يقارب 40,000 عميل سنة 2006 لدى تأسيس البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة ليكون المؤسسة الخامسة في السوق الأردني، واليوم يوجد في الأردن ثماني مؤسسات تمويل أصغر مستدامة وفعالة تبلغ مجاميع محافظها ما يزيد عن 156 مليون دينار أردني، بينما يبلغ عدد العملاء القائمين المستفيدين من قروض هذه المؤسسات 329 ألف عميل (تقرير تنمية – شبكة التمويل الأصغر الأردنية يونيو 2015).

يظهر جلياً مدى تأثير القطاع على جانب كبير من المستفيدين في الأردن، حيث يخدم القطاع نحو 25% من إجمالي السكان في الأردن، أخذاً في الاعتبار أعداد المقترضين ومتوسط حجم الأسرة في المملكة، ولكن ذلك لا يتماثل نهائياً قيمة الأموال المستثمرة في القطاع، حيث تشكل جزءاً صغيراً للغاية مقارنة بتسهيلات القطاع المصرفي في الأردن التي تناهز حالياً عشرين مليار دينار أردني.

مرحلة تأسيس البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة وتشتمل على عرض التحديات الرئيسية في تلك المرحلة والاستراتيجيات التي اتبعت لمواجهتها.

بدأت أعمال التأسيس الخاصة بالبنك الوطني سنة 2005 واشتملت على إعداد خطة للعمل تقوم على تقديم مجموعة من الخدمات النوعية للعملاء المرتقبين، مع إضافة العديد من الأفكار الجديدة غير المطروقة مسبقاً في مجال التمويل الأصغر في الأردن، وبما يتماشى مع نزعة البنك إلى التجديد والابتكار منذ بداية أعماله، وتوجهه إلى العمل على تأسيس التزام وثيق بأفضل الممارسات المتبعة في مجال صناعة التمويل الأصغر على المستوى العالمي، ولذلك سعى البنك لدى تأسيسه على التميز من خلال المجالات التالية:

- استقطب البنك مجموعة محدودة من الموظفين الذين يمتلكون خبرات سابقة في مجال التمويل الأصغر، بينما كانت بقية الفريق التأسيسي من موظفين لم يسبق لهم العمل في مجال التمويل الأصغر، وبشكل عام، واصل البنك عمله بهذه القاعدة حيث يشترط حاليا ألا يكون لأي من موظفي البنك خبرات سابقة في مجال التمويل الأصغر، مع إتاحة الأولوية في التوظيف للشباب من الخريجين الجديد، مع إعطاء الأولوية للفتيات والنساء في التعيين والترقي.
- وضعت الإدارة التنفيذية خطة عمل طموحة تسعى ليكون البنك نموذجا رياديا لتوظيف الشراكة بين المؤسسات التنموية والقطاع الخاص لغايات تحقيق التنمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من خلال تبني وتطبيق أفضل الممارسات العالمية المتبعة في مجال التمويل الأصغر.
- اتخذت الإدارة التنفيذية للبنك قرارا بأسس التعيين وفق شروط تتسم بالشفافية والعدالة، وبحيث يشغل الوظائف التي يحتاجها البنك الموظفين المناسبين من حيث اعتبارات الكفاءة، ووفق أفضل الممارسات المتبعة في عملية التوظيف، على أن تعطى الأولوية، كلما أمكن، لفئات محددة من المتقدمين لإشغال الوظائف المتاحة لدى البنك، وذلك على النحو التالي:

  - أبناء المناطق التي يعمل بها البنك.
  - الخريجين الجدد الذين كانوا يعملون أثناء دراستهم.
  - المتقدمين الذين يحتاجون الوظيفة ليعولوا أسرهم في ظل عدم وجود أفراد عاملين في المنزل.

ووفق هذه المنهجية تم اختيار الموظفين، وبقيت هذه الأسس فاعلة في عمليات التوظيف في البنك، وفي مرحلة لاحقة أتاح البنك فرصة التعيين لأبناء العميلات والعملاء الذين ينهون دراستهم، وذلك لقدرتهم على تفهم طبيعة التمويل الأصغر، وأثره الايجابي على المجتمعات المحلية.

- قامت الإدارة التنفيذية بتعيين مجموعة من الموظفين الجدد، وحصلوا على تدريب مكثف لمدة أربعين يوما، من خلال التواجد الميداني والمحاضرات المتخصصة، واشتمل على الإطار النظري والمهارات الأساسية المطلوبة للعمل في مجال التمويل الأصغر التركيز على التميز في مفهوم خدمة العملاء.
- قام الفريق التأسيسي للبنك بإجراء مسح ميداني شامل لتحديد وضعية قطاع التمويل الأصغر، وتطلعات العملاء والتحديات التي يواجهونها، وذلك لاعتبارها في خطة العمل المبدئية، وتحديد استراتيجية "الوطني" لوضع رؤيته ورسالته محل التنفيذ.

- قامت الإدارة التنفيذية بتصميم ثلاثة منتجات تستهدف مختلف فئات العملاء المحتملين وذلك لتأسيس وتطوير مشاريع ميكروية وصغيرة مدرة للدخل بما يسهم في تمكينهم، وخاصة النساء منهم، اقتصاديا وزيادة معدلات مشاركتهم في الأنشطة الانتاجية، وكانت هذه المنتجات على النحو التالي:

- منتج وطني (200 – 1,000 دينار)

يستهدف المنتج أصحاب الأعمال الميكروية التي عادة ما تدار من المنزل وتصنف ضمن الأعمال التي لا تحتاج إلى ترخيص أو اجراءات معقدة لتأسيسها، كما أن المنتج يتناسب مع المبادرين من الشباب الذين يتخيرون تأسيس عملهم الخاص والدخول مباشرة في سوق العمل.

- منتج مشروعي (1,100 – 5,000 دينار)

جرى تصميم المنتج ليتناسب مع احتياجات أصحاب الأعمال الميكروية والصغيرة، سواء لتأسيس المشروع أو العمل على تطوير مشروع قائم، ويمكن أن يكون المشروع مرخصا أو غير مرخص، على الرغم من توجه البنك لتشجيع أصحاب المشاريع على ترخيصها وتطبيق المبادئ الإدارية والمحاسبية السليمة في مشروعاتهم، ولهذه الغاية فإن البنك يقدم الدعم اللازم من خلال وحدة الخدمات غير المالية التي تعتني بهذه الفئة من أصحاب المشاريع، كما ويعطي الأولوية في التمويل للمشاريع التي من شأنها توفير فرص عمل لأهالي المجتمعات المحلية.

- منتج استثماري (5,100 – 50,000 دينار)

أحد الحلول التي تقدم لأصحاب المشاريع الصغيرة ورواد الأعمال في مختلف المجالات، ويوفر المنتج تمويلاً يعتمد على دراسة المشروع وإمكانياته وآفاق توسعه من خلال دراسات يجريها كادر مؤهل من موظفي الائتمان في البنك، وبحيث يجري التركيز على القيمة المضافة للمشروع وقدرته على توفير الوظائف في المجتمعات المحلية مع إعطاء أولوية للقطاعات التي تتصف بقدرتها على تعزيز القيمة المضافة للاقتصاد المحلي في المحافظات، ويسعى المنتج إلى توفير التمويل لغايات اقتناء الأصول الإنتاجية أو الاستثمارية بصورة كلية أو جزئية، وتدعيم رأس المال العامل في المشاريع المختلفة.

- مثلت المنتجات المصممة من قبل البنك الوطني إضافة نوعية لقطاع التمويل الأصغر، وذلك من حيث شروط ومتطلبات الحصول على التمويل حيث تميزت بمرونتها ومناسبتها لمختلف احتياجات المقترضين المحتملين، كما تميزت هذه المنتجات بتوفير العديد المزايا للمقترضين لم تكن توفرها الشركات الموجودة في قطاع التمويل الأصغر بالأردن، وذلك على النحو التالي:
  - تقديم القروض بصفة فردية الأمر الذي كان من شأنه أن يوفر الاستقلالية ويحفظ الخصوصية لأصحاب المشاريع.
  - إتاحة خيارات التمويل الإسلامي للمقترضين وذلك من خلال طريقة المرابحة والوكالة النقدية.
  - توفير القروض بمبالغ تفوق الشركات القائمة وذلك لتمكين المقترضين من الاستمرار في التعامل مع مصدر تمويل يتناسب مع احتياجاتهم المتنامية والتي تترافق مع عمليات التوسع والتطوير في مشروعاتهم.

- توجهت الإدارة التنفيذية إلى تطوير المفاهيم المتبعة في العمل المؤسسي لدى شركات التمويل الأصغر في الأردن، وإعادة صياغة الرؤية الاجتماعية للقطاع بشكل عام، حيث استشفت الإدارة تغيب بعض المعايير المهمة المطبقة عالميا عن السوق الأردني، وكذلك وجود إمكانية لتحقيق خطوات ريادية على مستوى المنطقة العربية ككل، وكانت من هذه الجوانب التي أصرت الإدارة على تواجدها:
  - التمركز في فروع تقع مباشرة على الشوارع الرئيسية، حيث كان القطاع يعتمد على استئجار مكاتب في طوابق مرتفعة، الأمر الذي كان يؤثر على الصورة المؤسسية للعمل في الإقراض الأصغر، ويجعلها أقرب إلى العمل كجمعيات منها إلى مؤسسات مالية تعمل بطريقة مهنية.
  - مراعاة أن يشتمل تصميم الفروع على قاعة لانتظار العملاء، على أن تكون مكيفة الهواء بما يتناسب مع الظروف الجوية، وبكراسي انتظار مريحة، ويترافق ذلك مع تصميم المكاتب بطريقة تضمن خصوصية العملاء لدى مراجعتهم الفروع.
  - إدخال وظيفة خدمة العملاء، وذلك لتطوير أدوات وطرق التواصل مع العملاء بوجود هذه الوظيفة التي تضطلع باستقبال العملاء في الفرع ومكالماتهم الهاتفية، وتوجيهها بطريقة مهنية للضباط المعنيين، وهو الأمر الذي يضمن توحيد الإجراءات، ووجود مدخل رقابي على جودة الأداء المقدم من قبل ضباط الإقراض.
  - تم استحداث وظيفة أمين الصندوق في الفروع، وهو الأمر الذي أدى إلى عدم تشتيت العملاء في مراجعات البنوك التجارية للقيام بسداد أقساطهم، وبما يكفل أن يقدم "الوطني" مستوى متميز من الخدمة لعملائه.
  - تزويد العملاء ببطاقات بلاستيكية تشتمل على جدول الأقساط بدلا من تسليمهم مجموعة من الإيصالات المكربنة، وبحيث يتمكن العميل من متابعة قرضه بصورة أفضل، ويستطيع الاستدلال على مواعيد وترتيبات الدفعات بصورة مناسبة.

- قام البنك باستئجار مواقع لثلاثة فروع، وبحيث أتى اختيارها ليعكس توجهات البنك والتزامه بأن يكون على مقربة من المستفيدين المحتملين الذين يحتاجون خدمات البنك، وكانت الفروع الأولى على النحو التالي:
  - فرع الوحدات: يقع في منطقة شرق عمان التي تتصف بكثافة السكان، ووجود العديد من الأحياء الفقيرة المحيطة بها، بالإضافة إلى واحد من أكبر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة العربية.
  - فرع الزرقاء: تعتبر المحافظة الثالثة في الأردن من حيث عدد السكان، وترتبط بالكثير من المناطق التي تشهد معدلات فقر وبطالة مرتفعة، بجانب كونها من المدن القريبة من مناطق البادية الشمالية والوسطى في الأردن، ومركز رئيسي للمواصلات المتوجهة إليها والقادمة منها.
  - فرع الكرك: يقع في المدينة الرئيسية في جنوب الأردن، وكانت معظم الشركات العاملة تتجنب التواجد في هذه المنطقة، بناء على تقديرات خاطئة بجدوى العمل الريادي والمستقل في هذه

المناطق التي تتسم بالأسواق الصغيرة الحجم وبعدها عن المراكز النشطة تجاريا في محافظات الوسط.

ويذكر أن البنك الوطني قام دائماً بمراعاة وجود دراسة لكل منطقة يتوسع فيها تبين الاحتياجات الخاصة بهذه المنطقة، وطبيعة الأعمال المتاحة، والتحديات المهمة التي تواجه المنطقة، إلا أنه جدير بالذكر أن البنك يعطي الأولوية للمناطق المصنفة كجيوب فقر وفق ما تعلنه الدوائر الرسمية المعنية وتعززه الدراسات المسحية التي تجريها دائرة الاحصاءات العامة، وإلى ذلك يصر البنك على تواجد أوسع خارج العاصمة وفي المناطق غير المخدومة بصورة كافية من الخدمات المالية سواء التي تقدم من خلال المنافسين في قطاع التمويل الأصغر أو المؤسسات المالية الأخرى مثل البنوك.

مبادئ البنك الوطني في الإقراض الميكروي والتركيز على الشباب والنساء والمناطق النائية.

بدأت أعمال البنك الوطني لتحقيق الرسالة التالية:

المساهمة في إنجاح الإستراتيجية الوطنية للحد من مشكلتي الفقر والبطالة من خلال زيادة إنتاجية أصحاب المشاريع الصغيرة في الأردن وخاصة النساء منهم، وتوفير خدماته المالية لذوي الدخل المحدود والذين لا يحصلون على هذه الخدمات من القطاع المصرفي التقليدي لغايات تحسين مستواهم المعيشي اجتماعيا واقتصاديا.

وبناء على نجاح البنك في تحقيق رسالته خلال السنوات السابقة ومنجزاته التي تتابعت خلال السنوات الماضية ارتقى البنك إلى مصاف المؤسسات الرائدة في مجال التمويل الأصغر على مستوى المنطقة العربية ومختلف المؤسسات العاملة في مجال التمويل الأصغر على المستوى الدولي، ويذكر أن البنك احتل المرتبة 88 على المستوى العالمي في تصنيف أجرته مؤسسة themix المتخصصة في مجال معلومات التمويل الأصغر، ولذلك أصبح لزاماً على البنك أن يقوم بالتطلع إلى رسالة جديدة تكون مرشداً لأعماله في المرحلة القادمة، ولذلك فإن البنك أطلق رؤية جديدة تعكس تركيزه على العملاء، وبحيث تتوجه جهود إدارته وموظفيه لتحقيقها، وأصبحت رسالة البنك اعتباراً من مطلع سنة 2015:

أن نكون الخيار الأول والأفضل لعملاء التمويل الأصغر في المملكة

ولتحقيق هذه الرؤية، فإن رسالة البنك ستركز على مجموعة من الاعتبارات التي تمكن البنك من تحقيق رؤيته وتحقيق التميز الشامل والمتكامل على مستوى قطاع التمويل الأصغر في الأردن.

العمل كمؤسسة تنموية تسعى لتوظيف طاقاتها وإمكانياتها بصورة متوازنة لخدمة المجتمعات المحلية في الأردن من خلال تطبيق أفضل الممارسات المتبعة في مجال التمويل الأصغر، والالتزام بالعمل على التطوير المستمر للوصول إلى نموذج متكامل للشمول المالي يوضع في خدمة المستفيدين الحاليين والمحتملين لخدمات التمويل الأصغر من أصحاب المشاريع الصغيرة المدرة للدخل القائمة وتحت التأسيس، وتزويدهم بالخدمات المالية وغير المالية الضرورية للارتقاء بأعمالهم واستغلال الفرص المتاحة لهم، وتوفير الخدمات المالية للفئات المستثناة تقليديا من خدمات البنوك التجارية بصورة تؤدي إلى تمكينهم اجتماعيا واقتصاديا.

أهداف "الوطني"

- تقديم خدمات مالية متنوعة تتواءم مع الاحتياجات المختلفة والمتزايدة للعملاء القائمين والمحتملين تعتمد على التواصل البناء معهم والمراجعة المستمرة لمتطلباتهم.
- توظيف التقنيات الحديثة في التحسين المستمر للمنتجات المالية المقدمة للعملاء من حيث كفاءة الخدمة وتكلفتها.
- التركيز على العائد الاجتماعي لجميع الأنشطة والمبادرات المنفذة من قبل مختلف الإدارات.
- تطوير الخدمات غير المالية المساندة لأعمال المقترضين لرفع كفاءة أدائها من الناحية المالية والفنية.
- الاستمرار في تحقيق نتائج مالية متميزة والعمل المستمر على الإدارة الحصيفة للتكاليف الإدارية المتعلقة بعمليات البنك.
- الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تقديم فرص التدريب والارتقاء الوظيفي المتميزة.
- التعاون بفعالية مع المنظمات التنموية ومنظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

القيم المؤسسية لـ "الوطني"

المسؤولية:- "Accountability"

الوطني ملتزم بالاستخدام الحكيم والفعال لمصادر الأموال المتوفرة من خلال مساهمة الشركاء، أولئك المساهمون الذين ما كان الدافع وراء تأسيسهم ومساهمتهم في هذا البنك إلا التزامهم بتسهيل توفر الأموال لفئة الراغبين بإقامة مشاريع ممن ليس لهم قابلية للوصول إلى البنوك التجارية. علاوةً على كل هذا فان البنك الوطني كمؤسسة ملتزم تجاه عملائه ومقترضيه.

الالتزام :-"Commitment"

يلتزم البنك بتقديم أفضل الخدمات المالية وغير المالية لعملائه وذلك بالتكلفة المناسبة وضمن أفضل شروط الخدمة الممكنة، كما ويلتزم باتباع أفضل الممارسات المالية والإدارية التي من شأنها أن تحافظ على نسب الاستدامة المالية والتشغيلية

الشفافية Transparency

يقوم الوطني بإتاحة جميع المعلومات اللازمة حول عملياته وذلك للجهات المختصة والشركاء، ويقوم باتخاذ أية قرارات إدارية أو مالية وفق أسس واضحة ومعلنة.

الشراكة:- "Collaboration"

كافة نجاحات البنك الوطني يجب أن تستند إلى علاقاته التشاركية مع عملائه، العائلات والمجتمعات المحلية لهؤلاء العملاء، الشركاء المحليين والإقليمين والعالميين. ومن خلال هذه العلاقات التشاركية فإن "الوطني" يعمل كعضو فاعل في شبكات ومنظمات الإقراض المايكروي إن كان على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

الإبداع والابتكار:- " Innovation"

يجهد "الوطني" في ابتكار أنواع من الضمانات والبرامج والمنتجات المميزة والتي تعكس أفضل المفاهيم والأفكار المتعلقة بمكافحة الفقر والبطالة من خلال تقديم خدمات مالية مستدامة.

الممارسات الفضلى:- " Best Practices"

يلتزم الوطني بتقديم الخدمات المالية والقروض لعملائه وفق أفضل الممارسات العالمية بهذا المجال، ومبادئه في هذا تتمحور حول الشفافية والاستقامة.

التركيز على المرأة والشباب "Focusing on Women and Youth"

يدرك "الوطني" أن العمل التنموي يتطلب تركيزا على بعض الفئات الاجتماعية لتمكينها من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية الفعالة، ولذلك فإنه يركز على قطاعي المرأة والشباب ليتمكن الاقتصاد الوطني من جني ثمار تعزيز مستوى إنتاجيتهم ومشاركتهم.

من عم عملاء الوطني؟

- ✓ أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يمارسون أنشطتهم الاقتصادية داخل حدود المناطق الجغرافية التي يغطيها البنك من خلال فروعه العاملة، أو من خلال الشراكات مع المؤسسات الأخرى، وسواء كان المشروع مستقلا أو مسجلا، حيث يتم تمويل المشاريع المنزلية وغير المسجلة أيضا، طالما أثبتت الجدارة الائتمانية من خلال دراسة قدرة المشروع وتدفقاته النقدية على سداد الالتزامات المترتبة على الاقتراض.
- ✓ ذوي الدخل المحدود والمستثنين من خدمات القطاع المصرفي التقليدي لعدم تمكنهم من توفير الضمانات المطلوبة مثل تحويل الرواتب أو إجراء الرهونات، وذلك لغايات التعليم والصحة وتحسين الظروف البيئية والسكنية لهذه الفئات بحيث تتمكن من الحصول على فرص معيشية أفضل اجتماعيا واقتصاديا.

اندماج البنك الوطني في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر.

اعتبر البنك الوطني محاربة الفقر والبطالة من أولوياته، وبالأصح مبررات وجوده، وكان يتحتم على البنك إنطلاقاً من ذلك أن يضع ما توصلت له الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر كأحد مدخلات الأساسية لدى وضع خططه وأهدافه قصيرة وبعيدة المدى، ولذلك التزم البنك بمجموعة من الاعتبارات:

- التركيز على القطاع الاقتصادي غير الرسمي والتوجه بمنتجاته من خلال تصميمها وتسعيرها إلى الطبقات الفقيرة والأقل حظاً.
- الحرص على التواجد على مقربة من بؤر الفقر في المملكة والتي يجري الإعلان عنها بصورة سنوية من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وجميع فروع البنك الوطني حالياً تتمركز في جيوب الفقر أو مناطق قريبة منها.
- التطوير المستمر للخدمات غير المالية التي تمكن الفقراء من الحصول على معارف ومهارات ضرورية من أجل تحقيق تقدم نوعي في مستويات حياتهم.
- التركيز على الشمول المالي حيث أن الفقراء يحتاجون إلى ما يتجاوز القروض التقليدية لكونهم مستثنين من الأساس من الخدمات المالية التقليدية.

ويذكر أن البنك أسهم في أكثر من لجنة عملت على تطوير الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، ويقوم بمتابعة جميع التطورات المتعلقة بها.

التطورات والمستجدات في واقع البيئة التنظيمية لقطاع التمويل الأصغر في الأردن.

بقي قطاع التمويل الأصغر منذ تأسيسه يعمل دون وجود جهة رقابية تعمل على تنظيمه، وكانت كل مؤسسة تسعى إلى تحقيق مبادئ الحوكمة واتخاذ ما يلزم من القرارات الإدارية والمالية بحيث يكون ذلك منسجماً مع رؤيتها الخاصة وتوجهاتها السوقية، إلا أن الشركات العاملة سعت إلى تأسيس شبكة محلية (تنمية) للتنسيق فيما بينها وبحيث تستطيع الحصول على القدر الأدنى من التنسيق فيما بينها للمحافظة على استقرار القطاع، وسعت شبكة تنمية للبناء على الجهود التي رعتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي مع مجموعة من المنظمات الدولية للتواصل مع البنك المركزي الأردني، وأثمرت هذه الجهود عن إصدار الإطار التنظيمي للقطاع من خلال نظام أصدره البنك المركزي الأردني مطلع سنة 2015، ومؤخراً، جرى اصدار العديد من التعليمات المرتبطة بالنظام لتوضيح إطار عمله، وعلى الرغم من أن النظام الذي أصدره البنك المركزي يعمل على تعزيز الثقة في القطاع وأدائه، إلا أنه لم يسمح للقطاع بالحصول على المدخرات أو تقديم الخدمات الضرورية ضمن مفهوم الشمول المالي باستثناء التأمين.

تطوير المنتجات في البنك الوطني باتجاه الشمول المالي (تجربة التأمين الصحي الأصغر).

نتيجة لدراسة متأنية لأوضاع العملاء وتحليل الظروف التي تحول دون تمكنهم من تحقيق الاستدامة لمشروعاتهم وجد البنك الوطني أن تغيب التغطية التأمينية المناسبة يشكل عاملاً أساسياً في استنزاف الموارد المحدودة في حالة وقوع طارئ طبي يمكن أن تؤدي مصاريف معالجته إلى اضطرار العميل إلى التوقف الجزئي أو الكلي عن العمل، وتصل في الكثير من الأحيان إلى دفعه تجاه بيع أصوله وتصفية المشروع، وهو ما يتسبب في مشاكل أخرى تتعلق بارتفاع مديونيته دون وجود مصادر دخل أو فرص لتحقيقه.

بناء على ذلك تواصل البنك الوطني مع شركة الشرق العربي للتأمين من أجل تصميم منتج خاص لعملائه بتكلفة متواضعة تبلغ 78 ديناراً سنوياً ويحصلون بموجبها على تغطية تأمينية تصل إلى نحو 35 ألف دينار سنوياً في المستشفيات الخاصة في المملكة، وضمن شروط تأمينية تفضيلية وتغطيات واسعة، وكذلك طور البنك بالتعاون مع شريكه التأميني برنامجاً لأمراض السرطان، وبالاعتماد على التغذية الراجعة من العملاء، سيما أن النسبة الكبرى من عملاء البنك هن من النساء، أطلق البنك بالتعاون مع شركة الشرق العربي للتأمين البرنامج الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ليوفر لعميلاته مجانا خدمة (أمان وطني – ليدي) وكان البنك أول جهة تقدمه بصورة حصرية قبل أن يطرح المنتج في سوق التأمين المحلي والعربي، ويشتمل البرنامج على الميزات التالية:

- سقف سنوي 30,000 دينار
- اقامة درجة أولى في المستشفيات المعتمدة لدى الشبكة الطبية لشركة الشرق العربي للتأمين

- العناية الحثيثة / ICU – CCU
- أتعاب الجراح وطبيب التخدير
- الفحوصات المخبرية والأدوية والفحوصات التشخيصية
- المرافق
- سيارة الإسعاف
- أتعاب الطبيب والطبيب الاستشاري
- التصوير الطبقي والرنين المغناطيسي والفحوصات التشخيصية الأخرى
- أتعاب الطبيب
- الأشعة والأدوية
- العيادات الخارجية – الطوارئ
- تغطية الطب الاتصالي ، الاستشارات الطبية و الراي الطبي الثاني من خلال مستشفى و مركز لاهي الطبي في بوسطن – الولايات المتحدة الأمريكية.
- إجراء العمليات الجراحية التجميلية والترميمة للثدي بعد العلاج.
- تغطية تكاليف المرافق في المستشفى.
- تغطية كاملة للزيارات التمريضية المنزلية.
- تغطية كاملة لتكاليف الرعاية النفسية المتعلقة بالحالة.
- في حال ثبوت عدم إمكانية توفير العلاج لهذا النوع من السرطان داخل المملكة الأردنية الهاشمية، يمكن تقديم العلاج في مستشفى و مركز لاهي الطبي في بوسطن – الولايات المتحدة الأمريكية ، بحيث يشمل تكاليف السفر بالدرجة السياحية للمريض والمرافق، بالإضافة إلى تكاليف الإقامة بالفندق لمدة ليلتين للمريض والمرافق ضمن حدود التغطية السنوية.

العمل على التوظيف الفاعل في التكنولوجيا لزيادة كفاءة عمليات البنك وقدرته على الاستجابة لمتطلبات العملاء.

استكمل البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة مشروعه الريادي الذي يعد الأول من نوعه في المملكة والمنطقة العربية لتوظيف تقنية المعلومات لتسهيل اجراءات منح القروض، واختصار المدة الزمنية اللازمة لإتمام معاملات المقترضين لأقل من 24 ساعة، ويعتمد المشروع على تزويد الضباط الميدانيين للبنك بأجهزة حاسب لوحية محمولة تمكنهم من تعبئة طلب الإقراض، وتصوير المستندات

اللازمة خلال تواجد هؤلاء الضباط في مشروع العميل أو في منزله، بحيث يتم تمرير هذه البيانات مباشرةً بشكل الكتروني إلى اللجان الائتمانية المختصة والتي تقوم بإبلاغ قرارها للعميل في نفس اليوم.
كما ويوفر النظام الذي بدأ البنك بتطبيقه إمكانية تسجيل عناوين المقترضين من خلال الاتصال المباشر بشبكة الانترنت، بتحديد إحداثيات الموقع التي تحفظ في النظام البنكي، ويمكن استعادتها في أي وقت تجاه تسهيل خدمة العملاء، وكذلك أضاف البنك إمكانية تحصيل الأقساط ميدانيا، حيث يستلم الضابط الدفعة من العميل، وبمجرد إدخالها على النظام من قبل الضابط يتسلم العميل إشعارا فوريا بالسداد.
بموجب التقنية الجديدة فإن البنك سيكون أقرب ما يمكن الى الاستغناء عن المعاملات الورقية، وهو الأمر الذي سيمثل إضافة نوعية للبيئة المحلية. حيث يقدم البنك نحو أربعة آلاف قرض شهريا، من المتوقع زيادتها بصورة كبيرة في الفترة المقبلة مع استمرار البنك في التوسع بمختلف المناطق الجغرافية في المملكة، وتأتي هذه الخطوة من قبل البنك الوطني لمزيد من العناية بالعملاء وخاصة في المناطق النائية غير المغطاة بالخدمات المالية بصورة تلبي الاحتياجات التي تخص سكانها، وذلك بما يخفف على العملاء من إجراءات الحصول على التمويل للمشاريع الانتاجية، أو للغايات التي من شأنها تحسين مستويات معيشتهم، حيث لن يكون العميل مضطرا لزيارة الفرع الذي يخدم منطقته إلا عند استلام الشيك الخاص بقرضه، مما يوفر الكثير من الوقت والجهد على العملاء حيث تنتفي الحاجة لمراجعة الفرع لتزويد موظفيه بالوثائق والمستندات اللازمة لإتمام معاملة القرض.
ويعتبر المشروع ثمرة الجهود الذاتية لكوادره من أجل تطوير النظام بما يتلاءم مع احتياجات العملاء، ودراسته لأفضل الطرق لرفع مستوى الخدمة المقدمة، وذلك بالتعاون ما بين موظفي تقنية المعلومات في البنك والموظفين الميدانيين حيث اعتبرت حاجات العملاء الفعلية الموجه الأساسي لتصميم المشروع وتنفيذه.
ومما يجدر ذكره، أن تطبيق المشروع شهد إشادة واسعة من العملاء الذين استشعروا الفارق في مستوى الخدمة، وسرعة حصولهم على القروض.

رؤية البنك للعمل التنموي بناء على التكامل مع المنظمات المحلية والإقليمية والدولية.

يعتبر البنك التنمية عملية متكاملة تحتاج إلى تضافر مختلف الجهود من أجل إنجاحها على المستوى المحلي، ولذلك سعى البنك منذ تأسيسه على التواصل البناء مع مجموعة من المؤسسات المحلية العاملة في المملكة وذلك من أجل الوصول إلى أوسع أعداد ممكنة من العملاء وخدمتهم بطريقة مهنية تستطيع أن تشكل رافعة لهم للحصول على فرصة للانعتاق من الفقر وتحسين ظروفهم المعيشية وتوفير فرص أفضل لأبنائهم، ولذلك تعاون البنك مع العديد من المؤسسات الوطنية مثل جمعية الملكة رانيا العبد الله لرعاية العسكريين وأسرهم وجمعية المتقاعدين العسكريين وهيئة شباب كلنا الأردن وذلك من أجل تقديم منتجات خاصة لمنتسبي هذه الجهات.

ومن المؤسسات الدولية يتعاون البنك في منتجات خاصة مع منظمة كيفا العالمية بوصفه الشريك الحصري للمنظمة في المملكة، كما وتعاون البنك مع منظمة فيتانا العالمية في تطوير منتجات خاصة لتمويل التعليم، ويقوم حالياً بتطوير مجموعة من المنتجات المالية بالتعاون مع منظمة CARE وحزمة من الخدمات غير المالية مع منظمة MEDA، كما وحصل البنك على منحتين من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتطوير وحدة متخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك بالتعاون مع مدرسة فرانكفورت للإدارة والمالية، وأخرى لتطوير حلول الخدمات المالية من خلال الهواتف المحمولة.

أما الجانب الأهم فأتى ضمن تعاون البنك مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP، حيث انضم البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة للتحالف الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن مبادرته الساعية للعمل على تخفيف أثر اللجوء السوري على المجتمعات المضيفة في الأردن، وذلك من خلال التدريب على مهارات العمل ودعم الاعمال المجتمعية التطوعية مقابل حافز لخمسمائة من الشباب والشابات الأردنيين العاطلين عن العمل والفقراء في بلديات صبحا والصالحية وأم الجمال وحوشا ورحاب بمحافظة المفرق مما يساهم في توليد دخل سريع بالإضافة الى المشاركة في تأهيل وتطوير الخدمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية وتسمى هذه المبادرة 3x6 نسبة الى المبادئ التي تقوم عليها وقد طبقها برنامج الامم المتحدة الانمائي في عدد من دول العالم، كما وواصل البنك العمل مع البرنامج في المرحلة الثانية من المشروع التي شملت العديد من البلديات الجديدة ليصل عدد المستفيدين من الخدمات التي قدمها البنك، والتي اشتملت أيضا على جانب من الخدمات غير المالية لنحو 800 مستفيد من الشباب والفتيات في المناطق المستهدفة.

يقوم البنك الوطني من خلال الشراكة الاستراتيجية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالعمل على إدارة المخصصات المالية المرصودة كحافز للأعمال التطوعية وتدريب المشتركين في المشروع من أهالي المناطق المستهدفة، حيث يوفر المشروع فرصا لأعمال تطوعية لمدة ثلاثة أشهر في خدمات مجتمعية متعددة مثل صيانة المدارس والمرافق العامة وزراعة الاشجار واجراء المسوحات الاجتماعية ويتحصل المشاركون على حافز شهري لقاء هذه الاعمال يتم ادخار جزءا منها ويتم مضاعفتها كمنحة من برنامج الامم المتحدة الانمائي ليتمكن المشاركون في نهاية البرنامج والذين يبدون اهتماما ورغبة بالعمل الريادي بالحصول على رأس المال المبدئي الذي يصل إلى ألفي دينار لكل منهم ويشارك البنك الوطني لتنمية المشاريع الصغيرة في تقديم حزمة من خدمات التدريب والتأهيل اللازمة لتمكينهم من المهارات اللازمة لإدارة هذه المشروعات الصغيرة، كما يشترك مع صندوق رواد للمشاريع الناشئة في عمليات التقييم والمتابعة اللازمة لإطلاق المشاريع الصغيرة، ومن طرفه سيعمل البنك على توفير التمويل اللازم للتوسع و بهذه المشروعات وتطويرها بشروط ميسرة.

يذكر أن البنك الوطني شارك في الإطلاق الرسمي لتحالف يضمه مع برنامج الأمم المتحدة وذلك لتمكين المشاركين في المشروع من الحصول على خدمة المحفظة الإلكترونية للحصول على الحوافز المخصصة لهم، وقامت شركة زين بالتعاون مع البنك لتجهيز المتطلبات اللوجستية والفنية اللازمة لتعزيز الثقافة المالية للمستفيدين في مختلف البلديات المشمولة بالمشروع، وذلك في نموذج للعمل

المشترك في السياق التنموي لتمكين المجتمعات المحلية في الأردن من مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة من خلال إطلاق إمكانيات الشباب الأردني.

Innovations in

Youth and Women

Dedicated Products

Ebdaa Bank for Microfinance Bahrain

You Innovate ... We Finance

What is Microfinance?

* Financial Services;
* Targets low-income clients;
* Particularly Women.
* Clients have lower incomes;
* Clients usually have limited access to financial services;
* Products: Small loans; Savings, Insurance, and Remittances.
* Loans are used for many purposes; and
* Most loans are used for Microenterprise Development

How did it all start?

Grameen Bank

* Mohammad Yunus, Noble Prize Winner and the father of microfinance started all this back in 1972 through Grameen Bank.
* 42 Bangladeshi Women were the first beneficiaries;
* Total value of loans made were US$ 21.
* To date, Grameen Bank disbursed more than 6.5 million loans worth US$ 16.8 billion, with a repayment rate of 97.8%.
* Mohammad Yunus chairs the Advisory Board of AGFUND, who owns majority shares of Ebdaa Bank - Bahrain.

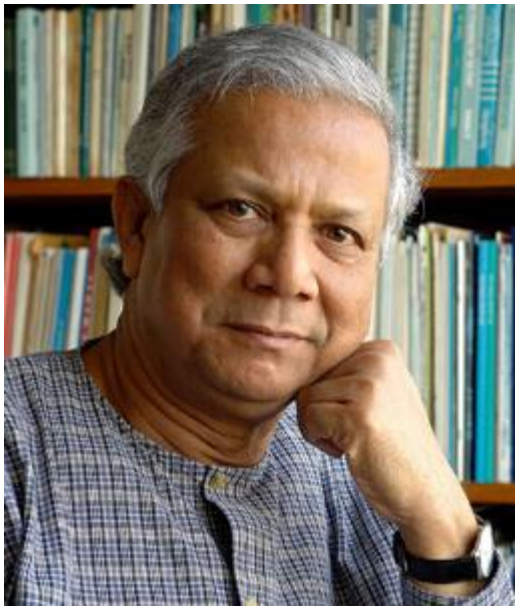

What is AGFUND

* Arab Gulf Program for Development;
* Established in 1980;
* Chaired by HRH Prince Talal Bin Abdelaziz of Saudi Arabia;
* Supported by Gulf States;
* Supports Sustainable Human development and poverty alleviation;
* Operates out of Riyadh but supports Human Development worldwide; and
* Currently operates 9 Microfinance Banks to be 15 by 2018.

What is AGFUND

- Partners with UN Agencies, different international & regional development organizations, and Governments;
- Involved in:
  - Education (Arab Open University);
  - Women & Early Childhood;
  - Local Community Growth;
  - Youth Empowerment; and
  - Microfinance Banks (MENA & Africa).

AGFUND Objectives

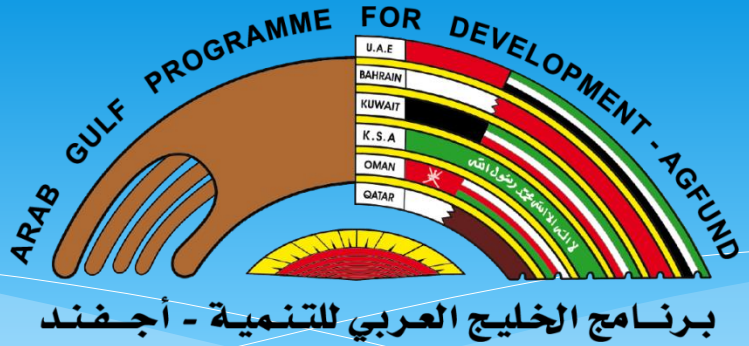

* Improving the Business Environment for the Poor;
* Improving the Overall lives of the Poor Communities;
* Innovative Programs to Reduce unemployment among Youth;
* Provide Better Education chances for Children;
* Provide for Affordable higher education;
* Support Health Environment Improvement for the Poor;
* Promote Insurance in different types and forms for the Poor;
* Introduce and promote the concepts of affordable Housing for the Poor; and
* Promote and support Better Electricity; Water; and sanitation services to the Poor.

AGFUND Now!

Microfinance Banks:

- Operates 9 Banks (Jordan, Bahrain, Yemen, Syria, Lebanon, Sudan, Palestine, Mauritania, and Sierra-Leone);
- Out of 9 banks, 5 are deposits taking, and 2 are full banks;
- Served around 1 million borrowers of which 88% are females;
- Loan Values exceeded US$ 790 million;
- Outstanding repayment rates of 98%; and
- Soon in Tunisia, Morocco, and Egypt.

AGFUND's Banks

ARAB GULF PROGRAMME FOR DEVELOPMENT - AGFUND

برنامج الخليج العربي للتنمية - أجفند

بنك الإبداع
البحرين

مصرف الإبداع
سورية

بنك الإبداع
فلسطين

بنك الإبداع
موريتانيا

بنك الأمل للتمويل الأصغر
AL-AMAL MICROFINANCE BANK

الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة
NATIONAL MICROFINANCE BANK

BiP
Bank For Innovation & Partnership (SL) Ltd.
1 Collegiate Road via Wilkinson Road, Freetown
Tel.: 232-22-76-490-409
Sierra Leone

الإبداع
السودان

شركة الإبداع
لبنان

AGFUND Now!

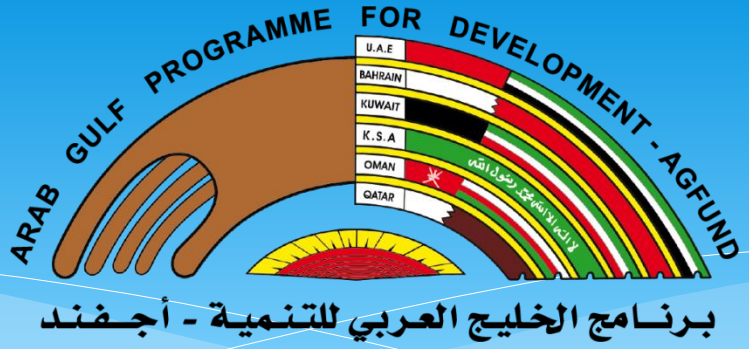

- **Other Initiatives:**
  - **Support Women Empowerment;**
  - **Youth Development;**
  - **Community development; and**
  - **In Total managed 1,384 different projects;**
  - **Investments made exceeded US$ 400 million.**

Ebdaa Bank for Microfinance

- Established: February 11th 2009.
- Registered as a Microfinance Bank under CBB.
- Operates According to Volume (5) of CBB Regulations.
- Provides Microfinance opportunities to limited Income Bahrainis who can not access Traditional banks due to collateral issues.
- Operates through two branches (with two more branches in 2015) and employs 38 people in different levels.

Ebdaa Bank for Microfinance

- Paid Up Capital: US$ 5,000,000 (BD 1,880,000).
- Served 4,000+ clients since inspection, of which 68% are females.
- Outstanding Portfolio is 1,000+ clients with an outstanding Balance of US$ 3.8 million. Repayment Rate is about 92%.
- Both Traditional & Islamic loans to productive entrepreneurs with focus on Women and Youth.
- Will Soon introduce Life & Disability Insurance, Affordable Health Insurance, and In-Hospital Compensation Insurance (Exp. August 2015).

Ebdaa's Drivers

The Comprehensive economic vision for Bahrain provides a clear direction for Ebdaa to help serious entrepreneurs.

Continued development of Bahrain economy with Focus on the new generation of entrepreneurs

Building a better life for every Bahraini.

Ebdaa's Vision

To play its role in achieving Bahrain's vision 2030, Ebdaa Bank aims to help low-income Bahraini families, to engage in various projects in new and innovative ways to secure a better future, and expand the middle class to that is the main element to national development.

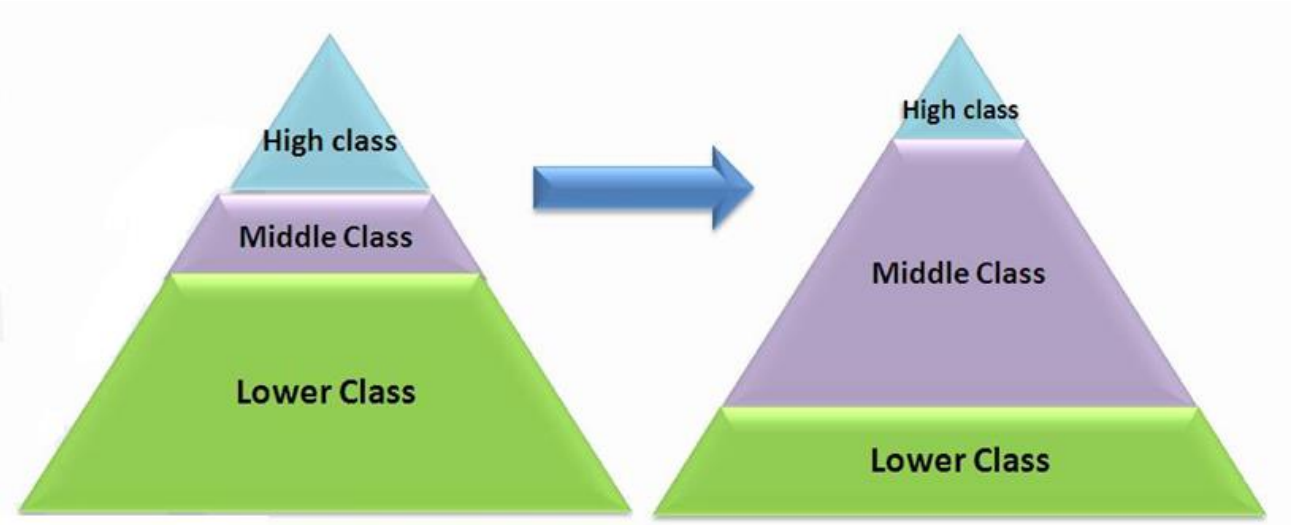

Ebdaa's Branches

Date of Inception	Location	Type	Team
2009	Sanabis	Main	10 Credit Officers, Branch Manager, Receptionist, and a Collection Officer
2010	Hamad Town	Branch	6 Credit Officers, 2 supervisors, Receptionist, and an Office Lady
End of 2015	Riyadat Mall	Branch	4 Credit Officers, Branch Manager, and a Receptionist
End of 2016	Muharraq	Branch	6 Credit Officers, Branch Manager, Receptionist, and an Office Lady

Ebdaa's Credit Products

Sayedati

Amal

Ebdaa

Tamayoz

Mawsem

Shabab

Ebdaa's Credit Products

Loans between BD 200 – 800
Paid over 10 – 20 months
Fee is 1% monthly
Help women owned and managed home-based businesses to grow and expand, or to buy home assets that indirectly keeps the business alive!

Ebdaa's Credit Products

Loans Between BD 600 – 2,000
Paid over 12 – 24 months
Fee is 1% monthly
Granted to both female or male home-based or licensed business to purchase raw materials or productive assets. The loan can also be utilized for education and health purposes.

Ebdaa's Credit Products

Loans between BD 200 – 800
Paid over 10 – 20 months
Fee is 1% monthly
Help male owned/managed home-based businesses to grow & expand, or help fathers pay for school fees/costs of his sons & Daughters.

Ebdaa's Credit Products

Loans between BD 2,200 – 5,000
Paid over 6 – 48months (Optional Grace period of 6 months)
Fee is 1% monthly
Help licensed businesses to grow & expand. Most specifically: opening new branches, expand business, buy new equipment & raw materials.

Ebdaa's Credit Products

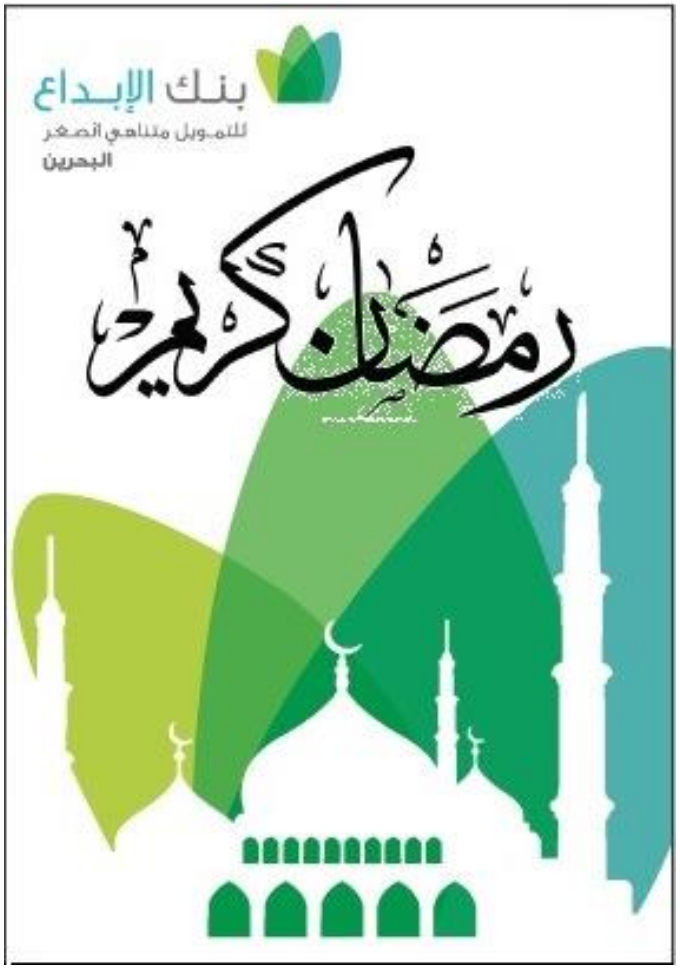

Loans between BD 200 – 800
Paid over 10 months
Fee is 2% monthly
Help Address the emerging needs in a specific season, to increase business volume by stocking season related products (Ramadan, Schools, Eid and religious holidays, etc.)

Ebdaa's Credit Products

Loans between BD 1,000 – 5,000
Paid over 60 months (Grace period of 6-12 months)
Fee is 0.75% monthly
Help Youth Start their new businesses

Ebdaa's Shabab

Receiving Applications	Coaching	Dual Follow up!
Filtering and Screening		Disburse as you GO!
Personal Interview	Graduate	Soft Skills Training
Family Interview		Vocational Training
Training Needs		Disburse First Tranche
Feasibility Study	Decide Loan Amount	Business Plan

- Start-ups Financing;
- Clients between 18 – 30;
- Assist with Idea, develop concept, build plan, then train, and finally implement;
- Focus on Females;
- Project must add Value;
- Youth Partnerships are Encouraged.
- Dual follow-ups and early-warning signs enables the bank to address possible challenges and avoid potential failures.

Shabab's Achievements:

* Financed 63 Entrepreneurs, of which 41 are Females.
* Average loan size is BD 3,420 (Approx. US$ 9,100)
* Total Portfolio BD 215,500 (Approx. 573,500).
* Repayment Rate: 96.2%.
* Average Grace Period given: 6.5 months.
* 37% Light industries, 42% Services, and 21% Trade.
* 48% rural (Villages), and 52% (Urban).
* No. of Trainings Provided: 227 Soft Skills, 51 Vocational.
* Staff in Charge: 1 team leader, 2 Loan officers, 2 Coaches.

Ebdaa Bank in a Glance:

* Disbursed 6,327 Loans Since inception, worth BD 6,412,745;
* Outstanding Portfolio is 1,322 Loans worth BD 1,231,667;
* Females are 68% of outstanding Clients but 56% of portfolio;
* Youth in total are 79% of clients outstanding (61% of Portfolio);
* Repayment Rate: 92%.
* Total No. Of Staff: 33 (15 Loan officers, 2 Branch Managers, 2 Supervisors, and 14 Administrative staff);
* No. of Female Staff: 20, Male: 13.

Innovations in

Youth and Women

Thank you

Ebdaa Bank for Microfinance Bahrain

You Innovate ... We Finance

بنك الإبداع للتمويل الأصغر - السودان
Ebdaa Microfinance Bank- Sudan

بسم الله الرحمن الرحيم

تجربة تمويل المشروعات المتناهية الصغر في الريف
بنك الابداع للتمويل الاصغر-السودان

عادل محمد علي بله adilali666@yahoo.com

ورقة مقدمة مؤتمر المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر فى البلدان العربية
(الواقع والتطلعات)- الكويت- اكتوبر 2015م

مقدمة :

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من الركائز الاساسية فى الاقتصاد السودانى فالسودان غنى بمنتجاته الزراعية والحيوانية والتعدينية التى تشكل مجالا خصبا للمشروعات الصغيرة . الا انها لم تحظ باى نوع من الدراسات فيما عدا دراسة المسح الصناعى (2005م) حيث بين ان نسبة المنشآت الصغيرة تبلغ حوالى 93% (المنشآت التى توظف اقل من 10 عمال).

خلال العقود القليلة الماضية بدأت العديد من برامج تمويل المشروعات المتناهية الصغر بالسودان فى تقديم تمويلات للمستهدفين من الفقراء النشطين بما فيهم النساء الا أن هذه البرامج لم تنهج نهجا علميا كما المؤسسات العالمية التى تقدم خدمات متنوعة وتطبق معايير معترف بها .

فى الفترة من (1995- 2002م) بدأت الدولة فى الاهتمام برعاية الاسر الفقيرة من خلال الاستراتيجية القومية الشاملة والتى تضمنت توفير وسائل انتاج لعدد 2 مليون أسرة ونتيجة لذلك تم تضمين تمويل التنمية الاجتماعية فى سياسات بنك السودان المركزى منذ العام 1994م حيث تم تخصيص 5% من سقف التمويل للمشروعات الصغيرة وقد زادت هذه النسبة تدريجيا حتى وصلت الى 10% فى العام 2005م .

ظل الطلب على التمويل الاصغر يفوق العرض حيث بلغت نسبة التغطية من (1 _ 3 %) فقط من السوق المحتمل وهذا مرده الى غياب الرؤية الواضحة للنهوض بهذا القطاع وعدم وجود السياسات المساندة للتمويل الاصغر .

فى هذا الوضع قام بنك السودان المركزى بإعداد استراتيجية لتطوير قطاع التمويل الاصغر فى السودان 2006- 2011م إدراكا منه باهمية قطاع التمويل الاصغر فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالسودان .

هدفت الرؤية الى تحقيق الاتى:

- إيجاد الوضع المناسب للتمويل الاصغر بإعتباره تدخلا مهما لتخفيف حدة الفقر .
- تطوير صناعة التمويل الاصغر مؤسسيا وماليا بتوفير الاتى :
- إطار تنظيمى ومؤسس داعم لتقديم الخدمات المالية تبعا للسوق .
- بنية تحتية توفر موارد بشرية ومالية ورأس مال ومعلومات .
- الترخيص لبنوك التمويل الاصغر الجديدة .
- التمويل بالجملة من البنوك الى مؤسسات التمويل الاصغر .

تطور قطاع التمويل الاصغر فى السودان

- إستنادا على إستراتيجية تطوير قطاع التمويل الاصغر فى السودان 2006- 2011م آنفة الذكر ،انشأت وحدة التمويل الاصغر ببنك السودان المركزى كجهة رقابية واشرافية وتطويرية للقطاع ،من أبرز مهامها وضع السياسات والتشريعات والموجهات المنظمة للقطاع بالاضافة الى توفير التمويل بالجملة لمؤسسات وبنوك التمويل الاصغر والمساهمة فى راسمالها .
- تم تعريف المشروع الصغير والمتناهى الصغر حسب حجم الاصول وعدد العاملين بالمشروع وبالتالى عرف المشروع الصغير بانه كل عمل يحتاج الى تمويل لتشغيله او ادارته والذى عادة ما يقوم على مال وحيد ام منظم عمل صغير حيث يستخدم عدد لا يتجاوز ال (7) اشخاص .اما المشروع المتناهى الصغر فقد تم تعريفه من حيث الاستخدام لعدد لا يتجاوز ال(3) اشخاص .
- أصدرت الوحدة الاطار الرقابى والتنظيمى لمؤسسات التمويل الاصغر التى تقبل الودائع والتى لا تقبل الودائع فى العام 2011م ووفقا لذلك تم إنشاء عدد 32 مؤسسة تمويل اصغر وعدد (2) بنك تمويل اصغر بنهاية العام 2014م .
- إلزام البنوك التجارية بتوفير 12% من محافظها التمويلية لتمويل المشروعات الصغيرة مباشرة او عبر التمويل بالجملة لبنوك ومؤسات التمويل الاصغر .
- اصدار المراشد الفقهية لصيغ التمويل الاسلامى المختلفة مما شجع انسياب التمويل بالجملة من القطاع المصرفى لقطاع مؤسسات التمويل الاصغر ومن مؤسسات التمويل الاقليمية بصيغة المضاربة المقيدة .
- إصدار وثيقة التامين الشاملة لتامين المشروعات الصغيرة من قبل شركات التامين بالسودان وذلك للمساعدة فى ايجاد ضمانات بديلة .

- انشاء مراكز تنمية المشروعات بولايات السودان المختلفة لدعم وتطوير المشروعات الصغيرة وذلك عبر برنامج شراكة مع البنك الاسلامى للتنمية .
- إنشاء محافظ متخصصة لتمويل مشروعات الشباب والمرأة الريفية وتشجيع المشروعات الإنتاجية ذات الميزة النسبية بالولايات وخاصة مشروعات سلسلة القيمة.(Value Chain).
- تنوعت الخدمات المالية والغير مالية وبدأ الانتشار فى الريف .
- إلغاء بعض الرسوم والضرائب الولائية على مشروعات التمويل الاصغر .
- نتيجة لذلك ارتفع عدد المستفيدين من التمويل الاصغر من 64.000 فى العام 2007م الى حوالى مليون بنهاية العام 2014م .
- تاسست شبكة مؤسسات وبنوك التمويل الاصغر السودانية كزراع داعم للقطاع .

قياس أثر التمويل الأصغر فى السودان

أوضحت الدراسة التى أجراها البنك الدولي (تقييم أثر قطاع مؤسسات التمويل الأصغر فى السودان (2007-2013م) أن تجربة التمويل الأصغر فى السودان تجربة موجبة وأظهرت النتائج درجة عالية من رضا الزبائن وكانت أهم النتائج كالآتى :

- تزايدت فرص التشغيل فى الحالات التى طلبت التمويل للتوسع (أكثر من 50%) كما أن 80% زادت دخولهم و50% زادت أرباحهم و32% نمت مشاريعهم .
- هناك تطور ايجابى فى الرفاهية بالنسبة للمستفيدين اللذين منحوا تمويلا فى مجال التغذية (50) % والحصول على فرص التعليم 36% وفرص الخدمات 34% كما أن 45% اوضحوا انهم فى وضع مادي أفضل من بقية المجتمع .

النظر لتجربة السودان عالمياً :

إشاد تقرير صندوق النقد الدولي 2013/10/317/13م بما قام به بنك السودان المركزي فى تنمية قطاع التمويل الأصغر وأوضح التقرير أن القطاع سريع النموء نظراً للدور النشط للدولة فى إدخال القطاع ضمن منظومة عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية من خلال زيادة إسهامه فى الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق العدالة الإجتماعية عبر التخفيف من حدة الفقر .وتوقع صندوق النقد الدولي أن يبرز السودان فى دائرة الضوء عالمياً فى مجال التمويل الأصغر الإسلامي فى إطار استمرار معدلات النمو الحالية للقطاع .

وصفت الجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) ان تجربة السودان هى المختبر فى تقديم خدمات التمويل الاصغر الاسلامى .

مبادرة الأجفند:

منذ أن أطلقت الأجفند مبادرتها لإنشاء بنوك الفقراء فى العالم العربى لتقديم خدمات التمويل الأصغر للفقراء النشطين اقتصادياً بهدف إدماجهم فى عملية التنمية، كان السودان حاضراً فى الأذهان كأولوية ضمن الدول المستهدفة . حيث زار الاجفند السودان فى العام 2002م لبحث عملية انشاء بنك الفقراء فى السودان . وقتها لم تكن البيئة التشريعية والسياسات الخاصة بالتمويل الاصغر مشجعة مما أدى الى تأخر قيام بنك الابداع بالسودان لاكثر من 10 سنوات . فى هذه الفترة تطور قطاع التمويل الاصغر تطورا ملحوظا مما مكن لبنك الابداع الانطلاق بقوة منذ تأسيسه فى ديسمبر 2013م .

نبذه عن بنك الإبداع- السودان:

بنك الإبداع للتمويل الأصغر هو شركة مساهمة خاصة ، وهي مؤسسة غير ربحية ، تعمل على تقديم الخدمات المالية المستدامة لأصحاب المشروعات الصغيرة المدرة للدخل ، كما تعمل على نشر ثقافة التمويل الأصغر والصغير ومتناهي الصغر بين المواطنين ، . تم تأسيس "بنك الإبداع " في السودان من خلال إتفاقية شراكة ما بين برنامج الخليج العربي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية ومساهمين من القطاع الخاص العربي والسوداني فى العام 2013م .

تركيبة المساهمين:

- برنامج الخليج العربي للتنمية.
- بنك التنميه الإسلامي -جده
- مصرف المزارع التجارى -السودان
- الشركة السودانية لتنمية وتطوير التمويل الاصغر
- بنك تنمية الصادرات.-السودان
- افراد من القطاع الخاص السودانى والعربى .

حصل البنك على ترخيص من بنك السودان المركزي في ديسمبر 2013م , وبدأ البنك نشاطه الفعلي في يناير 2014م وفق خطة ثلاثية (2014 -2016م) متضمنة الوصول بنهايتها إلى فتح عدد 15 فرع مستهدفة الوصول الى43 ألف من الزبائن .

رسالة البنك :

زيادة إنتاجية المشروعات الصغيرة في السودان ودعم أصحابها ، وخاصة النساء ، وتحسين المستوى الإجتماعي والإقتصادي لأصحاب الدخل المحدود وذلك من خلال توفير خدمات مالية وغير ماليه متميزة ومستدامة تتلاءم وإحتياجاتهم.

الرؤيا :

أن نصبح مؤسسة تمويلية مستدامة تتبع أفضل الممارسات المثلى والعالمية في صناعة التمويل الأصغر

الأهداف :

- تقديم خدمات مالية وغير مالية مستدامة لزيادة الفرص الاقتصادية والاستثمارية والتشغيلية للفئات المستهدفة.
- تحقيق إنتشار واسع في المناطق الحضرية والريفية من خلال فتح شبكه من الفروع ، ومن خلال بناء علاقات شراكة مع برامج ومؤسسات مختلفة داخلياً وخارجياً تعمل فى مجال التمويل الاصغر.
- نشر ثقافة التمويل الاصغر.

يركز البنك على تحقيق توقعات أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يمارسون أنشطتهم في المناطق الجغرافية التي تفتقر إلى وجود الخدمات المالية فيها. ويعمل على التميز في سوق التمويل الاصغر من خلال تصميم المنتجات التمويلية التى تلبى إحتياجات الفئات المستهدفة، .

بدأ البنك فى تغطية كاملة للشرائح المستهدفة في ولايات السودان، إما مباشرة من خلال فروعه العاملة أو من خلال اتفاقيات الشراكات مع شركاء محليين (مؤسسات تمويل اصغر، جمعيات، والتنظيمات اخرى).بما يحقق **مبادئة التالية** :

1. يؤكد بنك الابداع بان زبائنه من ذوي الدخول المحدودة هم خبراء في مجالات عملهم، ولهم المعرفة والدراية بالاستغلال الامثل والاستفادة من التمويلات التى تمنح لهم وهم زبائن وليس متلقى دعم او معونة .
2. يؤمن البنك بأنه لا يوجد زبون سيئ ولكن هناك تمويل سيئ، التأكد من أن إعطاء التمويل فى الوقت المناسب وبالحجم المناسب وبالمتابعة اللصيغة .

3. يسعى الإبداع لإتاحة الفرصة للنساء لبدء مشاريعهن الإنتاجية الصغيرة التي تمنحهن الفرصة للمشاركة في المجتمع بنسبة لا تقل عن 80% من عدد الزبائن .
4. يؤمن الإبداع بأن المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي للبلاد تتطلب التوسع في الأعمال الانتاجية وزيادة الأعداد المستفيدة من الخدمات.
5. يسعى بنك الإبداع إلى تصميم المنتجات التمويلية التى تلبى إحتياجات الفئات المستهدفة فى مختلف القطاعات بما يتناسب مع أهدافه وسياسته التمويلية .

نموذج البنك الاسلامى

يعمل بنك الابداع بنهج التمويل الاسلامى كليا فيقدم كل خدماته بالصيغ الاسلامية التى تقوم على مبدأ الشراكة الفاعلة في توفير الاموال اللازمة عند الحاجة وبالكيفية المطلوبة وبالتالي يهدف الى تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وهو ما يتماشى مع مفاهيم التمويل الاصغر وأهداف ورسالة الأجفند ومبادرة بنوك الفقراء.

- إستفاد البنك من صيغة المضاربة المقيدة والتي تعتبر من افضل صيغ التمويل الاسلامية للحصول على التمويل بالجملة من المصارف التجارية.
- إستفاد البنك من صيغة المضاربة المطلقة والتي تعتبر من افضل الصيغ لتحريك المدخرات والودائع الاستثمارية الصغيرة.
- يقدم منتجاته التمويلية بصيغ مختلفة منها المرابحة والمقاولة والسلم والإجارة والمضاربة .

المنتجات التمويلية:

طور البنك عدد المنتجات التمويلية يمكن إجمالها فى الاتى :

1. **سواعدنا :** منتج مخصص لتمويل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والتي تتمتع باستقلالية أصحابها يستهدف كل ذوي الدخل المحدود والمنخفض مع مراعاة (عمر المشروع لا يقل عن 6 أشهر، لا يشترط أن يكون المشروع مسجلاً).
2. **حرفتى :** مخصص لتمويل أصحاب الحرف الصغيرة والمتوسطة مثل (أعمال الخزف والفخار، الحدادة ، النجارة الخ).
3. **زادنا :** منتج مخصص لتمويل المشروعات المنزلية الصغيرة ، والأنشطة الصغرى مثل (مزرعة دواجن منزلية ، صناعة الخبائز، بيع الماكولات ...الخ)،يستهدف المجموعات النسوية.

4. **إبداع :** منتج مخصص للمشروعات النسوية الصغرى والتي تحتاج لرأس مال صغير مثال (أعمال السعف، العطور البلدية، الخ)، يستهدف المجموعات النسوية.
5. **شبابى :** منتج مخصص لفئة الشباب والخريجين(مجموعات و أفراد) (18-35) سنه, غير المستوعبين في الوظائف يهتم بالمشاريع التالية(التجارة بأنواعها, زراعه الخضر والمحاصيل الزراعية, الأعلاف, تربية وتسمين الماشية, مزارع الدواجن, صالون الحلاقة والتجميل, ورش الحدادة, صيانة المعدات الالكترونية, مراكز التدريب, رياض الأطفال, الصيدليات,,,))
6. **مراح :** منتج مخصص المجموعات النسوية وصغار مربي الأغنام والرعاه, للمساهمه في زيادة الدخل والإنتاج يستهدف المجموعات النسوية , الشباب بالمناطق الرعوية.

حجم التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة للفترة 2013-2015م :

العام	عدد المشروعات تراكميا	حجم التمويل بالدولار تراكميا
2013	132	76.607
2014	5144	2.640.000
يوليو 2015م	9826	4.911.102

التصنيف القطاعى للمشروعات الصغيرة للفترة 2013-2015م :

القطاع	عدد المشروعات تراكميا	حجم التمويل بالدولار	النسبة%
الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى	3500	883.974	%18
الخدمى	2300	977.129	%20
التجارى	3600	1.883.333	%38
الصناعات الصغيرة	426	1.166.666	%24
الاجمالى	9826	4.911.102	

المنتجات الإدخارية

جاء ميلاد بنك الابداع السودان بعد إصدار الاطار الرقابى والتنظيمى من بنك السودان المركزى فى العام 2011م حيث تم تصنيف بنك الابداع كأول مؤسسة تمويل أصغر تقبل الودائع بالسودان .

هذه الرخصة مكنت البنك من تصميم منتجات إدخارية جازبة للمودعين مما أسهم فى إدماج أكثر من 12240 مودع لم يسبق لهم التعامل مع البنوك . بالاضافة الى تصميم منتج الودائع الوقفية الذى يستهدف الشخصيات الاعتبارية مثل المنظمات والجمعيات التى تعمل فى المجال .

الجدول رقم (1) يوضح عدد المدخرين وحجم الادخارات حتى يوليو2015م.

نوع المدخرات	عدد	المبلغ بالدولار
مدخرات اجبارية	7434	184.159
مدخرات طوعية	4744	71.347
ودائع استثمارية	62	186.563
الاجمالى	12240	442.069

توظيف الودائع :-

خلال العام الاول لبنك الابداع بلغت نسبة الودائع حوالى 10% من محفظة التمويلات القائمة وبدأ البنك فى توظيف تلك الودائع فى محفظة خاصة بالودائع تعود ارباحها للمودعين سنويا .

التمويل بالجملة من المصارف التجارية :-

من أهم السياسات التى أصدرها بنك السودان المركزى هى توظيف نسبة 12% من المحفظة التمويلية لكل مصرف للتمويل الاصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعى وذلك عبر التمويل المباشر او التمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الاصغر المرخص لها ،هذه السياسة مكنت بنك الابداع من استقطاب جل موارد محفظته من التمويل بالجملة بصيغة المضاربة المقيدة وقد نجح البنك فى إقناع البنوك التجارية من خلال الدراسات المقدمة وطريقة المتابعة وجودة المحفظة ليصل عدد المصارف المتعاملة مع البنك الى ستة مصارف. بلغت مصادر التمويل بالجملة من البنوك للمؤسسات حوالى 2.8 مليون جنيه بلغ نصيب بنك الابداع منها 60% .

مساهمة البنك فى سوق التمويل الأصغر

بلغت المحفظة القائمة بجميع مؤسسات التمويل لاصغر حوالى 64مليون دولار ساهم فيها بنك الابداع ب 4% كما ساهم فى زيادة عدد العملاء ب 2 % وذلك خلال العام الاول ،من المتوقع ان يؤثر البنك فى سوق التمويل الاصغر بنسبة لاتقل عن 30% خلال خطته الاستراتيجية 2015-2017م .

التوجه نحو الريف :

يركز بنك الابداع على فتح فروعه فى المناطق الريفية الغير مخدومة حيث يتم فتح الفروع والنوافذ فى شبه المناطق الريفية وليس فى عواصم الولايات ويفضل فتح فروعة فى المدن التى لاتوجد بها مؤسسات تمويل أصغر .

الجدول التالى يوضح نسبة التمويل الموجهة للريف :

البيان	2013م	2014م	2015
ريف	-	%22	%35
حضر	%100	%78	%65

من المتوقع أن يتم توجهه للتمويل للريف بنسبة لا تقل عن 60% خلال سنوات الخطة (2015م-2017م) .

تمكين المرأة:

إنطلاقا من المجالات التي تعمل بها الاجفند بتمكين المراة اقتصاديا واجتماعيا يعمل البنك لإتاحة الفرصة للنساء لبدء مشاريعهن الإنتاجية الصغيرة التي تمنحهن الفرصة للمشاركة في المجتمع بنسبة لا تقل عن 90% من عدد الزبائن.

البيان	2013	2014	يوليو /2015م	النسبة
عدد زبائن البنك من النساء	120	4731	8843	%90
عدد زبائن البنك من الرجال	12	413	983	%10
أجمالي عدد الزبائن	132	5144	9826	%100

تمويل الشباب:

يركز البنك على فئة الشباب من الجنسين مساهمة منه فى تقليل نسبة العطالة بين الخريجين والشباب حيث يمثل عدد الزبائن من الفئات العمرية (18- 35) 32 % .

خاتمة:

انطلق بنك الإبداع السودان فى ظل سياسات مشجعة للتمويل الاصغر اثرت فى التطور الكمي والنوعي للبنك مما ظهر جلياً فى حجم النمو المحقق فى كافة مؤشرات الأداء . هذا النمو أدى الى وجود بنك متخصص يمكن الاعتماد عليه فى تنفيذ سياسات التمويل الاصغر ويمكن اعتباره نقطة انطلاق لصناعة مكتملة الأركان للتمويل الأصغر بالسودان .

المراجع :

1. تحليل الوضع الراهن للتمويل الاصغر فى السودان . يونيوكونز للاستشارات –فبراير 2006م
2. رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الاصغر فى السودان يونيكونز للاستشارات .
3. لا ئحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الاصغر –بنك السودان المركزى 2011م .
4. تطورات قطاع التمويل الاصغر فى السودان والخطة المستقبلية . بروفسير بدر الدين عبد الرحيم 2014م
5. تقارير الاداء 2013-2015م لبنك الابداع للتمويل الاصغر .

AGFUND Link Program

Mr. Nasser Al-Kahtani
Executive Director – Arab Gulf Program for Development (AGFUND)
Dr. Bashar Al-Zu'bi
Assistant Professor – Arab Open University, Jordan Branch

Introduction

The top priority of The Arab Gulf program for Development (AGFUND) is to treat and control issues related to poverty, and help with its eradication out of the belief that poverty and all its negative consequences are real obstacles to the process of economic and social development. In this perspective, HRH Prince Talal launched his initiative to create "Banks for the Poor" in the least developed countries to reduce the burden thrown on governments, to engage members of societies in matters of development, and to stimulate and encourage the private sector to take more responsibility in social development. AGFUND wants this to be achieved through: micro-loans, savings, and insurance. AGFUND is confident that providing these financial services will help combating poverty and will alleviate its impact on developing communities. It will also help raising the living standards of the poor so they become self-reliant, more creative, and productive. To sum up, AGFUND's main objective of creating a microfinance bank is to provide financial inclusion for poor people.

In perusal of this vision, the AGFUND has established banks in nine (9) countries; Jordan: Al- Watani Microfinance Bank (2006), Yemen: Al – Amal Microfinance Bank (2008), Bahrain: Ibda'a Microfinance Bank (2009), Syria: Ibda'a Microfinance Bank (2011), Sierra Leone: the Bank for Innovation and Partnership (2011), Lebanon: Ibda'a Microfinance Company (2012), Sudan: Ibda'a Microfinance Bank (2013), Palestine: Ibda'a Microfinance Company (2014) and Mauritania: Ibda'a Microfinance Bank (2015).

The AGFUND model argues that microfinance needs to be combined with other actions to effectively improve the living conditions of its beneficiaries. Under this model, AGFUND Microfinance Institutions provide beneficiaries with financial services (credit, savings, insurance) along with non-financial services (coaching, mentoring, training, and counseling) all aim at improving the borrowers' capacities to develop sustainable

income-generating activities and grow their micro-enterprises into small and medium sized enterprises.

To institutionalize the complementarities between financial and non-financial services, the "AGFUND Link Program" has been established. This program seeks complementarities between financial and non-financial services by embedding them in a hybrid product to be provided to borrowers.

Objective

The main objective of this document is to describe the methodology of "AGFUND's Link Program", i.e., a process which the owners of micro-enterprises can undergo to help them grow their micro-enterprises into small and medium sized enterprises.

AGFUND wishes to:

- Identify existing micro-enterprises' owners who have the potential to grow. These micro-enterprises would be identified from the database of the AGFUND Microfinance Institutions (MFIs)\Banks. It has to be highlighted that the focus will be on all micro enterprise owners' not just entrepreneurs. In other words, we will deal with micro businesses if we believe that they have the potential to grow not just innovative businesses who introduced new ideas.
- Explore; with the micro-enterprises' owners; how they think they can grow, and together identify the criteria to measure the potential growth and the method required to achieve the desired growth. This will be completed by the MFI but the micro-enterprises' owners will be the main director of the process.
- Identify needed interventions to address the growth needs.
- Decide what are the desired outcomes and outputs from the various interventions and how do those compare to the growth criteria identified earlier.
- Monitor and evaluate the micro-enterprise to evaluate the efficiency of the various interventions and to assist in improving service delivery to the micro-enterprise.

Process

We have developed the following process to identify potential candidates (micro-enterprises) from the AGFUND Microfinance Institutions/Banks. AGFUND will use the available database of each MFI/Bank and will consult with the loan officers of that MFI/bank as those are the best to provide the knowledge and understanding of the financed projects since they were the first people to interact and approve the first loan and/or financial service that were given to the borrower. **Based on this, the methodology will be as follows:**

- Review and evaluate the exiting MFIs/banks portfolios of micro-enterprises against the following:
    - Formal or informal businesses (Whether registered or not);Sustainable increase of business profits as a result of activities expansion,
    - Ability to create job opportunities which will contribute to reducing unemployment;
    - Benefit from the health insurance services (if any)
    - The owner of micro-enterprise business in terms of:
        - Credibility with the:
            - ✓ Microfinance Bank
            - ✓ The market
            - ✓ His/her Clients

- Based on the above, AGFUND and the Microfinance Bank will select the first group of micro-enterprise owners for financial and non-financial assistance, to help grow micro-enterprises into small and medium enterprises. As earlier said, branch managers and loan officers will make significant contribution to identify micro-enterprises which have the potential to grow. In additions, loan officers will be consulted as they know the details of the projects they continuously follow up and visit.

- Review, modify and validate with the selected micro-enterprises' owners what opportunities they have identified and how they intend to grow their businesses. Based on our previous experience with the clients of the microfinance banks, the micro business owners are realizing their needs and aware of what their projects lack. They are the ones who run day-to-day operations; accordingly, they know the details of their projects and what type of support and intervention are most

needed. Therefore, what we need to discuss with the micro enterprise owners is their specific needs and guide them how to satisfy them.

- Based on this, AGFUND and the MFI/bank will define developmental goals with the micro-enterprises in terms of what is required to achieve the desired growth. This will cover improvement in terms of:
    - Sales
    - Marketing
    - Profitability
    - Expansion and job creation
    - Management
    - Etc.

- Once the needs are identified, AGFUND and the MFI/Bank will determine what types of support and interventions will appropriately address the identified needs. **Actually what we are looking here as AGFUND is Counseling not Consulting**. **This means that we will work as a facilitator and provide Coaching** The Coaching provided shall be directed at gradually taking the owners to think of the solution themselves and hence ask for the services rather than telling them what to do. In other words, it should be based on best cultivation practices, which helps ensure the success of value-addition activities. **AGFUND will not impose its ideas or provide direct advice to the micro business owners.**

- **AGFUND will apply a custom-tailored approach**, reaching out to micro business owners and helping them to improve their business. It will try to build a relationship with the micro business owners and provide coaching when needed and let the micro business owners decide if that is the best course of action or not based on the business case. For example, we can facilitate the access of micro business owners to new market by coaching her/him to think of participating in an exhibition, but not to suggest that.

- In addition, AGFUND will focus on **Group Counseling**; as this method is considered the most effective and least costly way of creating growth and change in business. In the group counseling, there will be many opportunities for every micro business owners to share their thoughts, ideas, and discuss the challenges and obstacles they usually face. AGFUND will try to form groups who are in the same sector and their activities complement each other in order for discussions to be industry focused Groups can meet once monthly, but

sometimes more often. The idea and support of group counseling is an enriching experience. The group counseling should lead at some stage to create linkages or maybe mergers among the micro business owners.

- When the aggregate and singular interventions are identified, AGFUND and the MFI/Bank will set a plan for execution of the interventions.

- AMU and the MFI/Bank will also work on identifying general desired outputs/impacts for the interventions before implementing them.

- AGFUND and microfinance bank will execute the identified interventions with micro-enterprise owners according to a set schedule.

- Micro-enterprises will be monitored after interventions are delivered against the predefined desired outputs/impacts. This would be recorded and reported and would provide the basis for additional improvements to the AGFUND Link Program process.

Figure (1) below Steps provisioning throughout the life-cycle of the Link Program

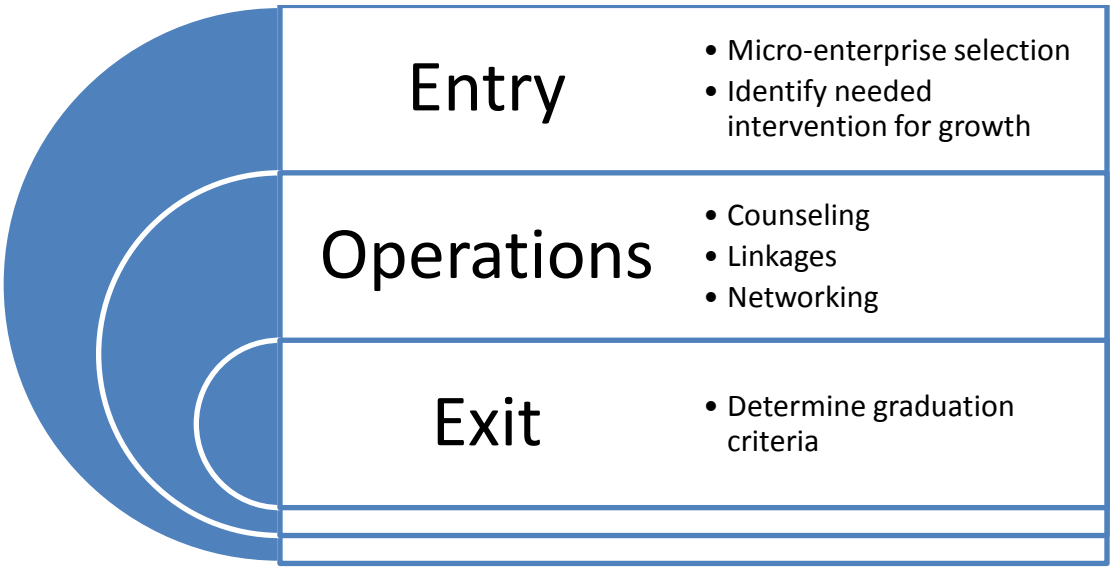

Figure (2) below demonstrates the Operations Process

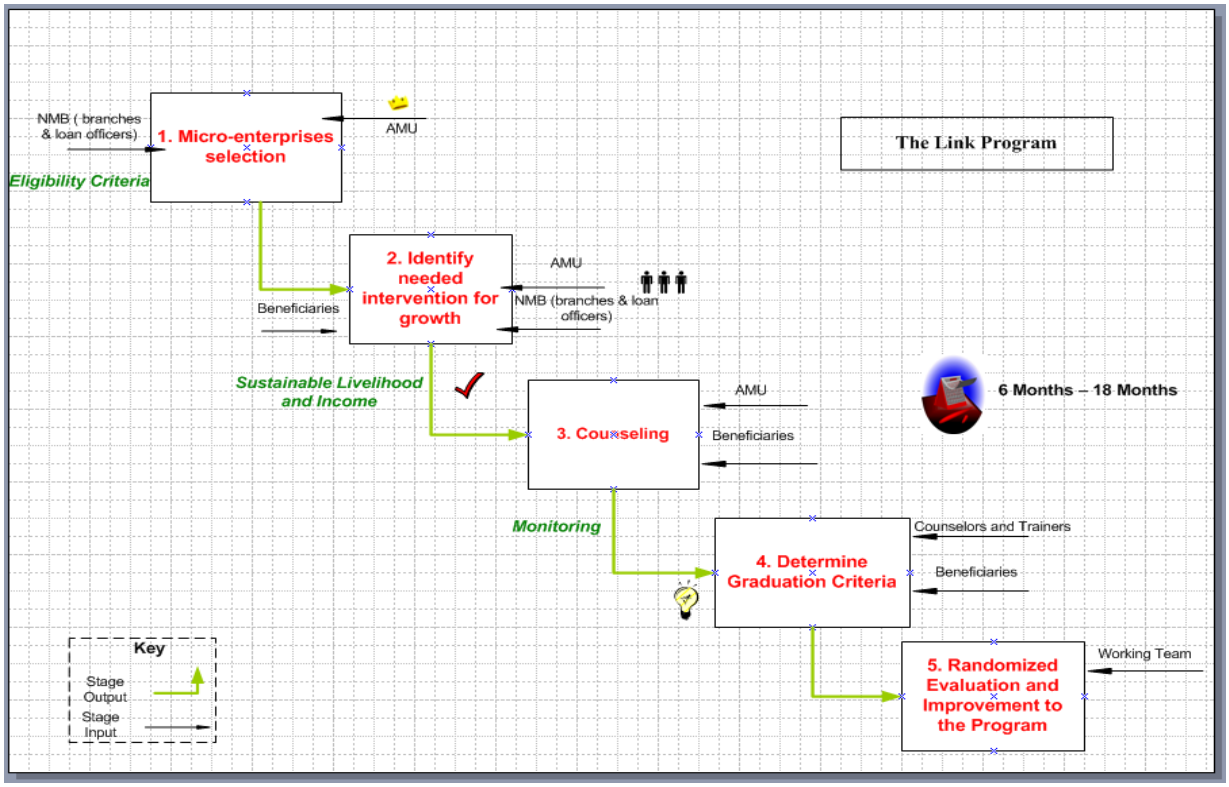

Design: Baselines & Targets

- **Baselines**
  AS-IS situation before implementing changes

- **Targets**
  Results To Be reached (in the short/medium/long terms)

Three Stage Approach to the Link Program:

1. **Analyses:** The purpose of this phase is to understand the **"AS IS"** environment in the field of non–financial services within the AGFUND MFIs/Banks, to establish baseline and discuss with the crucial stakeholders in which direction should the non–financial services environment be reformed. We will map the services that have been used for moving several enterprises from micro to small and medium.

2. **Modeling and Recommendation:** The goal of this phase is to deliver clear direction about future improvement with specific implementation scenario, outlining the necessary support that best fit the microenterprises, and to make AGFUND and the relevant stakeholders aware about their future impact.

3. **Acceptance:** The goal of this phase is to obtain acceptance of the new approach by all the relevant stakeholders and be ready for further implementation.

Figure (3) below display the design and target

Phase	Deliverable
Analyses	**Baseline**: Analyses of the **"AS IS"** situation as to the non – financial services in the AGFUND Banks, process mapping. Focusing on the process already implemented in supporting enterprises to move from micro to small and medium.
Modeling and Recommendation	**Target:** Modeling and Recommendation of the future **"TO BE"** Process of non – financial services from a policy, personal, marketing, investment and business structure aspect.
Acceptance	**Final**: Compilation of all the findings related to the non – financial service road map, endorsement by all stakeholders, commitment to embark into the new service.

Approach

The overall Link relies upon strong commitment, inter-departmental consensus on the ultimate support, strong assistance as well as application of best practices on the local micro – enterprises.

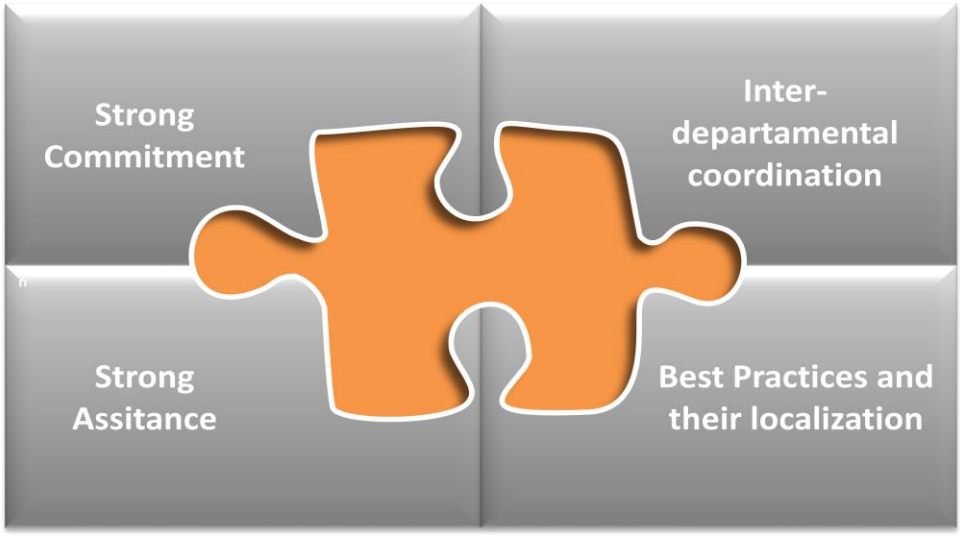

The Case of National Microfinance Bank (Alwatani)

National Microfinance Bank (Alwatani) is a Jordanian private shareholding not-for-profit company that finances income generating projects for underserved segments of society, spreads a culture of micro credit and entrepreneurship and carries out mission driven activities. NMB was established as a partnership between King Abdullah II Fund for Development (KAFD), Arab Gulf Program for Development (AGFUND), and two private sector investors. The concept of NMB stems from His Royal Highness', Prince Talal bin Abdul-Aziz's initiative to establish banks for micro and small entrepreneurs throughout the Arab World.

NMB also aims to apply financial inclusion concept to offer all its clients' needs and requirements; therefore, it has provided many lending products and methodologies to fulfill this mission throughout offering loans for education, home improvements and healthcare in order to help the clients to improve their living standards.

On March 27, 2006 under the patronage of Her Majesty Queen Rania and His Highness' and Prince Talal bin Abdul-Aziz, NMB disbursed its first loans in parallel with the opening of three branches.

Today, NMB have more than **56,000 clients with 24 branches** distributed over different regions in the country.

Applying the "Link Program" on the NMB

When we reviewed and evaluated the exiting NMB portfolio of micro-enterprises; we found 8000[1] clients out of 56000 clients who own productive micro-enterprises and took productive loans. Focusing on the process already implemented by the NMB in supporting enterprises to move from micro to small and medium, the **"AS IS"** situation as to the non – financial services in the NMB includes the following services:

- Counseling by loan officers,
- Networking,
- Supporting to participate in products exhibitions and promotion

These non – financial services have led to the graduation of 1095 clients during 6 – 18 months. The sectoral distribution of the graduated projects is shown in the chart below:

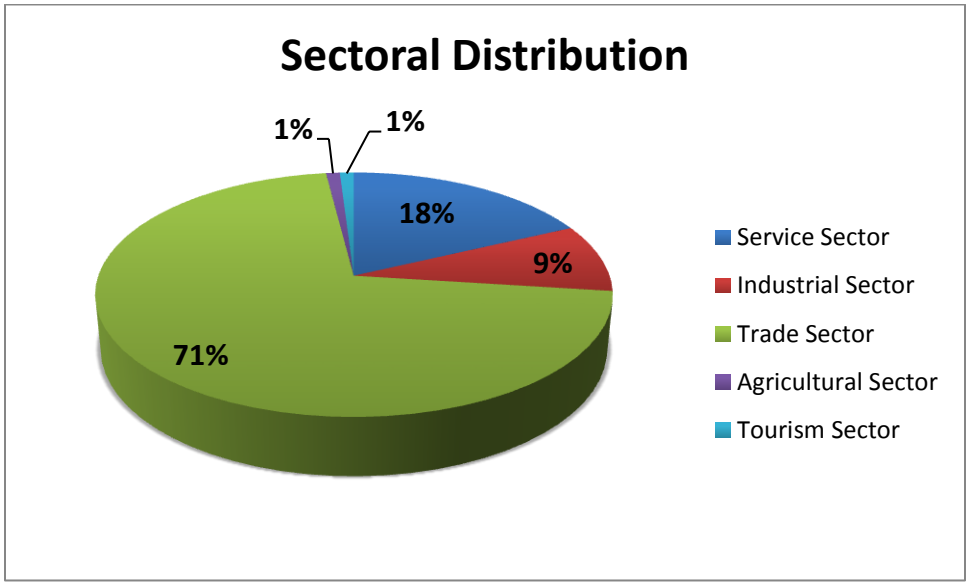

The improvements in terms of things in these projects during 6 – 18 months are the followings:

- Finishing 3 loan periods with excellent credibility and commitment of re-payment ($3000, $5000, more than $10,000).

[1] The NMB has more than 8000 clients who obtained loans for production purposes; however, we selected clients who are eligible for entering the LINK program.

- Sustainable profit growth rate obtained as a result of activities expansion; the growth rate reached to 10% - 45% based on the sector.
- Formalize the business by officially registering it. Creating jobs for local employment. The graduated projects provided 1,749 job opportunities.
- Benefit from the health insurance services provided by NMB

Selected Success Stories from NMB

Mohammed Saboba:

Mohammad is a 40 years old businessman. He was a salesman in one of the frozen food companies, and then took his expertise to establish his own business as a food distributor.

By the first loan taken from Alwatani he bought the first vehicle and later on, he added more cars and upgrade the business to manufacture food under his own brand. Alwatani worked with him in all expansion phases, and is still supporting the business which reached around $ 1.5 Million.

Saboba started his own journey in 2007 by taking a loan of $14,000 from the National Microfinance Bank. His first loan gave him the ability to succeed in expanding his project depending on only one vehicle that he used to distribute his products.

At first, he faced many challenges in marketing his products. Then he started to get a good market share with different consumers in Amman and Zarqa, as well as restaurants and supermarkets in East Amman.

After Saboba noticed the good profit he earned from his hard work, he decided to expand his project more by taking a second loan of $30,000 from the NMB in 2008 in order to start expanding his business.

Mohammad followed this plan for 7 years continuously with raising the amount of each loan that he took year after year. Now, the total amount of the loans that he took during the past 7 years has reached to $280,000 that made him currently owns more than 10 distribution equipped vehicles covering his activities with more than 250 point of sales for Saboba products.

Terez Samawi

Terez is a hard working 48 years old married woman who is well known for her high ambition and her love for children. Her husband is a retired man who currently works at a farm. She has been working as a teacher in the past 15 years. She also participated with young girls' voluntary association for about a year and a half. She was helpful and supporting woman and was taking care of children who faced problems with learning without asking for any recompense.

Terez did not have any chance to have any children. Her love to her work and to children has made her come up with the idea of opening a kindergarten, a place where she can fill her life with children and do the work she loved. She took a loan from NMB and rented a house that she later on turned into a kindergarten.

At first she was facing some problems with gaining parents trust. But because she is a positive woman, this issue has been resolved in a short period. Terez was able to provide the kindergartens with a bus which serve the children with the utmost condition of safety for the young children; this bus was also financed by the National Microfinance Bank. Terez has employed 21 girls from her area and the areas nearby.

The Future "TO BE" Process of Non – Financial Services

Concept Map

This concept map describes the 7 categories used for the **"TO BE"** Non-Financial Support framework.

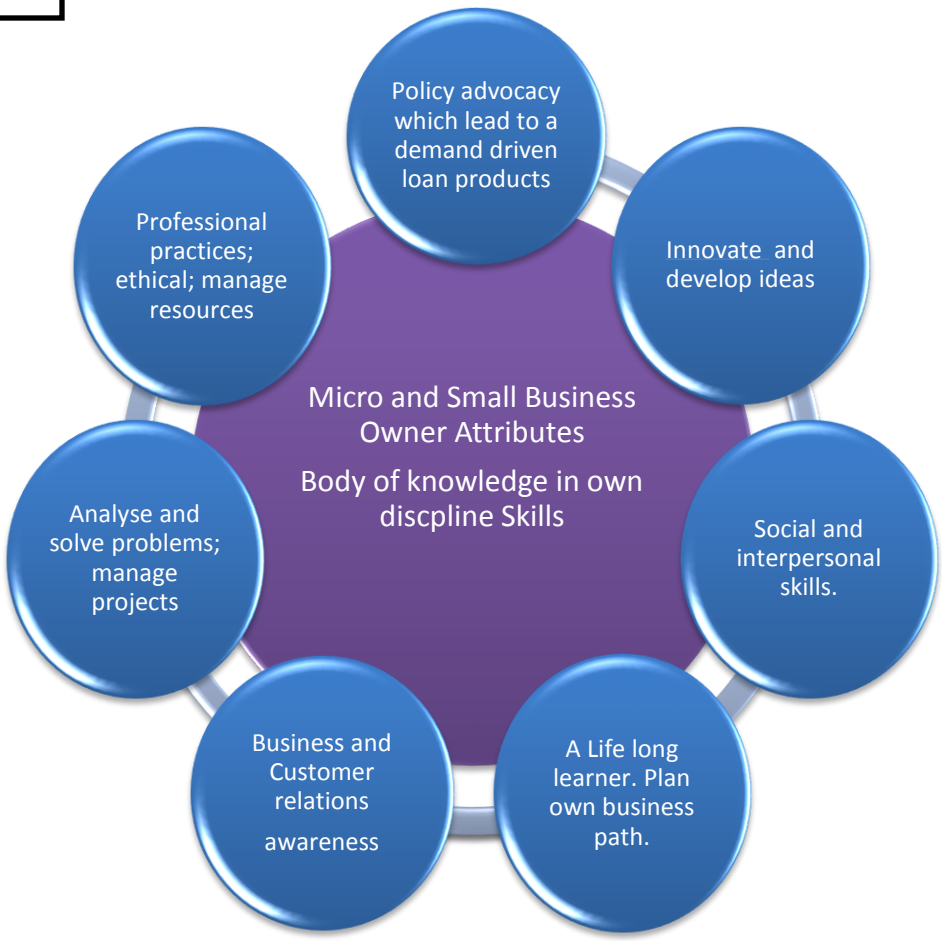

Acknowledgements:

We are grateful for all the support we received from different individuals and organizations. In particular, we owe all our gratitude to:

- **Mr. Khaled Muhiesen** – General Manager, National Microfinance Bank
- **Mr. Sameh Mahariq** – Director of Credit and Risk Analysis, National Microfinance Bank
- **Mr. Ahmad Al Arabiat** – Regional Branch Manager, National Microfinance Bank

We would like to acknowledge

- **Dr. Hayel Fakhoury** – Business Program Coordinator, AOU, Jordan Branch

Finally, we would like to thank

- **Dr. Khaled Algazawi –** General Manager, Ebdaa Bank, Bahrain

مشروع تخريج أصحاب المشاريع الصغرى الى الصغيرة والمتوسطة

إعداد:
الأستاذ ناصر القحطاني – المدير التنفيذي لأجفند
الدكتور بشار الزعبي – أستاذ مساعد في الجامعة العربية المفتوحة

هدف الدراسة ومنهجية العمل

- **الهدف:**

«وضع معايير للدعم الفني المطلوب لتنمية المشاريع الصغرى الى مراحل متقدمة لتصبح ضمن فئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة».

المنهجية:

1) وضع معايير واضحة وقابلة للقياس لتحديد المشاريع الصغرى التي تمتلك الإمكانات والقدرة على النمو.
2) تحديد طرق تنمية المشاريع الصغرى وذلك بالتشاور مع أصحاب هذه المشاريع.
3) تحديد نوعية الدعم الفني الذي يحتاجه أصحاب هذه المشاريع لغايات تحقيق النمو المطلوب.
4) تحديد النتائج المتوقعة ومعايير تخرج المشاريع الصغرى الى صغيرة ومتوسطة.
5) مراقبة الأداء وتقييم النتائج.

مراحل المشروع

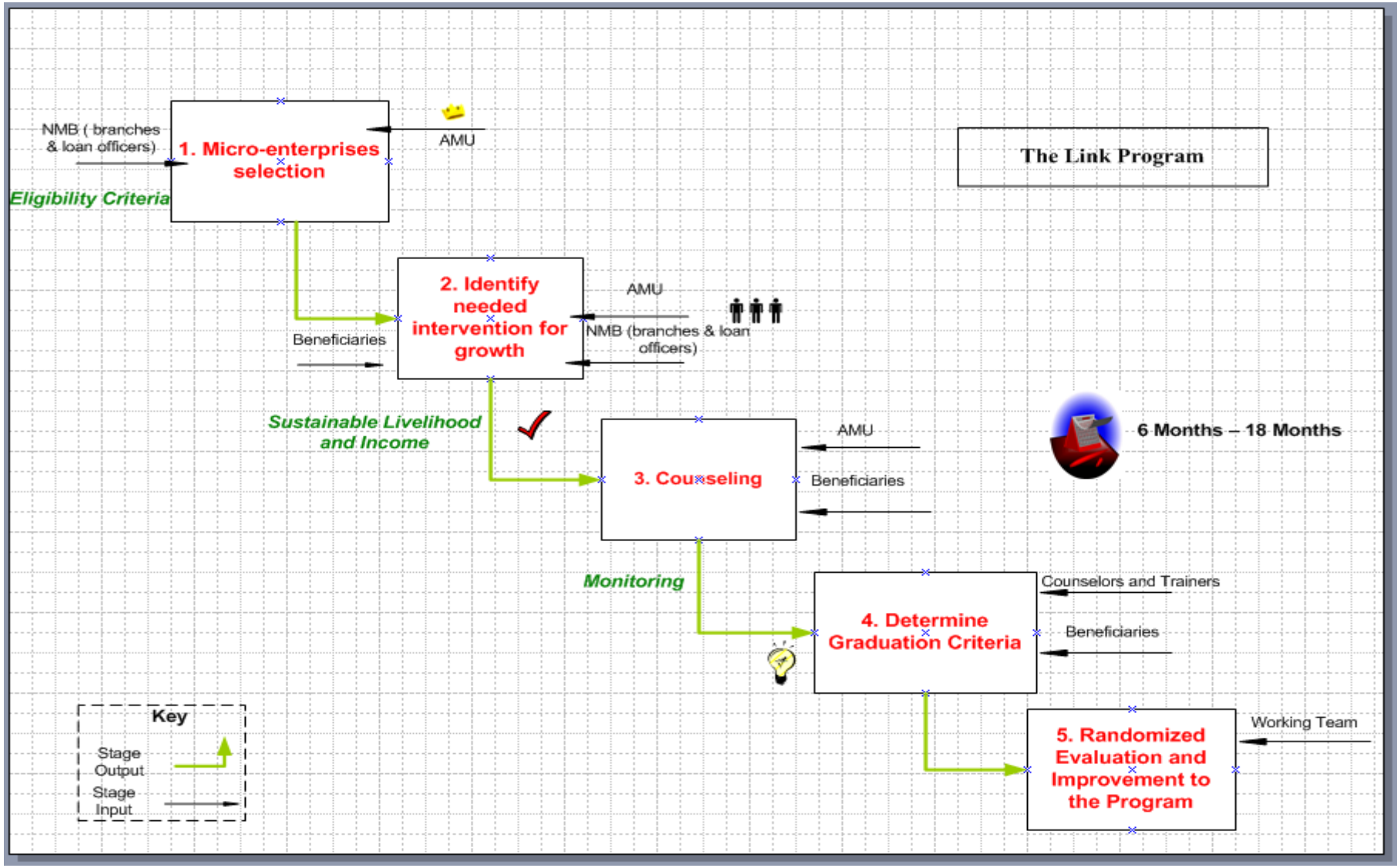

المعايير الرئيسية

- وجود المشروع في القطاع الرسمي أو غير الرسمي
- عدد مرات الحصول على قروض صغرى والتدرج في حجم القرض.
- الزيادة المستدامة في الأرباح وبالتالي زيادة حجم المشروع.
- القدرة على توفير فرص العمل وبالتالي المساهمة في تخفيض البطالة.
- شمول صاحب المشروع في خدمات أخرى يقدمها البنك (التأمين الصحي).
- مصداقية صاحب المشروع والسمعة في السوق.

تطبيق منهجية العمل على عملاء البنك الوطني لتنمية المشاريع الصغيرة – الأردن

- تم تأسيس البنك الوطني في العام 2006، ولديه حالياً 26 فرع في مختلف محافظات المملكة وبقاعدة عملاء تصل الى 62,000 عميل.

- بالعودة الى قاعدة بيانات البنك الوطني، **تم إختيار حوالي 5,000 عميل** من أصحاب المشاريع التي تمتلك الإمكانات والقابلة للنمو.

- **تم تخريج 1,718 عميل** من خلال تطبيق منهجية عمل المشروع خلال مدة زمنية تراوحت ما بين 6 – 18 شهر. حيث إنطبقت معايير التخرج على هؤلاء العملاء.

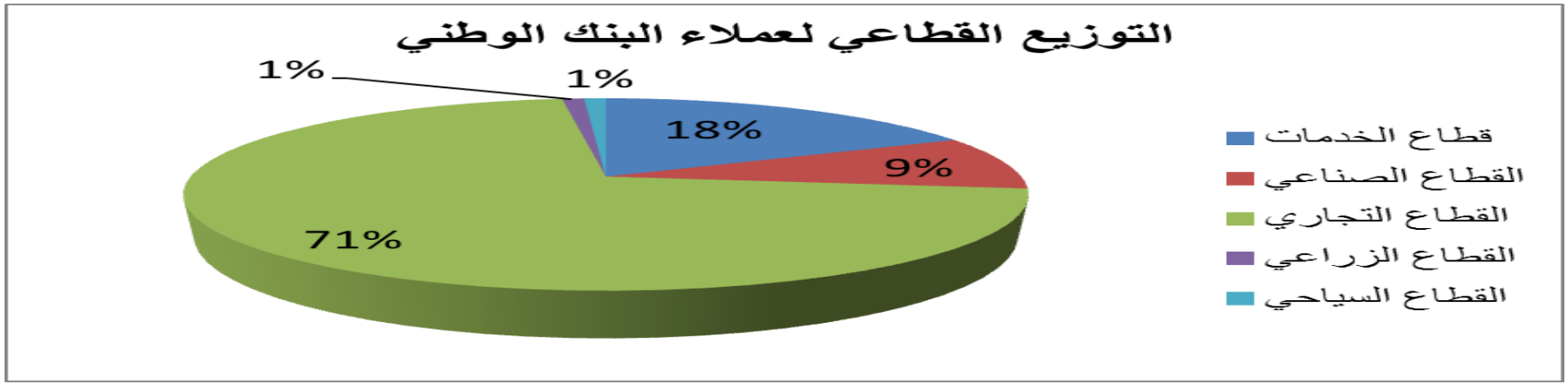

الخطوات لتطوير المشروع

الواقع الحالي: تحليل عناصر الدعم الفني (غير المالي) الذي يقوم طاقم البنك الوطني بتقديمه حالياً لأصحاب المشاريع الصغرى لتطويرها الى مشاريع صغيرة ومتوسطة "As Is Situation"

الدعم المستقبلي: الخروج بتوصيات وإقتراحات حول تطوير نوعية الخدمات الفنية التي يقدمها البنك الوطني لأصحاب المشاريع الصغرى وذلك ضمن إطار تشاوري مع العملاء "To Be Process"

Concept Map

This concept map describes the 7 categories used for the **"TO BE"** Non-Financial Support framework.

مجموعة بنك البحرين للتنمية
BAHRAIN DEVELOPMENT BANK GROUP

مؤتمر المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في البلدان العربية
"الواقع والتطلعات" - دولة الكويت

الحضور الكرام ،،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى القائمين على هذا المؤتمر نظير دعوتهم لنا للمشاركة في فعالياته ، والذي نأمل أن تتجّسد موضوعاته المطروحة ضمن مخرجاتٍ حقيقية تطبق على أرض الواقع بشكلٍ حيوي .

ومن هنا فقد حرصت في كلمتي اليوم أن أقدمها موجزة شاملة ، حيث أنني - لا أخفي عليكم - لا أحب الإطالة والتفصيل ، على الرغم من أن تجربة مجموعة بنك البحرين للتنمية هي تجربة ثرية زاخرة إلا أنني حاولت الاختصار قدر الإمكان وإلقاء الضوء على أهم الإنجازات الرئيسية التي حققتها تجربتنا خلال ما يقارب الربع قرن في مجال دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، خاصة وأن أهدافنا في هذا المؤتمر - في المقام الأول - ليس طرح النقاشات واستعراض التجارب فحسب ، بل العمل على تعزيز تنفيذ تلك التجارب وتبادل الخبرات بما يعود بالنفع والفائدة على جميع المشاركين ، والسعي إلى ابتكار الحلول والبدائل الممكنة في مجال تنمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في عالمنا العربي كلٌ بحسب الإمكانات والمعطيات المتاحة لديه .

1. تأسس بنك البحرين للتنمية في ديسمبر **1991** .
2. تتركز أهدافه على دعم التنمية الاقتصادية المبنية على تشجيع إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة من أجل خلق المزيد من فرص العمل للشباب البحريني ومحاولة إيجاد الروح الإبداعية لديهم بما يتوافق تماماً مع رؤية البحرين الاقتصادية **2030** .
3. ينفرد البنك بمزايا خاصة أسهمت في جذب التعامل معه مثل :

- **توفير سعر فائدة تنافسي .**
- **تمويل مشروعات جديدة وقائمة .**
- **منح فترة إعادة سداد طويلة المدى .**
- **توفير فترة سماح مريحة .**
- **تقديم استشارات الأعمال والبرامج التدريبية .**
- **دعم ومتابعة نمو المشروعات .**

4. تمكن البنك - عبر تقديمه دعماً متكاملاً - من إبراز وتعزيز تجربته ليتردد صداها على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي ، حتى باتت تعرف بمسمى **"النموذج البحريني العربي"** الذي يتكون من عدة مراحل شكلت أساس نجاحه وإمكانية تطبيقه وهي كالتالي :

- **تدريب وتنمية القدرات .**
- **توفير خدمات المشورة والربط التكنولوجي .**
- **عملية الربط المالي .**
- **الاحتضان والرعاية .**

" إنجازات متواصلة خلال ما يقارب الخمسة وعشرين عاماً "

1. بلغ حجم التمويل التراكمي الذي قدّمه البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **329.3 مليون دينار بحريني**، **وذلك** حتى نهاية الربع الأول من العام 2015.
2. تمكن البنك من توفير أكثر من **30 ألف فرصة عمل .**
3. التوسع في عدد فروع ومراكز الخدمات التي وصلت في مجموعها حتى الآن إلى **(10)** فروع ومراكز خدمات منتشرة في مختلف أنحاء المملكة .
4. طرح العديد من البرامج والخدمات التمويلية والتدريبية والتأهيلية والاستشارية.
5. طرح خدماتٍ أخرى متميزة خاصة بأصحاب المشروعات مثل :
   - **فتح حسابات جارية .**
   - **التمويل غير المباشر من خلال إصدار خطابات مستندية وخطابات الضمان .**
   - **الحوالات وشراء العملات الأجنبية .**
   - **برنامج ضمان ائتمان الصادرات .**
6. تأسيس **مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة** وإجراء توسعة شاملة لتصل إلى **130 وحدة** ، إضافة إلى بناء **"مركز الأعمال" .**
7. تأسيس **مركز "ريادات"** لتنمية قدرات المرأة البحرينية بمبادرة مشتركة بين مجموعة بنك البحرين للتنمية والمجلس الأعلى للمرأة وهو الأول من نوعه في المنطقة .
8. توسعة نطاق تجربة حاضنات الأعمال من خلال تأسيس **حاضنة "ركن"** المتخصصة في تنمية مشاريع تقنية المعلومات والاتصالات **(ICT)**، **سوق المزارعين** في هورة عالي ، والعديد غيرها .
9. وصول حجم محفظة التمويل بين بنك البحرين للتنمية و"تمكين - صندوق العمل" إلى **170 مليون دينار بحريني .**
10. توسعة نطاق الاستثمار من خلال برنامج تمويل رأس المال المخاطر.
11. إطلاق مبادرات وبرامج دعم رواد الأعمال في العديد من المجالات والقطاعات.

12. مساهمات البنك في العديد من المؤسسات :
    - **المساهمة في الشركة العربية لسيارات الأجرة بنسبة 20% .**
    - **المساهمة في مركز الخليج التخصصي للسكر بنسبة 19,57% المساهمة في صندوق فينشر كابيتال - البحرين بنسبة 20% .**
13. برامج وخدمات متكاملة لدعم وتمكين المرأة البحرينية .
14. حصول البنك على ثلاث جوائز عالمية في أقل من عام :
    - الجائزة الآسيوية للقيادة في الموارد البشرية.
    - جائزة "أفضل بنك تنموي" في الشرق الأوسط.
    - جائزة التميز والالتزام بالجودة - الفئة الماسية.

Financial Gap and Limited Islamic Products Offering to SME's in the Middle East and North African (MENA) Countries: Diagnostic and Responses

Hael Sammour Fakhoury

Arab Open University, Jordan Branch

Introduction and Overview:

Small and Medium Enterprises (SMEs) are key contributors to sustainable gross domestic product in all countries, and the Middle East and North Africa (MENA) is no exception. SMEs finance or funding represents a major function of the general business finance market where capital for different types of firms are supplied, acquired, and/or priced . Large number of SME's in MENA region prefer to deal with Islamic rather than conventional banks. However, few Islamic banks have been catering to their needs (Naseem, 2014; Beck and Asli, 2008)

Lack of financing for SME's whether Islamic or otherwise may have been caused by lack of security collateral based bank lending, or because of not having high enough returns to attract venture capitalists and other risk investors (Pupic, 2014). Moreover, markets are characterized by lack of information limiting the lending rate and effective use of credit scoring which has led to claims of an "SME finance gap" (Pearce, 2011; Beck et al., 2008)

Entrepreneurs and investors from 23 Arab states were reported looking for opportunities to start huge investments near Bangalore, India with facilities to set up SMEs for exports (King, 2013). Why India? Is there a lack of business opportunities in the MENA countries? Are products demanded by SME's as in Islamic products are not being offered?

To answer the latter question, a recent study commissioned by the International Finance Corporation in nine MENA countries (Iraq, Pakistan, Yemen, Kingdom of Saudi Arabia, Egypt, Lebanon, Morocco, Tunisia and Jordan), comprise about 90 per cent of Islamic banking assets, reveals that 32 per cent of formal SMEs (about 1.5 million businesses) remain excluded from the formal banking sector because of a lack of Sharia-compliant products, and 63 percent of SMEs in the region do not have access to finance (IFC and world Bank, 2014*; King, 2013).

Islamic finance which includes the banking system, takaful (Islamic insurance) and capital market products and services offer an alternative to society, with a double-digit annual growth rate annually, and with Islamic banking assets and assets under Islamic management estimated to reach $US One trillion as of 2010 according to McKinsey & Company (2007). Since there is significant demand for Islamic banking services with assets "estimated at $1.8 trillion as of 2014 with a growth rate up to 20 per cent annually" (Nooraslinda et. al, 2013), and in order to enhance Islamic SME offerings, factors affecting the growth of Islamic SME banking will be discussed, and suggestions that " banks in MENA region may consider to align their strategies to the rising demand for Shariah-compliant products, with a clear focus on advancement of Islamic product offerings through effective marketing" (IFC and World Bank,2014*).

Introduction to Financial Inclusion and Overview of Economic Development:

Figure One: Factors of Financial Exclusion:

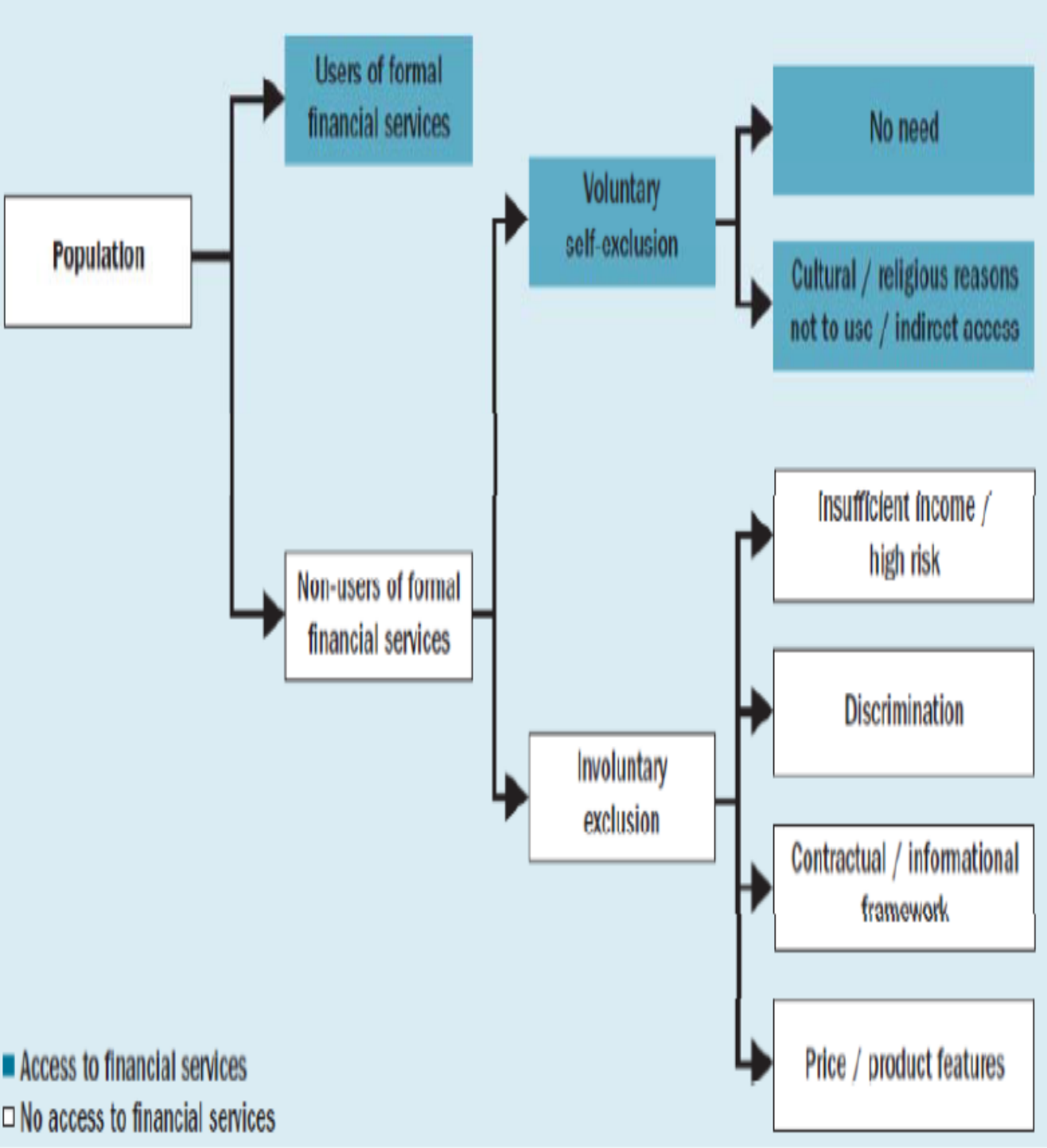

Source: The World Bank (2008) Finance for All? Policies and Pitfalls in Expanding Access, A World Bank Policy Research Report, World Bank, Washington, DC. USA. In Mahmoud et. al, 2011).

Islamic banking has not developed uniformly across MENA countries since For example, Egypt was the birthplace of Islamic banking, with the first Islamic bank operated in 1960. On the other hand, in Morocco and Lebanon, Islamic banking has just begun to emerge this decade, with the recent government authorization of Islamic banking operations. However, "Egypt's first-mover advantage did not lead to the Islamic banking sector's rapid growth and/or development". On the other hand, "Pakistan and Saudi Arabia, which introduced Islamic banking later, witnessed stronger growth and/or development over the years". Other countries like Jordan, Yemen, Iraq, and Tunisia introduced Islamic banking in the 1970s and 1980s; but due to lack of government support in promoting Islamic banking din negatively affect growth and development prospects (IFC and World Bank, 2014*).

Islamic banking and finance received increased attention since the 2008 economic shock or crisis in the global financial market that caused people around the world to start asking questions and search for alternative financial system. Islamic financial economy or institutions are based in their objectives and operations on the rulings of Islamic law known as *Sharia* law. The Islamic economy most distinguished characteristic is the "interest free" operations which means that traditional debt obligations with a fixed interest rate are avoided (Mahmoud et.al, 2011).

However, the absence of fixed or compounded interest percentage does not mean that transactions in the Islamic economy or law are completely " interest free and are void of any time value" since time value elements are there and usually present in Islamic financial contracts, and "adjustments in price due to timing considerations exist to ensure obligations and rights in a fair and just manner" (Ahmad and Hassan, 2006; Madeddu, 2010).

What is Financial Inclusion:

What is and who usually benefits from financial inclusion which means "the delivery of financial services to low-income population in society at reasonable cost". Financial inclusion can be measured by the proportion of population that is covered by commercial bank branches and ATMs, and deposits and loans made to low income households and SMEs. However, people may voluntarily exclude themselves from these financial services (as shown in Figure one above) for religious or cultural reasons, despite having access and affordability for these services (Beck et. al,2008).

Islamic finance addresses the issue of "financial inclusion" or "access to finance" from two directions—First, through the promoting of risk-sharing contracts that provide a viable alternative means to conventional debt-based financing. Second, specific instruments of redistribution of the wealth in society such as Zakah which complement risk-sharing instruments by targeting the poor segment of society which may not afford these financial services otherwise and by offering a "comprehensive approach to reduce poverty and to build a healthy and vibrant economy" (Mahmoud et.al, 2011; Pearce, 2011).

***** This study by IMF has no date. However, statistics show 2012 date. Therefore, study date estimated as 2014.

Islamic banking Assets as a Small Portion of Global Banking Systems:

In general, there is significant demand for Islamic banking services. However, despite this high demand, Islamic banking assets only represent 3 to 4 per cent of total global banking assets. Several reasons were given to explain this shortfall which include the following as suggested and explained by Mahmoud et.al, 2011:

1. Islamic banks seem to be more conservative than conventional and/or commercial banks. Moreover, products and services that Islamic banks offer simply simulate those of conventional banks.

2. A lack of standardisation and different interpretations of Sharia-compliance products are considered as " impediments to growth".

3. Large number of SMEs, especially in the Middle East and North Africa (MENA) region, would prefer to deal with Islamic banks rather than conventional ones. However, only few Islamic banks are catering to their customers needs.

4. Overall, Lack of focus on the market segment which offer Sharia-compliant products (Sophia, 2014)

Description of Financial Gap In MENA Countries:

In a study commissioned by the International Finance Corporation in nine MENA countries (including Pakistan), which comprise of more than 90 per cent of Islamic banking assets in the region, focuses on this huge demand for Islamic banking products and services by SMEs. Moreover, approximately 32 per cent of formal SMEs in MENA countries (about 1.5 million businesses) remain excluded from the formal banking sector due to a lack in Sharia-compliant products. This study pointed to a gap of between $8.63 billion to $13.20 billion for Islamic SME financing, and a corresponding deposit potential of $9.71 billion to $15.05 billion across these countries (Mahmoud et.al, 2011; Pearce,2011).

Figure Two below shows the Limited Scale of Microfinance Deposits and loans:

Figure Two:

The Limited Scale of Microfinance Deposits and loans:

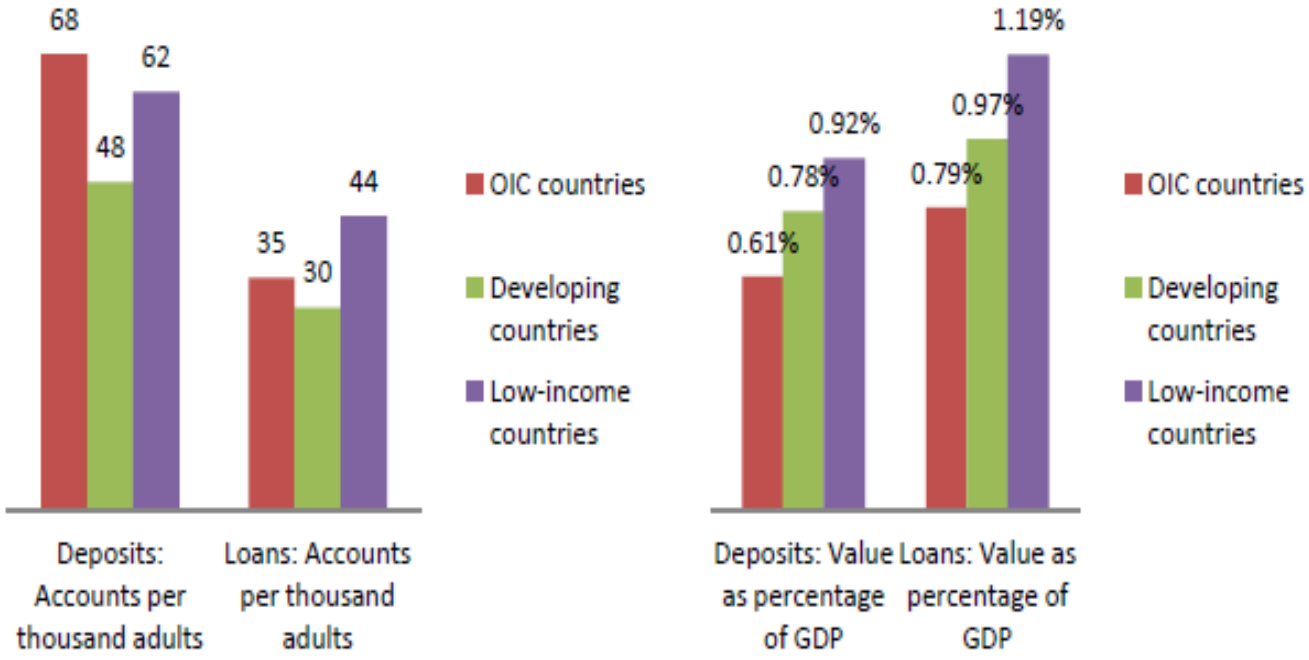

Source: Cited by Mahmoud et.al., 2011.

According to Mahmoud et. Al., (2011) study, SME offerings by Islamic banks is calculated at 17 per cent, less than half of the 36 percentage of traditional banks. This means that the majority of Islamic banks are not offering Islamic SME products or serving to heir customer or satisfying their customer needs, either because of a "perception of high risk or an unclear business strategy". Moreover, and according to the same study, islamic banks seem to lag behind with regard to the branding or marketing of SME products, since many SMEs institutions and customers seem to be unaware of the availability of such products or services from their banks (Saadani, 2010). Figure Three below shows SME loans as a percentage of total loans in MENA Countries (Rocha et al., 2011; Pearce,2010).

Figure Three: SME Loans/Total Loans (%)*: MENA Countries

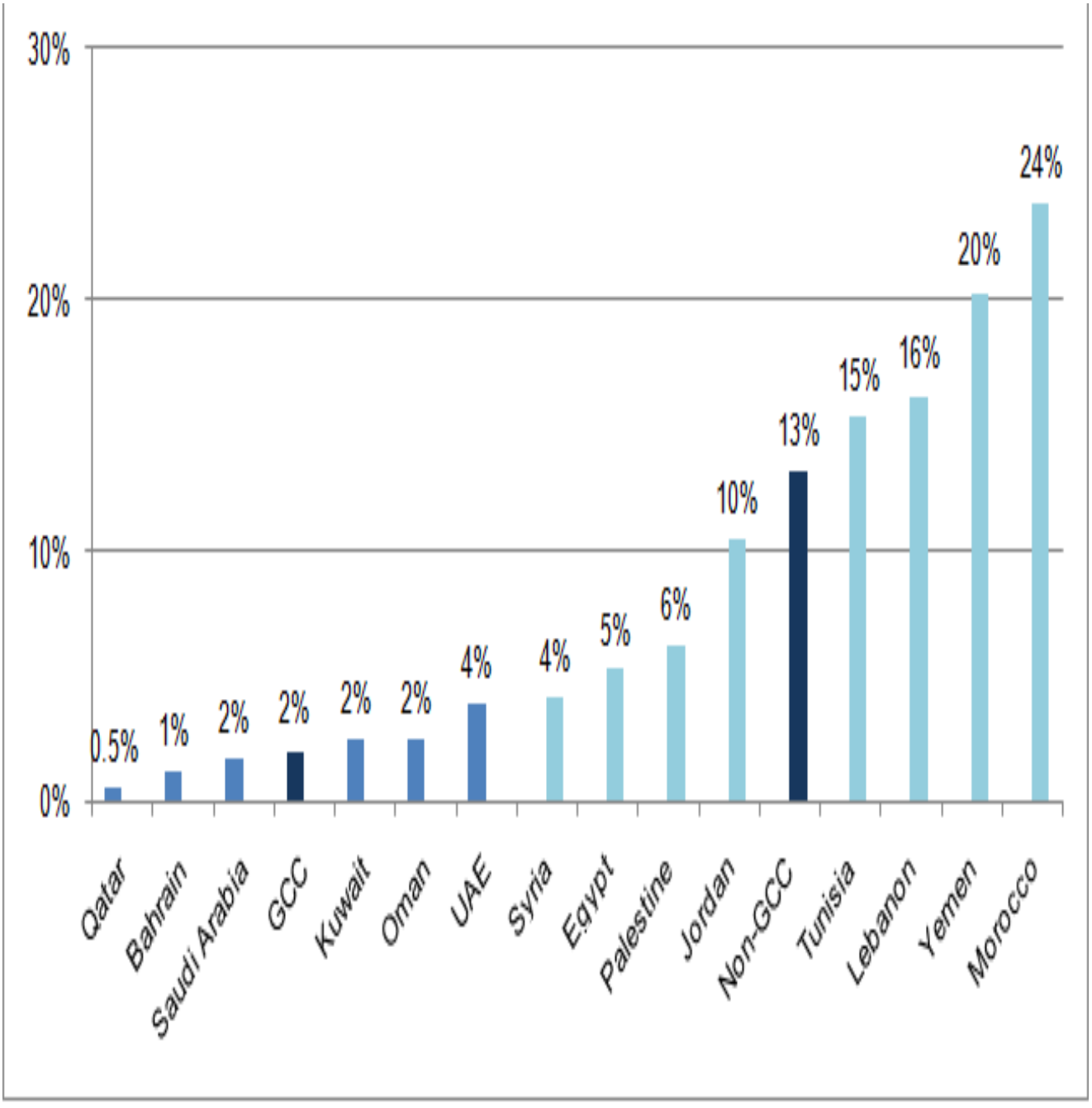

Source: Rocha et.al, 2011.

Access To and Depth of Financial Services in MENA Countries:

Looking at figure four, the numbers as cited in Pearce (2011) show that other than OECD countries and East Asia, the MENA region has greater financial depth (as measured by private credit as a proportion of GDP) than all other regions as explained in Figure Four. However, this

is not translated to high levels of access to financial services. For example, MENA lags several regions on the key indicators of bank deposits and loans accounts per population of adults.

Figure Four:

Region	Banks Deposit Accounts per 1000 adults	Banks Loan Accounts per 1000 adults	Private Credit as % of GDP
Sub-Saharan Africa	315.5	87.5	23.7
South Asia	653.8	54.2	43.9
Middle East & North Africa	**744.0**	**213.3**	**50.6**
Europe & Central Asia	1,395.4	325.2	45.8
East Asia & Pacific	1,116.9	343.9	58.4
Latin America & Caribbean	1,227.5	366.8	44.7
High income: non OECD	1,865.0	851.5	83.4
High income: OECD	2,383.7	702.4	130.8

Source: CGAP and World Bank Financial Access 2010, International Financial Statistics (In Pearce, 2011).

Moreover, MENA region seem to underperform on access to SME lending compared to financial sector depth and relative to other countries with similar GDP levels, as illustrated in figures sex and MENA financial systems are bank dominated and banks lend to a narrow set of clients. MENA countries also tend to have relatively low access to deposits compared to GDP per person (Ayyagari, 2007; Rocha et al., 2011).

Responding To The Financial Gap By Offering Islamic Products and services

Researching Islamic product development for SMEs financing in MENA countries as well as reviewing the available literature on this significant topic proved to be very difficult. The majority of studies on SMEs financing have focused mainly on developed countries like the USA, Germany, Italy and Japan (Berger, Rosen and Udell, 2007). According to Gerrard & Cunningham , London has put the most effort in becoming a world Islamic financial center followed by Hong Kong, New York and Singapore, where Kuala Lumpur and Dubai are being considered as more established Islamic centers(Gerrard & Cunningham, 1997).

Therefore, country studies and researching product innovations in a market segment to be offered by Islamic banks in the Middle East and North Africa regions is even more difficult and beyond the scope of this paper. So, this topic is being researched by looking for product innovations by Islamic banks in any region since in any country the basic reference for new product development in Islamic banking is Shar'ah, *which* is " the Islamic law of human conduct governing business matters which include economic, social, political, and cultural aspects of Islamic societies (Zamir, 1997; Pearce,2010)

Shariah originates from the rules dictated by the *Quran* and its practices, as well as explanations rendered (known as *Sunnah*). Further elaboration of the rules is provided by scholars in Islamic jurisprudence within the framework of the *Quran* and *Sunnah* (Zamir,1997; Rocha, 2011*).*

Islamic banks have to develop financial products that conform to *shari'ah*. It involves the accountability and responsibility of all the key functions (board of directors, Shari'ah committee and management) for implementing the Shari'ah Governance Framework. The banking sectors can be categorized into individual and corporate, which require different products to fulfill their needs (Zamir, 1997; Imady & Siebel, 2006).

Unlike the conventional banking system, Islamic banks and their clients are partners since both sides of the financial transaction are based on sharing risks and gains. The transfer of funds from client to the bank (depositing) is based on revenue sharing and usually calculated ex post on a monthly basis, while the transfer of funds from the bank to the clients is based on profit sharing (Bujang Masli, 2010). Such ratios (revenue and profit sharing) and rates vary between institutions and may also vary between contracts within the same institutions, contingent upon perceived business prospects and risk (Haron and Wan Azmi, 2019; Imady & Siebel, 2006).

Basic Islamic financial instruments and/or Principles:

The following six basic Islamic principles were commonly discussed in the literature. Also, principles of Islamic financial instruments are proposed and explained by Zamir, Iqbal in his 1997 article about Principles of an Islamic financial systems which include the following:

1. Prohibition of interest (Riba):

Prohibition of interest (riba), a term literally meaning "an excess" and interpreted as "any unjustifiable increase of capital whether in loans or sales" is the central principle of the system. Therefore, "any positive, fixed, predetermined rate tied to the maturity and the amount of principal (regardless of the performance of the investment) is considered riba" and is prohibited (Zamir, 1997). From an Islamic perspective, prohibition is due to what is called 'haram' elements (riba', gharar and maisir) in the conventional financial system (Nooraslinda et.al., 2013).

2. **Trade with markup or cost-plus sale (murabaha).**

One of the most widely used instruments for short-term financing is based on the traditional notion of purchase finance. "The investor undertakes to supply specific goods or commodities, incorporating a mutually agreed contract for resale to the client and a mutually negotiated margin". Most of Islamic financial transactions are cost-plus sales (Zamir, 1997).

3. Leasing **(ijara).**
Leasing accounts for about 10 percent of Islamic financial transactions. This instrument is "designed for financing vehicles, machinery, equipment, and aircraft and so forth. Different forms of leasing are permissible, including leases where a portion of the installment payment goes toward the final purchase" (with the transfer of ownership to the lessee).

4. Profit-sharing agreement (mudaraba).

This is identical to an investment fund in which managers handle a pool of funds (mutual funds). The agent or manager of this fund has "relatively limited liability while having sufficient incentives to perform". The capital is invested in broadly defined activities, and the terms of profit and risk sharing are customized for each investment. The maturity structure ranges from short to medium terms avoiding long or longer time frames for such trade activities.

5. Equity participation (musharaka).

This is similar to or known as "classical joint venture". Both entrepreneur and investor "contribute to the capital or assets for example, or contribute to the technical and managerial expertise, working capital of the operation in varying degrees" and agree to share the returns (as well as the risks) in proportions agreed to in advance. Traditionally, this form of transaction has been used for financing fixed assets and working capital of medium- and long-term duration (El-Galfy, and Khiyar,2012; Beck et.al., 2018)..

6. Sales contracts.

Deferred-payment sale (*bay' mu'ajjal_ _ deferred sale*) and deferred-delivery sale (*bay'salam*) contracts, in addition to spot sales, are used for conducting credit sales. In a "deferred-payment sale, delivery of the product is taken on the spot but delivery of the payment is delayed for an agreed period. Payment can be made in a lump sum or in installments", provided there is no extra charge for the delay. A deferred-delivery sale is similar to a forward contract where delivery of the product is in the future in exchange for payment on the spot market (Zamir, 1997; ISRA, 2011; Mahmour et al., 2011).

However, Islamic banks need to look beyond the traditional 'one-size-fits-all' approach and provide SMEs with customized banking products and solutions, just like many conventional banks (Nooraslinda et al., 2013). Moreover, Islamic banks may think about offering non-borrowing services by broadening product and service offerings such as cash management, payroll management, payments, collections, and trade finance solutions. Internet banking and mobile banking services should also be considered (Gerrard and Cunningham, 1997)

How Important is SMEs Financing??

Research findings from a survey of 91 banks in 45 countries around the world by The World Bank Development Research Group found that banks perceive the SME segment to be highly profitable. However, macroeconomic instability, and competition were perceived as the main obstacles (Rocha, 2011; IFC and World Bank, 2014). Despite different perceptions in SMEs financing between governments, private, and foreign-owned banks, the most significant differences were found between banks in developed and developing countries (where banks seem to be less exposed to SMEs, provide a lower share of investment loans, and charge higher fees and interest rates) according to this study. (Beck et.al., 2008; Rocha, 2010).

As of 2009, and with the increasing demand for of Islamic finance, Islamic financial institutions (IFIs) all over the world are being encouraged to develop and innovate new products to be able to adopt market penetration or market development strategies to meet the demand of its current customers and potential customers. The introduction of new Islamic products does impose some challenges, not only to the practitioners and Shari'ah council members, but also to society at large, as they are the ultimate users of the product (Thorsten et al., 2008;Hesse et.al., 2008)

What Other Shariah-compliant Micro-Finance Products can Be Offered:

Providers of Islamic microfinance tend to be small in size since about 80 percent of the global outreach of Islamic microfinance concentrates in only three countries, Indonesia, Bangladesh, and Afghanistan (Mahmoud et. al, 2011). Moreover, islamic microfinance products are also limited in their diversity since, for example, about 70 percent of the Islamic finance products offered are *murabaha* , and the narrow range of products offered is continuously excluding low income and small enterprises from access to *Shariah*-based finance (Mahmoud et.al. ,2011; Zamir,1997). Figure Four below (next page) shows microfinance products offered in several MENA Countries.

Other Shariah compliant microfinance institutions actively adopted various Islamic financial tools, such as trade and project finance, Murabahah, as well as non-financing instruments such as Waqf and Qard al-Hassan, in the process of absorbing savings and making loans. Some of these institutions also gained funding support from Zakah collection. (Mahmoud et.al, 2011; Zamir,1997).

Another tool that can be used is *Takaful which* is a cooperative insurance mechanism that evolved in the late 1970s in Sudan and Egypt. The concept is similar to conventional mutual risk mitigation, in which risk sharing is expressed as ta'awuni (mutual cooperation and protection) (Kwon, 2007). Micro*Takaful* distinguish itself from *Takaful* by targeting the low-income individuals who are living slightly above the poverty line and usually work in informal sectors (Beck et. al., 2007). As of January 2010 Micro-*Takaful* providers exist in Lebanon, Indonesia, Malaysia, Sri Lanka, Bahrain and Pakistan (Kwon, 2010). Figure Five below shows the different microfinance products that are offered in MENA countries:

Figure Five:Microfinance Products Offered in MENA Countries:

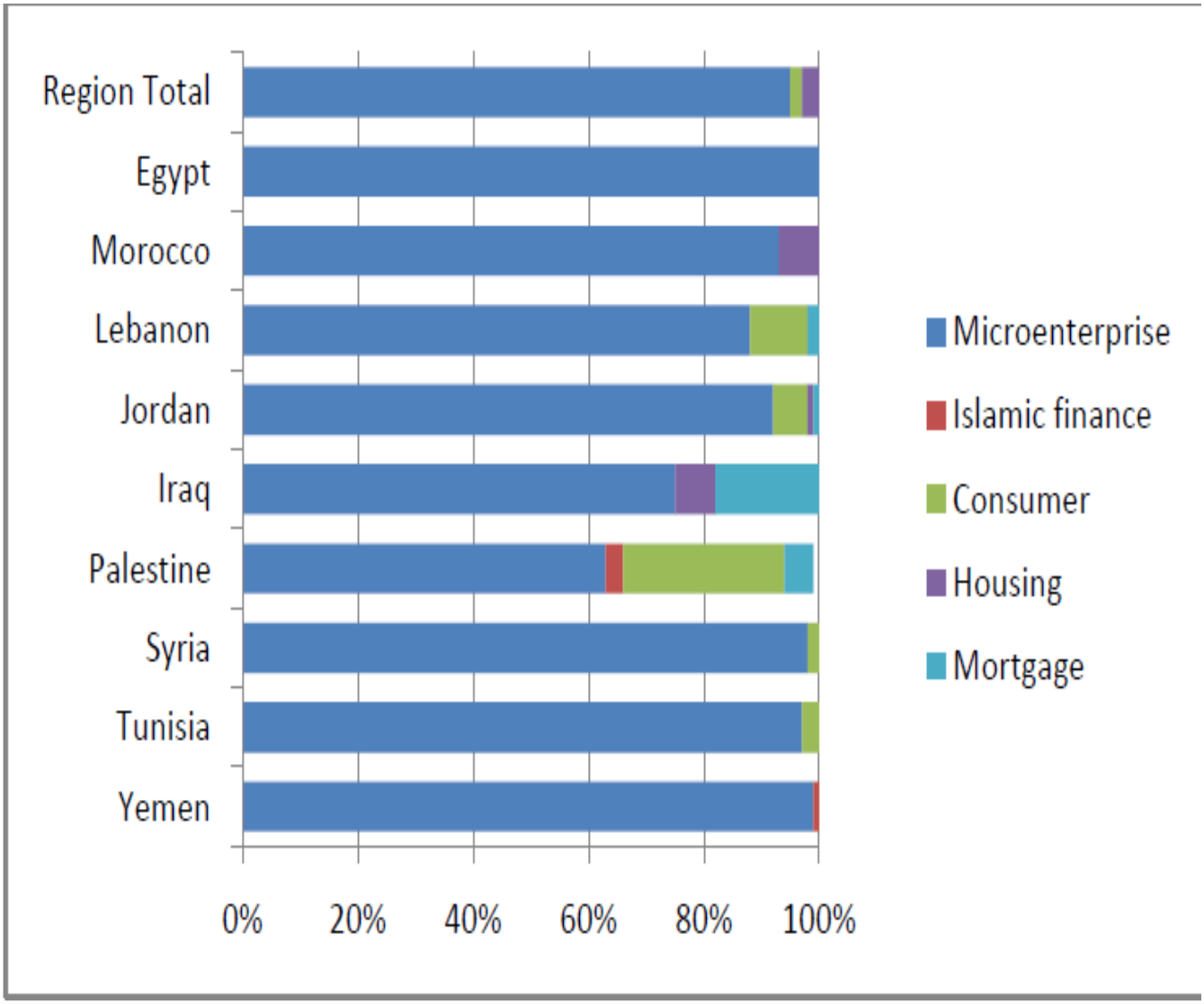

Source: Sanabel 2010 (in Pearce, 2011).

Qard-al-Hasan as another tool to be used**:**

Qard-al-Hasan (QH henceforth) is defined in *Shariah* as an interest free loan. It is usually granted from well off lenders to poor borrowers. It can also be directed from borrowers to intermediaries that can redirect it on their behalf to poor borrowers. QH is therefore a non rewarding loan (with no expected return) and the borrower is under obligation to repay the loan depending on the borrower's financial capacity to do so. Loan procedures are usually informal and social capital is the basic collateral for this instrument (Kwon, 2007; Mahmoud et.al, 2011).

Waqf (pl. *awqaf*) or Edowments ;

Are basically real non perishable properties that are voluntarily donated for philanthropic purposes. Awqaf are dominated by fixed property mainly land or buildings, but can be applicable also to cash, shares, stocks, and other assets. The concept of Awqaf is a well practiced phenomenon in recent times in both the Muslim and non-Muslim world. 'Awkaf' by definition needs an institutional setup to ensure perpetuity and good governance (Dusuki and Bouheraoua, 2011; Kwon, 2010)

Securitization and Growth of Islamic Microfinance:

The growth of Islamic microfinance will depend to a large degree on whether financial institutions can develop sufficiently attractive financial products and services, which are competitive when compared with conventional products in terms of pricing, transparency, processing time, and burden on the client (IFC, 2010; Gerrard & Cunningham, 1997).

There is no reason why the financial engineering cannot be used in the area of financial inclusion and to enhance the financial access. One way could be to introduce the application of securitization to securitize assets generated by micro-finance and SMEs. Sukuk (Islamic bonds) are a successful application of securitization and working on the same lines, a **marketable instrument** can be introduced to provide funding for much needed Mirco-finance and SME financing (Cant,2012). With the introduction of securitization of Micro and SMEs, financial institutions would be able to pool their assets and issue marketable securities. In this way, they will share the risks with the market as well as free-up the capital for further mobilization of micro and SME financing (Mahmoud et al., 2011; Hesse, Jobst, & Sole , 2008;).

Islamic Banking Product Development:

Islamic banking products are recognized based on the contracts instead of the commercial orientation. The current Islamic banking products can be categorized as shown in Table One below which shows Islamic banking products offered to Customers:

Table One

Islamic Banking Products To Customers:

CONSUMER SEGMENT	PRODUCT NAME	CONTRACT USED
Deposit	Current account Saving account	• *Wadiah* (safe keeping) • *Mudharabah* (profit sharing)
	Staff deposit account	*Qard Hassan* (benevolent)
Credit	Credit card	*Tawarruq* (cost plus sale)
Financing	House financing	• *Bai Bithaman Ajil - BBA* (deferred payment sale) • *Musharakah Mutanaqisah* (diminishing partnership)
	Personal financing	• *Murabahah* (cost plus) • BBA (deferred payment sale) • *Bai Inah* (immediate cash)
	Vehicle financing	• BBA (deferred payment sale)
	Staff financing	*Qard Hassan* (benevolent)
CORPORATE SEGMENT	PRODUCT TYPE	CONTRACT USED
	Trade financing	• *Wakalah* (agency) • *Mudharabah* (profit sharing) • *Murabahah* (cost plus)
	Asset based financing	• *Ijarah* (leasing), • *Istisna* (purchase order)
	Corporate investment	• *BBA* (deferred payment) • *Ijarah* (leasing) • *Istisna* (purchase order) • *Murabahah* (cost plus) • *Mudharabah* (profit sharing) • *Musharakah* (profit and loss sharing)

Source: Cited by Nooraslinda, 2013.

Defining New Product:

According to Nooraslinda et.al, "a product that is being offered by the financial institution in a certain place or country for the first time or a combination of or variation to an existing product that results in a material change to the risk profile of the existing product".

New product must also have the element of consumer protection to ensure that risk is managed properly for the sake of justice for all. This is in line with the Islamic teaching that IFIs should be built based on a societal foundation or upon religious principles that may help institutions introduce products designed and price-based on the principle of societal equality brotherhood and solidarity (Kwon, 2007 ; Imady & Siebel, 2006).

New products for Islamic banking institutions must adhere to the *shari'ah pronciples*. One of the initial requirements to submit new products for approval is that the product must be endorsed by the IFIs Shari'ah Advisory Board . This is to justify that only those qualified can advise on the compliance of a product to the *shari'ah* principles **((**Nooraslinda et.al, 2013).

Islamic Product Variation – HOUSE FINANCING:

Financing products can be classified depending on the Islamic contract such as *mudharabah, murabahah, musharakah, Bai' Bithaman Ajil (BBA), ijarah, wakalah* and/or *Qard Hassan*. For deposit products, the contracts normally used are *wadiah* and *mudharabah*. All these products must be approved prior to its introduction (in Nooraslinda et.al, 2013).

However, it is acknowledged that variations exist in Islamic banking products although the names may be similar. This is due to the fact that the Islamic bank's may have a different interpretation of the contracts, principles, and jurist and scholar views used in defending the product applicability and compliance to the *shari'ah*. This also includes the variation in the rates, ratios, terms and other benefits (Dusuki and Bouheraoua, 2011; Berger, 2007).

Recommendations:

To compete on a level playing field with other financial institutions, Islamic banks would need to be competitive and this means producing and having more innovative products that meet the demands of the individual and businesses. The Islamic products developed must comply not only with *shari'ah* requirements but also with the country's legislation, guidelines and circulars (El-Galfy, and Khiyar, 2012; Nooraslinda et.al, 2013).

The following principles aim to help create an enabling policy and regulatory environment for innovative financial inclusion. The enabling environment will critically determine the speed at which the financial services access gap will close for the more than two billion people currently excluded. To build effective and sustainable SME banking operations). Islamic banks will need to do the following as mainly described by Pearce (2011) :

1. Adopting market segmentation approaches to better understand the market niches and dynamics to seek business opportunities.

2. Broadening product and service offerings by developing product programmes, and providing non-borrowing services (cash management, payroll management, payments, collections, and trade finance solutions) (Pearce, 2011; Cant, 2012)

3. Designing SME banking models that fit prospective customers.

4. Using IT tools like mobile banking and other channels to enhance financial inclusion and reduce the cost of delivery and administering an account.

5. Realign their transaction and processes to make it easier for SMEs to use.

6. Provide SMEs with advisory services to aid and facilitate their creditworthiness and bankability (Pearce, 2011; Cirasino and Nicoli, 2010)

7. Incorporate appropriate credit evaluation techniques and collections frameworks to target and manage SMEs better, price products more effectively, and reduce risk exposure(Pearce, 2011; Alvarez, 2010).

8. Streamline credit approval processes and focus on building relationships with SMEs (existing and prospective customers), which would ensure quick delivery of credit. (Mahmoud et.al, 2011; Pearce, 2010)

9. Strategic Operational Adjustments can Help Islamic Banks Target SMEs More Effectively.

Islamic banks need to acquire the required proficiencies for building and managing a successful "Islamic SME Banking" business, Offering non-borrowing services and broadening products and services offered like Internet banking and mobile banking services along with provisions for SME specific debit cards with daily limits (IMF and World Bank, 2014). Other suggestions offered by IMF and World Bank executive summary include the following:

a. Islamic banks should use new SME banking models to target SMEs.

b. Focus on advisory services since the majority of SMEs do not have sufficient knowledge about finance and management, business skills, and information related to government rules and regulations that impact their functioning ((IFC and World Bank, 2014; El-Galfy, and Khiyar, 2012).

c. Better training for SME human resource personnel .

d. Financial institutions need to " incorporate appropriate credit evaluation techniques, and collections frameworks to target and manage SMEs better, price products more effectively, and reduce risk exposure".

e.“Streamline loan application processes for SMEs”. Most SMEs seem to lack the appropriate documentation required to apply for a loan. “It is imperative that the approval process be shortened”.

f. SME banking is a “line of expertise hardly available in the Middle East and North Africa (MENA) region and banks have not been able to champion this segment due to a lack of understanding about SME banking disciplines, best business, and risk management practices”.

g. Banks are generally incapable of servicing the needs of the SME sector effectively due to” gaps in their current operating model. Most commercial banks are not geared efficiently to deal with SMEs and are structured to meet the needs of large businesses”.

In summary, to target the SME sector, Islamic banks need to adopt the above mentioned strategy framework, which involves” building capabilities on all fronts – human, procedural, and institutional. This strategy would have to be gradually implemented, as the process would require a paradigm shift in processes, strategy, and attitude” (Sofia, 2014; IMF and world Bank, 2014*)

New SME Product Offering Example:

Craig Moore, founder of Dubai Beehive, the region’s first peer-to-peer (P2P) finance platform. He connects responsible investors with credit-worthy small businesses, and has become the first P2P platform in the world to be granted a Sharia compliance certificate. This certificate was issued by the Shariyah Review Bureau (SRB), a third party which has independently confirmed that the platform’s processes are compliant with Sharia principles. Since the launch in November 2014, Beehive has channeled over ($4 million) worth of finance to more than 32 SMEs (Pubic, 2015).

Ahmad, A. and Hassan M.(2006), The Time Value of Money Concept in Islamic Finance, *The* American Journal of Islamic Social Sciences, Volume 23, Winter 2006, Number 1: 66-89.

Ali, S. and Ali, N. (1994). Information Sources on Islamic Banking and Economics: 1980-1990. London: Kegan Paul International.

Alvarez de la Campa, A, 2010, "Increasing Access to Credit through Reforming Secured Transactions in the MENA Region". Unpublished manuscript (available at MENA Finance Flagship website: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/EXTMNAREGTOPPOVRED/0,,contentMDK:22734614~pagePK:34004173~piPK:34003707~theSitePK:497110,00.html)

Akhtar S, Pearce D, 2010, „Microfinance in the Arab World: The Challenge of Financial Inclusion", World Bank MENA Quick Note 25.

Ayyagari, M., Beck, T., and Demirgüç-Kunt, A., 2007. Small and Medium Enterprises across the Globe. *Small Business Economics* 29, 415-434.

Beck, T. and Demirgüç-Kunt, A., 2006. Small and Medium-Size Enterprises: Access to Finance as a Growth Constraint. *Journal of Banking and Finance* 30, 2931–2943.

Beck, Thorsten, and Asli Demirguc-Kunt. (2008) "Access to Finance: An Unfinished Agenda." *The World Bank Economic Review*, 2008: 383-396.

Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., Laeven, L., and Maksimovic, V., 2006. The Determinants of Financing Obstacles. *Journal of International Money and Finance* 25, 932-952.

Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., and Maksimovic, V., 2008. Financing Patterns around the World: Are Small Firms Different? *Journal of Financial Economics* 89, 467-87.

Berger, A. N., Rosen, R. J., and Udell G. F., 2007. Does Market Size Structure Affect Competition? The Case of Small Business Lending. *Journal of Banking and Finance* 31, 11-33.

Berger, A. N. and Udell, G. F., 2006. A More Complete Conceptual Framework for SME Finance. *Journal of Banking and Finance* 30, 2945-2966.

Cirasino M, Nicoli M, 2010, „Payment and Securities Settlement Systems in MENA", Payment Systems Development Group, World Bank, June 2010. Unpublished manuscript (available at MENA Finance Flagship website (http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/EXTMNAREGTOPPOVRED/0,,contentMDK:22734614~pagePK:34004173~piPK:34003707~theSitePK:497110,00.html)

Cant, M. (2012). Challenges Faced By SME's In South Africa: Are Marketing Skills Needed? International Business & Economics Research Journal. Vol: 11, No. 10, pp. 1107-1116.

El-Galfy, A. & Khiyar, K. A. (2012). Islamic Banking and Econimic Growth: A Review. *The Journal of Applied Business Research- September/October 2012*, Volume 28(5), pp. 943–956.

Gerrard, P., & Cunningham, J. B. (1997). Islamic Banking: A Study in Singapore. *International Journal of Bank Marketing* , 204-216.

Haron, S., & Wan Azmi, W. N. (2009). *Islamic Finance and Banking System: Philosophies, Principles and Practices.* Shah Alam: McGraw-Hill.

Hayes, T., & Malone, M. S. (2009, Feb 24). Entrepreneurs can lead us out of the crisis. *Wall Street Journal*, pp. A.15.

Hesse, H., Jobst, A. A., & Solé, J. (2008). Trends and Challenges in Islamic Finance. *World Economics Vol. 9 No. 2* , 175-193.

International Finance Corporation (IFC), 2010. "G20 Report: Scaling up SME Access to Finance". IFC, Washington DC.

International Finance Corporation (IFC) and The World Bank (n.d.). Estimated at 2014. Islamic Banking Opportunities Across Small and Medium Enterprises in MENA: Executive Summary**,** In partnership with the Canadian Department of Foreign Affairs, Trade and Development, the Danish International Development Agency, Japan, Switzerland's State Secretariat for Economic Affairs and UKaid.

Imady, O., & Siebel, H. D. (2006). *Principles and Products of Islamic Finance.* University of Cologne Development Research Center.

ISRA. (2011). *Islamic Financial System: Principles and Operations.* Kuala Lumpur: International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance.

King Neil,(2013) "Arab entrepreneurs look into Bangalore investment" Arabian Business, 25 August 2013, http://www.arabianbusiness.com/arab-entrepreneurs-look-into-bangalore-investment-514932.html (Accessed Jan.7,2015).

King Neil (2014a) "SME financing gap in MENA as high as $240bn", Arabian Business, 20 May 2014, http://www.financingsmes.com/about_financing_SMEs.php (Accessed June 7,2015).

King Neil (2014b), "Q&A with Noor Bank", Arabian Business, Sunday, 19 October 2014 http://www.arabianbusiness.com/q-a-with-noor-bank-568346.html?page=0 (Accessed June 7, 2015).

Kwon, W. J. (2007). Islamic Principles and Takaful Insurance: Re-evaluation. Journal of Insurance Regulation Vol. 26 Issue 1.

Kwon, W. J. (2011)"An Analysis of Organisational, Market and Socio-cultural Factors Affecting the Supply of Insurance and Other Financial Services by Microfinance Institutions in Developing Economics." *Geneva Papers on Risk and Insurance,* 2010: 35(1): 130-160. Cited by Mahmoud, 2011.

Madeddu O, 2010, „The Status of Information Sharing and Credit Reporting Infrastructure in the MENA Region", June 2010. Unpublished manuscript (available at MENA Finance Flagship website:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/EXTMNAREGTOPPOVRE
D/0,,contentMDK:22734614~pagePK:34004173~piPK:34003707~theSitePK:497110,00.html)

Mahmoud M., Zamir I., Ahmed R. and Xiaochen F. " **The Role of Islamic Finance in Enhancing Financial Inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC) Countries",** The World Bank Islamic Economics and Finance Working Group, December 2011.

McKinsey & Company. (2007). The World Islamic Banking Competitiveness Report 2007-2008: Capturing the Trillion Dollar Opportunity.

Nakagawa, R. (2009). The Evolution Of Islamic Finance In Southest Asia: The Case Of Malaysia. The Journal of Applied Business Research- January/ February 2009, Volume 25 (1), pp. 111-126.

Nassem, K. H. (2014), "SMEs offer huge opportunities for Islamic banks : Majority of Islamic banks are currently unprepared to take advantage of this opportunity" Gulf News, August 09, 2014 , http://www.gulfbase.com/newarticles/specialarticledetail/5288 (Accessed October 10, 2014).

Needleman, S. E. (2009, Feb 23). A toe in the water: If you're thinking about starting a business, you might not want to give up your day job just yet. *Wall Street Journal*, pp. R.7.

Nichter, S. and Goldmark, L. (2009). Small Firm Growth in Developing Countries. World Development, Vol. 37, No. 9, pp. 1453–1464.

Nooraslinda Abdul Aris, Rohana Othman, Rafidah Mohd Azli, Mardiyyah Sahri, Dzuljastri Abdul Razak, Zaharuddin Abdul Rahman, " Islamic Banking Products: Regulations, Issues and Challenges" T*he Journal of Applied Business Research – July/August 2013 Volume 29, Number 4,PP 1145-1156.*

Pearce, Douglas (2010). *Financial inclusion in the Middle Ease and North Africa: Analysis and Roadmap Recommendations.* The World Bank, 2010.

Pearce, D. (2011), "Financial Inclusion in the Middle East and North Africa: Analysis and Roadmap Recommendations, The World Bank, Middle East and North Africa Region Financial and Private Sector Development Unit, March 2011, Policy Research Working Paper Number 5610.

Pupic Tamara (2014a), "$ 13.2bn gap for Islamic SME financing ",Arabian Business, 16 June 2014 1:42 http://www.arabianbusiness.com/-13-2bn-gap-for-islamic-sme-financing-554112.html (Accesed Jan.7,2015).

Pupic Tamara (2014b), " New accreditation programme for Qatari SMEs ", Arabian Business, Sunday, 15 June 2014.

Pubic, T. (2015). Entrepreneur of The Week: Craig Moore, Beehive. Arabian Business, Monday, 21 September 2015.

Rocha R, Farazi S, Khouri R, Pearce D, (2010),t he Status of Bank Lending to SMEs in the Middle and North Africa Region: The Results of a Joint Survey of the Union of Arab Banks and the World Bank", June, 20110, World Bank and Union of Arab Banks. Unpublished manuscript (available at MENA Finance Flagship website: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/EXTMNAREGTOPPOVRE D/0,,contentMDK:22734614~pagePK:34004173~piPK:34003707~theSitePK:497110,00.html)

Rocha, R., Farazi, S., Khouri, R., and Pearce, D. (2011). "The Status of Bank Lending to SMEs in the Middle East and North Africa Region: The Results of a Joint Survey of the Union of Arab Bank and the World Bank" (March 1, 2011). World Bank Policy Research Working Paper Series, 2011. Available at SSRN http://ssrn.com/abstract=1794912

Saadani, Y, Z. Arvai, and R. Rocha, 2010, "Assessing Credit Guarantee Schemes in the Middle East and North Africa Region". Unpublished manuscript (available at MENA Finance Flagship website: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/EXTMNAREGTOPPOVRED/0,,contentMDK:22734614~pagePK:34004173~piPK:34003707~theSitePK:497110,00.html)

Sanabel, (2010). "Microfinance in the Arab Region: An Industry Update." *Sanabel: the Microfinance Network of Arab Countries.* 2010.
Sheikhah, M. G. (2014), "Objectives, duties of major Islamic finance bodies" Gulf Times, 02/10/2014, http://www.gulfbase.com/newarticles/specialarticledetail/5324 (Access date June10, 2015).

Sophia, M. (2014) "The SME Gap In Islamic Financing: Opportunities for SME lending in Islamic finance remain relatively untapped despite a huge demand for Sharia-compliant products in the region. Gulf Business, August 16, 2014.

Thorsten, B., Demirgüç-K.A., Martínez P.,(2008) "Bank Financing for SMEs around the World:Drivers, Obstacles, Business Models, and Lending Practices", The World Bank Development Research Group_ Finance and Private Sector Team, November 2008).

Uttamchandani, M., 2010, "No Way Out: The lack of efficient insolvency regimes in the MENA region".Unpublished manuscript (available at MENA Finance Flagship website: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/EXTMNAREGTOPPOVRED/0,,contentMDK:22734614~pagePK:34004173~piPK:34003707~theSitePK:497110,00.html)

Zamir, Iqbal, "Islamic Financial Systems" *Finance & Development / June 1997, PP:42-45).*

Sophia, M. (2014) "The SME Gap In Islamic Financing: Opportunities for SME lending in Islamic finance remain relatively untapped despite a huge demand for Sharia-compliant products in the region. Gulf Business, August 16, 2014.

آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة... نماذج من التجربة المصرية

د. محمد محمود عبدالله يوسف

المدرس المساعد بقسم التخطيط العمراني – كلية التخطيط العمراني والإقليمي

جامعة القاهرة

Mmyoussif@yahoo.com

+201001743409

المحور الثامن

الملخص

تحظى المشروعات الصغرى والمتوسطة بأهمية كبيرة سواءاً على المستوي الفردي أو المؤسسي من قبل المستثمرين ، أو على مستوى القادة وصانعي السياسات وذلك بسبب أهميتها في الاقتصاد القومي من توظيف للعمالة ومساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والتدفقات الرأسمالية ودورة رأس المال وغير ذلك من العوامل والمتغيرات التي تؤثر تأثيراً كبيراً في الاقتصاد المحلي.

وتتمثل أهداف البحث في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، تحديد أهمية وحجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة رصد آليات تمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، عرض نماذج من التجربة المصرية ، وتقديم توصيات حول تفعيل وتشجيع تمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويقوم الباحث بدراسة وتحديد آليات تمويل ودعم هذه المشروعات وبالاستناد إلى التجربة المصرية من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول : المشروعات الصغيرة والمتوسطة: المفهوم والأهمية

يقوم الباحث بعرض وتحليل مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني: آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يستعرض الباحث الآليات المختلفة لدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل التمويل الرسمي وغير الرسمي ، رأس المال المخاطر ، التأجير التمويلى ، البورصات الخاصة بالمشروعات الصغيرة ، التمويل الإسلامي ، برامج التدريب والتسويق.

الفصل الثالث: نماذج من التجربة المصرية

قام الباحث بعرض جوانب من التجربة المصرية مثل الجهات الراعية ووسائل التمويل ، و التجربة المصرية في بورصة النيل للمشروعات الصغرى والمتوسطة ، إنشاء وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفي المصري ، البرنامج المصري للتنمية المشروعات (EEDP)، تأسيس بوابة المشروعات الصغري والمتوسطة بمركز المعلومات وعم اتخاذ القرار ، برنامج بنك مصر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، البرنامج التدريبي للمجلس القومي للمرأة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وغير ذلك من النماذج.

الفصل الرابع: نتائج وتوصيات

توصل الباحث إلى عدد من النتائج مثل أن تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو مفهوم نسبي ، وأن الأثر الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي أو القومي كبير ، وأن هناك طرق عديد ة لتمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، كما قدم الباحث عدة توصيات لتفعيل وتشجيع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المنهجية: استخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسة المفاهيم المختلفة مثل مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، واستخدم المنهج التحليلي والإحصائي في دراسة آثار وحجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وآليات التمويل ، كما استخدم الباحث المنهج التطبيقي من خلال عرض نماذج من التجربة المصرية

الخاصة بدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مقدمة

يعد الأثر الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على درجة عالية من الأهمية فقد ثبت عالمياً أن للصناعات الصغيرة والمتوسطة دور في توفير نحو 80% من مجموع فرص العمل في معظم اقتصاديات العالم ، وتساهم بنحو 85% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لها.

وتحظى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدم والنامي على السواء ، وذلك انطلاقاً من الدور الحيوي لهذه المشروعات في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، فالدلائل تشير إلى أن هناك اتجاهاً عالمياً متسارعاً لدعم ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً للأهمية المتزايدة لهذه المشروعات.

الفصل الأول : المشروعات الصغيرة والمتوسطة: المفهوم والأهمية

1-1مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يعد مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلحاً واسع الانتشار ، ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التى تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو فى منشأة صغيرة تستخدم عدداً معيناً من العمال ، ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية. (1)

وتتعدد تعريفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى درجة تكاد أن يكون لكل دولة تعريفها الخاص ، فقد كشفت د راسة لمعهد ولاية جورجيا بأمريكا عن أن هناك أكثر من 55 تعريفا مختلفاً في 75 دولة ، وترجع صعوبة تحديد مفهوم محدد للمشروعات الصغيرة إلى صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مشروع وآخر أو قطاع وآخر بسبب العديد من القيود مثل اختلاف درجة النمو الاقتصادي ، تنوع فروع النشاط الاقتصادي ، تعدد المصطلحات التي تشير إلى المشروعات الصغيرة. (2)

والجدول التالي رقم (1) يوضح التعريفات المختلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعايير التعريف

جدول رقم (1) التعريفات المختلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمعايير المستخدمة

الدولة	عدد العمالة	معايير أخرى
الولايات المتحدة **- مشروعات صغيرة**	- أقل من 500 عامل.	- مبيعات أقل من 5 مليون دولار سنوياً.
الاتحاد الأوروبي: **-مشروعات متناهية الصغر.** **-مشروعات صغيرة** **-مشروعات متوسطة**	-أقل من 10 عمال. -أقل من 50 عامل. -من 50 الى 250 عامل.	مبيعات أقل من 7 مليون يورو سنويا أو 5 مليون يورو حجم الأصول. مبيعات أقل من 40 مليون يورو سنوياً أو 27 مليون يورو حجم الأصول.
تركيا: **-مشروعات متناهية الصغر** **-مشروعات صغيرة**	-أقل من 10 عمال. -من 10 الى 49 عامل.	لا يوجد.

-مشروعات متوسطة	- من 50 الى 199 عامل.	
تايلاند **-مشروعات صغيرة** **- مشروعات متوسطة**	- من 15 الى 50 عامل. - من 51 الى 200 عامل.	-المشروعات الصغيرة (أقل من 50 مليون باهت حجم الأصول). -المشروعات المتوسطة(أقل من 200 مليون باهت حجم الأصول).
مصر **مشروعات صغيرة** **مشروعات متناهية الصغر**	لا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملا.	لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه. يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه.
ليبيا **المشروعات الصغيرة** **المشروعات المتوسطة**	- لا يزيد عدد العاملين بالمشروعات الصغرى على (25) عنصراً. - لا يزيد عدد العاملين بها على 50 عنصراً.	-لا تتجاوز قيمة الإقراض أي رأس المال التأسيسي الذي يمنح لمؤسسة بهذا الحجم (2.5) مليون دينار كحد أقصى. - لا تتجاوز قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي (5) ملايين دينار كحد أقصى.
دول مجلس التعاون الخليجي **صغيرة** **متوسطة**		- تلك المنشآت التي يبلغ متوسط رأسمالها المستثمر أقل من مليوني دولار. - المنشآت التي يستثمر كل منها 6 مليون دولار.
استراليا **المشروعات الصغيرة**	اقل من 100 عامل في الصناعة ، واقل من 50 عامل في قطاع الخدمات.	
اليابان **صغيرة** **متوسطة**	- المشروع الصغير يعمل به أقل من 50 فرد - المشروع المتوسط من 51- 99	رأس المال المستثمر اقل من 50 مليون.
فلسطين **صغيرة** **متوسطة**	عدد العاملين فيها من 1- 4 عمال ، يتراوح عدد العمال فيها من 5- 20 عامل ،	
البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية **المشاريع الصغيرة والمتوسطة**	هي التي توظف أقل من 50 عاملاً في الدول النامية ، وأقل من 500 عامل في الدول المتقدمة.	
المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين **- مشروعات متناهية الصغر** **- مشروعات صغيرة** **- مشروعات متوسطة**	-يعمل بها أقل من 5 عمال. - يعمل بها 6-15 عاملاً. - يعمل فيها من 15-50 عاملاً.	- رأسمالها المستثمر في الأصول الثابتة (عدا الأرض والأبنية ورأس المال العامل) اقل من 5000 دولار أمريكي . - رأسمالها المستثمر في الأصول الثابتة أقل من 15000 دولار ، - تستثمر من 15000- 25000 في الأصول الثابتة

المصدر: إعداد الباحث (3)

وهناك معايير تعتمد على التفرقة بين المنشآت الصغيرة والمنشآت الكبيرة من خلال الاعتماد على المعايير الكمية ، ومعايير أخرى تعتمد على تحليل مكونات المنشآت الصغيرة ، وهى تقوم على ثلاث معايير أساسية هى معيار طبيعة النشاط ، معيار تنظيم الإنتاج ، و معيار الإطار التنظيمي للنشاط .(4)

2-1 أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ثبت عالمياً أن للصناعات الصغيرة والمتوسطة دور في توفير نحو 80% من مجموع فرص العمل في معظم اقتصاديات العالم ، وتساهم بنحو 85% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لها.(5)

وتحظى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدم والنامي على السواء ، وذلك انطلاقاً من الدور الحيوي لهذه المشروعات في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، فالدلائل تشير إلى أن هناك اتجاهاً عالمياً متسارعاً لدعم ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً للأهمية المتزايدة لهذه المشروعات في اقتصادات الكثير من الدول.

وقد حققت هذه المشروعات نتائج ملموسة في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي من عدة جوانب ، يأتي في مقدمتها تعبئة الموارد البشرية واستيعاب نسبة كبيرة منها والحد من ظاهرة البطالة ، قدرة هذه المشروعات الاقتصادية على إحداث التحول في علاقات وقيم العمل والإنتاج ، تدعيم الاقتصاد الوطني بمشروعات اقتصادية تقع في نطاق أعمال التشغيل الحرة القائمة في الكثير منها على نماذج الابتكار والتجديد ، وتحقيق المنافسة الاقتصادية وإحداث التراكم الرأسمالي للاقتصاد الوطني ، والشكل التالي يوضح أهمية وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

شكل رقم (1) أهمية وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: عصام الدين على العاصى ، **تطوير نظام المعلومات الصناعية بحاضنات المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية** ،ندوة تطوير قطاع المعلومات الصناعية فى الدول العربية ،بيروت ، نوفمبر 2010م ، نقلاً عن بيانات البنك الأهلي المصري.

كما يلاحظ قيام العديد من الدول بمنح حوافز وإعفاءات لنشر المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات الإشرافية لتطوير وابتكار هياكل وبرامج للإقراض والمساعدات المالية والتقنية لضمان نجاحها ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام. فعلى سبيل المثال توجد في كندا ثلاثة منظمات لمساعدة المواطنين على تمويل مشروعاتهم بالقروض أو الضمان ، وهي صندوق المشروعات الصغيرة ، شركة التنمية الصناعية ، والبنك الفيدرالي لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وفي المنطقة العربية يحتل هذا القطاع مكانة مميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول ، ويتوقع لهذه المشروعات أن تكون قائدة لقاطرة النمو الاقتصادي العربي ، وأن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة لمواجهة النمو السكاني المطرد.(6)

وقد شهدت حافظة ارتباطات استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في المؤسسات المالية المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعاً هائلاً على مدى السنوات الخمس الماضية حيث زادت بنسبة 271 في المائة ، لتصل إجمالاً إلى 6.1 مليار دولار في نهاية السنة المالية 2009م. (7)

ولكن يجب التنويه أن تعدد المؤسسات الصغير ومتوسطة الحجم ليس بالضرورة أن يكون له انعكاس إيجابي على الاقتصاد ، وخصوصا إن كانت مؤسسات متعثرة وتعاني من مشاكل عديدة وبالأخص مشاكل متعلقة بأنظمتها الإدارية ، فإن لم يكن هناك أنظمة إدارية فاعلة بهذا النوع من المؤسسات فسينعكس ذلك سلباً على كفاءة أدائها ، وبالتالي يؤدي إلى تعثرها وإفلاسها وتصبح عائقاً اقتصادياً قد يساهم في تفاقم البطالة من جهة وازدياد مشكلة الفقر من جهة أخرى. (8)

الفصل الثاني: آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المصرفية بصفة خاصة لأنها تفتقر إلى التدفقات النقدية اللازمة لتنفيذ استثمارات كبيرة ، وهي لا تتمتع بنفس قدرة الشركات الكبيرة على الوصول إلى الأسواق الرأسمالية ، إلى جانب افتقارها غالباً إلى الموظفين المؤهلين القادرين على أداء المهام والوظائف المالية.

وبالتالي يمكن أن تؤدي القروض البنكية طويلة الأجل إلى تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار في توسيع النشاط دون فقدان الملكية ، وبالإضافة إلى ذلك فإن القروض قصيرة الأجل وقروض رأس المال العامل تساعد هذه المؤسسات على تحقيق النمو بصورة تدريجية متصاعدة كما يمكن أن تؤدي خدمات الإيداع المصرفي ومنتجات المعاملات المصرفية إلى تحسين كفاءة التشغيل وتمكين هذه المؤسسات من إسناد الوظائف المالية إلى مصادر خارجية.

ومن شأن منتجات التمويل طويل الأجل ـ مثل القروض التي لها آجال ذات آجال الاستحقاق أطول وقيود قليلة للغاية على أوجه استخداماتها .

أن تتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستثمار الرأسمالي اللازم للتوسع الاستراتيجي في أنشطة الأعمال كعمليات البحوث والتطوير أو شراء الممتلكات والمعدات ، وربما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في الحصول على هذه الأنواع من القروض بسبب عدم كفاية السجلات المالية أو عدم توافر الأصول التي يمكن استخدامها كضمانات رهنية. (9)

وقد جرى التركيز خلال السبعينيات وحتى اوائل الثمانينيات على الهيكل التكنولوجي كثيف العمالة باعتباره العامل الأساسي الذي يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تخلق من خلاله فرصاً جديدة للعمل ، أما خلال السنوات الأخيرة فقد تحول الاهتمام بصورة تدريجية باتجاه الديناميكية التكنويوجية وروح المبادرة لدى تلك المشروعات وما تتميز به من مرونة وقدرة على الإبداع. (10)

وتتعدد مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ويمكن تصنيف تلك المصادر كما يلي:

1-2 وفقا لنوعية التمويل : يمكن تقسيم مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحسب الجهة الممولة كالتالي:

1-1-2 **التمويل الرسمي** : وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك ، وشركات التأمين ، وصناديق التوفير والادخار ، وأسواق رأس المال...الخ.

2-1-2 **التمويل غير الرسمي**: وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة ، كالاقتراض من الأهل والأصدقاء ، ، ووكلاء المبيعات ، وجمعيات الادخار والائتما ن...الخ. ويقدم التمويل غير الرسمي غالباً معظم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة.

3-1-2 **التمويل شبه الرسمي**: وذلك من خلال الاعتماد في توفير مصادر الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤسسات التمويل الرسمية ، وفي إقراضها على أساليب غير رسمية ، وذلك من خلال عدة برامج أو نظم فرعية كإقراض المؤسسات المالية التعاونية ، وصناديق التنمية المحلية...(11)

ويمكن حصر مصادر هذا التمويل في المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية ، إضافة إلى الاقتراض من البنوك التجارية في حالة الحاجة لذلك ، أو من البنوك المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين ، أو البنوك المتخصصة في تمويل القطاع الصناعي أو تمويل القطاع الزراعي ، أو من مصادر أخرى تتمثل عادة في مؤسسات الإقراض المتخصصة وعادة ما تكون هذه المؤسسات مدعومة من قبل الحكومة والجهات الرسمية.

2-2 رأس المال المخاطر

قامت الدول المتقدمة والعديد من الأسواق الناشئة .في محاولة منها لتعزيز القدرة التنافسية لمشروعاتها الصغيرة والمتوسطة.بتشجيع رأس المال المخاطر ، ويعنى رأس المال المخاطر توفير رأس مال يشارك فى الملكية لتأسيس المنشآت وتطويرها ، ويتم تجميع رأس المال المخاطر عادة من المستثمرين فى شكل صندوق يستخدم لتمويل الاستثمارات فى الأعمال الخاصة من خلال المشاركة فى الملكية (تكون عادة نسبة 20%- 40%

فى ملكية رأس المال)، ويتم تقديم هذه الخدمة عادة من خلال شركات رأس المال المخاطر والبنوك والممولين الأفراد.

2-3 التأجير التمويلى: يعد التأجير التمويلى وسيلة مبتكرة لكى تحصل المنشآت الصغيرة والمتوسطة على رأس مال متوسط الأجل.

والتأجير التمويلى عبارة عن عقد يسمح بموجبه للمشروع الصغير باستخدام أحد الأصول مقابل سداد دفعات دورية للمؤجر ، والذى يحتفظ بملكية الأصل ، ولأن شركة التأجير التمويلى تحتفظ بملكية الأصل فتعتبر حينئذ دفعات التأجير تكاليف تشغيل أكثر منها رسوم تمويل. وفى نهاية مدة التأجير (3-5 سنوات) يستطيع صاحب المشروع تملك الأصل مقابل سداد مبلغ معين.

وفى شكل آخر من أشكال التأجير (الشراء الإيجارى) يسدد المستأجر دفعة مبدئية مرتفعة (عادة ما تكون حوالى 30% من سعر الشراء) ثم يتم نقل الملكية له تلقائياً عند سداد القسط الأخير ، ويسمح التأجير للمشروع الصغير بالاستفادة من التحول التكنولوجى ،بالإضافة إلى التمويل متوسط الأجل ، وبذلك فإن التأجير التمويلى يقدم بديلاً جذاباً فى الاقتصادات التى تعانى من نقص فى رأس المال مثل الاقتصاد المصرى.(12)

2-4 البورصات الخاصة بالمشروعات الصغيرة

قد ترغب الجهات التى توفر رأس المال من خلال المشاركة فى الملكية تصفية استثماراتها كي تعيد استثمارها فى مجموعة جديدة من المنشآت الصغيرة القابلة للنمو ، وفى هذه المرحلة يحتمل أن تصبح المنشآت الصغيرة السابقة شركات عامة ناضجة عن طريق التخلي عن وضعها كملكية خاصة ويمكن أن يتم ذلك من خلال طرح أسهمها فى البورصة أو من خلال الطرح المبدئى للأسهم على الجمهور.

وقد قامت العديد من الدول مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا بتصميم بورصات خاصة للمشروعات الصغيرة تلافياً للمعوقات التى قد تثنى المنشآت الصغيرة عن القيد فى سوق الأوراق المالية مثل التكاليف العالية للالتزام بمتطلبات التسجيل فى السوق ، وتتسم بورصات المنشآت الصغيرة بنظام لوائح أبسط- يتطلب رفع قدر أقل من التقارير- مما يقلل من تكلفة الالتزام به ، وتوفر هذه البورصات ذات التصميم الخاص طريقاً للخروج من خلال الطرح المبدئى للأسهم على الجمهور لمستثمري القطاع الخاص .(13)

2-5 **التمويل الاسلامي**: وتتمثل أهم مصادر التمويل الإسلامي فيما يلي:

2-5-1 الصكوك: هناك نوعان من الصكوك الإسلامية كالتالي:.

(أ) الصكوك الخيرية: وهي صكوك تصدرها مؤسسات التمويل وفقا للمبدأ الإسلامي " وافعلوا الخير" ، وتستخدم حصيلتها في تمويل المشروعات المتناهية الصغر للمحتاجين ، وفي هذا الإطار يمكن إصدار صكوك وقف تمثل صدقة جارية لصاحبها ، وكذلك صكوك للصدقات التطوعية وكذلك صكوك للزكاة ، لتمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه بصورة تغنيه عن طلب المساعدة من غيره .

(ب) الصكوك الاستثمارية : هي صكوك تصدرها مؤسسات التمويل وتستخدم حصيلتها لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وقد تكون تلك الصكوك مخصصة للاستثمار بصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك ، أو المضار بة ، أو المرا بحة ، أو البيع الآجل ، أو السلم ، أو الاستصناع ، أو

التأجير التمويلي ، أو صكوك عامة تستخدم للاستثمار بأكثر من صيغة من الصيغ السابقة.(14)

أما حصيلة الصكوك الاستثمارية ، فضلا عن برامج التمويل المحلية والخارجية فيتم توجيهها لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً

لأساليب التمويل الإسلامية ، من خلال المراحل التالية :

المرحلة الأولى: يتقدم صاحب المشروع الصغير أو المتوسط بطلب لمؤسسة التمويل الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعبر فيه عن رغبته في تمويل معين للمشروع.

المرحلة الثانية: تقوم مؤسسة التمويل بدراسة طلب صاحب المشروع الصغير أو المتوسط في ضوء دراسة الجدوى المقدمة منه بالإضافة إلى الاستعلام والزيارة الميدانية للعميل ، ومن ثم التعرف على شخصية العميل ، وسمعته ، ورغبته وقدرته على السداد ، وخبرته ومقدرته على إدارة نشاطه ، مع الوقوف على مركزه المالي ، وطبيعة ما يمكن أن يقدمه من ضمانات سواء أكانت ضمانات عينية أو ضمانات شخصية مثل كفالة شخص آخر مثلاً.

المرحلة الثالثة: تقوم مؤسسة التمويل بتقييم موقف المشروع الائتماني ، وقد ترفض المشروع ، أو تطلب بيانات إضافية لاتخاذ القرار التمويلي ، أو تأخذ بالفعل قراراً بتمويل المشروع إذا تبين لها سلامة موقفه ، وجدواه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم تقوم بتنفيذ القرار التمويلي وفقاً للمبلغ والضمانات والأسلوب التمويلي الإسلامي المناسب ، حيث يتم اختيار واحد أو أكثر من أساليب التمويل الآتية.

2-5-2 المشاركة المنتهية بالتمليك

وفيها تقوم مؤسسة التمويل بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل الجزئي لرأس مال المشروع ، على أن يقوم المشروع المتوسط أو الصغير بتمويل الجزء الآخر ، ويكون من حق المشروع شراء حصة مؤسسة التمويل على أساس برنامج زمني ، وأن يحل محلها في الملكية إلى أن تتخارج المؤسسة المالية ، وتئول الملكية كاملة للمشروع.

ويتم الاتفاق في عقد المشاركة على حصة كل منهما في رأس المال وأجل المشاركة ، وكيفية سداد حصة المشروع المتخارج ، وأسلوب الإدارة والتصفية ، وتوزيع الربح والخسارة ، ويكون الربح بحسب ما يتفقان عليه بينما الخسارة تكون وفقا لنسب رأس المال ، وهذا يدفع بالمشروع إلى الحرص على تحقيق أرباح حتى يتمكن من التخارج ، وبالتالي سرعة انتقال الملكية ، وبخاصة إذا تضمن عقد المشاركة وعداً من مؤسسة التمويل ببيع حصتها كاملة للمشروع إذا قام بسداد حصته.

3-5-2 المضاربة

وفيها تقوم مؤسسة التمويل بتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ويتفق الطرفان معاً على قسمة ما قد يتحقق من ربح من عملية الاستثمار بنسب معينة بينهما ، ولمؤسسة التمويل أن تضع شروطاً تضمن حسن استخدام التمويل ، وإذا تحققت خسارة فإن مؤسسة التمويل تتحملها من الأصل ما لم يثبت أن هناك تقصير أو إهمال أو تعدي من المشروع ، وفي حالة الخسار ة لا يحصل المشروع على شئ إطلاقاً

مقابل جهده الذي بذله مهما كان هذا الجهد ، فكل منهما يخسر من جنس ما قدمه ، وبذلك يساوي الإسلام بين المال والعمل (التنظيم) ، فيربحان معا أو يخسران معا.(15)

2-5-4 -التمويل بالمرابحة

وهي أن يطلب الطرف المتمول من الطرف الممول شراء سلعة من طرف آخر بسعر حال (نقداً) ويعده أن يشتريها بثمن آجل يربح فيه الطرف الممول مبلغاً أو نسبة متفق عليها ، وهذه الصيغة تكون أكثر ملائمة في تمويل المشروعات التجارية أو الخدمية الصغيرة أو لتوفير المواد الخام للمشروعات الصناعية الصغيرة.(16)

2-6 برامج التعليم و التدريب والتسويق

يمكن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج التعليم كالتعليم قبل الجامعى والجامعى وبرامج التدريب المستمر للعمال لكي يصبحوا عمالة ماهرة تغطى الصناعات الصغيرة والمتوسط بالإضافة إلى برامج التسويق (17) كالتالي:

2-6-1 التعليم

تتم التنمية البشرية للعاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تأهيل الطلاب وتحفيزهم للعمل بالصناعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إدراج ثقافة العمل الحر وأهمية الصناعات الصغيرة في المناهج التعليمية بالمراحل التعليمية المختلفة و الاهتمام بتطوير التعليم الفني لخلق كوادر صناعية وعمالة ماهرة من خلال مراكز التدريب المهني ، المدارس الثانوية الصناعية و المعاهد الفنية والكليات العملية بالجامعات .

2-6-2 التدريب

يجب تدريب العاملين في المشروعات الصغيرةو المتوسطة على أداء عملهم بكفاءة وكذلك أداء العملية التسويقية فى السوق المحلى وكيفية التصدير بمراحلة المتعددة وكذا تدريب العاملين فى الصناعات المختلفة من خلال التكنولوجيا الحديثة لخلق عمالة ماهرة ، ويتم ذلك من خلال عدة مراحل أو خطوات مثل تحديد القطاعات الإنتاجية التي تحتاج إلى عمالة مدربة ماهرة ، وضع آليات التدريب وقفا لهذه الاحتياجات ، ، ربط الصناعات الصغيرة بكل من المراكز البحثية في الجامعات ، المراكز القومية للبحوث ، مشروعات البكالوريوس بكليات الهندسة والمعاهد العليا العملية ، وتخصيص مراكز تدريب ودعم وتطوير المراكز القائمة ويتم ذلك عن طريق الدولة وتشجيع القطاع الخاص خاصة الشركات الكبيرة في إنشاء وإدارة وتطوير هذه المراكز ، ويتم فيها تقديم المهارات الفنية والإدارية اللازمة لنجاح هذه الصناعات وتقديم كافة الخدمات الاستشارية لأصحاب الصناعات الصغيرة بأسعار رمزية.(18)

2-6-3 التسويق والتصدير

لاشك أن التسويق الداخلى يواجه منافسة شديدة من منتجات هذه الصناعات محل الواردات للحد منها ، وكذا زيادة نسبة الصادرات الى العالم

الخارجي مما يحسن عجز كل من الميزان التجارى وميزان المدفوعات وبالتالى يجب العمل على تشجيع هذا الجانب من خلال:

(أ) التسويق

وذلك من خلال إجراءات عديدة مهمة مثل دعم اشتراك الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المعارض الداخلية ، تخصيص نسبة 10% من مساحة المعارض الداخلية للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، تأهيل الشركات الصناعية لرفع تنافسية منتجاتها ، تشجيع القطاع الخاص على إقامة منافذ للبيع ومعارض دائمة لمنتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المحافظات و إنشاء شركات متخصصة لتسويق منتجات هذه الصناعات محليا. (19)

(ب) التصدير

وذلك من خلال إيفاد بعثات ترويجية إلى الأسواق الخارجية (بعثات طرق الأبواب)، دعم صادرات الصناعات الصغيرة من المنبع أثناء عملية الإنتاج للمصانع المنتجة بغرض التصدير وأثناء عملية التصدير للمصانع الاخرى ، إنشاء شركات متخصصة لتسويق وتنمية صادرات منتجات هذه الصناعات و الاشتراك في المعارض الدولية المتخصصة ودعم معروضات هذه الصناعات ، وكذلك تفعيل وإنشاء بيوت التجارة. (20)

ويعد برنامج المركز العربي لتنمية الموارد البشرية في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة نموذجاً للتدريب حيث اهتم المركز العربي لتنمية الموارد البشرية كذراع فني لمنظمة العمل العربية بقضايا المنشآت الصغيرة والمتوسطة ،(21) حيث بادر إلى إعداد برامج تدريبية في مجال هذه المنشآت وتوفيرها للجهات ذات العلاقة ويغطّي مشروع التدريب أربعة برامج تدريبية هي:

(أ) برنامج معرفة عالم الشغل والمنشآت الصغرى: وهو برنامج تعريفي يهدف إلى إثارة اهتمام المشاركين وتنمية اتجاهاتهم وتوجيههم نحو خيار مسار العمل للحساب الخاص ، وإكسابهم معارف أساسية تتعلق بالمنشآت الصغرى والعمل فيها ، وكذلك مساعدة المشاركين وإكسابهم مهارات البحث عن فرصة عمل.

(ب) برنامج تأسيس منشأة صغيرة: ويهدف إلى تزويد المشاركين بالمعلومات والمهارات التطبيقية التي تمكّنهم من تأسيس منشأة صغيرة وتشغيلها بنجاح ، مع تفادي الوقوع في أخطاء قد تسبب فشل المشروع ، وبذلك فإن الفئات المستهدفة من هذا البرنامج هم خريجو المؤسسات التعليمية والتدريبية والمواطنون الراغبون بتأسيس منشأة صغيرة.

(ج) برنامج إدارة المنشآت الصغيرة: ويستهدف أصحاب المنشآت الصغيرة الذين يرغبون في تحسين أداء منشآتهم الصغيرة سواءاً كانت تنتج سلعاً أو تقدّم خدمات أو تعمل بالتجارة.

(د) برنامج تطوير المنشآت المتوسطة: ويستهدف أصحاب المنشآت الصغيرة الذين يطمحون لتطوير منشآتهم أو أصحاب المنشآت المتوسطة الراغبين بتطوير أداء منشآتهم.(22)

وتعد برامج التدريب والتسويق والتصدير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مهمة للغاية خاصة أنه من المتوقع أن تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة عدداً من التحديات إذا كان لها أن تصبح قادرة على المنافسة. ويجب عليها .على سبيل المثال . أن تحدد وتتبنى وتطبق معايير سلامة الأغذية والجودة

وإمكانية تتبع المنشأ ، وخصوصاً في أسواق التصدير ، واكتساب المهارات الحديثة فيما يتعلق بالإنتاج ، وطرق المناولة والتسويق. (23)

الفصل الثالث: نماذج من التجربة المصرية

تمثل الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر أكثر من 52 % من إجمالي المنشآت الاقتصادية في الاقتصاد المصري ، وتقوم بتشغيل ما يزيد على 52 % من العمالة (24)، ويقدر عدد المستفيدين من التمويل متناهي الصغر حوالي 1,2 مليون عميل ، كما يقدر حجم الطلب للمواطنين الأقل دخلاً على التمويل متناهي الصغر وغيره من الخدمات والمنتجات المالية بحوالي 21 مليون مواطن ، في حين يغطي العرض الحالي حوالي 5,7 % من إجمالي الطلب. (25)

وكشفت دراسة اقتصادية حديثة عن أن حوالي 60% من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر تعمل في مجال التجارة ، سواء تجارة الجملة أو التجزئة ، مقارنة بنحو 64.7% في عام 2003م ، بينما احتل مجال التصنيع مرتبة أقل ، حيث لم يتعد 10.3% فقط من إجمالي هذه المشروعات ، ويبلغ حجم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر 3.04 مليون مشروع في أواخر عام 2011م ، وتستوعب ما يقرب من 7.9 مليون عامل.(26)

وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر (متضمنة المشروعات متناهية الصغر) حوالي 99% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي وتساهم بنحو 80% من الناتج المحلى الاجمالى ، وتغطى نحو 90% من التكوين الرأسمالي وتستوعب حوالي 75% من فرص العمل ، ويدخل سنوياً 39 ألف مشروع جديد مجال الإنتاج ، كما تساهم المشروعات الصناعية الصغيرة بنحو 13% من قيمة الإنتاج الصناعي ، والمنشآت المتوسطة 46% ، والمشروعات الكبيرة 41%. (27)

وقد بدأت تجربة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر عام 1991 م من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشروعات الصغيرة ، و بلغ عدد المشروعات التي مولها هذا البرنامج حتى عام 1998م أكثر من 86 ألف مشروع صغير ، بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار ، منها 45 ألف مشروع صغير جدًا يعرف باسم (مشاريع الأسر المنتجة والمشاريع المنزلية)، وبلغت نسبة هذه المشروعات الأخيرة حوالي 53 % من إجمالي المشروعات التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب 18 مليون دولار . وقد أولى الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات الجامعية حيث لم تعد الحكومة تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها.(28)

ويعد قانون تنمية المنشآت الصغيرة ، وهو قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم 141 لسنة 2004 م أداة مهمة تهدف إلى تنظيم وتنمية عمل المنشآت الصغيرة فى مصر بهدف رفع قدرتها التنافسية للمساهمة بصورة أكبر فى عملية التنمية ، ونص القانون على أن الصندوق الاجتماعى للتنمية هو الجهة المختصة بالعمل على تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر ، وذلك بالتعاون مع الوزارات والهيئات العامة.(29)

1-3 الجهات الراعية ووسائل التمويل والمراقبة

يعد التموّيل أحد الصعوبات التَّي تواجه المنشآت الصغّيرة خلال المراحل الأولى بسبب شروط الإقراض التَّي تضعها البنوك ، وقد اتخذت الحكومة المصرية عدة إجراءات لتوفَّير الدعم المالَّي خاصة للمشروعات الصغّيرة ومتناهية الصغر ، وبدأت البنوك بالفعل في التوسع في إقراضها لهذه المشروعات حيث اتخذ البنك المركزي قراراً بإعفاء البنوك التَّي تمول تلك المشروعات من أيداع 14% من إجمالَّي ودائعها كاحتّياطَّي فَّي البنك المركزي ابتداء من يناّير 2009م ، كما تم إنشاء وحدة المشروعات الصغيرة التابعة للمعهد المصرفَّي لتقدّم الدعم لهذه المشروعات ، هذا بالإضافة إلَّي الصندوق الاجتماعَّي وبورصة النيّل للمشروعات الصغّيرة. (30)

وقد أطلقت الحكومة المصرّية عدة مبادرات منها إنشاء صندوق تنمّية التكنولوجّيا بهدف مساعدة الشركات الصغيرة علَّي تحوّيل أفكارها وطموحاتها العملّية إلَّي شركات ناجحة فَّي مجال تكنولوجّيا المعلومات والاتصالات ، بالإضافة إلَّي الحاضنات التكنولوجّية التَّي تعمل علَّى دعم ريادة الأعمال ومساعدة الشركات الناشئة من أجل تعظّيم فرص نجاح ابتكاراتها.(31)

وتتعدد المؤسسات التي تعمل في مجال تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في الحالة المصرية ، تتمثل في الجدول التالي :

جدول رقم (2) المؤسسات والجهات ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ووسائل التمويل والمراقبة

المؤسسة	المهام	تمويل الجهة	المتابعة والمراقبة لفعالية الدور الذي تقوم به الجهة	القطاع الذي تخدمه	حجم الشركات المنوط بالمؤسسة خدمتها
الصندوق الإجتماعى للتنمية ووحدة تنمية المشروعات متناهية الصغر التابعة له	وفق القانون فالصندوق هو: الجهة المختصة بالعمل على تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وبالتخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها والمعاونة في الحصول على ما تحتاجه من تمويل وخدمات ، وذلك بالتعاون مع الوزارات وأجهزتها والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات	يقوم الصندوق بنشاطه من خلال صندوق فى كل إقليم لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال:- المؤسسات والجمعيات الأهلية التنموية والتى تتمول من خلال: -ما تخصصه الدولة من اعتمادات لتمويل هذه الصناديق بغرض تمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر - ما تخصصه المجالس الشعبيةالمحلية من موارد. -الهبات والمنح	"يراقب على عمل الصندوق محاسبيا من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات ، ولا توجد رقابة على فعالية أداء الصندوق إلا من قبل الصندوق ذاته دون إلزام بالقانون لنشر تقارير في هذا النطاق ، ولا يلزم القانون الجهات المحلية للصندوق بتقديم أية تقارير للمجالس الشعبية المحلية.	كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية ولا يلزم القانون الممولين من خلال الصندوق في القطاع الصناعي بالرجوع لهيئة التنمية الصناعية لتخصيص الأراضي والوحدات.	1-50 عامل و 50 ألف - مليون جنيه
وزارة التنمية المحلية	قروض مشروعات الأسر المنتجة	الموازنة العامة للدولة	لا تلزم الوزارة بتقديم تقارير عن نتائج مشروع الأسر المنتجة للبرلمان ولا للمجالس الشعبية المحلية.	مشروعات لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية.	غير محدد.
مديريات التضامن الإجتماعى في المحافظات	تقدم تمويل مشروعات الأسر المنتجة من خلال قروض متناهية الصغر وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 4248 فى عام 1998م.	الموازنة العامة للدولة	لا تلزم الوزارة بتقديم تقارير عن نتائج مشروع قروض الأسر المنتجة للبرلمان ولا للمجالس الشعبية المحلية.	مشروعات لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية.	غير محدد.

قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في وزارة الصناعة والتجارةالخارجية	يهدف القطاع إلي تنمية القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال اقتراح حزمة متكاملة من السياسات والبرامج الداعمة والمحفزة لبيئة الأعمال المحيطة بتلك المشروعات.	الموازنة العامة للدولة من خلال وزارة الصناعة والتجارة الخارجية.	قطاع بحثى داخل وزارة الصناعة والتجارة الخارجية.	تصنيع	من 1 - 100 عامل و 50 ألف جنيه– خمسة مليون جنيه رأس مال مدفوع
الهيئة العامة للتنمية الصناعية	تم إنشائها بالقرار 350 لسنة 2005م ، ومهامها للمشروعات الصغيرة هى الموافقة على تخصيص وحدات المجمعات الصناعية بالمحافظات والمدن الجديدة للمشروعات الصغيرة ، لمن تتوافر لديهم الملاءة المالية وهى10 % من قيمة الوحدة المطلوب تملكها بحد أدنى.	الموازنة العامة للدولة	وزارة الصناعة والتجارة الخارجية	تصنيع	من1 - 100 عامل و 50 ألف جنيه– خمسة مليون جنيه رأس مال مدفوع
خدمات المشروعات الصغيرة وشركة تنمية الصعيد للاستثمار		شركة مساهمة مصرية تقوم بدور تنموي في الصعيد فقط ، وتدار من قبل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة مباشرة.	لايوجد	زراعة تصنيع	رأس المال المدفوع من 250 ألف إلى خمسة مليون جنيه.
مركز دعم التكنولوجيا والابتكار		له سلطة مستقلة في الحصول على منح محلية ودولية وإدارتها.		تكنولوجيا(تصنيع)	غير محدد
الحضانات التكنولوجية		الموازنة العامة للدولة من خلال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	تكنولوجيا(تصنيع)	غير محدد
معهد التبين التدريبى تحت إشراف وزارة الصناعة	تدريب على بعض الحرف تحت إشراف وزارة الصناعة.		لا يوجد	تصنيع	
الحضانات التكنولوجية للأنشطة الصناعية	التدريب وبعض الأدوات الإنتاجية المدعومة للمقبولين بعد اجتياز الاختبارات وقبول الفكرة والمشروع الخاص بهم في الحضانات التكنولوجية من خلال مراكز التدريب وعددها 16مركز على مستوى الجمهورية ، منها 14 فى القاهرة و 6 أكتوبر ومركز واحد في دمياط لصناعة الأثاث ومركز واحد في المنيا للصناعات الغذائية.	- المنح والاتفاقيات المباشرة - الموازنة العامة للدولة من خلال وزارة الصناعة والتجارة الخارجية	وزارة الصناعة والتجارة الخارجية		غير محدد
مركز تحديث الصناعة	دعم المنشآت الصناعية بهدف دعم التنافسية والبحث والتطوير بهدف التصدير. التدريب: إقامة المعارض التسويقية وذلك من خلال عقود يعقدها المجلس مع الشركات المؤهلة للنمو ، وتتمتع الشركات في صعيد مصر بامتياز 50 % تخفيض إضافي على نسبة مساهمة الشركات.	للمركز سلطة الحصول على منح للتدريب وفق اتفاقيات للمنح يديرها بشكل مباشر مع الجهات المانحة(الاتحاد الأوروبي).	اتحاد الصناعات	القطاع الصناعى	أكثر من10 عاملين
مبادرة الهيئة العامة للاستثمار لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	العمل على زيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الناتج المحلى الإجمالى إلى 50% فى عام 2025م من خلال: 1- تمويل حضانات حديثى التخرج. 2-تكوين شركة مستقلة لتمويل وإدارة تمويل المشروعات الصغيرة. 3 - التدريب: على أن يتم تنفيذ المبادرة بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية والجمعيات الأهلية والبنوك وبورصة النيل.	المنح الفردية والجماعية			غير محدد
الشركة المصرية للاستعلام الائتمانى	تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأفراد المقترضين من القطاع المصرفى.				

المصدر: مستقبل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر ،دليل بيت الحكمة لصانع القرار..تجارب عالمية وخبرات استراتيجية ، بيت الحكمة للدراسات الاستراتيجية ، مصر ، العدد السادس ، نوفمبر 2012م ، وذلك نقلاً عن القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجهات والمواقع الرسمية لها على الإنترنت.

2-3 نماذج مختارة: يمكن عرض بعض نماذج التجربة المصرية في مجال تمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كالتالي:

1-2-3 إنشاء بورصة النيل للمشروعات الصغرى والمتوسطة

تعتبر بورصة النيل أول سوق مالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للشركات المتوسطة والصغرى حيث توفر فرص التمويل والنمو للشركات ذات الإمكانيات الواعدة من كافة القطاعات ومن كافة دول المنطقة بما في ذلك الشركات العائلية ، وتم افتتاح بورصة النيل رسمياً بتاريخ 2007/10/25م في شكل سوق داخل بورصة القاهرة والإسكندرية تحت إشراف إدارة مستقلة تعنى بقيد وتداول الأوراق المالية للشركات الصغرى والمتوسطة ، كما خصص لها ساعة تداول واحدة يومياً تقوم فيها شركات الوساطة بتسجيل الطلبات والعروض على نفس الورقة المالية بأسعار متباينة – دون حدود سعرية – وفقاً للأوامر الصادرة إليها من عملائها ، ويتم تطبيق كافة القواعد والنظم الحاكمة والمنظمة للتداول في البورصة وكذلك النظم والقواعد اللازمة لعملية الرقابة على التعاملات.

.وقد حددت الحكومة المصرية بعض مزايا هذه البورصة في التالي:

(أ) مزايا للشركات الصغرى والمتوسطة: الحصول على تمويل طويل الأجل لتنمية وتطوير أعمالهم تحديد قيمة عادلة للشركة ، تحسين صورة الشركة أمام العملاء والموردين والمصارف ، تسهيل عملية خروج الشركاء من الشركة في حالة رغبتهم وبالقيمة العادلة ، تسهيل عمليات اندماج الشركات الصغيرة واتحادها لتكوين كيانات أكثر تنافسية.

(ب) مزايا للمستثمرين: توفر فرصة تنويع الاستثمارات في سوق الأوراق المالية ليتضمن الاستثمار في شركات ناشئة ، ولكن ذات فرص نمو مرتفعة.

(ج) مزايا للاقتصاد القومي: دعم القطاعات الواعدة في الاقتصاد التي تواجه معوقات تمويلية ، جذب استثمارات أجنبية ومحلية للقطاعات سريعة النمو ، دعم خطط العمل الحر والمساهمة في خلق مزيد من فرص العمل .

وتعد هذه البورصة سوقاً لتداول اسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي لا يتحقق بها شروط السوق الرئيس ، ومن ثم المساعدة في التغلب على العوائق التمويلية التي تواجه تلك المشروعات وتتضمن التسهيلات التي توفرها بورصة النيل للشركات الصغيرة والمتوسطة قواعد قيد أكثر مرونة تتعلق بالحد الأدنى لرأس المال وعدد المساهمين والتاريخ المالي للشركة ، مساعدة وتأهيل الشركات في عملية الهيكلة والقيد وطرح الأسهم من مؤسسات مالية قوية ، تسهيلات مقدمة من مركز تحديث الصناعة ، توفير تمويل دائم ومستمر لمواجهة أية توسعات بإجراءات وتكلفة أقل ودون الحاجة لضمانات أو أصول ، و تسهيل فرص حدوث عمليات اندماج بين الشركات الصغيرة والمتوسطة لخلق كيانات أكثر تنافسية.(32)

ولحماية حقوق المستثمرين والحفاظ على سلامة السوق تقرر الإبقاء على شروط الإفصاح المطبقة على الشركات المقيدة بالسوق الرئيس وخاصة

فيما يتعلق بالإخطار عن الأحداث الجوهرية والقرارات الخاصة بالمساهمين. (33)

وقد بدأت وزارة الاستثمار أواخر شهر ديسمبر 2008م في أعقاب الأزمة المالية العالمية في تفعيل برنامج متكامل يستهدف تنشيط دور قطاع الخدمات المالية غير المصرفية في حصول المشروعات متناهية الصغر على التمويل من خلال إدخال نشاط شركات متخصصة في تقديم خدمات التمويل متناهي الصغر.(34)

2-2-3 إنشاء وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفي المصري

في عام 2009م تم إنشاء وحدة متخصصة فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفي المصري بالتعاون مع مشروع دعم خدمات تطوير الأعمال التابع للوكالة الكندية الدولية للتنمية (BDSSP/CIDA) ، وذلك وفقا لقرار البنك المركزي المصري فيما يخص تيسير الحصول على التمويل ، و تهدف وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى توفير خدمات غير تمويلية مختلفة لدعم بناء قدرات العاملين بوحدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بكافة البنوك كما تعمل على رفع الوعي لدى أصحاب المشروعات المرتبط بالحصول على التمويل.

وتتمثل رسالة هذه الوحدة المتخصصة في زيادة حجم التمويل ذو النوعية الجيدة وتوفير البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر والدول المجاورة من خلال تقديم أنشطة التدريب والبحوث والمعونة الفنية.(35)

3-2-3 البرنامج المصري للتنمية المشروعات (EEDP)

أسس البرنامج المصرى لتنمية المشروعات EEDP بتمويل من الوكالة الكندية للتنمية الدولية سيدا CIDA ، ويستند إلى الهدف العام للوكالة الكندية للتنمية في مصر وهو "دعم جهود مصر فى الحد من الفقر خاصة للفئات المهمشة (سيدات - شباب)" ، كما يستند البرنامج المصرى لتنمية المشروعات أيضاً إلى هدف مهم من أهم الأهداف الإنمائية لبرنامج الوكالة الكندية للتنمية الدولية في مصر لتطوير قطاع المنشآت متناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة وهو " تعزيز فرص عمل أفضل من خلال دعم تنمية المنشآت متناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة".

وقد خصصت الوكالة الكندية للتنمية الدولية 4،750،000 دولار كندي لتغطية تكاليف تنفيذ المشروع ، كما خصص الصندوق الاجتماعي للتنمية 24 مليون دولار كندي كخط إقراض لأصحاب المشروعات ، وتنفذه جمعية تنمية المجتمعات المحلية والمشروعات الصغيرة (المبادرة).

ومن أهداف المشروع تقديم خدمات غير تمويلية فعالة ومستدامة تلبى احتياجات المنشآت متناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة في ستة محافظات مختارة (قنا - سوهاج - بنى سويف – الفيوم – الغربية – البحيرة) من خلال مشاركة المشروع مع الجمعيات الشريكة والجهات المعنية بتنفيذ المشروع في المحافظات المستهدفة. (36)

4-2-3 تأسيس بوابة المشروعات الصغري والمتوسطة بمركز المعلومات وعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء

قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء بمصر بتأسيس بوابة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، و هى "قاعدة معلوماتية" عبر الانترنت تُستخدم فى إمداد المعنيين الأساسيين باحتياجاتهم من المعلومات (باللغتين العربية والإنجليزية) ، ويهدف المشروع المقترح إلى تخطى بعض الفجوات الموجودة فى تلبية الحاجة إلى المعلومات من كل صناع السياسات والقرار على المستويين الكلى والجزئى (أصحاب المشروعات).. والهدف من المشروع هو تقييم وتوفير المعلومات المطلوبة لصناع القرارات والسياسات على المستويات المختلفة (وتشمل المشروعات الصغيرة و المتوسطة) وتحديد الموارد المختلفة للمعلومات و تحديد الصعوبات فى إيجاد المعلومات ، وكذلك توفير البيانات فى قواعد بيانات الدراسات والمسوح الميدانية التى تشمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. (37)

5-2-3 برنامج بنك مصر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

في إطار حرص بنك مصر المستمر على مساندة ودعم الاقتصاد المصري وإيماناً منه بأهمية المشروعات الصغيرة ، المتوسطة ومتناهية الصغر قام البنك بتأسيس قطاع متخصص في تمويل تلك الشركات من خلال الإدارات التابعة له وتدعيم تلك الإدارات بالكوادر والمتخصصين فضلاً عن فريق عمل مدرب وعلى أعلى مستوى ، ويساهم بنك مصر في تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كالتالي:

(أ) تمويل المشروعات متناهية الصغر

يوفر بنك مصر الاحتياجات المالية لأصحاب المشروعات متناهية الصغر بما يساهم في زيادة متوسط الدخل ، كما يتم تمويل كافة الأنشطة القائمة في جميع القطاعات الاقتصادية سواء تجارية ، صناعية أو خدمية ، فيما عدا أنشطة الإنتاج الزراعي – الحيواني – الداجني – السمكي – وسائل النقل ، كما يقوم البنك بخدمة أصحاب المشروعات متناهية الصغر من خلال 63 فرعاً على مستوى جمهورية مصر العربية.

ويمنح بنك مصر القروض بغرض تمويل الاستثمار العامل للمشروعات متناهية الصغر (مرور عام على الأقل) بحسب الجدول التالي:

جدول رقم (3) حجم التمويل للمشروعات متناهية الصغر ببنك مصر

البيان	منتج (أ) Info Loan	منتج (ب) Requesting Documentation
	في حالة عدم توافر سجل تجارى أو رخصة مزاولة المهنة أو بطاقة ضريبية أو تأمينات اجتماعية.	**في حالة توافر سجل تجارى ، رخصة مزاولة المهنة ، بطاقة ضريبية (مرور عام على الأقل) وتأمينات اجتماعية.**
قيمة القرض	**من 1,000 جم : 15,000 جم**	**اكبر من 15,000 جم : 25,000 جم**
مدة القرض	**من 4 شهور إلى 18 شهر**	**من 12 شهر إلى 24 شهر**
فترة السماح	**لا يوجد**	
فترة السداد	**يتم السداد شهرياً**	
فترة الدراسة الائتمانية	**خلال خمسة أيام عمل من تقديم العميل طلب القرض**	

المصدر: موقع بنك مصر http://www.banquemisr.com/sites/ArBM/Pages/sme.aspx ، 2014/6/2م.

(ب) ائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة

يمول بنك مصر الشركات الصغيرة والمتوسطة (التي تعمل في كافة المجالات الصناعية ، التجارية والخدمية) عن طريق تقديم تسهيلات ائتمانية مختلفة والتي تعمل على تطوير ودعم تلك الشركات ، وذلك من خلال فريق عمل من المحللين الائتمانيين المؤهلين على أعلى مستوى ، ويصنف بنك مصر الشركات الصغيرة بأنها التي تتراوح إيراداتها من مليون جنيه مصري إلى 40 مليون جنيه مصري ، أما الشركات المتوسطة فهي التي تتراوح إيراداتها من 40 مليون جم إلى 80 مليون جم.

ويقوم البنك بتمويل الشركات الصغيرة في حدود 10 مليون جم ، والشركات المتوسطة في حدود 20 مليون جم ، على النحو التالي:

(أ) تمويل النشاط الجاري (الاستثمار العامل) من خلال تمويل مباشر (سحب على المكشوف)، و كذلك تمويل غير مباشر (اعتمادات مستندية – خطابات ضمان).

(ب) تمويل التوسعات الرأسمالية من خلال قروض متوسطة الأجل (من 2 إلى 5 سنوات)، أو قروض طويلة الأجل (أكبر من 5 سنوات).(38)

6-2-3 برامج التدريب والاستشارات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفي المصري

تخدم وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة قطاع البنوك وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف أساسي هو سد الفجوة بينهما ، وتقدم مجموعة من البرامج التدريبية والبحوث وخدمات المساعدة الفنية لزيادة القدرة المصرفية للبنك ورفع درجة وعى المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتعلق بالمتطلبات البنكية ، ويما يلي عرض لبرامج التدريب والاستشارات (39) كالتالي:

(أ) أنشطة التدريب

توفر وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة نطاقاً واسعاً من برامج التدريب لكل من العاملين في البنوك وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وقد أعد المعهد المصرفي المصري كتيبات تدريبية جذابة لورش العمل التدريبية متبعين في إعدادها أفضل الممارسات العالمية التي تتضمن ألعاب المحاكاة وتبادل الأدوار.

(ب) خدمات المساعدة الفنية "الاستشارات"

أحد الأنشطة الرئيسة التي تقدمها وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة للبنوك هي المساعدة الفنية في مجال الأعمال المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بواسطة الخبرة العالمية ، وتتضمن إنشاء عمليات متعلقة بالأعمال المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع البنية التحتية والأدوات اللازمة لتقديم نوعية إقراض جيدة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد نجحت وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقديم مساعدات فنية لمساعدة عدة بنوك في إدخال الأعمال المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن عملياتهم ، وفيما يتعلق بالأعمال المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فإن المراحل والظروف التي عليها البنوك تختلف ؛ فالبعض متقدم ويستطيع التوصل إلى خبرة الأعمال المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الفروع الرئيسة للبنوك التي ينتمون إليها والشبكات العالمية ، بينما آخرون أقل تقدماً ويحظون بدعم قليل ، حيث يتم توفير خدمات الاستشارات الفنية من خلال تدخلات

قصيرة الأجل أو طويلة الأجل:

• تدخلات قصيرة الأجل لمعالجة مشكلات محددة تواجه وحدات موجودة خاصة بأعمال مصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

•تدخلات طويلة الأجل لمساعدة البنوك في إنشاء وحدات للأعمال مصرفية.

وقد قدمت وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفي نموذجين للخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لاثنين من البنوك المصرية من خلال خبراء دوليين في مجال الخدمات البنكية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، يتناول النموذج الأول (Down Scaling Model) كيفية تحويل تركيز نشاط البنك من التعامل مع المنشآت الكبيرة إلى نموذج التعامل مع المتوسطة والصغيرة أيضاً ، بينما يمثل النموذج الثاني (Up Scaling Model) الارتقاء من الإقراض المتناهي الصغر إلى الصغير جداً فالصغير.

وقد قدمت هذه النماذج على مرحلتين: مرحلة التشخيص ومرحلة التنفيذ ، حيث يعد الهدف الرئيس لمرحلة التشخيص هو استكشاف جدوى ومتطلبات إنشاء وحدات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل البنك ، وذلك لتقديم خدمة أفضل لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر. وفي هذه المرحلة أيضاً يتم اتخاذ القرار الجوهري بشأن أى النموذجين ينبغي علي اتباعه ويتم إعادة هيكلة الأنشطة وفقاً لتوصيات المستشارين والخطة ، وتتبع مرحلة التشخيص مرحلة تنفيذ النموذج الذى تم تحديده.(40)

7-2-3 تجربة جامعة حلوان في مجال تنمية المشروعات الصغيرة

قامت جامعة حلوان بجمهورية مصر العربية بإنشاء مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمقر كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان بحى الزمالك في أكتوبر 1994م بقرار من المجلس الأعلى رقم 43 ، وتتمثل أهداف المركز في تقديم الدعم والمساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مواجهة المشكلات والمعوقات التى يمكن أن تؤثر على أدائها ورفع مستوى كفاءتها وتحقيق أهدافها (41) من خلال:

- تحفيز الشباب على إقامة وإدارة المشروعات

- تنمية المجتمعات المحلية من خلال تشجيع أفرادها على إقامة المشروعات الصغيرة.

- المساهمة فى حل مشكلة البطالة وخلق فرص عمل جديدة للشباب بالقطاع الخاص من خلال تدريبهم بالمركز على السلوكيات والمهارات التى يحتاجها سوق العمل مع إعطائهم مكافأة شهرية قيمتها 250 جنيهاً ثم إرسالهم بشركات القطاع الخاص.

- نحو دور جديد لرعاية الشباب بالكليات لتشجيع الطلبة والطالبات على استخدام علمهم فى إقامة المشروعات الصغيرة.

- حقيبة الخير لمحدودي الدخل ومنها مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة على تسويق بعض منتجاتهم.

- الدورات التدريبية لإعداد دراسة الجدوى للمشروعات الصغيرة.

- برنامج التدريب على المهارات التي يحتاجها سوق العمل بالتعاون مع كليات جامعة حلوان وإذاعة صوت العرب لخلق فرصة عمل أو إقامة مشروع صغير.

- مساعدة ربات البيوت على تسويق منتجاتهم الغذائية من إنشاء شركة تسويق.

- مساعدة أصحاب الورش الصغيرة التي تنتج صناعات مغذية تصلح كقطع غيار للصناعات الكبيرة بإقامة معرض دائم مع وزارة الصناعة والأستاذ

رئيس مجلس الغرفة التجارية المصرية للقاهرة (مدينة الصناعات المغذية).

وتتعدد برامج التدريب الفنى التى يقوم مركز المشروعات الصغيرة بجامعة حلوان بتدريب أفراد المجتمع عليها بحسب تخصصات الكليات المختلفة مثل :

(أ) كليات الهندسة
من خلال التدريب على كيفية إنشاء ورش عمل صغيرة ل'نتاج قطع الغيار التى تصلح كصناعات مغذية للصناعات الكبيرة.

(ب) كلية الفنون التطبيقية
التدريب على:
-كيفية تصنيع منتجات مختلفة من الزجاج.
-كيفية تصنيع منتجات خزفية يمكن أن تكون صناعات مغذية.
-كيفية الطباعة على جميع المنسوجات.
-كيفية إنتاج منتجات خشبية ومعدنية متميزة.
- صناعة المنسوجات للتصدير.

(ج) كلية الاقتصاد المنزلي
التدريب على :
-عمل دورات تدريبية للتفصيل وتطريز الملابس وشراء ماكينات خياطة.
-عمل دورات تدريبية لصناعة الأغذية.

(د) كلية التربية الفنية
عمل دورات تدريبية على الأشغال اليدوية والتريكو والأشغال الفنية الحرفية المتخذة من التراث.

(هـ) كلية العلوم
عمل دورات تدريبية لإنتاج البويات للأغراض المنزلية ، وكذلك إنتاج الصبغات المختلفة التي تستخدم في الأنشطة الصناعية. (42)

3-2-8 البرنامج التدريبي للمجلس القومي للمرأة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة

بهدف تمكين المرأة اقتصادياً من خلال التدريب على كيفية إقامة مشروعات متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر .. ويتضمن البرنامج عقد العديد من

ورش العمل الفنية بمختلف المجالات والتي يمكن أن تُنفذ في المنزل باستخدام خامات بيئية بسيطة ، مثال ذلك : (أشغال فنية بعجينة السيراميك ،

تطريز على القماش ، إنتاج عطور ومستحضرات تجميل ، إنتاج شنط من الجلد ، صناعة حلي ، كروت معايدة ... وغيرها) ... وقد تم تنفيذ 17 ورشة

عمل استفادت منها 92 امرأة من خريجات المدارس والجامعات والراغبات في إقامة مشروعات صغيرة .(43)

3-2-9 تجربة الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات " ريديك سوهاج "

تعد الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بمحافظة سوهاج بصعيد مصر منظمة غير حكومية تم تسجيلها عن طريق وزارة الشئون الاجتماعية

تحت رقم إشهار 469 فى 17 يونيو 1997. وقد قامت الجمعية الإقليمية بتوفيق أوضاعها طبقا للقانون 84 لسنة 2002 م ، وتعمل في نطاق محافظة سوهاج ، ومن ضمن أعمالها دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجال التدريب والاستشارات الفنية والإدارية. (44)

وتتعدد مجالات خدمات الجمعية مثل مجال التدريب والاستشارات الفنية والإدارية ، الاقتراض من الجهات الممولة وإعادة الإقراض للمستفيدين ، حماية وخدمات البيئة ، تنمية المجتمعات المحلية ، مجال التوعية والدعوة ، المساعدات والخدمات الاجتماعية ورعاية الأسرة .

وقد بدأت الجمعية فى عام 1996م تحت مسمى المركز الإقليمي لتنمية المشروعات (ريديك سوهاج) REDEC ، وذلك بدعم من الوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA ، وذلك بهدف توفير فرص عمل للشباب للتخفيف من أزمة البطالة.

وقد وقعت الجمعية فور إشهارها اتفاقية مع مؤسسة الدولية للتدريب FIT وهى مؤسسة كندية ممولة من الوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA ومنفذة لمشروعات الوكالة الكندية للتنمية الدولية في مصر ، وذلك فى إطار مشروع تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى صعيد مصر SMEDUP.

على الجانب الآخر وقعت الجمعية اتفاقية ثلاثية مع الصندوق الاجتماعي للتنمية SFD والبنك الأهلى المصرى لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى صعيد مصر ، كما انضم أخيراً لمجموعة برامجها البرنامج المصرى لتنمية المشروعات لتنفيذ مستهدفاته لرفع البنية الاقتصادية لمجتمع محافظة سوهاج و من أنشطة البرامج المنفذة من خلال ريديك سوهاج :

- التدريبات الإدارية والفنية.
- المساعدة فى تقديم الخدمات المالية مثل الموازنات والموقف الضريبى لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ربط أصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة بجهات التمويل.
- ربط أصحاب المشروعات بموردي المعدات والموارد الخام.
- ربط أصحاب المشروعات بالأسواق.
- التأهيل للحصول على شهادات الجودة.
- المساعدة فى استخراج التراخيص.
- المساعدة فى تطوير المنتجات للوصول إلى مرحلة التصدير.

كما تتبنى الجمعية قضايا المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمجتمع السوهاجى .. ومن أهم القضايا التى يتبناها المركز الإقليمى لتنمية المشروعات (ريديك سوهاج) :

- قضية تفعيل نظام الشباك الواحد للمشروعات الصغيرة و المتوسطة.
- قضية السلامة والصحة المهنية.
- تفعيل قضية تخصيص 10% من التوريدات الحكومية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة.

كما يقوم البرنامج المصرى لتنمية المشروعات برفع القدرة المؤسسية للجمعية من خلال التدريبات المقدمة لفريق العمل وعملاء البرنامج من أصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة. (45)

الفصل الرابع: نتائج وتوصيات

توصل الباحث الى عدد من النتائج والتوصيات حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة كالتالي:

4-1 النتائج

4-1-1 تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو مفهوم نسبي ، بحسب حالة وخصوصية كل دولة وحسب المعيار المستخدم ، حيث هناك عدة معايير مختلفة لتحديد المفهوم مثل عدد العمالة ، حجم المبيعات ، رأس المال المستثمر ، درجة التطور والنمو الاقتصادي داخل الدولة.

4-1-2 الأثر الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي أو القومي كبير ، فقد ثبت عالمياً أن للصناعات الصغيرة والمتوسطة دور في توفير نحو 80% من مجموع فرص العمل في معظم اقتصادات العالم ،

.

4-1-3 هناك طرق عديدة لتمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل التمويل الرسمي وغير الرسمي و رأس المال المخاطر والتأجير التمويلي وإنشاء بورصات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ومصادر التمويل الاسلامي المتعددة ، وبرامج التدريب والتسويق.

4-1-4 هناك جهات متعددة في مصر تهتم بتمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل الصندوق الإجتماعى للتنمية ، وزارة التنمية المحلية ، مديريات التضامن الإجتماعى ، قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة ، الهيئة العامة للتنمية الصناعية ، خدمات المشروعات الصغيرة وشركة تنمية الصعيد للاستثمار ، مركز دعم التكنولوجيا والابتكار ، معهد التبين التدريبى ، الحضانات التكنولوجية للأنشطة الصناعية ، مركز تحديث الصناعة ، مبادرة الهيئة العامة للاستثمار لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الشركة المصرية للاستعلام الائتمانى.

4-1-5 التجربة المصرية ثرية بنماذج دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل إنشاء بورصة النيل للمشروعات الصغرى والمتوسطة ، تأسيس وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفي المصري ، البرنامج المصري للتنمية المشروعات (EEDP)، تأسيس بوابة المشروعات الصغري والمتوسطة بمركز المعلومات وعم اتخاذ القرار ، برنامج بنك مصر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، تجربة جامعة حلوان لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتجربة الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات " ريديك سوهاج ".

4-2 التوصيات

يقدم الباحث عدة توصيات لتشجيع تمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كالتالي:

4-2-1 زيادة الدعم الرسمي أو الحكومي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بزيادة المخصصات لهذه المشروعات في الموازنة العامة وفي الوزارات المختلفة المعنية.

2-2-4 تشجيع القطاع المصرفي على زيادة تمويله للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال .على سبيل المثال .قيام البنك المركزي بخفض نسبة

الاحتياطي المفروضة على البنوك الواجب ايداعها في البنك المركزي ، وذلك لمن يتخطي حاجز تمويله للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 10 مليون جنيه سنوياً.

3-2-4 سن القوانين التي تشجع قيام المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني أو الجمعيات المدنية على الدخول في سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4-2-4 تأسيس صناديق استثمارية ومحافظ مالية تكون مخصصة للاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبإعفاءات ضريبية.

5-2-4 تشجيع القطاع الخاص على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إعفاءات ضريبة وتسهيلات استثمارية كما يمكن اعتبار عدد

المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمولها شركة قطاع الخاص من الضمانات المطلوبة لحصول هذه الشركة على قروض بنكية.

6-2-4 تشجيع إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة بطرق التمويل الإسلامي المختلفة.

7-2-4 تأسيس بوابات الكترونية حكومية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لنشر كافة المعلومات وتحقيق الشفافية المعلوماتية ومعرفة

الشروط وغيرها ، وذلك كما هو الحال في التجربة المصرية.

الهوامش

(1) حسين عبد المطلب الأسرج ، **مستقبل المشروعات الصغيرة فى مصر** ، كتاب الأهرام الاقتصادى ،العدد229 ، مطابع مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، أكتوبر2006م ، ص 1.

(2) عمر خلف فزع ، **مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق... التوطن والتمويل** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، 2013م ، ص 130.

(3) قام الباحث بإعداد هذا الجدول رقم 1 من خلال المراجع التالية:

- حسين عبد المطلب الأسرج... مستقبل المشروعات الصغيرة ، عن البنك الأهلى المصرى ،المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى ظل القانون رقم 141 لسنة 2004م.
- **قانون رقم 141 لسنة 2004 بإصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة ،** رئاسة الجمهورية ، يونيو 2004م.
- **سوق المشروعات الصغرى والمتوسطة** ، سوق الأوراق المالية الليبي.. " نظرة مستقبلية نحو الاستثمار" ، ليبيا ، 2007م.
- ياسمين سعدون ، **المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة.. الواقع والآفاق ،** مديرية الإحصاء الصناعي ، العراق ، 2012م.
- ظاهر القشي وآخرون ، **أثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم على كفاءة الأداء ،** مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، العدد الثاني ، 2010م.
- **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين** ، منتدى الأعمال الفلسطيني ، مركز الد راسات والأبحاث ، مارس 2014م.
- عمر خلف فزع ، مشروعات الأعمال الصغيرة ... مرجع سبق ذكره.
- سمير زهير الصوص ، **بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة .. نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين ،** مكتب محافظة قلقيلية ، وزارة الاقتصاد الوطني ، فلسطين ، 2010م

(4) سماح مصطفى عبد الغنى ، **تفعيل دور المشروعات الصغيرة فى خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية** ، وزارة المالية ، قطاع مكتب الوزير ، الإدارة المركزية للبحوث المالية و التنمية الإدارية ، 2007م ، ص 5.

(5) ثائر محمود رشيد وآخرون ،**استراتجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع إشارة إلى تجربة العراق** ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 5 ، العدد10 ، 2013م ، ص 137.

(6) **اجتماع خبراء حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية** " الإطار العام" ، المعهد العربي للتخطيط ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا " الاسكوا" ، الكويت ، نوفمبر 2012م ، ص 2.

(7) **دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مؤسسة التمويل الدولية ، مجموعة البنك الدولي ، 2009م ، ص 7.

(8) ظاهر القشي وآخرون ، أثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم على كفاءة الأداء... ، مرجع سبق ذكره ، ص 4.

(9) دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ..... مرجع سبق ذكره ، ص 15.

(10) إيرول طايماز ، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية التركية** ، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، 2002م ، ص 72.

(11) أشرف محمد دوابه ، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية** ، مجلة البحوث الإدارية ، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، السنة الرابعة والعشرون ، العدد الرابع ، أكتوبر ٢٠٠٦ م ، ص 6.

(12) حسين عبد المطلب الأسرج ، مستقبل المشروعات الصغيرة فى مصر.... مرجع سبق ذكره ، ص 24. (13) المرجع السابق مباشرة ، ص 25.
(14) أشرف محمد دوابه ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية... مرجع سبق ذكره ، ص26. (15) المرجع السابق مباشرة ، ص 29.
(16) محمد عبدالحميد محمد فرحان ، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة.. دراسة لأهم مصادر التمويل** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم المالية والمصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، المملكة العربية السعودية ،2003م ، ص 42.
(17) **مقترح لرؤية إستراتيجية للمشروعات الصغيرةو المتوسطة ،** قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ، جمهورية مصر العربية ، موقع وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ، http://www.mti.gov.eg/SME/Vision2.htm#7، 2015/7/11م.
(18) ، (19) ، (20) المرجع السابق مباشرة.
(21) منذر واصف المصري ، **التنسيق والعلاقة بين أجهزة التشغيل والمؤسسات الإنتاجية ومنظومة تنمية الموارد البشرية** ، ورشة العمل الإقليمية الثانية لمخططي التشغيل ، منظمة العمل العربية ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ديسمبر 2009م.ص 34.
(22) المرجع السابق مباشرة ، ص 35..
(23) **التسويق الزراعي في الشرق الأدنى: التحديات وقضايا السياسات** ، المؤتمر الإقليمي التاسع والعشرون للشرق الأدنى ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة " الفاو" ، القاهرة ، مارس 2008م ، ص 4..
(24) **مستقبل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر ،** دليل بيت الحكمة لصانع القرار..تجارب عالمية وخبرات استراتيجية ، بيت الحكمة للدراسات الاستراتيجية ، مصر ، العدد السادس ، نوفمبر 2012م ، ص 4.
(25) **ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، نشرة اقتصادية شهرية ، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية ، العدد 48 ، أغسطس 2009م ، ص 14.
(26) **أخبار المشروعات الصغيرة في الوطن العربي** ، نشرة نصف سنوية ، قسم دراسات المشروعات الصغيرة ، إدارة المشروعات الصغيرة .برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي ، دولة الكويت ، السنة الثالثة .العدد (1) ، يوليو 2013م ، ص 17.
(27) **المشروعات الصغيرة والمتوسطة: بارقة أمل للاقتصاد المصري** ، بنك التنمية الصناعية والعمال المصري ، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلى مارس 2009م ، ص 3.
(28) سمير زهير الصوص ، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة .. ، مرجع سبق ذكره ، ص 33.
(29) حسين عبد المطلب الأسرج ، مستقبل المشروعات الصغيرة فى مصر..... ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.
(30) ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، نشرة اقتصادية شهرية ، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية ، العدد 87 ، نوفمبر 2012م ، ص 7.
(31) المرجع السابق مباشرة ، ص 8.
(32) ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، نشرة اقتصادية شهرية ، العدد 48 ، ..... مرجع سبق ذكره ، ص 14.
(33) سوق المشروعات الصغرى والمتوسطة ، سوق الأوراق المالية الليبي ، .... مرجع سبق ذكره ، ص 23.
(34) **المشروعات الصغيرة والمتوسطة: بارقة أمل للاقتصاد المصري** ، بنك التنمية الصناعية والعمال المصري.... مرجع سبق ذكره ، ص 9.
(35) **موقع البنك المركزي المصري ، http://www.sme-egypt.org/sites/Arabic/Pages/About-Us.aspx** ، 2014/6/2م.
(36) **موقع البرنامج المصري لتنمية المشروعات ، http://eedpegypt.org/w1/ar/main.php?id=1** ، 2014/6/2م
(37)**موقع بوابة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، http://www.namaa.gov.eg/default.aspx** ، 2-6-2014م.
(38) **موقع بنك مصر ، http://www.banquemisr.com/sites/ArBM/Pages/sme.aspx** ، 2014/6/2م.
(39) وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، المعهد المصرفي المصري ، البنك المركزي المصري ، http://ebi.gov.eg/small-and-medium-nterprises/?lang=ar ، 2015/7/13م.
(40) المرجع السابق مباشرة.
(41) نجلة مرتجى ، **المشروعات الصغيرة والتنمية الشاملة بالوطن العربي ..تجربة جامعة حلوان** ، المؤتمر التطبيقي الخليجي لأصحاب المشروعات الصغيرة ، البحرين ، سبتمبر2003م ، ص 8.
(42) المرجع السابق مباشرة ، ص 10.
(43) منى عبد العال سيد دسوقي ، **سياسات التمكين الاقتصادي وتفعيل مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة** ، المجلس القومي للمرأة ، مصر ، أغسطس 2012م ، ص 5.
(44) موقع ريديك سوهاج ، http://www.eedpegypt.org/w1/ar/redec.php?id=2 ، 2015/7/13م .
(45) المرجع السابق مباشرة.

المراجع

(1) **اجتماع خبراء حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية** " الإطار العام" ، المعهد العربي للتخطيط ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا " الاسكوا" ، الكويت ، نوفمبر 2012م.
(2) أخبار المشروعات الصغيرة في الوطن العربي ، نشرة نصف سنوية ، قسم دراسات المشروعات الصغيرة ، إدارة المشروعات الصغيرة .برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي ، دولة الكويت ، السنة الثالثة .العدد رقم (1) ، يوليو 2013م.
(3) أشرف محمد دوابه ، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية** ، مجلة البحوث الإدارية ، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، السنة الرابعة والعشرون ، العدد الرابع ، أكتوبر ٢٠٠٦ م.

(4) التسويق الزراعي في الشرق الأدنى: التحديات وقضايا السياسات ، المؤتمر الإقليمي التاسع والعشرون للشرق الأدنى ، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة " الفاو" ، القاهرة ، مارس 2008م.

(5) **المشروعات الصغيرة والمتوسطة: بارقة أمل للاقتصاد المصري** ، بنك التنمية الصناعية والعمال المصري ، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلى ، مارس 2009م.

(6) **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين** ، منتدى الأعمال الفلسطيني ، مركز الد راسات والأبحاث ، مارس 2014م.

(7) إيرول طايماز ، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية التركية** ، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، 2002م.

(8) ثائر محمود رشيد وآخرون ، **استراتجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع إشارة إلى تجربة العراق** ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 5 ، العدد 10 ، 2013م.

(9) حسين عبد المطلب الأسرج ، **مستقبل المشروعات الصغيرة فى مصر** ، كتاب الأهرام الاقتصادى ،العدد229 ، مطابع مؤسسة الأهرام ،القاهرة ، أكتوبر2006 م.

(10) **دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مؤسسة التمويل الدولية ، مجموعة البنك الدولي ، 2009م.

(11) سماح مصطفى عبد الغنى ، **تفعيل دور المشروعات الصغيرة فى خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية** ، وزارة المالية ، قطاع مكتب الوزير ، الإدارة المركزية للبحوث المالية و التنمية الإدارية ، 2007م.

(12) سمير زهير الصوص ، **بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة .. نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين ،** مكتب محافظة قلقيلية ، وزارة الاقتصاد الوطني ، فلسطين ، 2010م.

(13) **سوق المشروعات الصغرى والمتوسطة** ، سوق الأوراق المالية الليبي.. " نظرة مستقبلية نحو الاستثمار" ، ليبيا ، 2007م.

(14) ظاهر القشي وآخرون ، **أثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم على كفاءة الأداء** ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، العدد الثاني ، 2010م.

(15) عصام الدين على العاصى ، **تطوير نظام المعلومات الصناعية بحاضنات المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية** ، ندوة تطوير قطاع المعلومات الصناعية فى الدول العربية ، بيروت ، نوفمبر 2010م.

(16) عمر خلف فزع ، **مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق.. التوطن والتمويل** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، 2013م.

(17) **قانون رقم 141 لسنة 2004م بإصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة** ، رئاسة الجمهورية المصرية ، يونيو 2004م.

(18) محمد عبدالحميد محمد فرحان ، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة .. دراسة لأهم مصادر التمويل** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم المالية والمصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، المملكة العربية السعودية ،2003م.

(19) **مستقبل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر ، دليل بيت الحكمة لصانع القرار..تجارب عالمية وخبرات استراتيجية ،** بيت الحكمة للدراسات الإستراتيجية ، مصر ، العدد السادس ، نوفمبر 2012م.

(20) مقترح لرؤية إستراتيجية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة ، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ، جمهورية مصر العربية ، موقع وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ، http://www.mti.gov.eg/SME/Vision2.htm#7 ، 2015/7/11م.

(21) ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، نشرة اقتصادية شهرية ، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية ، العدد 87 ، نوفمبر 2012م.

(22) **ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، نشرة اقتصادية شهرية ، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية ، العدد 48 ، أغسطس 2009م.

(23) منذر واصف المصري ، **التنسيق والعلاقة بين أجهزة التشغيل والمؤسسات الإنتاجية ومنظومة تنمية الموارد البشرية** ، ورشة العمل الإقليمية الثانية لمخططي التشغيل ، منظمة العمل العربية ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ديسمبر 2009م.

(24) موقع البرنامج المصري لتنمية المشروعات ، **http://eedpegypt.org/w1/ar/main.php?id=1** ، 2014/6/2م.

(25) موقع البنك المركزي المصري ، **http://www.sme-egypt.org/sites/Arabic/Pages/About-Us.aspx** ، 2014/6/2م

(26) موقع بنك مصر ، **http://www.banquemisr.com/sites/ArBM/Pages/sme.aspx** ، 2014/6/2م.

(27) موقع بوابة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، **http://www.namaa.gov.eg/default.aspx** ، 2-6-2014م.

(28) موقع ريديك سوهاج ، http://www.eedpegypt.org/w1/ar/redec.php?id=2 ، 2015/7/13م.

(29) منى عبد العال سيد دسوقي ، **سياسات التمكين الإقتصادي وتفعيل مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة ،** المجلس القومي للمرأة ، مصر ، أغسطس 2012م.

(30) نجلة مرتجى ، **المشروعات الصغيرة والتنمية الشاملة بالوطن العربي .. تجربة جامعة حلوان** ، المؤتمر التطبيقي الخليجي لأصحاب المشروعات الصغيرة ، البحرين ، سبتمبر 2003م.

(31) وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، المعهد المصرفي المصري ، البنك المركزي المصري ، http://ebi.gov.eg/small-and-medium-nterprises/?lang=ar ، 2015/7/13 م.

(32) ياسمين سعدون ، **المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة.. الواقع والآفاق** ، مديرية الإحصاء الصناعي ، العراق ، 2012م.

تجربة البنك في مجال تمويل ورعاية المنشآت الصغيرة و المشاريع متناهية الصغر ومشاريع الاسر المنتجة

البنك السعودي للتسليف و الإدخار

Saudi Credit & Saving Bank

في هذا اللقاء

- البنك حالياً واهدافه
- برنامج البنك الاجتماعي
- قطاع الادخار
- برنامج مسارات للخدمات المالية في دعم المشاريع الصغيرة و متناهية الصغر
- المركز الوطني لرعاية المنشآت الصغيرة للخدمات الغير مالية
- ابرز الحلول والمبادرات لمواجهة تلك التحديات
- الخدمات الغير مالية للمشاريع متناهية الصغر (برنـــامج التعاون المشترك)

البنك حالياً

- رأسمال البنك 46 مليار ريال.
- اكثر من 1500 موظف من ذوي الخبرات والمؤهلات.
- 28 فرع موزعة على مناطق المملكة
- 7 منها يوجد فيها اقسام نسائية.
- يقدم البنك جميع خدماته عبر بوابته الإلكترونية.

أهداف البنك

- تقديم قروض بدون فائدة للمنشآت الصغيرة والناشئة ولأصحاب الحرف والمهن من المواطنين.
- **تقديم قروض اجتماعية بدون فائدة لذوي الدخول المحدودة من المواطنين.**
- **القيام بدور المنسق المكمل لرعاية قطاع المنشآت الصغيرة و الناشئة.**
- **العمل على تشجيع التوفير و الادخار للأفراد و المؤسسات في المملكة وإيجاد الأدوات التي تحقق هذه الغاية.**

SAUDI CREDIT & SAVINGS BANK

مهام البنك

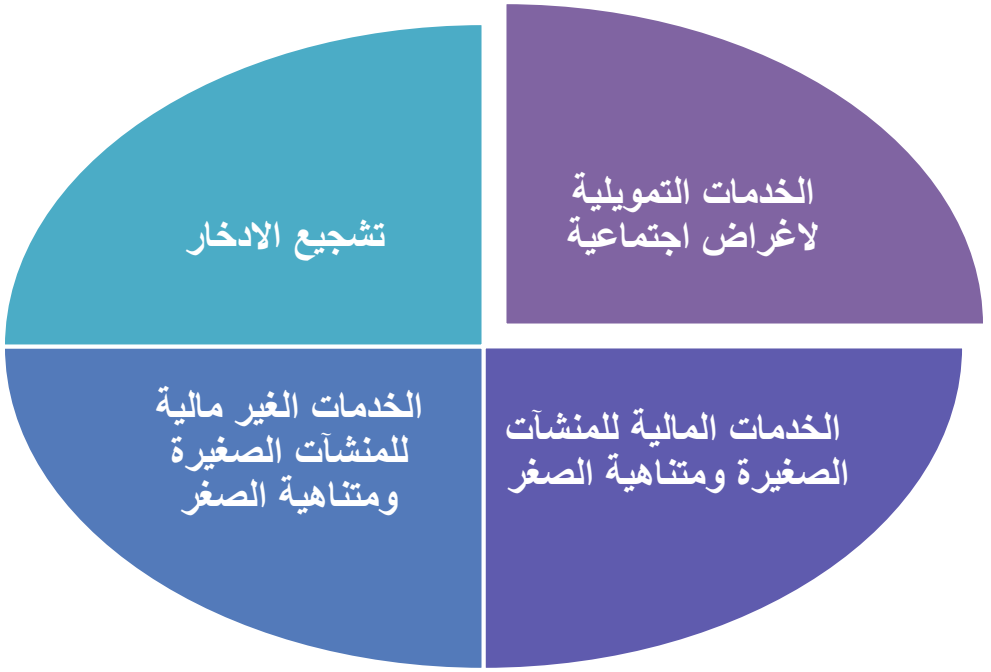
الخدمات التمويلية
لاغراض اجتماعية
تشجيع الادخار
الخدمات المالية للمنشآت
الصغيرة ومتناهية الصغر
الخدمات الغير مالية
للمنشآت الصغيرة
ومتناهية الصغر

برنامج البنك الاجتماعي

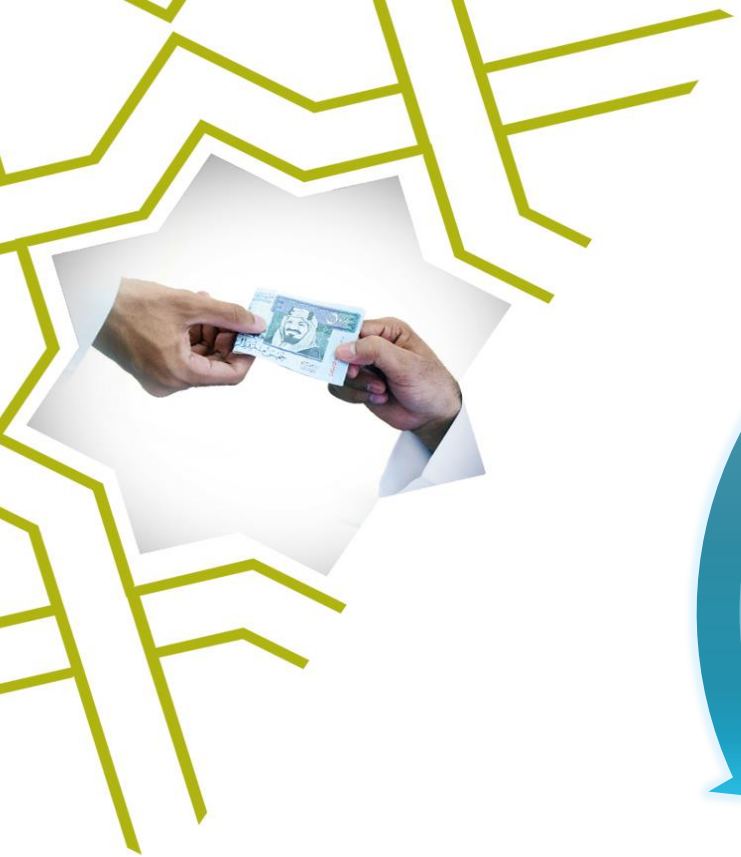

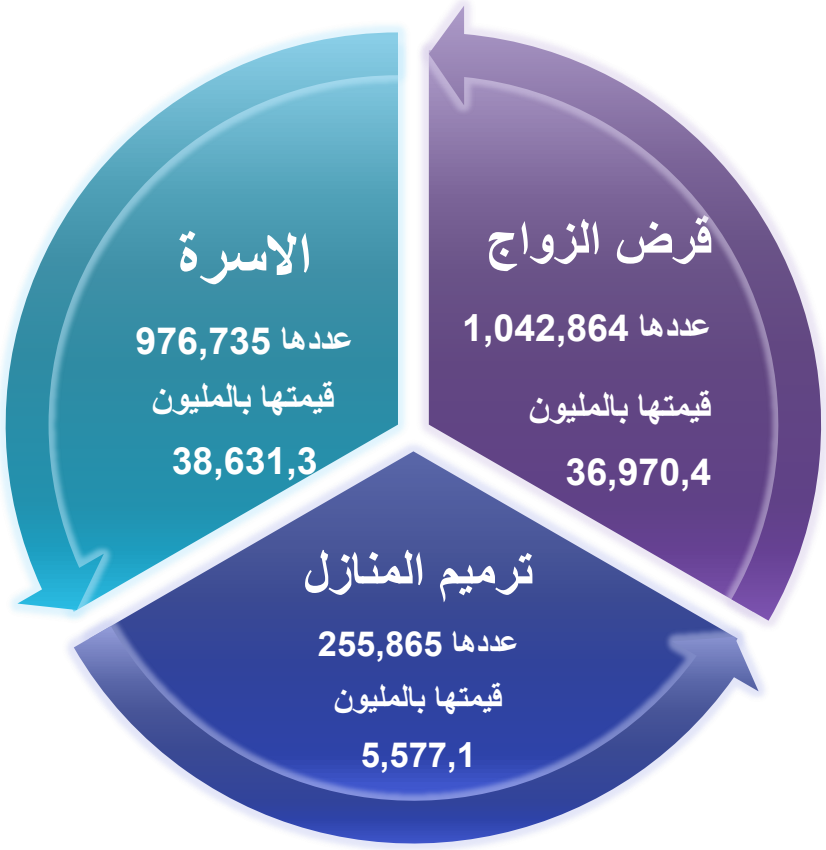

- هذه المنتجات موجهة لذوي الدخل المحدود الذين لا تزيد رواتبهم عن 10000 ريال سعودي .
- يصل مبلغ التمويل إلى 60.000 ريال سعودي كحد أعلى .
- يتم صرف ما يقارب 18,000 قرض شهرياً بقيمة تزيد عن 800 مليون ريال.

برنامج الادخار

- تم التعاقد مع شرك Ernst & Young والعمل جاري على تكييف افضل التجارب العالمية لإيجاد البرامج الادخارية المناسبة.

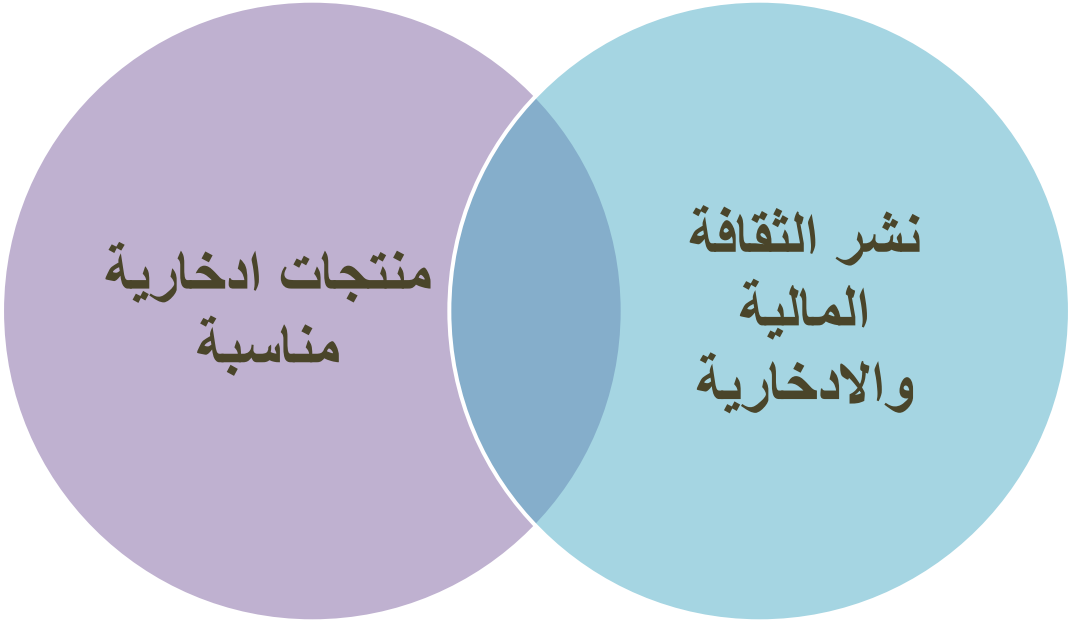

قطاع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر:

تفعيل وتعزيز بيئة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر

القيام بدور المنسق المكمل لرعاية قطاع المنشآت الصغيرة والناشئة احد الأهداف الرئيسة للبنك

- انشاء مجلس للجهات ذات العلاقة بالمشاريع الصغيرة.
- لائحة تأهيل واعتماد الجهات الراعية .
- لائحة تأهيل وتصنيف واعتماد الجهات الراعية للمشاريع متناهية الصغر ومشاريع الاسر المنتجة .

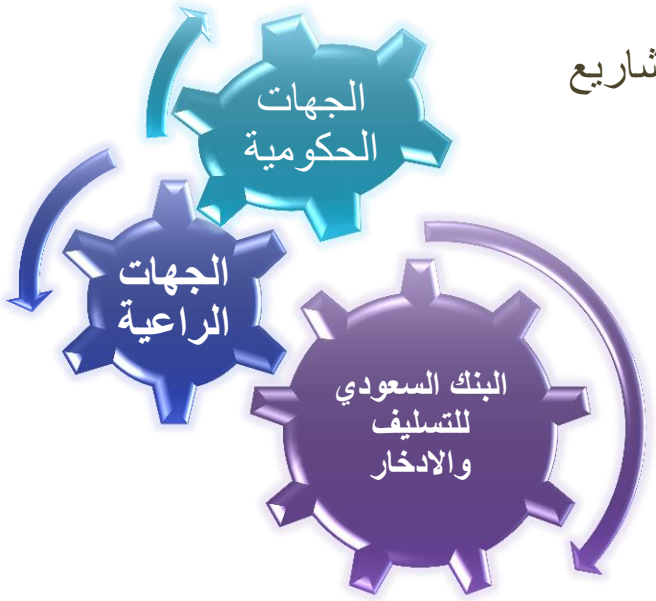

مسارات
LANES

الخدمات المالية ـ
برنامج مسارات لتمويل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر

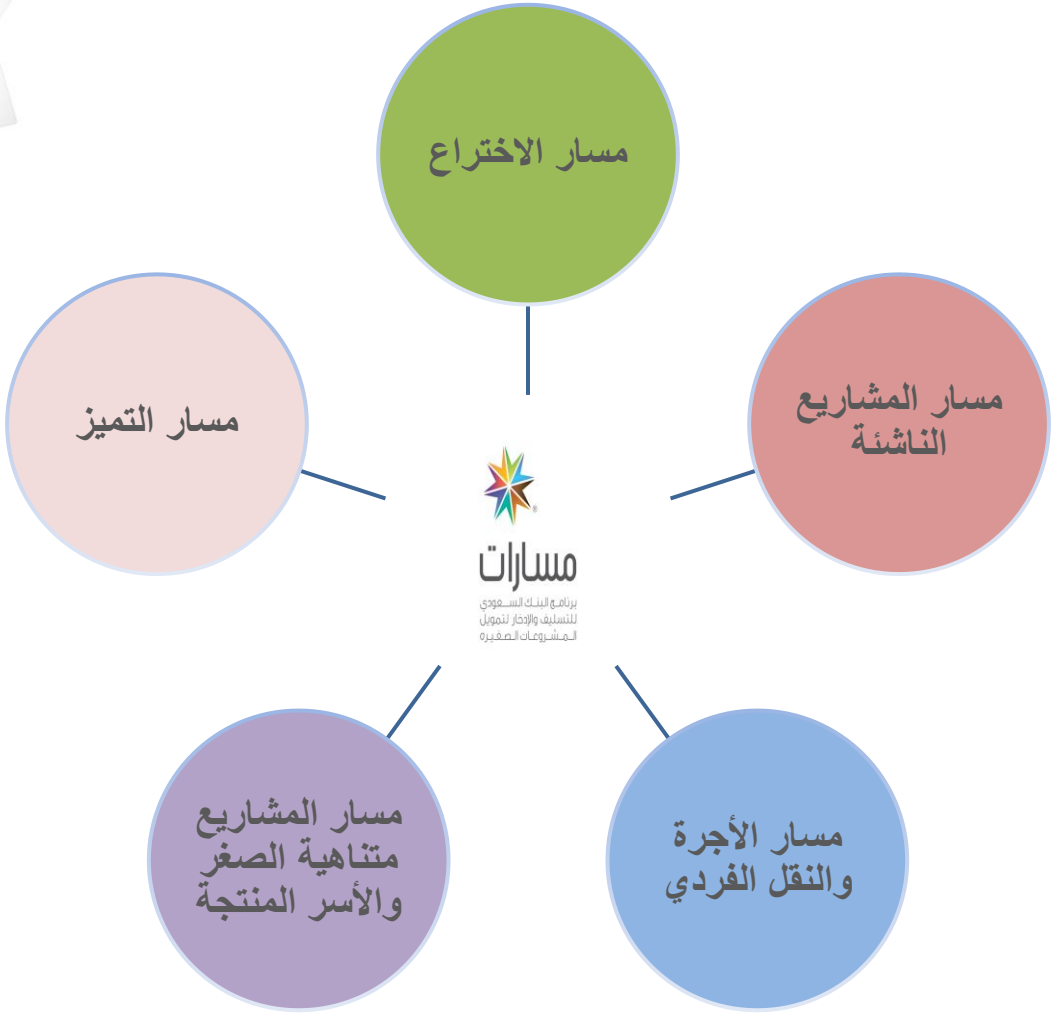

الخدمات الغير مالية
المركز الوطني لرعاية المنشآت الصغيرة

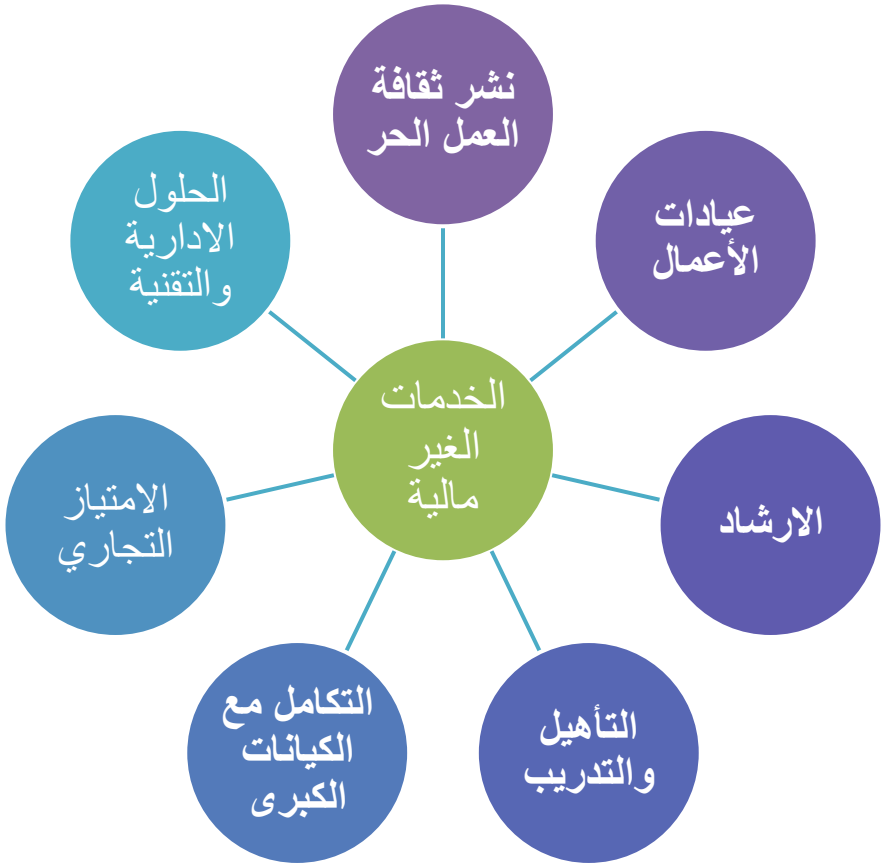

الخدمات مالية
لتنمية المشاريع متناهية الصغر ومشاريع الاسر المنتجة.

شرائح القروض	دفعات الصرف	قيمة القسط	رسوم الخدمات الادراية	مدة السداد
10 الاف	الجهة الراعية تقرر	500 ريال	300 ريال	20 شهر
15 الف	الجهة الراعية تقرر	750 يال	300 ريال	20 شهر
20 الف	2	1000 ريال	500 ريال	20 شهر
25 الف	3	1137 ريال	500 ريال	22 شهر
30 الف	3	1250 ريال	500 ريال	24 شهر
40 الف	4	1380 ريال	500 ريال	29 شهر
50 الف	4	1563 ريال	500 ريال	32 شهر

ج
ب
أ

الخدمات الغير مالية
لتنمية المشاريع متناهية الصغر ومشاريع الاسر المنتجة والصناعات اليدوية والحرفية

الاتفاقيات وعدد المشاريع

الجهة الراعية	مدة الاتفاقية	قيمة المحفظة	عدد القروض الممنوحة	قيمة القروض
اتفاقيات سابقة خلال الفترة 1428- 1435هـ	--	126,503,775	1142	68,208,361
الاتفاقيات الحالية	3 سنوات	44,000,000	2,281	34,588,071
الإجـمـالـــــــي		**170,503,775 ريال**	**3,423 قرض**	**102,796,432 ريال**
برنامج خطوة 13/11/1434هـ	2 سنة	50,000,000	319	18,722,872

ابرز التحديات التي تواجه قطاع المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر

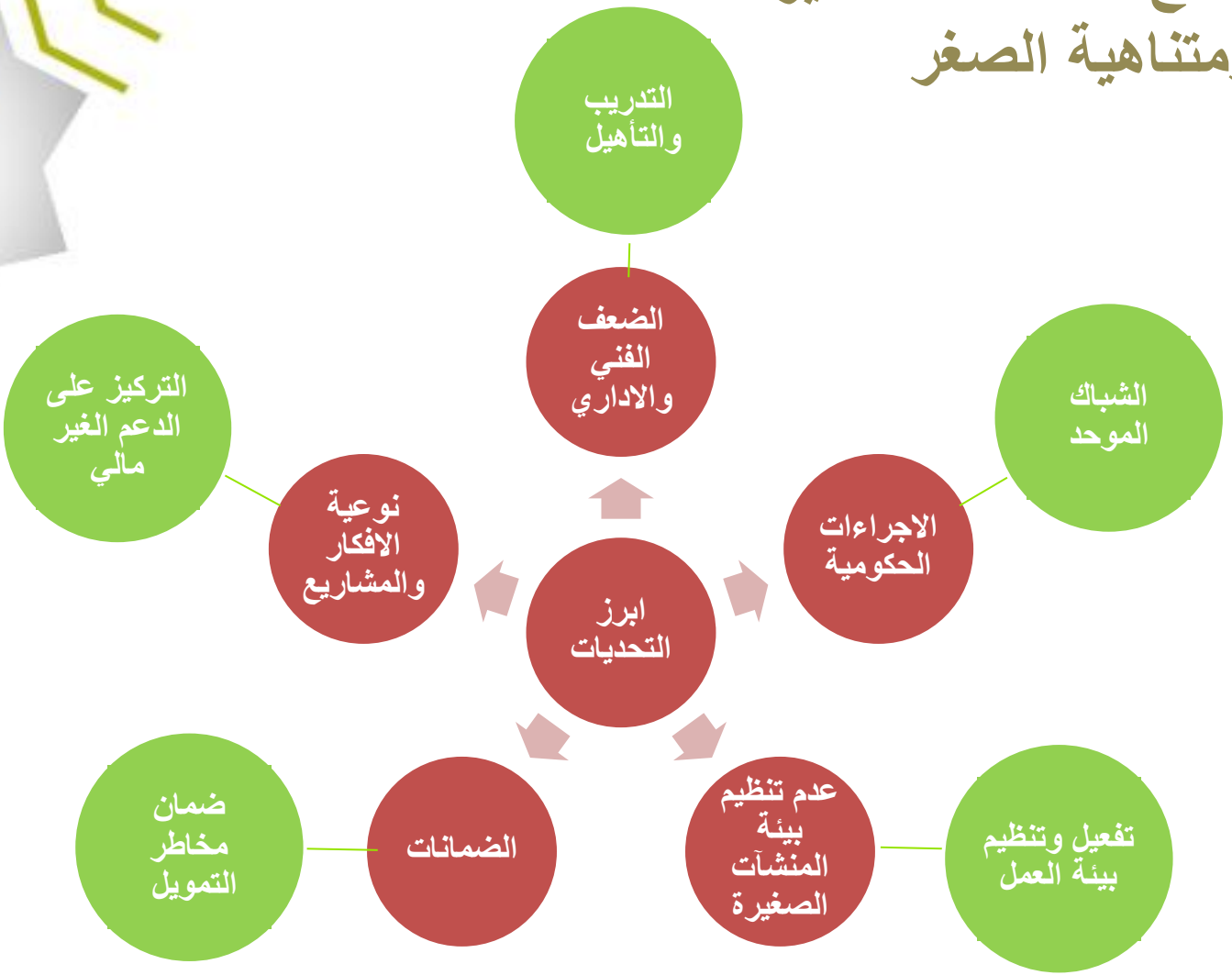

عدد وقيمة المشاريع منذ تأسيس البنك حتى نهاية شهر يوليو2015م

برنامج مسارات	عدد المشاريع	قيمة المشاريع/ بالمليون
المشاريع الناشئة	11,131	1,798,5
مشاريع الاختراع والتميز	886	1,541,1
سيارات الأجرة والنقل المدرسي	13,700	1,003,8
المشاريع متناهية الصغر والأسر المنتجة	3,990	123.9
الإجمالي	29,388	4,448,5

وشكرا لاستماعكم

البنك السعودي للتسليف و الإدخار

Saudi Credit & Saving Bank

قطاع التمويل الأصغر:
التجربة السودانية

بروفيسور بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم
رئيس وحدة التمويل لاأصغر
بنك السودان المركزي
badr_el_din@hotmail.com

ملخص:

إعترافاً بأهمية صناعة التمويل الأصغر ودوره فى تخفيف حدة الفقر فقد قام بنك السودان المركزي بتأسيس وحدة التمويل الأصغر فى مارس 2007 م كذراع لتنفيذ استراتيجية تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر .كما أدخل بنك السودان المركزي التمويل الاصغر كقطاع ذو أولوية وحدد له نسبه 12% من إجمالي المحفظة المصرفية للتمويل الأصغر. فضلا عن ذلك فقد أصدر البنك الإطار الرقابي والتنظيمي لمؤسسات التمويل الأصغر في العام 2011.

تهدف هذه الورقة لتبيان التطورات في قطاع التمويل الأصغر بالسودان . وانتهجت الورقة المنهج الوصفي وإعتمدت على البيانات الرسمية والحقائق لعرض الموضوعات التالية: السياسات والهياكل والإستراتيجيات والتمويل الأصغر بالمؤسسات والمصارف و قياس الاثر الإجتماعي للتمويل الأصغر والتمويل الأصغر بالجملة و مزايا التجربة الإسلامية السودانية في التمويل الأصغر والصغير والإشادات العالمية والتحديات والرؤية المستقبلية.

من أهم النتائج التى خلصت بها الورقة التطور الكبير والسريع في القطاع، خاصة في مجال التشريع والممولين من الجهات المستهدفة فضلا عن ظهور السودان بصورة واضحة في السنوات الأخيرة كنموذج في مجال التمويل الأصغر الإسلامي على النطاق العالمي. وأهم التحديات غياب الإستراتيجيات والخطط في المؤسسات والمصارف، ضعف التنسيق بين الشركاء في القطاع، غياب الدراسات لتقييم الأداء على مستوي المصارف والمؤسسات، تأثير التضخم والرسوم الحكومية والمصرفية وإرتفاع الضرائب، و ضعف القاعدة المالية المصرفية والتركيز على الشريحة العليا من طالبي التمويل في القطاع، و غياب التقييم والتصنيف لمقدمي الخدمة من قبل بنك السودان المركزي أو أي وكالة تصنيف.

مقدمة

إعترافاً بأهمية صناعة التمويل الأصغر ودوره فى تخفيف حدة الفقر فقد قام بنك السودان المركزي بتأسيس وحدة التمويل الأصغر فى مارس 2007 م كذراع لتنفيذ استراتيجية تنمية وتطوير قطاع التمويل الاصغر ؛ والتى تحقق الاهداف الاتية : المساهمة فى الدخل القومى ؛ المساهمة فى توفير فرص للعمل ؛ المساهمة فى رفع مستوى الانتاجية ؛ المساهمة تخفيف من حدة الفقر . وقام بنك السودان المركزي عبر وحدة التمويل الأصغر ببعض الإنجازات في القطاع حسب رؤية محددة إرتكزت على عدة محاور. كما أدخل بنك السودان المركزي التمويل الاصغر كقطاع ذو أولوية وحدد له نسبه 12% من إجمالي المحفظة المصرفية للتمويل الأصغر، ووصلت النسبة الفعلية إلى 5% بنهاية العام 2013. فضلا عن ذلك فقد أصدر البنك الإطار الرقابي والتنظيمي لمؤسسات التمويل الأصغر في العام 2011، وكانت النتيجة تسجيل 30 مؤسسة تمويل أصغر عاملة ومنتشره على نطاق السودان.

ستقوم هذه الورقة بعرض السياسات والنشاطات والبرامج وتأثير التجربة على الإنتاج وتوفير فرص العمل والرؤية المستقبلية لتطوير العمل بالقطاع.

السياسات

1. أدرج قطاع التمويل الأصغر في سياسة التمويل المصرفي السنوية، كقطاع ذو أولوية من حيث منح التمويل، مع تخصيص نسبة (12%) كحد أدني من المحفظة المخصصة للتمويل السنوي لكل مصرف، بسقف تمويل لا يتعدي (20,000) عشرون ألف جنيه سوداني لعميل التمويل الأصغر الواحد.

2. ولتسهيل التمويل للجهات المستهدفه حدد بنك السودان المركزي عدداً من صيغ التمويل المناسبة للقطاع. فضلا عن باقة ضمانات شملت خمسة عشر نوعا من الضمانات المناسبة لهذا القطاع وتنوعت بين الضمانات الفردية مرورا بضمانات الواجهات الإجتماعية كالعمد والشيوخ وحتى ضمانات الدخول والمعاشات. والضمانات الأكثر إستعمالا هي الضمان الشخصي[1] وضمان الطرف الثالث المدعوم بشيكات، صناديق الضمان، رهن الممتلكات (الأصول) المنقوله، ضمان

منظمات المجتمع المدني والإتحادات، ضمان المرتبات، ضمان المعاشات، حجز المدخرات، والتخزين المباشر وغيرها. [2] وجاء في سياسات بنك السودان المركزي للعام 2008 أن على المصارف العمل على تبسيط الإجراءات والمرونة في الضمانات والبحث عن بدائل للضمانات التقليدية، وتوسيع نطاق إستخدام ضمان المؤسسات كطرف ثالث عن طريق مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات وإتحادات العمال. كما حث بنك السودان المركزي في سياساته للعام 2011 على إستخدام الضمانات غير التقليدية، مع مراعاة إستخدام التأمين كضمان. كما وجه بإنشاء مؤسسة مجتمعية لضمان مؤسسات التمويل الأصغر بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة والعمل على جذب خدمات ضمان الإئتمان الدولية. [3]

3. أصدرت وثيقة التأمين الشامل كضمان. التجربة السودانية في الضمانات شملت ايضا آليه لتقديم الحماية عبر الطرق المتوافقه مع الشريعة لذوي الدخل المحدود بتكلفة مناسبه عبر التكافل الإسلامي الأصغر. هذه الحماية تتم عبر وثيقة التأمين الاصغر الشامله كضمان تأمين ضد تعثر العميل وتأمين العين (الأصول) موضع التمويل فضلا عن ضمان تكافلي في حالة العجز أو الوفاة. تكلفة هذه الوثيقة يدفعها الزبون وتتراوح بين 1-3% من حجم التمويل، إعتمادا على نوع العمليات الممولة. هذه الوثيقة تمثل أول تجربه لإدخال التأمين التكافلي الأصغر بغرض زيادة الإنتشار وخلق نموذج للتكافل الأصغر يؤدى دورا مزدوجا كتأمين وضمان في آن واحد. هذه الوثيقة لازالت في طور التجربة. بالإضافة لمجموعة من المشروعات الفردية أول محاولة لتطبيقها على مستوي كبير كان في محفظة تمويل مشروعات الخريجين الثانية. هذه المحفظة بدأت العمل في العام 2012 وتهدف لإيجاد فرص لتمويل الخريجين كواحد من الجهات المستهدفه بالتمويل الأصغر. و يشارك فيها بنك السودان المركزي ومجموعة من المصارف بقيادة المصرفين الرائدين للمحفظة (مصرف المزارع التجاري ومصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية)، برأسمال 100 مليون جنيه سوداني. بنهاية العام 2013 إستطاعات المحفظة أن تمول 3000 عملية في 15 ولاية بمبالغ بلغت 48 مليون جنيه، وحققت أرباحا بلغت 3.8 مليون جنيه. وتم الإتفاق مع ثلاثة من شركات التأمين

---

[1] وفي مسح أجراه مصطفي جمال الدين وآخرون على مؤسسات التمويل الأصغر بثلاثة ولايات بالسودان (مصطفى جمال الدين أبو كساوي وآخرون، 2007، الضمانات المصاحبة ودورها في توسيع نطاق التمويل الأصغر في السودان، يونيكونز لإستشارات المحدودة، وبنك السودان المركزي، نوفمبر 2007، المرجع السابق) وجد أن الإقراض بالضمان الشخصي لأفرع المصارف التي شملها البحث يمثل 75% من نسبة حجم الإقراض لهذه المؤسسات .

[2] بنك السودان المركزي، 2008، منشور رقم (2008/5)، بتاريخ 10 مارس، بعنوان: الضمانات غير التقليدية المصاحبة لعمليات التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي، الخرطوم.

[3] مصطفي جمال الدين أبوكساوي، وآخرون، 2007، مرجع سبق ذكره..

لتأمين هذه المشروعات عبر الوثيقة. وحتى تاريخه وبالرجوع لهذه الشركات فإن الأداء جيد والمطالبات في المستوى الأدني. إستغلت الوثيقة أيضا في المشروع القومي لبريط صغار المزارعين بالأسواق الذي بدأ في العام 2011 ويهدف لتغطية نصف مليون مزارع ريفي في السنوات القادمة، لتحقيق الإشتمال المالي للمزارعين الريفيين ولتدعيم برامج سلسلة القيمة وتحويل المزارعين الريفيين من مرحلة متلقي للدعم إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي. في هذا المشروع قام بنك الخرطوم مدعوما ببنك السودان المركزي وبقية المصارف بربط المزارعين في الزراعة التقليدية بكل الأسواق (سوق المحاصيل، سوق تأمين المحاصيل، الخدمات الإستشارية – إختيار البذور إستعمال المبيدات وطرق الحصاد وغيرها). وتقوم وزارات الزراعة الولائية بتقديم هذه الخدمات الممولة من بنك السودان المركزي. ويتم تأمين المشروع من شركات التأمين عبر وثيقة التأمين الشامله، كما يقوم برنامج الغذاء العالمي بتقديم الغذاء للمزارعين وتقوم الحكومة والصندوق بشراء المحصول كإحتياطي إستراتيجي والإستفادة منه في برنامج الغذاء مقابل العمل.

4. أنشأت وكالة حكومية (وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة، كفالات) لكي ساعد علي تسهيل التمويل بالجملة من المصارف لمؤسسات التمويل الأصغر عبر صيغة المضاربة المقيدة

5. وجاء ضمن سياسة بنك السودان المركزي للعام 2014 تخفيض نسبة المرابحة فى محفظة التمويل الاصغر من اكثر من 90% الى نسبة 70%، و تطبيق المبادئ العالمية لحماية العملاء و الاستمرار فى دعم برامج قدرات العاملين فى حقل التمويل الاصغر و تفعيل الوسائط المحلية والتنظيمات المهنية والتعاونية وأصحاب الانتاج الزراعى والحيوانى .

الهياكل والإستراتيجيات

في العام 2007م، تم إنشاء وحدة مستقلة إدارياً وماليا (وحدة التمويل الأصغر)، لتنظيم قطاع التمويل الأصغر .
وعلى مستوى الهياكل القومية ومؤسسات التمويل الاصغر تم تكوين مايلي:

- المجلس الأعلي للتمويل الأصغر الإتحادي والمجالس الولائية
- وحدات التمويل الاصغر بفروع بنك السودان المركزي بالولايات،
- وحدات التمويل الأصغر في رئاسات المصارف،
- تمت اعادة ترتيب البنوك الحكومية المتخصصة (بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية ، والبنك الزراعي السوداني) ليمثلا أفضل قنوات لتوصيل خدمات التمويل الأصغر وبشكل أكثر فعالية،

- قيام صندوق شراكة مع بنك التنمية الإسلامي، جده وخصص مبلغ (59.9) مليون دولار لتقديم الدعم الفني، البرمجيات، التمويل بالجملة للمؤسسات. كما أنشأت بالتعاون مع وزارة المالية والإقتصاد الوطني (والمانحين والبنك الدولي)، الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر المحدودة، وبرأسمال (20) مليون دولار لنشر أفضل الممارسات، التدريب، والتمويل بالجملة.
- إنشاء وحدات تخطيط المشروعات بالوزارات ذات الصلة بالتمويل الأصغر، إنشاء وحدات لتخطيط المشروعات بالوزارت ذات الصلة بالتمويل الأصغر في كل من الوزارات التالية: الرعاية والضمان الاجتماعي، البيئة والغابات والتنمية العمرانية، الزراعة والري، وزارة التجارة، وزارة الصناعة، وزارة الموارد البشرية والعمل، الثروة الحيوانية والسمكية والمراعى وزارة المالية ولاية الخرطوم، وزارة الشباب والرياضة (تحت الإنشاء). كما تمت صياغة أهداف وحدات التخطيط وتم تسليمها لهذه الوحدات لكي تكون هاديا لها في العمل.

- إنشاء مراكز تنمية المشروعات: الدعوة عبر المجلس الأعلى لقيام مراكز لتنمية المشروعات بالولايات كآلية لتنويع مشروعات التمويل الأصغر ونجحنا في إدخال مركز بولاية الجزيرة وفي إنتظار بقية الولايات. وأخيرا بدأنا في تقديم المساعدة الفنية لمؤسسات التمويل الأصغر لإنشاء هذه المراكز لتكون تابعه لها وذلك عبر برنامج الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية، جدة.
- تعديل وتنقيح الإطار الرقابي والتنظيمي لقيام مؤسسات للتمويل الأصغر للعام 2011 بنسخة للعام 2015.
- تم التصديق بممارسة العمل لأول بنك أجنبي متخصص في التمويل الأصغر (يرأسمال من برنامج الخليج العربي – أجفند، بعض المصارف المحلية والأفراد السودانيين).
- إعادة تنظيم البنك الزراعي السوداني خلال الفترة أعلاه، علما بأن بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية قد تمت أيضا إعادة تنظيمه في فترة سابقة.
- تأسيس 30 مؤسسة تمويل أصغر لاتقبل الودائع عاملة بنهاية 2014 شملت كل الولايات.

الإستراتيجيات

بدأ السودان المركزي تطوير قطاع التمويل الأصغر من خلال رؤية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان (2007-2011)، تضمنت خلق بيئة قانونية وتشريعية مواتية ، تطوير مؤسسات مستدامة، وتأسيس بنية تحتية مساندة (قاعدة المعلومات، وضع معايير قياس للأداء، وبرامج لبناء القدرات). [4]

ومؤخرا وضع المجلس الأعلي للتمويل الأصغر الإستراتيجية الشاملة للتمويل الأصغر 2013-2017 ، وتحل محل رؤية بنك السودان لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر. وإستهدفت الإستراتيجية لتحقيق عدة نتائج بنهاية فترتها مقارنة بالعام 2012.

تضمنت الرؤية: " أن يكون التمويل الاصغر محركاً رئيساَ للتنمية الإقتصادية والإجتماعية في السودان''الهدف الإستراتيجي :توسيع مظلة التمويل الأصغر لزيادة مساهمته فى تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الإجتماعية. فضلا عن المحاور التالية:

المحور الأول: تطوير سياسات وتشريعات مشجعة لتنمية القطاع

المحور الثانى: تطوير البنية التحتية المساندة للتمويل الاصغر

المحور الثالث: توسيع وتنويع قاعدة الموارد والخدمات المالية وتوزيعها قطاعيا وولائيا

المحور الرابع: تعزيز توفر المعلومات وإستخدام التقانة

المحور الخامس: تعزيز نماذج مشروعات التمويل الاصغر الناجحة وإدخالها ضمن حركة المجتمع

مصفوفة النتائج المتوقعة من الإستراتيجية الشاملة لتنمية قطاع التمويل الأصغر 2013-2017

[4] الرؤية الإستراتيجية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان، يونيكونز، 2006، ص. 54

المؤشرات	2012	المستهدف في 2017
نسبة إسهام قطاع التمويل الأصغر قي الناتج القومي الإجمالي	%1	%3
عدد المستفيدين (الزبائن) بالألف	494	1500
نسبة الممولين من الفقراء (18 سنة فأكثر)	%8.2	%24.6
نسبة تمويل العنصر النسائي	%30	%50
عدد المؤسسات المصرفية المتخصصة في التمويل الأصغر	3	4
المحافظ المتخصصة في التمويل الأصغر	3	6
نسبة زيادة أصول الفقراء	-	%15
نسبة زيادة موارد مؤسسات التمويل الأصغر	-	%100
نسبة زيادة عدد مؤسسات التمويل الأصغر (على أقل تقدير)	-	%20
نسبة تخفيض القطاع غير المنظم	-	%5

الإستراتيجية القومية الشاملة للتمويل الأصغر 2013-2017، المجلس الأعلي للتمويل الأصغر

التمويل الأصغر بمؤسسات التمويل الاصغر

حسب بيانات بنك السودان المركزي إرتفع حجم التمويل الأصغر تدريجياً بمؤسسات التمويل الأصغر من 29 مليون جنيه في العام 2007م الي 334 مليون جنيه في يونيو 2014م . وصحب ذلك ارتفاع في عدد العملاء من 14 الف عميل في العام 2007م ، الي 355 الف عميل بنهاية يونيو 2014م .

التمويل الأصغر بالمصارف والمؤسسات

بينما إرتفع إجمالي عملاء التمويل الاصغر التراكمي من 64 ألف فقط في العام 2007 إلى 494 ألف في نهاية 2012 ثم إلى 706 ألف في نهاية 2013 وإلى أكثر من مليون عميل بنهاية العام 2014

لسوق التمويل الأصغر مستقبلا واعدا حيث يتوقع أن تكون لمؤسسات التمويل الأصغر الريادة في التمويل الأصغر. حسب تقديرات بنك السودان المركزي للزبائن المحتملين في هذا القطاع وبإفتراض نسبة متوسطة بلغت 36.7% من اجمالي السكان 16 سنه فأكثر في العام 2012 ، اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء نتوقع أن نغطي مستقبلا 7.2 مليون زبون محتمل، مقارنة ب 14.4 مليون فقير يمثلون 46.5% من إجمالي السكان. كما نتوقع الوصول لنحو 1.5 مليون عميل سنويا في العام 2017 مقارنة بـ 706 ألف عميل بنهاية العام الماضي. ونسبة التغطيه للزبائن المحتملين حتى نهاية العام 2013 بلغ 4.9% من المصارف ووصلت النسبة إلى 8% إذا أدخلنا مؤسسات التمويل الأصغر والوسائط المجتمعية والصناديق الإجتماعية، علما بأن تقديرات التغطية في حسب الرؤية الإستراتيجية لتنمية قطاع التمويل الأصغر كانت 1-3% فقط في العام 2006.

التمويل والتمويل بالجملة والمحافظ

إجازة قانون وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة (كفالات) من المجلس الأعلي والمجلس الوطني كآلية لضمان تمويلات المصارف للمؤسسات على نسبة الـ 12% المخصصة للتمويل الأصغر.

المصدر	بنك السودان المركزى	موارد ذاتية	الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر	الشراكة مع بنك التنمية الإسلامي، جدة	المصارف	الإجمالى
المبلغ (مليون جنيه)	152	47.1	33.2	56	16.5	304.8
النسبة	50%	15%	11%	18%	6%	100%

المصدر: تقارير وحدة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي

من الجدول أعلاه نلاحظ خفض نسبة التمويل بالجملة من البنك المركزي لمؤسسات التمويل الأصغر من 59% (للفترة 2007-2011) إلى 50% من الإجمالي في فبراير 2014 وذلك تمشيا مع الوصول لأن يكون بنك السودان المركزي ملجأ أخير لتمويل المؤسسات وفتح الباب للتمويل من الموارد الذاتية للمؤسسات وتمويلات المصارف والشراكة مع بنك التنمية، جدة والشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر وغيرها (بما في ذلك التمويل بالجملة من المؤسسات وشركات الإتصالات خصما على المسؤولية الإجتماعية لهذه المؤسسات) وذلك عبر ضمان وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة (كفالات). كما تم تفعيل برنامج الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية بتمويل 7 مؤسسات أضيفت إليها 3 أخرى بتمويل بالجملة زاد عن 20 مليون دولار بمؤشرات أداء جيدة للغاية يمكن إعتبارها نموذجا في

التمويل بالجملة من حيث العقد النموذجي للمضاربة المقيدة وعدد العملاء الممولين وتوزيع التمويل حسب القطاعات وإنخفاض نسبة التعثر إلى الحدود الآمنة عالميا.

تفعيل محفظة تمويل الخريجين الثانية بمساهمة راسمالية بلغت 100 مليون (58 مليون مدفوع) بعدد ممولين بلغ 2914 ونسبة تعثر في حدود 5% كما يظهر من الجدول التالي:

أداء محفظة الخريجين الثانية حتى ديسمبر 2013

المساهمات	رواد المحفظة	موقف التنفيذ والعملاء	نسب القطاعات المستفيده	نسب التعثر
بدأت المحفظة في 20 مارس 2012 برأس المال المصدق: 100مليون راس المال المدفوع 59 مليون (دفع 14 مصرف مليون لكل مصرف + بنك السودان المركزي 36 مليون)،	الإدخار والتنمية الإجتماعية و المزارع التجاري	عبر 62 نافذه لـ 2914 عميل جملة التمويل نحو50 مليون ونسبة تنفيذ بولاية الخرطوم 29%.	31 % للزراعي، 32 % للتجاري و 23% للخدمي	7% للإدخار و5% للمزارع التجاري

المصدر: تقارير وحدة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي

إدخال عملاء التمويل الأصغر في شكل شرائح ووضع محافظ وفرص تمويلية بالمصارف عبر التمويل بالجملة تديره بعض المصارف كاتمويل بالجملة من بنك السودان المركزي بمبلغ 2 مليون لشريحة خريجي التدريب المهني والفني بولاية الخرطوم عبر مصرف التنمية الصناعية كمرحله أولى، فضلا عن محفظة تنمية المرأة الريفية والخدمات التدريبية المرتبطه بها وكذلك محفظة الخريجين الثانية. علما بأن الخطوة القادمة ستركز على شريحة المسجونين لمنح التمويل بدون ضمان عبر محفظة خاضة بهم.

كما تم إلغاء العمل بعقودات المشاركة والقرض الحسن في التمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر والمصارف المتخصصة وإستبداله بعقد المضاربة المقيدة النموذجي مع تقاسم الارباح بين بنك السودان المركزي ومؤسسات التمويل الأصغر والمصارف المتخصصة، وهذا العقد لقي إشادة من البنك الإسلامي للتنمية بإعتبار أن هذه هي الفرصة المثلي لتطبيق صيغة المضاربة المقيدة، كما أنه أدى لإنخفاض التعثر إلى 3% وهذا المعدل يعتبر في الحدود الآمنة دوليا.

التدريب والترويج

تم تدريب 1050 ضابط تمويل اصغر على منهج إحترافي عبر أكاديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية وتم توزيعهم بواقع 2 لكل فرع في كل المصارف العاملة بالبلاد. كما بدأت دورات تدريبية بإدخال برنامج (السيب، SEEP) لرفع التقارير من المؤسسات مما يساعد أيضا على الدخول في الـ Mix Market (الموقع العالمي لرفع تقارير المؤسسات للحصول على التقييم العالمي)ز وتم أيضا تدريب المؤسسات في برنامج سلسلة القيمة (Value Chain) بواسطة الإتحاد الإقليمي الريفي للشرق الادنى وشمال افريقيا. ومن المتوقع البدء في برنامج تدريبي للمؤسسات (MiroFin) الخاص بإعداد خطط العمل لمؤسسات التمويل الأصغر.

وفي مجالات تصحيح كثير من المفاهيم المغلوطه عبر التصريحات والمحاضرات والملتقيات واللقاءآت والإجتماعات خاصة في الولايات للإلتقاء بوحدات التمويل الأصغر بفروع بنك السودان المركزي ومدراء المصارف الولائية والوسائط المجتمعية ومؤسسات التمويل الأصغر بالوايات ومجالس التمويل الأصغر الولائية لنشر الثقافة الصحيحة للتمويل الأصغر، وظهر ذلك جليا في تحسين قبول للمفهوم العام نحو التمويل الأصغر من الدعم إلى العمل المؤسسي المستدام. مما بدأت الحملة التوعوية والإعلامية لتطبيق المبادئ السبعة لحملة (Smart) العالمية لحماية زبائن التمويل الأصغر بدعوة كل الشركاء وذلك إستباقا لزيارة مسؤولة أفريقيا في الحملة التابعة لمنظمة أكسيون (Accion) والتى حددت السودان ضمن برنامجها للترويج لحماية الزبائن في العام 2014.

قياس الاثر الإجتماعي للتمويل الأصغر

الدراسة الوحيدة التى قامت بقياس الأثر الإجتماعي بالوالايات قام بها البنك الدولي في مايو 2013،.[5] إعتمد التحليل في هذه الدراسة على بيانات الإستبيات (480 إستبيان وزعت على كل ولايات السودان عدا ولايات دارفور)والمقابلات الشخصية والمواومات الأولية. وتوصل التقرير إلى ان "تجربة التمويل الأصغر في السودان تجربة موجبه" والنتائج الأساسية أوضحت "درجة عاليه من رضا زبائن التمويل الأصغر من الخدمات المقدمه إليهم من مؤسسات التمويل الأصغر وكذلك وجدت الدراسة تطور إيجابي من تلقي التمويل ملحوظ أشار إليه الزبائن". وكانت أهم النتائج كالأتي:

[5] تقييم أثر قطاع مؤسسات التمويل الأصغر في السودان، 2007-2013، أي إف سي الإستشارية العالمية وشركة باكت الإستشارية

- أغلب التمويل عبر صيغة المرابحة لشراء مواد خام بضمانة طرف ثالث الي يشكل نسبة نحو 50%، وأغلب الممولين منحوا فترة سماح وأن عمليات التمويل الصغير (أكثر من 20 ألف) نادره ونسبة القروض الفردية تصل إلى أكثر من 90%

- تزايدت فرص التشغيل في الحالات التى طلبت التمويل للتوسع (أكثر من 50%). كما ترى نسبة 80% أن دخولهم زادت وكذلك ترى نسبة نحو 50% أن أرباحهم قد زادت و نسبة 32% يرون أن مشاريعهم قد نمت

- هنالك تطور إيجابي في الرفاهية بالنسبة للزبائن الذين منحوا تمويلا في مجال التغذية (نحو 50%) والحصول على فرص التعليم (36%)، وفرص الخدمات (34%)، وشراء الأغراض الضرورية. كما أن 45% أوضحوا بأنه في وضع مادي أفضل من بقية المجتمع المحلي.

ومن أهم المقترحات ضرورة وجود برامج لرفع الوعي بالتمويل الأصغر للجهة المستهدفه، الشفافية في الشروط وتسهيل طريقة التقديم للتمويل وقفل الباب أمام الوسطاء للقيام بهذا الدور بتكلفة، ولتوسيع مظلة الممولين ينبغي الإعتماد على الوسائط والوكلاء والتقانة وتسهيل الضمانات وخلق أوعية إدخارة إختيارية وتوسيع دائرة المنتجات والخدمات غير التمويلية عبر مراكز تطوير المشروعات وضمان الشفافية مع القياس الصحيح لأسعار المنتجات وتحليل ومعالجة المخاطر التمويلية. كما أوضحت الدراسة أن التمويل الأصغر لم يؤخذ بعد كنشاط إقتصادي مربح بل كآلية سريعة لخفض معدلات الفقر.

مزايا التجربة الإسلامية السودانية في التمويل الأصغر والصغير والإشادات العالمية

التجربة السودانية في التمويل الأصغر قدمت بعض التجارب في التمويل الأصغر الإسلامي نجملها في التالي:

- أول تجربة إسلامية متكامله تدعم بواسطة البنك المركزي[6]
- من أوائل التجارب الأفريقية التى وضعت إستراتيجية شاملة لتنمية وتطوير القطاع يشارك فيها كل الشركاء
- أول تجربة ذات بعد قومي (وحدة التمويل الأصغر، المراكز ووحدات تخطيط المشروعات ومجالس التمويل الأصغر)

[6] Harper, M. and Ibrahim, Badr El Din, A. 2011, "Crossfire: Islamic banking avoids interest payments and thus prevents rich investors profiting from the poor", Enterprise Development & Microfinance, Volume 22 Number 4 December 2011, Practical Action Publishing (formerly ITDG Publishing) .

- أول تجربة تستخدم التكافل الإسلامي الأصغر عبر وثيقة التأمين الشامله
- أول تجربة تنشئ وكالة ضمان حكومية للتمويل الأصغر بالجملة
- أول تجربة تستخدم صيغة المضاربة المقيدة في التمويلات بالجملة (شهادة البنك الإسلامي للتنمية)

-أشاد تقرير صندوق النقد الدولي (تقرير صندوق النقد الدولي للسودان، مشاورات 317/13، أكتوبر 2013) بما قام به بنك السودان المركزي في تنمية قطاع التمويل الأصغر. وأوضح التقرير صغر حجم قطاع التمويل الأصغر، إلا أنه سريع النمو نظرا للدور النشط للدولة في إدخال القطاع ضمن منظومة مكافحة الفقر والتنمية الإقتصادية والمالية. كما وصف التقرير التغيرات التى تمت في القطاع بأنها "مثيره للإهتمام"، حيث زاد عدد العملاء من 49 ألف في العام 2007 إلى 494 الف في العام 2012، فضلاً عن أن المصارف شكلت تطوراً متصاعداً في تحقيق نسبة الـ 12% الموضوعة للتمويل الأصغر من إجمالي المحفظة التمويلية. كما أشار إلى تصنيف البنك الدولي للسودان وبنغلاديش كرواد عالميين في مجال عدد زبائن التمويل الاصغر على النسق الإسلامي من بين 19 دوله، و توقع صندوق النقد الدولي "أن يبرز السودان في دائرة الضوء عالميا في مجال التمويل الأصغر الإسلامي في إطار معدلات النموء الحالية للقطاع".[7]

– اشادة المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب) بتجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان [8]، وتم تصنيف السودان الدولة الثانية في عدد عملاء التمويل الأصغر الإسلامي من بين 19 دولة بعد بنغلاديش.كما تم تصنيف السودان الدولة الرابعة في المحفظة القائمة للتمويل الأصغر وذلك من قبل المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء (Consultative Group to Assist the Poor, CGAP) التابعة للبنك الدولي. وأشار التقرير للتجربة السودانية

[7] تقرير صندوق النقد الدولي عن السودان رقم (13/337) المصدر صندوق النقد الدولي : www.imf.org

[8] مذكرة مناقشة مركزة، رقم (48)، مارس 2013، المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب)، البنك الدولي، مارس 2013، باللغتين العربية والإنجليزية) www.cgap.org. [8] CGAP, 2013, "Trends in Sharia-Compliant Financial Inclusion", Consultative Group to Help the Poor, CGAP, The World Bank, Focus Note, No. 84, March.

"التجربة الفريدة من حيث تطور سوق التمويل الأصغر الإسلامي" ووصفها "بالمختبر في تقديم خدمات التمويل الأصغر الإسلامي"(المصدر: الإتجاهات العامة للإشتمال المالي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

– الاشادة من منظمة الايفاد علي تجربة مبادرة البنك الزراعي السوداني في التمويل الاصغر (ابسمي) كواحد من تجارب الايفاد الناجحة في التمويل الأصغر الإسلامي والتي يمكن تعميمها وتطبيقها مرة اخري [9]

– اختيار التجربة السودانيه بالشراكه مع البنك الاسلامى للتنمية – جده ضمن أفضل عشرة مشروعات مموله من البنك الاسلامي .

– اشار موقع Microfinance Africa .net الي ان السودان يقود العالم في عدد العملاء في التمويل الاصغر الاسلامي [10]

– اشادة بتجربة التمويل الاصغر الاسلامي في السودان نشرت في موقع مركز الشمول المالي بتاريخ 26 أبريل 2013 جاء فيها أن التمويل الأصغر الإسلامي بدأ في التصاعد ولكن بوتيرة ضعيفة حتي في الدول التى تبنت هذا النوع من التمويل، فيما عدا السودان الذي يعتبر الحالة الشاذه والمثيره والجديره بالإهتمام حيث إرتفع عدد عملاء التمويل الاصغر إلى 400,000 مقارنة بنحو 9,500 عميل فقط في العام 2006، ويرجع الفضل، حسب رؤية المقال، إلى الدفع الحكومي لتقديم خدمات مالية وإلى القوانين التي تتطلب أن تكون المنتجات المالية المحلية متوافقة مع أسس الشريعة الإسلامية. [11]

---

[9] المصدر: مقال بعنوان: Islamic microfinance: unlocking new potential to fight rural poverty

موقع ايفاد http://www.ifad.org/operations/projects/regions/pn/factsheets/nena_islamic.pdf

[10] ورقة مدير مركز الهدي للمصارف الاسلامية والاقتصاد والتي قدمت في المؤتمر العالمي حول نماذج النظام الاسلامي في التمويل الاصغر الذي نظمه البنك الاسلامي للتنمية– جدة وجامعة باكستان الاسلامية عنوان المقال: Sudan-leading-in Islamic microfinance- industry/- المصدر http://microfinanceafrica.net/news/pakistan-

[11] بعنوان: Sharia and Savings: Islamic Microfinance

المصدر موقع : Centre for financial inclusion : ACCION

http://cfi-blog.org/2013/04/26/sharia-and-savings-islamic-microfinance/

التحديات

باستثناء ولاية الخرطوم والاقليم الشمالي (متوسط استهلاك الفرد 205 و 162 على التوالي) فان الاقليم الاخرى التى لها درجة انتشار مصرفي ضعيف و متوسط إستهلاك أقل من المتوسط القومي . اقليمي كردفان ودارفور بنسبة انتشار مصرفي أقل من 10% في العام 2012 وهما متوسط استهلاك للفرد في حدود 120 و 123 على التوالي (الأقل على المستوى القومي). [12]

ضعف التنسيق بين الشركاء في القطاع (المصارف والمؤسسات والوزارات ذات الصله بالتمويل الاصغر المنظمات المحلية والأجنبية وغيرها)

عدم وضع سياسات خاصة بالقطاع تقوم على الدلائل العلمية لضعف البحث العلمي الميداني الجاد في مجال التمويل الأصغر.

الفجوة التمويلية وغياب تقديرات الطلب: إنحصرت البيانات والدراسات على جانب العرض (طريقة تقديم التمويل ونوعية وطرق السداد والضمانات وغيرها) ولم تغطي جانب الطلب (تقديرات حاجة الزبائن)

عدم الإستفادة من مزايا التمويل الأصغر الإسلامي في التمويل الأصغر، كما لم تضع المصارف معالجة الفقر جزءا من مسؤوليتها الإجتماعية بصورة مباشرة. وضعف التمويل بالمشاركة الذي يناسب التمويل الأصغر ولا يحتاج لضمانات قوية و لم تتكامل الزكاة والتأمين الإسلامي والقروض الحسنة لسد حاجيات الفقراء الأخرى كالسكن وضروريات الحياة [13]

[12] Ibrahim, Badr EL Din A., 2013a, "Key Elements of an Institutionalized Structure for MF & MF as a Component of the Financial Sector- The Sudanese Experience", UNDP/CBOS Workshop on Islamic Microfinance Principles and Best Practices 11-13 March, Khartoum, Sudan

[13] Ibrahim, Badr El Din A. & Mohammed Osman Khalifa, 2011, "Why *Musharaka* Mode of Finance is Worth Considering?, Journal of Islamic Banking and Finance, quarterly publication of the International Association of Islamic banks, Karachi, September 2011 Issue. Ibrahim, Badr El Din, 2004, Banking & Finance to SMEs in Sudan – Lessons from an Islamic Financing System, a book forwarded by Prof. Rodney Wilson, Director, Institute for Middle Eastern and Islamic Studies, University of Durham, Publisher: The Institute of Islamic Banking and Insurance, London, UK.

غياب الإستراتيجيات والخطط في المؤسسات والمصارف للدخول في صناعة التمويل الأصغر أو تطويرها، علما بأن دخولها الآن ليس برغبة أكيدة بل أملته القوانين واللوائح السائدة في الجهاز المصرفي وتوجهات الدولة في إدخال الفقراء النشطين إقتصاديا في النظام المالي المنظم.

غياب الدراسات لتقييم الأداء على مستوي المصارف والمؤسسات

غياب التقييم والتصنيف لمقدمي الخدمة من قبل بنك السودان المركزي أو أي وكالة تصنيف

ضعف حماية الزبائن وغياب آليات الحماية : أهم مخاطر الممارسات التى تضعف الحماية حسب حملة سمارت: المعلومات المضللة غير الصحيحية التسغير غير المسؤول للهوامش، والرسوم الداخلية غير المرئية وغير المبررة، غياب الحوافز في حالة الأداء الجيد، عدم ملاءمة صياغة العقود من ناحية لغوية مع متطلبات الزبائن، والتمييز بين الزبائن دون أسباب مقنعة، والإقراض الزائد، والمقاضاة السريعة في المحاكم ضد المقترضين في حالة الإخفاق في السداد، رفض منح التمويل مرة أخرى في حالة نجاح التجربة الأولي. لهذا فقد كثرة الخلاف وعدم الرضا من زبائن التمويل الأصغر عن المصارف وإتهامهم بتسبب الضرر أو ممارسة المحاباة في منح التمويل.

التضخم والرسوم الحكومية والمصرفية وإرتفاع الضرائب

ضعف القاعدة المالية المصرفية: تدني نسب الموجودات والودائع وعلو نسب الودائع تحت الطلب تشير لضعف القاعدة المالية وعدم إستقرارها .

التركيز على الشريحة العليا من طالبي التمويل في القطاع

- الحد الأقصي للتمويل الأصغر في السودان أكثر من 3 ألف دولار أمريكي مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 500 دولار فقط (هذا الرقم المتوسط يعادل التمويل متناهي الصغر بالسودان).
- درجت المصارف على التمويل بالحد الأقصي المسموح به بولاية الخرطوم دون تدرج.
- رفع الحد الأقصي للتمويل جاء في ظل عدم إستيفاء المصارف بالنسبة المقررة للمحفظة

- رفع الحد الأقصي يتناقض مع الإهتمام بالتمويل على المستوى القاعدي و يهدم فكرة التمويل الأصغر التى تستهدف شريحة الفقراء النشطين للتحول إلى شريحة أقل فقرا.

ضعف ثقافة التمويل الأصغر (ثقافة التمويل الأصغر: لماذا يؤخذ التمويل؟ كيف يؤخذ؟ وكيف يستغل؟ ومتي وكيف يتم إرجاعه؟) أدت لكثرة حالات لاتعثر نتيجة لإستخدام التمويل في غير محله. ولكن هنالك تحول واضح في الفهم للتمويل الأصغر في السنوات الماضية. [14]

الرؤية المستقبلية

الإلتزام بمتابعة تحقيق نتائج الإستراتيجية القومية الشامله للتمويل الأصغر 2013-2017 وبإشراك كل الشركاء في تنمية القطاع خلال الفترة المقبلة

الإستمرار في تقوية مؤسسات التمويل الأصغر على أسس عالمية من حيث التدريب ورفع قدرات العاملين وتوسيع نطاق الحوكمة وإدخال أفضل البرمجيات وتطبيق أفضل الممارسات العالمية في التمويل الأصغر وزيادة رؤوس أموال هذه المؤسسات وحماية زبائنها نظرا لأن هذه المؤسسات ستكون قاطرة التمويل الأصغر في المستقبل وتتكامل بشكل جيد مع المصارف التجارية عبر وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة (كفالات).

زيادة الإنتشار الولائي لمؤسسات التمويل الأصغر لتغطية أكبر عدد من العملاء وشرائح التمويل الأصغر بالريف. وإجراء دراسة تشخيصية في المستقبل لمعرفة درجة إنتشار المؤسسات مقارنة بالعملاء المختملين في كل الولايات.

التوسع في المحافظ المتخصصة المرتبطة بشرائح التمويل الأصغر وتوسيع نطاق المحافظ القائمة مثل المحفظة الثانية لتمويل مشروعات الخريجين ومحفظة خريجي التدريب المهني والفني.

مواصلة العمل في تصحيح المفاهيم المغلوطة خاصة في الريف.

---

[14] Ibrahim, Badr EL Din A., 2011, Islamic Microfinance - Challenges and Prospects". The Journal of Islamic Banking and Finance, quarterly Journal publication of the International Association of Islamic banks, Karachi, June 2011 Issue.

التوسع فى استخدام وثيقة التأمين الشامله كضمان. ولعل مايؤخذ على التجربة السودانية في ضمانات التمويل الأصغر أنها لم تواكب التطورات العالمية التي حدثت خلال العقدين الماضيين والخاصة بخلق مناخ جيد للعميل لكي يكون بمقدوره سداد ماعليه من أقساط عبر آليات محددة. وهذه التحولات العالمية في ضمانات التمويل الأصغر إرتبطت بتطورات وإجراءات يمكن أن نطلق عليها (الضمانات الخفية أو الإجرءات والترتيبات الداعمة للضمانات) من أهمها الإعتماد على الزبائن من العنصر النسائي اللائي يشكلن نسبة لاتقل عن 80% من جملة الممولين تمويلا أصغر عالميا، إدخال إدخار الجهة المستهدفة، إختياريا (تغطية عجز السيولة) أو إجباريا (كضمان جزئي)، والقروض المتعددة، وإعادة جدولة الدفعيات، و القروض المتصاعدة، والإعفاءات الجزئية من رسوم القرض (في بعض الحالات المتعثرة أو في حالة السداد المبكر)، ومنح تمويلات متوسطة وطويلة الأجل، و إعادة جدولة القروض في حالة التعثر لأسباب خارجة عن الإرادة، و المتابعة اللصيقة والإهتمام بنوعية المشروعات والعملاء تخفيض أعباء القروض في حالة السداد المبكر للتشجيع على السداد، وجعل التمويل الأصغر بسيطا في منتجاته وخدماته وعدم فرض رسوم إضافية أو مستترة لتخفيف العبء على الجهة المستهدفة لتكون قادرة على دفع ماعليها من إلتزامات مالية للموسسات المقرضة في مواعيدها، و التحول تدريجيا للقروض الصغيرة والمتناهية الصغر متوسطة وطويلة المدى (تطويل فترات السداد) لضمان نجاح المشروعات، و متابعة العملاء بصورة دورية في مناطق العمل أو لمنزل قبل وبعد تقديم التمويل عن طريق العمل الميداني وفتح الفروع بالقرب من المناطق السكنية والإعتماد على موظفي الإستثمار والمتابعة، والإعتماد المتزايد على نوعية العملاء والمشروعات والمتابعة اللصيقة وتحليل دراسة الجدوى والتدفق النقدي كآليات إحتياطية تكمل ولكن لا تعوض عن الضمانات بأنواعها وغيرها. وعلى الرغم من أن التجربة السودانية في التمويل الأصغر تجربة إسلامية، إلا أنها لم تستفد بما فيه الكفاية من مزايا نظام التمويل الإسلامي المعتمد أساسا على صيغ التمويل بالشراكة التي لا تحتاج لضمانات قوية وتشعر أصحاب المشروعات المتناهية الصغر بالأمان لوجود الشريك. كما ولازالت المصارف في السودان تتعامل بتقليدية في مسألة ضمانات التمويل الأصغر وأقل ضمان يتم قبوله الضمان الشخصي[15].

تفعيل الوسائط المحلية والتنظيمات المهنية والتعاونية وأصحاب الانتاج الزراعى والحيوانى كآلية للتمويل الجماعي

[15] ياسر جامع، 2010، الوجه القبيح للتمويل الأصغر،

http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/more/44354?PHPSESSID=189e21d04e2ceca456952860986121ba

العمل على إدخال الخدمات غير التمويلية كخدمات متكاملة كالتوسع في التأمين الأصغر والدفعيات الإليكترونية وتشجيع الإدخار الأصغر .

التوسع في قاعدة الشراكات على أساس الشراكة الناجحة بين بنك السودان المركزي والبنك الإسلامي للتنمية، جدة

الإستمرار في خفض نسبة المرابحة في التمويل الأصغر إلى أدنى حدود ممكنه، علما بأن السياسة التمويلية للعام 2014 طلبت من المصارف تخفيض نسبة المرابحة في التمويل الأصغر لـ 70%، والتوجه بقوة نحو القطاعات المنتجة خاصة في الريف كالقطاع الزراعي التقليدي والصناعات الحرفية.

الإستمرار في تطبيق حملة (سمارت) لحماية زبائن التمويل الأصغر ووضع أسس وآليات للحماية تمشيا مع المبادئ السبعة لحملة (سمارت) خلال العام 2014.

الإسراع في إنشاء الجمعية السودانية لمؤسسات التمويل الأصغر لتقديم خدمات التدريب ورفع القدرات والزيارات الميدانية لمنسوبيها للتعرف على أفضل الممارسات العالمية في التمويل الأصغر ومساعدة أعضائها في الحصول على التمويلات بالجملة من المصارف على أفضل شروط في الفترة القادمة عبر ضمانات وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة (كفالات).

رؤية حول مستقبل خطة تسخير الموارد المالية للقطاع:

من الواضح أن الطلب على التمويل الأصغر أكبر من العرض وذلك بسبب عدم إستغلال المصارف لنسبة الـ 12% من المحفظة الكلية لتمويل القطاع لأسباب من اهمها: :

أولا :غياب دراسات الجدوى المقبوله لدى المصارف . يأتي ذلك على الرغم من بعض المجهودات التي قا بها بنك السودان والمجلس الأعلي للتمويل الأصغر لتشجيع قيام مراكز لتنمية وتطوير المشروعات مناط بها إجراء المسوحات وتحديد الخطط الإستثمارية الولائية وإقتراح المشروعات وإجراء دراسات الجدوى عليها وتقديمها لمقدمى الخدمة. وعلى الرغم من هذه الدعوات للولايات بقيام هذه المراكز إلا أن هنالك مركزين فقط في جنوب دافور والجزيرة أسستهما مؤسسات التمويل الأصغر بهذه الولايات على نفقتها. ويعمل بنك السودان المركزي عبر وحدة الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية في تقديم دعم فني لإنشاء مجموعه أخرى في ولايات أخرى.

ثانيا: عدم توفر الضمانات المناسبة لمقدمي الخدمة (على الرغم من تشجيع السياسات التمويلية للمصارف بإستغلال باقة الضمانات ووثيقة التأمين الأصغر الشامله أو أي ضمانات مناسبه.

والخطة المستقبلية في تسخير الموارد المالية للقطاع تشمل التالي :

أولاً: الاستمرار فى توظيف نسبة 12% من المحفظة الاجمالية للمصارف عبر التمويل المباشر للافراد والمجموعات أو أو عبر التمويل بالجملة من المصارف لمؤسسات التمويل الاصغر مع توسيع نطاق التمويل بالجملة من المصارف والشراكات (من بند المسؤولية الإجتماعية) والمانحين والمستثمرين الإجتماعيين وشركات القطاع الخاص وغيرها وذلك على حساب تمويلات بنك السودان المركزي التى تشكل نحو50% (بيانات العام 2013). وتأتي أهمية توسيع نطاق هذا السوق من أهم الأولويات في المستقبل بعد إنشاء وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة(كفالات). وينبغي أن يكون بنك السودان ملجأ أخير لتمويل مؤسسات التمويل الأصغر وترك الباب واسعا للتمويل بالجملة عبر بوابة القطاع الخاص (خاصة تسخير موارد المصارف على النسبة الموضوعة للتمويل الأصغر) طالما كان هنالك وكالة لضمان التمويل بالجملة، فضلا عن أن دور بنك السودان ينبغي أن يتقلص ليكون دورا رقابيا أكثر من كونه داعما للتمويل بالجملة بصورة مباشرة ونقترح فقط أن يعتمد بنك السودان على تسخير موارد أجنبية للتمويل بالجملة والتدريب ورفع القدرات كما هو الحال في حالة الشراكة الناجحة مع البنك الإسلامي للتنمية وليس من موارده الذاتية. بمعني أن يقوم بنك السودان بإستقطاب الموارد المالية من المانحين ما استطاع وتسخيرها في سوق التمويل بالجملة جنبا إلى جنب مع المانحين الآخرين والمصارف التجارية

ثانياً: الاعتماد في التمويلات بالجملة على صيغة المضاربة المقيدة (مع تقاسم الإرباح والخسائر بين المانحين ومؤسسات التمويل الأصغر الممولة) وجعلها إجبارية عند ضمان التمويلات بالجملة عبر وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة (كفالات) لما لها من مزايا في خفض نسبة التعثر وضمان الفعالية في أداء المؤسسات، علما بأن هذه الصيغة أعتمدت من البنك الإسلامي للتنمية كصيغة أساسية للتمويل بالجملة إعتمادا على التجربة السودانية في الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية.

ثالثاً: تحويل بعض مؤسسات التمويل الأصغر الناجحة لمؤسسات تقبل الودائع وفقا للإطار الرقابي والتنظيمي مع التركيز على جذب الودائع الإدخارية لهذه المؤسسات الإجبارية والإختياريه. هذه الودائع ينبغي أن تشكل نسبة معتبرة من تمويلات المؤسسات لا تقل عن 50% أسوة بالتجربة الأثيوبية في إستقطاب الودائع من الجهة المستهدفة في التمويل لضمان أن تكون هذه الودائع أقل تكلفة وتساعد على إستمرارية عمل المؤسسات.

عنوان الورقة البحثية:

جمعيات القروض الصغرى بالمغرب ودورها في تنمية وتمويل المشاريع الصغيرة

دة. ماجدة صواب - د. بوشتى الخزان (أستاذان باحثان جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس المغرب)

ملخص مشروع الورقة البحثية:

أمام تراجع المغرب في دعمه المباشر للميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أصبحت عدة مؤسسات وهيئات دولية تساعد المنظمات غير الحكومية لتقوم بأنشطة تكمل دور الدولة، مما شجع على تزايد المبادرات الجماعية لتكوين تنظيمات وجمعيات ذات أهداف متنوعة ومن بينها جمعيات السلفات الصغرى أو الأبناك الصغيرة المتخصصة في منح قروض مالية للفئات المهمشة. وقد لعبت هذه المؤسسات دورا فعالا و ديناميكيا في التخفيف من حدة الفقر وتقليص دائرة الهشاشة وتمكين الفئات المعوزة من الاندماج في الحياة الاقتصادية وتحقيق التنمية البشرية من خلال:

1- توفير الظروف الملائمة لإحداث المشاريع والأنشطة المدرة للدخل؛

2- تنمية مداخيل عدد من الأسر ذات الدخل المحدود والمتدني؛

3- دعم الفئات المنعدمة الدخل.

لقد أصبحت مؤسسات القروض الصغرى تحتل مكانة متميزة داخل نسق التمويل المسبق للمشاريع بالمغرب، إذ تطور عددها كما تضاعف زبناؤها و أثبت مكانتها في تمويل المشاريع الصغيرة المدرة للدخل على غرار تجارب بلدان أخرى كالبرازيل والبنغلادش والهند. واحتل المغرب رتبا متقدمة في هذا السياق على المستوى العالمي. وتمكنت بفعل المرونة التي تنهجها هذه المؤسسات المالية الوصول إلى أعماق البوادي والأحياء الفقيرة في المدن وذلك في إطار التنمية الاقتصادية التضامنية و التي انتشلت عددا مهما من النساء وأصحاب الحرف البسيطة من الفقر بانخراطهم واندراجهم الإيجابي في الدورة الاقتصادية المهيكلة.

يصل عدد هذه المؤسسات المالية بالمغرب اليوم حوالي 12 مؤسسة منها ما هو تابع لأشخاص ذاتيين أو مؤسسات بنكية وتشغل في مجموعها ما يناهز 6000 أجير، وتتوفر على 1,2 مليون زبون أي نصف زبناء القروض الصغرى على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 66 % من النساء 40 % منهن بالوسط الريفي. وهو ما جعل المغرب يحصل على جائزة منظمة الأمم المتحدة للسلفات الصغرى سنة 2005. وقد أشار البنك الدولي في نفس السنة أن حوالي 5 ملايين مغربي بإمكانهم الاستفادة من القروض

الصغرى مما فتح شهية هذه المؤسسات في فتح فروع لها عبر أرجاء البلاد وبالفعل احتلت مؤسستا "الأمانة" و"زاكورة" سنة 2007 المراتب الأولى عالميا من حيث مبالغ القروض الممنوحة ومن حيث عدد المستفيدين.

كلمات مفاتيح: مؤسسات القروض الصغرى- التمويل المسبق- المشاريع الصغيرة- الفقر- التهميش - التنمية البشرية- الاقتصاد التضامني- صناعة التمويل الأصغر.

مقدمة:

بفعل العولمة الفاحشة وما ترتب عنها من تراجع لاقتصاديات دول كثيرة في خلق فرص مواتية للتنمية المحلية، وتعدد أوجه التدويل الصناعي والتجاري واحتكار فائض القيمة للقطاعين معا في يد فئة قليلة من الدول المتقدمة وشركاتها العابرة للقارات، وسيطرة وتوجيه وتأثير وتدخل المؤسسات البنكية الدولية في الشؤون المالية و نوع المشاريع الاقتصادية المراد إنجازها لعدد من البلدان الفقيرة والسائرة في طريق النمو، ارتفعت معدلات الفقر والإقصاء والتهميش لفئات واسعة من مجتمعات هذه الأقطار، وتعدد ت مظاهره وتجلياته، وما فتئت نسب عالية من سكان العالم النامي تلتحق بخانة الفقراء، جراء تدهور قدراتها الاقتصادية وضعف الفرص للحصول على شغل قار يؤمن حياة كريمة لها.

لقد تأثرت بلدان عربية كثيرة من التحولات العالمية المتسارعة، ولم تتمكن في ظل هذه المستجدات من إيجاد نماذج تنموية فعالة لكسب رهان العولمة الجارفة. بل رضخت لتوصيات المؤسسات المالية العالمية، بإعادة النظر في أساليب تدبير الاقتصاد والتنمية الاجتماعية، من خلال إجبارها على التخلي التدريجي عن التدخل في توجيه والاستثمار في الاقتصاد الوطني وفتحه أمام القطاع الخاص، والتراجع عن الدعم الاجتماعي في كل مستوياته، وهذا ما أطلق عليه في حينه – بداية الثمانينيات من القرن الماضي – بسياسة التقويم الهيكلي. وجراء هذه السياسة التقشفية التي نهجتها معظم الدول العربية اتسعت معها قاعدة الفقر والفقراء، ومست بذلك البطالة شرائح واسعة من المجتمع، خصوصا بالأوساط الحضرية أو بالمدن التي أصبحت ملجأ للفقراء والمهمشين، مما انعكس سلبا على مشهدها وعمرانها.

و أمام هذه الإكراهات تنامى دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، كشريك أساسي وبديل للدول في خلق فرص التنمية ومساعدة الشعب بواسطة الشعب لتجاوز الأزمة، انطلاقا من مقاربات جديدة وفي قطيعة تامة مع الممارسات السابقة التي كانت الدول فيها الموجه والمتدخل الوحيد في التنمية والتشغيل.

أهمية البحث:

فإذا كانت بعض الدول الفقيرة ومن ضمنها البانغلادش قد اشتهرت بتجربتها، بنك جرامين أو مصرف القرية للبروفيسور محمد يونس، الحاصل على جائزة نوبل للسلام سنة 2006، الغنية في محاربة الفقر من

خلال سياسات تنموية نابعة من مقاربة التمويل الصغير الموجه للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، والمفتوح في وجه الفئات المحرومة وغير القادرة على الارتقاء إلى الاقتراض من المؤسسات البنكية. فإن المغرب وبعد عقد التسعينيات من القرن الماضي راكم تجربة لا تقل أهمية عن تجارب بعض البلدان في ميدان محاربة الفقر والهشاشة، من خلال الانخراط الإيجابي لعدد من جمعيات القروض المالية الصغيرة الموجهة إلى كل الفئات الاجتماعية غير القادرة على الحصول على سلفات من الأبناك الرسمية لتعقد الإجراءات والمساطر المفضية للقرض. و أضحت بذلك هذه البنيات غير الحكومية فاعلا لا محيد عنه، وشريكا أساسيا في خلق فرص الشغل وتطوير الكفاءات و إرساء الأسس المتينة للتنمية الاجتماعية المنشودة.

لقد تمكنت فئات واسعة من العاطلين عن العمل من مختلف الأعمار سواء الحاصلين على شواهد أم لا، لهم مهن وخبرات أو بدون، الاستفادة من القروض الصغيرة، طوروا بواسطتها مشاريع اقتصادية وكفاءات مهنية نشلتهم من خانة البطالة والفقر، واندمجوا في الدورة الاقتصادية المهيكلة من جهة.

وتجاوزت فئات أخرى الهشاشة جراء استثمار القروض المالية الصغيرة في مشاريعهم غير المهيكلة والارتقاء بها إلى خانة القطاع المهيكل، كما ساهمت هذه القروض في تثمين منتجات، وموارد اقتصادية محلية في إطار ما يطلق عليه الاقتصاد التضامني من جهة ثانية.

هدف البحث:

على اعتبار أن التمويلات الصغيرة تشكل آلية من آليات محاربة البطالة والفقر في جميع دول العالم النامي، فإن هدف البحث يأتي كمحاولة لتقديم التجربة المغربية في هذا السياق وتقييمها قصد استخلاص الدروس والعبر لتجاوز السلبية منها، و إعادة إنتاج الإيجابية وتعميمها على نطاق واسع. كما سيتم اقتراح بعض الحلول التي قد تساعد في معالجة مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة وتطوير أداءها بشكل مستدام.

مشكلة الورقة البحثية:

ساهمت جمعيات القروض الصغيرة والمتناهية الصغر في تطوير وتنمية الاقتصاد الشعبي والاجتماعي، و خلق مقاولات صغيرة فرضت نفسها في السوق الاقتصادي المغربي، وخففت من إشكالية الفقر والتهميش بالأرياف والمدن. سنحاول إبراز تجربة المغرب في هذا الميدان منطلقين من مقاربة تاريخية لظهور تمويل المشاريع الصغرى، مستندين في التحليل على تجارب بلدان أخرى، مع الحرص على إبراز خصوصية المغرب في هذا الباب. كما سنقف عند نقاط القوة لهذه التمويلات الصغيرة والمكاسب التي حققتها على مستوى الإدماج الاقتصادي للفئات المقصية والمهمشة، من خلال الوقوف على مشاريع ناجحة استفاد منها شباب ونساء وخريجي معاهد التكوين بالوسطين الحضري والريفي. وأيضا سنحاول الوقوف على الإخفاقات التي طالتها لتشريحها وتحليل مسبباتها.

فروض البحث:

- التمويلات الصغرى والمتناهية الصغر مقاربة فعالة في محاربة الفقر والهشاشة، و آلية من آليات التنمية الإقتصادية والاجتماعية بالبلدان النامية؛
- جمعيات القروض الصغرى في المغرب قيمة مضافة لتطوير المشروعات الصغيرة و إدماج الفقراء في الدورة الاقتصادية المهيكلة.
- القروض الصغرى مطية ومدخلا لتشغيل فئة مهمة من العاطلين وأداة لتنشيط الاقتصاد الداخلي.
- انزلاق القروض الصغرى عن أهدافها بسبب المنافسة ساهم في إرباك الوظيفة التنموية للجمعيات المعنية.

منهجية البحث:

يتضمن منهج البحث العناصر الآتية:

- الدراسات النظرية: التي تناولت موضوع السلفات الصغرى ومؤسساتها وطنيا ودوليا، وكذلك متابعة المؤتمرات والندوات وإصدارات المجلات العلمية حول الموضوع، و أخيرا الإنجاز العديد من البحوث من لدن طلبة الجامعة تحت إشرافنا.
- الدراسات الميدانية: التي همت ميادين مختلفة الريف والحضر ومشاريع متنوعة التي استفادت من القروض الصغرى، وقد وقع اختيارنا على مدينة توجد في محيط مدينة فاس تغيب فيها فرص الشغل ويكثر بها الفقر وهي مدينة ميسور، حيث اخترنا عينة من المستفيدين وتم إجراء بحث ميداني عبر استمارة مدققة لمعرفة خصائص ومشروعات عينة البحث و أثر تمويل المشروعات المتناهية الصغر على عمليات التنمية في مفهومها الواسع.

المحور الأول: مقاربة تاريخية لمفهوم القروض الصغرى والتجارب الدولية.

إن التحولات المتجددة في العلاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية وتداعياتها على الأوضاع الاقتصادية المحلية، تستدعي ضرورة تطوير المنظومة الاقتصادية وبنياتها، وعلى رأسها المقاولات المجهرية والصغرى، بغية التقليص من الانعكاسات السلبية لهيمنة الشركات العالمية على مجريات التجارة والصناعة بمختلف دول المعمور، والاتفاقيات الثنائية التي تبرم ما بين الدول لتسهيل ولوج الأسواق. والمغرب من بين الدول التي تربطه عدة اتفاقيات مع اتحادات ودول متعددة، تخول لكل الأطراف الرفع من تيارات المبادلات، غير أن هذا أثر سلبا على العديد من القطاعات التي عصفت بها المنافسة لعدم قدرتها على المقاومة. وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، أصبح معه البحث عن البدائل مسألة

ملحة، ومن بينها التشجيع على المبادرات الصغيرة وتثمين المنتجات المحلية وتشجيع أصحاب المشاريع المدرة للدخل عبر تمكينهم من التمويلات الضرورية، لتحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي المنشود، والمساهمة في التنمية الترابية المندمجة والمرتكزة على الاستغلال العقلاني للثروات اللامادية والمؤهلات المحلية .

و في هذا الإطار سنتناول بالتحليل المفاهيم المحددة للتمويل الأصغر، وسياقها التاريخي وبعض التجارب الدولية في هذا الباب، بغية إبراز التجربة المغربية في إطارها العام.

1- الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر.

إن فكرة الاقتراض أو التعاضد أو التعاون ليست وليدة تاريخنا الحديث ولكنها قديمة في المجتمع العربي، بحيث تعتبر من مكونات ثقافتنا الأصيلة، فالدين الإسلامي الحنيف حث عليها في المعاملات بين الناس و أوصى بالتآزر. وتراثنا مليء بالمصطلحات اللاتي تنم على هذا الفعل. لكن الاقتراض بمفاهيمه الحديثة المبنية على توسيع قاعدة السلف وتخصص مؤسسات بعينها بذلك، بتحصيل القروض ونسب فوائد عنها هي مسألة حديثة. والجديد فيها هي توجيهها إلى فئات ضعيفة لا تتوفر على مداخيل قارة، خلافا للأبناك التجارية التي تقصي هذه الفئات وما النسب المتراوحة ما بين 20 و30% كزبناء الذين بمقدورهم ولوج والحصول على قروضها في الدول النامية خير مثال على هذا الإقصاء[1].

تجمع كل التعارف الدولية على أن التمويلات الصغرى أو السلفات أو القروض هي عبارة عن رزمانة من الخدمات المالية التي تمنح للفئة الفقيرة من المجتمع بغية تقوية قدراتها المادية، بهدف رفع مردودية الأنشطة التي تزاولها أو ابتكار أخرى، وغالبا ما توجه إلى العاطلين عن العمل و الراغبين في خلق أنشطة اقتصادية لانتشالهم من العطالة، أو صغار الحرفيين والمهنيين وصغار الفلاحين وغيرهم من أصحاب الدخل الضعيف كما أنها لاتميز بين الجنسين. ومن هنا يمكن إعطاء بعض التعاريف المتداولة:

أولا: التمويل الأصغر أو ميكروقرض La microfinance أو التمويل البالغ الصغر هو: أداة لوضع منظومات مالية رهن الفقراء غير القادرين ولوج المؤسسات المالية التقليدية. فالتمويل الصغير آلية قوية لمحاربة الفقر[2].

القروض الصغيرة أو الضعيفة من حيث حجمها هو نشاط يمارس من قبل وحدات معترف بها ليس لها صفة بنكية أو مؤسسة مالية، والتي تنشط عمليات مالية أو تعمل على تجميع الادخار وتعرض خدمات مالية نوعية لفائدة السكان المقصيين من الدورة البنكية التقليدية [3].

---

[1] - البنك الإسلامي للتنمية،ملخص التقرير الخاص بالتمويل الإسلامي البالغ الصغر،ص.12.

[2] - Extraits de : Principes clés de la microfinance, CGAP, 2007, p.1.

[3] - Séminaire Banque Mondiale - Commission Bancaire sur la supervision bancaire Laurence jeudi 22 sept. 2005, p.9. Hart, AFD/CEFEB – Laurent Lhériau, ESF.

ثانيا : التمويل الأصغر أو الميكرو قرض حسب البنك الدولي: هو تقديم قرض بسيط للأسر في وضعية اقتصادية هشة لمساعدتها على الانخراط في أنشطة إنتاجية. وفي هذا السياق فالتمويل الأصغر يضم مجموعة من القروض القصيرة المدى التي تمكن من تشكيل أصل أو رأسمال و تكوين مستثمرين صغار.

ثالثا: يعرف التمويل الأصغر على أنه منهجية إقراض توظف بدائل للضمانات لتقديم واسترداد قروض قصيرة الأجل لرأس المال العامل لأصحاب المشاريع الصغيرة[4].

رابعا: برنامج التمويل الأصغر يعني توفير الخدمات المالية كالإقراض والإيداع والادخار التي تتكيف مع احتياجات الفقراء القادرين على المشروعات[5].

نستنتج من التعاريف السابقة على أن التمويل البالغ الصغر هو عبارة عن حل مالي يقدم إلى الفئات غير المحظوظة اقتصاديا قصد تنويع دخلها والرفع من قدراتها الإنتاجية بغية تحقيق الرفاه الاجتماعي للرأسمال اللامادي، بمعنى آخر هي عبارة عن استراتيجية جديدة للتكيف، والارتقاء إلى الأسواق المالية التي كانت محرومة منها، بفعل السياسة الإقصائية للأبناك والمؤسسات المالية التقليدية. كما أنها إضافة نوعية للراغبين في الشروع أو تطوير مشروعات استثمارية مدرة للدخل. إذن هو عبارة عن حل لإشكالية الفقر والبطالة ومحاربة الإقصاء والتهميش علما بأنها ليست هدية ولكن دينا يجب تسديده. فما هو السياق الدولي والتاريخي الذي ظهر فيه هذا النوع من القروض؟.

2- القروض الصغرى: مقاربة تاريخية.

بدون الرجوع إلى التاريخ المفصل إلى فكرة تقديم القروض الصغرى في القرون السابقة، سنقف عند سنة 1720 وبمدينة "دوبلن" حيث أقرض "جوناطان سويفت" لأول مرة قروض صغيرة للحرفيين الصغار، وفي سنة 1864 قام الألماني "فريدريك ولهيم رفايسن" بتأسيس شركة تعاونية للقرض المتبادل مهمتها تقديم كفالات للأبناك قصد ارتقاء الفلاحين الفقراء للقرض البنكي، وفي سنة 1880 أسس الأب "ليدفيك دو بيس" بفرنسا القرض الشعبي والذي سيكون أصل الأبناك الشعبية فيما بعد، ثم ستعلن الحكومة الفرنسية تأسيس بنك القرض الفلاحي على غرار التجربة الألمانية لتنظيم ودعم الفلاحة[6].

غير أن فكرة القروض الصغرى بمفهومها الحديث ظهرت مع الاقتصادي الليبرالي "محمد يونس"، وذلك على إثر المجاعة التي اجتاحت البنغلادش أواسط السبعينات، وترتكز على منح النساء الفقيرات قروضا صغرى لابتكار مشاريع مدرة للدخل، تجعلهن قادرات على الاندماج في محيطهن السوسيو اقتصادي.

---

[4] - المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء،موجز الجهات المانحة، رقم 11، مارس 2003.

[5] - جوديث براندسما ورفيقة شوالي، إنجاح التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، ص .1.

[6] - Petite histoire de la microfinance, In Baromètre de la Microfinance, 2011, p.2. www.oxusnetwork.org/wp.

وتوسعت الفكرة وتوجت بتأسيسه لبنك موجه للفقراء في سنة 1983، وكان بمثابة أول مؤسسة مالية للقروض الصغرى و تسمى grameen bank، حاز بفضلها على جائزة نوبل سنة 2006[7].

وتقوم القروض الصغرى على مبدأين:

المبدأ الأول، يمنح القرض من أجل خلق مقاولات مجهرية و مشاريع ذاتية مدرة للدخل و مساعدة الفقراء على التحول إلى مقاولين، أي أنها ليست قروضا استهلاكية؛

المبدأ الثاني، للحصول على السلف التضامني يجب جلب مجموعة من المقترضين، وتتم عملية الاقتراض على أساس الثقة بين البنك و أفراد المجموعة.

وقد اعتبرتها الأمم المتحدة وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي تدعو إلى خفض معدل الفقر إلى نسبة 50% بحلول سنة 2015، وكذا تمكين المرأة من أسباب القوة وتوفير التعليم للجميع، كما اعتبرت المؤسسات المالية العالمية كالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي، مؤسسات القروض الصغرى وسيلة أساسية لمحاربة الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، لذا تم تبني الفكرة وتجريبها على أزيد من 140 دولة. حيث عرفت هاته الأخيرة خلال التسعينات انتشارا واسعا في البلدان الفقيرة في كل من آسيا و أمريكا اللاتينية و أفريقيا. و تم تأسيس المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء التابعة لصندوق النقد الدولي، كما توجت التجربة بالدعوة لعقد مؤتمر عالمي سنة 1997 بواشنطن، العقد الذي تم إطلاق عليه "عقد التمويل الصغير"[8]، حول مؤسسات القروض الصغرى لتدارس وظائفها وآفاقها، و حسب إحصائيات 2005 ، بلغ عدد زبناء 800 مؤسسة للقروض الصغرى حوالي 20 مليون فقير[9].

لقد انتشرت مؤسسات القروض المتناهية الصغر بشكل كبير على المستوى العالمي وتعددت التجارب دوليا ويمكن ذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض الدول التي نجح فيها هذا النوع من القروض كالهند والبانغلادش وأندونيسيا وبوليفيا وأوغندا والبرازيل ومصر والمغرب والبوسنة ونيكاركوا وغيرها[10] ، بل

---

[7] - للمزيد من التفاصيل أنظر: إيهاب طلعت الشايب، أثر تمويلات المشروعات المتناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، بحث مقدم للحصول على درجة الماجيستير المهني في إدارة الأعمال، كلية التجارة عين شمس القاهرة، 2010.

- محمد يونس، عالم بلا فقر، ترجمة محمد محمود شهاب، مؤسسة الأهرام، القاهرة،2001 .

- محمد يونس، بنك الفقراء، ترجمة د.عاليه عبدالحميد عارف ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة، 2007.

[8]- عبدالوهاب لطفي، أساسيات التمويل الأصغر، الوكالة الأمريكية للتنمية، مصر، ورشة عمل أبريل 2013.
www.ngoconnect.net/documents

[9]- خدعة القروض الصغرى : تنمية مكبلة، المناضلة، جريدة إلكترونية العدد 27، يونيو2010،
http://www.almounadil-a.info/

[10] - Fédération National des Associations de Microcrédits & Centre Mohamed VI de Soutien à la Microfinance, Stratégie Nationale de microcrédits, Symposium Internationale de la microfinance au Maroc, Skhirat, 11-12 Oct. 2012.329 p.

واتسع وظهر في هوامش مدن بعض البلدان المتقدمة مثل كندا وفرنسا[11].غير أن المبرر يختلف، ففي الدول المتقدمة يتم تشجيع المشاريع الصغيرة لأنها تغّذي الشركات الكبرى بالمواد الوسيطة، بينما يتم اعتبارها في البلدان الفقيرة إجراءات إصلاح اقتصادي نظرا لتقلص دور الدولة في الاستثمار وضعف قدرتها على إيجاد مناصب عمل للوالجين لسوق الشغل.

و تبنت الدول العربية في العقدين الأخيرين سياسة إيجابية شجعت على إثرها الانخراط الكبير للقطاع الخاص في إقراض الفقراء، انطلاقا من فرص تحقيق التنمية البشرية المستدامة مشروط برفع مستويات عيش الفقراء وخلق فرص الشغل وتحفيز النمو الاقتصادي. وهكذا أصبح التمويل الأصغر من ضمن الاستراتيجيات العامة للتنمية لكل الدول العربية، عبر تحفيز القطاع الخاص والمجتمع المدني على المساهمة في التنمية التشاركية[12]، خصوصا في ظل تراجع الحكومات عن دورها الاستثماري المباشر كما كان سابقا. ويعد المغرب كما سبقت الإشارة إلى ذلك سابقا من الأقطار التي اكتسبت تجربة غنية في هذا السياق، فما هي الظروف المحيطة بظهور فكرة القروض الصغرى بالمغرب؟.

3- القروض الصغرى بالمغرب: السياق العام.

برزت أولى تجارب القروض الصغرى في المغرب مع بداية التسعينات من القرن الماضي، وهي الفترة التي عانى فيها المغرب من النتائج السلبية - الأزمات الاجتماعية- لسياسة التراجع الكبير لدعم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية وخفض النفقات العمومية وتحرير الأسواق، بحيث تفشت البطالة في صفوف خريجي الجامعات والمعاهد وعموم الشباب، و تقلصت الاستثمارات مما كان لها بالغ الأثر على مستوى فرص التنمية بصفة عامة.

وبرزت التجربة الأولى والتي كانت محدودة لجمعية تضامن بلا حدود سنة 1993 ، تلتها بعد ذلك تجارب أخرى في مجال التمويل الصغير، حيث تم تأسيس مؤسسة زاكورة للقروض الصغرى سنة1995، و مؤسسة أمانة للقروض الصغرى سنة 1996 ومؤسسة التنمية والبركة وإنماء والكرامة

---

[11] - Frédéric Roussel, Que pensent les Français de la microfinance?, In Baromètre de la Microfinance, 2011, p.4.

[12] - اعتمدت مصر في سنة 2002 قانونا ينظم إنشاء وأنشطة الجمعيات والمؤسسات الأهلية، حيث يتحتم على جميعها التسجيل لدى وزارة التضامن الاجتماعي. وصدر قانون، 141عام2004، جديد لتنمية المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر ويعرف القانون دور الصندوق الاجتماعي للتنمية باعتباره المسؤول عن التخطيط والتنسيق بين الشركاء ذوي الصلة، وتشجيع إنشاء المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ومساعدتها في الحصول على التمويل والخدمات. هدا ماجا في دراسة تحت عنوان: أثر التمويل المتناهي الصغر في مصر دراسة مسحية، من إنجاز Planète Finance سنة 2008، ص ص 20-21.

أنظر:

- سنابل شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية، التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر: استعراض آخر مستجدات القطاع، دجنبر 2010.

- عرفات ألصالحي، مسح تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمشاريع الصغيرة للفئات الأكثر فقرا حالة اليمن، صندوق الرعاية الاجتماعية، بوابة التمويل الأصغر CGAP، 2011.http://www.microfinancegateway.org /

ومؤسسة أرضي للقروض الصغرى (تابعة للقرض الفلاحي) والشعبي للقروض الصغرى (تنتمي لمجموعة البنك الشعبي) التي أصبحت تحمل إسم "التوفيق" فيما بعد. فوصلت إلى أكثر من 13 مؤسسة وطنية ومحلية منضوية تحت لواء الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى FNAM كإطار للتنسيق[13].

و تأسست مؤسسات القروض الصغرى على أنها جمعيات ذات منفعة عامة وغير هادفة إلى الربح -هذه المؤسسات يؤطرها قانون 18/97 للتمويل الأصغر لسنة 1999 فلا هي بمؤسسات مالية ولا بجمعيات، قدم إطار عمل واضح من أجل تنمية هذه الصناعة وحدد هدفها في تمويل مشاريع اقتصادية إنتاجية وخدماتية مدرة للدخل[14]، وقد تم تعديل الغاية من إنشائها سنة 2004 لتطال تمويل السكن وتجهيزه بالماء والكهرباء وابتداء من سنة 2007[15]، أصبح بإمكان المؤسسات تقديم سلة من القروض حتى وإن كان القرض استهلاكيا محضا- وهي تخضع لرقابة وزارة المالية بإشراف بنك المغرب و معفية من الضرائب ويمنع عليها أن تجمع الأرباح-. فقد استفادت منذ إنشائها من مزايا تفضيلية ساهمت في نموها، وفي مقدمتها إعفائها من الضريبة على الدخل و من الضريبة على القيمة المضافة عند استيراد التجهيزات و المعدات المخصصة لتسييرها الإداري. و تستفيد علاوة على ذلك من دعم نظام الضمان لصندوق الضمان المركزي في الحصول على تمويل أنشطتها من المؤسسات المالية.

و من بين مصادر تمويلها أيضا، الهبات والقروض التي تتلقاها من مصادر دولية ووطنية، فهي تستفيد من هبات ومنح تندرج في إطار ما ينعت"بالمساعدات من أجل التنمية" التي تقدمها بلدان الشمال إلى البلدان الفقيرة مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة الفرنسية للتنمية، وتحدي الألفية، و البنك الألماني، والبنك العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، و البنك الأوروبي للاستثمار.

أما محليا، فيتم تمويلها من ميزانية الدولة، عبر قروض غالبا ما تمنح بدون فائدة و تنعت القروض بدورها كمساعدات مالية عمومية كمؤسسة محمد الخامس للتضامن وصندوق الحسن الثاني الذي تؤول إليه عائدات خوصصة المؤسسات العمومية، أما القروض التي تقدمها الأبناك الخاصة لجمعيات القروض الصغرى فتجري وفق شروط السوق (تعهدات القطاع البنكي المغربي و صندوق "جيدة" اللذين يغطيان ما يقارب 80% من الحاجيات المالية للقطاع 84% سنة 2008 و85%سنة 2009)[16].

---

[13] - أطاك المغرب، القروض الصغرى: الرأسمالية بين محاربة الفقر والفقراء، تمت زيارة الموقع بتاريخ 25 أبريل 2015.http://attacmaroc.org

[14] - القانون رقم 97-18 المتعلق بالسلفات الصغيرة صدر في ج ر عدد 4678 بتاريخ فاتح أبريل 1999. كما تم تتميمه بالقانون رقم 07-04 30 صدر في الجريدة الرسمية عدد 5584 بتاريخ 6 ديسمبر 2007.

[15]- كما تم تتميمه بالقانون رقم 07-04 30 صدر في الجريدة الرسمية عدد 5584 بتاريخ 6 ديسمبر 2007.

[16]- سنابل شبكة التمويل الصغر للبلدان العربية، التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر: استعراض آخر مستجدات القطاع، دجنبر 2010، ص.10.

إن التجربة المغربية اليوم في هذا المجال هي غنية وشكلت نموذجاً يُحتذى به في المنطقة العربية ، لما وفرته من أنشطة مدرة للدخل لآلاف الأشخاص، فضلاً عن الدعم والمتابعة لمشاريعهم الصغيرة، وأصبحت مؤسسات الإقراض الصغير تدير محفظة مالية لا تقل أهمية عن باقي المؤسسات البنكية الأخرى، وبفضل "نجاح صناعة التمويل الأصغر فازت مؤسستا الأمانة وزاكورا على جوائز دولية بما في ذلك جائزة ميكس* لأفضل مؤسسة تمويل أصغر أداء في العالم والجائزة الأوربية للتمويل الأصغر"[17].

المحور الثاني: القروض الصغرى والمتناهية الصغر بالمغرب وإمكانية القضاء على البطالة والفقر.

بعدما أثبت عدة تجارب دولية فعالية التنمية من الأسفل وبواسطة الذات من خلال تأسيس بنوكا للفقراء، والتي تمنح قروضا تضامنية أو فردية لحمالي المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، تمكنت عبرها من تطوير قدراتها الذاتية في خلق وتدبير وتنمية المقاولة الصغيرة، تبنى المغرب هذه التجربة وأولى لها عناية ودعما كبيرين، لأن التمويل الأصغر يعتبر البوابة الحقيقية للإدماج المالي، ذلك أن 12 مليون شخص في المغرب لا يستطيع الوصول إلى الخدمات المالية العادية، كما أنه يساعد على الاستقرار الاجتماعي ويساهم في توفير فرص الشغل للعاطلين، والذين وصلت نسبهم حسب مذكرة المندوبية السامية للتخطيط إلى نحو 9,9% سنة 2014 بزيادة قدرها 0,7% عن عام 2013 ، وطبعا في إطار مقاربة شمولية وسياسة إلتقائية مع باقي المخططات القطاعية العمومية والخاصة والتي تهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية البشرية. فما هو عدد جمعيات القروض الصغرى بالمغرب؟ و ما هو حجم الأموال المقدمة للمقترضين؟ وماهي خصائص الفئات المستهدفة؟.

1- جمعيات القروض الصغرى بالمغرب: وظائفها و أهدافها:

لقد أوصت مختلف المؤتمرات الدولية بضرورة إشراك الإنسان في مسلسل التنمية، عبر عدة أوجه ومن بينها إنشاء المنظمات غير الحكومية وجعلها شريكا أساس سواء في اتخاذ القرار واختيار مداخل التنمية في مختلف أبعادها، أو التزامها بالمشاركة الفعلية في هذه الصيرورة، بالانخراط المباشر في البحث عن الحلول الممكنة للتنمية البشرية على وجه الخصوص. وتعد جمعيات القروض الصغرى بالمغرب أحد الفاعلين في تمويل المشاريع الصغيرة وخلق فرص الشغل بالعالمين الحضري والريفي.

* ميكس هي منتدى لتبادل معلومات التمويل الأصغر العالمية على الانترنت، ويتيح هذا المنتدى معلوماته للعاملين في القطاع وللجمهور العام عن مؤسسات التمويل الأصغر حول العالم، والاستثمارت العامة والخاصة في التمويل الأصغر وشبكات التمويل الأصغر وجهات التصنيف والتقييم والشركات الاستشارية والهيئات الحكومية والتنظيمية.

[17] - المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، صعود وهبوط وانتعاش قطاع التمويل الأصغر في المغرب، دجنبر 2009، ص.1.www.cgap.org

وهذا ما يفسر الدور الإيجابي الذي أضحت تقوم به هذه المؤسسات المالية في المسارات المختلفة لمسلسل التنمية اقتصاديا واجتماعيا و ثقافيا. يضطلع هذا الفاعل على مستوى بعث النفس المتجدد في هذه الصيرورة ،و تحفيزها على تحقيق الغايات النبيلة المتوخاة منها ،وعلى رأسها الارتقاء بالكائن البشري او الطموح الإنساني إلى مدارج متقدمة ، أي عبر الاهتمام بتنمية الإنسان ،وجعله محور التنمية برمتها الإنسان كإنسان، في منأى عن أي سلوك تبخيسي يسعى إلى الإنقاص من قيمته الاعتبارية وجدواه المعيارية.

جدول رقم 1: توزيع جمعيات القروض الصغرى بالمغرب حسب مجال التدخل

الجمعيات	نطاق التدخل	نوع القرض
الأمانة	المدينة	فردي وجماعي
زاكورة(سابقا)	المدينة ب 80%	فردي وجماعي
التوفيق	المدينة والريف	جماعي
فونديب (مؤسسة التنمية المحلية والشراكة) البركة حاليا	المدينة والريف	جماعي
إسماعيلية	المدينة	جماعي
الجمعية التطوانية للمبادرات	المدينة وضواحيها	جماعي
الجمعية المغربية للتضامن بلا حدود	المدينة ب 80%	جماعي
الكرامة	المدينة	فردي وجماعي
أتيل	الريف	جماعي
إنماء	الريف	جماعي
جمعية القروض الصغرى واد سرو	الريف	جماعي
الجمعية المغربية للتضامن والتنمية	الريف	جماعي
أرضي	الريف	جماعي

المصدر: -الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى http://www.cgem.ma

- Faska Mohamed & Khoya Chafiq, Le secteur du microcrédit au Maroc : Evaluation et étude de cas, Mémoire de licence en sciences économiques et gestion, université Moulay Ismail Meknès, 2006, p.62.

تؤدي جمعيات القروض الصغرى بالمغرب دورين أساسيين يتمثل الأول في كونها قطاعا ماليا يقرض المهمشين والمقصيين من القطاع البنكي الرسمي. وثانيا قطاعا يخفف من بطالة أصحاب الشواهد، إذ

تشغل هذه المؤسسات أزيد من 6000 مستخدم و أجير وهو رقم لا يستهان به في المؤشرات الاقتصادية، وبكتلة أجور تفوق 434 مليون درهم[18]، موزعة على 1305 وكالة وفرع على المستوى الوطني، كما تتوفر على 1.2 مليون زبون أي نصف زبناء القروض الصغرى بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط 66% من الزبناء هن نساء يتواجد 40% منهن بالوسط القروي[19]. وفي سنة 2005أشار البنك الدولي، السنة التي حصل فيها المغرب على جائزة الأمم المتحدة الدولية للقروض الصغرى على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى أن 5" ملايين مغربي يمكن أن يستفيدوا من القروض الصغرى سيما و أن هذا الأخير قدر نسبة الفقر في 15% من سكان المغرب الثلثين منها بالوسط القروي"[20] . مما فتح شهية هذه المؤسسات للتوسع، و أيضا تدخل وزارة المالية لمعالجة المشاكل التي يتخبط فيها القطاع لما تعقده الدولة من آمال على هذه القروض لامتصاص غضب الكادحين.

—ومن بين الأهداف المسطرة لهذه القروض نذكر :

على المستوى الاقتصادي: تحاول هذه المؤسسات عبر قروضها إدماج ومساعدة الأشخاص الضعفاء من الناحية الاقتصادية على تطوير نشاط إنتاجي أو خدماتي ومحاربة الإقصاء الاجتماعي ومحاربة الفقر وتنويع مداخيل التنمية ومحاربة الهشاشة وإنعاش المقاولات والمهن الصغرى.

على المستوى الاجتماعي: إن التوظيف الجيد للقروض يؤدي لا محالة إلى الرقي الاجتماعي، بحيث ينعكس ذلك على مستوى الدخل والاستهلاك والإحساس بالاندماج في المجتمع، وتغير التمثلات والأحكام لدى الفئة المستهدفة عن وسطها، إذ تتحول من عالة إلى قوة اقتصادية واقتراحية في مجتمعها.

على المستوى المجالي والبيئي: تهدف هذه القروض المساهمة في الحد من تدهور الموارد الطبيعية جراء التخفيف من الضغط عليها واستنزافها من خلال تنويع الدخل لدى الفلاحين الصغار، وتنمية بعض المشاريع المرتبطة بنشاطهم الفلاحي أو تمويل مشاريع أخرى تثمن المهارات والخبرات لهذه الشريحة من المجتمع.

2- حجم القروض الصغرى وتطورها في الزمان.

قاومت مؤسسات القروض الصغرى بشدة من أجل البقاء في السوق المالي الوطني، باعتبارها ممارسة

---

[18] - مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية، الكتاب الأبيض للقروض الصغرى بالمغرب، سنة 2012، ص.11. مركز محمد السادس هو مركز لدعم القروض الصغرى، وتم إنشاؤه بموجب توجيهات ملكية من مؤسسة محمد الخامس للتضامن وفي يوم 8 نوفمبر 2007، بمناسبة حفل إعطاء انطلاقة الحملة الوطنية العاشرة للتضامن، يهدف المركز إلى تنمية قطاع القروض الصغرى، والمساهمة في تكوين أعضاء الجمعيات، ودعم حاملي المشاريع، وتشجيع تسويق منتوجات المقاولات الصغرى.

[19]- كلمة الوزير الأول المغربي السيد ادريس جطو، خلال انطلاق السنة الدولية للقروض الصغرى بالمغرب2005 ، الرباط، 22 فبراير 2005.

[20]- ميمون الرحماني، واقع الفقر بالمغرب بين المقاربات المؤسساتية والبدائل الممكنة، شتنبر 2011، https://mimounrahmani.wordpress.com

جديدة في سوق المال والأعمال وتمكنت في ظرف وجيز من كسب ثقة زبناء تجاوز عددهم 1.2 مليون أي ما يمثل المكانة 15 دوليا على مستوى الزبناء، واكتسبت ثقة الممولين الكبار دوليا ووطنيا لصناديقها. فحجم الكثلة المالية التي وزعتها هذه الجمعيات، فاقت كل الانتظارات ورسخت مكانتها مع توالي السنوات في خانة المقرضين إذ احتلت المرتبة 25 عالميا من حيث حجم الأموال المقرضة[21].

منحت جمعيات القروض الصغرى منذ إحداثها إلى حدود 2012 ما يقارب 40 مليار درهم و 50مليون درهم فقط ما بين 2012 و2013 و ما يقارب 4.5 مليون مستفيد (تم احتساب ضمن هذا الرقم الزبناء و أفراد أسرهم) و تم إحداث حوالي مليون منصب شغل[22]. تحمل هذه الأرقام عدة دلالات، فهي تعبير واضح عن مدى التجاوب الذي لاقته هذه القروض لدى زبناء جدد، وإضافة نوعية في التخفيف من حدة العطالة.

إن المهمة الأساسية لمؤسسات التمويل الأصغر هي إحداث التنمية المجتمعية إلى جانب الكيانات المكلفة بالتنمية المستدامة والدولة و المجتمع على حد سواء، هذه المؤسسات لها دور مهم في المساهمة في تخفيف ظاهرة الفقر و التهميش بواسطة منتوجات مالية في متناول أشخاص عبروا عن احتياجاتهم لذلك من اجل تطوير أعمالهم أو تجارتهم. كما تروم الإستراتيجية التي تبنتها الفدرالية إلى رفع حجم تمويل القطاع ليبلغ 25 مليار درهم في أفق سنة 2020، والوصول إلى 3 ملايين زبون[23]. ويرجى من هذه الإستراتيجية المساهمة في التطور الاجتماعي والاقتصادي، عن طريق تمويل المشاريع المدرة للدخل التي من شأنها المساعدة على تحسين الوضعية الاجتماعية للمستفيدين منها وخلق مناصب شغل جديدة، خصوصا في المناطق الأكثر احتياجا، إذ سيتم رفع معدل الاختراق عن طريق الزيادة في عدد الوكالات إلى ما يقارب الألفي وكالة عبر مختلف مناطق المملكة.

وقد عرف حجم الأموال المقدمة للزبناء ارتفاعا محسوسا للثقة المتبادلة بين المؤسسات المقرضة والمقترضين، وهذا ما يمكن أن نلاحظه من الجدول الآتي:

جدول رقم 2: تطور متوسط حجم القرض المقدم للزبناء ما بين 2007 و2011 بالدرهم

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
متوسط القرض	4186.76	4496.48	5217.97	5302.26	5738.85

المصدر: Errami Youssef, Cartographie nationale de la Microfinance, Symposium Internationale de la Microfinance au Maroc, organisé par FNAM & C.M.S, Skhirat, 11-12 Oct. 2012, p.119.

[21] - Sijilamssi Tariq, Stratégie Nationale de microcrédits, Symposium Internationale de la microfinance au Maroc, organisé par FNAM& C.M.S, Skhirat, 11-12 Oct. 2012, , p.11.
[22] - Sijlamssi Tariq , op.cité. p.8.
[23] - Sijlamssi Tariq, Ibid. p.30.

يستنتج من المعطيات السابقة أن حجم الأموال المرصودة لزبناء القروض الصغرى عرفت تطورا ملحوظا كما تزايد متوسط حجم القرض لينتقل من حوالي 4186 درهم سنة 2007 ليصل إلى تقريبا 5738 درهم سنة 2011، وهذا تعبير عن مدى المناخ العام الملائم الذي صاحب هذه السياسة المالية الموجه إلى الفئات المحرومة. وما يميز هذه القروض هو كونها تعطى إما بشكل فردي أو جماعي، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 1: تطور القروض حسب نوعها فردي أو جماعي ما بين 2009 و2011

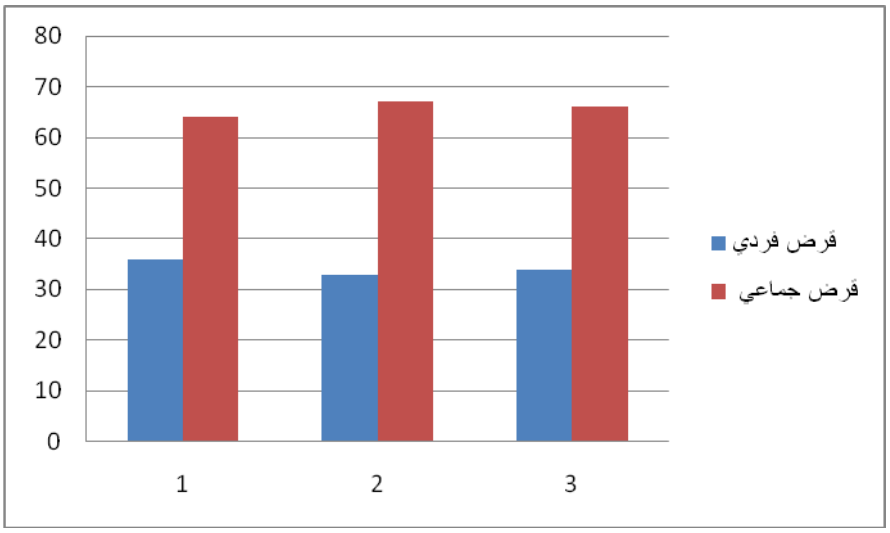

المصدر: Errami Youssef, Cartographie nationale de la Microfinance, Symposium Internationale de la Microfinance au Maroc, organisé par FNAM & C.M.S, Skhirat, 11-12 Oct. 2012, p.119.

إن الملاحظة الأساسية التي يمكن استخلاصها من الشكل رقم 1 هو كون نسبة القروض الجماعية هي المهيمنة بنسب تفوق 60%، مما يدل على كون الهدف منها هو خلق نوع من التضامن ما بين الزبناء، حتي يمكن أن يطوروا مشاريعهم بشكل تضامني وجماعي.

كما يمكن الإشارة إلى أن العالم الريفي حاضرا في سياسة القروض هاته باستفادة المنتمين إليه بحوالي 36% والنسبة المتبقية لسكان المدن. وبالمقابل لم تستفد الفلاحة إلا ب27% أما القطاع الذي استثمرت فيه هذه القروض فهو قطاع الصناعة التقليدية بنسبة تراوح 40%، و أخيرا يأتي قطاع التجارة بحوالي 33%. أما فيما يخص وبشكل أكثر دقة مسألة توجيه القروض هاته، فيمكن الوقوف عليها من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم 2: توزيع القروض الصغيرة حسب مجال استثمارها

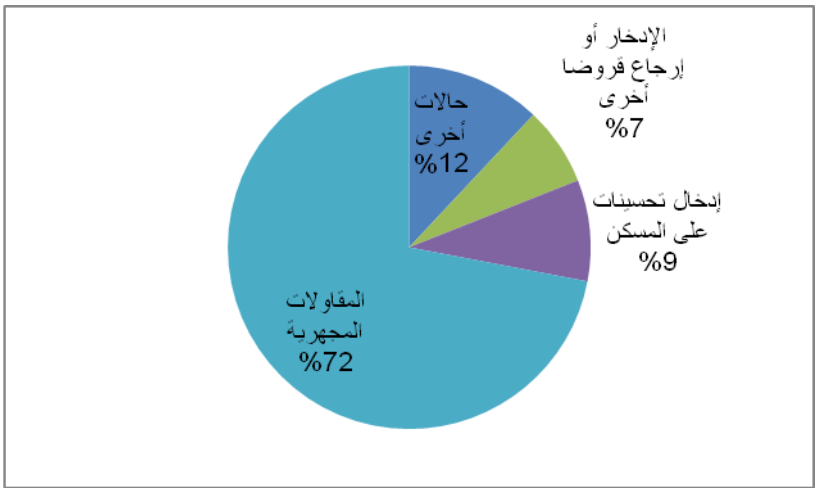

المصدر: Lamrini Rida, La Microfinance, facteur d'insertion économique, Symposium Internationale de la Microfinance au Maroc, organisé par FNAM & C.M.S, Skhirat, 11-12 Oct. 2012, p.34.

نستنتج من الشكل رقم 2 أن خلق المقاولات الصغيرة الحجم في مختلف القطاعات والمجالات حضرية أو ريفية هو المهيمن بنسبة 72% وهذا يتماشى وروح القروض الصغرى التي تهدف تشجيع المقاولين الصغار، أو حث العاطلين على العمل لولوج سوق الشغل عن طريق خلق أنشطة مدرة للدخل. كما أن هناك من وجه قروض السلفات الصغرى إلى إدخال تحسينات على المسكن أو تجهيزه، سيما و أن توجهات جمعيات القروض وفي إطار تنويع سلة قروضها عملت على تشجيع الراغبين في بناء أو تجهيز جزء من المنزل للمقرضين. كما رفعت من قيمة القرض إلى عتبات 50ألف درهم كقرض فردي.

3- إكراهات وعراقيل القروض الصغرى .

بعد النجاح الكبير الذي حققته القروض الصغرى ومنذ إنشائها وحتى 2007، ستعيش جمعيات السلفات الصغرى مشاكل حقيقية، مع بروز الأزمة المالية العالمية والتي كادت أن تعصف برأسمالها لولا تدخل الدولة وتوجيهاتها، وكذلك انصهار أكبر و أقدم مؤسسة " زاكورة " في هذا الشأن مع مؤسسة البنك الشعبي، بحيث أدمجت مع مؤسسة القروض الصغرى التابعة لهذا البنك وتعد هذه التجربة كذلك فريدة مقارنة مع بعض المؤسسات المالية المقرضة التي أفلست في بعض البلدان مثل البوسنة ونيكاراجوا وولاية "أندرا براديش " الهندية[24].

[24] - لمزيد من التفصيل انظر، مؤسسة التمويل الدولية، البنك الدولي، نهاية أزمة التمويل الأصغر في المملكة المغربية: ردود فعل فعالة وفي الوقت المناسب، أنجزت الدراسة بشراكة مع الوزارة الكندية للشؤون الخارجية والتجارة والتنمية،

وإذا ما حاولنا تحليل المحفظة المالية لهذه الجمعيات سنقف على أنه في نهاية سنة 2008 ارتفعت مخاطر المحفظة المالية بشكل محسوس وانتقلت من أقل من1% ما بين 2003 و2007، إلى 5% سنة 2008 ثم إلى 10 % سنة 2009. وقد أصبحت درجة الخطورة من بين العراقيل الكبرى بالنسبة للمؤسسات المقرضة، و أثرت سلبا على مردوديتها وفعاليتها. بعد سنة 2009 انكمشت المحفظة المالية بالنسبة لمجموع القطاع ب10% سنويا، بسبب الاحتياطات التي تم اتخاذها من قبل العديد من المؤسسات، للحفاظ على جودة محفظتها في مستوى معقول وتقليص الخطورة المرتبطة بالقروض المتعددة لزبنائها[25].

كما أن الأحداث التي شهدها العالم العربي سنة 2011 لم تمر دون أن تؤثر على هذه الجمعيات، إذ تم ترويج أفكار مغلوطة عنها وعن سياستها المالية ونسب الفوائد المرتفعة والأرباح التي تجنيها، إلى زبنائها خصوصا في إقليم وارزازات الذين أحجموا عن عدم إرجاع ما في ذمتهم من قروض، تبعا لإشاعة مفادها أن الدولة تخلت عن هذه القروض لفائدتهم[26]. ومن هنا و كإجراءات احترازية تم منع الذين في ذمتهم دين الحصول على قروض جديدة، كما منعت أخرى إعادة منح القروض لكل من تأخر في تسديد قرضه. ومن أجل متابعة وضعية الزبناء، تم وضع نظام معلوماتي مركزي لتبادل المعطيات بين المؤسسات لتفادي منح قروض لنفس الزبون[27].

وقد أنجزت دراسة سنة 2011 حول القطاع والتي كشفت أن 96%من النساء و81%من الرجال الذين استفادوا من القروض الصغرى أقروا على أنها ساهمت في تحسين مستواهم المعيشي، و91% من المستفيدين أكدوا بأن أنشطتهم المدرة للدخل لها مردودية إيجابية بفضل هذه القروض، وتساعدهم على تسديد قروض المؤسسات المانحة[28].

ووكالة التنمية الدولية الدانماركية، ودولة اليابان، وأمانة الدولة للشؤون الاقتصادية السويسرية، ووكالة المعونة البريطانية، أكتوبر 2014، الموقع الإلكترونيwww.ifc.org

[25] - Grameen - Jameel, Le contexte de microcrédit au Maroc Pré et post crise, p.3, http://216.92.200.89/wp-content/uploads/2012/10/microcredit-Morocco-French.doc.

[26]- محمد عارف، كيف أنقذت القروض الصغرى مواطنين ورمت بآخرين في متاهة المتابعات؟، جريدة الأحداث المغربية 2011/06/10. كما حوكمت رئيسة جمعية الرعاية الشعبية للتنمية الاجتماعية المغربية، و احد أعضائها بسنة سجن نافذة لكل واحد منهما جراء تنظيم مظاهرات رافضة لتسديد القروض والخروقات التي شابت عملية استردادها، وتمت تبرأتهما فيما بعد بعدما تنازلت جمعيات القروض الصغرى عن متابعتهما وتغريمهما 4آلاف درهم لكل واحد منهما.

[27] - Grameen - Jameel, Le contexte de microcrédit au Maroc Pré et post crise, p.6, http://216.92.200.89/wp-content/uploads/2012/10/microcredit-Morocco-French.doc.

[28] - Étude Sectorielle sur les Microcrédits au Maroc / 2011 Rapport de l'Etude, SEREC/ Etude sectorielle du microcrédit / JAIDA – 2011, pp.8-9. http://www.microfinance.ma.

المحور الثالث: الدروس المستفادة من تمويل المشروعات المتناهية الصغر بالمغرب دراسة ميدانية حالة منطقة ميسور.

تنتمي مدينة ميسور إداريا إلى جهة فاس بولمان سابقا وجهة فاس - مكناس حاليا، وهي تقع في حوض ملوية في اتجاه شرق المغرب وهي عبارة عن منطقة جافة وسهبية، مما يجعلها تعيش ظروفا صعبة مناخيا. وبفعل موقعها ومناخها فإن نسبة الفقراء هي مرتفعة جراء ضعف الاستثمارات وقلة فرص الشغل. مما دفع بأكبر مؤسسات السلفات الصغرى (الأمانة- التوفيق- أرضي - سلف البركة) إلى فتح فروع لها بهذا المجال لامتصاص أزمة الشغل وتشجيع الساكنة المحلية على الإقبال على قروضها بهدف مساعدتهم على الاندماج في الدورة الاقتصادية. وقد استقطبت هذه الأخيرة زبناء ينتمون إلى فئات سوسيودمغرافية متنوعة ، الفئة التي راهنت على هذه القروض لتحسين أوضاعها المادية وتطوير أنشطتها وتثمين منتوجاتها. وشمل البحث الميداني 70 زبونا عبر تعبئة استمارة مباشرة معهم[29].

فهل تمكنت بالفعل هذه الجمعيات من تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم؟.

1- تجربة جمعيات القروض الصغرى بمدينة ميسور ومحيطها.

شهدت مدينة ميسور ميلاد ثلاث جمعيات القروض الصغرى منذ سنة 2004 (الأمانة – التوفيق – وسلف البركة) بينما أحدثت جمعية أرضي سنة 2008. وبفعل ديناميتها وفي ظرف وجيز تمكنت من إقراض ما يقارب 3161 فردا وفق ما تم تزويدنا به من قبل فروع الجمعيات السالفة الذكر سنة 2014. وهذا ما يبرزه الجدول التالي:

جدول رقم 3: توزيع جمعيات القروض الصغرى بمدينة ميسور حسب عدد الزبناء

جمعية القرض	عدد الزبناء	نسبة النساء %
الأمانة	985	52
التوفيق	1076	68
سلف البركة	1000	-
أرضي	100	30
المجموع	3161	-

المصدر: معطيات مستقاة من فروع جمعيات القروض الصغرى بمدينة ميسور في مارس 2014.

يستفيد المنخرط من برنامج القروض الصغيرة من تمويل تدريجي، وفي حالة تسديد القرض في الآجال المحددة يمكنه أن يحصل على مبلغ أكبر وفق حاجياته وقدرته على التسديد. ويتم تحديد المبلغ الأول في

[29] - شمل البحث الميداني 70 مستفيدا من القروض الصغرى بمدينة ميسور، دون الأخذ بعين الاعتبار المؤسسة المقرضة.

خانة تتراوح ما بين 3آلاف و20ألف درهم بنسبة فائدة 2.1% شهريا. وبعد ذلك وفي مرحلة المواكبة يمكن أن يصل القرض إلى 40ألف درهم بنسبة فائدة 1.8% شهريا. و أخيرا مرحلة التأهيل التي يصبح فيها الزبون مؤهلا للتعامل مع القطاع البنكي بدون مشاكل بعدما برهن على مصداقيته، لذلك يمكن أن يحصل على قرض 50ألف درهم بنسبة فائدة لا تتجاوز 1.5 % في الشهر.

وما يميز هذه القروض هي سيادة التضامنية منها فمن أصل 1416 قرض سنة 2013 مثل القرض التضامني 60%. وتسدد إما أسبوعيا أو نصف شهرية أو شهرية، كما تختلف مدة التسديد من مؤسسة إلى أخرى ما بين 6 إلى 48 شهرا للتوفيق و3إلى 36 شهرا للأمانة وما بين 3و12 شهرا لمؤسسة أرضي.

2- الخصائص السوسيوديمغرافية لزبناء السلفات الصغرى وعرض بعض المشاريع الناجحة.

إن دراسة الخصائص السوسيودمغرافية لزبناء جمعيات القروض الصغرى تفرض نفسها بقوة، قصد معرفة من هي الفئات العمرية الأكثر ترددا عليها، وقد شمل البحث الميداني 70 مستفيدا.

جدول رقم4: التركيبة الديمغرافية لزبناء جمعيات السلفات الصغرى بمنطقة ميسور(الفئة المبحوثة)

الفئات العمرية الجنس	]20 - 30[	]30- 40[	[40 – 50]	[50 – 60]	المجموع	%
الإناث	20	12	18	2	50	71.42
الذكور	8	6	4	-	20	28.58
المجموع	28	18	22	2	70	100

المصدر: بحث ميداني (عينة الدراسة) مارس 2014

يتبين من خلال الجدول رقم 4 أن أكثر من 65.7 % من الزبناء ينتمون إلى الفئة العمرية ما بين 20 و 40 سنة، وهذا دليل على مدى تطابق سياسة القروض الصغرى في توجهاتها الكبرى، التي تروم خلق فرص العمل وتشجيع الشباب على تكوين مقاولاتهم الصغيرة. كما يظهر الجدول أن نسبة النساء المستفيدات هي عالية ب71.4 % مما يدل على الرغبة الملحة لذا العنصر النسوي في تحسين دخله وإحساسه بالتحولات التي يعيشها العالم، ومدينة ميسور رغم تموقعها في محيط قروي كبير وحداثة التمدين النسبي بهذا النطاق وكذا ضعف نسب التعليم لدى المرأة بهذا الوسط، فإن المرأة بميسور تشجعت بفعل سلفات القروض الصغرى وساهمت في تنمية دخلها عبر مقاولات مجهرية. و تجدر الإشارة إلى كون نسبة مهمة من المستجوبين تنتمي إلى فئة العزب ب 17.7% أي الشباب الذين يطمحون التخلص من البطالة وتأسيس أسر مستقلة. كما ساعدت هذه القروض فئة من المجتمع التي تصدعت أسرها جراء الطلاق ب11.4% ولاسيما منها النساء. كما تتألف معظم أسر المقترضين من أسر يتراوح عدد الأبناء لديها ما بين 3 و6 بنسبة تفوق 68.8%، متبوعة بتلك التي تتوفر على أكثر من 6 أبناء ب 19.6%.

وتنتمي فئة عالية من هؤلاء الزبناء إلى غير المتعلمين أو الذين لهم مستوى تعليمي أولي بنسب 70%، أنظر الشكل رقم 3.

الشكل رقم 3: توزيع زبناء السلفات الصغرى حسب مستواهم التعليمي بمدينة ميسور(الفئة المبحوثة)

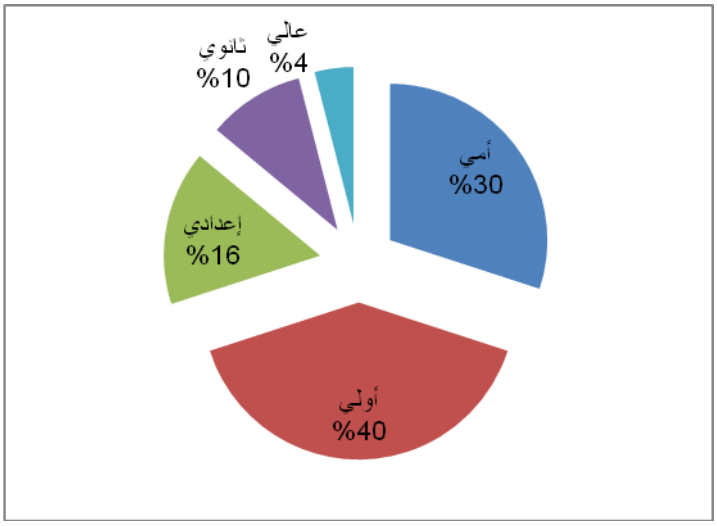

المصدر: بحث ميداني(عينة الدراسة) مارس 2014

أما الفئات الحاصلة على مستوى تعليمي عالي فهي ضعيفة خصوصا إذا علمنا أن المدينة لا تتوفر على مؤسسات للتعليم العالي ونسبة عالية من الذين يلتحقون بالجامعة بمدينة فاس تختار الاستقرار بالمدن الكبرى عوض الرجوع إلى مدينتها الأصلية بسبب انعدام فرص الشغل.

وتتباين مهن المبحوثين ما بين القطاعات الرئيسية الثلاث التجارة والصناعة والخدمات، بحيث تمتهن نسبة 41% منهم الصناعة التقليدية، و27 % مجموعة متنوعة من الخدمات، و26% التجارة، و أخيرا 16 % بالفلاحة خصوصا بالمجال القريب من مدينة ميسور، إذ تستثمر السلفات في تربية الأرانب والنحل والماعز والأبقار.

لقد أطلعنا البحث الميداني على تجارب متنوعة للمشاريع الصغيرة التي رأت النور بفضل مساعدة السلفات الصغرى بمدينة ميسور، واستوقفنا البعض منها و هي نماذج حقيقية تمكن أصحابها من التعبير وبكل بساطة عن سعادتهم بالفرص التي أتاحتها لهم جمعيات القروض الصغرى. سنعرض بعض الحالات بشكل موجز.

البيوغرافيا أو السيرة الذاتية رقم1: " نورا" تبلغ من العمر 45 سنة متزوجة تتكون أسرتها من أربع أفراد، مستواها التعليمي لا يتعدى الثانوي، لم تتمكن من إتمام دراستها بسبب الفقر وغياب الوعي لدى الأسرة بمتابعة الدراسة خارج مدينتها، وبعد زواجها وأمام غياب فرص شغل قارة لدى الزوج قررت اللجوء إلى إحدى جمعيات السلفات الصغرى وفي سنة 2012، وبعدما اكتسبت ثقة جمعية القرض،

أقرضت مبلغ 30 ألف درهم وقامت ببناء مشروع لتمويل الحفلات تحولت على إثره من ربة بيت إلى صاحبة مقاولة صغيرة تِشغل 8 مأجورين إضافة إلى زوجها، كما وسعت المشروع و أصبحت تقدم في مقره وجبات سريعة، وحققت بذلك نجاحا داخل المدينة ومحيطها.

البيوغرافيا رقم 2: السيدة "خديجة" لا تتجاوز من العمر 27 سنة، انقطعت عن الدراسة عند مستوى الإعدادي، التحقت بمركز للتكوين المهني سنة 2008، وبعد تخرجها دأبت على الاقتراض من جمعيات السلف الصغرى لمدة سنتين من 2010 إلى 2012حيث كانت تشتغل في صناعة الحلوى داخل المنزل، وبعد ذلك اقترضت مبلغ 10آلاف درهم و أنشأت تعاونية لإنتاج الحلويات، في إطار القرض التضامني مع نساء أخريات، وفي سنة 2013 استفادت من قرض 5000درهم استثمرته في توسعة المشروع إضافة إلى الأرباح التي حققتها سابقا وهي اليوم تشغل أربع عاملات بشكل دائم يتوفرن على كل الحقوق المهنية.

البيوغرافيا رقم 3: السيدة " خديجة" أرملة تبلغ من العمر 50سنة، بعد وفاة زوجها سنة 2010 لم تجد معيلا، كما لم تجد فرصة عمل بالنظر إلى سنها المتقدم. ونظرا لإتقانها مهنة تصنف في خانة الصناعة التقليدية، قررت اقتراض 5000درهم سنة 2012 و أنشأت مقاولة صغيرة بمقر منزلها متخصصة في صناعة بعض المنتوجات التقليدية من نبات الحلفاء والدوم الذي تشتهر بهما المنطقة، بمساعدة ثلاث نساء، وتشارك اليوم في معارض محلية ووطنية. وهن يخططن لإنشاء تعاونية للصناعة التقليدية لتوسيع المشروع.

3- السلفات الصغرى و أثرها على المشاريع المتناهية الصغر.

لقد مرت القروض الصغرى بالمغرب بأزمة حقيقية منذ سنة 2009 بعدما حقق أرقاما عالية أهلته لاحتلال مراتب جد متقدمة على المستوى العالمي، وبعد هذه الأزمة أكدت معظم التحاليل بأنه سينهار على غرار ما حدث في بعض البلدان كنكاركوا والهند، لكن السياسة التي نهجتها الحكومة والقطاع نفسه والمانحين الدوليين في المغرب خلال هذه الفترة العصيبة، جنبته وحصنته من الإفلاس عن طريق عدة تدابير ومساعدات تقنية ومالية وإجرائية، الأزمة التي لم تعمر لأكثر من سنتين والتي كان من نتائجها انضمام مؤسسة زاكورة مع مؤسسة التوفيق جراء أخطاء إدارية صرفة أكثر منها مالية[30].

إن المتتبع لمحفظة السلفات الصغرى بالمغرب سيقف على حقائق مفادها أنها تتطور بسرعة ورأسمالها يكبر، بفعل تنويع قروضها وفتح الباب أمام زبناء جدد، لا ينتمون بالضرورة إلى الفقراء. وهذا ما يمكن تسجيله كانزلاق لهذه المؤسسات عن أهدافها الأولى والتي كانت من المفروض تشجيع المحرومين من ولوج سوق المال بدون ضمانات. وتوجهت فيما بعد الأزمة إلى الفئات ذات الدخل القار، و أضحت منافسا

[30] - حسن إبراهيم، قطاع التمويل الأصغر في المغرب، حوار مع يوسف رامي المدير التنفيذي لمركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية، أبريل 2012، بوابة التمويل الأصغر، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء http://www.microfinancegateway.org/ar/library.

للأبناك التقليدية، بإقراضها المال الذي قد يصل حجمه إلى 50ألف درهم لاستثماره في ميادين غير ربحية[31]. وهذا ما جنب في جزء منه هذه المؤسسات من الإفلاس. كما أن مؤسسات القرض هاته وبالنظر إلى دورها الاجتماعي المحدد سلفا، فإن نسب الفوائد المرتفعة التي تفرضها على الزبناء ساهمت في ارتفاع الأصوات المعارضة التي تنتقد سياساتها المالية بإغراق الفقراء في الديون وسلبهم حرية اختيار أساليب التنمية التي يرغبون فيها.

فالزبون وفي كثير من الحالات يصبح شغله الشاغل هو كيفية إرجاع الدين القصير المدى في وقته. وجريا وراء إغراق السوق وتصريف أكبر كتلة من المال من قبل هذه الجمعيات والتنافس فيما بينها شجعت الزبناء على الاقتراض دون الاكتراث بعدد القروض التي يحصل عليها الزبون، الذي تفاعل هو الآخر مع هذه السياسة و أصبح مدينا لأكثر من جمعية مما جعله في نهاية المطاف يغض الطرف عن أداء ما في ذمته من ديون[32] . وقد تنبهت هذه المؤسسات لذلك بعد وقوع الأزمة وقلصت من نسب هؤلاء من سنة 37 % سنة 2010 إلى 20 % سنة 2012 كسياسة احترازية خوفا من استرجاع ديونها[33].

لقد نجحت القروض الصغرى في المغرب في مواجهة التحديات خلافا لما وقع في بلدان أخرى التي عرفت ما يطلق عليها ب"الانتاهزية المدمرة" بتجاوز مرحلة الأزمة بتكاثف جهود جميع الفاعلين في الحقل السياسي والمالي على المستوى الوطني. وتمكنت هذه المؤسسات من تطوير قطاعها المالي والبحث عن سبل تكيف جديدة جعلتها تحافظ على محفظتها وتخطط للمستقبل بوضع استراتيجية 2020 التي وضعت نصب أعينها بلوغ 3ملايين زبون.

خاتمة في شكل توصيات:

نستخلص من كل ما سبق بأن القروض الصغرى هي حل إيجابي لإشكالية الفقر في الدول التي لا تتوفر على بنيات اقتصادية صلبة، والتي تعاني من تمايزات سوسيومجالية كبيرة. ولكي تحقق سياسة التمويل الأصغر أهدافها وتساعد الفقراء في تجاوز هشاشتهم وتحقيق سبل اندماجهم في الاقتصاد المهيكل:

- وجب هيكلة القطاع بشكل يتيح استدامة التنمية والتطلع إلى القضاء على الفقر وتجفيف منابعه، عوض خلق مسلسل يزيد من تفقير الفقراء ويساهم في إثراء الأغنياء عن طريق تكبيل الفقراء بالقروض و نسب الفوائد المشروطة بها. ومن هنا يجب إعادة النظر في نسبها وفي المدة الزمنية المخصصة لإرجاعها. كما أن المواكبة والمساعدة التقنية وتقديم الاستشارة

[31] - خلاصات استقيناها من خلال حوار مطول مع أحد كوادر جمعية الأمانة للقروض الصغرى، بمدينة فاس، أبريل 2015.

[32] - حوار مع أحد الزبناء السابقين لمؤسسة زاكورة للقروض الصغرى بمدينة فاس سابقا، إذ اقترض هذا الزبون أكثر من ثلاث قروض سنة 2010، ولم يتمكن من إعادتها في الفترة المحددة، مما اضطره إلى التهرب وباستمرار من العاملين بالجمعيات المقرضة الذين كانوا يزورنه باستمرار في محل سكناه.

[33] - مؤسسة التمويل الدولية، البنك الدولي، نهاية أزمة التمويل الأصغر في المملكة المغربية: ردود فعل فعالة وفي الوقت المناسب، مرجع مذكور سابق، ص.7.

هي شرط لا مناص منه لتشجيع المبادرين الصغار والمقترضين من المؤسسات المالية للقروض الصغرى، قصد مسايرة أصحاب المشاريع المتناهية الصغر خصوصا في المراحل الأولى لبداية المشروع.

- يجب كذلك وضع مراقبة قبلية وبعدية على جمعيات القروض الصغرى عبر افتحاص دقيق لطرق تدبيرها المالي، ورأسمالها الاجتماعي.
- يجب توحيد الجهود بين مختلف هذه الجمعيات وتحفيزها على عقد شراكات مع الدولة ومؤسسات التكوين المهني بمختلف فروعها، لتوضيح وفي إطار دورات تكوينية سريعة كيفية الاستفادة من التمويل المسبق وطرق إنشاء التعاونيات.
- إن إعادة النظر في تعدد المتدخلين في التنمية البشرية هو مسألة ذات أولوية قصوى، سيما و أن بعض المبادرات تقدم دعما بدون قيد أو شرط، مما يطرح أكثر من سؤال عن طرق استفادة البعض من دعم معين بدون المساهمة في التمويل، بينما يبقى المقترضون مرهونون بأداء الديون ونسب فوائدها التي عبر أكثر من مستوجب عن ارتفاعها.

المراجع:

- عرفات ألصالحي، مسح تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمشاريع الصغيرة للفئات الأكثر فقرا حالة اليمن، صندوق الرعاية الاجتماعية، بوابة التمويل الأصغر CGAP، 2011.http://www.microfinancegateway.org

- البنك الإسلامي للتنمية،ملخص التقرير الخاص بالتمويل الإسلامي البالغ الصغر.

- أطاك المغرب، القروض الصغرى: الرأسمالية بين محاربة الفقر والفقراء. http://attacmaroc.org

- سنابل شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية، التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر: استعراض آخر مستجدات القطاع، دجنبر 2010.

- المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، صعود وهبوط وانتعاش قطاع التمويل الأصغر في المغرب، دجنبر 2009..www.cgap.org

المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء،موجز الجهات المانحة، رقم 11، مارس 2003.

- جوديث براندسما ورفيقة شوالي، إنجاح التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي.

-مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية، الكتاب الأبيض للقروض الصغرى بالمغرب، سنة 2012 .

- ميمون الرحماني، واقع الفقر بالمغرب بين المقاربات المؤسساتية والبدائل الممكنة، شتنبر 2011 . https://mimounrahmani.wordpress.com

-محمد عارف، كيف أنقذت القروض الصغرى مواطنين ورمت بآخرين في متاهة المتابعات؟، جريدة الأحداث المغربية 2011/06/10.

-حسن إبراهيم، قطاع التمويل الأصغر في المغرب، حوار مع يوسف رامي المدير التنفيذي لمركز محمد السادس لدعم

القروض الصغرى التضامنية، أبريل 2012، بوابة التمويل الأصغر، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.
http://www.microfinancegateway.org/ar/library
-خدعة القروض الصغرى : تنمية مكبلة، المناضلة، جريدة إلكترونية العدد 27، يونيو2010.
http://www.almounadil-a.info
-مؤسسة التمويل الدولية، البنك الدولي، نهاية أزمة التمويل الأصغر في المملكة المغربية: ردود فعل فعالة وفي الوقت المناسب، أنجزت الدراسة بشراكة مع الوزارة الكندية للشؤون الخارجية والتجارة والتنمية، ووكالة التنمية الدولية الدانماركية، ودولة اليابان، وأمانة الدولة للشؤون الاقتصادية السويسرية، ووكالة المعونة البريطانية، أكتوبر 2014.
الموقع الإلكتروني.www.ifc.org
- أثر التمويل المتناهي الصغر في مصر دراسة مسحية، من إنجاز Planète Finance سنة 2008.
- الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى. http://www.cgem.ma
-Errami Youssef, Cartographie nationale de la Microfinance, Symposium Internationale de la Microfinance au Maroc, organisé par FNAM & C.M.S, Skhirat, 11-12 Oct. 2012.
- Faska Mohamed & Khoya Chafiq, Le secteur du microcrédit au Maroc : Evaluation et etude de cas, Mémoire de licence en sciences économiques et gestion, université Moulay Ismail Meknès, 2006.
- Étude Sectorielle sur les Microcrédits au Maroc / 2011 Rapport de l'Etude, SEREC/ Etude sectorielle du microcrédit / JAIDA – 2011, pp.8-9. http://www.microfinance.ma.
- Extraits de : Principes clés de la microfinance, CGAP, 2007.
- Fédération National des Associations de Microcrédits & Centre Mohamed VI de Soutien à la Microfinance, Stratégie Nationale de microcrédits, Symposium Internationale de la microfinance au Maroc, Skhirat, 11-12 Oct. 2012.
- Frédéric Roussel, Que pensent les Français de la microfinance?, In Baromètre de la Microfinance, 2011.
- Grameen - Jameel, Le contexte de microcrédit au Maroc Pré et post crise, http://216.92.200.89/wp-content/uploads/2012/10/microcredit-Morocco-French.doc.
- Lamrini Rida, La Microfinance, facteur d'insertion économique, Symposium Internationale de la Microfinance au Maroc, organisé par FNAM & C.M.S, Skhirat, 11-12 Oct. 2012.
- Petite histoire de la microfinance, In Baromètre de la Microfinance, 2011. www.oxusnetwork.org.
- Séminaire Banque Mondiale - Commission Bancaire sur la supervision bancaire - jeudi 22 sept. 2005, p9. Laurence Hart, AFD/CEFEB – Laurent Lhériau, ESF.
- Sijilamssi Tariq, Stratégie Nationale de microcrédits, Symposium Internationale de la microfinance au Maroc, organisé par FNAM& C.M.S, Skhirat, 11-12 Oct. 2012.

" مختصر الورقة "

مشاركة مركز بناء الأسر المنتجة " جنى " في

مؤتمر المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في البلدان العربية " الواقع والتطلعات"

والمنعقد في الكويت في الفترة من 28 - 29 أكتوبر 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

في العقدين الماضيين تأسست العديد من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر في كثير من دول العالم الثالث كنموذج جديد للتمكين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لذوي الدخل المحدود مقتفيه أثر بنك جرامين الذي تأسس عام 1983م في بنغلاديش .

ومن أبرز التحديات التي تواجه هذه المؤسسات هو الكلفة المالية العالية للقروض المتناهية الصغر ، ويزداد هذا التحدي صعوبة حينما يتم تحميل هذه الكلفة العالية على المقترض والذي هو في الغالب من ذوي الدخل المحدود إن لم يكن من المدقعين فقراً ، وبهذا تتزاحم أهداف هذه المؤسسات بين الحصول على العائد المالي من القروض وتحقيق الأثر الاجتماعي ، ويبقى التوازن بينهما هو المطلب .

ومن هنا جاءت فكرة **مركز " جنى " للأسر المنتجة** والذي تأسس في المملكة العربية السعودية عام 2010م كمبادرة للمؤسسة الخيرية لرجل الأعمال السعودي سليمان بن عبدالعزيز الراجحي للمساهمة في الحد من الفقر والبطالة وخلق مزيد من فرص العمل الذاتية للسيدات من ذوات الدخل المحدود .

وسيكون الحديث عن مركز " جنى " من جانبين :

- <u>الأول :</u> معلومات عامة عن مركز " جنى " .
- <u>الثاني :</u> نموذج مركز " جنى " في الاستدامة وتحقيق الأثر .

فمركز " جنى " للأسر المنتجة يقوم على أساس تقديم القروض الحسنة والخدمات المالية الإسلامية لمشاريع انتاجية للسيدات من ذوات الدخل المحدود ، إضافة إلى تقديم خدمات غير مالية لهن كالتأهيل والتدريب وتسويق المنتجات وذلك من خلال الشراكات والتحالفات مع مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص ، حيث قدم مركز " جنى " حتى شهر أكتوبر 2015م ما يقارب من (49,298 قرضاً) بمحفظة تراكمية تجاوزت (238,179,700) ريال سعودي مع المحافظة على نسبة سداد (99.5 ٪) من خلال أحد عشر فرعاً منتشراً في مناطق المملكة يعمل فيها (169) موظفاً وموظفة .

والمركز في سنواته التأسيسية الاولى مدعوم بالكامل من مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية كأحد مبادراتها في المسؤولية الاجتماعية مع بناء نموذج جنى في الاستدامة المالية وتحقيق الأثر ،

فنموذج جنى في الاستدامة المالية يعتمد على ثلاثة محاور هي : (الشراكات والاستثمار وعوائد المنتجات)

ونقصد بالشراكات إدارة محافظ مالية إقراضية لمؤسسات القطاعين الحكومي والخاص ممن لها اهتمام بالتنمية وخلق فرص العمل ، حيث يدير مركز جنى حالياً محافظ إقراضية تتجاوز الخمسين مليون ريال للبنك السعودي للتسليف وبنك الجزيرة ومصرف الراجحي وشركات التركي والعرادي والأنابيب السعودية وغيرها مقابل دفع مصاريفها التشغيلية كجزء من المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات والشركات حيث تغطي عوائد هذه الشراكات حالياً ما يقارب من 16 ٪ من المصاريف التشغيلية لمركز جنى ونخطط رفعها الى 40 ٪ بحلول عام 2020 ، أما الاستثمار فيقصد به تملك أصول لها عوائد تغطي جزء من المصاريف ، حيث وافقت الجهة الراعية لمركز جنى (مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية) على تمليك المركز خلال عام 2015 وقفاً استثماريا بقيمة 30 مليون ريال وآخر بنفس التكلفة خلال عام 2018 بحيث تساهم عوائدهما بحدود 25٪ من المصاريف التشغيلية أما عوائد المنتجات فسيقتصر هذا على القروض التي تتجاوز الخمسين الف ريال على أن يتم طرحها تباعاً كمنتجات موافقة للشريعة الاسلامية كالشراكة أو المضاربة أو المرابحة أو غيرها ، على أن تبقى القروض ما دون هذا السقف قروضاً حسنة لتحقيق أكبر أثر اجتماعي ممكن ، وهذا الأثر هو السبب الرئيس في تأسيس مركز جنى وتقديم خدماته المالية من القروض وخدماته غير المالية من التدريب وتسويق منتجات العميلات.

و للتأكد من أهداف جنى قام مجلس إدارة جنى بالتعاقد مع شركه برو آكت وهي شركة خارجية متخصصة في قياس الأثر الاجتماعي من أجل دراسة أثر القرض الحسن على العميلات وقد تناولت الدراسة عدة جوانب منها متوسط الانفاق الشهري ، الوضع التعليمي ، الثقافة الائتمانية والبنكية ،الوضع الصحي ، الثقافة الاجتماعية وغيرها من الجوانب وذلك لتقييم حالة المستفيدة وقد أظهرت الدراسة التأثير الإيجابي وتحسن وضع العميلات وان 92٪ من المشروعات ناجحة وتحقق أرباح ماليه مقبولة

QRCE Overview

Programs & Activities

مركز الملكة رانيا للريادة
Queen Rania Center
for Entrepreneurship

Executive Summary

Queen Rania Center for Entrepreneurship is a non-profit organization established in 2004 to help develop Technology Entrepreneurship in Jordan. The Center is part of Princess Sumaya University for Technology, and plays the role of a national Center of Excellence for Entrepreneurship.

As part of QRCE strategic plan, the Center is implementing a comprehensive initiative focusing on four key areas: Networking, Recognition & Awareness, Capacity Building & Support, and Funding.

Over the last 10 years, the center has organized many activities that benefited thousands of entrepreneurs, professionals & students in Jordan. QRCE key programs are: Queen Rania National Entrepreneurship Competition (QRNEC); Industry University Linkage Competition & Program (MIJ); Entrepreneurship University Clubs (DART) ; Global Entrepreneurship Week (GEW).

El Hassan Business Park (EHBP) Startups Value Chain

Entrepreneurship Development Programs

- Think about starting (4th Choice)
- Identify Opportunities/Gaps and develop plans

Enterprise Creation Programs

- Help to start:
  - Incubation
  - Seed funding
  - Capacity Building (Training & Mentoring)

Enterprise Growth Activities

- Help to grow:
  - Growth Funding
  - Linkages
  - IP Support

10 Years Ecosystem

QRCE Linkages with Jordan's Entrepreneurship Ecosystem

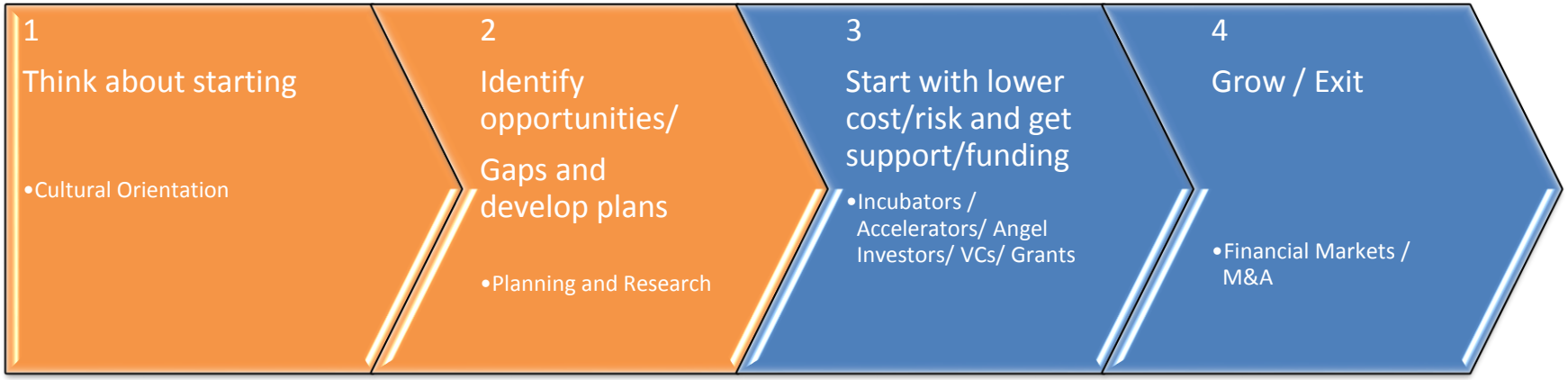

مركز الملكة رانيا للريادة
Queen Rania Center for Entrepreneurship

iPARK
OASIS500
Meydan
Al Urdonia Lil Ebda
endeavor JORDAN
Ayada
YEA الرواد الشباب YOUNG ENTREPRENEURS ASSOCIATION
IV HOLDINGS
mowgli
JORDAN ENTERPRISE

Programs

+

Enterprise Creation & Growth Programs

-

mowgli mentoring
inspire | connect | evolve

NEXT powered by Startup Weekend

QRCE Startup Support Program

QRNEC
جائزة الملكة رانيا الوطنية للريادة
Queen Rania National Entrepreneurship Competition

المهرجان التكنولوجي الوطني
National Technology Parade

DART
Student Entrepreneurship Society

Global Entrepreneurship Week
unleashingideas.org

Entrepreneurship Education Program

- **Entrepreneurship Development Programs** +

Global Entrepreneurship Week

1- Great Partnerships → 2 - Great Activities → 3 - Great Results

Year	Activities	Partners	Participants	Cities & regions
2014	103	49	8790	12
2013	50	25	3000	10
2012	25	24	2.500	10
2011	40	20	1500	5

*In 2010, GEW Jordan was ranked **1st regionally and 16th globally** (out of 100 countries) based on number of Partners, Activities and Participants.*

- Green Entrepreneurship
- Technology Entrepreneurship
- Social Entrepreneurship
- Women Entrepreneurship
- University Entrepreneurship
- Microbusiness

مركز الملكة رانيا للريادة
Queen Rania Center for Entrepreneurship

DART - Entrepreneurship University Clubs

DART was founded in September 2004, and became later part of QRCE

DART = Dream, Aim, Reach and Target.

Why: Develop the next generation of business leaders

Culture

Bridging The Gap

Capacity Building

DART Student Entrepreneurship Society

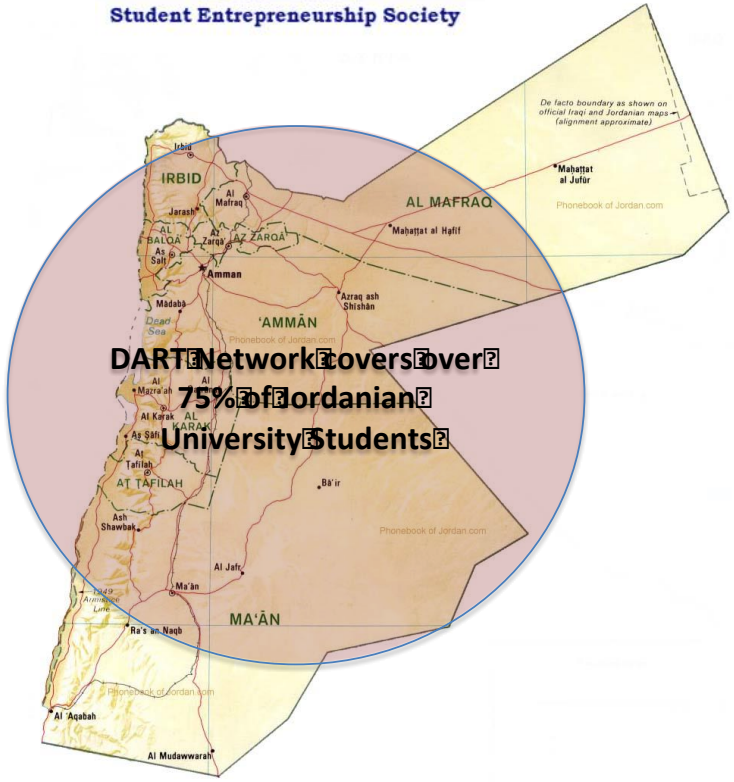

DART Network covers over 75% of Jordanian University Students

Industry University Linkage Competition

المهرجان التكنولوجي الوطني
National Technology Parade

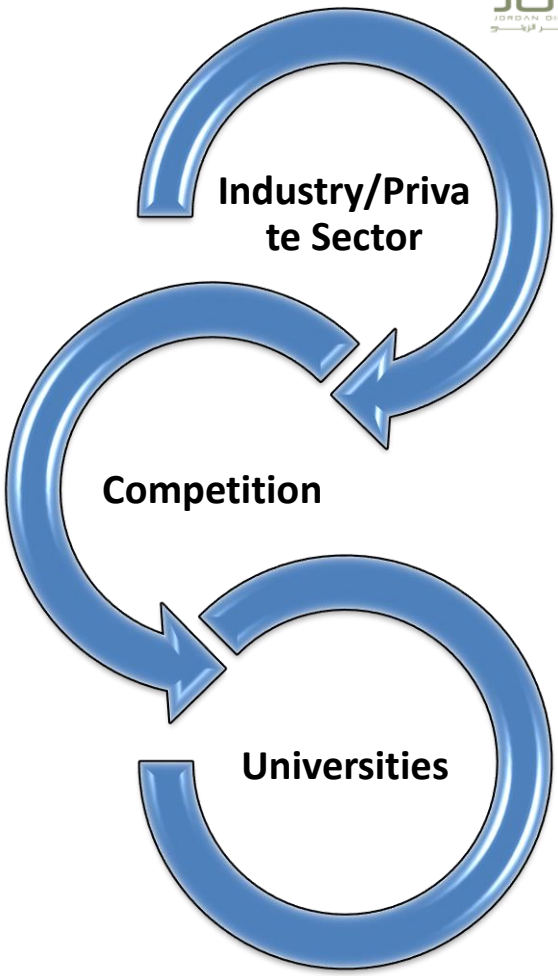

- **Technical Problems & Needs**
- **Linkages**
- **Research Projects** (Faculty & Students)
- **Graduate Thesis & Dissertation** (Master & PhD Programs)
- **Senior Design Projects** (Bachelor Programs)

JOSCO JORDAN OIL SHALE COMPANY
دار الدواء Dar Al Dawa
ASRF SUPPORTING INNOVATION
UN WOMEN United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women
صناعة Est. 1962
GJU الجامعة الألمانية الأردنية German Jordanian University

QRCE Startup Support Program

QRCE Startup
Support Program

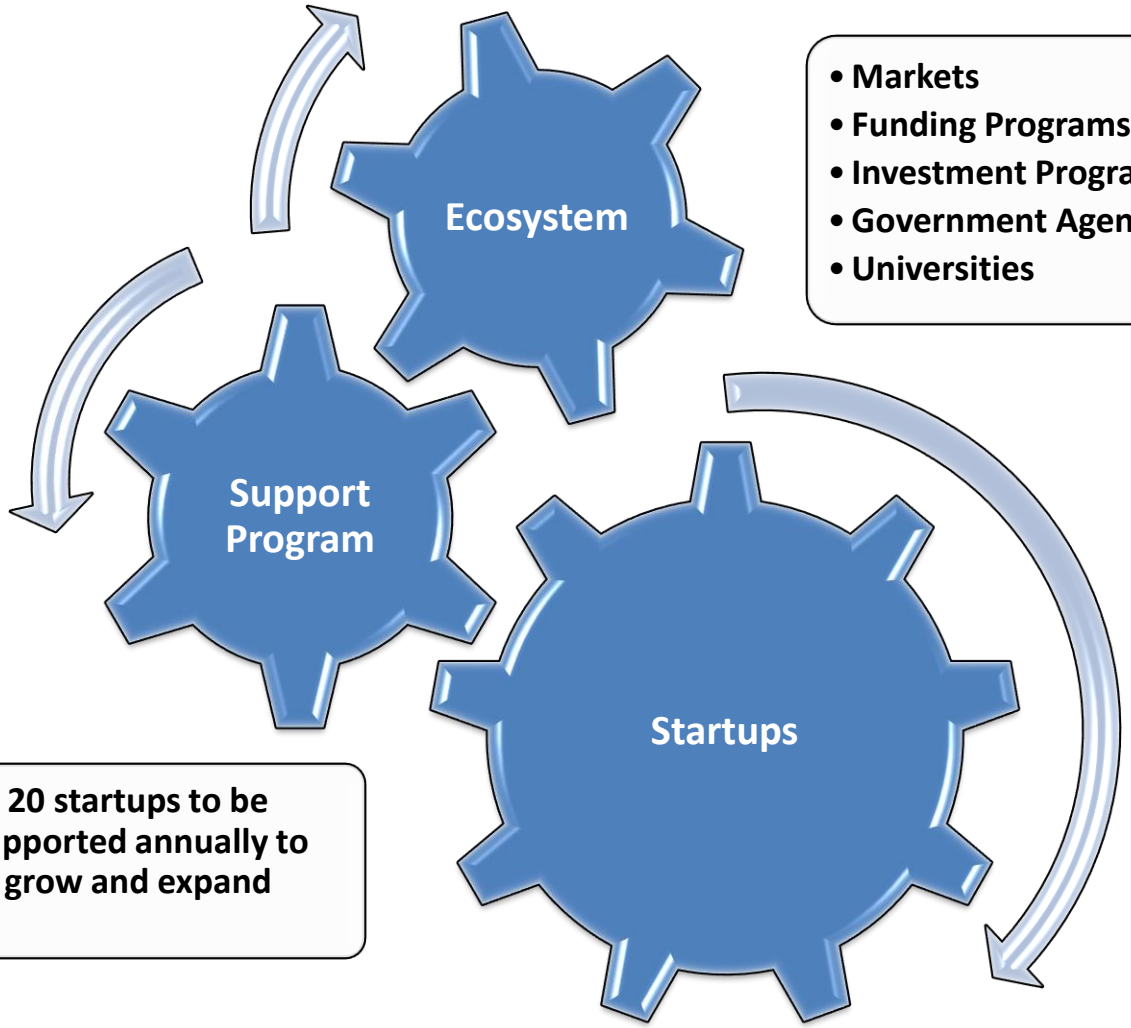

- Markets
- Funding Programs
- Investment Programs
- Government Agencies
- Universities

- Access to Markets
- Access to Funding
- Support in R&D /Technical Needs
- Government Support
- Coaching and Mentoring
- Linkages
- PR

20 startups to be supported annually to grow and expand

Entrepreneurship Education Program

Entrepreneurship Education Program

Full Training Resources for Teaching Entrepreneurship at Arab Universities

- Presentations (Arabic/English)
- Guides (Arabic/English)
- Videos & Case Studies

An online portal to help in supporting the delivery of workshops

TOT Workshops / Support the delivery

Continuous Evaluations & Assessment

مركز الملكة رانيا للريادة
Queen Rania Center for Entrepreneurship

Other Programs

Technology Commercialization Program (TCP) (2005-08)

Global Business Opportunities Program (GBO) (2009)

Intel Youth Enterprise Program (2012)

GEW-Photo Contest (2011)

GEW-CleanTech Open Competition (2011)

GEW-Creative Business Cup Competition (2012)

Systematic Innovation Program (Triz) (2007-09)

GEW-Business Model Competition (2014)

+100 Seminars & Workshops

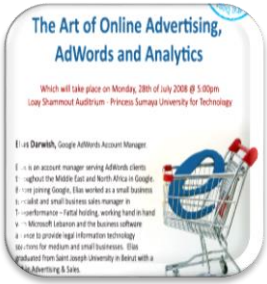

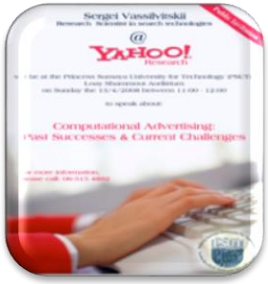

مركز الملكة رانيا للريادة
Queen Rania Center for Entrepreneurship

QRCE Track Record

+$30M
- Valuation for the supported companies.

+$4M
- Annual incomes for the supported companies.

+1.5 M
- People reached via media campaigns in the country

+25K
- People participated in Networking activities

+3.7K
- People participated in Bootcamps, Workshops & Mentoring programs

+250
- Jobs were created

+100
- Training Workshops & Seminars organized

+100
- Startups & Projects supported

+15
- National Conferences & Competitions organized

مركز الملكة رانيا للريادة
Queen Rania Center for Entrepreneurship

Selected Partnerships (2008-2014)

Government & Donors	Non-Profit Organizations	Private Sector

QRCE Entrepreneurship Development BootCamp & QRCE Mentoring Program

2015

QRNEC Program - Objectives

A unique ***training & mentoring*** program that runs over 3 months in which participants are ***selected*** to be engaged in an intensive sessions to achieve ***specific goals.***

These goals are focused on encouraging, developing and sustaining their entrepreneurial spirit and improving their management capabilities.

Training Components will be delivered through series of workshops over 2 weeks period. This will be followed by mentoring sessions for 2 weeks period.

The program will assist Jordanian technology startups to grow and develop their operations, and move the companies to the next level of maturity.

QRNEC Program - Concept

- The competition is designed to:

Create more awareness on potential opportunities in technology startups and recognize innovative and outstanding technology business ideas, plans and startups

Develop entrepreneurial skills for the competition participants and help them in developing their business plans

Foster the entrepreneurial spirit in university technical and business students and graduates, and encourage them to take their projects from the concept level to the implementation level

QRNEC
جائزة الملكة رانيا الوطنية للريادة
Queen Rania National Entrepreneurship Competition

QRNEC Program – New Approach

Graduating entrepreneurs who will be invited to join QRCE's innovation lab in order to further grow their businesses and become the future success stories of Jordan!

QRNEC Program - Key Benefits

QRNEC
جائزة الملكة رانيا الوطنية للريادة
Queen Rania National Entrepreneurship Competition

Q : What do the below companies have in common?

كتاب technology | MINERETS | KINDISOFT | KEENWASH | talasim

A : All of them benefited from QRNEC to elevate and grow their businesses.

س : ما هو العامل المشترك بين الشركات والمشاريع التالية ؟

كتاب technology | MINERETS | KINDISOFT | KEENWASH | talasim

ج : كلها استفادت من جائزة الملكة رانيا الوطنية لريادة الأعمال في تطوير أعمالها .

Networking	• Meet people who want to start and support great companies
Capacity Building	• Develop your skills and knowledge through Bootcamps and mentoring program
Recognition	• Get the recognition you need to create more awareness and build more credibility
Funding	• Get seed funding through cash awards and pitching to leading investors

QRNEC Program - Categories

QRNEC
جائزة الملكة رانيا الوطنية للريادة
Queen Rania National Entrepreneurship Competition

Universities Track

- Majority of the team are from Universities (Students & Faculty Members)

Pre-Startup Track

- Project still in the concept level, without a Business Plan or a commercial team

Startup Track

- A basic business plan exits, and commercial activities initiated
- Company established & registered 3 years or less
- Number of employees is less than 12

QRNEC Program - Areas (Technology)

Digital Technology & Related	Clean Technology & Related	Life Sciences & Related	Advanced Technologies & Other	Social Innovation
• Online Products & Services • Digital Media and Entertainment • Software & IT Services • Mobile • Consumer Electronics • Networking & Equipment	• Renewable Energy • Recycling • Air & Water Technologies • Sewage & Waste • Other Environmental Technologies	• Biotechnology • Pharmaceuticals • Healthcare • Medical Devices and Equipment • Agriculture	• Industrial • Nanotechnology • Construction • Security & Defense • Technology Enabled Services • Other related Applied & Engineering Areas	• Work Environment • Education • Community Development • Socio-healthcare services

QRNEC Program - History

1st QRNEC
- Basic Concept Developed

2nd QRNEC
- Larger competition

3rd QRNEC
- New Categories & Special Awards

4th QRNEC
- More focus on startups

5th QRNEC
- More focus on Universities, Schools & Social

6th QRNEC
- More Focus on Governorates

QRNEC Program - Winners & Finalists

ICT

KINDI SOFTWARE

ketab technology

MXD Mixed Dimensions Interactive 3D and games

Applikable Technologies

موضوع

talasim www.talasim.com

Fayez We're all friends

jamalon Arab Bookstore

taltol digital

مسموع

yadawi

anassah software solutions

ihjez

MINERETS tech

Madfoo3at.com

CleanTech & Others

KEENWASH WATERLESS WAX & WASH

AgriLogistic

Movement CHARGER

NPS Nitrate Production System

taqetna Energy That Keeps You Going

Naratech Pharmaceutical Consultancy

JoVision Image Processing Pioneers

QRNEC Program - Process

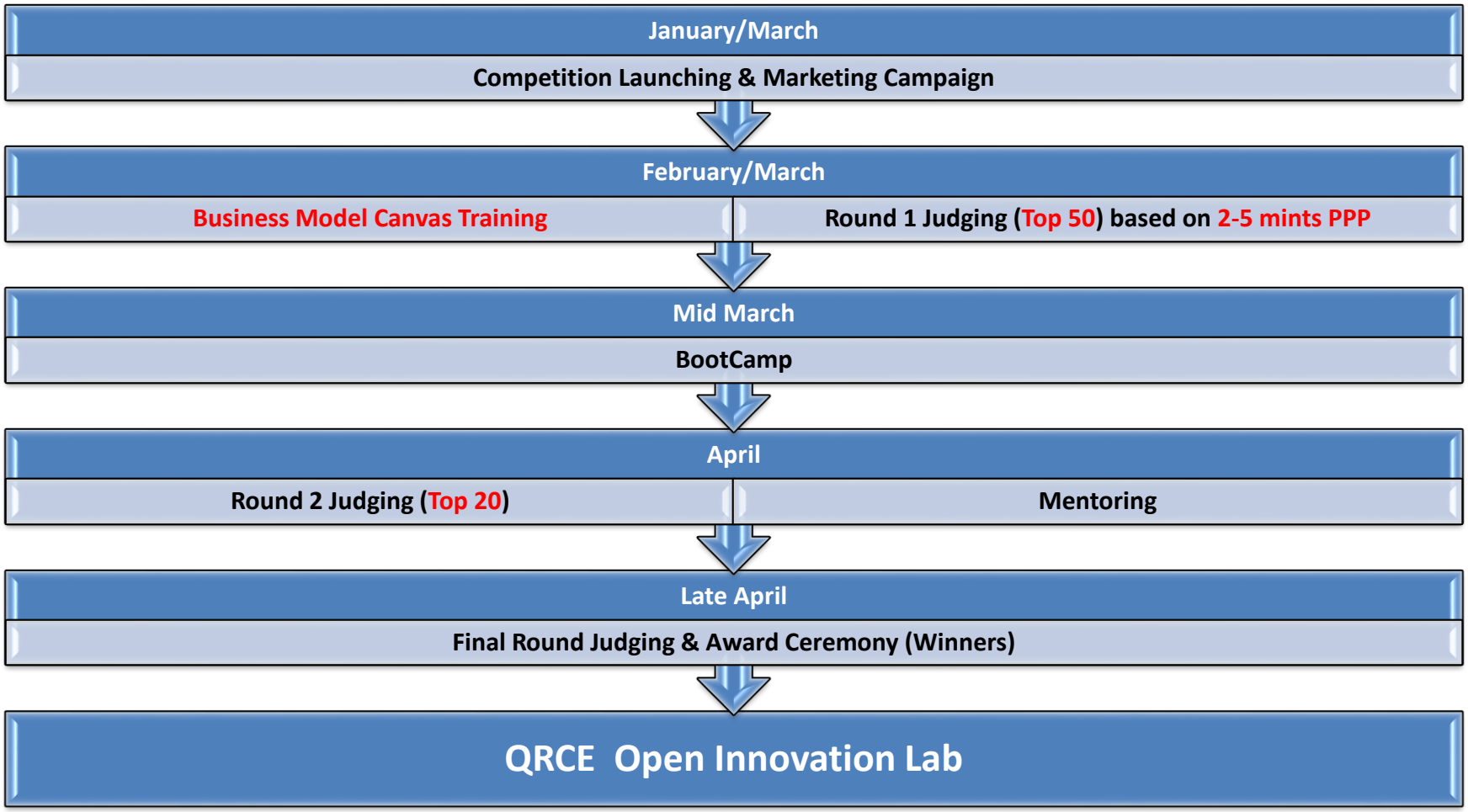

QRNEC Program - Timeline

Timeline	Activity
Jan 11, 2015	Soft Launching/Social Media Marketing
Jan 18 – Mar 5	Official Launching & Marketing Campaign
Jan 29, 2015	Starting Applications Submissions
Feb 28, 2015	Applications Submissions Deadline
Mar 3, 2015	Business Model Canvas Training
Mar 8, 2015	Business Model Canvas Submissions Deadline
Mar 10, 2015	Submissions Screening & Selection based on (2-5 mints PPP)
Mar 15-26	Entrepreneurship Development BootCamp
Mar 15-26 (Online)	North (Irbid) Bootcamp/South BootCamp
Apr 4, 2015	Finalized Business Model & Business Plan Summary Submissions Deadline
Apr 5-9	Second Phase Judging
Apr 11-25	Mentoring & Coaching
April 27, 2015	Final Business Plan Submissions
April 29-30	Judging Presentations
TBC	Award Ceremony

QRNEC Program - Timetable

QRNEC Entrepreneurship Development BootCamp 2015						
Saturday	Sunday	Monday	Tuesday	Wednesday	Thursday	Friday
	15-Mar	16-Mar	17-Mar	18-Mar	19-Mar	20-Mar
	Program Introduction & Business Innovation	Entrepreneurial Soft Skills	Startups Business Development & Market Research	Customer Development	Product Development	
21-Mar	22-Mar	23-Mar	24-Mar	25-Mar	26-Mar	27-Mar
	Business Planning	Financial Management	Sales and Marketing (offline & online)	Managing People, intellectual Property & Exit Strategies	Business Model Review and Revision	

QRNEC Program - Structure

QRCE Entrepreneurship Development BootCamp 2015	QRCE Mentoring Program
• 40-60 Hours of Training	• 4-6 Sessions of Mentoring

QRNEC Program – Media Partners

THANK YOU!

المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر
وأثرها على التنمية ومحاربة الفقر
تجربة
جهاز بناء وتنمية القرية المصرية فى محافظة الفيوم

اعداد

أ / محمود فرج عبد الواحد

مدير إدارة التخطيط

جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

وزارة التنمية المحلية

جمهورية مصر العربية

Email : mahmoudordev@yahoo.com

Mobil : 002 01154989272

Fax : 002 33374698

المحور الذى تندرج فيه ورقة العمل :

المحور الثانى : نظم وخدمات التمويل

* دور مؤسسات التمويل المتخصصة فى تمويل المشاريع الصغيرة .

مقدمه :

تعتبر قضية القضاء على الفقر أو على الأقل الحد من الفقر من أكبر التحديات التى تواجه ليس فقط الدول النامية ولكن أيضا الدول المتقدمة.

وبالنظر إلى عالمنا العربى فقد بلغ عدد الفقراء بشكل مدقع فى سبع دول عربيه ، هى: مصر ، الأردن ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ، اليمن (نحو 7.1 مليون نسمه) ، بينما بلغ عدد الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولارين فى اليوم (نحو 51.1 مليون نسمه) ، مما يعنى أن تلك الدول يعيش ثلث سكانها فى فقر (1) .

كما تمثل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر أهم القطاعات الاقتصادية التى تستحوذ على اهتمام كبير من جانب دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والاقليمية والباحثين فى ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية ، وذلك بسبب دورها المحورى فى الانتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار علاوة على دورها فى تحقيق الاهداف التنموية اقتصادياً واجتماعيا لجميع الدول .

وتشكل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر محور اهتمام السياسات الهادفة إلى تخفيض معدلات الفقر والبطالة في الدول النامية والدول المتقدمة صناعيا بصرف النظر عن فلسفاتها الإقتصادية واسلوب إدارة اقتصادها الوطني ، وتكتسب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر أهميتها في الدول العربية من مجموعة اعتبارات تتعلّق بخصائص هياكلها الإقتصادية والإجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط.

ويأتى هذا المؤتمر الاقليمى الهام حول تطوير المشاريع متناهية الصغر والصغيرة فى البلدان العربية في موعد بالغ الأهمية مع تلك الظروف الصعبة كونه يركز على دراسة التجارب والتحديات فى عديد من الدول العربية والاسلامية فى مجال تنمية وتطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة كرافد أساسى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

لذا فقد كان من الأهمية بمكان إبراز احدى التجارب المصرية الناجحة لتمويل المشروعات متناهية الصغر بمحافظة الفيوم ، واتاحة فرص عمل جديدة أمام الشباب للحد من البطالة ، وهو ما سوف أتعرض له فى هذه الورقة آملاً أن يكون هذا الموضوع إثراءً لفكر ومناقشات المؤتمر ، وتواصلاً مع كافة الجهات المحلية والإقليمية ودعماً لعرى الأخوة والصداقة بين الدول .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى إظهار أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة فى المجتمع من خلال :

- التعرف على أهمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى تحقيق التنمية ومحاربة الفقر .
- واقع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى العالم العربى .
- التحديات التى تواجه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر .
- تجربة جهاز بناء وتنمية القرية المصرية فى تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة بمحافظة الفيوم.

أهمية البحث :

يلقى البحث الضوء على دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ومدى مساهمتها في عمليات التنمية بمفهومها الشامل من حيث اعتبارها من أهم العوامل الاستراتيجية التي تعتمد عليها اقتصاديات دول العالم فى تحقيق التنمية ومحاربة الفقر حيث ان المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة :

- من أهم الآليات الفعالة في تنويع وتوسيع قاعدة المنتجات والصناعات، وكذلك الخدمات التي تكون بدورها الهيكل الاقتصادي لمعظم دول العالم المتقدم، حيث تمثل إحدى حلقات التوازن في الهياكل الاقتصادية بما تتميز به من مرونة وسرعة استجابة لمتغيرات الأسواق المحلية والعالمية.
- تساهم في استخدام واستثمار المدخرات ورؤوس الأموال المحلية وتلبي بذلك الطلب على تنشيط الاستثمار الإنتاجي والتصنيعي، حيث تتسم عادة بصغر حجم الاستثمارات ، مما يتيح لأكبر عدد ممكن من المستثمرين الإقدام على إقامتها، إضافة على انخفاض حجم الخسائر المالية وتوجيه الاستثمارات بشكل مباشر إلى عمليات الإنتاج فقط .
- تساهم في التخفيف من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي للفئات الأكثر فقراً عن طريق فرص العمل التي توفرها للعمالة غير الماهرة والفقيرة وتوليد دخل إضافي لهذه المجتمعات.
- تلعب دوراً مهما كذلك في تقليل مخاطر وعواقب الهجرة من المناطق الأقل نمواً إلى المناطق الأكثر نمواً في الدولة نفسها.

ارتباط ورقة العمل بموضوع المؤتمر : -

في إطار الجهود المبذولة للتغلب على المشكلات الإقتصادية التى تواجهها معظم الدول العربية وظهور مبادرات واستراتيجيات لمواجهة هذه المشكلات ومعالجة آثارها تأتى الحاجة الى توجيه العناية والإهتمام بالتعرف على واقع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى الدول العربية وغيرها وتبادل الخبرات والتجارب فى مجال نظم الدعم المؤسسى الشامل والتي ستطرح ضمن برنامج هذا المؤتمر الاقليمى وحيث يهدف المؤتمر إلي خلق مساحة حوار وتفاعل من خلال :

- التعرف على واقع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة فى العالم العربى.
- التعرف على التحديات التى تواجه المشروعات متناهية الصغر والصغيرة وسبل النهوض بها .
- دور التشريعات فى النهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة .
- عرض بعض التجارب الرائدة فى دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والاسهام فى تشبيك المؤسسات العاملة فى مجالات الدعم المؤسسى للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة لتبادل الخبرات والتجارب.

وإنطلاقاً من هذه الأسس والمبادئ الهامة ووفقا لأهداف المؤتمر فى التعرف على واقع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة فى الدول العربية لتنميتها وتطويرها وتمكينها وضمان نجاحها لتحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر والحد من مشكلة البطالة فإن ورقة العمل المقدمه تظهر تجربة جهاز بناء وتنمية القرية المصرية فى تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى محافظة الفيوم لمحاربة الفقر والحد من البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والشاملة ، وبالتأكيد فإنه من دواعي السرور والإمتنان أن يحظي هذا الموضوع بإهتمام العلماء الأفاضل القائمين علي هذا المؤتمر الاقليمى الهام .

أهمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى تحقيق التنمية ومحاربة الفقر فى مصر .

تمثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي تقوم بتوظيف أقل من 50 عاملاً حوالي 99% من اجمالي عدد المنشآت التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي،كما تساهم هذه المشروعات بما لا يقل عن 80% من إجمالي القيمة المضافة،ويعمل بها حوالى 76% من العمالة (حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل) ، وحوالي ثلاثة أرباع قوة العمل بالقطاع الخاص غير الزراعي. إلا أن نسبة مساهمتها في اجمالي الصادرات المصرية لا يكاد يتجاوز نسبة 4% فقط مقارنة بنسبة 70% في هونج كونج ، 60% في الصين ، 56% في تايوان ، 43 % فى كوريا .

تستخدم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمالة، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعانى

من وفرة العمالة وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهّلين بعد للإنضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المُنظّم بصفة عامة.

وقد فطنت الدول المتقدمة إلى أهمية هذه المشروعات فقد أصبحت المشروعات الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي 84 % من العمالة اليابانية الصناعية وتساهم بحوالي 52% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني وفي إيطاليا 2 مليون و300 ألف مشروع فردي صغير..! وفي أمريكا... وفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1992 وحتى عام 1998أكثر من 15 مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، والمشاريع الصغيرة تستوعب 70% من قوة العمل الأمريكية. وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوربي في عام 1998، تبين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي 70 % من فرص العمل بدول الاتحاد.

واقع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى العالم العربى

أما في العالم العربي فتتفاوت النسبة من دولة لأخرى ففي دول الخليج العربي تشكل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للقطاع الصناعي بنسبة تقدر بحوالي (85%) من اجمالي المنشآت الصناعية الموجودة.

هذا وقد اشارت دراسة حديثة أجرتها منظمة الخليج للإستثمارات إلى أن نسبة المصانع الصغيرة والمتوسطة قد بلغت (94%) من حجم مصانع دولة الإمارات العربية المتحدة ، (92%) من مصانع قطر عمان والبحرين ، (78%) من مصانع الكويت ، (75%) من مصانع السعودية .

وقد أشارت الدراسة إلى أن الصناعات الخليجية قد توزعت نحو مشروعات الصناعات التحويلية والصناعات الكيميائية ومواد البناء والتشييد والصناعات الغذائية والمشروبات والاخشاب والنسيج والورق.

أما في مصر وسوريا فتشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نفس النسبة تقريبا إلا أنها تتفاوت في طبيعة النشاط الإستثماري.

وفي الأردن يحتل قطاع الخدمات الجانب الأكبر في حجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي يشكل (70%) من حجم المشاريع في المملكة.

ولكن بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المشاريع الصغيرة في خدمة الاقتصاد إلا أن هناك بعض التحديات التي تقف كحجر عثرة أمام تقدمها اضافة إلى تأثرها بالظروف الإقتصادية التي تؤثر عليها تأثيراً كبيراً .

التحديات التى تواجه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والصغيرة

هناك العديد من التحديات التى تواجه المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى تحديات تنظيمية ، تحديات قانونية ، تحديات مالية ، تحديات تسويقية وذلك كما يلى :

- من الناحية التنظيمية:

ارتباط هذه المشروعات بجهات مختلفة كالوزارات المعنية ومنها وزارة الصناعة والتجارة والإتحادات كالإتحاد العام للحرفيين والغرف الزراعية والصناعية والتجارية والجمعيات التعاونية للحرفيين والجمعيات التعاونية والبلديات مع غياب العلاقة التنظيمية المباشرة بين تلك الجهات المتعددة لتكوين رؤية شاملة حول مصير هذه المشروعات.

وبصفة عامة تشير التقديرات إلى أن نسبة 40% إلى 60% من تكلفة القيام بالأعمال في مصر، تأتي من القيود الإجرائية حيث تكثر الشكاوى من اضطرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التعامل مع المسؤولين الحكوميين والمكاتب الحكومية المركزية والمحلية وعدم توافر المعلومات وعدم الرغبة في تقديم المساعدة.

- من الناحية القانونية:

إن التشريعات والقوانين المنظمة لهذه المشروعات لا زالت في وضع لا يسمح لنا بالقول بأنها وسيلة تحفيز لنشاط هذه المشروعات خاصة تلك التي وضعت منذ فترة طويلة ، وقد صدر قانون رئيس الجمهورية رقم 141 لسنة 2014 والخاص بتنظيم نشاط التمويل متناهى الصغر ليكون بداية ونقطة انطلاقة لتحفيز هذا النشاط وتنظيمه .

- من الناحية المالية:

- العلاقة بين البنوك والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها الكثير من الإشكالات فيما يتعلق بالضمانات, فترات السداد، الإجراءات البيروقراطية.
- غياب خدمة تمويلية تلبي احتياجات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الآخذ في النمو، حيث أوضح أحدث تقارير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار في مصر صعوبة الحصول والنفاذ إلى التمويل وارتفاع تكلفته أمام المشروعات الصغيرة، حيث يتم تمويل 56% من المشروعات القائمة بالتمويل الذاتي بينما تمثل مساهمة البنوك في تمويلها أقل من 40% منها 13% للبنوك العامة و26% للبنوك الخاصة.
- وتشير خريطة النفاذ إلي قنوات التمويل إلى أنه كلما كبر حجم المشروع، زادت قدرته علي النفاذ للتمويل وتدل الأرقام أن 78% من المشروعات الصغيرة لم تتقدم مطلقا للحصول علي قروض بنكية، وأن نسبة 92% من المشروعات الصغيرة التي تقدمت للحصول على تمويل بنكي تم رفضها.

- من الناحية التسويقية:

- التباين الشديد في أسعار المواد الأولية كالإرتفاع المفاجيء في أسعارها بسبب عوامل السوق مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لديها وبالتالي عدم القدرة على المنافسة السعرية .

- تعدد الوسطاء التجاريين والمنافسة الشديدة من جانب الشركات الكبرى، وضعف القدرة التنافسية لهذه المشروعات لاسيما عندما تعمل بشكل أفراد كما هو واقع الحال، وضعف القدرة الرأسمالية اللازمة للترويج والمشاركة في معارض ومهرجانات التسوق الداخلية والخارجية ومحاولة الدخول إلى أسواق جديدة.

بالإضافة إلى بعض التحديات التى ترتبط بأصحاب المشروعات أنفسهم مثل :

- المعوقات الإجرائية والتي تتمثل بضعف الخبرات الإدارية والمالية والفنية لدى أصحاب هذه المشاريع إضافة إلى افتقار معظم المنشأت الصغيرة والمتوسطة إلى الهيكل التنظيمي السليم والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى خلق مشاكل مثل عدم القدرة على الفصل ما بين الملكية والإدارة.
- عدم توفر المقومات الكافية للبنية الأساسية لدعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة الإنتاج والتسويق.
- عدم توفر المساعدات الفنية المقدمة للمشاريع الصغيرة خاصة في مجالات اكساب مهارات العمل إضافة إلى عدم تأهيل هذه المنشأت لإنتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية خاصة بعد انضمام الكثير من الدول إلى منظومة منظمة التجارة العالمية وتوقيع بعض الدول اتفاقيات شراكة دولية.
- افتقار أصحاب هذه المنشأت الى الخبرة والدراية الكاملة بوضع واجراءات دخول السوق وعدم قدرتهم على تقدير حصتهم السوقية.
- العشوائية في تنفيذ المشروعات اذ يلجأ بعض أصحاب المشاريع الصغيرة الى التقليد أحيانا واختيار مشاريع غير ملائمة لبيئتها أحيانا اخرى.
- ضعف التشبيك والاتصال مع المنشأت الكبيرة
- مشكلة توفير المواد الخام التى يتم استيرادها نظرا لضألة الكميات التي تطلبها المنشأت الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج.

نبذة عن جهاز بناء وتنمية القرية المصرية :

تبنى جهاز بناء وتنمية القرية المصرية منذ إنشائه مفهوم التنمية الريفية المتكاملة بجميع أبعادها الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية المؤسسية ، وقد انشئ بموجب القرار الجمهورى رقم (891) لسنة 1973 ليتولى :

* اقتراح الخطة العامة لتنمية القرية المصرية والعمل على تنفيذها .
* التنسيق بين الوزارات وكافة أجهزة الدولة والوحدات المحلية الإدارية كل فيما يخصه فى تنفيذ السياسة العامة للدولة للنهوض بالقرية اقتصاديا وإجتماعيا وعمرانيا ومؤسسياً .
* * تقديم نماذج استرشادية لمشروعات اقتصادية انتاجية غير نمطية تعتمد على تعظيم الإستفادة من خامات موارد البيئة المحلية .
* تقديم قروض ميسرة من خلال صندوق التنمية المحلية للأفراد وخاصة الشباب ، والمرأة خاصة المعيلة من خلال الوحدات المحلية القروية .
* تقييم الإمكانيات المتاحة لدى الوحدات المحلية الإدارية وتحديد متطلبات دعمها سواء من الناحية المالية أو من ناحية الخبرات الفنية .
* إعداد وتنفيذ البرامج الإعلامية والتدريبية وغيرها من البرامج اللازمة لتنفيذ خطة إعادة تنمية القرية المصرية .

صندوق التنمية المحلية :-

أنشئ صندوق التنمية المحلية في إطار جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بوزارة التنمية المحلية المصرية بقرار جمهوري رقم 310 لسنة 1978 . بهدف تعزيز التنمية الإقتصادية في قطاع المحليات والقرية علي وجه الخصوص من خلال زيادة القدرات الإئتمانية للوحدات المحلية القروية بمنحها قروضاً ميسرة لتنفيذ مشروعات إنتاجية إرشادية نموذجية ذات عائد من شأنها أن تتيح فرص عمل حقيقية للقرويين وتزيد القدرة الإقتصادية والإنتاجية علي المستوي المحلى بما ينعكس علي تحسين مختلف أوجه الحياة داخل القرية .

وقد تم تطوير إستراتيجية عمل الصندوق ليصبح أداة فاعلة في الحد من مشكلة البطالة وتحسين دخول الأسر الريفية بمنح قروض ميسرة للشباب والمرأة وغيرهم من الفئات الأكثر إحتياجاً لإقامة مشروعات صغيرة .

ويمتد نشاط صندوق التنمية المحلية إلي جميع محافظات جمهورية مصر العربية ويصل لعملائه بيسر وسهولة في جميع محافظات الجمهورية (27 محافظة ، 187 مركز - 222 مدينة - 85 حى - 1314 وحدة محلية قروية) ليصل الى القري والكفور والنجوع من خلال الوحدات المحلية القروية .

وليس من مهام الصندوق القيام بالأدوار التقليدية المنوطة بالبنوك والمصارف التجارية ولا يهدف للربح ، ولكن تقاس نجاحاته بما يتم إنجازه من أهداف ومدي ما يتحقق من آثار تنموية علي محاور التنمية المختلفة كالتنمية البشرية والإجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع المحلي الريفي .

التمويل : يمكن تلخيص جملة التمويل المتاح لصندوق التنمية المحلية وفقاً للجدول التالي : -

البيـــــــــان	المبلغ بالمليون جنيه مصري
تمويل بدء نشاط الصندوق فى إطار اتفاقية تنمية اللامركزية	**15.8**
تدعيم من وزارة التنمية المحلية	**5.5**
قرض من وزارة المالية المصرية	**30**
تدعيم من اتفاقية منحة أجنبية من خلال وزارة التعاون الدولى المصرية	**7.324**
قرض صندوق التنمية الزراعية (IFAD) ، وهيئة التنمية الدولية (IDA)	**22**
فائض تراكمى حتى 2014/6/30	**50.47**

منهجية الدراسة والعمل والتطبيق :

يتفق العلماء والباحثون علي أن المنهج العلمي هو الدراسة الفكرية الواعية والخطوات المنظمة لمعالجة الموضوعات وصولاً إلي الكشف عن الحقيقة.

وفي هذا الإطار فإن هذه الدراسة (ورقة العمل البحثية) تعتبر من البحوث التطبيقية غير الأكاديمية التي تقوم بها الهيئات والمؤسسات وكذا المهتمون بهذا الشأن بغرض تطوير أعمالها وحل مشاكلها ومن ثم مشاكل المجتمع بصفة عامة .

ومن ناحية منهجية العمل والتطبيق فإنها تعتمد على الإجراءات العملية المبسطة والضرورية بحيث تسير العملية من بداية التقدم بطلب الحصول على القرض حتى الموافقة على المشروع واتاحة التمويل المقرر له بسهولة ويسر ويتم التطبيق الميدانى وفق فلسفة الوصول بالخدمة إلى العملاء فى أماكنهم وهذا ما يميز النظام المتبع بصندوق التنمية المحلية بجهاز بناء وتنمية القرية المصرية التابع لوزارة التنمية المحلية عما سواه من الطرق والأساليب الأخرى

حيث يتقدم طالب القرض إلى المسئول بقريته مباشرة وتتم باقى الإجراءات بالمستويات الأعلى دون تدخل منه إلا أن يطلب منه استكمال أو استيفاء المستندات المطلوبة .

لذلك فإن المنهج المتبع فى العمل والتطبيق يجمع بين العمل الخدمى التنموى الموجه وبين الإجراءات الإئتمانية اللازمة للحفاظ على المال العام ، ويمكن توضيح ذلك وفقاً لآلية التنفيذ التالية .

آلية التنفيذ

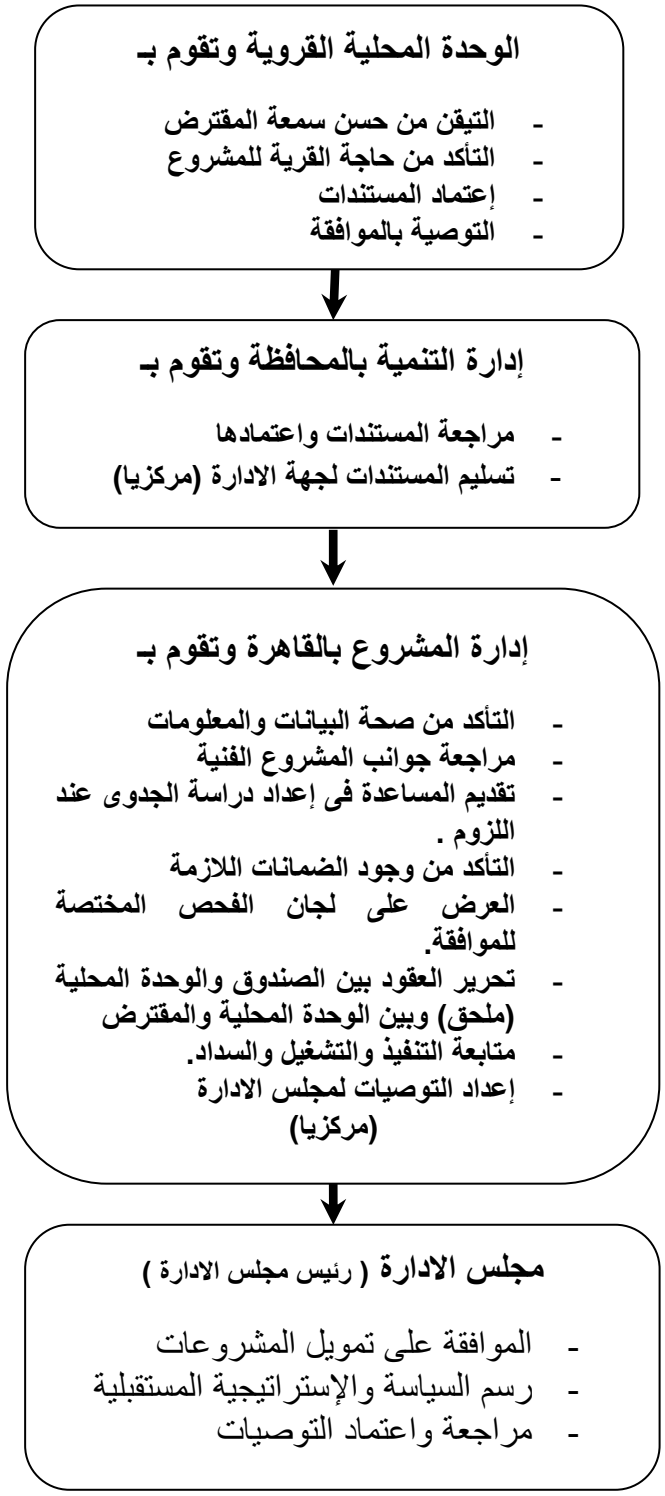

الإنجازات فى محافظة الفيوم :

الموقع والأهمية النسبية لمحافظة الفيوم :

الفيوم هى احدى محافظات إقليم شمال الصعيد الثلاث (المنيا - بنى سويف - الفيوم) .

محافظة الفيوم هى حلقة الوصل الأساسية بين محافظات اقليم القاهرة الكبرى ومحافظات جنوب مصر ، وتقع محافظة الفيوم تقريبا على بعد مسافة 90 كم من محافظة القاهرة .

يبلغ عدد سكان محافظة الفيوم حوالى 2.9 مليون نسمة وفقا لتقديرات جهاز التعبئة العامة والإحصاء عام 2012 وهم يمثلون نسبة 3.5 % من إجمالى تعداد السكان بمحافظات الجمهورية .

تبلغ المساحة الكلية لمحافظة الفيوم حوالى 6068 كم2 .

تتكون الممحافظة من 6 مراكز إدراية و6 مدن و63 وحدة محلية .

تتوفر بمحافظة الفيوم مجموعة من المقومات الطبيعية والإمكانيات الإقتصادية التى تمكنها من وضع الفرص الإستثمارية لها على الخريطة العامة للتنمية الإقتصادية على مستوى الدولة.

خريطة توضح المراكز الإدارية لمحافظة الفيوم

إنجازات صندوق التنمية المحلية فى محافظة الفيوم

انتشرت مشروعات صندوق التنمية المحلية بجميع المراكز والمدن والوحدات المحلية القروية بمحافظة الفيوم – من خلال القروض الميسرة التى يقدمها لتنفيذ المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لجميع فئات المجتمع القروى وفى مقدمتهم الشباب والمرأة .

وقد تنوعت المشروعات التى نفذت فعلاً بما يتوائم مع المجتمع الريفى للمحافظة وما يتوافر فيه من خامات محلية وبيئية رخيصة . وقد تمثلت المشروعات المنفذة فى النماذج التالية :

- مشروعات إنتاج حيوانى (أغنام – ماعز – جاموس – أبقار حلاب – إبل – تسمين مواشى) .
- صناعات غذائية (معامل ألبان – مصانع مكرونة – مصانع حلوى – تجميد وتعبئة خضر – تجفيف فاكهة – مخللات) .
- صناعات حرفية (نجارة – بلاط – أقفاص جريد – سجاد يدوى – مصنع منظفات صناعية – مصنع عطور) .
- مشروعات متنوعة (تصنيع أعلاف – قطع غيار – آلات زراعية – تعبئة وتغليف مواد غذائية – منافذ تسويق – مكتبة خردوات – بقالة) .

وقد بلغ إجمالى المشروعات المنفذة خلال الفترة من (2012/1/1 حتى 2014/12/31) عدد (681) مشروعاً متنوعاً حسب النماذج المذكورة بعالية بإجمالى تمويل حوالى (2.026 مليون جنيه مصرى) . وقد ساهم تنفيذ تلك المشروعات فى توفير فرص عمل حقيقية ومستقرة حوالى (681 فرصة عمل) .

وخلال الفترة من 1980/1/1 - 2014/12/31 تم تنفيذ عدد (5583) مشروعاً متنوعاً بإجمالى تمويل حوالي (21.93 مليون جنيه مصرى) ساهمت فى توفير فرص عمل حقيقية بإجمالى (6527 فرصة عمل) . وذلك كما هو موضح تفصيلاً (جدول 2)

وقد تطلب تحقيق الإنجازات السابقة أن يسبقها عدد تحديد وتنفيذ عدد من الإحتياجات التطويرية التى تمهد الطريق لأنشطة تمويل تنفيذ هذه المشروعات وقد تم تحديد وتوصيف هذه الإحتياجات التطويرية من خلال التدخلات المشتركة المطلوبة من كافة قطاعات المحافظة والإدارة المركزية بالقاهرة.

وتتضمن الإحتياجات التطويرية على مستوى المحافظة أن يتم العمل فى المستويات المختلفة الآتية :

- الدعم المؤسسى
- بناء القدرات للعاملين فى مجال تقديم الخدمات التمويلية
- تفعيل الدور الرقابى للأجهزة المختلفة
- تقديم الدعم الفنى للفئات المستهدفة

أولاً : على مستوى الدعم المؤسسى

تطوير وتفعيل الأطر المؤسسية لإدارات وأقسام التنمية بالمحافظة والمراكز والوحدات المحلية بهدف توفير الدعم المؤسسى إلى القائمين على تقديم خدمات التمويل متناهى الصغر على المستوى المحلى بما يمكنهم من تقديم أفضل الخدمات بأقصى كفاءة وفاعلية ممكنة .

ثانياً : على مستوى بناء القدرات للعاملين فى مجال تقديم الخدمات التمويلية

توفير الدعم الفنى والتدريب والتأهيل المعرفى والمهارى اللازم للفئات المختلفة من العاملين فى مجال تقديم الخدمات التمويلية لضمان استمرارية تنفيذ الأنشطة بكفاءة وفاعلية من خلال الإستعانة بالخبراء من الجامعات ومراكز البحث العلمى المتخصصين فى هذا المجال .

ثالثاً : على مستوى تفعيل الدور الرقابى للأجهزة المختلفة

بهدف مراجعة الإجراءات الإدارية والعمل على تبسيطها وزيادة كفاءة تنفيذها من خلال إحكام السيطرة والرقابة من خلال الأجهزة التنفيذية المختلفة والمجتمع المحلى والقيادات الطبيعية المحلية ويتم ذلك عن طريق الزيارات الميدانية وتقارير المتابعة الدورية التى ترد من المحافظات المعنية .

وطبقاً للإجراءات المتبعة تتم عمليات المتابعة والتقييم لمراحل المشروع المختلفة (تنفيذ - تشغيل - سداد) على المستويين المحلى والمركزى كالتالى :

1) **متابعة التنفيذ** (فترة ما قبل التشغيل والمحددة طبقاً لدراسة الجدوى الاقتصادية)

- بالنسبة للمشروعات ذات الأصول الثابتة من آلات ومعدات ومركبات .. تشكل لجنة من الوحدة المحلية تضم فى عضويتها المقترض ذاتيه ، مهمتها شراء الأصول المطلوبة للمشروع طبقا لعرض السعر الوارد بدراسة الجدوى الاقتصادية [مرفق (2)] .
- مشروعات الإنتاج الحيوانى والمشروعات التى تتطلب قروض لمستلزمات التشغيل والورش الحرفية .. يتم شراؤها من خلال المقترض ، ويقدم كافة المستندات الدالة على الشراء .

2) متابعة التشغيل

- متابعة دورية ربع سنوية منذ بداية التشغيل وحتى نهاية السداد من جانب الوحدة المحلية القروية على النموذج الموضح بمرفق (3) .
- متابعة غير دورية من خلال لجنة مشتركة تضم كل من اخصائى صندوق التنمية المحلية بالقاهرة ومسئول التنمية بديوان عام المحافظة ومسئول القروض بالوحدة المحلية القروية ومهمتها تقديم الدعم الفنى المناسب ولعلاج اى قصور او خلل (إن وجد) (مرفق 4) .

3) متابعة السداد

حيث تقوم إدارة الصندوق بإخطار المحافظات شهريا بكشوف تفصيلية متضمنة نسب السداد والمديونيات لمتابعة سداد مستحقات الصندوق .

ولا يقتصر دور صندوق التنمية المحلية على مجرد منح القروض لإقامة المشروعات ومتابعة التنفيذ والتشغيل والسداد ، بل يمتد نشاطة ليشمل تقييم الآثار الإقتصادية والإجتماعية للمشروعات الممولة من الصندوق على حياة المقترض وأسرته ومجتمعه المحلى من خلال دراسات ميدانية تقوم بتنفيذها جهات علمية متخصصة .

مشروع منتجات بيئية (جريد)

بعض المشروعات الممولة بقروض من صندوق التنمية المحلية

منتجات جلدية

محل بقالة

محل بيع ملابس جاهزة

انتاج حيوانى

رابعاً : على مستوى الفئات المستهدفة

حيث يتم تنفيذ دورات تدريبية لرفع الوعى بأهمية المشروعات متناهية الصغر ، دورات تدريبية للراغبين فى تنفيذ مشرواعات متناهية الصغر وصغيرة ممن لديهم أفكار جديدة او يرغبون فى تطوير مشروع قائم من أبناء المجتمع المحلى ، وبصفة خاصة من الشباب والمرأة ، حيث أن الشباب هم أكثر فئات المجتمع استعداداً لتقبل التغيير والتحمس له باعتبار أنه فى مرحلة تغيير بيولوجى يمكن أن يتسق مع تغيير آخر فى الثقافة الفردية والجماعية ، وبالتالى يصبح الشباب هم أكثر فئات المجتمع تدعيماً لعملية التنمية وهم جيشها الحقيقى القادر على تحمل تضحياتها من منطلق بنائهم لمستقبلهم من خلال هذه التنمية . فالشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل .

وأما المرأة فهى نصف المجتمع ، ومربية أجياله ، والمسئولة عن رعاية الأسرة وتنظيم معيشتها ، وغالبا ما تعد قوة كامنة وساكنة فى غالبية المجتمعات ، ومن ثم يكون إطلاق طاقاتها الكامنة وإخراجها من عزلتها وتوظيفها فى حركة التنمية مضاعفة لقوة المجتمع وتعبئة لجانب ضخم من قواه البشرية غير المستغلة بكفاءة ، واستكمالاً لفئة جوهرية تؤثر فى المجتمع علاوة على أن استثارة جهود المرأة التنموية يعنى أن مفاهيم التنمية سوف تنتقل على أجيال المجتمع التالية.

الباحث أثناء بعض ندوات التوعية للفئات المستهدفة (المرأة والشباب)

وزارة التنمية المحلية
جهاز بناء وتنمية القرية المصرية
صندوق التنمية المحلية

المشروعات التى تم الموافقة على تمويلها من صندوق التنمية المحلية
(موزعة على المراكز)
محافظة الفيوم
خلال الفترة من 1 / 1 / 2012 الى 31 / 12 / 2014

بالجنيه

المركز	عدد المشروعات	إجمالى فرص العمل	عدد المستفيدين		جملة القروض
			ذكور	اناث	
طامية	37	37	9	28	126000
الفيوم	366	366	147	219	1056500
ابشواى	17	17	2	15	40500
سنورس	65	65	24	41	263000
اطسا	192	192	56	136	537500
يوسف الصديق	4	4	2	2	12000
الاجمالى	**681**	**681**	**240**	**441**	**2035500**

صندوق التنمية المحلية – بيانات غير منشورة

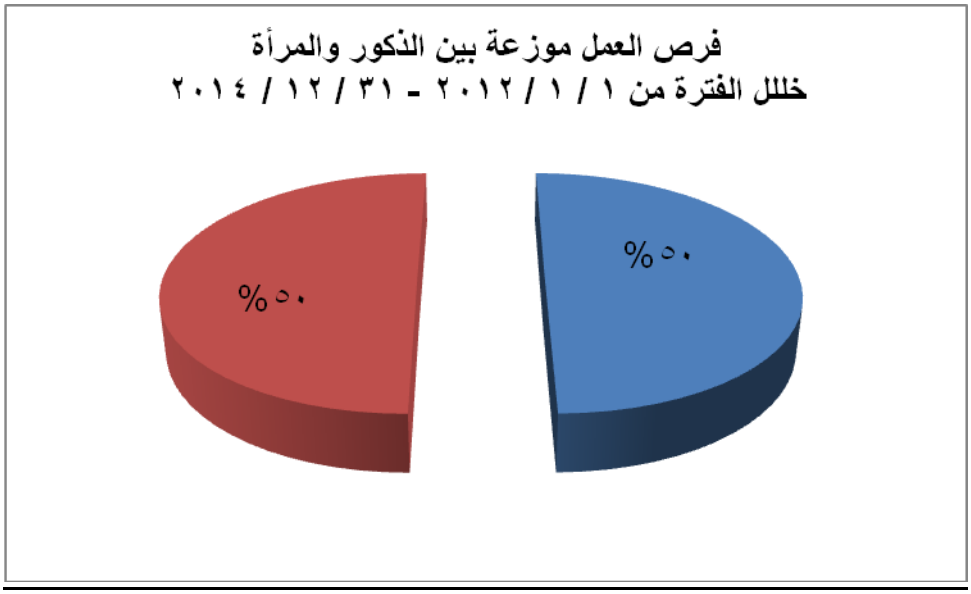

وزارة التنمية المحلية
جهاز بناء وتنمية القرية المصرية
صندوق التنمية المحلية

المشروعات التى تم الموافقة على تمويلها من صندوق التنمية المحلية
(موزعة على الانشطة)
محافظة الفيوم
خلال الفترة من 1 / 1 / 2012 الى 31 / 12 / 2014

بالجنيه

النشـــــــاط	عدد المشروعات	إجمالى فرص العمل	عدد المستفيدين		جملة القروض
			ذكور	اناث	
انتاج حيوانى	368	368	127	241	1392500
وسائل نقل ركاب وبضايع	1	1	1	0	6500
صناعات بيئية ومنزلية	18	18	9	9	35500
ورش ومصانع	1	1	1	0	18000
منافذ بيع مواد غذائية	67	67	24	43	124000
منافذ بيع ملابس ومفروشات	78	78	17	61	158000
منافذ بيلع سلع وأجهزة	20	20	7	13	42000
بيع اعلاف واسمدة وغلال	118	118	49	69	239000
مكتبات - ماكينات تصوير	2	2	2	0	4000
صناعات غذائية	6	6	2	4	12000
أخـــــرى	2	2	1	1	4000
الاجمالى	**681**	**681**	**240**	**441**	**2035500**

صندوق التنمية المحلية – بيانات غير منشورة

وزارة التنمية المحلية
جهاز بناء وتنمية القرية المصرية
صندوق التنمية المحلية

المشروعات التى تم الموافقة على تمويلها من صندوق التنمية المحلية
(المراكز موزعة على)
محافظة الفيوم
خلال الفترة من 1 / 1 / 1980 الى 31 / 12 / 2014

بالجنيه

المركز	عدد المشروعات	إجمالى فرص العمل	عدد المستفيدين		جملة القروض
			ذكور	اناث	
طامية	731	836	438	293	3101950
الفيوم	2502	2721	1127	1375	8826524
ابشواى	294	508	100	194	769245
سنورس	382	520	225	157	2166045
اطسا	1174	1281	556	618	5311900
يوسف الصديق	500	661	192	308	1751445
الاجمالى	**5583**	**6527**	**2638**	**2945**	**21927109**

صندوق التنمية المحلية – بيانات غير منشورة

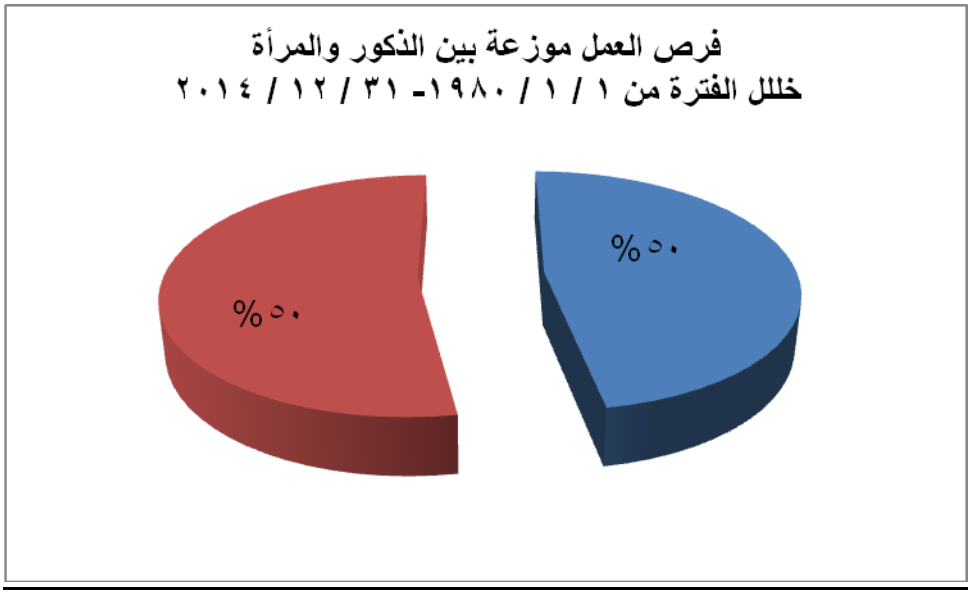

وزارة التنمية المحلية
جهاز بناء وتنمية القرية المصرية
صندوق التنمية المحلية

المشروعات التى تم الموافقة على تمويلها من صندوق التنمية المحلية
(موزعة على الانشطة)
محافظة الفيوم
خلال الفترة من 1 / 1 / 1980 الى 31 / 12 / 2014

بالجنيه

النشـــــــاط	عدد المشروعات	إجمالى فرص العمل	عدد المستفيدين		جملة القروض
			ذكور	اناث	
لحوم بيضاء	284	378	118	166	1433250
انتاج حيوانى	3015	3019	1410	1605	12039794
عسل النحل ومنتجاته	68	96	57	11	583400
منتجات البان	2	7	2	0	70000
صناعات زراعية	6	12	6	0	138500
مكينة زراعية	142	199	138	4	1740725
وسائل نقل ركاب وبضائع	25	44	25	0	679440
صناعات بيئية ومنزلية	307	602	104	203	620700
ورش ومصانع	81	186	57	24	435800
منافذ بيع مواد غذائية	409	440	141	268	703500
مضارب ومطاحن صغيرة	10	29	9	1	149000
وحدات خبيز منزلية	11	17	3	8	56000
مطاعم وكافتريات	4	11	4	0	32000
منافذ بيع ملابس ومفروشات	404	413	108	296	761700
مناف بيع سلع واجهزة	79	83	39	40	169000
بيع اعلاف واسمدة	428	435	216	212	854000
تربية دود الحرير	1	1	0	1	2000
حاسبات اليه	79	79	56	23	182600
مكتبات تصوير	19	48	11	8	75500
صناعات غذائية	77	110	45	32	247000
أخرى	132	318	89	43	953200
الاجمالى	**5583**	**6527**	**2638**	**2945**	**21927109**

صندوق التنمية المحلية – بيانات غير منشورة

الإيجابيات :-

يعتمد صندوق التنمية المحلية علي آلية عمل متناسقة تقوم علي تمويل تنفيذ تلك المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لصالح جميع الفئات بالمجتمعات المحلية وعلي رأسها الشباب والمرأة وذلك لإتاحة فرص عمل حقيقية ومستقرة تسهم فى عملية التنمية وتحسين مستويات المعيشة بالمجتمعات المحلية .

ومن أهم إيجابيات هذه الآلية أنها تدار من خلال منظومة عمل سهلة ومبتكرة بعيداً عن نظم التمويل المتاحة حاليا (البنوك التقليدية) التي عادةً مايتخوف منها البعض. حيث يتم التقدم لهذه القروض بمقر رئاسة الوحدة الادارية المحلية التابع لها المقترض مباشرةً .

ويمكن إيجاز إيجابيات تلك المنظومة علي النحو التالي :-

- يقوم المقترض بإختيار نوع المشروع بنفسة ووفقاً للميزة النسبية التي يتمتع بها المشروع .
- يتم تعامل المقترض مع الوحدة الادارية المحلية مباشرةً منذ التقدم بمقترح المشروع وتمويله وتنفيذه وسداد الأقساط حسب الجدول الزمني المقرر .
- تتحدد قيمة القرض بناءً علي دراسة الجدوي المبسطة للمشروع والتي يعدها المقترض ويمكن لخبراء المشروع مساعدته في هذه الدراسة بدون مقابل .
- تقديم الدعم الفنى اللازم والمشورة العلمية المجانية للمقترضين الذين يطلبون المساعدة لمواجهة مشكلة طارئة .
- تتمثل تكلفة الإقتراض فى قيمة المصروفات الإدارية بنسبة 6 % .
- تحفيز بعض البرامج التنموية الأخرى مثل برنامج محو الأمية الذى ينفذ بجمهورية مصر العربية وذلك بتقديم قروض خاصة ميسرة للمتحررين من الأمية بتكلفة إقراض مخفضة تصل الى حوالى (4 %) .
- يتم السداد علي أقساط مريحة حسب نوع المشروع ودورة الإنتاج الخاصة به . مع فترة سماح مناسبة لنوع المشروع .
- يمكن إعادة جدولة أقساط سداد القرض في حالة التعثر نتيجة لأسباب مبررة ومقبولة .
- تعطي الأولوية للشباب والمرأة العائلة والحاصلين على قرض سابق أنهى سداده بإنتظام ونجاح .
- يطلب فقط الحد الأدني من الضمانات التي تكفل الحفاظ علي المال العام وتتدرج حسب قيمة القرض نوجزها فيما يلي :

- السندات الإذنية والضمان الشخصي للقرض حتي 3000 جنيه مصري .
- سندات إذنية وكفالة تضامنية للقرض أكبر من 3000 جنيه .
- سندات إذنية وعقود عارية استعمال للقروض المستخدمة في شراء أصول ثابتة من آلات ومعدات مع حفظ ملكية وتأمين شامل علي المركبات لصالح الوحدة المحلية .
- تعاقد الوحدة المحلية مع المقترض الذي يوضح إلتزامات كل طرف تجاه الآخر .
- في حالة تمويل مستلزمات تشغيل يتم أخذ سندات إذنية وعقود عارية استعمال أصول وموجودات ملك طالب القرض فعلاً بمالا تقل قيمتها الحالية عن قيمة القرض المطلوب وذلك بدلاً من الرهن للقروض التي تجاوز قيمتها 10 آلاف جنيه .
- للوحدة الادارية المحلية أن تضيف إلي هذه الضمانات ما تراه من ضمانات أخري بإعتبارها هي المسئولة عن القرض وسداده وتحتفظ بأصول تلك الضمانات لإعمالها عن الحاجة .

المعوقات التى تواجه صندوق التنمية المحلية :

يواجه تنفيذ المشروع بعض المعوقات والسلبيات القليلة إلى حد ما إلا أنها هامة ويمكن فى حالة عدم الإنتباه إليها أن تحد من نجاح المشروع وانطلاقه لتحقيق الأهداف الطموحة والمنشودة .
ويمكن إيجاز أهم تلك السلبيات والمعوقات فيما يلى :

- عدم توفير الاعتمادات الكافية لمواجهة التوسع فى المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتلبية الطلبات المتزايدة عليها .
- عدم ملائمة الدعم الإعلامى الموجه لفئات الراغبين فى الإستفادة من هذه القروض مع عدم كفاية برامج التوعية والتدريب المجانية بما يساعد على تنفيذ المشروعات بنجاح .
- غياب التنسيق المتكامل بين الجهات والجمعيات والبنوك التى تقدم تلك القروض من أجل رسم رؤية مستنيرة فى الأجلين القريب والبعيد فى إطار من المنافسة الإيجابية الحميدة التى تزيد من فرص التوسع والإنتشار .
- عدم توفر الدعم والغطاء الحكومى الكافى لتلك المشروعات من ناحية التسهيلات فى تسويق المنتجات والإجراءات الإدارية والضرائبية بحيث تكون معلومة للجميع وتجيب على العديد من التساؤلات بلا عناء .

الدروس المستفادة :

من خلال التنفيذ العملى ومتابعته ميدانياً فإننا نستطيع أن نستخلص بعض الدروس المستفادة والهادفه والجديرة بالإعتبار مستقبلاً نلخصها فى النقاط التالية :

- أن الطلب على تلك القروض لتنفيذ المشروعات الصغيرة فى زيادة مطردة وعليه فإن آفاق التوسع واعدة وعلينا الإستعداد لذلك فى إطار توجه قومى واضح .
- الإقبال على القروض الموجهه للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى المناطق الريفية (القرى) أكثر منها عن الطلب فى المناطق الحضرية (المدن) وعليه فإن الدعم والأهتمام بالمشروعات الموجه لتلك المناطق يكون من الأهمية بمكان .
- أصبحت المشروعات الصغيرة معقود عليها آمال عريضة كاحد البرامج الهادفة لتشغيل الشباب ، والحد من مشكلة البطالة خاصة بعد النجاح الذى تحقق فى عدد من الدول النامية .

التوصيات :

- أهمية العمل على تغيير القيم والإتجاهات والإقبال على العمل الحر والتخلي عن الوظيفة الحكومية.
- توفير المعلومات والبيانات عن قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة.
- التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة.
- تقديم التمويل الكافي من خلال تحفيز البنوك على الإقراض بفترات سماح مقبولة وأسعار فائدة مميزة.
- ضرورة توفير غطاء تنظيمى قانونى حاضن لهذه المنشآت للتعامل السريع مع المشاكل التى تواجهها وتوفير الحماية اللازمة من خلال اجراءات نظامية وقانونية خاصة.
- أن تقدم الحكومة الحوافز المناسبة لأصحاب المنشآت فى هذه الصناعات لتشغيل الشباب وجعل الحصول على هذه الحوافز مشروطا بتوفير فرص عمل للشباب المؤهل والمعد لسوق العمل فى المجالات الصناعية المختلفة.
- توفير التدريب للكوادر العاملة في هذه المشروعات وتشجيع ودعم الابتكار والتوسع في مراكز التدريب.
- إيجاد روابط بين المشروعات ذات الأحجام المختلفة بعضها البعض بما يحسن من القدرة التسويقية لهذه المشروعات ويوفر لها إمكانات تسويق منتجاتها من المدخلات إلى المشروعات .
- أهمية تعزيز أسس الشفافية، وإرساء بنى تحتية مناسبة ، حيث أن هناك فجوتين رئيسيتين في البنية التحتية. أن السوق الثانوي غير ملائم، ويحتاج إلى التغيير لتحقيق النمو المستدام، كما أن هذه المسألة بحاجة إلى إيجاد حلول مبتكرة غير تقليدية .

المصادر :

1. البنك الدولى ، سلوى ضامن المصرى ، تقرير تشخيص الفقر فى الأردن ، 2002 ، ص3
2. مركز معلومات التنمية المحلية - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بيانات غير منشورة
3. مركز معلومات وزارة التنمية المحلية - مصر
4. دليل التعامل مع صندوق التنمية المحلية يناير 2012
5. د / ابراهيم محرم - البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة " شروق " 1995

وزارة التنمية المحلية

جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

مرفق (1)

صندوق التنمية المحلية

إستمارة

طلب قرض

لمشروع : .....

الوحدة المحلية لقرية / لمركز ومدينة/لحى: .....

مركز : .....

محافظة : .....

إسم طالب القرض : .....

هام :

إستمارة طلب القرض و دراسة الجدوى وكافة إجراءات الحصول على القرض مجانية وغير خاضعة لأي رسوم أو خلافه تحت أي مسمى من المسميات 0

بيانات تملأ بعرفة طالب القرض

الإســـم : .....

تاريخ الميلاد : / / 19 رقم بطاقة الرقم القومى : .....

العمل بالبطاقة : ..... العمـل الحالي : .....

محل الإقامة بالبطاقة : ..... الإقامة الحالية : .....

المؤهل إن وجد : ..... سنـة التخرج : / / 19

عنوان النشاط : .....

- المـوقع : (ملك / إيجار) حالته : ..... مساحته : مترمربع0
- المرافق : (كهرباء , مياه , صرف) نوع النشاط : (جديد / استكمال / تطوير)
- الغرض من القرض :

- .....
- .....

- الطاقة الإنتاجية الحالية : ..... الطاقة بعد القرض : .....
- عدد العمـال الحالي : ..... عامل عدد العمال بعد القرض : ..... عامل
- كيفية التسوق الحالي : ..... التسـويق بعد القرض : .....
- قيمة القرض المطلوب : ..... جنيه قيمة المساهمة النقدية : ..... جنيه
- <u>الضمانات</u> :

ـ سندات اذنية 0

- .....
- .....
- .....

إسم مقدم الطلب : .....

التوقيـــــع : .....

بطاقة الرقم القومى : .....

إعتماد رئيس الوحدة المحلية

بيانات تملأ بعرفة الوحدة المحلية

ـ هل سيتم شراء عدد أو آلات جديدة من قيمة القرض ؟ ما هي ؟ وما قيمتها ؟

- .....

- .....

ـ ما هي الخامات المستخدمة حالياً ؟

- .....

- .....

ـ ما هي الخامات المطلوب أضافتها بعد استخدام القرض ؟

- .....

- .....

- التكاليف الاستثمارية :

البيــان	قبل القرض	بعد القرض
التكاليف الإستثمارية: موجودات: - ..... - ..... جديــد: - ..... -	....	....
التكاليف المتغيرة: ـ مستلزمات التشغيل: ـ أجور. - ..... -	....	....
الإجمالي		

الإيرادات :

قبل القرض		بعد القرض	
عدد الوحدات × قيمة الوحدة	جملة	عدد الوحدات × قيمة الوحدة	جملة
الإجمالي		الإجمالي	

رأى لجنة التنمية بالوحدة المحلية :
لجنة رقم ( ) تاريخ اللجنة / /

مسئول القروض بالوحدة
الإسم : .....
التوقيع : .....

رئيس الوحدة المحلية
الاسم : .....
التوقيع : .....

- يرفق بالإستمارة :

- كشف تجميعي موضح به أسماء المنتفعين والمشروعات مُعد بمعرفة إدارة التنمية بالمحافظة ويختم بخاتم شعار الجمهورية.
- صورة معتمدة ومختومة من كافة المستندات ومنها : بطاقة الرقم القومى ـ الرخصة (إن وجدت) ـ السجل التجاري أو الصناعي (إن وجد) ـ صورة ملكية لأي ممتلكات (إن وجدت) مع ختم جميع صفحات الاستمارة بخاتم شعار الجمهورية الخاص بالوحدة المحلية بعد إعتمادها 0

وزارة التنمية المحلية
جهاز بناء وتنمية القرية المصرية
صندوق التنمية المحلية

مرفق (2)

إستمارة متابعة تنفيذ

مشروع: ..... بطاقة إنتاجية : .....

الوحدة المحلية:..... المركز: ..... المحافظة : .....

قيمة القرض : جنيه قيمة المساهمة النقدية : جنيه اجمالى التكاليف الاستثمارية : جنيه

تاريخ موافقة لجنة القروض : / / 200 تاريخ استخراج شيك القرض : / / 200

شروط القرض : مدة القرض سنه منها شهر سماح والسداد على عدد قسط سنوى

تاريخ استلام المقترض لشيك القرض : / / 200

تاريخ بداية التنفيذ : / / 200 تاريخ نهاية التنفيذ : / / 200

موقف تنفيذ المشروع

البيان	المخطط		المنفذ الفعلى		ملاحظات
	عدد	قيمة	عدد	قيمة	
الأصول الثابتة					
-					
-					
-					
مستلزمات تشغيل					
-					
-					
-					

نوعية المشاكل التى واجهت تنفيذ المشروع (ان وجدت) :

.....

.....

.....

كيفية التغلب عليها :

.....

.....

.....

مسئول القروض بالوحدة **يعتمـد ،،**

الإسـم : .....

التوقيع : ..... **رئيس الوحدة المحلية**

الإسـم : .....

التوقيع : .....

وزارة التنمية ا لمحلية
جهاز بناء وتنمية القرية المصرية
صندوق التنمية المحلية

مرفق (3)

إستمارة متابعة تشغيل ربع سنوى

من الفترة / / 200 الى / / 200

مشروع : ..... **بطاقة إنتاجية :** .....

الوحدة المحلية : ..... **المركز:** ..... **المحافظة :** .....

قيمة القرض : جنيه قيمة المساهمة النقدية : جنيه اجمالى التكاليف الاستثمارية : جنيه

تاريخ موافقة لجنة القروض : / / 200 تاريخ استخراج شيك القرض: / / 200

شروط القرض : مدة القرض سنه منها شهر سماح والسداد على عدد قسط سنوى

تاريخ استلام المقترض لشيك القرض : / / 200

تاريخ بداية التشغيل المخطط: / / 200 تاريخ بداية التشغيل الفعلى: / / 200

موقف تشغيل المشروع

نوعية الانتاج	المخطط		الفعلى		ملاحظات
	وحدة	قيمة	وحدة	قيمة	
الطاقة الإنتاجية					
-					
-					
-					
-					
-					
-					

عدد العمالة	المخطط		الفعلى		ملاحظات
	عدد	اجمالى الأجور	عدد	اجمالى الأجور	
ـ عمالة دائمة					
ـ عمالة موسمية					

نوعية المشاكل التى واجهت تشغيل المشروع { ان وجدت} **:**

.....

.....

.....

كيفية التغلب عليها :

.....

.....

.....

مسئول القروض بالوحدة المحلية **يعتمـد ،،**

الإسـم : .....

التوقيع : ..... **رئيس الوحدة**

الإسـم : .....

التوقيع : .....

وزارة التنمية المحلية

جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

صندوق التنمية المحلية

مرفق (4)

محضر زيارة مشتركة

لمتابعة مشروع: .....

بالوحدة المحلية لقرية: ..... مركز : ..... محافظة : .....

القائمين بالزيارة: **01** ..... **02** .....

03 ..... **04** .....

إسم المقترض : ..... **قيمة القرض :** ..... **جنيه**

تاريخ لجنة القروض : / / تاريخ إستلام المقترض لشيك القرض : / /

موجز لوصف المشروع : .....

.....

.....

نتائج الزيارة : .....

.....

.....

المقترض ..... **مندوب المحافظة** ..... **مسئول القروض بالوحدة المحلية** .....

الإسم : **الإسم :** **الإسم :**

يعتمد ،،

التوقيع : (..... **)** **التوقيع : (** ..... **)** **التوقيع : (** ..... **)**

رأى أخصائى الصندوق { مع التوجيه بمدي الحاجة إلي دعم فنى من اخصائيى الصندوق من عدمه في حالة ظهور أي عقبات أو مشكلات} :

.....

.....

.....

	الإسم	**التوقيع**	**الإسم**	**التوقيع**
01	.....	.....	02	.....
03	.....	.....	04	.....

دور برنامج "كفالة" في دعم وتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

مقدم الورقة: السيد/ خالد بن عبدالله الجبيري

برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة - صندوق التنمية الصناعية السعودي

تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة أهم محاور التنمية الاقتصادية في العديد من دول العالم، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، نظراً لما تلعبه هذه المنشآت من دور فاعل في إيجاد العديد من فرص العمل، وزيادة الطاقة الإنتاجية القائمة، ورفع المستوى المعيشي، بالإضافة إلى تحقيق التوازن التنموي في المناطق النائية الأقل حظاً في التنمية. وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم تشكل أكثر من 90٪ من إجمالي المؤسسات العاملة، وتوظف ما بين 50 – 60 ٪ من القوى العاملة، وتساهم بحوالي 50 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أنه حتى الآن لا يوجد تعريف موحد لتصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم، حيث يتم تعريفها استناداً إلى مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أو خليط من المعيارين معاً، حجم المبيعات السنوية أو بعض المعايير الأخرى. فعلى سبيل المثال يُعرّف البنك الدولي المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال بحيث يعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملاً. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيتم تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المنشآت التي يقل عدد موظفيها عن 500 موظفاً بالنسبة للصناعات التحويلية والتعدين أو التي تصل مبيعاتها السنوية إلى 35.5 مليون دولار أمريكي. وتُعرّف المنشآت الصغيرة والمتوسطة طبقاً لبرنامج "كفالة" الذي يديره صندوق التنمية الصناعية السعودي بأنها أي نشاط ربحي صغير أو متوسط لا تتجاوز قيمة مبيعاته السنوية 30 مليون ريال.

<u>معوقات تنمية وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة</u>

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة العديد من المعوقات والمشاكل التي تحد من طاقات هذه المؤسسات وتحول دون تحقيق الغايات والأهداف المرجوة منها، ويمكن إيجاز هذه المعوقات فيما يلى :

- **مشكلة التمويل** : والتي تتمثل في إحجام الجهات التمويلية عن توفير التمويل اللازم لتأسيس وتشغيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، نظراً لارتفاع نسبة المخاطرة في هذه النوعية من المنشآت وعدم وجود الضمانات الكافية والحسابات المنتظمة التى تبين الوضع المالى للمنشآت القائمة.

- **المعوقات الإدارية والإجرائية** : والتى تتمثل فى ضعف القدرات والمهارات الإدارية لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة وافتقار معظم المنشآت للهيكل التنظيمى السليم، الذى يحدد المسؤوليات والمهام الخاصة بالوظائف وما قد يترتب عليه من خلط بين الملكية والادارة، بالإضافة إلى ازدواجية بعض الإجراءات الحكومية، وكثرة الإجراءات اللازمة للحصول على تراخيص مزاولة النشاط.

- **نقص المعلومات** : تمثل مشكلة ضعف المعلومات المتوفرة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتطورها وطبيعة نشاطها وحجم أعمالها وقدراتها المالية، فضلاً عن نقص المعلومات عن أسواق الموارد ومستلزمات الإنتاج أو السلع، أهم التحديات التي تواجه أصحاب المنشآت.

- **نقص الدعم الفنى :** يعانى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مشكلة عدم توافر الدعم الفنى فى مجال الإنتاج والتسويق والجوانب التقنية، وكذلك التدريب وإكساب أصحاب هذه المنشآت أو العاملين بها مهارات ومقومات العمل، يضاف إلى ذلك عدم تأهيل هذه المنشآت لإنتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية.
- **الإعداد الجيد لخطط الأعمال :** يتّسم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمنافسة الشديدة ودخول المنافسين الجُدُد الذين يأتون بأساليب وطرق جديدة لامجال للتعامل معها إلا من خلال الإعداد الجيد لخطط الأعمال ومعرفة نقاط القوة والضعف فى كل مشروع من أجل زيادة فرص نجاح المشروع.

قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية

يلعب قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية المأمولة وذلك من خلال دعم الناتج المحلي، والارتقاء بالقيمة المضافة، وتنوع القاعدة الاقتصادية، والإسهام في توفير فرص عمل للسعوديين، وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية لتتواكب مع التقلبات الاقتصادية وتقديم أنماط ذات كفاءة عالية في تخصيص واستغلال الموارد المحلية لتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة.

وعلى الرغم من الأهمية النسبية الكبيرة لعدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية والتي تمثل 90٪ من إجمالي المنشآت العاملة في المملكة وتضم 80٪ من القوى العاملة، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي متواضعة حيث بلغ إجمالي ناتج القطاع الخاص والذي هي جزء منه نحو 33٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولعل ضعف مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني يرجع في المقام الأول إلى ضخامة القطاعين النفطي والعام، اللذان لا يزالان يسيطران على مجريات الاقتصاد السعودي، ويمثلان المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه القطاع نتيجة تعدد الهيئات والجهات الحكومية التي تتولى الإشراف والرقابة على هذا القطاع، وما يستتبع ذلك من كثرة التشريعات والإجراءات اللازمة لممارسة النشاط.

برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

- **نشأة البرنامج:**

نظراً لحاجة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة لوجود جهة تضمن مخاطر الائتمان وتيسر لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة فرص الحصول على التمويل اللازم، فقد تم إنشاء برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة عام 2006م ، بدعم من وزارة المالية والبنوك المحلية المساهمة مع البرنامج برأسمال قدره 200 مليون ريال (50 ٪ من وزارة المالية و 50 ٪ من البنوك المحلية المساهمة) وأُسندت إدارة البرنامج لصندوق التنمية الصناعية السعودي، بهدف التغلب على معوقات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المجدية اقتصادياً والتي تمتلك مقومات النجاح ولا يمكنها تقديم الضمان اللازم أو السجلات المحاسبية التي تثبت أهليتها للحصول على التمويل، وذلك من خلال تغطية نسبة من مخاطر الجهة الممولة (80٪ من قيمة التمويل وبحد أقصى 1.6 مليون ريال سعودي) في حالة إخفاق النشاط المكفول عن سداد التمويل أو جزء منه وذلك لتشجيع المصارف والبنوك على تمويل تلك النوعية من المنشآت وتوسيع دائرة المستفيدين من البرامج التمويلية الحكومية.

- **تطور نشاط البرنامج خلال الفترة 2006م – 2015م :**

منذ بداية انطلاق البرنامج في عام 2006م وحتى نهاية النصف الأول لعام 2015م اعتمدت إدارة البرنامج عدد (12.603) كفالة استفادت منها (6.331) منشأة صغيرة ومتوسطة، وبقيمة اجمالية للكفالات بلغت (6.111) مليون ريال مقابل اعتماد للتمويل بلغت قيمته الإجمالية (12.297) مليون ريال، نتج عنها توفير ما يزيد عن (25,000) فرصة عمل جديدة. وعلى الرغم من تحفظ البنوك على منح التمويل تحت مظلة البرنامج في السنوات الأولى بسبب حداثة فكرة البرنامج، لكن سرعان ما قامت البنوك والمصارف المشاركة بإعداد الدراسات اللازمة لإعادة هيكلة الإدارات الخاصة بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستخدام نظم معلوماتية جديدة تتناسب مع طبيعة وآليات عمل البرنامج وذلك بالإضافة إلى الإجراءات والسياسات التي اتخذتها إدارة البرنامج لتسهيل إجراءات الحصول على الكفالة، مما أسفر عن حدوث تطور كبير في الأداء وزيادة في الفاعلية ترتب عليهما زيادة كبيرة في عدد وقيمة الكفالات المعتمدة.

جدول رقم (1)

تطور أداء البرنامج منذ بدايته عام 2006م حتى نهاية النصف الأول لعام 2015م

السنوات	مبالغ التمويل (مليون ريال)	مبالغ الكفالات (مليون ريال)	عدد الكفالات	عدد المستفيدين
2006 م	49	22	51	36
2007 م	270	123	263	211
2008 م	286	122	292	207
2009 م	464	181	504	315
2010 م	716	271	777	480
2011 م	1.283	635	1.208	742
2012 م	1.769	949	1.670	918
2013 م	2.350	1.286	2.515	1.173
2014 م	3.461	1.688	3.612	1.497
النصف الأول لعام 2015 م	1.649	834	1.711	752
الإجمالي	**12.297**	**6.111**	**12.603**	**6.331**

- **إنجازات البرنامج كفالة :**
- اعتمدت إدارة البرنامج عدد (1.711) كفالة خلال النصف الأول من العام المالي 1437/1436هـ، (2015م) مقابل (1.764) كفالة تم اعتمادها خلال نفس الفترة من العام السابق، بمعدل انخفاض بلغ نسبته (3٪)، استفادت منها (752) منشأة صغيرة ومتوسطة مقابل (710) منشأة خلال نفس الفترة من العام السابق بزيادة بلغت نسبتها (6٪)، وبقيمة إجمالية للكفالات بلغت (834) مليون ريال مقابل (783) مليون ريال خلال نفس الفترة من العام السابق بزيادة بلغت نسبتها (7٪) ، في حين بلغت قيمة التمويل المقدم من البنوك المتعاونة مع البرنامج (1.649) مليون ريال مقابل (1.559) مليون ريال نفس الفترة من العام السابق بزيادة بلغت نسبتها (6٪) . ويلاحظ ارتفاع متوسط قيمة الكفالة خلال النصف الأول من العام 2015م ليصل إلى (487 ألف ريال) مقارنة (444 ألف ريال) خلال نفس الفترة من العام السابق بزيادة بلغت نسبتها (10٪) وهو ما يفسر انخفاض عدد الكفالات المعتمدة خلال النصف الأول لعام 2015م مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.
- تصدر البنك الأهلي التجاري كافة البنوك والمصارف المتعاونة مع البرنامج من حيث إجمالي عدد الكفالات المعتمدة خلال النصف الأول من العام المالي 1437/1436هـ، (2015م) بنسبة (45٪) ، وفي المرتبة الثانية بنك الرياض بنسبة (14٪) ، يليه مصرف الراجحي بنسبة (12٪) ثم البنك العربي الوطني بنسبة (9٪) ، أما باقي البنوك الأخرى فمثلت ما نسبته (20٪) من إجمالي عدد الكفالات المعتمدة.
- كما تصدر قطاع التشييد والبناء (الأعمال الانشائية - الصيانة والتشغيل- مقاولات فرعية متخصصة) كافة القطاعات الاقتصادية من حيث الأهمية النسبية لإجمالي عدد الكفالات المعتمدة خلال النصف الأول من العام المالي 1437/1436هـ، (2015م) بنسبة (60٪)، يليه في الأهمية قطاع التجارة بنسبة (15٪)، ثم قطاع خدمات المال والأعمال بنسبة (9٪)، و قطاع الصناعة بنسبة (8٪)، أما القطاعات الأخرى فمثلت ما نسبته (8٪).

- وتوزعت الكفالات المعتمدة خلال النصف الأول من العام المالي 1437/1436هـ، (2015م) لتشمل أكبر عدد ممكن من المناطق الإدارية بالمملكة، وتصدرت منطقة الرياض إجمالي عدد الكفالات المعتمدة من حيث الأهمية بنسبة (47٪) ، تلتها في الأهمية المنطقة الشرقية بنسبة (21٪)، ومنطقة مكة المكرمة بنسبة (14٪)، ثم منطقة المدينة المنورة بنسبة (4٪)، أما باقي المناطق فمثلت ما نسبته (14٪) .

- **جهود البرنامج في مجال الحد من البطالة:**

أحد أهم أسباب إنشاء برنامج كفالة هو توفير فرص عمل إضافية للمواطنين للحد من نسبة البطالة وذلك من خلال منح المنشآت الصغيرة و مشاريع الشباب الاهتمام الكافي، ومن هنا بدأ دور برنامج كفالة في تبني المنشآت الصغيرة التي ليس لديها ضمانات كافية بتقديم كفالة بنسبة 80% من التمويل الممنوح من قبل جهات التمويل, كنوع من أنواع تحفيز البنوك لدخول مجال المنشآت التي تحت التأسيس لتعزيز الاقتصاد الوطني , وكانت للبنوك تحفظات كثيرة في تمويل المنشآت الصغيرة التي تحت التأسيس لضعف نظام تقييم الائتمان المتاح في مثل هذه المشاريع , وارتفاع درجة المخاطر لمشاريع شباب الأعمال.
من ايجابيات البرنامج أولاً, تعزيز دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة, ثانياً الحد من تعقيد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروع
ثالثاً دور البرنامج بالقيام بعمل برامج تدريبة خاصة لتأهيل أصحاب المشاريع القائمة أو المشاريع قيد التأسيس .

- **جهود البرنامج في مجال التدريب والتثقيف والتطوير :**

لم يقتصر دور برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة على إصدار الكفالات لتوفير التمويل اللازم لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بل امتد ليشمل جانب التدريب والتثقيف والتطوير وتنمية روح العمل الحر لدى شباب الأعمال، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية وورش عمل تثقيفية بالتعاون مع البنك الدولي والمعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي ولجنة الإعلام والتوعية المصرفية وبمشاركة البنوك والمصارف السعودية والغرف التجارية الصناعية بالمملكة. وتم تصميم البرامج التدريبية والتثقيفية التي يتبناها البرنامج بحيث تتناسب مع مختلف شرائح قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ولتحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها :-

- تزويد أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمعلومات الأساسية والخطوات الفاعلة التي تساهم في تأسيس وتطوير ونمو الأعمال.
- زيادة الوعي بمردود وأهمية التدريب والتثقيف لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة قبل تنفيذ الأعمال.
- تطبيق المنهجية الحديثة للتدريب بما يتماشى مع متطلبات القطاع.

- بناء وتعزيز القدرات المهنية لمنتسبي مراكز دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة وعي منتسبي البنوك المشاركة مع البرنامج بآلية عمل البرنامج والشروط الواجب توافرها في المنشأة للحصول على كفالة البرنامج.

ومنذ بداية نشاط البرنامج في مجال التدريب والتثقيف عام 2008م وحتى نهاية الربع الأول من العام 2015م نظم البرنامج عدد (40) فعالية تحت مسمى (يوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة) بالتعاون مع الغرف التجارية والبنوك المشاركة لتعريف أصحاب المنشآت بالبرنامج، وشروطه، ومستلزمات وآليات العمل به، كما شارك في تنفيذ عدد (54) دورة تدريبية في مختلف مناطق المملكة الإدارية بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والغرف التجارية الصناعية السعودية في مجال (أساسيات الإنشاء والبداية وتشغيل وإدارة الأعمال التجارية والتسويق والمحاسبة) موجهة إلى أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، استفاد منها عدد (1162) متدرباً من بينهم (871) متدربا و(278) متدربة، بالإضافة إلى تنظيم عدد (5) دورات تدريبية لمنسوبي البنوك السعودية المشاركة مع البرنامج لشرح آليات عمل البرنامج، إلى جانب المشاركة في العديد من المنتديات والملتقيات والمعارض الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- **جهود البرنامج لمواجهة التحديات وزيادة الفعالية :**

سعت إدارة البرنامج إلى مواجهة التحديات والمعوقات التي واجهت البرنامج في بداياته، والمتمثلة في عدم وجود العدد الكافي من مسئولي الائتمان بالبنوك للتعامل مع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة وكذلك تواضع الدعاية والترويج من قبل البنوك للتمويل تحت مظلة البرنامج، بالإضافة إلى الفهم الخاطئ من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة لبرنامج "كفالة" وأهدافه وآلية عمله وعدم استيفائهم لمعايير المصارف والبنوك الائتمانية، وعدم إلمام البعض بكيفية إعداد واستكمال ملف طلب التمويل بما في ذلك إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.

واستطاعت إدارة البرنامج التغلب على هذه التحديات من خلال الآتي :

- إقامة دورات تدريبية لمنسوبي المصارف والبنوك بالتعاون مع المعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي.
- إقامة دورات تدريبية لمدراء مراكز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الغرف التجارية الصناعية في كيفية التعامل مع طالبي التمويل، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودي.
- إقامة دورات تدريبية للمستثمرين في كيفية إدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالتعاون مع البنك الدولي.
- التركيز على زيادة الدعاية والترويج للبرنامج بالتعاون مع جهات التمويل المشاركة في المناطق الأقل نمواً.
- التنسيق مع المؤسسات والشركات الكبرى للإعلان عن الفرص الاستثمارية المتاحة من خلال المواقع الالكترونية لهذه المؤسسات ومراكز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالغرف التجارية الصناعية.

- توجيه الشباب إلى الجهات الخاصة بدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وآلية الحصول على رأس المال.
- زيادة دور الغرف التجارية الصناعية ومراكز دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عقد اللقاءات والندوات في المناطق الأقل نمواً لتبادل الخبرات بين الممارسين الذين يساندون تنمية مشروعات الشباب الرائدة وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة البرامج التدريبية والتأهيلية لأصحاب المنشآت القائمة أو تحت التأسيس.
- تنظيم ندوات وبرامج توعوية للشباب السعودي للتأكيد على أهمية الريادة والعمل الحر وفوائد تأسيس مشروع خاص ودور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

توصيات البرنامج لتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودي :

يواصل برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة جهوده البحثية بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة والجهات ذات العلاقة لدعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وزيادة دوره في خلق فرص عمل جديدة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الأقل نموا ، وبناء على الدراسات التي اعدها البرنامج في هذا المجال أتضح انه يجب التركيز على الآتي :-

- ضرورة وجود جهة راعية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة تتولي مسئولية وضع استراتيجية متكاملة لتطوير القطاع.

- العمل على تكوين قاعدة بيانات متكاملة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يتم من خلالها عرض الفرص الاستثمارية المتاحة، مع ضرورة ربطها بسوق العمل.

- القيام بدراسات قطاعية لتحديد القطاعات الاقتصادية التي تستقطب العمالة الوطنية وتدعيمها.

- التنسيق مع المؤسسات والشركات الكبرى للإعلان عن الفرص الاستثمارية المتاحة من خلال المواقع الالكترونية لهذه المؤسسات ومراكز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالغرف التجارية الصناعية.

- زيادة الدعم الحكومي المقدم للبرامج المخصصة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بهدف تيسير شروط الإقراض.

- استحداث برامج لدعم صادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية ومكاتب التمثيل التجاري.

- توجيه برامج وخطط التعليم نحو التعليم المهني والتقني بشكل تدريجي، مع التركيز على تغيير المفاهيم السائدة نحو رفض العمل المهني من خلال عرض قصص النجاح.

- زيادة برامج التدريب والتأهيل لأصحاب المنشآت القائمة أو تحت التأسيس، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

- زيادة البرامج التدريبية التي تساعد على اكتساب المهارات المهنية ، وتوجيه الشباب إلى الجهات الخاصة بدعم وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وآلية الحصول على رأس المال.

ورقة عمل حول تجربة

حاضنات الاعمال

في الشركة الأردنية للإبداع – الأردن

(حالة دراسية – Case Study)

المهندس محمد العموش – المدير التنفيذي للشركة الاردنية للابداع

المؤتمر الإقليمي - تجارب تنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة في البلدان العربية

الكويت ٢٧-٢٨ تشرين اول، ٢٠١٥

مقدمة

الأردنية للإبداع هي مؤسسة تعمل على دعم المبادرين، الذين تتوافر لديهم الأفكار الطموحة والدراسة الاقتصادية السليمة، وبعض الموارد اللازمة لتحقيق طموحاتهم، بحيث توفر لهم بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المشروع وزيادة فرصة النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والإدارية بتكلفة رمزية، ودفع صاحب المشروع إلى التركيز على جوهر العمل وذلك إلى لفترة محددة تتضاءل بعدها العلاقة لتتحول إلى مبادرات جديدة.

تشكل حاضنات الاعمال نمطا جديدا من البنى الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمطورين والرياديين الذين يفتقرون للامكانات الضرورية لتطوير ابحاثهم ومهاراتهم .

حيث يمثل قسم الاحتضان الاداة التي تقدم الخدمة الرئيسية لعملائها في الشركة الاردنية للابداع وهي خدمة الاحتضان .

تقوم مراكز الأردنية للإبداع الممثلة بحاضنات الاعمال على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات لعملائها من أهمها:

(١) خدمة الاحتضان: وهي عملية تقديم مجموعة من الخدمات للعملاء تضمن نجاحهم واستمرارية عملهم وديمومته من خلال سلسلة متنوعة من الخدمات والدعم.

(٢) خدمة الاحتضان الافتراضي: وتشمل تقديم سلسلة من الخدمات للعملاء دون الحاجة لوجودهم الفعلي في فروع الشركة.

(٣) خدمة ما بعد الاحتضان (التخرج) وتقوم على متابعة العميل بعد انتهاء خدمة الاحتضان.

(٤) خدمات الدعم الفني والتقني: وتشمل على الخدمات المقدمة من الخبراء وبرامج الإرشاد والتوجيه والدورات التدريبية المتخصصة مثل التخطيط للأعمال، والتخطيط الاستراتيجي، واستراتيجيات التسويق وغيرها.

(٥) تأمين خدمة نقل التكنولوجيا التي تهدف إلى ربط الأكاديميا بالصناعة.

(٦) الخدمات الاستشارات المالية والمحاسبية والضريبية والقانونية.

(٧) تأمين التمويل المالي للعملاء والمتمثل بالتمويل المالي الخاص بإقامة المشاريع (Seed Capital Fund)، والتمويل المقدم لإعداد خطط العمل ودراسة السوق والجدوى الاقتصادية.

مرحلة ما قبل الاحتضان: يساعد كادر الفرع التابع للشركة الأردنية للإبداع العميل المتقدم في هذه المرحلة على بناء خطة العمل الخاصة به من خلال الاجتماعات الدورية، وفي حال رغب العميل المتقدم بالاستعانة بشركة استشارات خاصة لإعداد خطة العمل الخاصة به وعدم قدرة كادر الشركة على المساعدة الدقيقة في المشروع المحتضن، يتم

الاستعانة بشركة استشارية بحيث تساعد الشركة الأردنية للإبداع من خلال علاقاتها بتغطية التكلفة بنسبة تصل ما بين ٨٠% – ٩٠% ويتحمل العميل النسبة المتبقية. تساعد فترة ما قبل الاحتضان العميل في إعداد خطة العمل لمحاولة تسويق منتجاته قبل عمليات الإنتاج بالاعتماد على خطة عمل ودراسة جدوى دقيقة تساعده في إقناع الشركات العمل أو/و الاستثمار معه.

مرحلة الاحتضان: يتم في هذه المرحلة توقيع اتفاقية خدمات بين الأردنية للإبداع والعميل (الشركة المحتضنة) توضح جميع الخدمات والتسهيلات المقدمة من الأردنية للإبداع كما توضح جميع الشروط والالتزامات القانونية والإدارية والمالية وغيرها التي يجب على العميل الالتزام بها ومن أبرزها وجود إيجار شهري تدفعه العميل، وبعد توقيع الاتفاقية ودخول مرحلة الاحتضان يستفيد المحتضن من كافة الخدمات المقدمة.

ويتم متابعة أمور العميل من خلال إجراء الموظف المسؤول في الأردنية للإبداع اجتماعات دورية معه أو بوجود المدير التنفيذي للوقوف على / والإبلاغ عن آخر التطورات ومتابعة خطط العمل المذكورة في خطة العمل الخاصة بالعميل وعمل التقارير الاسبوعية لاهم المنجرزات ومحاولة مساعدته في حال وجود عقبات أو مشكلات تواجه المشروع وتقديم كافة التسهيلات اللازمة .

مرحلة التخرج أو ما بعد الاحتضان: وهي مرحلة انتقال العملاء إلى السوق الخارجي والتنافس في بيئة العمل الحقيقية حيث يتم تقديم خدمات واستشارات لمساعدة العملاء للخروج من الحاضنة.

بالإضافة إلى أن الشركة الأردنية للإبداع وضعت مؤشرات قياس للعمليات الأساسية لكل مرحلة على النحو التالي:

- مرحلة التقييم والقبول: المدة الزمنية وعدد الأنشطة المطبقة.
- مرحلة ما قبل الاحتضان: المدة الزمنية، وثيقة خطة عمل لكل مشروع تم الموافقة عليه، عدد الأنشطة المطبقة، نسبة نجاح المشاريع في مرحلة ما قبل الاحتضان للوصول إلى مرحلة الاحتضان، ونسبة الإشغال للفروع التابعة للشركة الأردنية للإبداع.
- مرحلة التخرج: المدة الزمنية، عدد الأنشطة المطبقة، عدد الوظائف التي قام العميل بخلقها سواء كانت بدوام كامل أو جزئي، التغير في الدخل للعميل، عدد الاجتماعات الدورية المنعقدة مع العميل، وخطة العمل.

قطاعات الاعمال التي تعمل بها الشركات المحتضنة على النحو التالي:

- الصناعات الابداعية.
- السياحة والمنتوجات الحرفية.

- تكنولوجيا المعلومات.

<u>مما يجدر بالاشارة الى ان تعريف مصطلح كل من :</u>

- **خدمة الاحتضان:** هي عملية تقديم مجموعة من الخدمات المتكاملة والضرورية لمساعدة الشباب المبدع لإنشاء أعمالهم (شركات ناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة) حيث أنها عملية تهدف إلى تحفيز الرياديين للبدء بإنشاء مشاريعهم الخاصة من خلال تزويدهم بمجموعة من الخدمات والاستشارات بحيث تتحمل حاضنة الأعمال مسؤولية دعم المبادرين الذين تتوافر لديهم الأفكار الطموحة والدراسة الاقتصادية السليمة، وبعض الموارد اللازمة لتحقيق طموحاتهم، وتوفر لهم بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المشروع لزيادة فرصة النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والإدارية بتكلفة رمزية ودفع صاحب المشروع إلى التركيز على جوهر العمل وذلك لفترة محددة تتضاءل بعدها العلاقة لتتحول إلى مبادرات جديدة.

- **المستفيد:** هو الشخص الذي دخل مرحلة ماقبل الاحتضان او حصل على تدريب اسس عملك الخاص وذلك بعد تقدمة لطلب الاحتضان وتعبئة النماذج المطلوبة (طلب الاتصال الاولي،طلب الانتساب).
- **المتقدم:** هو كل شخص تقدم وعمل على تعبئة طلب الاتصال الاولي للحصول على خدمات الاحتضان .

- **الشركة المحتضنة:**هو الشخص الذي تمت الموافقة على احتضان مشروعة بحصولة على منحة مقدرة و خدمات الاحتضان من قبل الاردنية للابداع بمدة حسب ماتم الاتفاق علية بعقد المنحة.
- **الشركة المتخرجة:**هي الشركة المحتضنة التي استكملت مبلغ المنحة وخدمات الاحتضان بتنفيذها لجميع البنود المصوص عليها بعقد المنحة وخطة العمل.

التوزيع الجغرافي لحاضنات الاعمال:

عدد حاضنات الاعمال(٥)

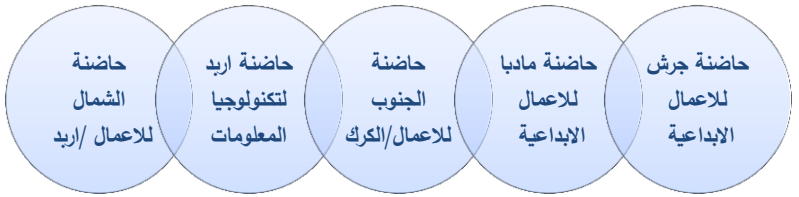

<u>حيث ان كل حاضنة تاسست بتاريخ مختلف وهو كالتالي:</u>

- **حاضنة ابداع الشمال: ٢٠٠٦**
- **حاضنة ابداع الجنوب:٢٠٠٩**
- **حاضنة جرش :٢٠١٣**
- **حاضنة مادبا:٢٠١٣**

بلغ عدد المتقدمين للشركة الاردنية للابداع في مختلف الحاضنات (الشمال ، الجنوب ، جرش ، مأدبا) منذ سنة ٢٠٠٦ ولغاية سنة ٢٠١٤ (٤٣٧ متقدم) تم تدريب وتأهيل (٩٨ مستفيد) وهو ما يسمى بمرحلة ما قبل الاحتضان وبلغ عدد المشاريع التي انطبقت عليهم الشروط وإجراءات الاحتضان (٣٤ مشروع) ، تم العمل على تخريج (٢٦ مشروع) وحاليا يتم احتضان ٤ مشاريع .

حيث الرسم البياني التالي يمثل عدد المتقدمين والمستفيدين والمشاريع المحتضنة والمتخرجة من ٢٠٠٦ – ٢٠١٤ في الشركة الاردنية للابداع.

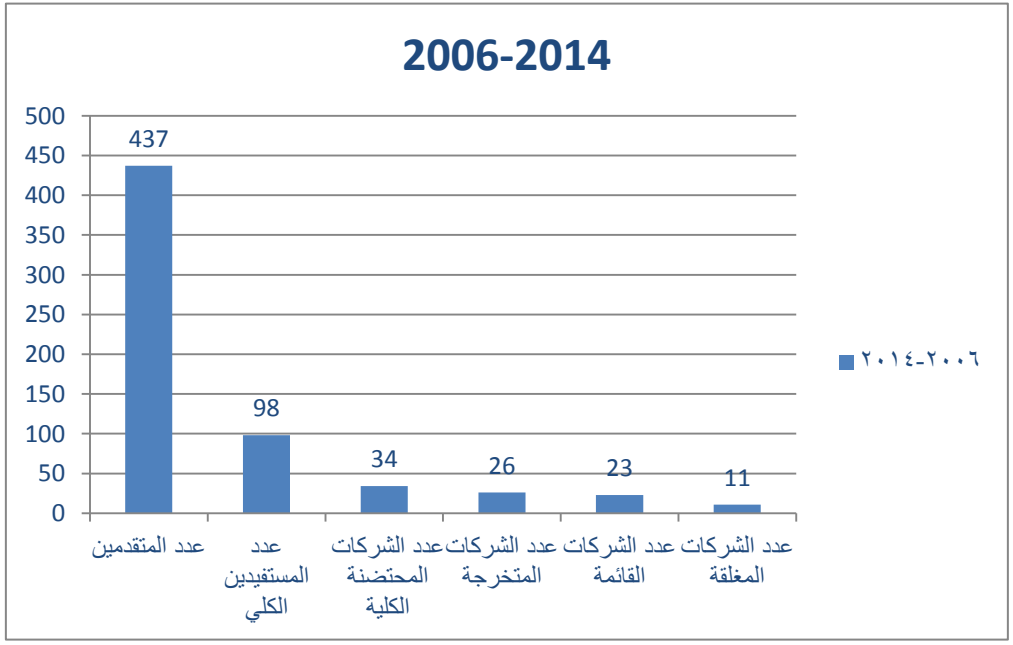

٢٠٠٦ – ٢٠١٤	العدد
عدد المتقدمين	٤٣٧
عدد المشاريع في مرحلة ماقبل الاحتضان	٩٨
عدد المشاريع المحتضنة	٣٤
عدد المشاريع المتخرجة	٢٦
عددالشركات القائمة	٢٤
عدد الشركات المغلقة	١٠

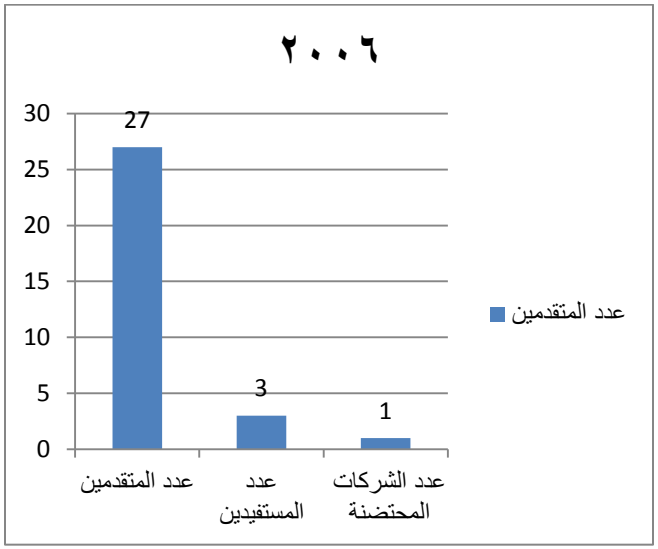

٢٠٠٦	العدد
عدد المتقدمين	٢٧
عدد المستفيدين	٣
عدد الشركات المحتضنة	١

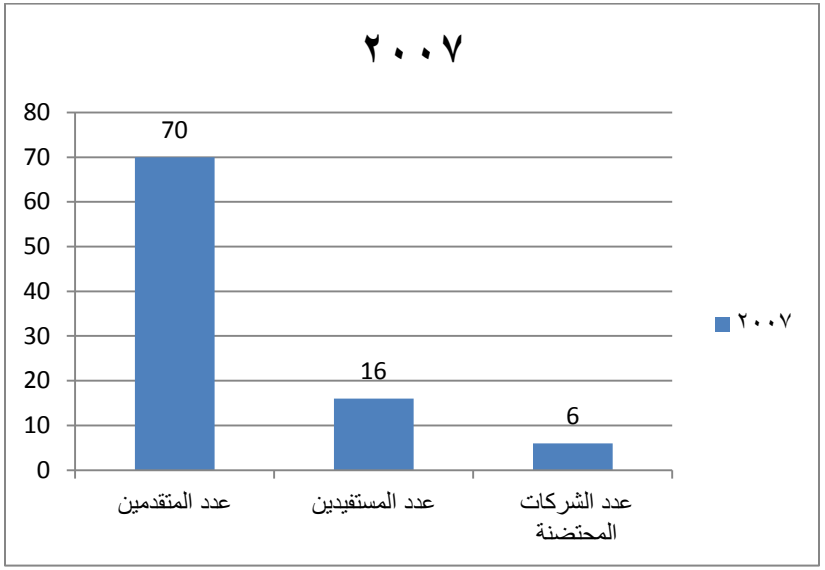

٢٠٠٧	العدد
عدد المتقدمين	٧٠
عدد المستفيدين	١٦
عدد الشركات المحتضنة	٦

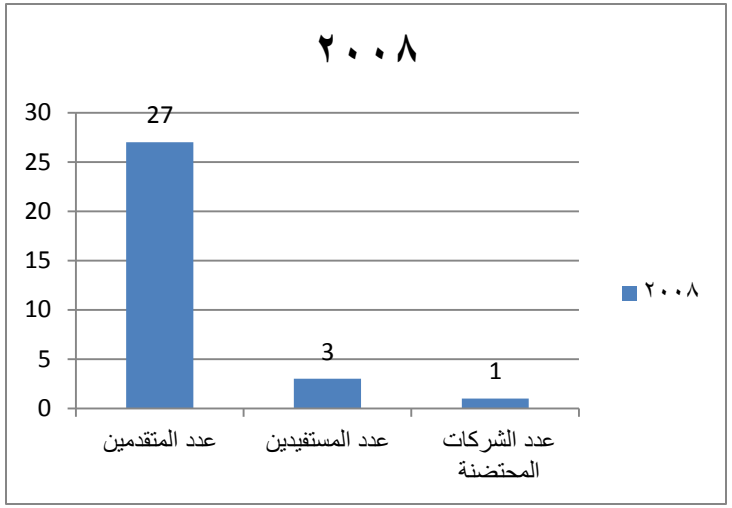

٢٠٠٨	العدد
عدد المتقدمين	٢٧
عدد المستفيدين	٣
عدد الشركات المحتضنة	١

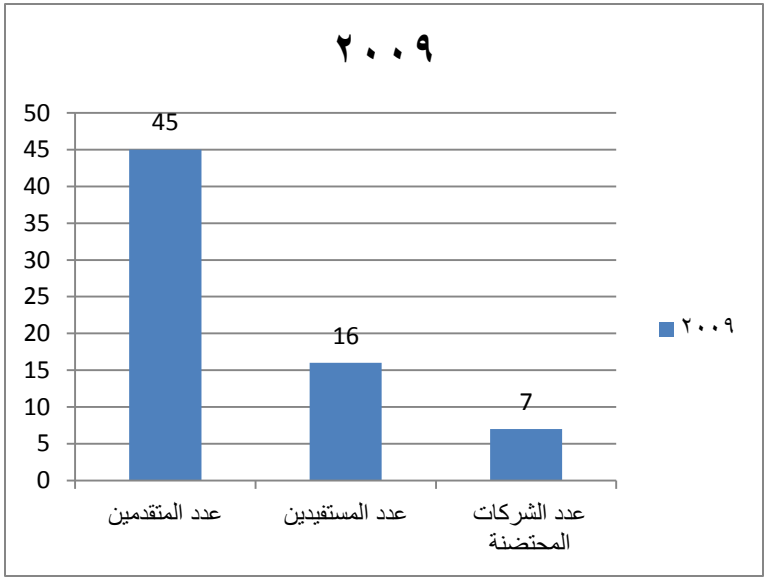

٢٠٠٩	العدد
عدد المتقدمين	٤٥
عدد المستفيدين	١٦
عدد الشركات المحتضنة	٧

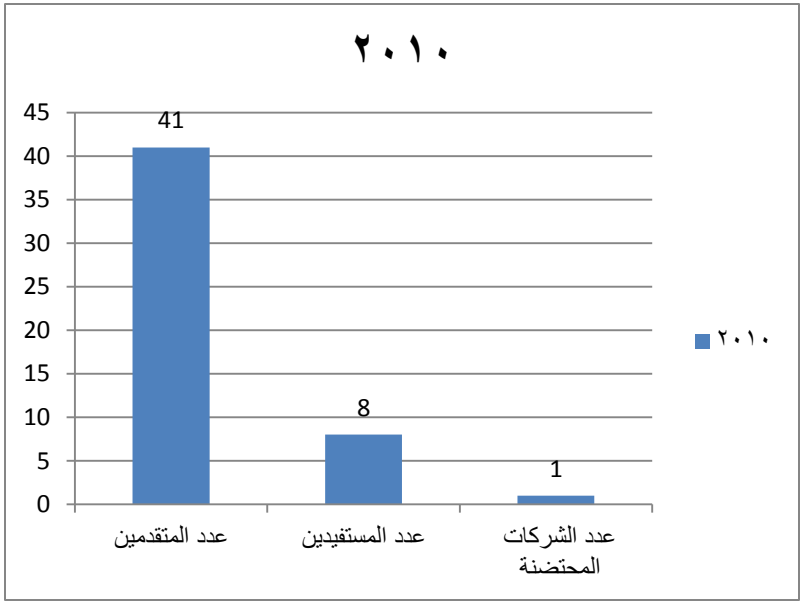

٢٠١٠	العدد
عدد المتقدمين	٤١
عدد المستفيدين	٨
عدد الشركات المحتضنة	١

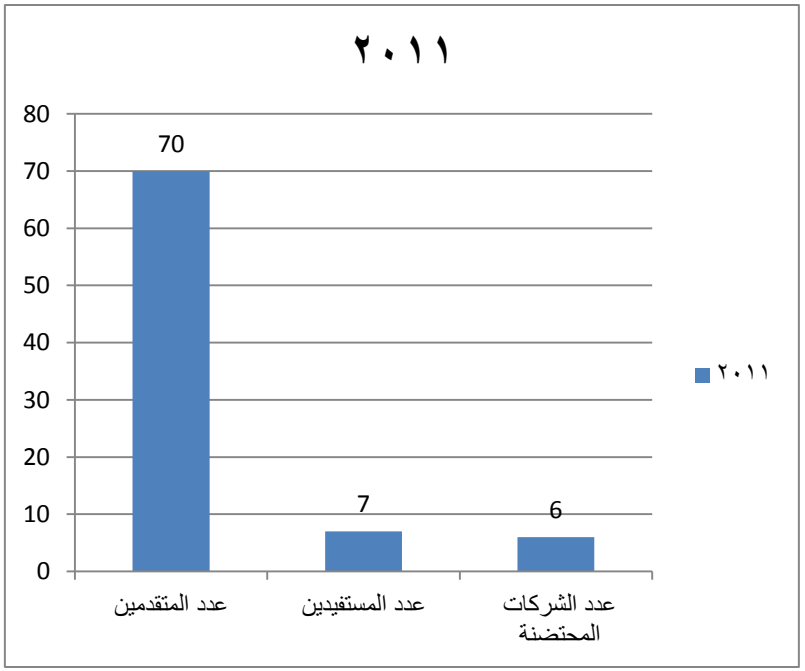

٢٠١١	العدد
عدد المتقدمين	٧٠
عدد المستفيدين	٧
عدد الشركات المحتضنة	٦

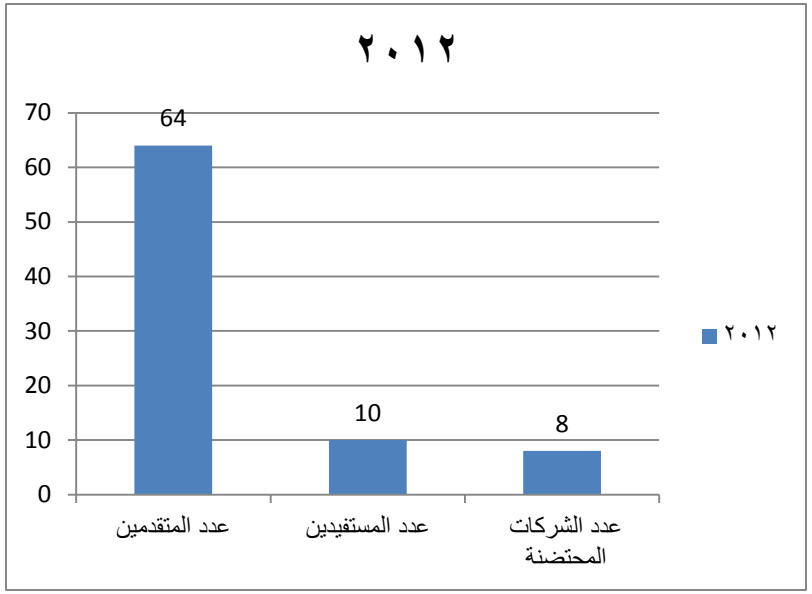

٢٠١٢	العدد
عدد المتقدمين	٦٤
عدد المستفيدين	١٠
عدد الشركات المحتضنة	٨

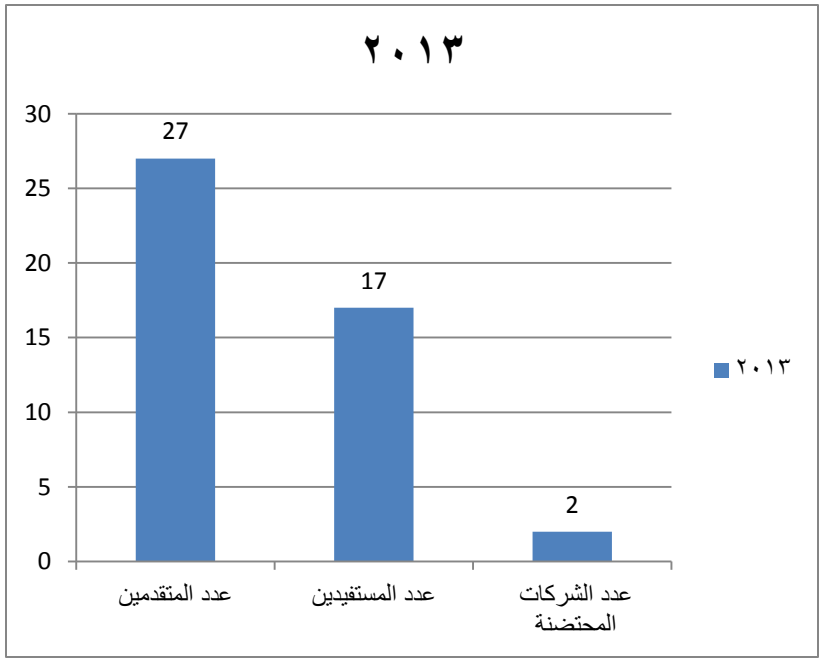

٢٠١٣	العدد
عدد المتقدمين	٤٣
عدد المستفيدين	١٧
عدد الشركات المحتضنة	٢

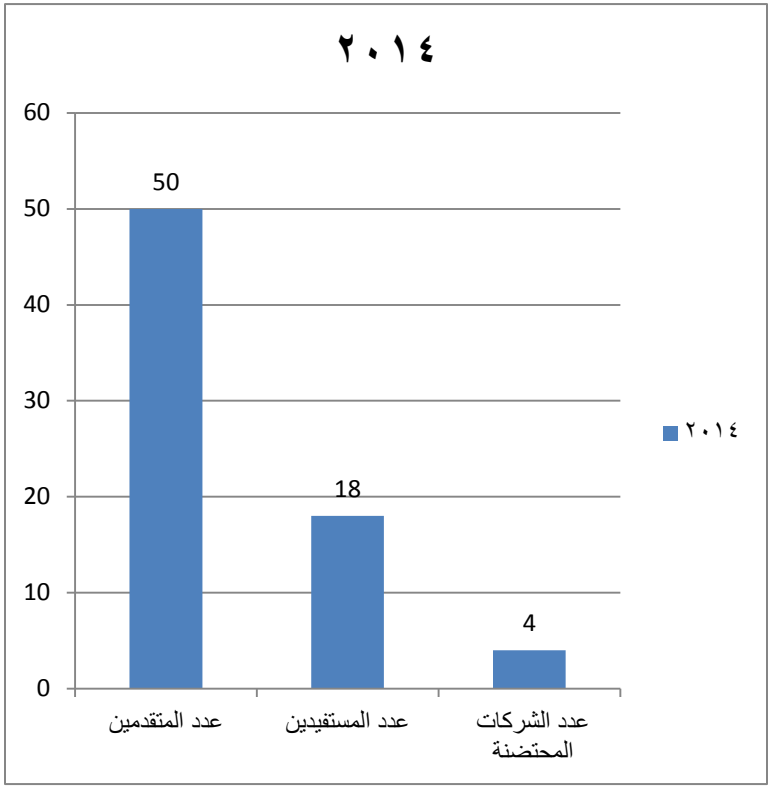

٢٠١٤	العدد
عدد المتقدمين	٥٠
عدد المستفيدين	١٨
عدد الشركات المحتضنة	٤

رسم بياني يمثل عدد المتقدمين والمستفيدين والشركات المحتضنة والمتخرجة لكل حاضنة أعمال/الشركة الاردنية للابداع

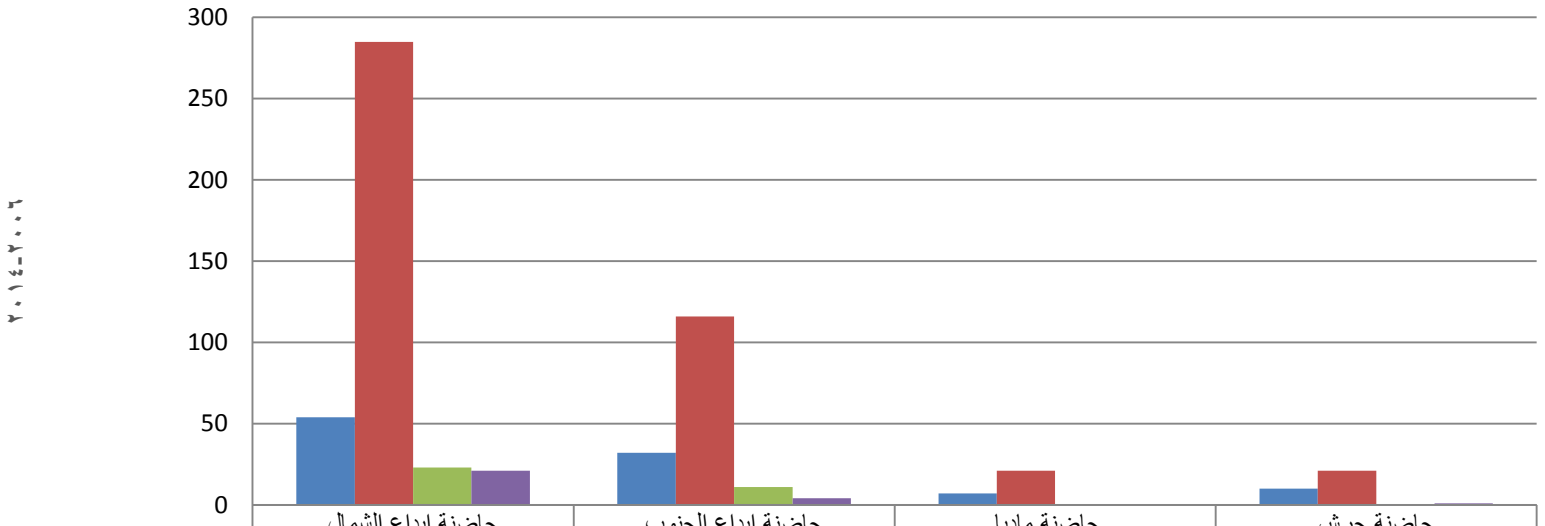

	حاضنة ابداع الشمال	حاضنة ابداع الجنوب	حاضنة مادبا	حاضنة جرش
عدد المستفيدين	54	32	7	10
عدد المتقدمين	285	116	21	21
عدد الشركات المحتضنة	23	11	0	0
عدد الشركات المتخرجة	21	4	0	1

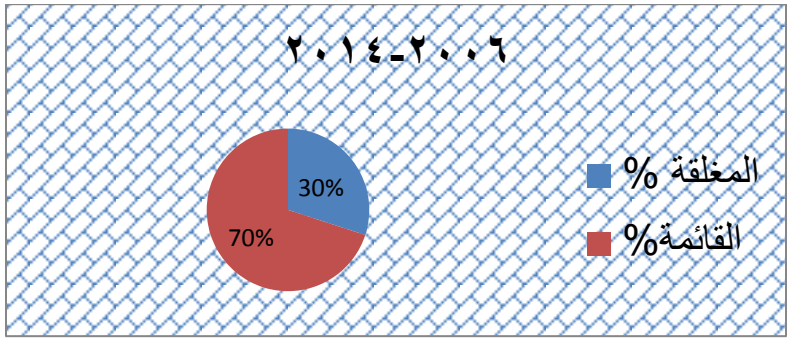

تطور العمليات:

ونلاحظ من الرسم البياني اعلاة تدني النسب العددية في كل من حاضنة جرش ومادبا دون عن الحاضنات الاخرى والسبب يعود لافتتاحهم مؤخرا منذ سنة تقريبا .

أما مركز جرش للصناعات الابداعية:

هو مركز متخصص في دعم الصناعات المتعلقة بالمنتوجات الحرفية الابداعية والسياحية مع اعطاء الفرصة للمشاريع الغذائية للاستفادة من خدماتنا. يقع في منطقة حيوية وهي " باب عمان" ويقوم بخدمة محافظة جرش وعجلون. تتوفر لديه بنية تحتية متقدمة ومكاتب مجهزة للشركات المحتضنة ونقطة انطلاق لبرامج الشركة في تلك المحافظات.

ومركز مأدبا للصناعات الإبداعية:

تم تجهيزه ليصبح مركز لدعم الصناعات المتعلقة بالمحتوى الرقمي والتصميم، يقع المركز في بناء مستقل (فيلا) ولديه حديقة سوف يعمل على استخدامها لتكون مقر للمعارض الفنية. ومؤخرا تم تجهيز قاعة للتدريب المتعدد وتم تجهيزها بأحدث المعدات الضرورية. يقع المركز في وسط مدينة مأدبا يستفيد من خدماته جميع الجامعات وابناء القرى المحيطة. تتوفر لديه بنية تحتية متقدمة ومكاتب مجهزة للشركات المحتضنة ونقطة انطلاق لبرامج الشركة في تلك المحافظة.

حيث تستطيع الشركات المحتضنة استخدام مرافق الحاضنة والاستفادة من كل الخدمات المقدمة للمحتضنين حسب احتياجات كل شركة بحيث تستمر فترة الاحتضان من (١٢– ١٨ شهر)على النحو التالي:

- الدعم المادي للمشاريع (٥,٠٠٠ – ١٥,٠٠٠ دينار) .
- برامج النصح والإرشاد. والاستفادة من الخبراء والمستثمرين.
- مكاتب مؤثثة ومجهزة بأحدث الأجهزة والمعدات تتناسب مع أعداد المحتضنين في كل شركة.
- ورش عمل للمشاريع الصناعية.
- تأمين العمالة المدربة.
- قاعات اجتماعات.
- خدمات السكرتارية.
- استشارات مالية ومحاسبية وقانونية.
- استشارات فنية وتقنية.
- مركز معلومات.
- الاستفادة من منطقة الخدمات المشتركة.
- التخطيط للأعمال.

- تأمين الوصول إلى رأس المال المغامر.
- خدمات التسويق والترويج.
- الاستفادة من شبكة علاقات الشركة والربط مع أصحاب العلاقة.
- الاستفادة من البنية التحتية للمشاريع الصناعية والتكنولوجية .
- المتابعة والارشاد.
- العنوان البريدي ومعلومات الاتصال.
- صفحة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة.
- المشاركة في المؤتمرات والندوات والمعارض وورش العمل.
- البحث عن برامج تمويل اخرى .
- بالاضافة لى خدمة الاحتضان الافتراضي، اذ بامكان المتقدم اقامة مشروعه في المكان الاكثر ملاءمة له وللمشروع مع امكانية استفادته من خدمات الاحتضان الاخرى، من خلال هذا المقترح فان خدمة الاحتضان الافتراضي ستقدم في المحافظات التي لا تتواجد فيها مراكز الابداع(حاضنات الاعمال التابعة) للاردنية للابداع.

إننا ندرك أن دعم الريادة والإبداع أصبحت محوراً أساسيا للنسيج الإجتماعي والإقتصادي الأردني والإقليمي، وأنها تتيح المجال لتطور المجتمعات لتواكب التغيرات والتطورات التي تواجه كافة هذه المجتمعات، ونؤمن أن حاضنات الأعمال المتخصصة تخدم كل الجهات الفردية والجماعية، ذلك يعني أنها تتفاعل مع مختلف قطاعات المجتمع بشكل غير مسبوق، وبفضل إنجازاتنا المستمرة وتطلعاتنا وبغستطاعتنا إن القول ان الشركة بمكانة تؤهلها للتصدي للتحديات والإستمرار في موقعها الريادي والمتقدم بين مقدّمي الخدمات الريادية على المستوى المحلي والإقليمي. وبالقدر الذي يفرض به المستقبل الحجم الكبير من التحديات، فإننا نواجه ذلك بتعظيم قدراتنا على الإبداع والتميز، بحيث لا تتوقف قدراتنا عند تلبية متطلبات أبناء المحافظات التي نخدمها فحسب، بل تتعدى إلى توفير زيادة الوعي الريادي في حياتهم اليومية وذلك إدراكا بأهمية العمل الريادي وتأثيره المباشر على الاقتصاد الاردني.

فعندما تبحث مؤسسات الأعمال والأفراد عن حلول ريادية سواء لتعزيز أعمالهم وقدراتهم أو لتأسيس شركات ناشئة، ستجدنا قد أعددنا لها برامج ومبادرات تعمل على خدمتها، ومما يؤكد ذلك إنجازاتنا التي حملت إضافات نوعيه في مجال الشركات الناشئة، والمبادرة للمساهمة بفعالية في نشر الوعي الريادي، والاضطلاع بدور رئيسي في تنمية هذا القطاع لينطلق نحو إتخاذ موقع محوري في المحافظات التي نخدمها.

لقد بادرنا بتقديم أحدث بنية تحتية في مراكزنا الخمسة المتواجدة في محافظات الشمال والوسط والجنوب (إربد، جرش (تخدم عجلون ايضا)،مأدبا،الكرك (تخدم الطفيلة ايضا) ومكاتبنا في كل من محافظة (المفرق ومعان)، والعاصمة عمان)، لنكون القاعدة الأساسية للخدمات الريادية المتكاملة مثل خدمات الدعم الفني والتقني وبرامج الإرشاد والتوجيه والدورات التدريبية المتخصصة مثل التخطيط للأعمال، والتخطيط الإستراتيجي، وإستراتيجيات التسويق وتأمين خدمة نقل التكنولوجيا التي تهدف إلى ربط الأكاديمي بالصناعة و لخدمات الإستشارات المالية والمحاسبية والضريبية والقانونية وتأمين التمويل المالي للعملاء والمتمثل بالتمويل المالي المخصص للبحث والتطوير، والتمويل المالي الخاص بإقامة المشاريع (Seed Capital Fund)، والتمويل المقدم لإعداد خطط العمل ودراسة السوق والجدوى الإقتصادية .

<u>رؤيتنا على المدى القريب والبعيد:</u>

١. زيادة عدد الشركات الناشئة وتعزيز فرص نجاحها وديمومتها.
٢. تقديم خدمة الاحتضان بكفاءة عالية ضمن اساليب مؤسسية وجداول زمنية .
٣. تقديم خدمة الاحتضان باليات واضحة وشفافة تكتسب ثقة المجتمع المحلي
٤. احتضان ست شركات ناشئة في مركز ابداع الشمال.
٥. احتضان خمس شركات ناشئة في مجال تطبيقات الهواتف الخلوية والالعاب الالكترونية ثلاثية الابعاد في حاضنة اربد لتكنولوجيا المعلومات.
٦. احتضان تسع شركات في مجال الحرف اليدوية في حاضنة الجنوب بحيث يتم احتضان ثلاث شركات في محافظة الكرك، ثلاث شركات في محافظة الطفيلة وثلاث شركات في محافظة معان.
٧. احتضان سبع شركات في حاضنة جرش للاعمال في مجال الحرف اليدوية اربع منها في محافظة جرش وثلاث في محافظة عجلون.
٨. احتضان خمس شركات في حاضنة مادبا للاعمال في مجال الوسائط المتعددة والافلام القصيرة

تقديم: السيد/ عبد الرحمن بن عبد العزيز آل فهيد
المدير التنفيذي لباب رزق جميل

مبادرات عبد اللطيف جميل الاجتماعية

تأسست مبادرات عبد اللطيف جميل الاجتماعية في عام 2003 بوصفها ذراع المسؤولية الاجتماعية لمجموعة عبد اللطيف جميل، وتمتاز بانتشارها العالمي، وتوفر من خلال مبادراتها وبرامجها الاجتماعية الناجحة، العديد من المشاريع والبرامج والحلول والآليات المستدامة القابلة للتطبيق عالمياً، وتدعم المبادرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال توفير البرامج الاجتماعية التي تلبي احتياجات المجتمعات المحلية، ومن أهم هذه البرامج، برامج توفير فرص العمل التي تحد من البطالة وبرامج مكافحة الفقر عبر آليات جديدة ومبتكرة، كما تقدم المبادرات مجموعة من البرامج العالمية في مجال الثقافة والفنون، التعليم والرعاية الصحية.

مبادرات عبد اللطيف جميل الاجتماعية

-باب رزق جميل - السعودية
- باب رزق جميل – مصر
- باب رزق جميل – تركيا
- باب رزق جميل – المغرب

-1001 اختراع إسلامي
-مسابقة مبادرات الأعمال العربية بالتعاون مع MIT
-مسابقة مبادرات الأعمال في تركيا مع MIT
- برنامج إنجاز السعودية
- برنامج القدوة الحسنة
- نادي مهارات الحياة

- صالة جميل للفن الإسلامي المعاصر
- جولة جائزة جميل
- حافة الصحراء للفن السعودي المعاصر
- جائزة جميل للتصوير الفوتوغرافي
- أجنحة عربية

- مبادرة عبد اللطيف جميل – جرامين للعالم العربي
- معمل عبد اللطيف جميل للتطبيقات العلمية لمكافحة الفقر

مستشفى عبد اللطيف جميل
تنوير – مبادرة دعم الأيتا
العلم السعودي
مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة
برنامج اليوم العائلي للسجين

باب رزق جميل

نساعدك في سعيك للرزق

10 سنوات
2003 - 2013

عبد اللطيف جميل
المبادرات الاجتماعية

باب رزق جميل

هو أحد مبادرات عبداللطيف جميل الإجتماعية التي تأسست في عام 2003 م ويسعى من خلال برامجه المتنوعة إلى توفير فرص عمل للشباب والفتيات في كافة أنحاء المملكة تحت شعار:

10 سنوات
2003 - 2013

باب رزق جميل

برامج باب رزق جميل

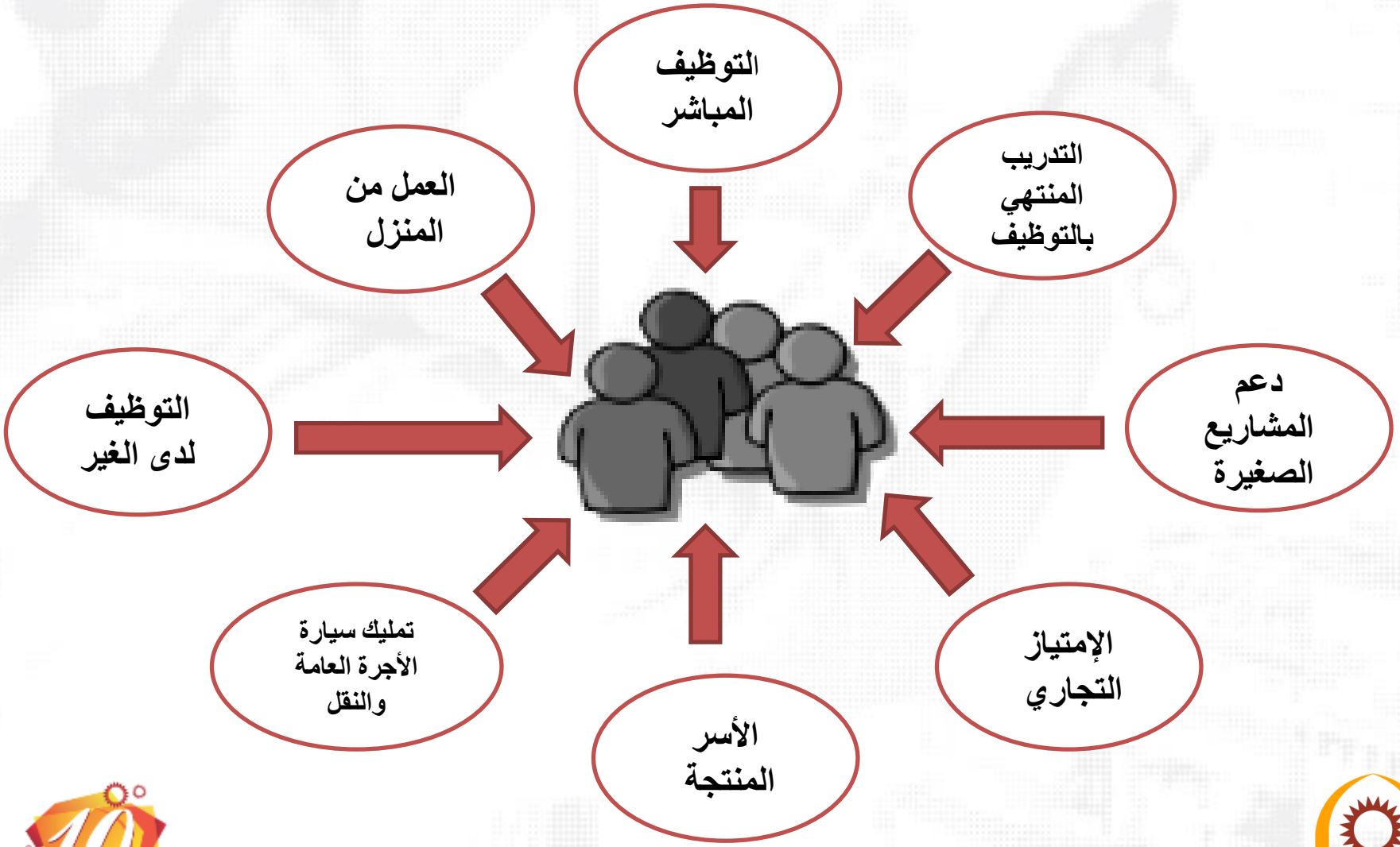

10 سنوات
2003 - 2013
باب رزق جميل

برنامج التوظيف المباشر

يسعى برنامج التوظيف المباشر إلى حصر فرص العمل المتوفرة لدى شركات القطاع الخاص وعرضها على الباحثين عن العمل وتعريف المؤسسات الباحثة عن موظفين بالكوادر المؤهلة الموجودة في قواعد بيانات باب رزق جميل، كما يهتم برنامج التدريب المنتهي بالتوظيف بتدريب وتأهيل الشباب في المجالات التي يحتاجها سوق العمل وخاصة المهنية منها حيث ينتهي التدريب بفرص عمل في شركات ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للشباب والفتيات في كافة مناطق المملكة العربية السعودية.

باب رزق جميل

برنامج التوظيف المباشر

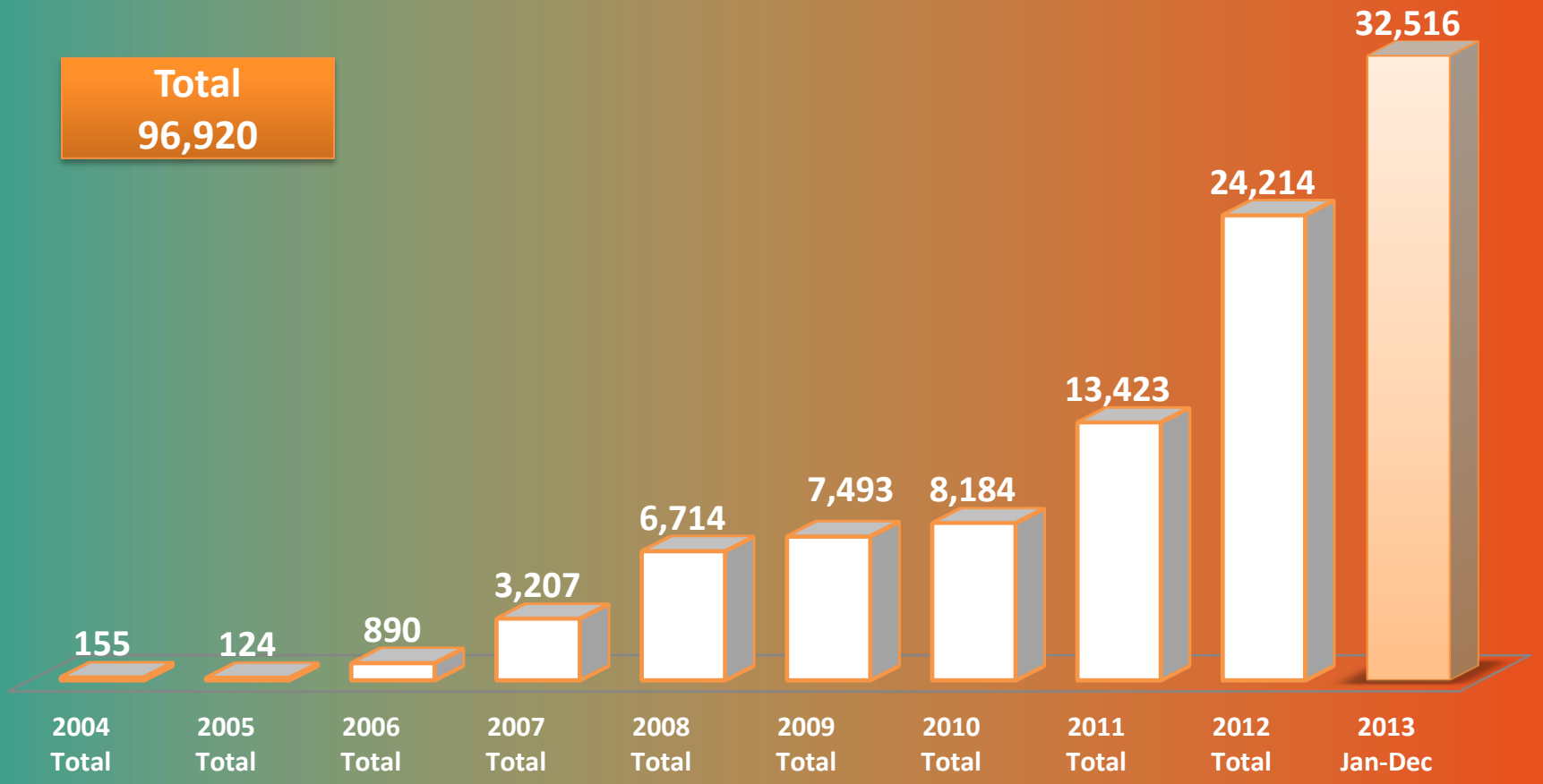

باب رزق جميل

برامج التدريب المنتهي بالتوظيف

- دراسات ميدانية لحاجة سوق العمل من برامج التدريب المنتهي بالتوظيف.
- تدريب مهني في كافة أنحاء المملكة.
- تنسيق وتعاون مع صندوق تنمية الموارد البشرية للحصول على الدعم الذي يقدمه الصندوق للشركات.
- منظومة متكاملة من المعاهد ومراكز التدريب التي تلبي حاجة السوق منها:
  - المعهد السعودي العالي الياباني للسيارات
  - المعهد السعودي الصحي
  - المعهد السعودي للإلكترونيات
  - معهد السمكرة والدهان
  - معهد أكاديمية نفيسة شمس للفنون والحرف
  - أكاديمية عبداللطيف جميل للخدمات المالية
  - مركز عبداللطيف جميل للتعليم المستمر
  - معاهد متنوعة معتمدة للتدريب في كافة أنحاء المملكة.

باب رزق جميل

برامج التدريب المنتهي بالتوظيف

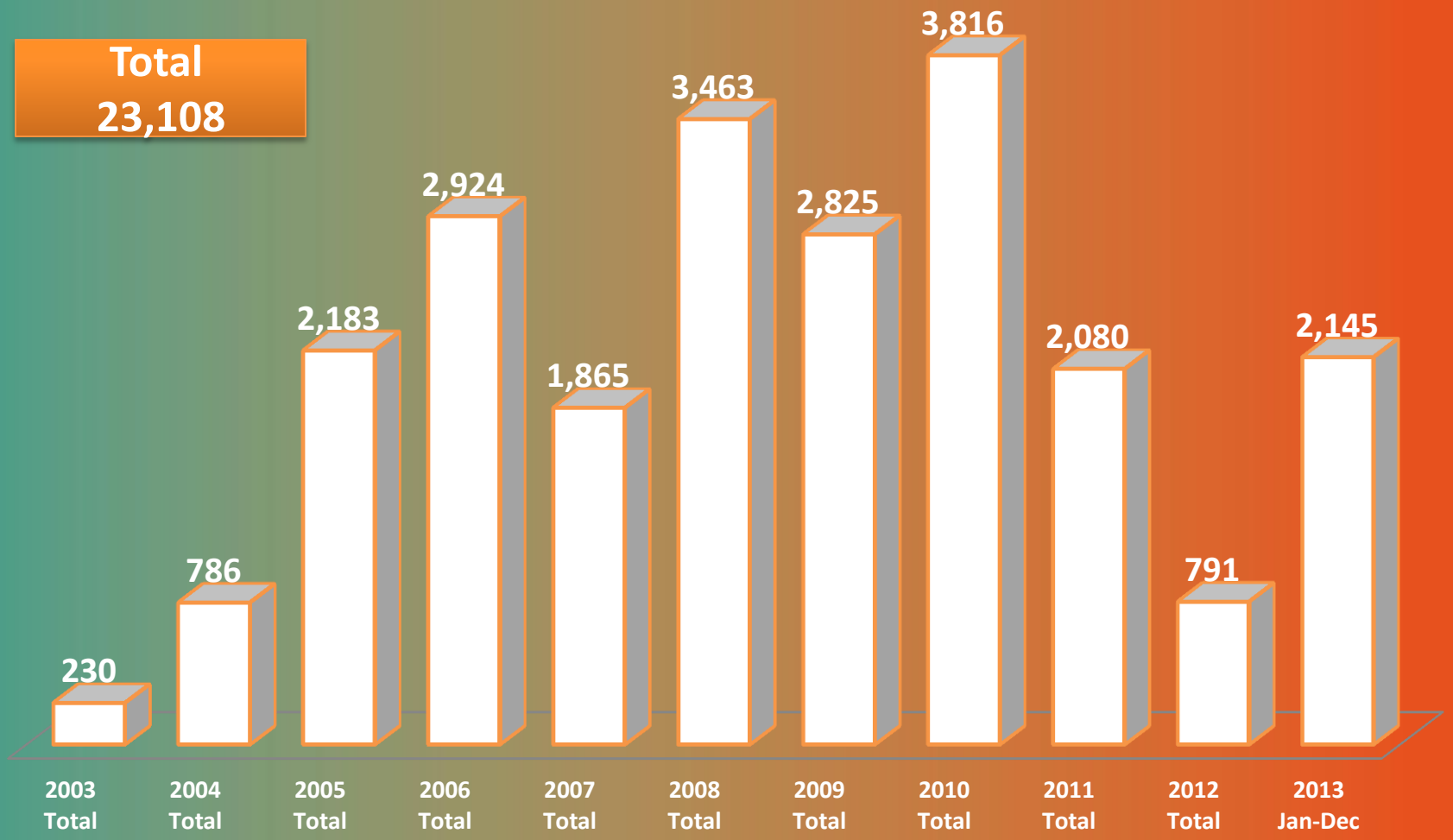

باب رزق جميل

دعم المشاريع الصغيرة

أحد، إنه يتوق إلى لا يريد صدقة و لا مِنّة من ليبرهن و الكرامة و أن يُمنح فرصة الإستقلالية ومقدراته. عن طاقاته

فمنذ العام 2004 م قمنا بدعم أكثر من 25 ألف مشروع صغير في مختلف أنحاء المملكة. هذه المشاريع، وإن إختلفت من حيث الحجم والتمويل، فمنها ما يحتاج إلى تمويل بمبلغ 10,000 ريال سعودي ومنها ما يتطلب تمويلًا يبلغ 150,000 ريال سعودي، فإن جميعها لها سمات مشتركة. جميعها قروض حسنة بدون فائدة وفترة سداد مريحة تصل إلى 4 سنوات، هذا بالإضافة إلى إمكانية إستخدام التمويل إما في إنشاء مشاريع جديدة أو توسعة مشاريع قائمة.

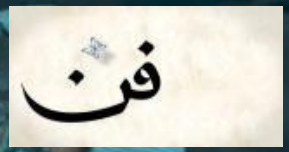

باب رزق جميل

دعم المشاريع الصغيرة

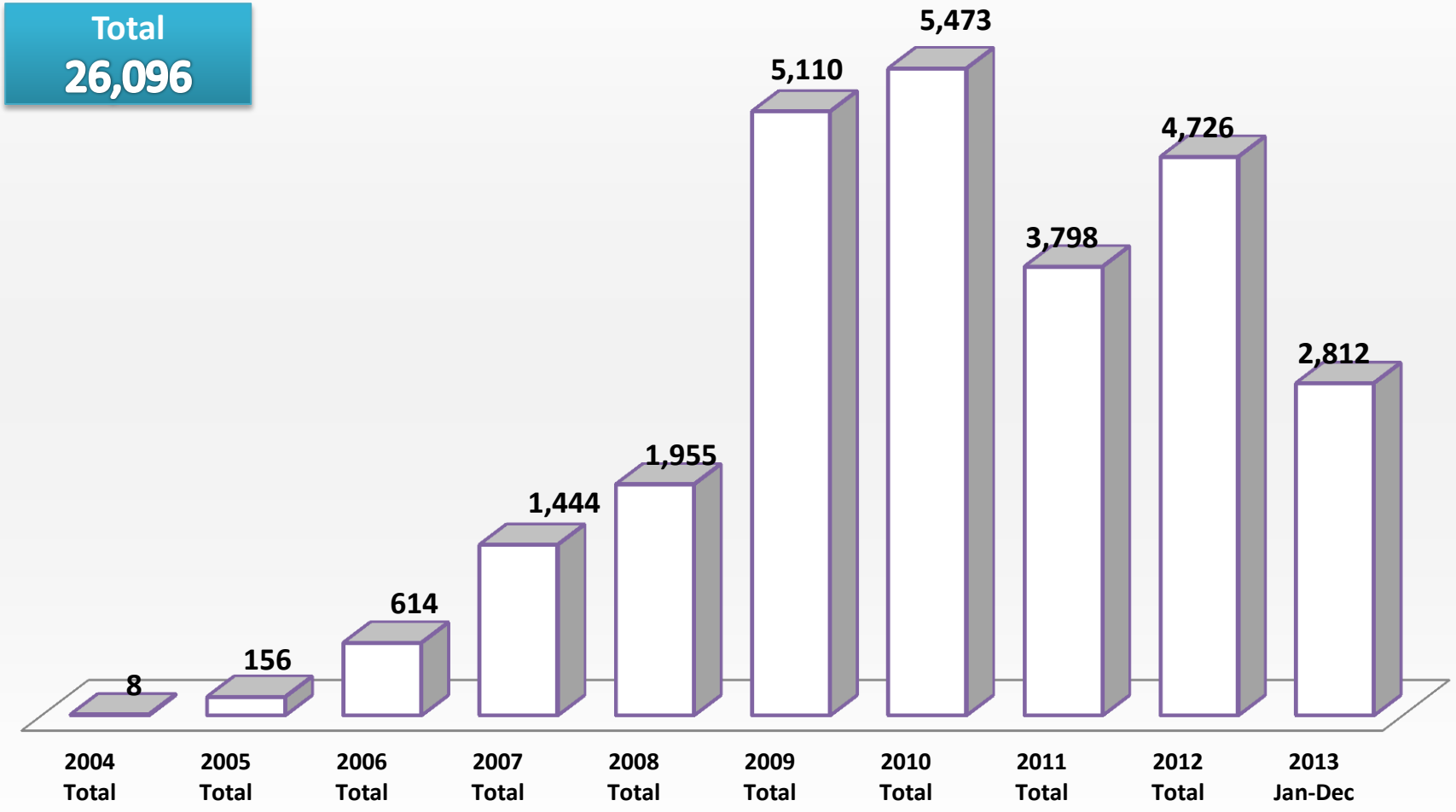

بتوفيق من الله تمكن برنامج تمليك سيارات الأجرة العامة من توفير 2,904 سيارة تاكسي منذ إنشائه عام 2002 . هذا العدد باب رزق جميل يكبر يوماً بعد يوم.

حمد العتيبي أوضح مثال على ذلك، فبالعمل الدؤوب والهمّة العالية، قرر أن يشقّ طريقه بنفسه. ورغم أن التحديات كانت بانتظاره في كل مرحلة، إلا أنه لا يوجد في قاموسه كلمة مستحيل.

نقطة التحول في حياة حمد بدأت مع قراءة أحد الإعلانات: "فرص عمل للشباب السعوديين عبر برنامج تمليك سيارات الأجرة العامة من باب رزق جميل". هذا كل ما إحتاج حمد لمعرفته، فتوجه إلى مقر باب رزق جميل على الفور. اليوم وإذا كنت في جدة وإستقليت سيارة أجرة ووجدت سائقاً بشوشاً فتذكر أن ذلك السائق قد يكون حمد.

يوفر برنامج تمليك سيارات الأجرة العامة للشباب السعودي العاطل عن العمل والمؤهل سيارات في شكل قروض حسنة تسدد على أقساط مريحة.

تمليك سيارات الأجرة العامة

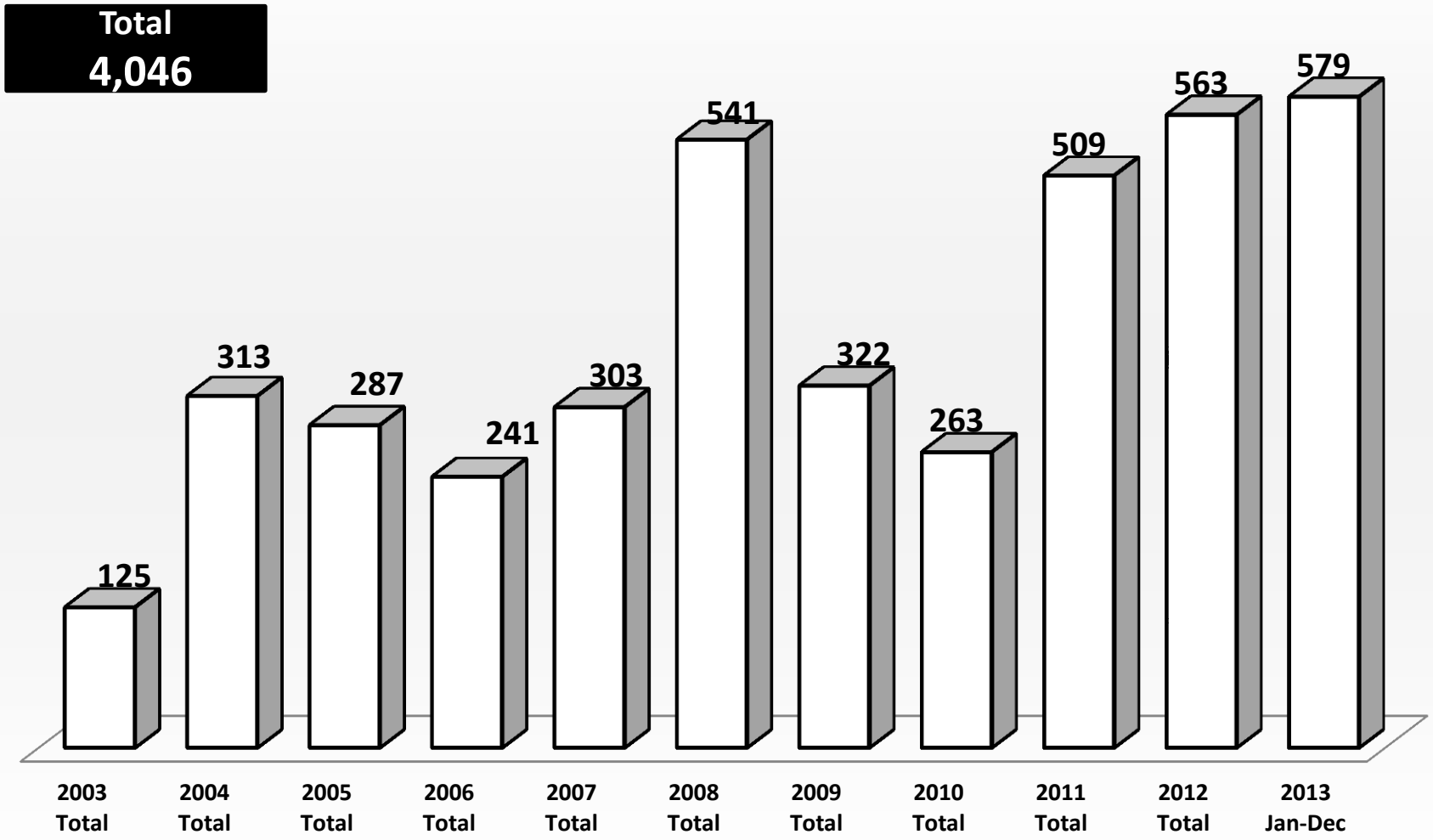

كل سائق شاحنة

يحلم

بامتلاك شاحنته.

وقد حققنا آلافاً من هذه الأحلام.
لقد شجعنا نجاح برنامج تمليك سيارات الأجرة العامة على التوسع في تمليك سيارات النقل للشباب الراغبين في ذلك. وبالفعل فقد إستفاد حتى الآن أكثر من 2,000 شاب من هذه الفرصة.

وما سعد علي المهري من مدينة نجران ومحمد مبارك اليمان من جدة، و زكريا محمد سليمان من الخبر إلا أمثلة لأولئك الشباب الذين يقومون بكل فخر بتوصيل الركاب ذهاباً وإياباً في حافلتهم ذات ال 15 راكباً والتي إستطاعوا إمتلاكها من خلال هذا البرنامج، ومما لا شك فيه أن الجيل الجديد من سائقي الشاحنات لا يختلف عمن سبقهم من حيث الشعور بالأنفة والإستقلالية، فإحساسهم بأن عائلاتهم في أمن وأمان يهون عليهم مشاق الطريق.

لذا إبتسم وتذكر، عندما تسبب لك شاحنة بعض التأخير في المرور، أن سائق تلك الشاحنة يعيل أسرة ويساهم في إقتصاد البلاد، الأمر الذي يعود عليك شخصيا بالفائدة أيضاً. يوفر **برنامج تمليك سيارات النقل** للشباب السعودي الباحث عن العمل شاحنات على شكل قروض حسنة تسدد على أقساط مريحة.

برنامج تمليك سيارات النقل

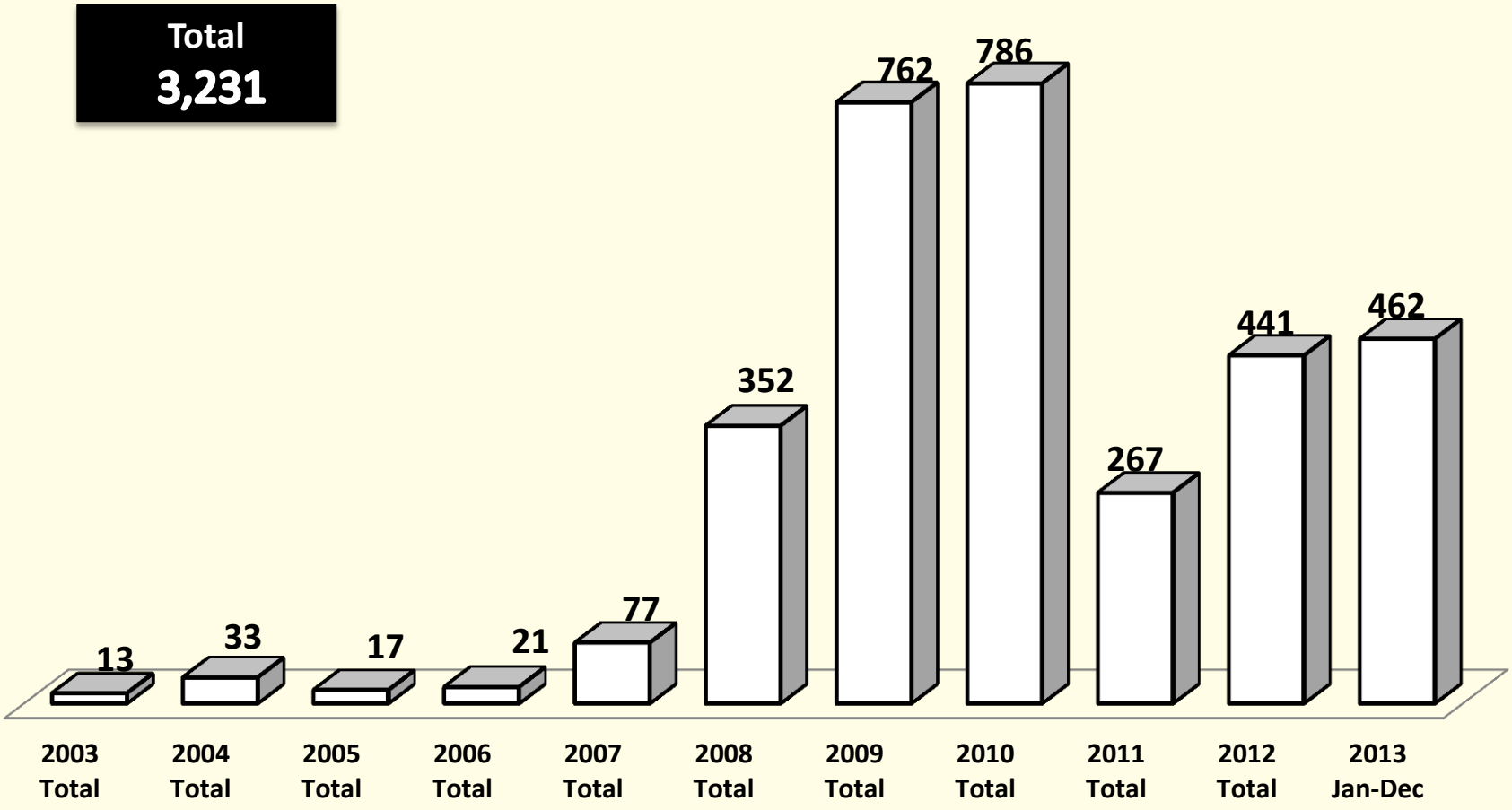

طريق الغد يتطلب أحياناً العودة إلى حِرَف الأمس

برنامج الأسرة المنتجة هو أحد مبادرات عبد اللطيف جميل الإجتماعية. حيث يساعد هذا البرنامج السيدات اللائي يرغبن في إنشاء مشاريعهن من المنزل حيث يصبح البيت من خلال هذه الأنشطة مصدراً لفرص تحسين الدخل.

تجسد بكرية الزبيدي من مدينة الإحساء أفضل نموذج لذلك، فهي تصنع من سعف النخيل العديد من المنتجات التقليدية التي لاقت إعجاب الأهل والأصدقاء لأنها تجمع ما بين الشكل الجميل والاستخدام العملي.

وحتى تتمكن من بيع تلك المنتجات على نطاق أوسع وبالتالي من زيادة الدخل فقد حصلت على قرض من باب رزق جميل، وأضحى هذا
النشاط مصدر رزقها.

برنامج الأسرة المنتجة

Total
181,944

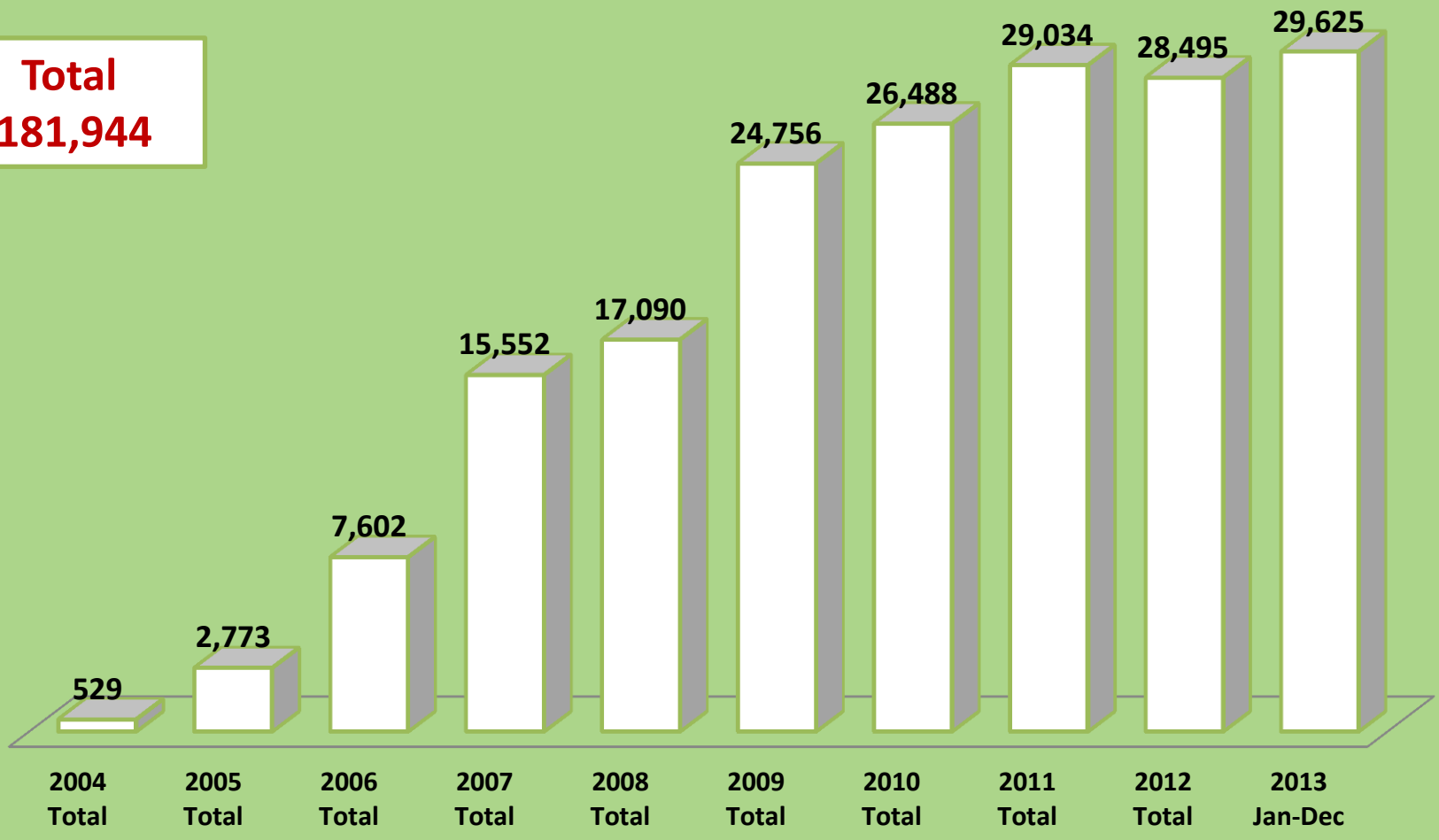

إجمالي محقق فرص العمل منذ بدء البرامج

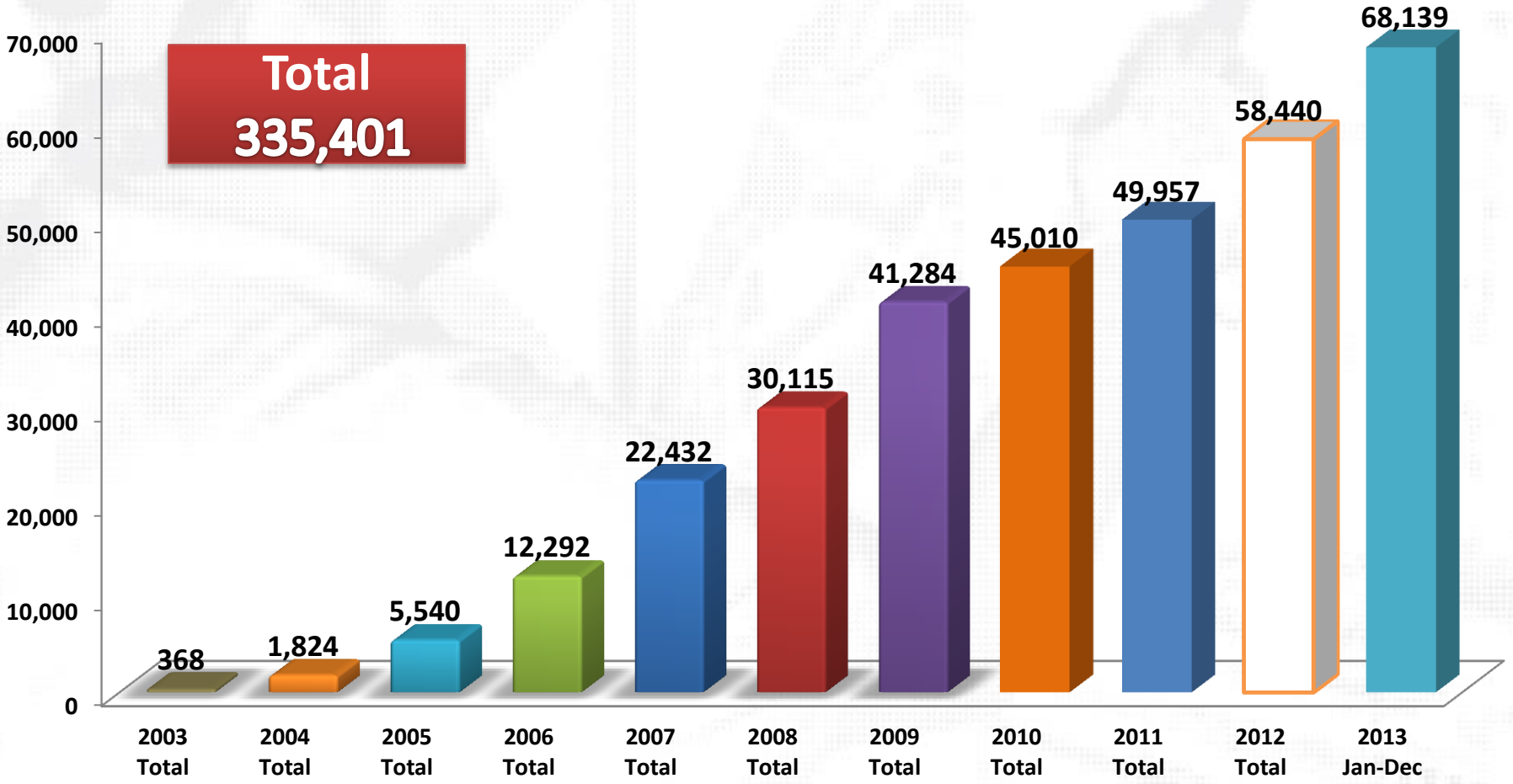

10 سنوات
2003 - 2013

باب رزق جميل

فروع باب رزق جميل في المملكة

Branches	
Jeddah	5
Taif	1
Makkah	1
AL-Gunfuda	1
Riyadh	4
Hail	2
Al-Qassim	1
Dammam	1
AlAhsa	1
Madina	1
Yanbu	1
Tabouk	1
Al-Jouf	1
Jezan	1
Abha	1
Al Baha	1
Najran	1
Khober	1
Total	26

عدد الموظفين في الفروع المحلية : 430

باب رزق جميل

وسائل التواصل

Website

390,000 visits / Month

Facebook

1.2 Million Fans

Twitter

112,398 Followers

Youtube

86,508 channel views

فروع باب رزق جميل الدولية

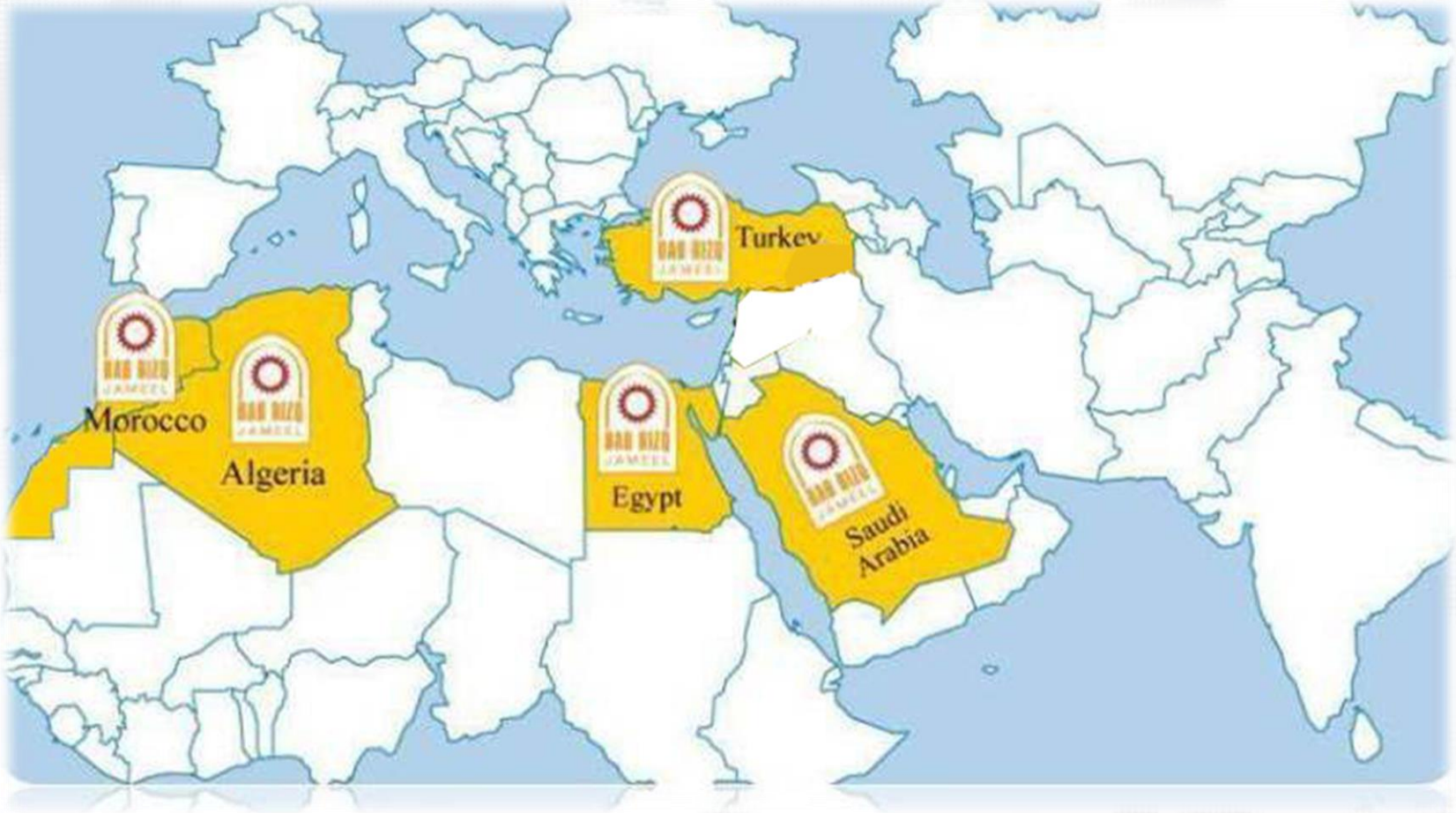

10 سنوات
2003 - 2013

باب رزق جميل

إجمالي محقق فرص العمل منذ بدء البرامج الدولية
مصر – سوريا – المغرب - تركيا

Total
130,553

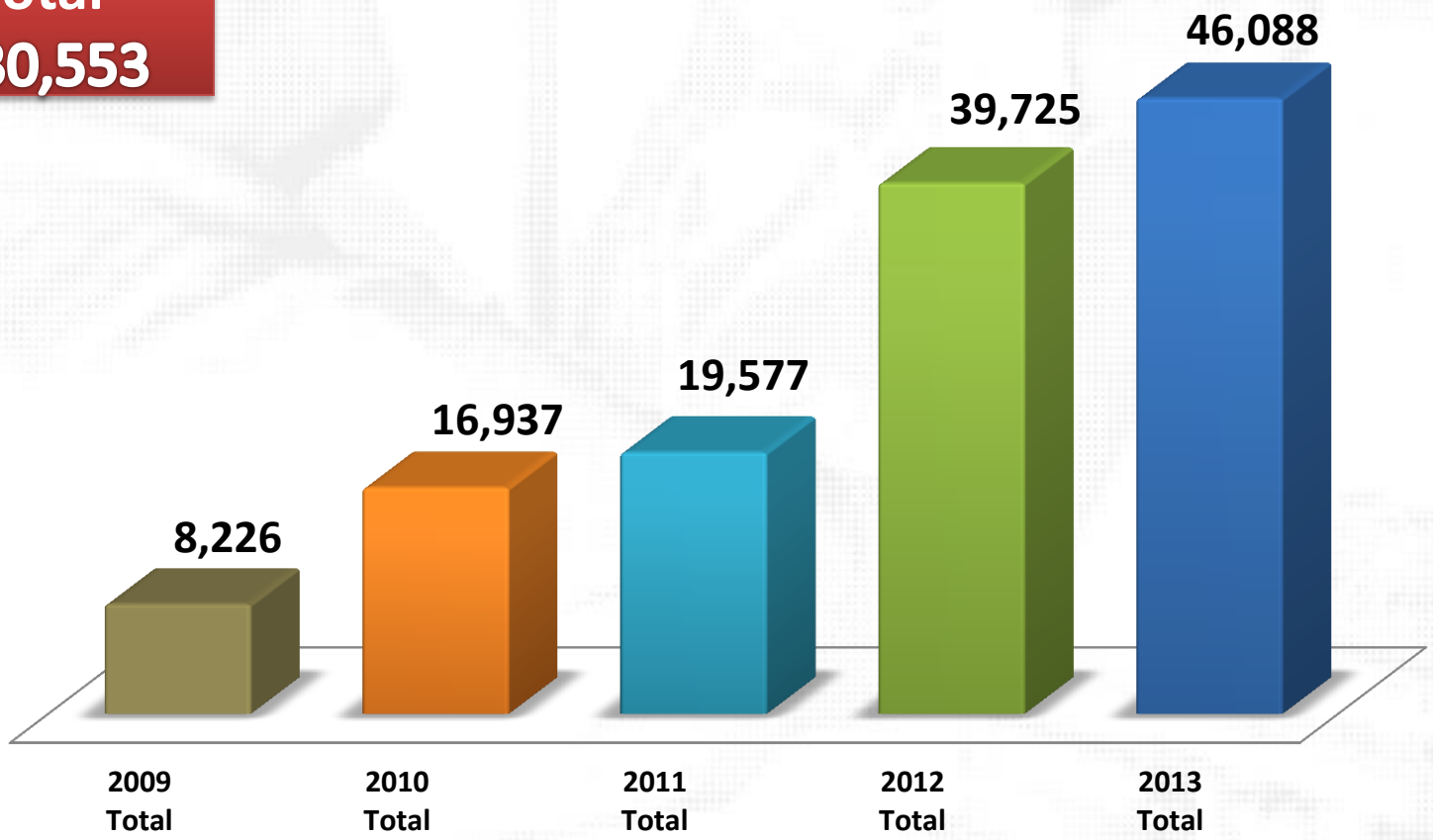

Abdul Latif Jameel

Community Initiatives

توصيات مؤتمر المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في البلدان العربية: الواقع والتطلعات

نحن المشاركين في مؤتمر المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في البلدان العربية: الواقع والتطلعات المنعقد في دولة الكويت خلال الفترة 28 - 29 أكتوبر 2015 :
إذ نسلم بدور المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إحداث وتسريع التنمية الاقتصادية - الاجتماعية، خلق فرص توظيفية، وتنمية الموارد البشرية.

وإذ نلاحظ معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة في كثير من الدول العربية، وارتفاع معدلات البطالة وخصوصاً وسط الشباب والنساء.

ورغبةً منا في تعزيز نظم دعم شاملة لتنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمحاربة الفقر والقضاء على البطالة وتحويل الاقتصاديات العربية إلى اقتصاديات مستندة على التوظيف الكامل، الانتاجية المرتفعة، الابتكار والتنافسية العالية، **نوصي بالآتي:**

- ضرورة ربط رؤية وأهداف تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة والأسر المنتجة بالتنمية البشرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والوطني والقومي،
- اعداد استراتيجيات لتنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة تشارك فيها الإدارات الحكومية، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني والمنظمات التنموية العربية والعالمية، حيث أن تجربة الدول الناهضة والمتقدمة تشير إلى أنه بدون هذه الاستراتيجيات تظل الجهود مبعثرة ومحدودة العائد،
- إنشاء منظمات قطرية رئيسة تسهم في تحويل الاستراتيجيات والسياسات إلى برامج عمل متنوعة في المجالات التمويلية والتنموية الأخرى، وتنسق وتعزز عمل مختلف المؤسسات الداعمة لقطاع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة،
- دعوة الحكومات العربية لوضع التشريعات اللازمة المحفزة لدعم وتطوير المؤسسات المهتمة بالإقراض الصغير والمتناهي الصغر، وكذلك دعوة البنوك المركزية في الدول العربية لإدراج مؤسسات التمويل الأصغر ضمن الإطار المؤسسي المالي للدولة،
- ضرورة تشجيع وتعزيز مفهوم ريادة العمال لتحقيق انشاء مشروعات تتسم بالإبداع والابتكار والقدرة على النمو وتحقيق قصص النجاح وتكوين الثروات لتحقيق التنمية المنشودة، واعتماد ريادة الأعمال كأحد الخيارات الأساسية للشباب،
- التنويع والإبتكار في الحلول التمويلية، حيث أن القطاع يشمل مشاريع متباينة في احتياجاتها: المشاريع المتناهية الصغر، المشاريع المبتدئة المبتكرة، المشاريع القائمة ذات الامكانات العالية للنمو، وتشمل هذه الحلول انشاء صناديق متخصصة وتحفيز الجهاز المصرفي عن طريق برامج ضمان الائتمان وتخصيص حصص من اجمالي تمويلها لمصلحة المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة،
- تشجيع البلديات والغرف التجارية بتخصيص مواقع ثابتة لتكون مقرات دائمة لأصحاب المشاريع الصغيرة، وإنتاج الأسر المنتجة وتأمين تكاليف إقامتها،
- تطوير نظم معلومات متكاملة لتنمية المشاريع حيث أن صعوبة وتكلفة الحصول على المعلومات تشكل واحداً من أكبر العوائق أمام المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتشمل هذه المعلومات فرص التمويل، برامج تنمية القدرات، الأسواق، التقنية والإجراءات الحكومية،

- مراجعة مناهج التعليم في المراحل الأساسية ومراحل التعليم العالي لترسيخ مبدأ العدالة بين المرأة والرجل في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذلك لتعزيز مفهوم ريادة الأعمال،
- انشاء شبكات تواصل بين طلاب التعليم العالي لتبادل التجارب في مجال ريادة الأعمال،
- اضطلاع مؤسسات التعليم العالي والبحوث بدور رائد في مجالات الأبحاث والتعليم المتصلة بالريادة، حيث يغيب هذا الدور عن أغلبية هذه المؤسسات في الوقت الحاضر،
- توفير منصات الكترونية تفاعلية تسهم في تعزيز ريادة الأعمال والابتكار وتنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على المستوى القطري والإقليمي، وأن يتم ترويج المبادرة في هذا الشأن والتي نشأت بتعاون شركة انتل العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والتي تم الاعلان عنها لأول مرة في هذا المؤتمر.

وختاماً: يثمن المشاركون جهود الجهات المنظمة لهذا المؤتمر: الجامعة العربية المفتوحة، المعهد العربي لإنماء المدن، وبرنامج الخليج العربي للتنمية- أجفند واتحاد مصارف الكويت والجهات الراعية في الإعداد لهذا المؤتمر، ونوصي بنشر التوصيات على أوسع نطاق في الدول العربية.

البيان الختامي

بحمد الله وتوفيقه، اختتم أعمال مؤتمر (المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في البلدان العربية: الواقع والتطلعات) الذي نظمته الجامعة العربية المفتوحة بالكويت المعهد والعربي لإنماء المدن، وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) بالرياض، واتحاد مصارف الكويتي.

عقد المؤتمر بمقر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت خلال الفترة 15 – 16 محرم 1437هـ الموافق 28 – 29 اكتوبر 2015م.

وقد عقد المؤتمر تحت الرعاية السامية لحضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح (حفظه الله ورعاه) الذي تفضل سموه مشكوراً برعاية حفل الافتتاح. وخاطب الجلسة الافتتاحية كل من:

- ممثل حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه: سعادة الدكتور بدر حمد العيسى وزير التربية ووزيرالتعليم العالي بدولة الكويت.
- ممثل رئيس مجلس أمناء الجامعة العربية المفتوحة صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز: الأمير خالد بن طلال بن عبد العزيز.
- معالي الأستاذة الدكتورة / موضي عبد العزيز الحمود، مدير الجامعة العربية المفتوحة ورئيس اللجنة المنظمة العليا للمؤتمر.
- معالي الشيخ / عبد الله العلي النعيم ممثل الجهات المنظمة للمؤتمر، رئيس مجلس أمناء المعهد العربي لإنماء المدن رئيس المعهد وعضو اللجنة المنظمة العليا للمؤتمر.

وقد بلغ عدد المشاركين أكثر من 300 مشارك حضروا من عدة دول عربية هي: المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، دولة الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية لبنان، جمهورية السودان، جمهورية مصر العربية، الجمهورية الجزائرية، المملكة المغربية إلى جانب دولة الكويت الشقيقة. كما شارك متحدث رئيسي من جمهورية تايوان.

وقد شمل البرنامج العلمي للمؤتمر ثماني جلسات علمية وحلقات نقاشية بالإضافة إلى الجلسة الافتتاحية التي تضمنت آيات من القرآن الكريم، وكلمات كبار المسئولين والمنظمين، والجلسة الختامية التي تناولت البيان الختامي للمؤتمر وقراءة التوصيات وكلمات ختامية وتوزيع شهادات المشاركة والحضور.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر حظي بمشاركةٍ واسعة لحضور فعاليات المؤتمر والنشاطات المصاحبة، كما حظي بتغطية صحفية واسعة.

وقد قدم في المؤتمر اثنان وثلاثون ورقة علمية وتجربة ميدانية قام بتقديمها عدد من الباحثين والمتخصصين المتميزين. وحظيت أوراق المؤتمر بمناقشات وحوارات هامة شارك فيها الحضور من الباحثين والمسئولين والمختصين، وخلصت إلى مجموعة من التوصيات التي نأمل أن يجد فيها المسئولون والمختصون ومتخذو القرار الفائدة المرجوة وأن تكون محل اهتمام المعنيين في الدول العربية. وقد تميز هذا المؤتمر أيضا بإعلان مشروع تطوير المبادرات الريادية المعد من طرف برنامج الأمم المتحدة للتطوير الصناعي (اليونيدو) بالتعاون مع شركة أنتل والمركز الدولي للريادة والاستثمار بالبحرين.

وفي الأخير، يتقدم المنظمون والمشاركون بالشكر والتقدير للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لاستضافة المؤتمر بمقره، والدعم الكبير الذي قدمه لإنجاح المؤتمر.

كما يعبّر المنظمون عن امتنانهم وتقديرهم للجهات الداعمة للمؤتمر من البنوك والمؤسسات المختلفة.

وانطلاقاً من المستوى الرفيع الذي عرفه تنظيم المؤتمر، يسعد المشاركون في المؤتمر أن يرفعوا أسمى آيات الشكر والعرفان والإمتنان إلى:

- حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه
- صاحب السمو الملكي الأمير / طلال بن عبد العزيز رئيس برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) ورئيس مجلس أمناء الجامعة العربية المفتوحة.
- وإلى كل الداعمين والرعاة والمشاركين والباحثين.

والله الموفق لكل خير ،،